محاربو الفقر

أندرياس أدريانو يقدم لمحة عن معمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر في معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا حيث يعمل كل من إستير دوفلو وأبيجيت بانيرجي على إعادة تشكيل مفهوم اقتصاديات التنمية

الصورة: برايس فينكبارك

تبدو بعض الأفكار الإنمائية عظيمة، ولكنها لا تحقق النجاح المتوقع. ومن الأفكار التي عرفت بفشلها مبادرة التحالف العالمي للمواقد النظيفة التي استهدفت توفير مواقد أكثر كفاءة وأقل تلويثا للبيئة لحوالي ٣ مليارات نسمة من الشعوب الأكثر فقرا على مستوى العالم بدلا من الطهي على النيران المكشوفة. وبلغت تكلفة المشروع ٤٠٠ مليون دولار، وحظى بدعم منظمة الأمم المتحدة، وأعلنت هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، عن انطلاق المشروع عام ٢٠١٠. وكان الهدف من المشروع الحد من تلوث الهواء الداخلي الذي يقضي على حياة مليوني شخص سنويا، وتمكين المرأة، ودعم البيئة. وحقق المشروع نجاحا في البداية، ولكن بعد مرور أربع سنوات، أصبحت ملايين المواقد التي تم بناؤها في الهند مهجورة.

لماذا لم ينجح المشروع؟ أجرى الباحثون في معمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر جولات ميدانية لاكتشاف السبب. ومن خلال رصد حوالي ٢٥٠٠ أسرة في ٤٤ قرية في ولاية أوديشا شرق الهند، اكتشفوا العديد من الأسباب التي قد تبدو ثانوية في ظاهرها. فقد أشار البحث إلى أن المواقد الجديدة كانت تتطلب عناية أكبر، ولم يكن يتم إصلاحها في حالة تعطلها، وكانت تستغرق وقتا أطول لطهي الطعام، ولم يكن من الممكن نقلها إلى خارج المنازل بسبب المداخن التي تم بناؤها لصرف الدخان.

وكما جاء في أحد مقالات أبيجيت بانيرجي، أستاذ الاقتصاد بمعهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا الذي شارك في تأسيس معمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر ويرأسه حاليا، فإن «الإنسان العقلاني الذي يعيش داخل النماذج الاقتصادية يُفترض ألا يشغله أي من ذلك». غير أن هذه التجربة كانت بمثابة تذكرة بأن «اعتقادنا بنجاح فكرة ما ليس كافيا — فالمهم هو أن تحقق هذه الفكرة نفعا لمستخدميها.» وعكف معمل عبد اللطيف جميل خلال أعوامه السبعة عشر على وضع نهج علمي لمكافحة الفقر يستند إلى دراسة علم الاقتصاد القائم على الشواهد. ووفقا لإقبال داليوال، المدير التنفيذي، يمثل هذا النهج بديلا «لاتخاذ القرارات على أساس البديهة أو الأيدولوجية أو عدم الرغبة في التغيير».

ويقع المقر الرئيسي لمعمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر في الدور الثاني بمبنى بسيط تابع لمعهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا في كامبريدج على الجانب الآخر من نهر تشارلز من جهة بوسطن، ولا يختلف عن أي مكتب عادي في جامعة كبيرة. ولكن مجال عمله واسع النطاق. فقد أجرت هذه المنظمة التي يمولها مانحون، سواء منفردة أو من خلال شبكة من الباحثين المنتسبين لها حول العالم، ما يزيد على ألف تجربة عشوائية مقارنة في أكثر من ٨٠ بلدا، وذلك من خلال إطار يجمع بين علم الاقتصاد والمنهجية البحثية التي طالما اعتُبرت المقياس الذهبي لاختبار الأدوية والعلاجات الجديدة. ووفقا لمعمل عبد اللطيف جميل، تم توسيع نطاق البرامج التي ثبتت فعاليتها باستخدام هذه المنهجية ليستفيد منها ما يزيد على ٤٠٠ مليون شخص حول العالم.

وكان هذا الإنجاز هو السبب وراء منح جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ٢٠١٩ لبانيرجي، وإستير دوفلو، زوجته والمؤسس المشارك لمعمل عبد اللطيف جميل، وصديقهما مايكل كريمر الاقتصادي بجامعة هارفارد الذي تعاون معهما بصورة متكررة في المجال البحثي.

ووفقا للجنة جائزة نوبل، فإن «الطرق البحثية التجريبية التي قام هذا الفريق باستحداثها تستخدم حاليا في جميع مجالات اقتصاديات التنمية». وساهمت في «تطور علم اقتصاديات التنمية» وتحسين قدرته على تقديم «إجابات موثوقة حول الأساليب المثلى لمكافحة الفقر العالمي.»

وفي عالم يزداد رفضه للخبرات العملية والبحوث الأكاديمية وتتشكل فيه التصورات الفعلية عن الحقائق حسب المعتقدات السياسية، يمكن لمعمل عبد اللطيف جميل أن يقر بموضوعيته، حيث تستند مشورته بشأن السياسات إلى شواهد مختبرة ميدانيا باستخدام نهج علمي، ويقدم حلولا ملموسة لمساعدة الشعوب المعرضة للخطر في حل مشكلاتها العملية.

ويمثل بانيرجي ودوفلو محور الارتكاز الذي تقوم عليه أنشطة المعمل. فقد أسساه عام ٢٠٠٣، وكان يحمل آنذاك اسم «معمل مكافحة الفقر»، وذلك بالتعاون مع سنديل موالياثان، الأستاذ السابق بجامعة هارفارد الذي لا يزال يتعاون معهما حتى الآن. وعكفا على تغيير النهج العالمي المستخدم في مواجهة الفقر، ولم يكن ليرضيهما أقل من ذلك.

وفي عام ٢٠٠٥، أعيدت تسمية المعمل تكريما لوالد محمد جميل، وهو أحد خريجي معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا ورجل أعمال سعودي من محبي العمل الخيري الذي تدعم مؤسسته التابعة لعائلة جميل معمل مكافحة الفقر باستمرار. وتدعم المعمل أيضا مجموعة من كبار الجهات المانحة الخاصة وعدد من الوكالات الإنمائية في الاقتصادات المتقدمة.

ويشتغل في المعمل حوالي ٤٠٠ خبير في مجالات البحث والسياسات والتعليم والتدريب، ويقع مقره الرئيسي في كامبريدج، وله مراكز إقليمية في أمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وأوروبا، وإفريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا. وتشرف مجموعة إضافية تضم ٢٠٠ باحث على المشروعات التي ينفذها حوالي ألف مقاول. وقدمت المنظمة منحا بقيمة ٦٣ مليون دولار أمريكي لتمويل البحوث الجديدة منذ إنشائها عام ٢٠٠٣.

وانصب تركيز المعمل في البداية على الفقراء واقتصادات الأسواق الصاعدة، ولكنه يجري بحوثا في أوروبا حاليا حول مبادرات دعم الدمج الاجتماعي للمهاجرين على سبيل المثال. ويعمل فرعه في أمريكا الشمالية على عدد من المشروعات في مجالات إعادة تدريب العاملين وتنمية مهاراتهم، والأشخاص بلا مأوى والإسكان، وإصلاح نظام العدالة الجنائية، والصحة.

فرِّق تسد

تصف دوفلو التجارب العشوائية التي يجريها المعمل كجزء من النهج الخاص به بأنها تساعد في «تفكيك المشكلة الكبيرة إلى أجزاء يسهل التعامل معها، ومسائل أصغر يمكن إيجاد حلول

الرسم التوضيحي: ISTOCK / SAVUSHKIN

دقيقة لها.» ودوفلو اقتصادية فرنسية تبلغ من العمر ٤٧ عاما، وحصلت على درجة الدكتوراة من معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا، وخالفت المؤسسة قواعدها التي تمنع تعيين الطلاب من أجل انضمام دوفلو إلى صفوف العاملين بها.

وتقوم هذه الطريقة على اختبار حل محتمل لإحدى المشكلات الإنمائية — مثل مشكلة كيفية زيادة استخدام ناموسيات الأسرَّة لمكافحة الملاريا — من خلال مقارنة مجموعة استفادت من الحل بمجموعة أخرى لم تقدم لها أي حلول. وينبغي أن تكون المجموعات متماثلة قدر الإمكان ومختارة بشكل عشوائي لضمان عدم وجود أي عوامل مؤثرة أخرى، بحيث يمكن للباحثين فهم تأثير هذا الحل. ويمكن تشكيل مجموعات متعددة لمقارنة حلول مختلفة. وقد تم استحداث هذه التجارب في القرن التاسع عشر، وتم تطبيقها في مجالات الزراعة والطب والعلوم السياسية قبل استخدامها في مجال الاقتصاد بفترة طويلة، حيث استخدمت للمرة الأولى في سياق الدراسات الاقتصادية بدءا من الستينات.

وغالبا ما تتطرق البحوث الاقتصادية الكلية إلى موضوعات صعبة يتم التعبير عنها بمعادلات معقدة واختبارها باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي المتطورة التي يصعب على الفائزين بجائزة نوبل فهم بعضها. وفي كتاب دوفلو وبانيرجي الصادر عام ٢٠١٩ بعنوان *Good Economics for Hard Times*، أقرَّا بأن جزءا من نمو الإنتاجية «لا يمكن عزوه إلى تغير العوامل التي يمكن للاقتصاديين قياسها. وحتى يشعر الاقتصاديون بالرضا عن أنفسهم، استحدثوا مسمى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لوصف هذا الجزء تحديدا.» وعرَّف روبرت سولو، وهو زميل لهم في معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا وحاصل أيضا على جائزة نوبل، هذا المفهوم بأنه «مقياس لجهلنا.»

وفي المقابل، تعتبر البحوث الإنمائية بسيطة ومباشرة. هل ينبغي التبرع بناموسيات الأسرَّة لمكافحة الملاريا في كينيا، أم عرضها بأسعار مدعمة، أم بيعها بأسعار السوق؟ هل من المجدي تنفيذ برنامج إعادة شراء لسحب الكميات الكبيرة من حبوب الأفيون غير المستخدمة في الولايات المتحدة؟ كيف يمكن التأكد من حصول جميع الأسر الفقيرة في إندونيسيا على حصتها من الأرز في ظل برنامج فيدرالي مخصص لهذا الغرض؟

المعلومات من أجل الفقراء

هذه هي المسائل التي عكف معمل عبد اللطيف جميل على دراستها. وغالبا ما يتوصل الباحثون إلى حلول غاية في البساطة.

ويعد برنامج الأرز من أجل الفقراء من أكبر برامج المساعدة الاجتماعية في إندونيسيا، ويطلق عليه المحليون اسم راسكين. وتبلغ تكلفة البرنامج السنوية ١,٥ مليار دولار أمريكي، ويهدف إلى توزيع ١٥ كيلوغراما من الأرز شهريا على الأسر الأكثر فقرا بخُمس السعر السوقي. غير أن البيروقراطية والفساد فرضا معوقات أمام تنفيذ البرنامج. فقد كان يحدث في الغالب تلاعب في الأسعار والحصص ومعايير الاستحقاق من جانب

الصورة: معمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر

إقبال داليوال، المدير التنفيذي لمعمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر.

القيادات المحلية المسؤولة عن توزيع الأرز، مما أدى في نهاية المطاف إلى حصول الأسر المستحقة على ثلث حصتها بتكلفة تزيد بنسبة ٤٠٪ عن التكلفة المقررة.

وبدلا من تشديد الضوابط الرقابية، كلفت إندونيسيا في عام ٢٠١٢ مجموعة من الباحثين بالعمل مع معمل عبد اللطيف جميل لاختبار مجموعة من الوسائل للتوعية بمعايير الاستحقاق والحصص الشهرية والأسعار باستخدام «بطاقات حماية اجتماعية» تتضمن هذه المعلومات. وأثبتت الاختبارات العشوائية فعالية هذه البطاقات، مما دفع الحكومة إلى إصدار ١٥ مليون بطاقة في عام واحد ودمجت برنامجين للتحويلات النقدية في إطار المشروع بلغت قيمتهما الإجمالية ٤ مليارات دولار أمريكي.

ويتوقع النهج المستخدم لدى معمل عبد اللطيف جميل وجود فروق بين النظرية والواقع، وهو من مميزات هذا النهج، فضلا عن أنه لا يفترض أن العلماء المدربين يتمتعون بقدر أكبر من الحكمة أو العقلانية مقارنة بالشعوب التي يأملون في مساعدتها.

وفي كتابهما *Poor Economics* الصادر عام ٢٠١١، كتب بانيرجي ودوفلو أن «الفقراء ليسوا أقل عقلانية عمن سواهم — بل العكس هو الصحيح. فهم يمتلكون القليل للغاية، وذلك تحديدا ما يجعلهم أكثر دقة في اختياراتهم غالبا: فكل منهم يجب أن يكون اقتصاديا نابها حتى يستطيع البقاء على قيد الحياة.»

وبانرجي الذي ولد في مومباي عام ١٩٦١ لوالدين من أساتذة الاقتصاد البارزين، والحاصل على درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد ينفد صبره عند التعامل مع الإنسان «العقلاني» الذي يعيش داخل النماذج. وهو يتحدث ساخرا عن «افتراض المعرفة» الملازم لكثير من البحوث الاقتصادية الكلية، والذي ينشأ غالبا عن عوامل لا تعدو كونها «مجموعة

مجموعة من النساء أمام موقد في مقاطعة بوج بور بالهند.

الصورة: توماس شوين

من الارتباطات التي يصعب تفسير العديد منها، وبعض الحقائق الفعلية الملموسة التي قد يمكن الاعتماد عليها بدرجة معقولة.» وتحدث بانيرجي مع مجلة التمويل والتنمية من مكتبه الصغير في قسم الاقتصاد بمعهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا. وخلف بابه الذي تكسوه صور كرتونية عن الاقتصاد والسياسة، يقبع حيز ضيق يعج بالكتب يتناقض مع رحابة نهر تشارلز وسماء مدينة بوسطن.

ويشغل مكتب دوفلو حيزا أوسع على مسافة مكتبين من مكتب بانيرجي. وقد التقيا عام ١٩٩٩، حيث أشرف بانيرجي على دوفلو أثناء دراستها درجة الدكتوراة في معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا، وتزوجا عام ٢٠١٥، ورزقا بطفلين.

وتعلمت دوفلو ألا تشعر بالإحباط بسبب النتائج البحثية. وتقول «تعلمنا في وقت مبكر للغاية أن نتائج التجارب العشوائية المقارنة عادة ما تكون مفاجئة».

هل تحقق الإجابات الصغيرة النتائج المرجوة؟

إن تفكيك المشكلة الكبيرة لا يعني بالضرورة أن الأجزاء الأصغر أكثر بساطة. ففي محاضرة ألقتها دوفلو بصندوق النقد الدولي عام ٢٠١٦، عرضت عددا من الدراسات التي تثبت أن التدخلات الجزئية يمكن أن تكون لها آثار كلية كبيرة. وناقشت إحدى هذه الدراسات كيفية تحسين إنفاذ القواعد البيئية في مصانع النسيج التي تتسبب في قدر كبير من التلوث في ولاية غوجارات بالهند التي تضم عددا من أكثر المدن تلوثا على مستوى العالم. وأدت التجربة العشوائية إلى تعديل قواعد توزيع المدققين على الشركات، وتوصلت إلى تحسن مستويات الإنفاذ عندما تم منع صرف مكافآت المفتشين من الشركات التي كانوا يقومون بتدقيق أوضاعها. وبالرغم من أن هذه النتيجة ليست بجديدة، فإن توافر البيانات التي تثبتها ساهم في دعمها وتأكيدها.

وتشير دوفلو إلى أن المبادئ العامة التي غالبا ما تسترشد بها المؤسسات الدولية — مثل الديمقراطية والحوكمة الرشيدة — قد لا تكون فعالة بالدرجة الكافية لأنها عامة للغاية. ويمكن للاقتصاديين تحقيق المزيد من النتائج الملموسة من خلال إصلاح القنوات والوصلات الداخلية، أي هذا الجزء في أي نظام الذي دائما ما يتم إغفاله ولا يلاحَظ وجوده إلا عندما يصيبه عطل ما. وكان عنوان المحاضرة «دور الاقتصادي كموظف صيانة».

وتتمثل إحدى المشكلات التي تواجه التجارب العشوائية المقارنة في أن الإجابات الصغيرة قد لا تستطيع مجتمعة معالجة المشكلة الكبيرة. وهناك أيضا مشكلة أخرى تتمثل في أن الاستنتاجات قد تكون وثيقة الصلة بمحل إجراء البحث. فنتائج إحدى دراسات الملاريا في كينيا قد لا تنطبق مطلقا على البرازيل على سبيل المثال، وهو ما يُعرَف بمشكلة «النقل» في لغة الاقتصاديين.

وفي مقال صدر لأنغوس ديتون العام الماضي، وهو عالم اسكتلندي بارز في مجال اقتصاديات التنمية وحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠١٥، كتب يقول «إن إثبات نجاح حل ما في موقف معين دليل ضعيف للغاية على نجاح نفس الحل بنفس الشكل في موقف آخر.»

وكتب ديتون عددا من الدراسات ناقش فيها تحفظاته على الاختبارات العشوائية. وأشار في نفس المقال إلى إن السبيل الوحيد

لتطبيق نتائج دراسة ما في سياق جديد يكون من خلال استخدام «المعرفة والفهم المسبقين» وتفسير نتائج التجربة «ضمن هيكل معين، وهو، على سبيل المفارقة، نفس الهيكل الذي تكتسب الاختبارات العشوائية المقارنة مصداقيتها من رفض استخدامه.»

الاقتصاد الكلي مقابل الاقتصاد الجزئي

تم تعيين داليوال، المدير التنفيذي لمعمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر، منذ ١١ عاما لمعالجة هذه المشكلة تحديدا. وداليوال اقتصادي هندي، وسريع التحدث، حاصل على درجات علمية من جامعتي دلهي وبرينستون، وهو متزوج من غيتا غوبيناث، كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي.

ويقول داليوال «عندما عينتني إستير عام ٢٠٠٩، كانوا قد أدركوا بالفعل أن تحول النتائج البحثية إلى إجراءات على مستوى السياسات يتطلب مزيدا من الجهد القائم على التفكير والتحليل.» ولسد هذه الفجوة، يتعين إتاحة الشواهد التي يتم التوصل إليها لصناع السياسات، والتحقق من صحتها بمقارنتها بدراسات أخرى في سياقات مختلفة. ويضيف داليوال أنه يتعين أيضا مراقبة التنفيذ للتحقق مجددا من سلامة السياسات المطبقة.

وعند سؤالها عن الطريقة المثلى لسد الفجوات بين البحوث والسياسات وبين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، تشير دوفلو إلى نسخة من كتاب *Good Economics for Hard Times*.

وتقول «هذا الكتاب وكتاب *Poor Economics* يصفان ما تعلمناه عن كل موضوع بصورة منطقية تتيح فهم جميع هذه الموضوعات.» ويتضمن كتاب *Good Economics for Hard Times* مجموعة كبيرة من البحوث بغرض نبذ جميع الافتراضات المعتادة بشأن موضوعات مثل الهجرة والعمالة والتجارة. ويوضح الكتاب أن خبراء الاقتصاد يتوصلون غالبا إلى حلول للكثير من المشكلات ولكنهم يظلون غير قادرين على كسب ثقة الجماهير العريضة. ويعزو بانيرجي ذلك إلى أوجه القصور في تخصصه.

ويقول «إن المواطنين يثقون في رواية الشعبويين نظرا لأنهم أصبحوا لا يثقون في آراء الاقتصاديين.»

وتقول دوفلو إنها تأمل أن يسهم التكريم بجائزة نوبل في تحقيق «نقلة نوعية» لمعمل عبد اللطيف جميل مستقبلا، ومساعدته في توسيع نطاق عمله ليشمل مجالات مثل تغير المناخ ودعم الحكومات في تحسين جودة البيانات الضخمة التي تقوم بجمعها واستخدامها بشكل أفضل.

ويمكن تطبيق طريقة معمل عبد اللطيف جميل في تفكيك المشكلات الكبيرة إلى مسائل أصغر على مشكلات عالمية مثل تغير المناخ. وتشير الدراسات الميدانية التي تم إجراؤها في المكسيك وويسكونسن وميشيغان إلى أن تقنيات تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الوحدات السكنية لا تحقق الوفورات المقررة. ولا يلجأ الكثيرون إلى إجراءات مثل استخدام الأجهزة الحديثة أو تعديل بنية المساكن أو استخدام مواد العزل للوقاية من تقلبات الطقس. وحتى عندما يتم استخدامها، فإن مكاسب الكفاءة المتحققة منها تتم موازنتها بسبب زيادة الاستهلاك.

وبالمثل، يشير بحث تم إجراؤه في الهند إلى أن المزارع الصغيرة التي حصلت على المشورة والقروض لشراء معدات جديدة أكثر كفاءة تمكنت من زيادة إنتاجها وأرباحها — ولكنها لم تنجح في توفير الطاقة. والسبب في ذلك، وفقا لدوفلو، أن «سلوكيات الترشيد» غالبا ما لا يتم قياسها بدقة عند تقدير المنافع المحتملة.

مشكلات أكبر

بدءا من منتصف مارس، أغلق معمل عبد اللطيف جميل أبوابه على غرار باقي العالم لوقف انتشار جائحة كوفيد-١٩. واتخذت المنظمة إجراءات سريعة لتعديل نظام عملها، بما في ذلك سحب العاملين من الأنشطة الميدانية وزيادة عدد المسوح التي يتم إجراؤها عبر الهاتف. كذلك وفرت التمويل اللازم لإطلاق مبادرات بحثية جديدة، مثل التحويلات النقدية، ونظم تحديد الهوية الرقمية، والممارسات الحكومية المبتكرة.

وأثارت الجائحة مجموعة جديدة من المشكلات الكبيرة، واتضحت معها أهمية الإحصاءات الدقيقة والحديثة. ويقول داليوال إن الجائحة أكدت أيضا على ضرورة استخدام البيانات الإدارية الحكومية في تحسين عملية صنع القرارات وتبادل النتائج «بشكل أسرع وأقل تكلفة مقارنة بالأساليب المستخدمة في سياق العمل الميداني.»

ويضيف داليوال قائلا إن العالم ما بعد كوفيد-١٩ سيعيد تقييم دور الحكومات وقيمتها في الأزمات، مما سيؤدي إلى تحسين الإدارة العامة وإدراك أهمية الحماية الاجتماعية بشكل أكبر.

ويقول «خلال الأعوام القليلة الماضية، تم إطلاق العديد من المبادرات الخيرية الجديدة بناء على اعتقاد بأن الحكومات غير ضرورية ويمكن تجاهل دورها. ولكن اتضح من هذه الأزمة أنه يتعين علينا جميعا الاستثمار في بناء قدرة الحكومات على صنع قرارات سليمة والصمود في مواجهة مثل هذه الأحداث الخطيرة.» وأشار كمثال إلى القدرة على تقديم تحويلات نقدية سريعة في حالات الطوارئ، وهو الأمر الذي شكل تحديا كبيرا حتى بالنسبة لبلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

ويرى داليوال أن جائحة فيروس كورونا المستجد تعكس صورة مسبقة لما يمكن أن يحدث في حالة وقوع أزمة مناخية.

ويقول «اتضح من هذه الجائحة أن الغَلَبَة للطبيعة، وكيف أن الوصول إلى نقطة التحول (الانتشار المجتمعي للإصابات أو ارتفاع درجة حرارة الأرض) سيصعب معه للغاية تجنب الأضرار الجسيمة وحالات الوفاة.» ويضيف قائلا «حان وقت التصرف. فقد اتضح من الجائحة أيضا أن تطبيق الإجراءات الصحيحة (مثل التباعد الاجتماعي) بشكل صارم يمكن أن يكون ذا تأثير إيجابي». FD

أندرياس أدريانو من فريق العمل في مجلة التمويل والتنمية.

خبيرة سلوكيات التقاعد

بيتر ووكر يقدم لمحة عن **أوليفيا ميتشيل** من كلية وارتون، مؤسِّسة بحوث التقاعد الحديثة.

مع احتدام السباق الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية، توجه أوليفيا ميتشيل، خبيرة شؤون التقاعد البارزة، تحذيرا للمرشحين.

تقول خبيرة الاقتصاد ذات الستة والستين عاما «إن بعض المرشحين لمنصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية تحدثوا عن زيادة مزايا الضمان الاجتماعي، ولكنه رأي خاطئ للغاية». وتشير إلى أن مجرد الحفاظ على ملاءة النظام الحالي سيتطلب زيادات هائلة في ضريبة الأجور أو تخفيض المزايا.

وتشير البحوث التي أجرتها ميتشيل إلى أن الأمريكيين سيكونون أفضل حالا إذا ما تم رفع السن القانونية للتقاعد، وزيادة الوعي المالي، وتقديم مزايا اقتصادية تشجع على الادخار والتخطيط والاستثمار الذكي. ودعت إلى تنظيم حوار وطني لإصلاح نظم الاستحقاقات قبل نفاد التمويل المخصص للمزايا. وحسب رؤيتها الباعثة على التفكير، يجب على المواطن «العمل لفترة أطول، وزيادة مدخراته، وتوقع القليل».

وميتشيل هي أحد مؤسسي بحوث التقاعد الأكاديمية الحديثة. ولها أكثر من ٢٥٠ كتابا ومقالا منشورا، كما عملت مستشارا لعدد من الحكومات حول العالم، وحصدت ما يزيد على ٦٠ تكريما وجائزة عن مسيرتها المهنية.

وعندما بدأت ميتشيل الانخراط في هذا الموضوع منذ ٤٠ عاما، كان هذا المجال مقصورا بدرجة كبيرة على التحليلات الاكتوارية (أي الحسابات الرياضية والإحصائية لحجم المخاطر). وقد كرست مسيرتها المهنية لدمج الاعتبارات الاقتصادية، لا سيما المرتبطة بالاقتصاد السلوكي، في نظام معاشات التقاعد. وخلال حديثها من مكتبها بكلية وارتون في جامعة بنسلفانيا، تصف ميتشيل نظام معاشات التقاعد بأنه «عالم صغير يغطي جميع المجالات: الديمغرافيا والموارد البشرية والضرائب والمالية وعلم النفس والاقتصاد وغيرها».

ويقول جيفري غاريت، عميد كلية وارتون، إن «الخبرة الواسعة العميقة التي تتمتع بها أوليفيا في مجال معاشات التقاعد أمر لافت للنظر. وآراؤها تشمل جميع المجالات التي تؤثر على اقتصاديات التقاعد — بما في ذلك أزمات التمويل في نظم معاشات التقاعد الخاصة والعامة، وتراجع المعاشات الممولة من أرباب الأعمال، والعوامل الديمغرافية المتغيرة، والأوضاع المالية للأسر، ومراكمة الثروات، والحاجة إلى التوعية المالية. وتعكس أعمالها الفترة التي شهدت تغيرات هائلة في نظم معاشات التقاعد، وتتناول قضايا أخرى خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية».

بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦، ارتفع عدد السكان الأمريكيين في سن الخامسة والستين أو أكثر من ٣٧ مليون نسمة إلى ٤٩ مليون نسمة، وسيتضاعف العدد تقريبا بحلول عام ٢٠٦٠ — ليصل إلى ٩٠ مليون نسمة. ويعد نظام الضمان الاجتماعي الذي يبلغ رصيده تريليون دولار أمريكي المصدر الأساسي لدخل التقاعد في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن من المتوقع أن تتجاوز تكلفته الإجمالية مجموع دخله اعتبارا من عام ٢٠٢٠. وبحلول عام ٢٠٣٥، ستنضب احتياطيات النظام ولن يكون في الإمكان سوى سداد ثلاثة أرباع المزايا المقررة. وتتكرر القصة في جميع أنحاء العالم. وتتيح أبحاث ميتشيل خارطة طريق لصناع السياسات لمساعدتهم في التصدي لهذه الأزمة الشائعة.

البدايات

ولدت ميتشيل في لينكولن بولاية نبراسكا حيث عمل والدها مدرسا للاقتصاد الزراعي في جامعة نبراسكا. والتقى والداها أثناء عملهما لدى الحكومة الأمريكية في جمهورية كوريا، ودرسا بعدها الاقتصاد في جامعة هارفارد. ولم تكن دراسة النساء للاقتصاد أمرا شائعا في هذا الوقت، وتم قبول والدتها في البرنامج بشرط أن تتولى طباعة دراسات المُشرف.

وخلال الجزء الأكبر من طفولة ميتشيل، عمل والدها لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حيث تم تكليفه بالعمل في البرازيل وشيلي وكولومبيا وغواتيمالا وإيطاليا والمكسيك وباكستان وبيرو. وأكسبت هذه التجربة ميتشيل ولعا بالثقافات الأجنبية واللغات والطعام والسفر لازمها طيلة حياتها. وكان علم الاقتصاد يكتنف كل مناحي طفولتها.

تقول ميتشيل «كان الاقتصاد عنصرا أساسيا في نشأتي. فقد كانت تزين الجدار أعلى طاولة المطبخ ساعة حائط كتب عليها «الوقت من ذهب» أضعها الآن على طاولة المطبخ». وتقول إن أباها استخدم مفهوما اقتصاديا بديهيا لإقناعها بجز الحشائش في حديقة منزلهم. تقول «عندما كنت في الخامسة من عمري، كانت لدينا أرض مزروعة بالخضروات، وأخبرني والدي أن وقته أثمن من وقتي، لذلك وجب علي جز الحشائش. وبدا الأمر منطقيا للغاية حتى إنني قررت أن أجعل لوقتي قيمة أكبر. وقد فعلت!»

وحذت ميتشيل حذو والديها، فحصلت على درجة البكالوريوس في علوم الاقتصاد من جامعة هارفارد عام ١٩٧٤ حيث اضطرت هي الأخرى للتعامل مع بيئة يسيطر عليها الذكور. واعتاد أحد الأساتذة كبار السن على تحيتها في قاعة المحاضرات بقوله «صباح الخير أيها السيدة والسادة».

تقول ميتشيل «كان الوقوف والتحدث أمام نظرات ٩٩ ذكرا أمرا مخيفا للغاية في البداية، ولكنني تغلبت على الأمر». وقد أثرت عليها هذه التجربة، ودفعتها إلى البحث عن بيئة أكثر دعما للنساء خلال مسيرتها المهنية لاحقا. فكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية وراء قرارها عام ١٩٩٣ بالعمل في كلية وارتون التي كانت تعرف على مدار التاريخ بارتفاع نسبة النساء بين صفوف أساتذتها. واضطلعت بدور نشط كمرشدة وداعمة في اللجنة المعنية بوضع المرأة المهني في مجال الاقتصاد.

وفي عام ١٩٧٨، كانت ميتشيل في سن الخامسة والعشرين حين أتمت دراسة الدكتوراه في جامعة ويسكونسن، وكانت أطروحتها عن تأثير ارتفاع معدل البطالة المحلية على مشاركة النساء المتزوجات في القوة العاملة.والتحقت بوظيفتها الأولى في جامعة كورنيل حيث عهد إليها بتدريس مادة عن معاشات التقاعد. وتقول ميتشيل عن هذه الحقبة «كان الكتاب الذي طلب مني الاعتماد عليه في تدريس المادة أكثر مللا مما يمكن تصوره»، وعقدت العزم على أنه «بمقدورها الكتابة عن

الصورة: CORY HANCOCK/صندوق النقد الدولي

هذا الموضوع بشكل أكثر إمتاعا والتطرق إلى القضايا الاقتصادية بجانب المسائل الاكتوارية». علاوة على ذلك، حذرتها والدتها من كارثة وشيكة في نظام معاشات التقاعد في الولايات المتحدة الأمريكية، وشجعتها على تقصي حقيقتها.

وأثناء عملها بجامعة كورنيل، تزوجت ميتشيل «جارها» في البناية التي كانت تسكنها في مدينة إثاكا. وكان جين دايكس في طريقه ليصبح عالم كمبيوتر. وقد تقاعد الآن، وحقق رقما قياسيا في الماراثون غير الرسمي للفئة العمرية من ٧٠ إلى ٧٤ عاما، بالرغم من أنه لم يأخذ رياضة العدو على محمل الجد إلا في الستينات من عمره.

وفي الأسبوع الذي تم فيه تثبيت ميتشيل في وظيفتها الجامعية، أنجبت أولى ابنتيها. وأعدت لاحقا «بنك الأم»، وهو عبارة عن جدول كانت تسجل به مصروف ابنتيها وأي أموال إضافية تحصلان عليها مقابل قيامهما بمهام منزلية. وتقول «عندما كانتا ترغبان في شراء أي شيء بخلاف اللوازم المدرسية، كان عليهما التحقق من أن لديهما المال الكافي لذلك».

وفي سياق عملها الأكاديمي، كان أهم أعمالها الأولى في مجال التأليف الاشتراك مع غاري فيلدن، عالم الاقتصاد بجامعة كورنيل، في كتابة بحثها الطويل الأول بعنوان التقاعد والمعاشات والضمان الاجتماعي الذي ناقش العوامل المؤثرة على سلوكيات التقاعد لدى المواطنين. وتضيف قائلة إن دراسة معاشات التقاعد باعتبارها مؤسسة اقتصادية تؤثر على السلوكيات أصبحت من أهم مجالات البحث لاحقا.

ويقول فيلدن، وهو من أبرز خبراء اقتصاد العمل حول العالم، «كانت أوليفيا مثالا للذكاء والاجتهاد، والتنظيم والتركيز، والطيبة واللياقة. وكان من الواضح أنه من المقدر لها تحقيق إنجازات عظيمة».

تحديث نظم التقاعد

توسعت ميتشيل لاحقا في عملها البحثي، واتجهت إلى تصميم خطط التقاعد، بما في ذلك الضمان الاجتماعي، من أجل التشجيع على رفع سن التقاعد. وفي الوقت الحالي، يطالب أكثر من ٤٠٪ من المستفيدين بالحصول على مزايا الضمان الاجتماعي في سن الثانية والستين على الأقل، بينما يمكن لمن ينتظرون ثمانية أعوام لحين التأهل للحصول على المزايا القصوى في سن السبعين زيادة دخولهم الشهرية بنسبة ٧٥٪، وفقا لحسابات ميتشيل. لذلك فإن المطالبة المبكرة بالمزايا عادة ما تحول دون الحصول على المزايا القصوى.

وقد توصلت ميتشيل إلى أن أحد الأسباب التي تدفع المواطنين إلى الحصول على مزاياهم في سن مبكرة للغاية يتعلق بكيفية شرح أو «صياغة» المستشارين الماليين لهذا القرار المهم. وتحديدا، يستخدم المستشارون نهجا يقوم على مفهوم «نقطة التعادل» ويصور القرار ضمنا بأنه رهان غير مضمون على الفترة التي سيعيشها المستفيد. لذلك؛ فقد يخبرك المستشار المالي بقيمة المزايا التي ستحصل عليها في حالة صرفها مبكرا في سن الثانية والستين، ثم يخبرك أن عليك أن تكون متأكدا من أنك ستعيش ١٤ سنة إضافية على الأقل لاسترداد الأموال التي تنازلت عنها عندما أرجأت قرار المطالبة بالمزايا لسنوات قليلة. وقد يتضح من هذا التحليل، على سبيل المثال، أن إرجاء المطالبة إلى سن السبعين سيتطلب منك أن تعيش حتى سن الرابعة والثمانين للوصول إلى نقطة التعادل والبدء في الحصول على مكاسب صافية.

وعندما يتم عرض الأمر بهذه الشروط، يشعر الشخص بالقلق مما إذا كان سيعيش بالفعل لحين بلوغ هذه السن أم لا. ولسوء الحظ، تغفل هذه الشروط عادة حقيقة أن نصف السكان يعيشون لفترة أطول من أعمارهم المتوقعة. وبالتالي، إذا كان المواطن يشعر بالقلق من احتمالية نفاد أصوله وهو لا يزال على قيد الحياة، يكون من الأصوب إرجاء المطالبة بالمزايا وبالتالي تجنب نفاد الأموال في سن كبيرة. واستنادا إلى البحوث التي أجرتها ميتشيل، توقفت إدارة الضمان الاجتماعي عن استخدام التحليل القائم على مفهوم نقطة التعادل وتستخدم حاليا تحليلا أكثر حيادية يتضمن تقديم حوافز للتشجيع على إرجاء المطالبة بالمزايا.

ومن الوسائل الأخرى لتشجيع المواطنين على التقاعد في سن متأخرة تقديم حوافز في صورة مبلغ إجمالي للتشجيع على إرجاء المطالبة. وتحدد ميتشيل في بحوثها كيفية حساب هذه المبالغ الإجمالية كي لا تؤدي إلى تغيير التكلفة الكلية للبرنامج، وأن تغري في الوقت نفسه المدينين من كبار السن بالحصول عليها. وقد توصلت ميتشيل في دراسة متصلة إلى ارتفاع احتمالية الاستدانة بين المتقاعدين في الوقت الحالي بسبب زيادة حجم القروض العقارية وديون بطاقات الائتمان ونمو حجم قروض الطلاب وسلف العاملين.

وقد يكون التقاعد خيارا أصعب على أبناء جيل الألفية المولودين بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٠. فنظرا لتراجع عائدات أسواق رأس المال، تشير ميتشيل إلى أن أبناء الألفية الراغبين في التقاعد في سن الخامسة والستين يتعين عليهم ادخار ٤٠٪ من راتبهم، مقابل متوسط حالي يبلغ ٦٪ فقط. وبالطبع فإن المصروفات الناتجة عن قروض الطلاب وارتفاع تكلفة المساكن تجعل هدف ادخار ٤٠٪ أمرا مستحيلا عمليا. لذلك؛ ترى ميتشيل أنه يتعين أن يضع الشخص في خطته أن يعمل لفترة أطول، وإعادة تعريف مفهوم التقاعد ليشمل العمل بدوام جزئي، والإيمان بضرورة التعلم مدى الحياة.

وتحديدا، يعد الوعي المالي من أهم ركائز التعلم مدى الحياة. فمنذ ١٢ عاما، بدأت ميتشيل بدافع من اهتمامها بسلوكيات التقاعد — الذي اقترن بالتحول من نظم التقاعد ذات المزايا المحددة إلى نظم التقاعد ذات المساهمات المحددة التي تترتب عليها مسؤولية فردية أكبر — في استكشاف ما يعرفه المواطن عن المفاهيم المالية الأساسية. وصممت ميتشيل وآنا ماريا لوساردي من جامعة جورج واشنطن ثلاثة أسئلة في دراسة مطولة

حول نظم الصحة والتقاعد أجرتها جامعة ميتشيغان على المواطنين الأمريكيين فوق سن الخمسين. وذهلت الباحثتان لاكتشافهما التدني الملحوظ في مستوى المعرفة المالية لدى المواطنين الأكبر سنا. وتم امتداح الأسئلة «الثلاثة الكبيرة» بوصفها أسئلة شاملة ووجيزة في الوقت نفسه، وتم استخدامها في مسوح عديدة أخرى في أكثر من ٢٠ بلدا، وعكست الإجابات تدني الوعي المالي بين الشباب وكبار السن والنساء والمجموعات منخفضة الدخل (راجع مجلة التمويل والتنمية عبر الإنترنت).

وتوصلت بحوث لاحقة إلى أهمية الوعي المالي كعنصر أساسي في عملية صنع القرار. فالمواطنون الذين يكونون على درجة من الوعي المالي يستطيعون على الأرجح التخطيط والادخار لمرحلة التقاعد، والاستثمار بشكل أفضل، وتجنب الضغوط المالية بدرجة أكبر. وتوصلت إحدى الدراسات إلى أن الموظفين الأكثر وعيا بالأمور المالية في إحدى الشركات حصلوا على عائدات أعلى سنويا من خطط تقاعدهم بمقدار ١٣٠ نقطة أساس أو ١,٣ نقطة مئوية مقارنة بالموظف العادي.

كذلك درست ميتشيل ولوساردي الانعكاسات الأوسع نطاقا للمعرفة المالية، وتوصلتا إلى أن الوعي المالي قد يكون السبب وراء ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من عدم المساواة في توزيع الثروات. وتوصلت هذه الدراسة أيضا إلى نتيجة مثيرة للاستغراب، حيث وجدت أن مزايا الضمان الاجتماعي قد تثني في الواقع عن اكتساب المعرفة المالية وتسهم بالتالي في عدم المساواة في توزيع الثروات. وتقول ميتشيل «طرحنا السؤال الآتي: ماذا لو تم تخفيض مزايا الضمان الاجتماعي بنسبة ٢٠٪ في ظل العجز المستقبلي المتوقع؟ وتوصلنا إلى أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الحافز لدى العاملين منخفضي الأجر على الادخار والاستثمار في تحسين وعيهم المالي، مما يؤدي بدوره إلى الحد من عدم المساواة في توزيع الثروات». وكشفت توقعاتهما عن ارتفاع وسيط الأصول بنسبة ٣٢٪ بين غير الحاصلين على تعليم جامعي، وبنسبة ١٩٪ بين الحاصلين على تعليم جامعي. وتضيف ميتشيل قائلة «لم نتوقع هذه النتيجة».

وتقول لوساردي التي كثيرا ما شاركت ميتشيل في أبحاثها «تشرفت بالعمل مع باحثة مجتهدة مثل ميتشيل. وتمكنا من خلال عملنا معا من الكشف عن تدني مستوى المعرفة المالية، وأهمية هذا النوع من المعرفة، لا سيما بالنسبة للمجموعات التي تعاني من ضعف أوضاعها بالفعل».

دهاليز السلطة

وعلى مدار مسيرتها المهنية، قدمت ميتشيل كذلك الكثير من الدعم كخبيرة لدى الهيئات العامة المعنية بمعاشات التقاعد. ففي عام ٢٠٠١، عملت في اللجنة الرئاسية المعنية بتعزيز الضمان الاجتماعي، وهي لجنة مشتركة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي تم تشكيلها خلال فترة تولي الرئيس جورج بوش الابن. وكانت من أهم توصيات المجموعة السماح للمواطنين بإيداع جزء من مساهمات الضمان الاجتماعي الخاصة بهم في حسابات شخصية طوعية. ولكن لم يتم تنفيذ المقترح، وهو ما يرجع في الأساس إلى المعارضة السياسية وبدء انهيار أسواق رأس المال في عام ٢٠٠١. وترى ميتشيل أن مقترحات اللجنة لا تزال مهمة في الوقت الحالي بسبب العجز الذي سيواجهه النظام خلال الاثني عشر عاما التالية.

ويتمثل أحد النهج الأخرى التي درستها ميتشيل لضمان حصول عدد أكبر من المواطنين الأمريكيين على معاشات تقاعد ممولة بالقدر الكافي في الدخل السنوي للمعمرين. ففي ديسمبر ٢٠١٩، تم اعتماد قانون فيدرالي ينص على تشجيع أرباب الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية على تضمين دخل سنوي في خطط معاشات التقاعد يبدأ صرفه عند سن الخامسة والثمانين على الأقل. وتشير البحوث التي أجرتها ميتشيل إلى أنه في حالة استخدام ١٠٪ فقط من المدخرات التقاعدية لشراء الدخل السنوي للمعمرين، سيسهم ذلك في تحسين الرفاهية في سن الخامسة والثمانين بنسبة ٦٪ إلى ١٤٪. وفي ظل امتداد أعمار الكثيرين حتى سن متأخرة، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، أصبح من اللازم شراء هذا الدخل لضمان توافر موارد إضافية للإنفاق خلال مرحلة التقاعد.

وتراقب ميتشيل كذلك الأوضاع في البلدان التي أقامت بها في السابق، لا سيما شيلي. فقد بدأت الانتفاضات في شوارع سانتياغو في أواخر عام ٢٠١٩ بسبب زيادة تسعيرات مترو الأنفاق، ولكنها سرعان ما أدت إلى حركة أوسع نطاقا تشمل عددا من الشواغل العامة. ويتمثل أحد هذه الشواغل في الغضب إزاء تدني معاشات الفئات الأكثر فقرا وارتفاع أرباح مديري صناديق معاشات التقاعد الخاصة.

وعملت ميتشيل منذ خمس سنوات في لجنة معاشات التقاعد أثناء فترة تولي الرئيسة السابقة ميشيل باشليت، حيث أوصت بإجراء عدد من الإصلاحات في نظام معاشات التقاعد في شيلي. واقترح أعضاء اللجنة سبلا لضمان توسيع نطاق تغطية خطط معاشات التقاعد لتشمل قطاعا أكبر من السكان، وزيادة مزايا الركيزة التضامنية لدعم الفقراء، ورفع المساهمات. وتقول ميتشيل إن الحكومة تعمل حاليا على تنفيذ عدد من هذه التوصيات، بما في ذلك زيادة مزايا التضامن وتخفيض الرسوم والعمولات التي تتقاضاها صناديق معاشات التقاعد الخاصة.

وتعمل ميتشيل في الوقت الحالي على دراسة محددات وتبعات الدين بين كبار السن، وتأثير ضمانات معاشات التقاعد، وكذلك تأثير الهياكل الضريبية البديلة على أنماط العمل والادخار والاستثمار والاستهلاك والتقاعد.

وماذا عن تقاعدها شخصيا، الذي لا بد وأنها خططت له جيدا نظرا لخبرتها في هذا الشأن؟ تقول ميتشيل «في ضوء دراستي المتعمقة للمخاطر العديدة المقترنة بالشيخوخة، فإنه ما لم تتدهور صحتي للغاية، أعتزم ألا أتقاعد مطلقا! FD

بيتر ووكر يعمل ضمن فريق مجلة التمويل والتنمية.

رئيب المدينة

كريس فيليش يقدم لمحة عن شخصية **إدوارد غلايزر** الأستاذ في جامعة هارفارد الذي يرى في التوسع الحضري مسارا نحو الرخاء

الصورة: PORTER GIFFORD

نشأ إدوارد غلايزر في مدينة نيويورك في سبعينات القرن الماضي ليشهد حاضرة عظيمة تنهار. فمعدلات الجريمة في صعود حاد، والقمامة تتراكم على جانبي الطريق بعد أن أضرب عمال النظافة عن العمل. كانت المدينة تترنح على حافة الإفلاس.

ومع انتصاف الثمانينات، بات واضحا أن مدينة نيويورك ستسترد عافيتها. لكنها ربما كانت لا تزال مكانا مخيفا حينذاك؛ فقد قُتِل ثلاثة أشخاص على الجانب الآخر من الشارع الذي تقع فيه مدرسته في شمال غرب حي مانهاتن. ومع هذا، كان غلايزر مفتونا بالحياة الصاخبة التي تعج بها شوارع نيويورك وكان يقضي ساعات طويلة متجولا في أحيائها.

ويقول غلايزر مستحضرا تلك الحقبة في مقابلة أجريت معه في مكتبه بجامعة هارفارد: «لقد كانت رائعة ومروعة في آن، وكان من الصعب ألا أُفتَن بها».

واليوم، لا يزال هذا الشعور بالانبهار متغلغلا في عمل غلايزر كخبير في الاقتصاد الحضري. فهو يستخدم عُدَّته النظرية كخبير اقتصادي لاستجلاء أسئلة مستوحاة من فترة شبابه في نيويورك. لماذا تخفق بعض المدن وتنتعش أخرى؟ وما الذي يفسر التكلفة الفلكية للسكن في سان فرانسيسكو؟ وكيف يختلف نمو المدن في البلدان الغنية عنه في البلدان الفقيرة؟

ويقول غلايزر البالغ من العمر ٥٢ عاما: «دائما ما أرى نفسي طفلا محبا للاستطلاع». وبدلا من «المُضي على درب الأدبيات المستقرة»، يقول غلايزر إنه يبدأ دائما بمحاولة استيعاب «أمر غير مفهوم» بالنسبة له.

وبينما كان لا يزال طالب دراسات عليا في جامعة شيكاغو، وضع غلايزر بصمته كصاحب نظرية في مزايا التجمع الحضري –فكرة أن المدن الكثيفة والمتنوعة سكانيا هي حواضن للابتكار والطاقة والإبداع تمثل وقودا للنمو الاقتصادي. وفي السنوات منذ ذلك الحين، غطى عمله موضوعات مذهلة في تنوعها، من تنظيم الإيجارات وقطاعات العقارات إلى حقوق الملكية والعصيان المدني وانبعاثات الكربون.

ويقول عنه لورنس سامرز، الأستاذ في جامعة هارفارد الذي كان مديرا للمجلس الاقتصادي القومي في إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما: «مضى عقدان من الزمان ولا يزال إدوارد هو المفكر الرائد في مجال اقتصاديات المكان». ويضيف أن «اقتصاديات المناطق الحضرية أصبحت تحتل موقعا محوريا متزايدا ضمن القضايا الاقتصادية واسعة النطاق».

ويعمل غلايزر وسامرز معا على إعداد دراسة عن الفارق الذي يزداد رسوخا في الولايات المتحدة بين المناطق الساحلية الغنية التي تسكنها الطبقات الحاصلة على تعليم جيد، وجُزر الركود الاقتصادي فيما يسمونه «قلب الأرض الشرقية» (“eastern heartland”)، وهي الولايات الداخلية شرق نهر المسيسيبي. وفي تلك الولايات، في مدن مثل فلينت وميشيغان، يوجد ارتفاع متزايد في نسبة العاطلين من الرجال في مقتبل العمر — إلى جانب معدلات إدمان الأفيون والإعاقة والوفيات.

فكيف يمكن للسياسات أن تساعد في هذا الصدد؟ درج خبراء الاقتصاد على التشكك في قيمة السياسات الموضعية على غرار مناطق المشروعات الاستثمارية التي تقدم تخفيفا ضريبيا للمستثمرين، وذلك لأنهم يرون مساعدة الناس أفضل من مساعدة الأماكن. وكانوا يفترضون أن الناس ينتقلون إلى حيث توجد فرص العمل. لكن تنقل العمالة قلّ في العقود الأخيرة، وهو ما يرجع في جانب منه إلى ارتفاع تكاليف السكن، وفي جانب آخر إلى انخفاض الطلب على عمال المصانع غير المهرة نسبيا.

وفي خروج على الأعراف الاقتصادية التقليدية، يقول غلايزر وسامرز إن الحكومة الفيدرالية ينبغي أن تصمم إجراءات خاصة تدعم توفير الوظائف، مثل تخفيض ضريبة الأجور أو زيادة الخصم الضريبي للعائلين أصحاب الدخل المنخفض، لكي تتلاءم مع احتياجات المناطق المتعثرة اقتصاديا، مثل ولاية وست فيرجينيا. وهما يطرحان الحجج أيضا على أهمية زيادة الاستثمار في التعليم.

ولأن غلايزر اقتصادي تدرب في شيكاغو، فهو يعتقد بقوة في سحر الأسواق الحرة ويعارض الإجراءات التي تشوه الحوافز. وفي هذا السياق يقول: «»كنت دائما ضد إعادة التوزيع المكاني، أي الأخذ من المناطق الغنية وإعطاء المناطق الفقيرة. وهذا لا يعني أنه ينبغي تطبيق نفس السياسات في كل مكان».

وقد بدت اقتصاديات المناطق الحضرية تخصصا طبيعيا بالنسبة لغلايزر. فوالده الألماني المولد، لودفيغ، كان مهندسا معماريا وهو الذي علمه كيف تشكل البيئة المبنية حياة الناس. أما والدته، إليزابيث التي كانت تعمل في مجال إدارة الأصول، فهي أول من عرفه بعلم الاقتصاد. ويتذكر غلايزر كيف استخدمت مثال الإسكافيين المتنافسين لشرح مفهوم تسعير التكلفة الحدية.

ويقول: «أتذكر أنني أحسست ساعتها كيف أن التفكير في تأثير المنافسة أمر رائع وجذاب». وكان في العاشرة من عمره آنذاك.

وفي المدرسة الثانوية، تفوق غلايزر في مادتي التاريخ والرياضيات. وحين التحق بالدراسة في جامعة برينستون، فكر في تخصص العلوم السياسية قبل أن يختار الاقتصاد ليكون طريقه إلى وول ستريت. لكن احلامه بالعمل في المجال المالي انتهت مع انهيار سوق الأسهم في عام ١٩٨٧، وكان قد بدأ منذ فترة قصيرة في إجراء مقابلات بحثا عن وظيفة. ومن هنا اختار البدء في الدراسات العليا، لأنه، كما قال، «لم يكن يبدو أن هناك خيارات كثيرة يمكن أن يخسرها».

ويستطرد: «فالتحقت بجامعة شيكاغو، وحينئذ وقعت في حب الاقتصاد بالفعل».

ويحتفظ غلايزر بصورة داخل إطار يظهر فيها مع غاري بيكر، أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو والحاصل على جائزة نوبل. وقد تعلم من بيكر أنه يمكن استخدام الأدوات النظرية التي يقوم عليها هذا التخصص لاستكشاف موضوعات كانت من قبل في نطاق مجالات مثل علم

المدن تزدهر بفضل الإبداع الذي يتحقق حين يعيش الناس جنبا إلى جنب فيتبادلون الأفكار والمعرفة.

الاجتماع أو علم الإنسان — موضوعات مثل التمييز العنصري والخصوبة والأسرة.

يقول غلايزر: «هذا الشعور بالجانب الإبداعي في علم الاقتصاد الذي يمكن غزله في أي نسيج تقريبا لمحاولة فهم أي مشكلة تراها مهمة — كان هذا هو الجانب الذي يمثل لي غاية الإثارة».

وفي تلك الفترة، كان روبرت لوكاس وبول رومر، أستاذا الاقتصاد في جامعة شيكاغو، يعملان على بلورة ما يسمى «نظرية النمو الداخلي»، التي تركز على دور الابتكار وتبادل الأفكار في التنمية الاقتصادية.

وحسبما يتذكر غلايزر، أشار لوكاس إلى المدن باعتبارها أماكن يحدث فيها انتقال للمعرفة — أي أن الناس يستطيعون الاستفادة من أفكار الآخرين دون مقابل. لننظر إلى مدينة مثل ديترويت في مطلع القرن الماضي، حيث استفاد هنري فورد من خبرته كرئيس للمهندسين في شركة إديسون للإضاءة ليبدأ مشروعه الخاص في مجال صناعة السيارات.

وقد استوحى من هذا المفهوم دراسة رائدة في عام ١٩٩٢ تحت عنوان «النمو في المدن». وبدأ غلايزر وثلاثة مؤلفين مشاركين في استخدام المدن كمعمل لاختبار نظريات النمو الجديدة. وباستخدام بيانات ٣٠ عاما تغطي ١٧٠ مدينة أمريكية، خلص المؤلفون إلى أن المنافسة المحلية والتنوع، وليس التخصص، هما المحركان الأساسيان للنمو في المناطق الحضرية.

وعلى الفور، لمع نجم غلايزر بعد صدور الدراسة وعرضت عليه جامعة هارفارد العمل بها.

وعن غلايزر يقول جوزيف غيوركو، الأستاذ في كلية وارتون بجامعة بنسلفانيا والذي تعاون معه في العمل لفترة طويلة»أثبت إدوارد أن التنوع الحضري، وليس التخصص في شيء بعينه، دافع كبير لنمو التوظيف. وكانت هذه بالفعل مقالته الأولى التي يكثر الاستشهاد بها، وبالتالي فهي التي وضعته على أول الطريق».

وقد بدأ غيوركو وغلايزر يعملان معا في مطلع الألفية الثانية، حين حصل غلايزر على إجازة للبحث والدراسة لمدة عام في جامعة بنسلفانيا. وتساءلا معا عن سبب بطء التدهور في أحوال بعض المدن مثل ديترويت، ولماذا مكث فيها الكثيرون بدلا من الانتقال إلى مكان آخر. وتوصلا إلى جواب بسيط: المساكن سلعة معمرة بطبيعتها، ومع الركود الذي تمر به المدن، يصبح العيش فيها أقل تكلفة.

وأثارت هذه الرؤية سؤالا ذا صلة: ما السبب في أن تكلفة السكن أعلى بكثير من تكلفة إنشاء المساكن في مدن مثل نيويورك وبوسطن؟ الجواب هو أن القيود المفروضة على استخدام الأراضي تحد من الكثافة السكانية، مما يكبح عرض المساكن ويدفع الأسعار إلى الارتفاع. كان هذا من أبجديات علم الاقتصاد، ولكن حتى ذلك الحين لم يكن المتخصصون في اقتصاديات المناطق الحضرية قد ركزوا بعد على دور التنظيم في هذه الظاهرة.

ويرى غلايزر أن التنظيم المفرط يدمر جوهر الحياة الحضرية – وهو الكثافة. فالمدن تزدهر بفضل الإبداع الذي يتحقق حين يعيش الناس جنبا إلى جنب فيتبادلون الأفكار والمعرفة. ومدن الحزام الشمسي، مثل هيوستن، نمت بسبب سهولة البيئة التنظيمية التي تُبقي أسعار المساكن في مستوى غير مكلف.

ويرى الاقتصاديون أمثال غلايزر أن القواعد التنظيمية للبناء وتقسيم المناطق تمثل ضريبة على التنمية. فهناك ضرائب منطقية من المنظور الاقتصادي، لأن البناء يفرض تكاليف على المقيمين في صورة ضوضاء وازدحام مروري وتلوث. لكن التشدد المفرط في التنظيم، والذي غالبا ما يحركه السكان الساعون إلى منع دخول سكان جدد وحماية قيم عقاراتهم، فيمكنه أن يرفع أسعار المساكن إلى مستويات في غير متناول غالبية الناس.

كذلك يتشكك غلايزر في قواعد حفظ التراث التاريخي، مما يثير الفزع لدى أتباع جين جاكوبز، الشهيرة بانتقادها اللاذع لمشروعات التجديد العمراني واحتفائها بالحيوية المتدفقة في شوارع الأحياء العرقية القديمة في نيويورك. والواقع أن غلايزر من أشد المعجبين بجين جاكوبز — حتى أنه يحتفظ بنسخة موقعة بخطها من كتابها الأبرز الصادر في عام ١٩٦١ بعنوان موت وحياة المدن الأمريكية الكبرى (*The Death and Life of Great American Cities*) — لكنه يرى أن جهودها في معارضة التنمية في حي غرينيتش فيليدج كانت تتناقض مع تأييدها لإسكان محدودي الدخل.

ويقول في هذا الصدد: «أنا أؤمن بأن كثيرا من مبانينا العريقة هي كنوز نفيسة. لكنني لا أدعي في نفس الوقت أن هذا طريق يصل بنا إلى توفير المساكن بتكلفة يمكن تحملها. فالتكلفة التي يمكن تحملها تتحقق إذا بنيت مساكن رخيصة بكميات كبيرة أو مساحات واسعة رخيصة للاستخدام التجاري. وقد لا تعجبك هذه المباني من المنظور الجمالي، لكن هذا هو المسار نحو أسعار في المتناول».

وفي عام ٢٠٠٠، نشر غلايزر دراسة بعنوان «مدينة المستهلك» ("The Consumer City") أعدها بالتعاون مع جِد كولكو وألبرت ساينز. وفي هذه الدراسة، ذهب بمفهوم التجمع خطوة أبعد، حيث قال إن الناس لا ينجذبون للفرص التي تتيحها المدن وحسب، بل أيضا إلى وسائل الرفاهية كدور العرض والمتاحف والمطاعم.

ويعلق على ذلك ريتشارد فلوريدا، أستاذ الدراسات العمرانية في جامعة تورونتو، بقوله: «نحن نعلم أن المدن يمكن أن تجتذب الشباب والمبتكرين أكثر من أي فئة أخرى.

وإدوارد كان يحدد العوامل الدافعة لذلك، إنها تلك الفكرة برمتها التي ترى أن المدن ليست أماكن للإنتاج فقط، وإنما أماكن للاستهلاك أيضا».

ويشعر غلايزر بالأسى لوجود سياسات مثل خصم الفائدة على القرض العقاري من الدخل الخاضع للضريبة، مما يشجع على شراء المنازل بدلا من استئجار الشقق؛ ودعم الطرق السريعة، مما يسهل القيادة إلى الضواحي؛ والنظام الدراسي الذي يتضرر منه الطلاب القاطنون في أحياء قاع المدينة. فهذه السياسات، في رأيه، ليست مضادة للتوسع الحضري وحسب، لكنها تساهم في تغير المناخ أيضا لأن سكان المدن، الذين يعيشون في بيوت أصغر ويستخدمون وسائل النقل الجماعي، يستهلكون كميات أقل من الكهرباء والبنزين مقارنة بنظرائهم من سكان الضواحي.

ومن الغريب، والحال هذه، أنه وزوجته نانسي، ولديهما ثلاثة أبناء، قررا الانتقال إلى ضواحي بوسطن منذ عدة سنوات. وبالنسبة لغلايزر، كان ذلك قرارا حكيما تماما: فالضواحي تمنحك مساحة أوسع للعيش، وفيها مدارس أفضل، ووسائل انتقال سريعة بدرجة معقولة.

وبعد أن أصبح غلايزر معروفا في الأوساط الأكاديمية، بدأ يصل إلى قاعدة أعرض من القراء بعد نشر كتابه الأكثر مبيعا عام ٢٠١١ بعنوان انتصار المدينة (*Triumph of the City*)، وفيه دراسة شائقة تتناول التوسع الحضري من بغداد العريقة إلى بنغالور الحديثة. ونظرا لبلاغته وحماسه، فقد أصبح متحدثا مطلوبا في المنابر الأكاديمية وفعاليات TED الحوارية. وفي كل مرة، تراه شديد الأناقة في بذلة مكوية بعناية، يقدم للناس عصارة فكره في مجال التوسع العمراني بجُمَله المنمقة سريعة الطلقات.

ورغم ما يتمتع به من شهرة، فهو يأخذ التدريس مأخذ الجد وكان سخيا بوقته،كما قالت ريبيكا دايموند، التي حضرت جلساته الاستشارية كطالبة في الدراسات العليا. وتضيف دايموند، التي تُدَرِّس الآن في جامعة ستانفورد ولا تزال على اتصال بغلازير: «لقد علمني رؤية الأمور من المنظور الصحيح وألا تستغرقني التفاصيل الصغيرة».

وفي الآونة الأخيرة، أصبح شغفه الرئيسي هو المدن في العالم النامي. وكعادته، يرى غلايزر أن هذه المسألة أرضا غير مطروقة نسبيا، حيث أغفلها خبراء الاقتصاد الحضري الذين يركزون على مدن الاقتصادات المتقدمة، وخبراء اقتصاد التنمية الذين يركزون على المناطق الريفية. وهي تنمو بسرعة أيضا، وبنيتها التحتية المادية والمؤسسية لا تزال قيد الإنشاء، ومن ثم فمشورة خبراء الاقتصاد بشأن السياسات الملائمة يمكن أن تُحْدِث أثرا.

وفي هذا الصدد يقول إن «خبراء الاقتصاد لديهم قدرة كبيرة على التأثير إذا انخرطوا في هذا المضمار. لذلك أظنه الأفق الجديد».

ويأخذه هذا إلى أماكن مثيرة للاهتمام أيضا. فقد أخذه آخر مشروع بحثي أجراه مع نافا أشرف وأليكسيا ديلفينو من كلية لندن للاقتصاد إلى أسواق مدينة لوساكا عاصمة

زامبيا لدراسة الحواجز أمام مزاولة النساء لريادة الأعمال. وتَوَصَّل الباحثون الثلاثة إلى أن خوض المرأة لمجال الأعمال تصبح احتمالاته أكبر إذا كانت سيادة القانون تتمتع بالقدر الكافي من القوة لمساعدتها في التغلب على عدم المساواة المتأصل في علاقاتها بالرجل.

وعلى غرار جين جاكوبز، يؤمن غلايزر إيمانا شديدا بقيمة مراقبة ما يدور حوله. يقول: «لا يمكنك أن تفهم أي مدينة فهما حقيقيا حتى تجوب شوارعها بالفعل».

يقول غيوركو إن «هذا هو ما يجعل من إدوارد صاحب نظريات تطبيقية من الطراز الأول. فأنت في حاجة إلى خوض معترك البيانات بنفسك. وفي بعض الأحيان، تكون البيانات في محيطك المباشر».

وبينما كان غلايزر في مرحلة البحث لإعداد كتابه انتصار المدينة (*Triumph of the City*)، أخذ يستكشف أماكن مثل حي دارافي في مومباي، وهو ما وصفه بأنه «تجربة ساحرة للغاية». فمن بين الأحياء الأكثر كثافة سكانية في العالم، ينبض حي دارفي بطاقة ريادة الأعمال، حيث يعمل صُنَّاع الأواني الفخارية والخياطون وغيرهم من الحرفيين جنبا إلى جنب في أزقة ضيقة ضعيفة الإنارة.

وفي الوقت نفسه، تذكرك الشوارع غير الممهدة والهواء الملوث والبالوعات المفتوحة بمساوئ الكثافة السكانية. لكن غلايزر لا يستشعر حسرة على الفقر في تلك الأماكن، بل يقول، على العكس، إن المدن تجتذب الفقراء تحديدا لأنها تتيح لهم الفرصة. وبالنسبة للعالم النامي، يمثل التوسع الحضري أفضل سبيل إلى الرخاء.

ويقول غلايزر: «برغم كل المشكلات، هناك أشياء هائلة تحدث في الهند وفي إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية. فلا شك أن الأمور لا تسير دائما في الاتجاه الصحيح، لكن المدن تحقق معجزات العمل المشترك منذ آلاف السنين، وكلما ذهبت إلى مدينة في العالم النامي، يتضح لي أن عصر المعجزات لم ينته». FD

كريس فيليش عضو في فريق تحرير مجلة التمويل والتنمية.

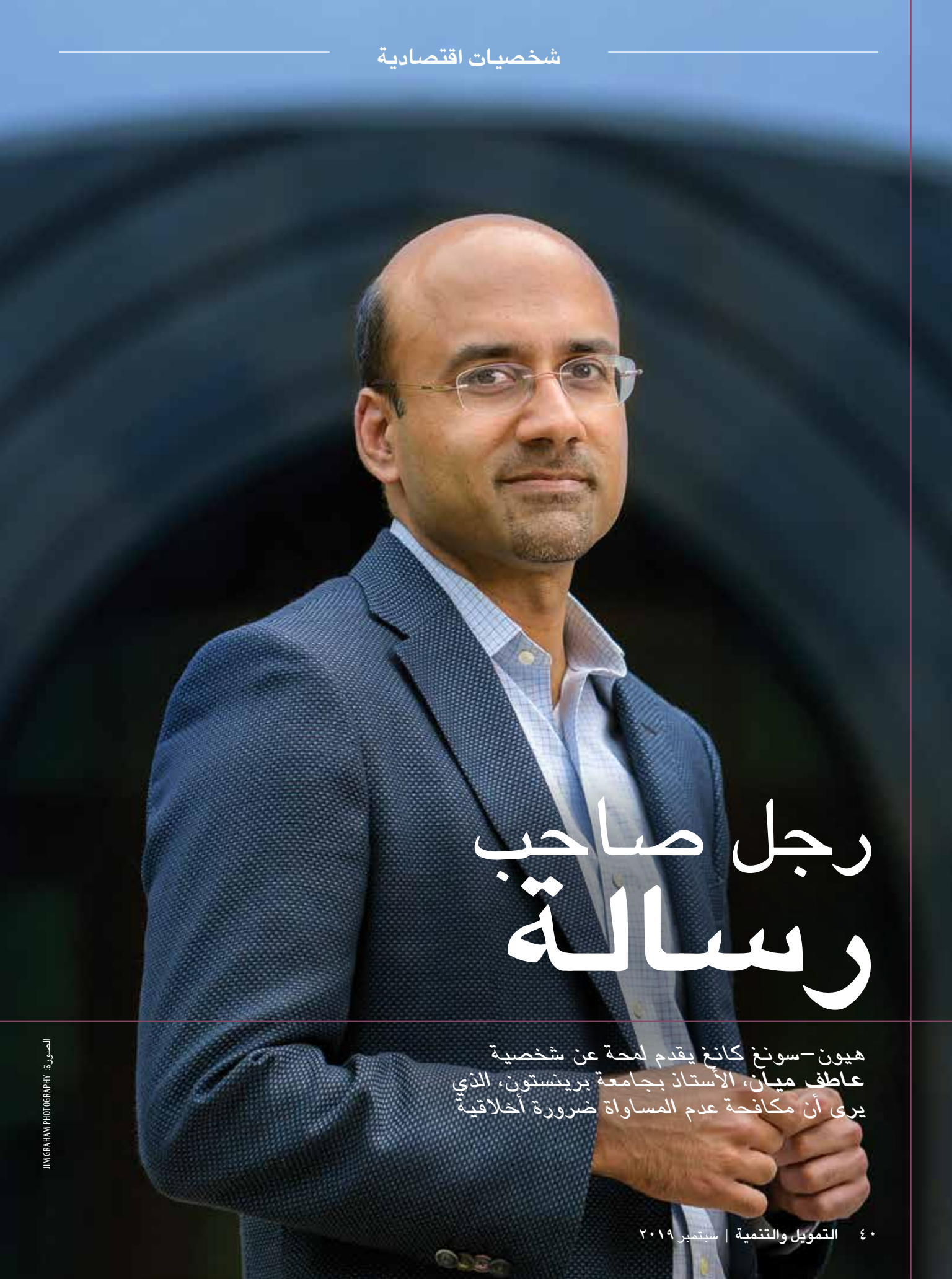

رجل صاحب رسالة

هيون-سونغ كانغ يقدم لمحة عن شخصية **عاطف ميان**، الأستاذ بجامعة برينستون، الذي يرى أن مكافحة عدم المساواة ضرورة أخلاقية

الصورة: JIM GRAHAM PHOTOGRAPHY

يعرف كل منا واحدا من الذين ينفقون على مشترياتهم بأكثر مما يستطيعون تحمله. ويُطلق على هؤلاء وصف ساخر وهو جيل الألفية الذي ينفق بما يتجاوز إمكاناته على خبز الأفوكادو والقهوة بالحليب باهظة الثمن، وغالبا ما يقترض لتمويل هذه الاحتياجات. ولكن في العصر الحديث، لا يعتبر الاعتماد على الائتمان مؤشرا للإسراف، وفقا لما ذكره عاطف ميان، أستاذ الاقتصاد والسياسة العامة والتمويل بجامعة برينستون. فهو يرى أن الاقتراض المفرط دليل على أن النظام الاقتصادي قد أصبح مشوها بسبب تزايد عدم المساواة في الدخل.

ويقول ميان «يبدو الأمر كما لو أن الاقتصاد الحديث أصبح مدمنا للائتمان. وإننا بحاجة إلى فهم كيف حدث ذلك، ولماذا».

وقد بذل الباكستاني الأمريكي الذي يبلغ من العمر ٤٤ عاما الكثير من الجهد لإلقاء الضوء من جديد على إدماننا للديون في العصر الحديث، وفي الوقت نفسه لعرض أطروحة جديدة حول أكبر هبوط اقتصادي خلال أكثر من نصف قرن. وقدم هو والمؤلف المشارك أمير صوفي، أستاذ التمويل بجامعة شيكاغو، طرحا جديدا عن الركود الكبير في كتابهما الصادر عام ٢٠١٤، بعنوان *House of Debt*. وساهم الكتاب في وضع اسم ميان ضمن قائمة الاقتصاديين الشباب الخمسة والعشرين الأكثر تأثيرا في العالم في ذلك العام، والتي أعدها صندوق النقد الدولي.

وقد قام المؤلفان بتحليل كميات هائلة من البيانات لإثبات أن الارتفاع الحاد في دين الأسر المقترضة الأقل قدرة على السداد ساعد على التعجيل بحدوث أكبر أزمة مالية عالمية منذ الكساد الكبير. ويقول المؤلفان، في كتابهما، إن صناع السياسات أخطأوا بالتركيز المفرط على النظام المصرفي وإنقاذ البنوك، وليس المقترضين.

ويقول صوفي إن بحثهما قد ساعد على توجيه اهتمام أكبر بكثير لدين الأسر من جانب صندوق النقد الدولي، والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبنك إنجلترا، والبنوك المركزية في أستراليا والصين وإسرائيل.

وفي السنوات الخمس التي مضت منذ نشر الكتاب، قام ميان وصوفي بتوسيع نطاق بحثهما، مع التركيز على دين الأسر وعدم المساواة الاقتصادية. وتقوم دراستهما الأحدث بالربط بين تدهور وضع دين الأسر منذ عام ١٩٨٠ وزيادة عدد فاحشي الثراء. كذلك تربط الدراسة بين زيادة عدم المساواة في الدخل وتركز كميات هائلة من الثروة، مما أغرق النظام الاقتصادي بائتمان سهل يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، بدلا من المساهمة في النمو الاقتصادي من خلال استثمار حقيقي.

شغف بالكفاءة

في المقابلات التي تم بثها بحضور شريكه في التأليف، وجدنا أن أسلوب ميان الأكثر هدوءا وتحفظا قد توارى أمام طلاقة شريكه وسرعة حديثه. ولكن عند التواصل الشخصي مع ميان، وبعيدا عن الكاميرا، فإن أسلوبه اللطيف يعبر عن طيبته وعمق تفكيره وجاذبيته. وهو يُضفي شغفا لا يشعر به الكثيرون بهذا العلم الكئيب كما تجذبه فكرة زيادة الكفاءة التي يعد هذا العلم بتحقيقها.

ويقول ميان إن «السبب في شغفي بعلم الاقتصاد — وهو في الوقت نفسه تعريفي لعلم الاقتصاد، هو: كيف يمكننا تنظيم أنفسنا بشكل أفضل للقيام بشيء عندما يكون المجموع أكبر من الأجزاء المكونة له؟». ويضيف «أعتقد أن الاقتصاد هو المجال الفريد الذي يركز تحديدا على هذا النوع من الأسئلة».

وتمزح عائشة، زوجة ميان منذ ما يقرب من ٢٠ عاما، قائلة إن السعي لتحقيق الكفاءة يسود حتى في حياته الشخصية، وهو ما يتجلى في هوسه «باستغلال المساحة المحيطة بالمنزل»، خلال الأمسيات المتكررة التي نستقبل فيها الضيوف.

وتقول ضاحكة «إذا كانت هناك (أريكة) ذات ثلاثة مقاعد، فإنه يريد أن يجلس عليها ثلاثة أشخاص. لكن إذا جلس عليها شخصان بارتياح، فهو يعتبر ذلك عدم كفاءة. ولا يمكنه التوقف عن التفكير في أشياء صغيرة من هذا القبيل».

وإذا لم يقم شخص ثالث بشغل المكان المخصص له؟ «يمكن أن ترى الضيق على وجهه».

لقد درس ميان الاقتصاد عن طريق الصدفة. ويقول ميان إنه ولد في أسرة في الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط في باكستان وهو الابن الوحيد لطبيبين حكوميين، وكان من المتوقع عادة أن يصبح إما طبيبا أو مهندسا. ولعدم رغبته في دراسة الطب، فقد اختار الهندسة. والقيمة التي أعطتها الأسرة للتعليم هي التي جعلت والدة ميان تنتقل إلى لاهور، ثاني أكبر مدن باكستان، لتعليم الأبناء بينما ظل والده يعمل على بعد مئات الأميال.

وفي سن السابعة عشرة، وبتشجيع من والده، تقدم ميان الشاب بطلبات الالتحاق بعدد من المدارس الأمريكية وفاز بمنحة دراسية كاملة لدراسة الهندسة الكهربائية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. ويصف لحظة استلامه لخطاب القبول في المعهد بأنها «واحدة من أسعد لحظات حياتي وأكثرها حظا».

وقد كان معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أول خبرة حقيقية في الحياة يحصل عليها ميان خارج باكستان وأول تجربة له في العيش بشكل مستقل. ورغم أنه كان طالبا مجتهدا، فإن الهندسة لم تثر حماسه. وقد تحول ميان إلى دراسة الرياضيات وعلوم الكمبيوتر واطلع على علم الاقتصاد بالصدفة أثناء دراسته الإلزامية للعلوم الإنسانية.

ورأى في الاقتصاد مجال الدراسة الذي يمكّنه من معالجة القضايا الاجتماعية–السياسية الكبيرة التي ظهرت منذ

فترة طفولته خلال ثمانينات القرن العشرين في باكستان، البلد الذي خرج من نير الدكتاتورية يمزقه العنف والتطرف والتوترات الطائفية الداخلية.

ويقول ميان: «يتساءل المرء أحيانا، هل هذه حقا الطريقة التي يُفترض أن يعمل بها العالم تجاه العنف، وتجاه مجتمع يبدو منقسما، وهل يمكن القيام بما هو أفضل من ذلك؟». ويضيف «دائما ما تردد صدى هذه التساؤلات في ذاكرتي، وكنت أرغب في القيام بشيء إزاء ما يحدث».

وبعد حصوله على الدرجة الجامعية في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر بمتوسط تراكمي مثالي وبعد قضاء فترة قصيرة في برينستون، اختار ميان العودة إلى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا للحصول على درجة الدكتوراه. وقد حصل على درجته العلمية في عام ٢٠٠١ من خلال أطروحة في مجال البنوك والحوكمة. ثم عمل أستاذا مساعدا وأستاذا مشاركا في التمويل في كلية إدارة الأعمال بجامعة شيكاغو حتى عام ٢٠٠٩ وأستاذا في الاقتصاد والتمويل وإدارة الأعمال الدولية بجامعة كاليفورنيا، بيركلي، حتى عام ٢٠١٢، قبل مجيئه إلى برينستون.

شراكة الأبحاث

بدأت الشراكة مع صوفي، الباكستاني الأمريكي الذي وُلد في ديترويت ونشأ في توبيكا بكانساس، منذ أن تعارفا عن طريق صديق مشترك، لفت النظر إلى ما كان لديهما من اهتمامات مشتركة. ويقول صوفي إن ذلك الاهتمام كان في «استخدام أساليب الاقتصاد الجزئي التطبيقية للإجابة عن أسئلة مهمة بشأن العلاقات المتداخلة بين التمويل والاقتصاد الكلي».

ويرى المؤلفان أن مساهمتهما الخاصة في علم الاقتصاد تتمثل في استخدام البيانات الجزئية، أو التفصيلية، للإجابة عن الأسئلة المعنية بالاقتصاد الكلي. ويقول ميان إن «هذا المنهج التجريبي قد شهد طفرة بالفعل منذ بحثنا الأول عن الركود الذي حدث في عام ٢٠٠٨».

وكان كتابهما ثمرة هذا الاهتمام المشترك، وهو الكتاب الذي أدرج على القائمة المختصرة لجائزة كتاب العام المقدمة من صحيفة الفاينانشيال تايمز في عام ٢٠١٤، رغم أن الذي فاز بها في النهاية هو كتاب توماس بيكيتي بعنوان رأس المال في القرن الحادي والعشرين.

وقد أشار وزير الخزانة الأمريكي السابق لاري سامرز إلى أن الكتاب «يمكن أن يكون أهم كتاب يصدر عن الأزمة المالية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ والركود الكبير الذي تلاها». وفي إحدى المقالات، يعرب سامرز عن تفهمه لإصرار المؤلفَيْن على أنه كان ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للأسر خلال الركود الكبير.

وفي المناقشات التي تجُرى مع ميان، تشعر بالأساس الفلسفي الذي تقوم عليه أبحاثه، وهو الاعتقاد بأن رفاهية أي مجتمع محلي أو المجتمع بأسره تعتمد على نجاح كل أفراده. ويقول ميان: «عندما نتحدث عن أشياء مثل الركود الكبير، فمن المهم حقا، كما تعلم، أن نكون قادرين على امتصاص صدمات بعضنا البعض، وأن ندرك مدى ارتباطنا جميعا ببعضنا البعض في نهاية المطاف».

ويوافق سامرز على ضرورة مراعاة ميزانيات الأسر في جميع الأبحاث المستقبلية حول الأزمات المالية. وهو يدافع، في الوقت نفسه، عن صناع السياسات الذين يعملون في الوقت الحالي.

ويكتب سامرز «إن خطأ ميان وصوفي هو خطأ شائع بين الاقتصاديين الأكاديميين، فالكثير منهم لا يرغبون في محاولة فهم خيارات السياسة التي تنشأ من اعتبارات خارج النماذج البسيطة».

ويرد ميان قائلا: «هذا بالتحديد نوع من الخجل السياسي والفشل في فهم خطورة الوضع الذي أدى إلى هذه الأنواع من المشكلات».

ويكتب ميان وصوفي أن صناع السياسات كان بإمكانهم القيام بعمل أفضل لإدارة الأزمة المالية إذا كانوا قد سهلوا عمليات إنقاذ الأسر المثقلة بالديون. وانتقد المؤلفان بشدة التصميم على إنقاذ البنوك على حساب الأسر المعسرة ماليا.

ويقول ميان: كان من الممكن أن يُقال للبنوك: «نحن، البنك المركزي ووزارة الخزانة، نمنحكم أموالا بلا مقابل. عليكم تمريرها للمقترض». وإلى جانب ذلك، كان يمكن للحكومة أن تأمر بتأجيل حبس رهن المساكن. «لم يكن هناك من يستوعب الأربعة ملايين مسكن التي طرحتها البنوك بالفعل في السوق». ويعرف ميان ذلك من خلال اطلاعه على البيانات.

وتقول عائشة زوجته: دائما ما تكون البيانات هي الأهم، لكن ميان منفتح أمام الحجة المنطقية. فعندما قاومت ابنتاهما الصغيرتان الذهاب إلى مدرسة خاصة لأنها من مدارس الصفوة، تحدثتا إلى والدهما وشرحتا وجهة نظرهما.

وتقول عائشة إن رده كان «لا يمكننا إرسال ابنتينا إلى هناك. طالما قدمتا لي سببا وجيها، فأنا موافق على أي قرار تتخذانه».

لقد عرف كل منهما الآخر منذ الصغر، وتزوجا في لاهور بعد أن زار ميان باكستان لطلب الزواج منها. وتصف عائشة زوجها بأنه جاد وصريح للغاية. وحتى عندما كان طالبا في أوائل العشرينات من عمره، «كان الأمر يشبه التحدث إلى رجل يبلغ من العمر ٤٠–٤٥ عاما». وتصف علاقتهما في البداية بأنها «عملية» و«واقعية». وتقول «الرومانسية جاءت فيما بعد».

وفي أواخر العام الماضي، رزقهما الله بأخ لابنتيهما البالغتين من العمر ١٤ عاما و١٢ عاما. وتقول عائشة إن ميان يستمتع حاليا بتجربة الأبوة للمرة الثالثة بعد أن أصبحت له وظيفة آمنة وصدر له كتاب بارز.

«من المهم حقا أن نكون قادرين على امتصاص صدمات بعضنا البعض، وأن ندرك مدى ارتباطنا جميعا ببعضنا البعض في نهاية المطاف».

وتقول «دائما ما كان أبا رائعا، لكنه الآن أصبح أقل صرامة وأصبح التحدث إليه أسهل بكثير».

عدم المساواة ودين الأسر

يركز بحث ميان وصوفي عن الدين على أسباب ونتائج الزيادة المطردة والمستمرة في الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. ففي بداية ثمانينات القرن العشرين، بلغت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة حوالي ٣٠٪. ومنذ ذلك الحين، زادت هذه النسبة زيادة حادة لتصل إلى أكثر من ١٠٠٪، وهو نمط متكرر في بلدان العالم.

ويقول ميان إن النظرية الكبرى التي يستكشفها الباحثون الآن هي فكرة أن الأكثر ثراء في المجتمعات في جميع أنحاء العالم يكسبون أموالا تتجاوز ما يمكنهم إنفاقه على الاستهلاك. وبدلا من تمويل الاستثمار، يتم توجيه الفائض من خلال الأسواق المالية لمنح قروض تؤدي إلى زيادة الاستهلاك.

ويقول: «لقد أصبحنا اقتصادا عالميا يعتمد على إنشاء الائتمان لتوليد الطلب الكافي لتحقيق النمو».

ويشير ميان إلى أنه مع زيادة تدفق الائتمان باستمرار عبر النظام، لتشجيع الحصول على مزيد من القروض، تنخفض أسعار الفائدة أكثر فأكثر. ولكن مع انخفاض أسعار الفائدة إلى مستويات غير مسبوقة، يوجد حد أدنى لا يمكنها تجاوزه، مما يؤدي إلى مصيدة السيولة الحالية، مع معاناة البلدان في جميع أنحاء العالم من النمو المنخفض. ويقول ميان بنبرة متشائمة إن «الدورة العملاقة» للائتمان تقترب من نهايتها.

وتشير هذه الأطروحة إلى تداعيات اجتماعية–سياسية تبعث على القلق، بما في ذلك تزايد عدم المساواة، وانتشار حالة السخط، والغضب الشعبوي في جميع أنحاء العالم.

ويقول: «لدينا الآن اقتصاد عالمي يعاني نسبيا، على خلفية زيادة عدم المساواة وعدم الإنصاف. وهذا يثير توترات سياسية. توجد مشكلة ما. هذا ما يشعر به الناس، ويحتاجون إلى إجابات».

ويعرِّف ميان النمو غير المتكافئ بأنه «المرض الأساسي» وراء هذه «الدورة العملاقة» للائتمان، مما يؤدي إلى الشعور بالحرمان من الحقوق في المجتمع. فالتكاليف الاجتماعية مرتفعة وبعيدة الأثر. ويستشهد ميان بأمثلة منها الجوع بين الأطفال في الولايات المتحدة، وارتفاع معدلات السجن بين الرجال السود، وانخفاض الاستثمار العام في البنية التحتية.

ويقول ميان: «لو كنت من سكان المريخ ورأيت هذا الوضع، لقلت، ماذا؟ هل هؤلاء الناس مجانين؟ إنهم ينسون ملايين السكان الذين لديهم إمكانات هائلة لإحداث فرق؛ إنهم يقذفون بهم حرفيا إلى الشوارع. ومادام يوجد أناس مثلي يهتمون، أرى أن دورنا أن نحاول نقل ما يحدث ولماذا يحدث».

الرخاء الشامل

بينما يفكر ميان في هذه القضايا، أصبح متورطا في خلاف شخصي مرير في وطنه الأم. ففي سبتمبر الماضي، قام رئيس وزراء باكستان المنتخب حديثا، عمران خان، بتعيين ميان في المجلس الاستشاري الاقتصادي. وعلى الرغم من الإشادة الدولية الواسعة بقرار تعيين ميان، فقد تعرض لهجوم شديد من جانب اليمين الديني في باكستان بسبب انتمائه لطائفة الأحمدية الدينية التي تمثل أقلية. وبعد ثلاثة أيام من الاحتجاجات في الشوارع، تراجعت الحكومة عن قرارها. وقد تسبب ذلك في خيبة أمل مريرة لميان، الذي كان يتطلع إلى خدمة بلد يحبه.

إن الأبحاث التي أجراها ميان، والنابعة من قناعة أخلاقية، قادته إلى الدعوة بحماس لتقاسم ثمار النمو على نطاق أوسع لأن الاقتصاد، كما يقول، يبين لنا أن مصائرنا مرتبطة ببعضها البعض.

وفي وقت سابق من هذا العام، أضاف ميان اسمه ضمن ١١ عضوا مؤسسا لمجموعة «الاقتصاد من أجل الرخاء الشامل»، وهي مجموعة من الاقتصاديين الذين تعهدوا بالتوصل إلى حلول على مستوى السياسات من شأنها تحقيق الرخاء للجميع.

ويذكر الموقع الإلكتروني للمجموعة أنه «رغم أن الرخاء هو الشاغل التقليدي للاقتصاديين، فإن صفة «الشامل» تتطلب منا مراعاة مصلحة جميع الأشخاص، وليس الشخص العادي فقط، ومراعاة الرخاء بشكل عام، بما في ذلك المصادر غير المالية للرفاهية، والتي تشمل الصحة، وتغير المناخ، والحقوق السياسية».

وبسؤاله عن سبب تأييده للمجموعة، يقول ميان: «لأننا جميعا معنيون بهذا الأمر. فأيا كان ما سيحدث، فإنه سيؤثر علينا جميعا». FD

هيون–سونغ كانغ هو مسؤول اتصالات أول في إدارة الاتصالات بصندوق النقد الدولي.

خبيرة الاقتصاد بوصفها مهندسة

بوب سيميسون يعرض لمحة عن **سوزان آثي** من جامعة ستانفورد والتي دمجت التعلم الآلي في علوم الاقتصاد.

كان الحظ وحده وراء إلقاء سوزان آثي نظرة خاطفة من نافذة مطبخها، عندما لمحت كلبا شرسا يهرب بعيدا ممسكا بين أنيابه إحدى الدجاجات التي تقوم أسرتها بتربيتها.

أمسكت آثي مكنسة لمطاردة الكلب، وذهبت بفيولا، دجاجتها ذات اللون الأصفر المائل للبرتقالي، إلى الطبيب البيطري لمعالجتها. وبعد فترة نقاهة استمرت شهرا في منزل الأسرة في حرم جامعة ستانفورد، عادت فيولا إلى عشها مع تسع دجاجات أخرى.

وتقول آثي، أستاذ الاقتصاد بجامعة ستانفورد، «فكرة احتفاظي بدجاجة في منزلي لمدة شهر قد تبدو مرعبة لأقاربي في ألاباما» حيث كانت جدتها تقوم بتربية الدجاج. وبالنسبة لاختيار الدجاج لتربيته في المنزل، فقد كان ذلك تفكيرا اقتصاديا بحتا قائما على مفهوم توزيع الموارد، كما يقول غيدو إمبنز، أستاذ الاقتصاد القياسي بجامعة ستانفورد الذي تزوج آثي عام ٢٠٠٢. إذ لا تتطلب تربية الدجاج جهدا كبيرا مقارنة بالكلاب أو القطط، كما أنها تبيض بضع عشرة بيضة أسبوعيا.

ولم تكن الفترة التي لقبت فيها آثي بالمرأة الخارقة مثار استغراب لمن يعرفونها بوصفها نجمة أكاديمية متألقة. ففي عمر الثامنة والأربعين، تعمل آثي أستاذا لاقتصاد التكنولوجيا في كلية ستانفورد للدراسات العليا في إدارة الأعمال، كما حصلت على جميع الجوائز التي يمكن تخيلها. ونشرت مجموعة من الدراسات عن بعض أكثر القضايا الاقتصادية جدلا، وهي أول عالمة في مجال اقتصاد التكنولوجيا، كما ساعدت في التصدي لتاريخ التمييز التي يقترن بمهنتها.

فمن خلال تقلدها عددا من المناصب الأكاديمية في جامعة ستانفورد وجامعة هارفارد وجامعة ييل ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، إلى جانب العمل مستشارا لدى شركة مايكروسوفت وغيرها، بدأت في دراسة اقتصاد الإنترنت، وطبقت نظرية المزادات على الخدمات المقدمة عبر الإنترنت، مثل الإعلانات المرتبطة بالبحث على شبكة الإنترنت، وعملت على تطوير اقتصاد التكنولوجيا الذي كان لا يزال مجالا وليدا.

ويقول روبرت مارشال، أستاذ الاقتصاد بجامعة ولاية بنسلفانيا، «إنه لأمر مدهش مدى اتساع وعمق المجالات التي عملت عليها. فليس ذلك بالأمر المعتاد. وكما قال سكوت آدامز، مؤلف العمل الكوميدي «ديلبرت»، يوما ما سيكون هناك ١٠٠ شخص على هذا الكوكب سيحدثون فرقا. وهي واحدة منهم».

وفي عام ٢٠٠٧، فازت آثي بوسام جون بيتس كلارك للاقتصاديين البارزين تحت سن ٤٠ عاما، وهي أول امرأة تحصل على هذه الجائزة. وغني عن القول أن الفائزين به تزداد احتمالات ترشيحهم لجائزة نوبل. وقد قالها مارشال على أي حال. وكان مارشال هو أحد الأساتذة التي لجأت إليهم آثي للنصح والإرشاد أثناء دراستها الجامعية في جامعة ديوك في أواخر الثمانينات. وقبل عملها مساعدة بحثية لمارشال، ركزت آثي على علوم الرياضيات والحاسب الآلي.

وكانت آثي قد حصلت على وسام كلارك تقديرا لعملها في حل مسائل إحصائية معقدة، وتطوير المعرفة بتصميم الأسواق وآليات المزادات، والاقتصاد القياسي، والتنظيم الصناعي. وأيدت بعض النتائج التي توصلت إليها في بداية عملها استخدام الاحتياطي الفيدرالي لسياسة استهداف التضخم في إدارة السياسة النقدية.

وبالنسبة لأستاذة أكاديمية بأهمية آثي، فإن نقادها المعروفين قليلون على حد قول من يعرفونها ويعرفون عملها عن قرب. ويشير بعضهم إلى احتمالية وجود امتعاض كبير من نجاحها في المجالين الأكاديمي والاقتصادي لكونها امرأة.

ويقول ماثيو غينتزكو، أستاذ الاقتصاد بجامعة ستانفورد الذي فاز بوسام كلارك عام ٢٠١٤، «تعد سوزان بالفعل نموذجا لما ينبغي أن يكون عليه الاقتصاديون. فهي تجمع بين الانخراط في أبحاث متطورة للغاية في جميع المجالات الاقتصادية المعروفة، إلى جانب المشاركة المتعمقة في دوائر أخرى بخلاف الاقتصاد، لتحول بذلك العلم إلى أثر على العالم الحقيقي».

وتنظر آثي إلى العناصر المتفرقة التي تشكل مسيرتها المهنية باعتبارها سلسلة متصلة. فتقول إن أبحاثها الأولية عن مزادات الأخشاب ونظم التسعير أفضت إلى عملها على أسواق التكنولوجيا، كتصميم مزادات الإعلانات المرتبطة بالبحث على شبكة الإنترنت. وعندما أدركت عدم وجود أدوات للمساعدة في تحديد الروابط بين الأسباب والنتائج باستخدام التعلم الآلي أو الذكاء الاصطناعي، عكفت على وضعها. وأفضى ذلك، حسب قولها، إلى شغفها الحالي باستخدام التكنولوجيا والتعلم الآلي وغير ذلك من أدوات الاقتصاد التكنولوجي للمساعدة في التصدي لمشكلات اجتماعية.

وتقول آثي «إن تصميم الأسواق من الأفكار الجامعة المتداخلة مع مختلف المجالات. وينبغي أن ننظر إلى الاقتصادي باعتباره مهندسا يستخدم أدوات الاقتصاد في تطوير عمل الأسواق في العالم الواقعي».

وتُعرف آثي بمثابرتها واجتهادها. ففي اليوم التالي لعيد الميلاد في عام ٢٠٠٤، ذهبت إلى الكلية لمساعدة كاثرين تاكر في إعداد عرض مهم، وكانت كاثرين طالبة دكتوراه آنذاك في جامعة ستانفورد وتعمل حاليا أستاذا في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. ويقول جوناثان ليفن، عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة ستانفورد، إن آثي كانت تعمل طوال الوقت عندما كانت أستاذا مساعدا. فقد تلقت آثي رسالة إلكترونية من جوشوا غانس، أستاذ الاقتصاد بجامعة تورونتو وزميل سابق بالدراسات العليا، وهاتفته في أستراليا من غرفة الولادة حيث كانت تلد أول أبنائها الثلاثة.

وآثي ابنة لأخصائي في الفيزياء ومدرسة لغة إنجليزية، ودرست بجامعة ديوك بمدينة دورهام في نورث كارولينا في عمر السادسة عشرة بعد نشأتها في ضواحي ميريلاند بواشنطن. وشاركت في ناد للفتيات، وكانت رئيسة نادي الهوكي في جامعة ديوك. ثم قدمها أحد الأصدقاء لمارشال الذي كان يعمل في دراسة مزادات الشراء آنذاك.

الصورة: NOAH BERGER PHOTOGRAPHY

ويقول مارشال «طلبت من مساعدتي البحثية التي كانت على وشك الرحيل أن تعثر لي على شخص في مثل مستواها أو أفضل. وعادت لي بشخص كان يبدو كطالب في المرحلة الثانوية». وسرعان ما أُعجب بآثي لشغفها وحكمتها وعزمها وذكائها. وبناء على اقتراح مارشال، بدأت آثي في البحث عن معلومات عن صناعة الأخشاب، وتوصلت إلى شخص كان قد جمع السجلات الخاصة بالآلاف من مزادات الأخشاب وحفظها في صورة رقمية. وكان ذلك هو الأساس الذي استند إليه مارشال في تأليف عدد من دراساته البحثية، وقامت آثي لاحقا بإعداد عدد من الدراسات باستخدام مجموعة البيانات ذاتها.

ويقول مارشال «كان العمل الذي تقوم به سوزان لمساعدتي في دراساتي مهما للغاية. وأصبحت أكثر إنتاجية بفضلها. وقلت لزملائي إنها كانت أذكى وأفضل مني».

وبعد حصولها مباشرة على درجة الدكتوراه من جامعة ستانفورد عام ١٩٩٥ وكان عمرها آنذاك ٢٤ عاما، كتبت جريدة نيويورك تايمز مقالا عن آثي وصفتها فيه بأنها «الاختيار الأول في مجال الاقتصاد»، مشيرة إلى تلقيها أربعة وعشرين عرض عمل اختارت منها معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

واستمرت آثي في نشر دراسة تلو الأخرى عن المزادات والمشتريات الحكومية وضحت فيها دور الهياكل السوقية في تشجيع التواطؤ بين المشترين والبائعين، وخسارة الأجهزة الحكومية لمبالغ طائلة نتيجة لذلك. وتقول آثي إنها صممت نظام مزادات الأخشاب الذي تستخدمه حاليا حكومة كولومبيا البريطانية التي تعد أحد أكبر منتجي الخشب في العالم.

حرب المزادات

استخدمت آثي معرفتها بالأسواق والمزادات عمليا في عام ٢٠٠١ عندما وجدت نفسها هي وزوجها في خضم تجربة معتادة في كاليفورنيا، حيث شاركا في حرب مزادات بين أربعة أطراف لشراء أحد المنازل. ويقول إمبنز، اتضح من هذه التجربة كيفية تعامل آثي مع المشكلات، حيث قامت بجمع كل المعلومات اللازمة باستخدام أسلوب منهجي. وتقول آثي إن الموضوع لم يكن صعبا، وإنها طبقت أسس المشاركة في المزادات فحسب.

وتضيف آثي قائلة «طرحت بعض الأسئلة على الوكيل العقاري، وراجعت المزادات السابقة التي شارك فيها». وساعدها ذلك على حساب قيمة العرض المناسب للفوز بالمنزل.

وفي عام ٢٠٠٧، أثارت آثي اهتمام ستيف بالمر الذي كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة مايكروسوفت آنذاك. ويقول إنه قرأ عن حصولها على وسام كلارك في إحدى المطبوعات الصادرة عن جامعة هارفارد، واستعان بها مستشارا للشركة. واستمرت في عملها حتى عام ٢٠١٤ عندما عُرض عليها منصب بالشركة على أساس التفرغ، ولكنها اختارت الاستمرار في عملها الأكاديمي.

وفي عام ٢٠٠٧، كانت شركة مايكروسوفت تسعى إلى وضع محرك البحث الخاص بها — الذي أطلقت عليه اسم «بينغ» في نهاية المطاف — في موضع المنافسة مع غوغل. وتقول آثي إن هذه الشركات تبيع حيزا لعرض الإعلانات على صفحات نتائج البحث من خلال مزادات.

وتضيف آثي قائلة «إن الدراسات الأكاديمية السابقة عن المزادات لم تتناول في الواقع حقيقة تأثير تصميم المزادات على جودة الإعلانات، ومدى اهتمام العملاء بالإعلانات حسب جودتها». وبالتعاون مع غلين إليسون، أستاذ الاقتصاد بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، نشرت آثي دراسة كان الغرض منها «وضع المستهلك في الصورة».

وتقول آثي إن هذه الرؤية المهمة لا تنطبق على الجانب البحثي فقط، ولكن على الأسواق الإلكترونية أيضا، مثل إير بي إن بي وغيرها. وكان المغزى منها إيلاء مزيد من الاهتمام لدور تصميم المزادات في تحديد مدى جودة تجربة المستخدم التي تنعكس بدورها على حوافز المعلنين على المشاركة وإنتاج إعلانات عالية الجودة. وتقول آثي «كلما كانت الإعلانات أكثر تلبية لرغبات المستهلكين، سيدفع المعلنون المزيد مقابل كل نقرة على إعلاناتهم».

ولم يقتصر عمل آثي في مايكروسوفت على تصميم الأسواق، بل شمل أيضا العمل على تحويل الأهداف الاقتصادية إلى قياسات يسترشد بها في إدارة أنشطة الإعلان على محركات البحث.

ويقول بالمر، رجل الأعمال الملياردير الذي استقال من منصبه كرئيس تنفيذي لشركة مايكروسوفت في عام ٢٠١٤، إن آثي قدمت مساهمات بارزة للشركة. ويضيف قائلا إن هذا هو السبب في استعانة الشركات التكنولوجية الكبرى لاحقا بمئات الاقتصاديين من الحاصلين على درجة الدكتوراه.

ويقول بالمر «لقد أصبحنا في عالم تستخدم فيه علوم الكمبيوتر البيانات لتخمين الإجابات إحصائيا، بدلا من محاولة التوصل إلى إجابات مطلقة». ويضيف قائلا إن آثي كانت من أوائل الاقتصاديين الذين ساعدوا في وضع هذا النهج. ويقول «إن علوم الاقتصاد والكمبيوتر تتطور بشكل مستمر، ويستخدم الاقتصاديون التكنولوجيا الإحصائية في تحليل جميع المسائل الاقتصادية».

وتشير آثي إلى دورها في «ريادة مجال اقتصاد التكنولوجيا» إلى جانب اقتصاديين آخرين، مثل هال فاريان من شركة غوغل، كإحدى المساهمات التي تمثل لها مصدر الفخر الأكبر على الإطلاق.

وتقول آثي «عندما أفكر في اقتصاد التكنولوجيا أجده مجالا واسع النطاق للغاية، حيث يشمل تصميم الأسواق، علاوة على التعلم الآلي وفهم تأثير التكنولوجيا على الاقتصاد».

المرأة في عالم الاقتصاد

يُرجِع زملاء آثي رجالا ونساء الفضل لها في إعطاء نموذج يحتذى للنساء في مجال طالما سيطر عليه الرجال. فقد

أشرفت آثي على ٤٥ من الحاصلين على درجة الدكتوراه — وهو عدد كبير للغاية حسب قول أكاديميين آخرين — وتمثل النساء أكثر من ثلث هذا العدد.

ومن هؤلاء أماليا ميلر التي تعمل حاليا أستاذا للاقتصاد بجامعة فيرجينيا. وتقول إن آثي كانت «مصدر إلهام ونموذجا يحتذى»، إلى جانب أنها بدأت في تكوين أسرتها بينما كانت تشرف على ميلر. وقد أنجبت ميلر طفلة تبلغ من العمر أربعة أعوام الآن.

وتقول ميلر «عندما أخبرت سوزان بأنني أنتظر مولودي الأول، جاء ردها صفحات وصفحات من النصائح». وكان من بين نصائحها مقترحات عن «مختلف الأمور العملية المتعلقة بإنتاجيتي» كأستاذة جامعية أثناء قيامي برعاية طفلتي، كما اقترحت علي نوع المقعد الهزاز الذي ينبغي أن أشتريه. وتقول ميلر إنها اشترته بالفعل.

وقالت آثي نفسها إنها كانت تفتقر بالفعل إلى وجود نماذج نسائية لاحتذائها.

وتقول «كانت توجد صورة نمطية عن عالم الرياضيات الكفؤ، ولكنها لم تنطبق علي. لذلك حاولت أن أبدو جادة، لأن البعض كانت لديهم شكوك بشأن مدى جديتي، وفي ذكائي أيضا»، وتضيف قائلة إن كل مرحلة في مسيرتها المهنية كانت لها تحدياتها.

وتضيف آثي قائلة «على الإنسان أن يشق طريقه في الصخر. فعندما حصلت على درجة الدكتوراه، لم يكن الأمر محسوما بشأن تعيين النساء ممن لديهن أطفال كأساتذة جامعيين، ولكن زميلاتي من نفس المرحلة العمرية استطعن حسم هذه القضية لصالحهن. وفي البداية، بدا الأمر كما لو كانت قضايا المساواة بين الجنسين الأهم على الإطلاق قد تم حلها». وتستطرد قائلة إنها لم تحُل في واقع الأمر، وتضيف «لم تتحسن جميع الأحوال كما كنا ننتظر، مما أصابنا بخيبة الأمل».

وكانت آثي من بين عالمات الاقتصاد اللاتي اعترفن بتاريخ التحرش الجنسي والتنمر والتمييز في مهنتهن خلال الاجتماع السنوي للجمعية الاقتصادية الأمريكية المنعقد في شهر يناير الماضي. وفي إحدى الحلقات النقاشية، قالت آثي كما جاء في جريدة نيويورك تايمز إنها كانت ترتدي بناطيل ذات لون كاكي وأحذية دون كعب للاندماج مع زملائها من الرجال في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

ونقلت جريدة التايمز عنها قولها «إنها كانت تأمل طوال الوقت أن ينسى الجميع أنها امرأة».

وتوصل مسح لاحق أجرته الجمعية الاقتصادية الأمريكية على أكثر من ٩٠٠٠ اقتصادي إلى الكثير من شواهد التحرش الجنسي والتمييز. وأشار ٧٠٪ من النساء المجيبات إلى أن عملهن كان يُقابل بجدية أقل مقارنة بالرجال. وفي ضوء هذه النتائج، أعلنت الجمعية عددا من التدابير لمكافحة التمييز والتحرش.

تشغل آثي منصب مدير مبادرة تحقيق الرخاء المشترك والابتكار بكلية إدارة الأعمال بجامعة ستانفورد. ويهدف هذا المشروع الذي مضى عام على إنشائه إلى تسخير التكنولوجيا لمواجهة المشكلات الاجتماعية، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة.

وتقول آثي «طوال فترة عملي في أسواق التكنولوجيا، أدركت جميع الأمور التي يمكن القيام بها باستخدام البيانات. وأدى ذلك إلى اهتمامي مؤخرا باستخدام التكنولوجيا في حل المشكلات الاجتماعية».

وتتضمن المشروعات الأولى التي نفذتها المبادرة تطبيق التعلم الآلي في شركات التكنولوجيا التعليمية، وتحسين نهج قياس الأثر. وتضيف آثي قائلة من الضروري القيام بذلك نظرا لأن شركات التكنولوجيا عادة ما تنخرط في إجراء تطويرات سريعة وتدريجية باستخدام البيانات المستمدة من تجارب كثيرة. وهذا أمر مهم للغاية بالنسبة لمشروعات الأثر الاجتماعي التي غالبا ما تعتمد على التمويل الخيري أو الحكومي. فالقدرة على إثبات الفعالية تعد أداة مكملة للنهج التي تربط التمويل بتحقيق منافع قابلة للقياس، مثل خطط التمويل على أساس النتائج. وتقول آثي إن المبادرة تدرس حاليا مجموعة من الأساليب الأخرى لتشجيع الابتكار، بما في ذلك تقاسم الدخل من أجل التدريب وتقديم جوائز للمبتكرين.

> «كانت توجد صورة نمطية عن عالم الرياضيات الكفؤ، ولكنها لم تنطبق علي.»

وتضيف آثي قائلة «إن تقديم الخدمات رقميا أو عبر منصات رقمية يعد مجالا طبيعيا للنمو بالنسبة لمشروعات الأثر الاجتماعي. وفي رأيي أن العمل بالمبادرة يجمع بين تصميم الأسواق والحوافز والتعلم الآلي من أجل تحقيق الأثر الاجتماعي. وتعد المبادرة أيضا امتدادا طبيعيا لعملي في مجال اقتصاد التكنولوجيا — حيث تقوم على تطبيق اقتصاد التكنولوجيا على مجال الأثر الاجتماعي».

ويقول مارشال، الذي كان يشرف على آثي خلال دراستها الجامعية، إن تأثيرها الكبير على الاقتصاد سيستمر من خلال طلابها الذين استفادوا من خبراتها على جميع المستويات. ويتوقع أن حفلات التقاعد خلال العقدين أو الثلاثة عقود التالية «ستضم عددا كبيرا من طلابها الذين سيقرون بالفارق الذي أحدثته في حياتهم».

وتقول آثي عن نفسها «جل أملي أن يرى الناس خلال عقود قليلة إنجازات بارزة في المجال الذي اتجهت إليه مؤخرا، وأن يسعوا إلى تطبيق هذا العلم المستمد من الاقتصاد وتصميم الأسواق والتعلم الآلي على المشكلات الاجتماعية». FD

بوب سيميسون كاتب ومحرر حر عمل في السابق بجريدة وول ستريت جورنال وجريدة ديترويت نيوز ووكالة بلومبرغ نيوز.

محلل الطبقات

كريس ويليش يقدم لمحة عن شخصية **برانكو ميلانوفيتش**، أحد رواد الباحثين في مجال عدم المساواة

الصورة: صندوق النقد الدولي

عاش برانكو ميلانوفيتش طفولته في يوغوسلافيا الشيوعية حيث شهد احتجاجات عام ١٩٦٨ عندما احتل الطلاب حرم جامعة بلغراد رافعين لافتات كتب عليها «تسقط البرجوازية الحمراء!»

ويتذكر ميلانوفيتش، الذي يعمل حاليا في تدريس علوم الاقتصاد في جامعة مدينة نيويورك، أنه كان يتساءل عما إذا كانت عائلته تنتمي إلى هذه الجماعة الممقوتة. فقد كان والده يعمل مسؤولا بالحكومة، وكان الصبي عكس العديد من الأطفال في يوغوسلافيا في ذلك الوقت يتمتع بغرفة نوم خاصة — وهي علامة على التميز في مجتمع كان من المفترض أنه غير طبقي. وأكثر ما يتذكره هو شعوره بالإثارة عندما كان يمشي متلكئا مع أصدقائه في ذلك الصيف بالقرب من أسوار الحرم الجامعي لمشاهدة الطلاب وهم يرتدون شارات كارل ماركس الحمراء.

ويقول ميلانوفيتش في مقابلة شخصية معه «أعتقد أن الجوانب الاجتماعية والسياسية للاحتجاجات لم تتضح لي سوى لاحقا». وبالرغم من ذلك، «فإن عام ١٩٦٨ كان، من عدة جوانب، عاما فاصلا» في رحلة فكرية صعد نجمه خلالها كأحد أهم الباحثين في مجال عدم المساواة. وكان عدم المساواة هو موضوع رسالة ميلانوفيتش التي حصل بموجبها على درجة الدكتوراه من جامعة بلغراد، وذلك قبل أن يصبح عدم المساواة صيحة في عالم الاقتصاد بعدة عقود.

ويشتهر ميلانوفيتش اليوم بدراسته الرائدة بشأن عدم المساواة في الدخل على مستوى العالم خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ٢٠٠٨، وهي الفترة التي بدأت بسقوط حائط برلين — الذي يعتبر بداية نهاية الشيوعية في أوروبا — وانتهت بالأزمة المالية العالمية.

وتناول المقال، الذي صدر في عام ٢٠١٣ واشترك في تأليفه كريستوف ليكنر، ما يعرف باسم «منحنى الفيل» بسبب شكله (انظر الرسم البياني). ويوضح المقال أن العشرين عاما التي يصفها ميلانوفيتش بأنها فترة «تعاظم العولمة» شهدت زيادة كبيرة في الثروات ولكنها لم تكن موزعة بالتساوي عبر بلدان العالم. وشهدت الطبقات المتوسطة في الاقتصادات النامية — لا سيما في آسيا — زيادة هائلة في الدخول. وانطبق ذلك أيضا على الواحد بالمائة من أصحاب الدخل الأعلى حول العالم، أو «بلوتوقراطيي العالم». وفي الوقت نفسه، ظلت دخول مواطني الاقتصادات المتقدمة في الشريحة الأدنى من الطبقة المتوسطة ثابتة.

وتكمن قوة منحنى الفيل في بساطته. فهو يلخص بسلاسة مصدر السخط الكبير بين أفراد الطبقة المتوسطة في الاقتصادات المتقدمة، وهو سخط كان بمثابة المحرك الرئيسي للشعبويين من أقصى طرفي الطيف السياسي، والدعوات إلى فرض الحواجز التجارية والقيود على الهجرة.

ويقول توماس بيكيتي، مؤلف الكتاب الأكثر مبيعا بعنوان *Capital in the Twenty-First Century*، «كان لبرانكو تأثير كبير على بحوث عدم المساواة على مستوى العالم، لا سيما النتائج التي خلص إليها بشأن منحنى الفيل». وأكد بيكيتي وزملاؤه النتائج الواردة في دراسة صادرة عام ٢٠١٨ توصلت إلى أن الواحد بالمائة من أصحاب الدخل الأعلى حول العالم بلغ نصيبهم من مجموع النمو ضعفي نصيب نسبة الخمسين بالمائة من أصحاب الدخل الأدنى خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٦.

ويقول بيكيتي إن نتائج ميلانوفيتش «تبدو أروع كثيرا من الأفكار التي تم اقتراحها في البداية. فالفيل أصبح أشبه بالماموث».

وقد استهان خبراء الاقتصاد طويلا بدراسة عدم المساواة. وعاش الكثير منهم في عالم نظري يسكنه فرد أسطوري يعرف باسم الإنسان الاقتصادي أو الرجل العاقل الذي لديه دافع وحيد يتمثل في تعظيم رفاهيته. ولم تكن للفروق بين الأشخاص أو المجموعات أي أهمية. فالتنوع لم يكن مهما، وكان التنميط هو المقياس السائد.

وفي عالم اليوم الذي يضم أفراد عقلانيين متماثلين، حققت قوى العرض والطلب الأثر المرجو منها، حيث تحددت على أساسها أسعار السلع وكميتها وحجم رأس المال والعمالة على نحو أدى إلى تعظيم رفاهية المجتمع ككل. أما توزيع الثروة أو الدخل فلم يكن له أي أهمية، بل كان مجرد منتج ثانوي لقوى السوق.

ويقول ميلانوفيتش «إن قوى السوق توفر الحل لكل الأمور. فالمسألة لم تكن أبدا مسألة النظريات السائدة — ولا تزال كذلك».

ثم وقعت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، «وتزايد معها الوعي بأن أصحاب أعلى ١٪ أو أعلى ٥٪ من الدخل حققوا نموا في الدخل فاق ما حققته الطبقة المتوسطة بمراحل».

كذلك تطورت دراسة عدم المساواة بفضل البيانات الكثيرة التي أصبح من الممكن تحليلها باستخدام أجهزة كمبيوتر قوية للغاية، مما زاد من سهولة تقسيم مجموعات المستهلكين والعاملين مجهولي الهوية إلى مجموعات ذات خصائص مشتركة. ويقول ميلانوفيتش إن البيانات الكبيرة «تتيح دراسة التباينات، وعدم المساواة يقوم بطبيعته على التباين».

ودائما ما كانت البيانات من المجالات التي حازت على اهتمام ميلانوفيتش، إلى جانب اهتمامه بالطبقات الاجتماعية والذي زاد كثيرا خلال سنوات دراسته بالمرحلة الثانوية في بروكسل حيث كان والده، الخبير الاقتصادي، مبعوث يوغوسلافيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية حينذاك.

ويقول ميلانوفيتش «المدرسة الثانوية في بلجيكا غلب عليها الطابع الماركسي — وأعتقد أن الوضع كان مماثلا في فرنسا».

وكان زملاؤه في الفصل منقسمين ما بين أبناء يساريين متأثرين بالحركات الطلابية التي ظهرت في أواخر الستينات وأوائل السبعينات من القرن الماضي، وبين أبناء «برجوازيين». ونظرا لتميزه بوصفه ابنا لدبلوماسي يمثل حكومة يفترض أنها عمالية، لم يتوافق برانكو في صغره مع أي من المجموعتين. ويقول عن ذلك «كان الوضع غريبا للغاية».

وفي الجامعة ببلغراد، اهتم ميلانوفيتش في البداية بالفلسفة، ولكنه قرر أن الاقتصاد سيكون مجالا عمليا على نحو أكبر، فضلا عن أنه سيتيح له الجمع بين اهتماماته بالإحصاء والطبقات الاجتماعية.

وبعد الدراسات العليا، التحق ميلانوفيتش كزميل بجامعة ولاية فلوريدا في تالاهاسي حيث انبهر بالوفرة الأمريكية — وجبات الطعام الكبيرة غير المكلفة، وأكواب القهوة التي يعاد ملؤها مجانا، والسيارات الفارهة — إلى جانب فرط عدم المساواة بين الدخول والتمييز العنصري الصارخ.

وعاد ميلانوفيتش بعد عامين إلى بلغراد للعمل على رسالة الدكتوراه حول عدم المساواة في يوغوسلافيا، حيث حلل بيانات نادرة مستمدة من مسح لقطاع الأسر المعيشية حصل عليه من صديق كان يعمل بالمكتب الإحصائي الفيدرالي.

وفي حين أثارت رسالة الدكتوراة الاستغراب والاستياء في يوغوسلافيا الماركسية — إلى جانب قراره بتجنب الانضمام إلى الحزب الشيوعي — فقد بدأ على إثرها مسيرة مهنية استمرت لعقدين بإدارة البحوث بالبنك الدولي.

ويقول آلان غيلب الذي عين ميلانوفيتش للانضمام إلى فريق صغير يعمل على دراسة التحول إلى اقتصاديات السوق في أوروبا الشرقية بعد انتهاء حقبة الشيوعية «لقد كان برانكو حقا من أهم الخبراء في مجال توزيع الدخل في ذلك الوقت». فقد تركز اهتمام ميلانوفيتش على قضايا الفقر وتوزيع الدخل.

وكانت البيانات الكثيرة التي يجمعها البنك الدولي موردا لا يقدر بثمن، وأوحت لميلانوفيتش بإجراء مقارنات قطرية لظاهرة عدم المساواة، وكانت هذه المقارنات مجالا جديدا لم يسبقه إليه أحد. وفي أحد أيام عام ١٩٩٥، كان ميلانوفيتش يتحدث مع رئيس الوحدة الذي جاء خلفا لغيلب.

«لقد طرأت هذه الفكرة على رأسي فجأة: انظر إلى جميع هذه البيانات التي جمعناها من مختلف أنحاء العالم. نحن ندرس كل بلد على حدة، ولكن لم يسبق لنا جمعها معا في دراسة واحدة». وبعدها بأربع سنوات، نشر أول دراسة عن التوزيع العالمي للدخل استنادا إلى مسوح الأسر المعيشية.

وفي السنوات اللاحقة، نشر ميلانوفيتش العديد من الدراسات. وإلى جانب عمله في مجال اقتصاديات ما بعد الحقبة الشيوعية، استمر في دراسة عدم المساواة وارتباطها بالعولمة. وغطت مقالاته وكتبه مجموعة اهتماماته الواسعة التي تضمنت التاريخ والأدب والرياضة.

ففي إحدى مقالاته، يقدر ميلانوفيتش متوسط مستوى الدخل وعدم المساواة في بيزنطة في عام ١٠٠٠. وتتناول دراسة أخرى الروابط بين حرية انتقال العمالة وعدم المساواة في رياضة كرة القدم الذي يصفها بأنها الرياضة الأكثر عولمة على الإطلاق.

فقد توصل إلى تزايد عدم المساواة بين أندية كرة القدم نظرا لأن الفرق الأوروبية الاثني عشر الكبرى يمكنها شراء أفضل اللاعبين حول العالم. وعلى الناحية الأخرى، أدت حرية انتقال لاعبي كرة القدم إلى الحد من عدم المساواة بين الفرق الوطنية. والسبب في ذلك أن اللاعبين من البلدان الصغيرة يمكنهم شحذ مهاراتهم في أندية الفرق الكبرى والعودة إلى بلدانهم للمنافسة في فرقهم الوطنية.

وقد أوحت له حواراته الأدبية مع زوجته ميشيل دي نيفيرز، وهي متخصصة في تمويل الأنشطة المناخية في مركز التنمية العالمية، بكتابة تحليل غير مسبوق عن رواية «*Pride and Prejudice*» لجين أوستن. فقد أشار ميلانوفيتش إلى أن الرواية تركز على المال بقدر تركيزها على الحب، ووضع تقديرات لدخول مختلف أبطال الرواية، وحلل تأثير الثروة على اختيار بطلة الرواية، إليزابيث بينيت، لأقرانها.

وفعل الأمر نفسه مع رواية «*Anna Karenina*» لليو تولستوي. وصدر المقالان في كتاب لميلانوفيتش بعنوان *The Haves and the Have-Nots: A Brief and Idiosyncratic History of Global Inequality*, 2011.

ويعد كتابه الآخر بعنوان *Global Inequality: A New Approach for the Age of Globalization* إنجازا مهما جمع فيه خلاصة سنوات دراسته لظاهرة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها منذ الثورة الصناعية.

وعلى عكس بيكيتي الذي يقول بأن دائرة عدم المساواة تتسع اتساعا كاسحا في ظل الرأسمالية، يرى ميلانوفيتش أن ظاهرة عدم المساواة تحدث في صورة موجات أو دورات رهن تأثير ما يسميه بالقوى الحميدة والقوى الخبيثة. ففي الاقتصادات المتقدمة، اتسعت التفاوتات بين الدخول خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حتى ظهور القوى الخبيثة الممثلة في الحرب والتضخم المفرط والتي أدت إلى الحد من هذه التفاوتات من خلال تدمير الثروة.

توزيع غير متكافئ

خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ٢٠٠٨، كانت مكاسب الدخل أكبر ما تكون بين الأفراد قرب المئين الخمسين في التوزيع العالمي (النقطة ألف) والأفراد الذين يشكلون نسبة الواحد بالمائة الأكثر ثراء (النقطة جيم). بينما كانت المكاسب أقل ما يكون بين الأفراد قرب المئين الثمانين على مستوى العالم (النقطة باء)، والذي ينتمي أغلبهم إلى الشريحة الأدنى من الطبقة المتوسطة في الاقتصادات المتقدمة.

(التغير الحقيقي في الدخل على أساس تعادل القوى الشرائية، ٪)

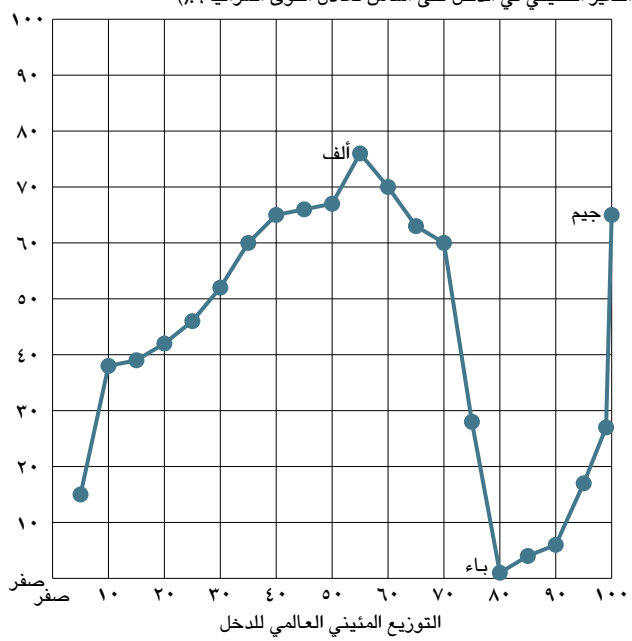

المصدر: برانكو ميلانوفيتش.

وبعد الحرب العالمية الثانية، ساهمت القوى الحميدة، مثل تصاعدية الضريبة وتزايد قوة النقابات العمالية وزيادة فرص الحصول على التعليم، في الحد من عدم المساواة.

وكان سقوط حائط برلين حدثا فاصلا، حيث أعاد دول الاتحاد السوفييتي السابق إلى الاقتصاد العالمي في الوقت الذي بدأت فيه الصين في الانفتاح هي الأخرى. وأدى النمو السريع في العالم النامي إلى الحد من عدم المساواة بين البلدان، بينما أدى إلى اتساع دائرة عدم المساواة في العالم المتقدم حيث ظلت دخول الطبقة المتوسطة ثابتة وازدادت ثروات الأثرياء.

ماذا يحمل المستقبل؟ يبدو المستقبل جيدا بالنسبة لجزء كبير من بلدان العالم النامي، لا سيما آسيا، التي ستواصل السعي للحاق بركب البلدان الغنية. أما في الاقتصادات المتقدمة على الجانب الآخر، فتبدو الآفاق أكثر ضبابية.

ففي الاقتصادات المتقدمة، ستواصل القوة المزدوجة الممثلة في العولمة والابتكار التكنولوجي اعتصار الطبقة المتوسطة. وسيتراجع الحراك الاجتماعي نظرا لأن النخبة الراسخة في المجتمع تتاح لها فرص أكبر للحصول على التعليم العالي مرتفع التكلفة وتستغل نفوذها السياسي في وضع سياسات «مناصرة للأغنياء»، مثل النظم الضريبية التفضيلية.

ومع تنامي التفاوت في الدخل، ستتفاقم الاضطرابات الاجتماعية والخلافات السياسية — وهو تكهن أكدته أحداث وقعت منذ صدور الكتاب في عام ٢٠١٦ مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والاحتجاجات التي اجتاحت فرنسا. ويشعر ميلانوفيتش بالقلق إزاء هذه الانقسامات التي قد تؤدي إلى «انفصال» الديمقراطية عن الرأسمالية، وما سيترتب على ذلك من بلوتوقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية وشعبوية ومعاداة للمهاجرين في أوروبا.

وبالرغم من الجدال الكبير الذي ظل دائرا حول عدم المساواة على مدى العقد الماضي، «لم تحدث أي تغيرات ملموسة» في السياسات وفقا لميلانوفيتش. «فنحن في طائرة بدون طيار تسير تلقائيا نحو مزيد من عدم المساواة. ولكنني لم أفقد إيماني كليا في إمكانية التغيير».

كذلك فإن الحل التقليدي — المتمثل في إعادة توزيع الدخل — لن يكون مجديا كما كان في الماضي بسبب حرية انتقال رأس المال التي تتيح للأثرياء حماية دخولهم في بلدان الملاذ الضريبي. وبدلا من هذا الحل، ينبغي أن تهدف السياسات إلى إعادة توزيع «الموارد» مثل الثروات والتعليم. وتتضمن هذه التدابير زيادة ضرائب التركات، والسياسات التي تشجع الشركات على توزيع أسهمها على العاملين، وزيادة التمويل الحكومي لقطاع التعليم.

ويقول ميلانوفيتش «لن يتحقق ذلك بين ليلة وضحاها. ولكنني أعتقد أنه ينبغي التفكير في التحول إلى عالم رأسمالي توزع فيه الموارد على نحو أكثر تكافؤا عنها في الوقت الحالي».

كذلك تناول ميلانوفيتش قضية معقدة، وهي عدم المساواة بين البلدان. ووفقا لحساباته، فإن المواطن الأمريكي يزيد دخله بمقدار ٩٣ ضعفا عن دخل أي شخص مولود في البلد الأكثر فقرا في العالم لا لشيء سوى أنه مولود في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما أطلق عليه ميلانوفيتش اسم «ميزة الجنسية» التي تنشأ عنها ضغوط الهجرة نظرا لأن المولودين في البلدان الفقيرة يسعون إلى تحقيق الثراء في البلدان الأغنى.

ويشير ميلانوفيتش إلى أن وقف الهجرة ليس خيارا أسهل من وقف حركة السلع أو رأس المال. ولكن من غير الواقعي أيضا أن نتوقع من مواطني الاقتصادات المتقدمة فتح حدودهم. والحل: السماح بدخول مزيد من المهاجرين مع حرمانهم من حقوق الجنسية الكاملة، وربما فرض ضرائب عليهم لتعويض المواطنين الذين تتم إزاحتهم من صفوف القوة العاملة.

مع تنامي التفاوت في الدخل، ستتفاقم الاضطرابات الاجتماعية والخلافات السياسية — وهو تكهن أكدته أحداث مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والاحتجاجات التي اجتاحت فرنسا.

والأعمال الحالية لميلانوفيتش تعود به إلى جذوره في يوغوسلافيا بصورة ما. إذ تتضمن دراسة هيكل الطبقات في جمهورية الصين الشعبية، مع التركيز خصوصا على

ومع تنامي التفاوت في الدخل، ستتفاقم الاضطرابات الاجتماعية والخلافات السياسية — وهو تكهن أكدته أحداث مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والاحتجاجات التي اجتاحت فرنسا.

الفئة التي تمثل أعلى ٥٪ في توزيع الدخل. وستكون هذه الأعمال جزءا من كتابه التالي بعنوان *Capitalism, Alone* الذي يشير إلى أن الصين استحدثت شكلا مميزا من أشكال الرأسمالية سيتواجد جنبا إلى جنب مع التوجه الليبرالي السابق.

إلى أين تتجه دراسة عدم المساواة؟ وفقا لميلانوفيتش، أصبح لهذه الدراسة جانبان نتيجة البيانات الجديدة المتاحة. الأول هو عدم المساواة في توزيع الثروات من منظور بيكيتي، والآخر هو عدم المساواة بين الأجيال، وهو موضوع أثاره اقتصاديون مثل راج شيتي من جامعة هارفارد.

ويقول ميلانوفيتش إن هذين المجالين «مثار لاهتمام الشباب الذين أصبح لديهم وعي اجتماعي كبير في الوقت الحالي. وعلى الجانب الآخر، يتمتع هؤلاء الشباب بدرجة كبيرة من الذكاء ويرغبون في العمل على موضوعات معقدة». ويضيف قائلا «أنا متفائل للغاية في هذا الشأن». FD

كريس ويليش من فريق العمل في مجلة التمويل والتنمية.

رحالة عبر الزمن

بيتر ووكر يقدم لمحة عن حياة **كلوديا غولدين**، صاحبة العمل الرائد في دراسة دور المرأة في الاقتصاد

الصورة: BRYCE VICKMARK PHOTOGRAPHY

لمن تَمَلَّكهم القلق إزاء عمق الانقسام السياسي والاقتصادي في الولايات المتحدة اليوم، تُذَكِّرهم كلوديا غولدين، أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد، بحقيقة بسيطة: لا جديد تحت الشمس.

وتقول غولدين في مقابلة مع مجلة التمويل والتنمية: «لقد نشأت انقسامات سياسية عميقة في الماضي... لا سيما في الفترات التي اتسمت بمستوى مرتفع ومتزايد من عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة.» وتشير باعتزاز لما تنبأ به القاضي ستيفن فيلد حين قال في سياق رفض المحكمة العليا لقانون ضريبة الدخل عام ١٨٩٤ إن فرض ضريبة على الدخل سيكون بداية «حرب يشنها الفقراء على الأغنياء». (جاء التعديل السادس عشر في عام ١٩١٣ ليفسح الطريق أمام ضريبة الدخل التي تُطَبَّق اليوم).

وها هي المؤرخة الاقتصادية وخبيرة اقتصاديات العمل وقضايا الجنسين ذات الاثنين والسبعين عاماً تستخلص دروساً من الماضي لتفهم الحاضر بصورة أفضل. فعلى مدار حياتها المهنية التي تجاوزت أربعة عقود، درست غولدين الآثار الاقتصادية لتغير التكنولوجيا، وعدم المساواة، والتعليم، وتلوث المياه، والفساد. وهي مشهورة ببحوثها ورؤاها العميقة لدور المرأة في اقتصاد الولايات المتحدة، وبأنها بلورت فهماً متطوراً ودقيقاً لأسباب فجوة الأجور المعروفة بين الجنسين.

وتتحدث غولدين إلى وسائل الإعلام بانتظام في «يوم تَساوي الأجور» (Equal Pay Day)، وهي مناسبة سنوية تُقام لبيان الفترة المضافة إلى العام التي سيكون على المرأة الأمريكية أن تمارس فيها العمل حتى تحقق دخلاً مساوياً لما حققه الرجل في العام السابق، (سيكون تاريخ اليوم القادم ٢ إبريل ٢٠١٩). وتشير أبحاث غولدين التي تغطي ٢٠٠ عام من التاريخ الاقتصادي إلى أن عدم المساواة في الأجور ليس نابعاً من التمييز ضد المرأة بقدر ما يرجع إلى ارتفاع تكلفة المرونة في مكان العمل والجمع بين العمل والأسرة، كما توضح في تصريحاتها الإعلامية التي تبث على الهواء كل عام.

وكثيرا ما يُشار إلى غولدين باعتبارها واحدة من أكثر عشر خبيرات اقتصاديات تأثيراً في العالم. فقد كانت رائدة في دراسة دور المرأة في الاقتصاد منذ ٤٠ عاماً، كما ألهمت أجيالاً جديدة من الخبيرات الاقتصاديات، وساعدت على تعميم منظور الاقتصاد الجنساني. وحصلت غولدين على جائزة «إيزا» (IZA) في «اقتصاديات العمل» عام ٢٠١٦ وجائزة «مينسر» (Mincer Prize) من جمعية خبراء اقتصاديات العمل في ٢٠٠٩ عن مجموع مساهماتها مدى الحياة. وقد شغلت منصب رئيس الجمعية الاقتصادية الأمريكية في الفترة ٢٠١٣–٢٠١٤ وكانت أول امرأة تُمنح وظيفة ثابتة كأستاذ اقتصاد في جامعة هارفارد وجامعة بنسلفانيا.

وتتذكر غولدين المولودة عام ١٩٤٦ في برونكس، أحد أحياء مدينة نيويورك، كيف كانت مولعة في مطلع حياتها بالبحث والاستكشاف الفكري، فأخذت تنهل من عجائب المتاحف الواقعة في مانهاتن حيث بدأ شغفها الأول بعلم الآثار ثم علم الجراثيم. والتحقت في البداية بجامعة كورنيل لدراسة علم الأحياء المجهري لكن اهتمامها تحول إلى العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، خاصة التاريخ والاقتصاد، وهو ما أصبح مجال تخصصها الرئيسي في دراستها الجامعية. وقد أكملت دراستها بعد ذلك لتحصل في عام ١٩٧٢ على درجة الدكتوراه في التنظيم الصناعي واقتصاديات العمل من جامعة شيكاغو.

وتشرح غولدين سبب أهمية التاريخ لعلم الاقتصاد، مستشهدة بكتاب «السباق بين التعليم والتكنولوجيا» (*The Race between Education and Technology (2008)*)، الذي اشتركت في تأليفه مع زميلها لورانس كاتس، أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد، وهو زوجها أيضاً.

تقول غولدين: «بحثنا أنا ولاري كاتس ما طرأ من تغيرات على حالة عدم المساواة في توزيع الدخل بعد ثمانينات القرن العشرين مقارنة بالفترة السابقة عليها واستقصينا النظرية التي تقول بأن عدم المساواة زاد بعد الثمانينات بسبب التغير التكنولوجي المتحيز للمهارات». وأضافت: «التاريخ جعلنا نفهم أن التغير التكنولوجي المتحيز للمهارات ليس حدثاً جديداً، بل هو موجود منذ وقت طويل للغاية، كما أتاح لنا أن نحدد القوى المؤثرة على المدى الأطول».

وتوصلت دراسة غولدين وكاتس إلى أن فجوة الدخل بين العاملين الأعلى تعليماً والأقل تعليماً كانت واسعة أيضاً في ١٩١٥، ثم ضاقت حتى الخمسينات، لتتسع من جديد في الثمانينات. وبدراسة القرن بأكمله، رأى المؤلفان أن تغيرات العرض والطلب بالنسبة للعاملين الجامعيين هي السبب الأكبر وراء تقلب المقدار الإضافي في أجور أصحاب المستويات التعليمية الأعلى. وترجع هذه الارتفاعات والانخفاضات إلى السباق بين التعليم والتكنولوجيا حيث تسعى النظم التعليمية إلى مواكبة تغيرات الطلب على المهارات بسبب التطور التكنولوجي.

صناعة بصمتها الخاصة

ومع ظهور الحركة النسائية في سبعينات القرن العشرين، أدركت غولدين أين يمكن أن تصنع بصمتها الخاصة: في دراسة مشاركة المرأة في الاقتصاد. وقد كانت تُعايش فترة من التغير الاجتماعي الكبير والتحول في التصورات السائدة تجاه دور المرأة.

وفي مقالة تناولت سيرتها الذاتية بعنوان "The Economist as Detective"، كتبت عام ١٩٩٨: «أدركت أن هناك شيئاً ناقصاً. فقد أَغفَلْت عضو الأسرة الذي سيمر بأعمق تغيير على المدى البعيد — وهو الزوجة والأم. سهوت عنها لأن كل المصادر فعلت ذلك. كانت النساء يظهرن في البيانات حين يكن صغيرات وغير متزوجات وكثيراً ما يظهرن فيها حين يكن أرامل. لكن قصصهن كانت تُسمَع بالكاد بعد الزواج».

وبدءاً من أواخر السبعينات، أجرت غولدين سلسلة من الدراسات بحثت فيها الأبعاد المختلفة لتطور مشاركة المرأة في سوق العمل في الولايات المتحدة على مدار ٢٠٠ عام. وفي كتابها بعنوان «فهم الفجوة بين الجنسين: تاريخ اقتصادي للمرأة الأمريكية» (*Understanding the Gender Gap: An Economic History of American Women (1990)*)، قالت إن تاريخ فجوات الأجور بين الجنسين لم يمر بتطور مطرد، بل شهد نوبات منفصلة ضاقت فيها فجوات الأجور، مثلما حدث في مطلع القرن التاسع عشر مع الميكنة، وفي مطلع القرن العشرين مع نشأة العمل المكتبي، وفي ثمانينات القرن العشرين عندما حققت المرأة إنجازات في التحصيل العلمي.

وفي ٢٠٠٦، أجرت غولدين دراسة عنوانها «الثورة الهادئة التي أحدثت انقلاباً في عمل المرأة وتعليمها وأسرتها» (The Quiet Revolution That Transformed Women's Employment, Education, and Family)، حددت فيها أربع مراحل شكلت دور المرأة في الاقتصاد الأمريكي بدءاً من أواخر القرن التاسع عشر. وصنفت المراحل الثلاثة الأولى باعتبارها مراحل «تطورية»، ووضعت لها عنوان «المرأة العاملة المستقلة» حتى العشرينات، ثم «تخفيف القيود عن المرأة المتزوجة العاملة» بين الثلاثينات والخمسينات، ثم «جذور الثورة» بين الخمسينات والسبعينات. ثم جاءت «الثورة الهادئة» بدءاً من أواخر سبعينات القرن العشرين.

وكتبت غولدين أنه رغم الإنجازات المهمة التي تحققت عبر تلك المراحل التطورية، فقد كان الأرجح أن ترى المرأة حياتها العملية آنذاك باعتبارها فترات عمل متقطعة ووسيلة لكسب الرزق. وكانت سيطرتها محدودة على أهم القرارات التي تؤثر على عملها. وعلى العكس من ذلك، كانت المرأة في حقبة الثورة الهادئة عادة ما ترى حياتها العملية كجزء مهم من هويتها الشخصية وكانت تتخذ بنفسها كل ما يتعلق بها من قرارات. وتوصلت غولدين إلى أن هذه المرحلة الأخيرة كانت مدفوعة في الأساس بزيادة توافر وسائل منع الحمل وارتفاع معدل الطلاق.

أقصى حدود المساواة

غير أن الثورة الهادئة لم تسد فجوة الأجور بين الجنسين. ففي دراسة أجرتها غولدين عام ٢٠١٤ بعنوان «التقارب الشامل بين الجنسين: الفصل الأخير» (A Grand Gender Convergence: Its Last Chapter)، ذكرت أن تضييق الفجوة هو أحد التحديات الأخيرة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين في مكان العمل في الولايات المتحدة وسائر الاقتصادات المتقدمة. وهنا جاء الإنجاز غير المسبوق الذي حققته أبحاث غولدين التي ذهبت بالنقاش إلى ما وراء الشروح المبنية على التحيز الجنساني وأوضحت أن معظم فجوات الأجور ترجع إلى ارتفاع تكلفة «المرونة الزمنية» — أو عمل النساء لساعات أقل أو ساعات أكثر مرونة لكي تتمكن من رعاية أسرتها. وبالتالي، فإن تضييق الفجوة يعتمد على إعادة هيكلة الوظائف لتسمح بمرونة أكبر لكل العاملين، ومن ثم تنخفض التكاليف المصاحبة للمرونة. وقد يبدو هذا التغيير الأساسي مهمة شاقة، إلا أن غولدين أشارت إلى حدوث هذا التحول بالفعل في مجالات منها التكنولوجيا والعلوم والرعاية الصحية، وأن ثماره تعود على الرجل والمرأة على السواء.

وفي هذا الصدد تقول: «إذا كانت النساء وحدهن هن من يمارسن الضغط على الشركات لتوفير وظائف أكثر مرونة بتكلفة أقل، فلن يتحقق الكثير».

ومع اتساع النطاق الذي غطته غولدين في دراستها للقضايا الجنسانية، امتدت مساهماتها الأكاديمية لتشمل نطاقاً أوسع. ففي المجلد المنقح الصادر عام ٢٠٠٦ بعنوان «الفساد والإصلاح: دروس من التاريخ الاقتصادي الأمريكي» (*Corruption and Reform: Lessons from America's Economic History*)، تشترك غولدين مع إدوارد غليزر، أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد، في دراسة التراجع الكبير في فساد الموظفين العموميين بالولايات المتحدة في الفترة بين عامي ١٨٧٠ و١٩٢٠. وتقول إن الصحافة الحرة القوية والمستقلة كانت الدافع الأساسي في هذا الاتجاه.

وتُوضح في هذا الصدد أن «السلطة الرابعة أدت دوراً بالغ الأهمية في تعريف الجمهور بمجريات الأمور، وفي كتابة التقارير الإعلامية والقيام بأعلى مستويات الصحافة الاستقصائية.» وتضيف: «لقد كشف بحثنا كيف نشأت الصحافة الحرة الأكثر حيادية والأكثر استقلالاً عن التأثيرات السياسية في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين».

نسبة طلاب الجامعة المتخصصين في الاقتصاد إلى الطالبات في نفس التخصص ظلت ثابتة عند مستوى ٣ إلى ١ طوال عشرين عاماً، مما يشير إلى إعراض عدد كبير من الشابات عن هذا التخصص.

وفي دراسة مشتركة أجرتها غولدين عام ٢٠١٨ مع مارسيلا آلسان، الأستاذ في كلية الطب بجامعة ستانفورد، تحت عنوان «نقاط التحول في وفيات الأطفال: دور البنية التحتية الفعالة للمياه والصرف الصحي من ١٨٨٠ حتى ١٩٢٠» (Watersheds in Child Mortality: The Role of Effective Water and Sewerage Infrastructure, 1880 to 1920)، تقترح المؤلفتان ما ينبغي للبلدان منخفضة الدخل أن تركز عليه في سعيها لتخفيض وفيات الأطفال. فبتحليل بيانات عن بوسطن بين عامي ١٨٨٠ و١٩٢٠، خلصت المؤلفتان إلى أن ثلث الانخفاض في وفيات الأطفال كان ثمرة الجهود التي بُذِلت لتوفير مياه نظيفة وشبكات صرف

الصورة: STEPH STEVENS

كلوديا غولدين مع كلبها الغولدن رتريفر «بيكا».

صحي فعالة. وكما ذكرت غولدين في حديثها مع مجلة التمويل والتنمية، يمكن أن تحقق البلدان النامية نتائج أفضل ببناء شبكات للمياه النظيفة والصرف الصحي مقارنة بما يمكن أن تحققه بانتهاج سياسات أخرى تدريجية.

وفي عام ٢٠١٤، أسست غولدين برنامجاً أسمته «برنامج الجامعيات المتخصصات في الاقتصاد» ("Undergraduate Women in Economics Program")، وهي مبادرة لتشجيع مزيد من الطالبات على التخصص في علم الاقتصاد. وتقول عن هذا البرنامج إن نسبة الطلاب المتخصصين في الاقتصاد إلى الطالبات في نفس التخصص ظلت ثابتة عند مستوى ٣ إلى ١ طوال عشرين عاماً، مما يشير إلى إعراض عدد كبير من الشابات عن هذا التخصص لأنهن لا يتصورن العمل في المجالات المالية أو المصرفية.

وتقول غولدين «إذا فهمن أن علم الاقتصاد مادة واسعة ومفيدة للغاية، فسوف يدركن أن بإمكانهن التخصص في الاقتصاد مع اكتساب ميزة تنافسية أكبر في مجموعة من المجالات الأخرى». ويركز البرنامج على مجموعة من ٢٠ جامعة وكلية أمريكية يجري اختيارها عشوائياً من بين الجامعات والكليات التي تخرِّج سنوياً حوالي ٢٥ متخصصاً في الاقتصاد، ومنها جامعة كاليفورنيا بيركلي، وجامعة ولاية كولورادو، وجامعة برينستون، وجامعة واشنطن آند لي، وكلية ويليامز. ويقدم البرنامج منحاً صغيرة تبلغ قيمة كل منها ١٢٥٠٠ دولار تقريباً لتشجيع النساء على الدراسة لنيل درجات جامعية في الاقتصاد (وهو ما يفتح الشهية كقطعة كبيرة من البيتزا!، حسب تشبيهها).

بناء تركة تبقى

على مدار ٢٨ عاماً حتى عام ٢٠١٧، ظلت غولدين تشغل منصب مدير «البرنامج المعني بتطور الاقتصاد الأمريكي» (DAE) في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية. وعلى مدار العقدين الماضيين، نشر المؤرخون الاقتصاديون عدداً متزايداً من الدراسات عن تاريخ الاقتصاد في أهم الدوريات الاقتصادية.

وعن هذا البرنامج تقول ليا بوستان، الأستاذ في جامعة برينستون والمنسق الحالي للبرنامج بالتعاون مع بيل كولينز الأستاذ في جامعة فاندربيلت، إن «كلوديا شكلت البرنامج ليصبح بيئة بحثية مثمرة، حيث جمعت بين النظرية الاقتصادية والأدلة التاريخية». وتضيف: «تحت قيادة كلوديا، أصبح البرنامج أرضاً خصبة للفكر تتميز بالنقد البناء والانفتاح على الأفكار الجديدة».

وتشير غولدين، من جانبها، إلى رؤيتها الواسعة لنطاق علم الاقتصاد باعتبارها مساهَمة أساسية في عمل المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.

وتقول «أظن أن التركة التي خلفتها هي أنني توسعت في تخصصات المجموعة المشاركة لتشمل طائفة من المجالات لم تكن مشمولة في التصور الأصلي للبرنامج.» وتضيف أن ذلك تضمن «باحثين من أقسام أخرى في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية ممن كانوا يستخدمون المادة التاريخية ويفهمون المنهجية الخاصة للتاريخ الاقتصادي».

وقد كان المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، الذي أنشئ منذ ٩٨ عاماً ويقع مقره بالقرب من حرم جامعة هارفارد في مدينة كامبريدج بولاية ماساتشوسيتس، هو المكان الذي التقت فيه غولدين وكاتس وهما عاكفان على مشروعاتهما البحثية.

وعن هذا تقول: «نحن نمزح أحياناً ونسميه المكتب الوطني للرومانسية الاقتصادية». وإلى جانب اهتمامهما بالاقتصاد، يشترك الباحثان في الاهتمام بمراقبة الطيور، وممارسة المشي لمسافات طويلة في الطبيعة، وتمشية كلبهما «بيكا»، وهو من سلالة غولدن رتريفر ويبلغ من العمر ثماني سنوات. وتخصص غولدين قسماً في صفحتها على الموقع الإلكتروني لجامعة هارفارد يتضمن إنجازات بيكا في مسابقات اقتفاء الأثر، مع صورة يظهر فيها مغطى بالشرائط التي حصل عليها كجوائز في هذه المسابقات. وربما كان ذلك صدىً من بعيد يحاكي مساعيها الاستقصائية أيام الطفولة عندما كانت ترتاد المتاحف في أنحاء نيويورك بحثاً عن مفاتيح للعالم من حولها. FD

بيتر ووكر هو مسؤول أول لشؤون التواصل في إدارة التواصل بصندوق النقد الدولي.

مبشر البيانات

كريس ويليز يعطي لمحة عن حياة راج شيتي، الذي يعيد صياغة دراسة الحراك الاجتماعي باستخدام البيانات الكبيرة

الصور: NOAH BERGER PHOTOGRAPHY

هبطت على أرخميدس، عالم الرياضيات اليوناني القديم، لحظة "وجدتها" بعد أن دخل إلى حوض الاستحمام. أما راج شيتي فقد جاءته تلك اللحظة بينما كان يستحم.

يتذكر شيتي، أستاذ الاقتصاد، خلال مقابلة في مكتبه بجامعة ستانفورد: "تخيلت هذه الخريطة، وكنت أعتقد أنه سيكون من المثير للاهتمام حقا أن نرسم هذه الخريطة حول الشكل الذي ستكون عليه فرص الارتقاء الاجتماعي استنادا إلى المكان الذي ننشأ فيه".

واستندت الخريطة الملونة التي ظهرت في نهاية المطاف إلى سجلات الدخل التي تخص ٤٠ مليون طفلٍ وآباءهم. وتُظهر الخريطة، من خلال ظلال باللونين الأحمر والأصفر، تفاوتات جغرافية كبيرة في الحراك الاجتماعي في جميع أنحاء البلد. فإذا نشأت في شارلوت بولاية نورث كارولينا لأبوين في الخُمس الأدنى من توزيع الدخل، ستكون فرص وصولك إلى الخُمس الأعلى ٤,٤٪ فقط. أما في سان خوسيه بكاليفورنيا، تصبح الاحتمالات أكبر بنحو ثلاثة أضعاف.

وقد أوضحت الخريطة تقريرا صدر في عام ٢٠١٤ بعنوان "أين أرض الفرص؟ جغرافيا الحراك الاجتماعي بين الأجيال في الولايات المتحدة". وكانت هذه هي نقطة البداية لسلسلة من الدراسات التي شكلت النقاش العام حول عدم المساواة، والفرص، والعرق. وقد أوضح شيتي ومن شاركوه التأليف في إحدى الدراسات أن الانتقال إلى حي أقل فقرا في الطفولة يؤدي إلى زيادة الدخل ومعدلات الالتحاق بالجامعات في مرحلة البلوغ إلى حد كبير. وأوضحوا كذلك في دراسة أخرى أسباب استمرار التفاوت في الدخل بين السود والبيض على مدى أجيال. وفي دراسة يُستشهد بها على نطاق واسع تلقي بظلال من الشك على الحلم الأمريكي، توصلوا إلى أن معدلات الارتقاء الاجتماعي قد انخفضت بشكل كبير منذ عام ١٩٤٠.

في الصدارة

في بعض الحالات، تذهب دراسات شيتي في اتجاهات جديدة وغير متوقعة. وفي حالات أخرى، تكون تأكيدا لدراسات سابقة أعدها علماء اجتماع أو متخصصون في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي الحالتين فإن ما يعطي دراساته هذا التأثير هو استخدامه المبتكر لمجموعات هائلة من البيانات، وهو ما يضعه في صدارة اتجاه يُحدث تحولا في هذا المجال.

ويقول إيمانويل ساينز، أحد معاونيه المألوفين، ويعمل بالتدريس في جامعة كاليفورنيا ببيركلي: "لقد أحدثت البيانات الكبيرة ثورة في الاقتصاد الجزئي التطبيقي. وكان راج في طليعة هذه الحركة".

وبالنسبة لشيتي فإن البيانات الكبيرة تَعِد بجعل علم الاقتصاد أقرب إلى حقائق العلوم الطبيعية. والأمل هو أن يكون للاقتصاديين تأثير أكبر على السياسة العامة من خلال تقديم أدلة مقنعة بما يكفي لسد الفجوة الأيديولوجية، وخاصة على مستوى الحكومة المحلية، حيث تقل حدة الضغائن الحزبية.

ويقول ديفيد غروسكي، أستاذ علم الاجتماع بجامعة ستانفورد الذي عمل مع شيتي: "إنه يحرص على الحفاظ على موقفه المحايد أيديولوجيا. وهو يريد من البيانات أن تتحدث، وأن تجعل الأمور تحدث أيا كانت العواقب".

ويصف غروسكي شيتي بأنه محقق مثابر يتفحص العديد من الدراسات ذات الصلة، بغض النظر عن موضوعها، ويختبر كل الفرضيات التي يمكن تصورها لأن هدفه هو التوصل إلى نتيجة، فيقول "وإذا جاءه سؤال من الجمهور يستلزم تحليلا لم يجره بالفعل فإنه يعتبر ذلك فشلا ذريعا".

وكثيرا ما يتحدث شيتي إلى الجمهور، داخل الحرم الجامعي وخارجه، وهو يمارس دوره كمبشر للبيانات الضخمة. وإلى جانب ذلك فإنه يقيم اتصالات مع الصحفيين وينشر مقالاته عبر الإنترنت، ومعها ملخصات سهلة الفهم، وهو ما ساعد على تغطية دراساته على نطاق واسع في عدة مجلات، منها الأتلانتيك، والإيكونوميست، ونيويورك تايمز.

ويعلق شيتي قائلا: "إذا كان ما نفعله مهما للعالم، فينبغي أن نجعله مفهوما للعالم".

نشر البشارة

إن تحليل مجموعات البيانات الضخمة هو من المهام كثيفة العمالة وباهظة التكلفة. لذلك فقد قام شيتي، بالاشتراك مع اثنين من معاونيه، هما ناثانييل هندرن من جامعة هارفارد وجون فريدمان من جامعة براون، بإقامة مشروع تكافؤ الفرص، وهو فريق بحثي صغير يجمع الأموال الممنوحة ويوظف أكثر من اثني عشر خريجا من الجامعات كمساعدي أبحاث. ويقضي أولئك المقبلون على حمل درجة الدكتوراه، كما يطلق عليهم، عامين في العمل بدوام كامل قبل الانتقال لدراسة برامج الدكتوراه في أماكن مثل بيركلي وهارفارد، حيث يعملون على نشر بشارة شيتي.

ومن بين هؤلاء سارة ميرشانت، خريجة جامعة ييل التي عملت على دراسة في عام ٢٠١٨ حول تأثير العرق على الفرص الاقتصادية، استنادا إلى السجلات الضريبية التي تغطي جميع سكان الولايات المتحدة تقريبا من عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠١٥. وبينت الدراسة أن فجوة الدخل بين السود والبيض كبيرة وتستمر على مدى أجيال، وأنها تعزى بالكامل إلى الاختلافات في الأجور والوظائف بين السود والبيض من الرجال، وليس النساء. وتوصلت الدراسة إلى أن الفجوة بين السود والبيض أصغر بكثير بالنسبة للأولاد السود الذين نشأوا في أحياء تكون فيها معدلات الفقر أقل، ومستويات التحيز العنصري بين البيض منخفضة، ومعدلات وجود الأب بين السود ذوي الدخل المنخفض مرتفعة.

"كان واضحا لي أثناء نشأتي مدى اختلاف فرصنا وخبراتنا، لمجرد الصدفة البحتة."

وتقول ميرشانت، التي قضت شهرا في فحص مؤلفات علم الاجتماع الضخمة حول هذا الموضوع: "شكلت التفاوتات العرقية جانبا كبيرا من النقاش الأمريكي الدائر منذ الأزل. لكننا لم نحصل على تفسير تثبت صحته هذه المجموعة الكبيرة من البيانات. وقد كان ذلك مثيرا حقا".

أبناء العمومة أقل حظا

يتمتع شيتي، وهو في التاسعة والثلاثين من العمر، بمظهر طفولي وسلوك جاد لا يكشفان الإنجازات التي حققها، ومنها زمالة مؤسسة ماك آرثر (المعروفة أيضا باسم "منحة العباقرة") ووسام جون بيتس كلارك الذي تمنحه كل عام الرابطة الاقتصادية الأمريكية للاقتصادي دون سن الأربعين الذي قدم أكبر مساهمة في مجال الاقتصاد.

ويرجع اهتمامه بالحراك الاجتماعي إلى البلد الذي وُلد فيه، الهند، حيث لا تستطيع العائلات الفقيرة وإن كانت طموحة أن تتحمل إرسال أكثر من ابن واحد إلى الجامعة. وقد كان والداه محظوظَيْن: فقد أصبح والده اقتصاديًا يحمل درجة الدكتوراه، وأصبحت أمه طبيبة. والتحق راج بإحدى مدارس النخبة الخاصة. ولم يكن أبناء عمه محظوظين مثله.

ويقول شيتي: "لقد كان واضحا لي أثناء نشأتي مدى اختلاف فرصنا وخبراتنا، لمجرد الصدفة البحتة".

وكانت عائلة شيتي قد غادرت الهند إلى الولايات المتحدة عندما كان في التاسعة من عمره، وقد أدهشه التناقض الصارخ في مستوى المعيشة بين البلدين. وفي سن السابعة عشرة، كان هو الطالب الحاصل على المرتبة الأولى في دفعة تخرجه من مدرسة ميلووكي.

ورغم انجذابه في البداية للعلوم — حيث إن أختيه باحثتان في الطب الحيوي — لم يستطع تخيل الحياة في معمل، لذلك اختار الاقتصاد. ويقول: "كنت دائما أحب الرياضيات والإحصاء. وأردت أن أفعل شيئا يكون له تأثير على العالم".

وتم قبوله في جامعة هارفارد وعمل — على غير العادة بالنسبة لطالب جامعي — كمساعد باحث لمارتن فيلدشتاين، وهو أيضا حائز على وسام جون بيتس كلارك. وتخرج شيتي بعد ثلاث سنوات فقط وحصل على درجة الدكتوراه بعد ثلاث سنوات أخرى.

وبعد فترة من التدريس في جامعة كاليفورنيا ببيركلي، عاد إلى جامعة هارفارد، حيث أصبح، في سن التاسعة والعشرين، أحد أساتذة الاقتصاد الأصغر سنا على الإطلاق. وانتقل إلى ستانفورد في عام ٢٠١٥. ولديه ابنة صغيرة من زوجته سونداري، العالمة المتخصصة في بيولوجيا الخلايا الجذعية.

وتنطبع صورة شيتي في ذاكرة فريدمان، زميله في جامعة هارفارد والآن أحد معاونيه، باعتباره "شخصا ينصب تركيزه على الأسئلة الكبيرة المهمة".

لكن شيتي كان يشعر بالإحباط بسبب قلة البيانات المتاحة للعمل التجريبي، مقارنة بالعمل النظري. وكان يرى أن المجموعات الصغيرة من البيانات يمكن أن تخضع إلى حد كبير للتفسيرات المختلفة، وذلك حسب الافتراضات المستخدمة والمنهجية المتبعة. ويقول: "الأمر كله بدا هشا إلى حد ما".

ويواصل: "كانت لدي رغبة في عرض المعلومات بيانيا". فبهذه الطريقة "أنت لا تفترض وجود علاقة خطية أو علاقة تربيعية. وما عليك إلا القول، دعنا نعرض البيانات من خلال رسم بياني لنرى ما يمكن أن نحصل عليه".

وللقيام بذلك، كان شيتي في حاجة إلى الكثير من البيانات. ولم يكن في حاجة إلى الآلاف من المشاهدات، بل إلى الملايين. ولم تكن مجموعات بيانات الحكومة الأمريكية الكبيرة الحجم متاحة لفريقه، ولكنه وجدها في النمسا والدانمرك، وكتب سلسلة من التقارير التي يعتبرها أكثر إقناعا مقارنة بدراساته السابقة. ثم وافقت مصلحة الضرائب الأمريكية في عام ٢٠٠٩ على منحه حق الاطلاع على البيانات الضريبية بعد إزالة المعلومات التي تكشف عن هوية الأفراد.

الاختلافات المنهجية

لقد كانت مصدرا غنيا بالبيانات، وأدت إلى إصدار التقرير المعني بجغرافيا الحراك الاجتماعي بين الأجيال، الذي اشترك شيتي في كتابته مع هندرن، وساين، وباتريك كلاين من جامعة بيركلي، وهو التقرير الذي أظهر اختلافا ملحوظا في معدلات الارتقاء الاجتماعي في جميع أنحاء البلد. وكانت الخطوة التالية هي معرفة السبب.

وكام أحد الاحتمالات يتمثل في وجود اختلافات منهجية، على سبيل المثال في العرق أو الدخل، بين أنواع الأشخاص الذين يعيشون في شارلوت مقارنة بأولئك الذي يعيشون في سان خوسيه. لكن كانت هناك فرضية أخرى أكثر إثارة للفضول وهي وجود شيء مميز في سان خوسيه يسبب ارتقاء

الصورة: ISTOCK/REPUBLICA

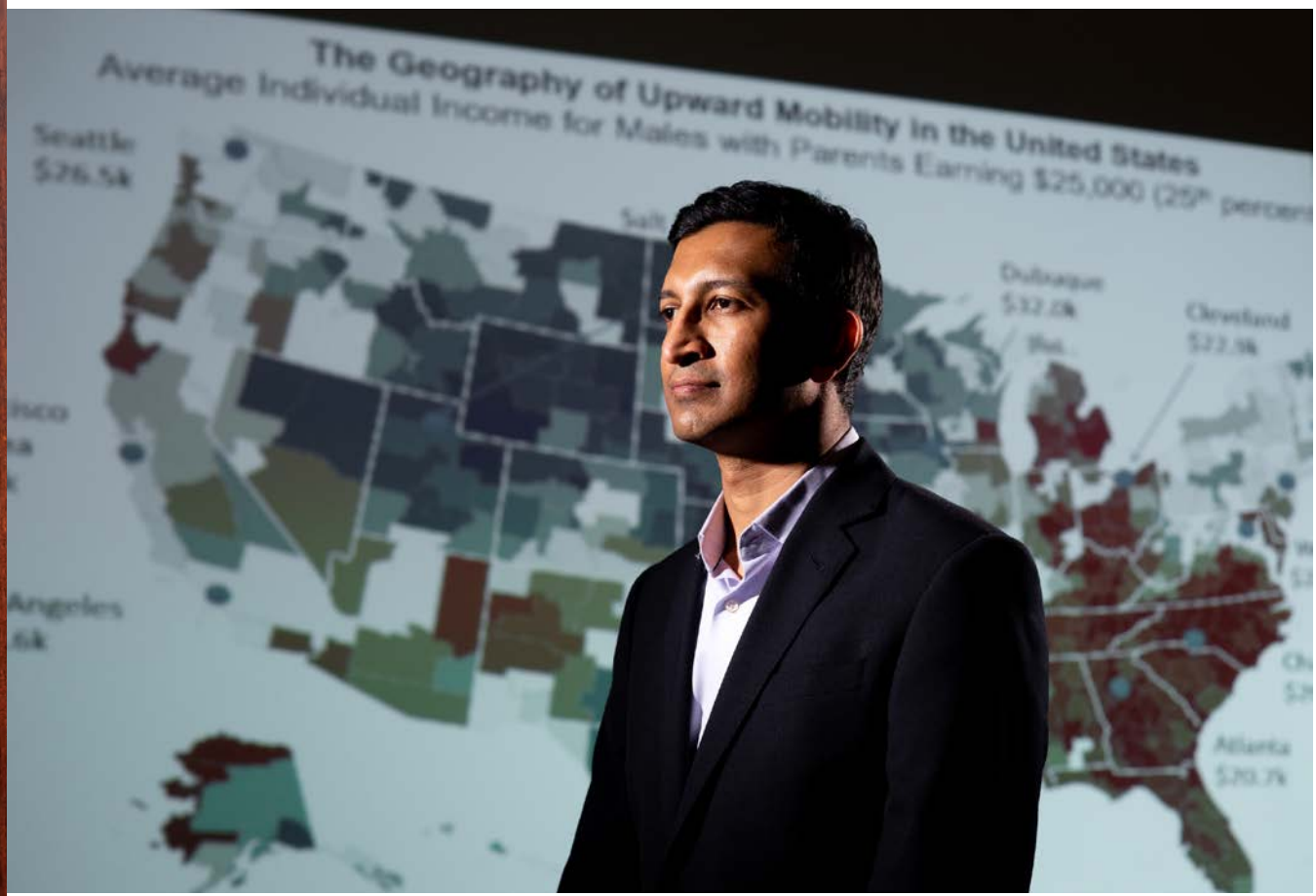

اجتماعيا، بحيث يؤدي الانتقال إليها في مرحلة الطفولة إلى تحسين فرص النجاح في مرحلة البلوغ.

وكان السبيل إلى التحقق من ذلك هو معرفة ما يحدث عندما ينتقل الأطفال من مكان إلى آخر. لكن شيتي وهندرن لم يتمكنا من إجراء تجربة عشوائية مع أطفال حقيقيين. وبدلا من ذلك، قاموا بإنشاء ما يطلق عليه الاقتصاديون "شبه تجربة". وتوصلوا من خلال فرز ملايين السجلات الضريبية بالطريقة الصحيحة إلى الأشخاص الذين انتقلوا بين نفس المكانين في أعمار مختلفة وقارنوا النتائج التي توصلوا إليها.

وكان هذا يعني فحص السجلات الضريبية لخمسة ملايين طفل انتقلت عائلاتهم عبر المقاطعات بين عامي ١٩٩٦ و٢٠١٢. وكانت النتائج التي توصلوا إليها كالتالي: كل عام يقضيه الطفل في بيئة أفضل — مقيسا بدخول الأطفال الذين يعيشون هناك بالفعل — يؤدي إلى تحقيق دخل أفضل عند البلوغ.

ويقول شيتي: "يظهر تأثير هذه المجموعات الكبيرة من البيانات في إمكانية عثورك على التجارب عندما تتوافر لديك بيانات كافية بشرط أن تكون مبدعا".

ورغم أن تجميع البيانات مهمة ثقيلة بما يكفي، فإن تحليلها يمثل تحديا إضافيا. ويقول هندرن: "يتعين أيضا معرفة كيفية العثور على البيانات المنافية للواقع لعزل الأثر السببي". ويتابع "هذا المزيج من البيانات الضخمة ومعرفة كيفية تقسيمها بدقة كافية للعثور على أنماط سببية مقنعة — هو مصدر القوة الكبيرة التي يتمتع بها راج".

الانتقال إلى الفرص

تعارض استنتاجهم — بأن هناك أماكن تتيح الفرص — مع دراسة مؤثرة أجرتها وزارة الإسكان والتنمية الحضرية الأمريكية في تسعينات القرن العشرين، تعرف باسم تجربة "الانتقال إلى الفرص".

إن الدراسة التي شملت ٤٦٠٠ عائلة تعيش في مشروعات المساكن العامة ذات مستويات الفقر المرتفعة في خمس مدن كبرى كانت تجربة عشوائية واسعة النطاق تضم أشخاصا حقيقيين — وهو أمر نادر في العلوم الاجتماعية. وقد تم اختيار ثلث العائلات عشوائيا وحصل على قسائم للانتقال إلى مناطق أقل فقرا؛ وحصل ثلث آخر على قسائم للانتقال إلى أي منطقة يختارونها؛ بينما ظلت بقية العائلات، المجموعة المرجعية، في المساكن العامة. وقد كانت النتيجة مخيبة للآمال: فمن بين العائلات التي

الاقتصادي راج شيتي مع خريطته التي توضح جغرافية الحراك الاجتماعي.

انتقلت إلى مناطق أقل فقرا، لم تتحسن دخول ووظائف الأطفال الأكبر سنا والبالغين.

وقام شيتي، بالاشتراك مع هندرن ولورنس كاتز من جامعة هارفارد، بإعادة النظر في الدراسة لكن مع التركيز على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٣ سنة. وبعد ربط البيانات ببيانات الضرائب الفيدرالية، أكدوا نتيجة شبه التجربة السابقة. فالأطفال الذين انتقلوا إلى مناطق أقل فقرا انتهى بهم المطاف وقد ارتفعت دخولهم بنسبة ٣١٪ عن دخول أولئك الذين لم ينتقلوا. وفوق ذلك، زاد احتمال التحاقهم بالجامعة والعيش في أحياء أفضل في حين قل احتمال أن يصبحوا الوالد الوحيد.

وقد أدهشت الدراسة جريج روس الذي كان حينها رئيسا لهيئة كامبريدج للإسكان بولاية ماساتشوستس. ويقول روس: "كان الأمر أشبه بكونك في غرفة مظلمة مع قليل من الضوء، ثم يقوم شخص ما بإضاءة كل المصابيح".

وحتى ذلك الحين، لم يكن لدى المسؤولين عن إدارات الإسكان مثل روس أي دليل قاطع على أن منح العائلات قسائم للانتقال إلى مناطق أقل فقرا قد غير النتائج الاقتصادية. فمعظم القسائم كان يجري استخدامها لمجرد الانتقال من منطقة ذات مستوى مرتفع من الفقر إلى أخرى.

وقد ذهب روس لرؤية شيتي في مكتبه في هارفارد، يحمل نسخة من المقال، مشروحا باستفاضة بالحبر الأحمر. وأدى اجتماعهما إلى إنشاء "الانتقال إلى الفرص"، وهو تحالف بين هيئات الإسكان على مستوى البلد يعطي شيتي وزملاءه حق الاطلاع على بياناتها وبالتالي استخدام أبحاثها لاختبار برامج القسائم النموذجية.

قبول واسع النطاق

الدراسة هي مثال على مدى قبول توصيات السياسة التي وضعها شيتي عبر مختلف الأيديولوجيات. وهو يقول: "إن منح العائلات قسائم للانتقال إلى "مناطق الفرص" سيحقق عوائد إيجابية لدافعي الضرائب على المدى الطويل، لأن الأطفال الذين يكبرون ويحصلون على مزيد من الدخول سيدفعون مزيدا من الضرائب.

ويقول شيتي: "من منظور اجتماعي، هناك وجبة غداء مجانية على الطاولة ربما تحاول استغلالها. ونحن ننفق الكثير من الأموال في الحكومة الفيدرالية، ٤٥ مليار دولار سنويا، على الإسكان ميسور التكلفة. لكن تلك الأموال يتم استخدامها بطرق ليست فعالة بقدر الإمكان من حيث تحقيق نتائج جيدة للأطفال".

وقد حدد فريق شيتي أحياء في سياتل يطلق عليها اسم "صفقات الفرص" — وهي أماكن تحقق نتائج جيدة للأطفال بأسعار يمكن أن تتحملها العائلات منخفضة الدخل. وهم يعملون الآن على تحديد هذه المناطق في جميع أنحاء البلد.

وهذا يمثل نجاحا كبيرا بالنسبة لروس، الذي يرأس حاليا هيئة الإسكان العامة في مينيابوليس. فهو يقول: "نحن نوزع القسائم منذ عام ١٩٧٦. لكننا لم نسلمهم أبدا خريطة تقول: "مرحبا، أتعرف؟ إذا جعلتهم ينتقلون إلى مكان على بعد ميلين فقط، فإنك ربما تكسر دورة الفقر الممتدة عبر الأجيال".

إن تركيز شيتي على تكافؤ الفرص يحظى أيضا بقبول واسع النطاق — بخلاف سياسات إعادة التوزيع التي تهدف إلى التعويض عن عدم تكافؤ النتائج، مثل ضرائب الثروة التي يقترحها بعض الاقتصاديين.

وهو يقول: "أشياء مثل الفرص تجمع الناس معا". ويضيف أنه على الرغم من أن عدم المساواة تعد قضية مهمة، فإنها يمكن أن تؤدي إلى انقسامات. "لكن الجميع، بشكل عام، يؤيد زيادة تكافؤ الفرص للأطفال".

قضية كاليفورنيا

غير أن شيتي لم يتجنب الجدل. ففي عام ٢٠١٤ شهد بصفته خبيرا لدعم دعوى قضائية رفعتها مجموعة من طلاب الأقليات ضد الولاية. وفي قضية فيرغارا ضد ولاية كاليفورنيا، قال الطلاب إن تعليمهم تأثر سلبا لأن قوانين الولاية جعلت من الصعب فصل المعلمين غير الأكفاء، وقد كان من المرجح أن يُسنَد تدريس طلاب الأقليات لهؤلاء المعلمين.

وشهد شيتي، مستندا إلى دراسة أجراها مع اثنين من زملائه الاقتصاديين شملت ٢,٥ مليون طالب في مدينة نيويورك، بأن فصل المعلمين الأقل فعالية يمكن أن يحسِّن بشكل كبير من دخول الطلاب في مرحلة البلوغ. وقد ساق الحجج المؤيدة لاستخدام وسيلة لتقييم المعلمين تُعرف باسم "القيمة المضافة"، وتقيس تأثيرهم على درجات اختبار الطلاب.

وقد أثار نظام القياس معارضة شرسة من نقابات المعلمين التي أشارت إلى أن الدرجات تتأثر بمجموعة من العوامل غير الأكاديمية، مثل البيئة المنزلية والقدرات الفطرية. وقال شيتي إنه يمكن استبعاد تأثير تلك العوامل. وكان جيسي روتشتاين، عالم الاقتصاد ببيركلي الذي شهد لصالح الولاية، قد عارض منهجية شيتي. وقد أصدر القاضي حكمه لصالح المدعين، ولكن تم إبطال الحكم في الاستئناف. ورغم استمرار الخلاف، يقول روتشتاين: "أظن قطعا أنه كان نقاشا مثمرا".

وفي هذه الأيام، يواصل شيتي تركيزه على دراسة كيفية تحسين الفرص للأطفال. ويتساءل: "نحن نعلم أن البيئة مهمة، لكن ما هي تحديدا الصيغة التي توضح لنا كيفية تحقيق نتائج أفضل؟ وإذا استطعنا معرفة تلك الصيغة، فسيكون لها قيمة اجتماعية هائلة". FD

كريس ويليز ضمن فريق العاملين في مجلة التمويل والتنمية.

شرلوك هولمز التجارة

بروس إدواردز يقدم لمحة عن ديفيد دونالدسون من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا والذي يستوحي جميع افتراضاته بشأن التجارة من حقائق قاطعة

الصورة: PORTER GIFFORD PHOTOGRAPHY

أصبحت مقايضة الذهب بالملح من الماضي بالطبع. ولكن دراسة سوق تجارة الملح في الهند خلال القرن التاسع عشر والتبعات التجارية لبناء السكك الحديدية دفعت العالم الاقتصادي ديف دونالدسون الحائز على عدة جوائز إلى التوصل إلى مجموعة مهمة من الاكتشافات الجديدة التي لها دلالة كبيرة في عصرنا الحالي.

ويقول دونالدسون، الأستاذ بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بكامبريدج بولاية ماساتشوستس، «أؤمن كثيرا بالمنافع التي يمكن جنيها من التجارة، سواء من خلال بناء سكك حديدية منذ مائة عام أو الانفتاح للتجارة مع الاقتصاد العالمي. فالتجارة بين شخصين، سواء شخصان يعيشان في نفس الأسرة، أو نفس القرية، أو نفس البلد، أو نفس الكوكب، هي المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية والسبب في أننا أصبحنا لا نعيش مثل رجل الكهف».

وتؤكد أعمال دونالدسون على أهمية المساهمات الاقتصادية للتجارة، وأهلته للفوز بوسام جون بيتس كلارك في عام ٢٠١٧ — والذي يعرف بجائزة نوبل الصغرى — والذي يمنح تقديرا لأهم المساهمات المقدمة من علماء الاقتصاد دون سن ٤٠ عاما.

ويعيد دونالدسون التأكيد في أبحاثه على منافع التجارة، وذلك على عكس موجة التشكيك الجماهيرية التي تعود جذورها إلى الاحتجاجات المعارضة للعولمة التي بدأت منذ ما يقرب من ٢٠ عاما. وتوجد ضغوط حاليا على شبكة العلاقات التجارية متعددة الأطراف الدولية المتداخلة نتيجة سياسات الحمائية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما.

وتقول إستر دوفلو، وهي شريك مؤسس في معمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وفائزة بوسام جون بيتس كلارك في عام ٢٠١٠، إن دونالدسون، الذي يبلغ عمره حاليا ٤٠ عاما، ساهم في تغيير الطريقة التي يجري بها علماء الاقتصاد أبحاثهم التجريبية عن التجارة.

وتضيف دوفلو قائلة إن دونالدسون «يمثل بداية عصر جديد تماما لكيفية فهمنا للتجارة»، وذلك من خلال دراسته لمجموعة جديدة من البيانات، معظمها مرتبط بالاقتصاد الكلي. «ودونالدسون له أيضا تأثير كبير على اقتصاديات التنمية من خلال التقريب بين مفاهيم التجارة والتنمية ودعم هذا المجال بأساليب جديدة للتفكير في قضايا أساسية مثل البنية التحتية من منظور تجاري».

ويقول الاقتصادي والخبير التجاري دوغلاس إروين من كلية دارتموث إنه بالرغم من أن أعمال دونالدسون لا تتناول مباشرة القضايا الجدلية والنزاعات الحالية بشأن التجارة، «فإنها تحوي رسالة قوية مرتبطة بالجدل المثال حاليا. فالاندماج في الأسواق العالمية يولد منافع اقتصادية ملموسة، بينما قد تؤدي العزلة الاقتصادية إلى الفقر والتأخر في مختلف مناطق العالم».

ولم يكن دونالدسون يسعى ليصبح اقتصاديا أو يدرس علم التجارة. فقد نشأ في تورونتو، وانصب تركيزه في البداية على الفيزياء، وحصل على شهادة الماجستير من جامعة أوكسفورد. وكان يسير على خطى والديه العالمين البريطانيين — فوالده حاصل على شهادة علمية في الفيزياء وكانت والدته تعمل بتدريس علم الكيمياء.

وفي الوقت الذي كان لا يزال فيه طالبا في قسم الفيزياء في أوكسفورد عام ١٩٩٩، بدأت حركة مناهضة العولمة في الظهور بقوة، وخرج المتظاهرون في الشوارع وتجمعوا أمام مقر انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية في سياتل وأمام مقر صندوق النقد الدولي في واشنطن للاحتجاج على زيادة التكامل الاقتصادي العالمي والتأكيد على أن الكثير والكثير من المواطنين لن يكون في استطاعتهم اللحاق بالركب.

وكانت الصديقة المقربة لدونالدسون في هذا الوقت — وزوجته حاليا — طالبة في قسم الاقتصاد. وتحدث كلاهما كثيرا عن القضايا الاقتصادية التي تسببت في موجة السخط تلك. ويقول دونالدسون «إنه— قبل تعلمه المنطق الأساسي لعلم الاقتصاد من المنظور الرسمي— ظن خطأ أن الأنشطة الدولية مثل التجارة والتنمية والاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر بدرجة كبيرة مباراة صفرية النتيجة قد تحقق البلدان الغنية فيها ثراء من خلال تعاملاتها مع البلدان الأقل دخلا». وأوحى له ذلك بدراسة الدكتوراه في كلية لندن للاقتصاد.

ويقول دونالدسون «لقد تعلقت بفكرة أن الاقتصاد هو فيزياء العلوم الاجتماعية، أو فيزياء السياسة العامة، واستخدام النظرية والدليل في التوصل إلى إجابات عن الأسئلة التي كانت تثيرها الحركة المناهضة للعولمة بشأن السياسات — وقد أردت أن أتعلم كيفية القيام بذلك».

وعقب حصوله على درجة الدكتوراه من كلية لندن للاقتصاد في عام ٢٠٠٩، التحق بقسم الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. ورغم إجراؤه العديد من الأبحاث عن القطارات، فإنه يستقل دراجته يوميا إلى عمله من منزله في ضواحي كامبريدج حيث يعيش هو وزوجته وأبناؤهما الأربعة.

وقد سافر دونالدسون في البداية إلى الهند، ويقول إن «جزءا من السبب وراء ذلك يكمن في أن الهند بلد رائع قرأت عنه الكثير، ولكن أيضا لأن الزملاء الذين عملت تحت إشرافهم تدور جميع أعمالهم عن الهند، وشغفهم بهذا البلد انتقل إلي بشكل ما». والهند على حد قوله هي مثال نادر لبلد يفرض ضرائب على التجارة داخل حدوده.

ويقول دونالدسون «لا يحدث ذلك مطلقا في معظم البلدان. وهو أمر محظور بموجب الدستور في الولايات المتحدة «. وقد اقترح كذلك أستاذ بكلية لندن للاقتصاد أن الظروف غير المعتادة المحيطة بتجارة الملح في الهند قد تسهم في أعماله البحثية.

وقد قضى دونالدسون عامين كاملين في إجراء دراسة متعمقة على سجلات مكتب الهند التابع للحكومة البريطانية، والقراءة الدقيقة لتقارير ودفاتر تجارة الملح في ١٢٤ مقاطعة يعود تاريخها إلى عام ١٨٦١. وكان دونالدسون يسعى إلى تحديد حجم المساهمة المحتملة لنظام السكك الحديدية الاستعماري بالهند في زيادة الدخول الحقيقية من خلال تقليل تكلفة التجارة. وبعد

جمع البيانات عن تدفقات التجارة بين ٤٥ إقليما في الهند وأكثر من مئة ألف من الملاحظات، استطاع دونالدسون تحديد قيمة دور التجارة.

ويقول دونالدسون من مكتبه المكتظ بالكتب في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا «اتضح أن هذا الرقم يبلغ حوالي ١٦٪ من إجمالي الناتج المحلي». وأثبتت الدراسة أن المزايا المحققة من بناء السكك الحديدية كانت هي السبب وراء زيادة التجارة.

ونشر دونالدسون في البداية النتائج التي توصل إليها في ورقة عمل صادرة في عام ٢٠١٠، ثم في مجلة *American Economic Review* عام ٢٠١٨ بعنوان: "Railroads of the Raj: Estimating the Impact of Transportation Infrastructure." وكانت كثافة استخدامه للبيانات وراء خروج هذا البحث بصورة متميزة مما أدى إلى فوز دونالدسون بوسام جون بيتس كلارك العام الماضي.

بدأ في القيام بأمور لم يسبقه إليها أحد.

ويقول أنغوس دايتون الحائز على جائزة نوبل «ساهمت الأعمال البحثية لدونالدسون عن السكك الحديدية في نشأة نهج جديد تماما لدراسة تاريخ القرن التاسع عشر، لا سيما في الهند».

ويقول دونالدسون إن دراسة "Railroads of the Raj" لم تكن نتاج اهتمام بالسكك الحديدية خصوصا، ولكنها كانت مدفوعة بالرغبة في فهم القيمة الحقيقية للمشروعات الضخمة في قطاع البنية التحتية بشكل أفضل. ويضيف قائلا إن القروض التي وجهها البنك الدولي في عام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، للبنية التحتية لقطاع النقل تجاوز حجمها القروض الموجهة لقطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية مجتمعة، وذلك دون إجراء أي تجارب دقيقة لفهم حجم الانخفاض في تكلفة التجارة الناتج عن مشروعات البنية التحتية في قطاع النقل وتأثير هذا الانخفاض على مستوى الرخاء.

وأثناء دراسته لحالة الهند، اكتشف دونالدسون أحد الحواجز التجارية غير المعتادة على الإطلاق على مستوى العالم. فقد سعت سلطات الاستعمار البريطاني إلى فرض ضريبة على الملح في أوائل القرن التاسع عشر من خلال بناء جدار من النباتات الشائكة بلغ ارتفاعه ١٢ قدما وامتد إلى مسافة ٢٣٠٠ ميل وصولا إلى وسط الهند. ومع تنامي رغبة الإدارة البريطانية في تحقيق مزيد من الإيرادات الضريبية، منع سياج الملح مئات الملايين من مواطني الهند بالداخل من الوصول إلى الملح المتوافر على شواطئ البحر دون دفع ضرائب. وفي نهاية المطاف، تسببت ضريبة الملح التي لم تحظ بشعبية على الإطلاق في انطلاق حملة المهاتما غاندي ضد الحكم البريطاني. وفي النهاية اتضح أن سياج الملح فرض قيودا مفرطة على التجارة وتم إلغاؤه.

ويقول دونالدسون «قرأت عن كل هذه الأحداث التاريخية ووجدتها مدهشة للغاية، ولكنني أدركت سريعا أن في قضية الملح منفعة إضافية لي. فقد كانوا يجمعون بيانات كثيرة للغاية عن الملح.» فنظرا لأن الملح انفرد إقليم واحد صغير للغاية بإنتاجه وكان الجميع في حاجة إليه، كان بالتالي هو المنتج الأمثل لقياس تأثير شبكة السكك الحديدية التي تم إنشاؤها خلال نفس الفترة على التجارة.

وتوصل دونالدسون إلى أن السكك الحديدية ساهمت بدرجة كبيرة في تعزيز مستويات الرخاء في الهند نظرا لأنها أدت إلى انخفاض تكلفة التجارة ومكنت مختلف مقاطعات الهند من تحقيق منافع غير مسبوقة من التجارة.

وفي دراسة منفصلة للأثر الاقتصادي لتوسع شبكة السكك الحديدية في الولايات المتحدة في أواخر العقد الأول من القرن الثامن عشر، والتي صدرت ضمن نشرة *Quarterly Journal of Economics* في عام ٢٠١٦، تناول دونالدسون وريتشارد هورنبك، الذي اشترك معه في تأليف الدراسة، تأثير زيادة قدرة مختلف المقاطعات الأمريكية على النفاذ إلى الأسواق. وباستخدام شبكة متطورة من بيانات نظم المعلومات الجغرافية، والخرائط الرقمية، ونظرية التجارة المتطورة، درس المؤلفان دور النفاذ إلى الأسواق في ارتفاع قيمة الأراضي الزراعية، وقارنا النتائج التي توصلا إليها بالنتائج الواردة في دراسة *Railroads and American Economic Growth: Essays in Econometric History* التي نشرها عام ١٩٦٤ الاقتصادي روبرت فوغل الفائز بجائزة نوبل. وتوصل المؤلفان إلى أن السكك الحديدية كان لها أثر اقتصادي أكبر كثيرا مما قدره فوغل باستخدام البيانات والأدوات التحليلية التي كانت متاحة قبل ذلك بخمسين عاما.

وقال المؤلفان في دراستهما إن «نهج فوغل ونهجنا يركزان على أثر السكك الحديدية من خلال نقل السلع الزراعية، ولكن تقديرات فوغل لم تراع الحالات التي يتعذر فيها على قيمة الأراضي الزراعية التفرقة بين الخسائر الاقتصادية والأثر على القطاع الزراعي».

ويقول أرنو كوستينو إن دونالدسون «بدأ في القيام بأمور لم يسبقه إليها أحد. فهو يستخدم الكثير من مصادر البيانات الجديدة ويبدو أن قدراته في المجال التجريبي لا حدود لها». وكوستينو أستاذ زميل في قسم الاقتصاد بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وكثيرا ما يشترك مع دونالدسون في تأليف أعماله.

ويضيف كوستينو قائلا إن أعمال دونالدسون عن السكك الحديدية مهمة لأنها توثق وتقيس التجارة الدولية — وهو أمر غالبا ما يتم إغفاله بسبب الصخب المحيط بالتجارة الدولية.

ويقول كوستينو «في حالة بلد كبير مثل الهند، على سبيل المثال، تخضع التدفقات التجارية بين الولايات إلى احتكاكات كثيرة، وقد يؤدي الحد منها إلى مكاسب كبيرة من المحتمل أن تكون أكبر من خفض التعريفة الجمركية على الواردات».

وبالرغم من أن السكك الحديدية كانت في وقت من الأوقات هي العمود الفقري للتجارة والتنمية، تطورت التكنولوجيا، مما ساهم في إحداث تغيرات جذرية في طبيعة البنية التحتية ودورها في قطاع النقل. ويقول دونالدسون

إن التحول عن استخدام السكك الحديدية إلى وسائل شحن أكثر مرونة مثل شاحنات النقل الثقيلة يعكس كيفية تطور الاقتصادات وزيادة تنوعها.

ويضيف دونالدسون قائلا «كلما تطور الاقتصاد، يتراجع تحول المنتجات إلى سلع أولية لا تمييز فيها. فنطاق المنتجات دائما ما يزداد تعقيدا، ولا يسعني سوى الاعتقاد بأن التنوع سيزداد كلما أصبحنا أكثر ثراء وكلما ازدادت تعقيدات وتطور احتياجاتنا وقدراتنا على الإنتاج. كذلك ستزداد أهمية المنتجات التي تتيح الترابط بين المواطنين على تنوعهم. لذلك فإن وسائل المواصلات التي تتيح ذلك ستزداد أهميتها كثيرا. وانطلاقا من ذلك، يقول دونالدسون «علي التفكير في الابتكار التالي الذي سيكون أكثر مرونة من النقل بالشاحنات. ربما يكون كطائرة بدون طيار تنقل احتياجاتك من المصنع إلى منزلك مباشرة».

وتمتد المسيرة المهنية لدونالدسون كاقتصادي متخصص لتسع سنوات فقط، ولكنه شهد خلالها تحولا كبيرا في مجاله بسبب التكنولوجيا.

ويقول دونالدسون «أعتقد أن أكبر تغير على الإطلاق في مجال الاقتصاد خلال العشر سنوات الماضية يتمثل بلا شك في كثافة تدفقات البيانات وتوافرها.» ولدى دونالدسون شغف كبير بدراسة البيانات. ويضيف قائلا «استوحيت ذلك من إحدى قراءاتي لأنغوس دايتون. فقد قال فيما معناه أن دراسة البيانات في صورتها الأولية والانخراط في جمع مصادر هذه البيانات والبحث عنها وتنقيحها وفهمها جميعها عوامل تجعلك تنظر إلى علم الاقتصاد من منظور مختلف».

وخلفية دونالدسون كفيزيائي قد تجعله أقدر من غيره على تفسير البيانات الفنية في صورتها الأولية غير المنقحة. وفي عام ٢٠١٦، نشر دونالدسون وآدم ستوريغارد الاقتصادي بجامعة تافتس مقالا بعنوان "The View from Above: Applications of Satellite Data in Economics" في نشرة *Journal of Economic Perspectives*. ويعد هذا المقال بمثابة دليل للاقتصاديين حول استخدام بيانات الأقمار الصناعية، كاستخدام قياسات الضوء أثناء الليل في حساب حجم النشاط الاقتصادي، أو استخدام معلومات الطقس في التنبؤ بالغلة المحتملة لأي محصول في أي مكان على وجه الأرض.

ولكن في الوقت نفسه، يقول دونالدسون إن خلفيته في العلوم البحتة تسبب له بعض اللبس عند استخدام النماذج الاقتصادية التي غالبا ما تتضمن تفاوتات كبيرة.

ويقول دونالدسون «إن العلوم الاجتماعية معقدة إلى حد ما، فلا توجد فيها هذه الوحدة الجزئية التي نعتقد دوما أنها ثابتة لا تتغير. وقد يعتقد البعض أن المقصود بالوحدة الجزئية هو الإنسان، ولكن سلوكيات الإنسان لا تتسق بالطبع مع قوانين السلوك في كل زمان ومكان. ولكن الوحدات الجزئية تظل مهمة بالنسبة لنا، سواء كانت سوق الملح في أحد أركان الهند، أو سوق أذون الخزانة في الوقت الحالي، أو سوق مهندسي البرمجيات في سيليكون فالي».

ويضيف دونالدسون قائلا إن مصادر البيانات الجديدة تساعد الاقتصاديين في فهم القرارات التي يتخذها المواطنون بصورة أفضل.

الصورة: PORTER GIFFORD PHOTOGRAPHY

يقول دونالدسون إن التجارة هي السبب في أننا لم نعد نعيش مثل رجال الكهف.

ويقول «لقد بدأت مؤخرا مشروعا عن نظام السكك الحديدية فائقة السرعة في الصين حيث تتوافر لدينا بيانات جميع معاملات البطاقات الائتمانية». ومنذ عشر سنوات، تم إنشاء أول ٧٠ ميلا من السكك الحديدية فائقة السرعة بمناسبة تنظيم دورة الألعاب الأولمبية في بيجين، ثم اتسعت شبكة السكك الحديدية ممتدة على مسافة ١٥ ألف لتغطي مختلف أنحاء الصين. وفي الوقت نفسه، لا تزال الصين بلدا فقيرا، ولا نعرف كم عدد الأشخاص الذين سيستطيعون تحمل تكلفة استخدام هذا النظام.

ويقول دونالدسون «من المهم أن نتساءل عن الآثار طويلة الأجل لهذه المشروعات والتي ربما لا نكون قادرين على التنبؤ بها بصورة واضحة. فتكلفة استخدام القطارات السريعة مرتفعة للغاية وهي مشروع هندسي طموح، ولكنها لا تولد أي فائض اقتصادي على المدى القصير، ولا تحقق بالتالي الزيادة اللازمة في مستوى الرخاء الاقتصادي التي قد تبرر هذه التكاليف الباهظة. ولكنني لن أندهش إذا نظرت إلى الوراء خلال ٥٠ عاما ووجدتني أقول إن هذا النظام يستخدم بكثافة ويولد الكثير من المنافع الاقتصادية».

ويقول دونالدسون إنه يعتقد أن التجارة تتيح للمواطنين فرصا جديدة، ولكنه يقر أيضا أن أي تغير مفاجئ قد يؤدي إلى تخلف الكثيرين عن الركب. ويضيف قائلا «إن تحول الفرص الاقتصادية دائما ما يتسبب في آثار سلبية في جميع أنحاء العالم، وعادة ما يكون ذلك لأسباب لا علاقة لها بالتجارة الدولية. ولا يمكننا تحقيق نمو اقتصادي على مستوى المجتمع ككل دون إحلال أنشطة جديدة أكثر ربحية محل الأنشطة القديمة. ولكن من الضروري أن نضمن أن القليلين غير المحظوظين الذين ستنتفي الحاجة إلى خبراتهم بسبب الظهور المفاجئ لمنافسين جدد سيتم تعويضهم ومساعدتهم على التكيف». FD

بروس إدواردز هو من فريق العمل في مجلة التمويل والتنمية.

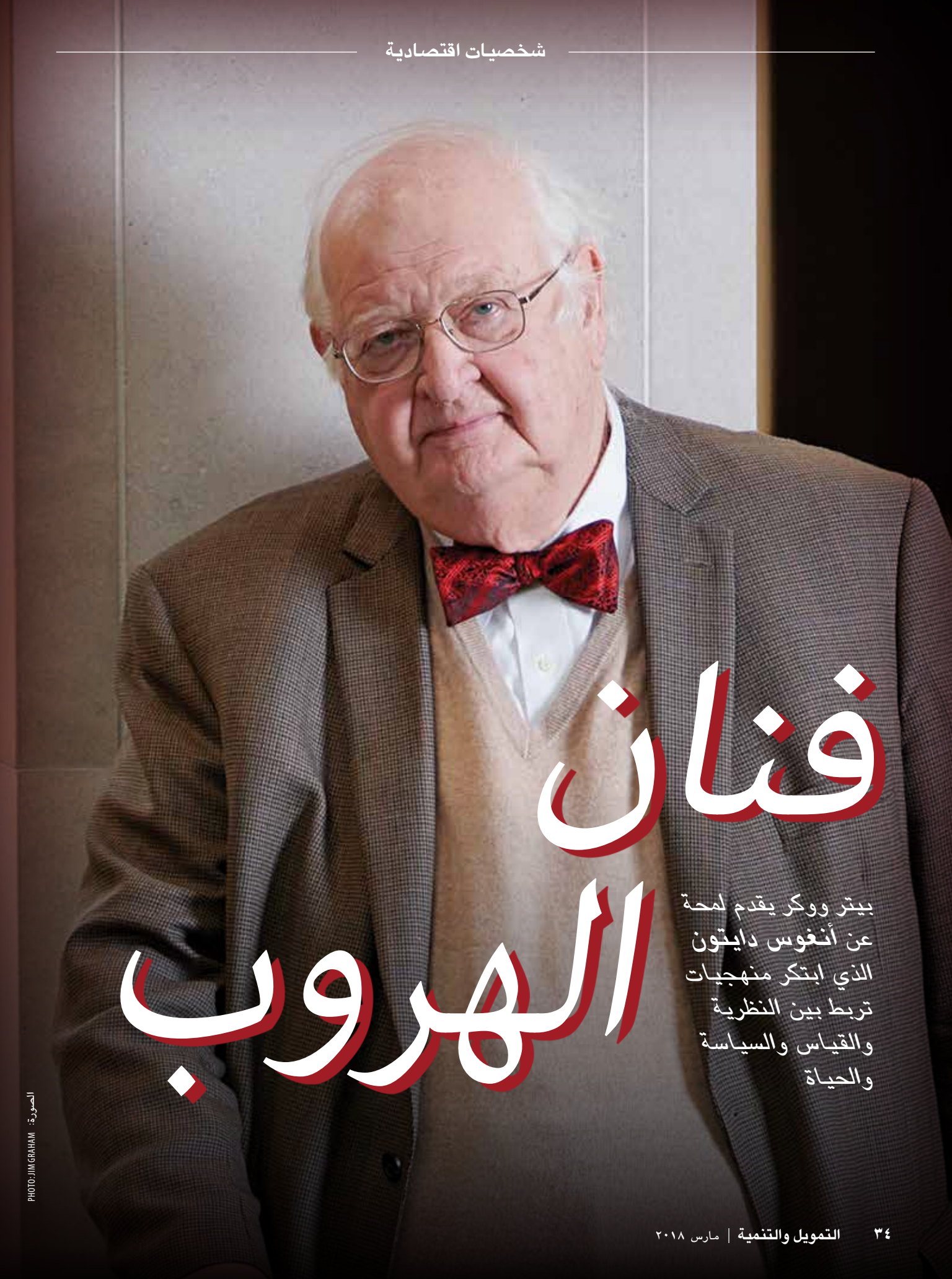

فنان الهروب

بيتر ووكر يقدم لمحة عن **أنغوس دايتون** الذي ابتكر منهجيات تربط بين النظرية والقياس والسياسة والحياة

الصورة: PHOTO: JIM GRAHAM

كان ديسمبر من عام ٢٠١٥ شهرا حافلا بالأحداث بالنسبة لأنغوس دايتون. فكانت هناك رحلته إلى ستوكهولم لتلقي جائزة نوبل في الاقتصاد من غوستاف ملك السويد. ثم كانت هناك دراسته الرائدة الجديدة التي ألفها بالاشتراك مع آن كيس عن الوفاة في منتصف العمر في الولايات المتحدة الأمريكية والتي لفتت انتباه الرأي العام إلى الجدال الأوسع نطاقا حول عدم المساواة وثبات الأجور.

وفي مقابلة مع دايتون في مكتبه بجامعة برينستون، يتذكر قائلا وقد كست اللكنة الأمريكية لغته الاسكتلندية الرقيقة «عندما تفوز بجائزة نوبل، تجد اهتماما كبيرا من الصحافة، ولم أعتقد وقتها أنه من الممكن تحقيق إنجاز أهم من ذلك، ولكن دراستنا أثارت مزيدا من الاهتمام بالفعل — كنت أشعر وكأن إعصارا قد ثار ثم بدأ في الانحسار وتبعه إعصار آخر أشد ضراوة».

وفي الدراسة، توصل دايتون وآن كيس، وهي اقتصادية بارزة وزميلة بجماعة برينستون، إلى اكتشاف مدهش: فبعد عقود من التقدم، شهدت معدلات وفاة الأمريكيين متوسطي العمر من ذوي البشرة البيضاء ثباتا أو ارتفاعا بعد أواخر تسعينات القرن الماضي، ويتمثل السبب الأكبر وراء ذلك في الانتحار وإدمان المشروبات الكحولية والمواد المخدرة مثل مركبات الأفيون. وعندما التقى كيس ودايتون، وهما متزوجان، بالرئيس الأمريكي باراك أوباما بالبيت الأبيض في حفل استقبال الأمريكيين الفائزين بجائزة نوبل، قاطع أوباما دايتون الذي كان يقدم إليه كيس قائلا «أنا أعرف من تكون الدكتورة كيس، وسوف أتحدث معكما عن دراستكما».

وفي الدراسة التي تحمل عنوان «تزايد معدلات الإصابة بالأمراض والوفاة في منتصف العمر بين الأمريكيين ذوي البشرة البيضاء من أصل غير إسباني في القرن الحادي والعشرين» (Rising Morbidity and Mortality in Midlife among White Non-Hispanic Americans in the 21st Century)، يتناول المؤلفان وباء إدمان المواد الأفيونية، مشيرين إلى أنه تعدى مجرد كونه أزمة صحة عامة — وأصبح أزمة اقتصادية أيضا. يقول دايتون «حتى وإن تعافيت من الإدمان، فإن ذلك لا يحل المشكلة نظرا لوجود مشكلة أكثر عمقا — فبالنسبة للمواطنين الذين لا يحملون مؤهلات دراسية بخلاف الشهادة الثانوية، أخذت الأجور الحقيقية في التراجع على مدار الخمسين عاما الماضية».

وقد كانت الجائزة والدراسة تتويجا لحياة أكاديمية ثرية حفلت ببحوث مهمة ومتنوعة — شملت مجالات مثل الصحة العامة والفقر والاستهلاك والادخار وغيرها كثير.

ويقول أورلي آشنفلتر، أستاذ الاقتصاد بجامعة برينستون، «لقد استغل دايتون مهاراته المتميزة في مجال القياس الكمي لمناقشة مجموعة واسعة من الموضوعات في الاقتصاد والعلوم الأخرى. وما يبديه دايتون من اتزان في استخدام الأدلة والشواهد واهتمام بالبيانات يعد أكثر أهمية حاليا من أي وقت مضى، نظرا لأن الآراء الحماسية التي لا تستند إلى أي شواهد أصبحت حاليا قوة سياسية كبيرة ومتنامية».

وتبدأ قصة دايتون في عالم مختلف تماما. فقد نشأ في إدنبرة في خمسينات القرن الماضي، وكانت على حد تعبيره «مكانا قاسيا للغاية وقتها». وكان دايتون في صغره يهرب من واقعه إلى كتبه عن الهند وغيرها من الأماكن البعيدة. وكان يحب كذلك الأماكن الفتوحة، فكثيرا ما كان يقضي فترة بعد الظهيرة في اللعب في حديقة ذا ميدوز (The Meadows)، وهي عبارة عن فضاء واسع مفتوح كان قد بدأ وقتها في التحول مجددا إلى منطقة حدائق بعد أن كان قد تم تقسيمه إلى أراض زراعية تم توزيعها على المواطنين لتشجيعهم على «الزراعة من أجل النصر» خلال الحرب العالمية الثانية التي انتهت قبل أيام قليلة من ولادة دايتون.

وفي عمر التاسعة، انتقل دايتون مع عائلته إلى قرية صغيرة قرب الحدود بين اسكتلندا وبريطانيا حيث أثار انتباه معلميه في المدرسة. وكان ذلك بمثابة دافع كبير لأبويه، لا سيما والده الذي لم يسمح له بدخول المدرسة الثانوية ولكنه استكمل دراسته لاحقا في الفصول الدراسية

لم تكن مسيرته المهنية في بدايتها عبارة عن مجموعة من النجاحات المستمرة، بل كان يشعر أحيانا بأنه لا يحرز أي تقدم يذكر مما أصابه بالإحباط.

الليلية وأصبح مهندسا وشجع ابنه على الدراسة بكل حماس وشغف. وقد حقق دايتون حلم والده الصعب عندما فاز لاحقا بمنحة إلى مدرسة فيتيس العريقة — في عمر الثالثة عشر عاما كأحد الصبيين اللذين تم قبولهما من المناطق المعوزة في ذلك العام.

وفي مدرسة فيتيس، كان الطلاب يتعلمون بشكل مستقل، وهو نهج أفاد دايتون كثيرا. فقد أصبح التعلم بمثابة هواية. وعلى غرار الصبية الآخرين، التحق دايتون بفريق البحرية الملكية في مدرسته، وكان يقضي فترات الصيف في البحر، وسافر إلى الخارج للمرة الأولى — إلى مدينة بريتاني في فرنسا حيث كان «الطلاب جميعهم ينزلون إلى الشواطئ ويشترون النبيذ الأحمر الرخيص».

وبعدما أتم دايتون تعليمه الثانوي، التحق بجامعة كامبريدج لدراسة الرياضيات ولكنه فقد اهتمامه بها سريعا نظرا لأنها كانت «تدرس بطريقة سيئة للغاية» في ذلك الحين. وبدأ يبحث عن مجال آخر، وتم توجيهه إلى دراسة الاقتصاد ولم تكن لديه أي فكرة عن ماهية «الاقتصاد».

وازداد اهتمام دايتون بهذا المجال بمرور الوقت. وقضى إحدى الإجازات الصيفية في قراءة كتب عن الاقتصاد وكان يعمل حينها في بيع الملابس على متن سفينتي الملكة إليزابيث والملكة ماري اللتين كانتا تعبران المحيط الأطلنطي. وكان يغادر السفينة كل أسبوعين في ميناء بيير ٩٢ في نيويورك، وكانت المنطقة «مزعجة للغاية وزاخرة بالمطاعم الرديئة»، وكان يبتعد عن الضفة تدريجيا لاستكشاف باقي أنحاء مانهاتن.

ولدى عودة الطلاب إلى كامبريدج، كانت تلك اللمحات من الواقع الصعب للحياة تحتل الجانب الأكبر من

مناقشاتهم. ويقول دايتون «كنا جميعا نقرأ الصحف اليسارية ونعمل من أجل الثورة — أيا ما كان يعنيه ذلك — ولكن ذلك كان يعني في معظم الوقت الجلوس واحتساء الخمر ولعب الكوتشينة».

وبعد تخرج دايتون في عام ١٩٦٧ وعمله لفترة قصيرة في بنك إنجلترا المركزي، عاد إلى كامبريدج لدراسة الدكتوراه والعمل كباحث مساعد — ولكي يكون مع زوجته الأولى ماري آن بيرنسايد. وانتقلا لاحقا إلى قرية قريبة وأنجبا طفلين، هما ريبيكا وآدم.

وأثناء عمله، وجد دايتون في ريتشارد ستون، الذي فاز بجائزة نوبل لاحقا، مرشدا، وعمل كلاهما معا على تحليل الادخار والطلب — وهما أساسان من أساسيات الاقتصاد. وقد توصل دايتون مبكرا إلى فكرة مهمة عندما استغل تردده في شراء قهوة في بريطانيا في سبعينات القرن الماضي التي شهدت ارتفاعا في معدلات التضخم كدليل على أن التضخم غير المتوقع من شأنه، على عكس الفكرة التقليدية الشائعة، المساعدة على زيادة المدخرات — وليس تراجعها. وقد استغرب المشككون عندما أعلنت الحكومة ارتفاعا في مدخرات قطاع الأسر، على نحو ما توقعته نظرية دايتون.

وقد خلف دايتون انطباعا قويا في الأذهان، ولكن مسيرته الأكاديمية المبكرة لم تكن سلسلة من النجاحات المستمرة، بل كان يشعر أحيانا بأنه لا يحرز أي تقدم يذكر مما أصابه بالإحباط. ولم يقتصر الأمر عليه. فدايتون وزميله في لعبة التنس، ميرفن كينغ الذي تقلد فيما بعد منصب محافظ بنك إنجلترا المركزي، اشتركا في شعورهما المتبادل والمبكر بالإحباط بسبب عدم حصولهما على درجة الأستاذية. ولم يكن أي منهما قد بلغ عامه الثلاثين.

ولكن ذلك تغير في عام ١٩٧٥ عندما أصبح دايتون أستاذا للاقتصاد القياسي في جامعة بريستول. وقبل ذلك بأشهر قليلة، توفت ماري آن، وسعى دايتون إلى الانتقال إلى مكان جديد لأسباب شخصية ومهنية.

وفي جامعة بريستول، وضع دايتون «نموذج الطلب الأقرب للمثالية» بالتعاون مع جون ميلباور الذي كان يعمل في كلية بيركبيك بلندن آنذاك. والنموذج، كما يوحي اسمه، لا يدعي الكمال — إنما هو أقرب للمثالية — ولكنه يعطي صورة أكثر شمولا وواقعية لسلوك المستهلكين مقارنة بالمحاولات السابقة. ومن المزايا الأخرى للنموذج أنه يمكنه التنبؤ بدقة أكبر بتأثير السياسات، مثل التغيرات الضريبية، على مختلف مجموعات الدخل والمجموعات الديمغرافية. وقد أشارت لجنة نوبل فيما بعد إلى أن النموذج «لا يزال، حتى بعد مرور ٣٥ عاما، إحدى الركائز التي يُستند إليها في تقدير الطلب في مختلف أنحاء العالم، سواء كان هذا التقدير يقوم على بيانات إجمالية أم فردية أم أسرية».

وقد حصل دايتون على إجازة تفرغ لقضاء السنة الأكاديمية ١٩٧٩–١٩٨٠ في جامعة برينستون — وكان ذلك تمهيدا لانتقاله بصفة دائمة في عام ١٩٨٣ — وأعجب كثيرا بمواردها ومستواها الفكري. وكانت المشكلة الوحيدة في إجازة التفرغ أن جامعة برينستون «لم تدفع سوى راتب تسعة أشهر، وكان علي أن أجد عملا في فترة الصيف». وقد وجد بالفعل وظيفة في البنك الدولي، حيث أجرى بحثا جديدا بعنوان «دراسة قياس المستويات المعيشية» كان الهدف منه فهم تأثير السياسات على الحياة الاجتماعية في الاقتصادات النامية. وكان لدايتون دور محوري في تطور هذه الدراسة، لا سيما وضع مسوح قطاع الأسر.

ومع تقدم المسيرة المهنية لدايتون، أصبحت مسوح قطاع الأسر من أهم إسهاماته. وقد استحدث أساليب لاستخدام وتفسير هذه المسوح لوصف الواقع العملي بمزيد من الدقة من خلال دراسة الاستهلاك وتحليل مجموعات السكان الذين ولدوا في نفس الفترات وتقدير الأسعار السوقية المحلية. وأجرى دايتون جزءا كبيرا من عمله في الهند مستحضرا ولعه الشديد بهذا البلد في مرحلة الطفولة.

الصحة والأجور

في دراسة «تزايد معدلات الإصابة بالأمراض والوفاة في منتصف العمر بين الأمريكيين ذوي البشرة البيضاء من أصل غير إسباني في القرن الحادي والعشرين» الصادرة عام ٢٠١٥، يتناول المؤلفان آن كيس وأنغوس دايتون أفكارا مهمة عن وباء إدمان المواد الأفيونية الذي يقارن تأثيره بأزمة الإيدز.

وقد توصلا إلى أن معدلات وفاة الرجال والنساء من ذوي البشرة البيضاء من أصل غير إسباني في المرحلة العمرية من ٤٥ إلى ٥٤ عاما ارتفعت بمقدار ٠,٥٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٣ بعد تراجعها خلال العقدين الماضيين. وتعد المخدرات والمشروبات الكحولية والانتحار من أهم أسباب ارتفاع معدلات الوفاة التي كانت أكثر تركزا بين المواطنين غير الحاصلين على تعليم عال. كذلك ارتفعت معدلات الإصابة بالأمراض، مع زيادة كبيرة في التقارير التي تتناول ضعف الصحة الجسدية والعقلية. وعلى العكس، استمر تراجع معدلات الوفاة بين المجموعات الديمغرافية الأمريكية الأخرى وفي الاقتصادات المتقدمة الأخرى.

ما الأسباب وراء هذه الاتجاهات المقلقة وفقا لدراسة كيس ودايتون؟ في أواخر تسعينات القرن الماضي، ازداد انتشار المسكنات التي تصرف بوصفات طبية، والمعروفة بالمركبات الأفيونية – وهي مواد أفيونية اصطناعية، وهي نفس الفترة تقريبا التي شهدت ارتفاع معدلات الوفاة والإصابة بالأمراض. وقد يكون لانعدام الأمن الاقتصادي دورا أيضا، نظرا لأن المواطنين في منتصف العمر من ذوي البشرة البيضاء الأكثر فقرا كانوا أكثر تأثرا بتراجع نمو متوسط الأجور الأمريكية والتحول من نظام التقاعد ذي المزايا المحددة إلى نظام التقاعد ذي الاشتراكات المحددة الذي ينقل المخاطر المالية إلى الموظف. ويحذر كل من كيس ودايتون من أن عدم القدرة على السيطرة على هذا الوباء يمكن أن ينتج عنه «جيل ضائع».

ووفقا لدراستهما اللاحقة عن الموضوع نفسه والتي صدرت عام ٢٠١٧ بعنوان «معدلات الوفاة والإصابة بالأمراض في القرن الحادي والعشرين» ("Mortality and Morbidity in the 21st Century")، استمر هذا الاتجاه في عام ٢٠١٥.

وخلال الجزء الأكبر من ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، توصل دايتون إلى مزيد من الاكتشافات الرائدة في دراسة الاستهلاك، حيث اكتشف ضرورة الربط بين السلوك الفردي والمؤشرات الإجمالية. كذلك حلل تغيرات الاستهلاك بمرور الوقت، ووضع مفارقة دايتون التي تشير إلى أن فرضية الدخل الدائم في صيغة الوكيل الممثل المعتاد والتي تقوم على مفهوم الوحدة الاقتصادية الممثلة غير متسقة ذاتيا نظرا لأن سلوك سلاسل متوسط الدخل الزمنية يعني ضمنا أن التغيرات المؤقتة في الدخل تؤدي إلى تغيرات كبيرة في الاستهلاك، وليس إلى تغيرات صغيرة.

وخلال هذه الفترة، ازداد اهتمام دايتون باقتصاديات التنمية. فتناول على سبيل المثال ما يطلق عليه اسم «مصيدة الفقر». واعترض على الرأي الشائع بأن سوء التغذية يمنع الناس من تحقيق دخل كاف للهروب من الفقر. واستنادا إلى بحوث تم إجراؤها في الهند، أثبت دايتون وشانكار سوبرامنيان من جامعة كورنل أن التغذية الكافية لا تكلف سوى ٥٪ من الأجر اليومي. وتوصلا إلى أن سوء التغذية نتيجة للفقر وليس سببا له.

وفي كتاب «الهروب الكبير: الصحة والثروة وأسباب عدم المساواة» (*The Great Escape: Health, Wealth, and the Origins of Inequality*) المنشور في عام ٢٠١٣، يشير دايتون إلى أن المساعدات الأجنبية يمكن أن تتسبب في أضرار نظرا لأنها تجعل حكومات البلدان المتلقية موضع مساءلة أمام البلدان المانحة الأجنبية وليس أمام شعوبها. ويؤدي ذلك إلى الإخلال بالعقد الاجتماعي بين الحكومة ومواطنيها، مما يحد من الحافز على تعزيز المؤسسات وتنفيذ الإصلاحات الأخرى اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. ويقول دايتون «إن الحجة القائلة بأنه يتحتم علينا القيام بأمر ما لأن هؤلاء الناس فقراء للغاية تبدو حجة قوية جدا، حتى وإن لم تكن كذلك. فالشيء الوحيد الذي لا تود القيام به هو إلحاق الضرر بهم، ولكن ذلك تحديدا هو ما يحدث الآن».

وتبدو هذه الحجج جدلية للغاية. فقد كتب دانكن غرين من أوكسفام بريطانيا على مدونة المنظمة التي تعمل في مجال مكافحة الفقر «لدينا العديد من المزايا القوية والملموسة في صورة ممرضين ومدرسين ولقاحات وحالات وفاة أمكن تجنبها وغيرها في مواجهة ادعاء مبهم بحدوث أضرار مؤسسية طويلة الأجل لا يستند إلى أدلة قوية. ويرى آخرون أن المشكلة الأساسية تكمن في كيفية تقديم المساعدات الأجنبية. ويستمر الجدال.

وتستمر أيضا المناقشات حول الأطروحة الأساسية للكتاب — وهي أن السبعين عاما الماضية شهدت تراجعا ملحوظا في معدلات الفقر وتحسنا كبيرا في مستويات الصحة حول العالم. وكتب يقول دايتون «لولا العولمة لما كان من الممكن أن تتحقق هذه الإنجازات». ويرفض دايتون فكرة أن العولمة هي المشكلة، مؤكدا على أن المذنب الحقيقي هو «الفائزون الذين يسحبون السلم وراءهم» — وتنتج عن ذلك سياسات عامة ضعيفة تؤدي إلى سعي الشركات للكسب الريعي وعدم كفاية خدمات الرعاية الصحية وثبات الأجور. وترد مختلف جوانب هذه الأطروحة في دراسة كيس ودايتون الصادرة عام ٢٠١٧ بعنوان «معدلات الوفاة والإصابة بالأمراض في القرن الحادي والعشرين».

الاقتصادي أنغوس دايتون يرى أن المساعدات الأجنبية يمكن أن تكون لها أضرارها.

وقد التقى دايتون وكيس في جامعة برينستون، وتزوجا عام ١٩٩٧ ويعملان اليوم في مكتبين متجاورين. ويعترف دايتون بأن زواج الزملاء له مزايا عديدة ويجلب شعورا كبيرا بالسعادة، ولكنه ينطوي أيضا على مفاضلات لم يجدا لها حلا إلى الآن. «يطلب الناس منا أن نتحدث في كل مكان طوال الوقت، وإذا تحدثت أنا وقامت آن بالتدريس، سيكون من الصعب علينا للغاية أن نجد وقتا للقيام بعملنا». وفي أوقات فراغهم القليلة، يحب الاثنان ممارسة صيد السمك بذبابة الصيد الصناعية والطهي والسفر.

وفي ديسمبر ٢٠١٦، بعد عام واحد على مضي الأيام الحافلة التي شهدت فوز دايتون بجائزة نوبل وصدور دراسة معدلات الوفاة، استقل دايتون تاكسي لندن الأسود بصحبة كيس وولده آدم وطلب من السائق أن يقلهم إلى قصر باكينغهام. وسألهم سائق التاكسي قائلا «لما أنتم هنا؟» غير متأكد مما إذا كانوا سائحين أم ضيوف ملكيين. أجاب ولده مازحا «لقد اخترع أبي نوعا جديدا من حاملات ورق المرحاض، وأعجبت الملكة به كثيرا». وبمجرد دخولهم إلى القصر، منح الأمير ويليام، دوق كامبريدج، لقب فارس إلى دايتون.

ويقول الأستاذ سير أنغوس دايتون «إنه لتكريم كبير للعلماء وأمر أكثر متعة من امتطاء جواد وارتداء درع والإمساك برمح والسير إلى قاعة المعركة من أجل نصرة الملكة». FD

بيتر ووكر هو مسؤول تواصل أقدم في إدارة التواصل بصندوق النقد الدولي.

التفوق متأخرا

كريس ويليش يقدم لمحة عن شخصية **ديفيد أوتور**، الاقتصادي بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا الذي حقق أعمالا رائدة بشأن آثار الواردات على سوق العمل في الولايات المتحدة

إذا مررت بمكتب ديفيد أوتور ساعة الغداء ستجد أستاذ الاقتصاد بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا يمضغ سندويتشا من زبدة الفول السوداني مع مربى الجيلي يحضره كل يوم من منزله. والمسألة لا تقتصر على حُب أوتور لزبدة الفول السوداني مع مربى الجيلي فحسب، ولكن ذلك يوفر له الوقت الذي يستغرقه للنزول إلى الكافيتريا في الطابق الأسفل.

وخلال مقابلة أجريت معه في الفترة الأخيرة، قال أوتور البالغ من العمر ٥٣ عاما من مكتبه الذي يطل على نهر تشارلز «لن أضيع ساعة من وقتي أبدا.» ويضيف «إذا لم أكن أعمل، فإنني أقوم بشيء آخر مفيد.» ويمكن أن يكون ذلك الشيء الإبحار مع ابنه، أو التزلج كقائد فريق هوكي الجليد بالجامعة، أو فك الأدوات الكهربائية وتركيبها مرة أخرى.

فعلم الاقتصاد يتعلق أساسا بالندرة، ويبدو أن الوقت نادر جدا بالنسبة لأوتور الذي بدأ متأخرا في هذه المهنة ويعتقد أنه لا يزال أمامه الكثير الذي يتعين اللحاق به — على الرغم من المكانة البارزة التي حققها بالدراسات الرائدة عن أثر التجارة والتكنولوجيا على سوق العمل في الولايات المتحدة. وتعد مجموعة البحوث الكبيرة لأوتور عن سوق العمل — ٢٩ مقالا في مجلات أكاديمية عن موضوعات تتراوح ما بين استحقاقات الإعاقة والحد الأدنى للأجور — مفعمة باحترام كرامة العمل والتعاطف مع الفئات المحرومة، والقلق إزاء ما تحُدثه البطالة من أضرار على الأسر والمجتمعات المحلية.

ويقول أوتور «إن التعطيل شيء فظيع.» ويستطرد قائلا «إن العمل يعطي هيكلا ومعنى لحياة الناس. ويمنحهم هوية. ويوفر لهم حلقة اجتماعية.» وهو لا يتفق مع الاقتصاديين الذين يرون العمل على أنه السعر الذي ندفعه ليكون بوسعنا الاستهلاك. فيقول «هذا ليس صحيحا بالمرة بالنسبة لما يفعله معظمنا. فإننا يمكن أن ندفع لنحتفظ بوظائفنا.»

وبالنسبة لشخص أكاديمي، فلديه مقدار غير عادي من الخبرة بالحياة العملية: استشاري في برمجيات الحاسوب، ومدرس للأطفال المحرومين، ومساعد إداري بإحدى المستشفيات. وقد أعطاه كل ذلك فهما عمليا لموضوعه والميل إلى استخدام الوقائع الجامدة لاختبار النظريات الاقتصادية التي يقرأها، وأن يشكك فيها في بعض الأحيان.

ولنأخذ مثال دراسات أوتور عن أثر الواردات من الصين على عمال المصانع في الولايات المتحدة. فعندما كان طالبا بالدراسات العليا في كلية جون كينيدي للدراسات الحكومية بجامعة هارفارد في أواخر التسعينات، كان الاقتصاديون يناقشون أسباب انخفاض الوظائف في الصناعات التحويلية الأمريكية وخلصوا إلى أنه اتجاه طويل الأجل وأن الأتمتة هي السبب الرئيسي. وبقدر ما كان العمال مسرحين بسبب المنافسة الناتجة عن الواردات، فإنهم يمكن أن يجدوا وظائف أخرى بسهولة نسبية في سوق العمل الأمريكية الكبيرة والمرنة.

ويقول أوتور «في الوقت الذي أوشك فيه النقاش على الانتهاء، كانت الحقائق تتغير. فقد كان لصعود الصين أثر كبير ولم يكن الناس يلاحظونه.»

فقد أدى انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١ إلى تسريع صعودها كقوة اقتصادية عالمية يمكن أن تستفيد من مجموعة كبيرة من العمالة الرخيصة لإنتاج أثاث ومنسوجات وأجهزة كهربائية منخفضة السعر. وبين عامي ١٩٩١ و٢٠١٢، قفز نصيب الصين من الصناعات التحويلية العالمية من ٤٪ إلى ٢٤٪.

وكانت الصدمة للعمال في الولايات المتحدة عميقة وطويلة كما يزعم أوتور وزملاؤه — ديفيد دورن من جامعة زيورخ وغوردن هانسن من جامعة كاليفورنيا بسان دييغو. ففي مقال صدر في عام ٢٠١٣، أشاروا إلى أن الواردات الصينية مسؤولة بشكل مباشر عن فقدان ١,٥٣ مليون وظيفة بالمصانع بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٧ — أي خُمس الانخفاض الكلي في العمالة بالصناعات التحويلية في البلد بأكمله. وكانت هذه الخسارة في الوظائف تتركز في مناطق البلد المعرضة مباشرة للمنافسة الصينية، وفي

«العمل يعطي هيكلا ومعنى لحياة الناس. ويمنحهم هوية.»

المناطق الأخرى، كان انخفاض الوظائف في الصناعات التحويلية أكثر من متواضع.»

والأهم، خلص الباحثون إلى أن «صدمة الصين» كما أطلقوا عليها بشكل استفزازي، تمتد خارج الصناعات التحويلية إلى صناعات غير متأثرة مباشرة بالمنافسة من الواردات، مثل الموردين. وتراجع توظيف العمالة، ومستويات الأجور، ومشاركة قوة العمل في أسواق العمل المحلية لمدة عقد أو أكثر. (وفي دراسة لاحقة، أشارت تقديراتهم إلى أن خسائر الوظائف بشكل غير مباشر تبلغ مليون وظيفة.) وتثير هذه النتائج الشكوك حول الآراء المقبولة بشأن تنقل العمالة. ولم يكن من السهل أن ينتقل العمال إلى مناطق أخرى مليئة بالوظائف أو أن يغيروا مهنهم كما افترض الاقتصاديون.

ويقول لورنس كاتز، رئيس الفريق المشرف على رسالة أوتور بجامعة هارفارد ومتعاون معه في أعمال من حين إلى آخر «شكك ديفيد في هذه الحكمة السائدة. وقد واصل الناس الاعتماد على أدلة قديمة ترجع إلى ١٠ سنوات أو ٢٠ سنة. وبالنظر إلى أنه تكون هناك احتكاكات نتيجة الانتقال، فإننا نرى أن تكاليف التجارة تكون أكبر بكثير عما كنا نعتقد.»

الصورة: PORTER GIFFORD PHOTOGRAPHY; ART: ISTOCK / HUDIEMM

اهتمام الاقتصادي ديفيد أوتور العميق بالتغير التكنولوجي كان نابعا من تجربته الشخصية.

كان عمل أوتور عن الصين قد أفاد من الإحساس العميق بالقلق من فقدان وظائف الفئة المتوسطة الذي عكر حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام ٢٠١٦. وفي دراسة صدرت في ديسمبر ٢٠١٦، خلص أوتور وزملاؤه إلى أن صدمات التجارة تدفع الناخبين إلى طرفي الطيف السياسي. وفي مقال آخر، أوضحوا كيف يؤدي انخفاض آفاق العمل وانخفاض أجور الشباب في المجتمعات المعرضة للتجارة إلى تقليل الرغبة فيهم كأزواج محتملين، مما يسهم في انخفاض معدلات الزواج وارتفاع معدلات الأطفال المولودين لأمهات وحيدات.

ويمثل التغير التكنولوجي مصدرا آخر للقلق العام — وهو موضوع مثير بالنسبة لأوتور الذي ألهمت جزء منه خلفيته في مجال علوم الحاسوب. فمع انتشار استخدام الحاسوب في المنزل والعمل بالقرب من نهاية القرن الماضي، بدأ الاقتصاديون في دراسة كيف أدى الإلمام بمهارات الحاسوب إلى زيادة قيمة الناس في سوق العمل.

وانتهج أوتور منهجا مختلفا. فقد أوضح مهام محددة يقوم بها العمال — مثل تحريك شيء ما أو إجراء حساب ما — ونظر إلى تلك التي يمكن القيام بها بواسطة الحاسوب. وخلص هو وزملاؤه إلى أنه حتى إذا كانت الحواسيب حلت محل العديد من المهام الروتينية العادية للوظائف «متوسطة المهارات»، مثل حفظ السجلات أو العمل كأمين صندوق، فقد أدت إلى تفاقم قيمة مهارات حل المشكلات وقابلية التكيف والإبداع التي كانت تتسم بها الوظائف المهنية والإدارية. وفي الوقت ذاته، لم يتيسر استخدام الحواسيب لتحل محل بعض المهام اليدوية، مثل تلك التي يقوم بها عمال النظافة أو الوجبات السريعة. وكانت النتيجة زيادة الاستقطاب في سوق العمل، حيث ذهبت معظم مكاسب الأجور إلى العمال أصحاب أعلى وأدنى المهارات في حين ضاقت فئة أصحاب المهارات المتوسطة.

وقد نشأت هذه الرؤية من دراسة في عام ٢٠٠٢ للعمال في بنك ما قام بتركيب برمجية جديدة لتجهيز الشيكات، وهي مهمة كان يقوم بها موظفو البنوك يدويا منذ أواخر القرن التاسع عشر. وقضى أوتور وزملاؤه ريتشارد مورنين وفرانك ليفي من جامعة هارفارد ساعات لا تعد ولا تحصى في البنك حيث أجروا مقابلات مع الموظفين والمديرين وشاهدوا الناس أثناء العمل. واكتشفوا أنه في حين أن برامج الكومبيوتر يمكن أن تجهز ٩٧٪ من الشيكات، لا يزال يتعين أن يجهز الناس النسبة المتبقية البالغة ٣٪ — التي تنطوي على مشكلات مثل السحب على المكشوف والتوقيعات غير المقروءة. ويمكن بعد ذلك إعادة تنظيم عمل هؤلاء الموظفين بطريقة تتطلب مزيدا من المهارات.

ويقول أوتور «الناس يعملون الآن بمجموعات أوسع من الحسابات ويقومون بحل مشكلات بشكل أكبر عن مجرد تجهيز المعاملات.»

ويترسخ جزء كبير من دراسات أوتور وأعماله البحثية في العمل الميداني. وحين كان يعد دراسة عن سبب تقديم شركات المساعدة المؤقتة تدريبا عمليا في الوقت الذي يبدو فيه أنه من الواضح أنها لن تستفيد منه، سجل أوتور نفسه كمتقدم للعمل بإحدى هذه الشركات لاكتساب خبرة عملية من عملية المقابلة الشخصية. واكتشف أن هذه الشركات توفر تدريبا مجانيا لتقييم الدافع الذي لدى الموظفين ولتعلم كيفية جذب الناس الذين كانوا على استعداد للتحسن.

وبالمثل، يترسخ اهتمامه بالتغير التكنولوجي في خبرته الحياتية: فقد علّم نفسه في المدرسة الثانوية على برمجة أحد الحواسيب الشخصية الأولى، وهو Radio Shack TRS-80. غير أن مساره من الحواسيب إلى علم الاقتصاد لم يكن مسارا مباشرا.

فقد التحق بجامعة كولومبيا ولكن سرعان ما تركها (موضحا «كنت غير ناضج بالمرة») وانتقل مرة أخرى إلى مدينته الأم، بوسطن، حيث عمل كمساعد إداري في إحدى المستشفيات. وأصبح مطور برمجيات في المستشفى ثم انضم إلى صديق له يعمل في مجال تقديم الاستشارات بأن البرمجيات، مثل إعداد قواعد البيانات للبنوك.

وعندما عاد إلى الكلية، وهذه المرة في جامعة توفتس بمدينة مدفورد في ماساتشوستس، تخصص أوتور في علم النفس لكي يصبح طبيبا نفسيا سريريا مثل والديه.

ولكن عند تخرجه في عام ١٩٨٩، يقول «خلصت إلى أنه على الأقل بالنسبة لجزء من علم النفس الذي كنت أدرسه، كنت أحب الأسئلة كثيرا ولكنني لم أكن مقتنعا

تماما بالأساليب والإجابات. وكانت لدي هذه الرغبة في علوم الحاسوب والهندسة، ولكنني كنت اهتم بالمشكلات الاجتماعية، ولم أكن أعرف كيف يمكن أن أجمع بين الاثنين معا.»

فصعد إلى سيارة دودج كولت كان قد اشتراها بمبلغ ٢٥٠ دولارا وقادها عبر البلد بدون أي خطة واضحة في ذهنه. وبينما هو يستمع إلى الراديو على الطريق، عرف أن كنيسة تتبع طائفة المسيحيين المنهاجيين (بروتستانت) في سان فرانسيسكو ستبدأ برنامجا لتعليم مهارات الحاسوب لأطفال المدينة. وتطوع أوتور للعمل هناك وأصبح مديرا تعليميا بعد فترة قصيرة.

فيقول «رأيت أن هذا أقرب لما أبحث عنه. فمن ناحية، كان العمل تقنيا، ومن الناحية الأخرى كنت أعمل على مسائل اجتماعية، وهو ما كان له معنى بالنسبة لي.»

والتقى زوجته ماريكا تاتسوتاني وهما يبحثان عن شريك بالمنزل في مدينة أوكلاند بولاية كاليفورنيا. وفي ذلك الوقت، كانت تاتسوتاني طالبة بالدراسات العليا بجامعة كاليفورنيا في بيركلي. وهي تعمل الآن لحسابها الخاص ككاتبة ومحررة وخبيرة استشارية في مجالي الطاقة والبيئة. ولديهما ثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٣ و٢٠ عاما.

وبعد الإقامة ثلاث سنوات في كاليفورنيا، قرر أوتور، الذي لا يهدأ أبدا، أن الوقت قد حان للانتقال. ومازح بتقديم طلبات إلى كليات الطب، لكنه اختار في النهاية برنامج السياسة العامة بكلية جون كينيدي بجامعة هارفارد التي اكتشف فيها أوتور، نتيجة دورات الاقتصاد المطلوبة، مجال عمله المستقبلي. ويقول «لم أكن اصدق. فلماذا لم يبلغني أحد أبدا عن ذلك؟ فهذا ما الذي كنت أبحث عنه. فهذا المجال يتناول المشكلات التي اهتم بها، ولكنه يقوم بذلك باستخدام الأساليب التي تحظى بتقدير وقيمة من جانبي واستمتع بها.»

وكان مورنين، وهو أحد أساتذة أتور (وتعاون معه فيما بعد بشأن الدراسة المتعلقة بالبنوك) معجبا بفضوله وحماسه. ويقول «كانت خلفيته في مجال علم النفس عاملا مهما فيما أعتقد وأعطته منظورا أوسع للنظر إلى المشكلات مقارنة بدارسي علم الاقتصاد فقط.»

وفي عام ١٩٩٩، حصل أوتور على الدكتوراه ووجد نفسه في سوق العمل، وكان إحساسه أن مؤسسات مثل معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا لن تأخذه محمل الجد كاقتصادي لأن الدرجة التي حصل عليها كانت في مجال السياسة العامة. وبالتالي عندما طلبه أوليفييه بلانشار، عميد كلية الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا آنذاك ليعرض عليه الوظيفة، شعر أوتور بالخوف لدرجة أنه لم يكن يريد الرد على المكالمة في البداية.

فيتذكر قائلا «كنت مرعوبا. وشعرت من ناحية إنني أكثر الناس حظا في المهنة بأكملها، ومن الناحية الأخرى إنني في غير محلي تماما. فما الذي أفعله هنا؟»

ويقول بلانشار الذي أصبح فيما بعد كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي وهو الآن من كبير الزملاء في معهد بيترسون للاقتصادات الدولية في واشنطن العاصمة «لقد كان تعيين ديفيد بالفعل غير عادي بالنسبة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. ولكن كان هناك شعور بالهدف وموهبة حقيقية وجدية في العمل أقنعتنا على الاختيار. وبالفعل كنا على حق.»

ومع ذلك كانت فترة أول سنتين صعبة على أوتور الذي شعر أنه تنقصه الأساسيات النظرية الكافية في علم الاقتصاد. ويتذكر أنه تم تكليفه بتدريس مادة على المستوى الجامعي في نظرية الاقتصاد الكلي وكان يشك في أنه مؤهل لذلك.

ويقول «في البداية، كنت أشعر إنني بالفعل لا أعرف هذه المادة، وينبغي ألا أقوم بتدريسها. ثم فكرت وقلت إذا هذه طريقة جيدة لتعلمها.»

وهذه الأيام، أوتور مشغول أكثر من أي وقت مضى، وإن كان مستوى توتره أكثر انخفاضا. فقد تم تعيينه مديرا مشتركا لبرنامج دراسات العمل في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، إلى جانب ألكسندر ماس من جامعة

صدمات التجارة تدفع الناخبين إلى طرفي الطيف السياسي.

برينستون. يقوم حاليا بتدريس مادة نظرية الاقتصاد الجزئي التطبيقي والسياسة العامة لطلبة الجامعة. وهو يواصل بحوثه بشأن كيف تُشكل الصدمات الاقتصادية المعتقدات السياسية وبنية الأسرة الأمريكية. وقد شرع في دراسة طموحة متعددة السنوات عن أثر المعونة المالية على الحضور بالكليات وإكمال الدراسة بها.

ويترك له كل ذلك ست ساعات للنوم — إذا كان محظوظا. ولكنه لا يشتكي.

ويقول إن الناس اتسموا بكرم كبير في توجيهه وإعطائه الفرصة للتعلم وهو ما شكّل مساره الوظيفي. وهو يريد أن يقدم هذا الكرم للغير في المستقبل. «لقد كنت محظوظا جدا.» FD

كريس ويليش من فريق العمل في مجلة التمويل والتنمية.

محطم الأيقونات صاحب الرسالة

كاميلا لوند أندرسن تقدم لمحة عن شخصية **ريكاردو هاوسمن** الذي كرس حياته للكشف عن القوى الدافعة للتنمية الاقتصادية

طوال نحو أربعين عاما أمضاها متنقلا بين المؤسسات الحكومية والأوساط الأكاديمية والمؤسسات المالية الدولية، واصل ريكاردو هاوسمن سعيه الدؤوب لاكتشاف السبب وراء نجاح بعض البلدان وإخفاق بعضها الآخر. التنمية بالنسبة له تحاكي لعبة "سكرابل". وقد فسر هذه الرؤية حين التقيناه في مكتبه المُشْمِس في كلية كنيدي للحكم التابعة لجامعة هارفارد، فقال: "الواقع أن التنمية هي عملية تجميع للحروف وبحث عن كلمات جديدة يمكن تجميعها معا. وهذا هو سهم التنمية".

وأضاف أن هذا الشغف باكتشاف القوى الدافعة للتنمية لا يغيب عن التجارب العديدة التي شكلت حياته المهنية. "لم أفكر يوما في أن لي حيوات مهنية مختلفة، إنما كنت أرى دائما أني أمارس نفس اللعبة ولكن في وظائف مختلفة."

التغلب على القيود الملزمة

ويشغل هاوسمن منصب مدير مركز هارفارد للتنمية الدولية منذ عام ٢٠٠٥، ويعمل أستاذا لممارسة التنمية الاقتصادية منذ عام ٢٠٠٠. وقد استغل وقته في هارفارد لصقل أفكاره عن النمو الاقتصادي والقيود التي تكبله — أي أكبر عقبة أو عقبتين تواجهان النمو في أي بلد. وهو يعمل بشكل مباشر مع الحكومات في جميع أنحاء العالم لمساعدتها على تحديد مصادر النمو الجديد.

ويوضح هاسمن: "كنت منزعجا للغاية من الصعوبة البالغة التي تواجه معظم الناس في العثور على نماذج عمل ناجحة. ومعظم البلدان التي أعرفها ارتبط تاريخها ارتباطا وثيقا بصناعة واحدة عثرت عليها مصادفة وأحدثت تحولا في اقتصادها — سواء في ذلك صناعة البن أو الكاكاو أو النفط أو السياحة."

ولاستجلاء الدافع وراء هذه الخيارات، أنشأ هاوسمن في عام ٢٠٠٥ منهجية لتشخيص النمو بالتعاون مع زميلين من خبراء الاقتصاد ومن جامعة هارفارد، هما داني رودريك وأندريس فيلاسكو. والفكرة الأساسية هي أن كل بلد ربما يكون في صدام مع قيوده المتفردة التي يتعين تفسيرها والتعامل معها. ويقول لانت بريتشيت، أستاذ ممارسة التنمية الدولية في كلية كينيدي وأحد أصدقاء وزملاء هاوسمن إن "منهج تشخيص النمو الذي كان من رواده هو مزيج عظيم تجتمع فيه المهارة الفنية مع أداة عملية من أدوات السياسة".

وقد جاء العمل المتعلق بالتنمية نتاجا لحوار كان قد بدأ منذ سنوات عدة في فنزويلا. يقول رودريك: "التقيت ريكاردو لأول مرة في مؤتمر عن الدين الخارجي عقد في كاراكاس في الثمانينات. وقد اصطحبني في جولة طويلة في شوارع كاراكاس لم يتوقف أثناءها عن الحديث — عن علم الاقتصاد والمؤسسات والتنمية، وكل ما كنا جميعا نخطئ فهمه. وأتذكر أنني تساءلت في نفسي آنذاك: عن أي شيء يتحدث هذا الرجل؟ واستغرق الأمر بعض الوقت حتى أدركت أنه كان بصدد أمر مهم فعلاً. وطوال السنين التالية، لم يتوقف عن محادثتي — وقد استفدت منه كثيرا. فهو شخص متفرد في مهنته في الجمع بين اللمسة البراغماتية لصانع السياسة وسعي الباحث الحثيث للتوصل إلى الأفكار الكبرى. وأرى أن المساهمة في إلحاقه بكلية كينيدي هو واحد من أعظم إنجازاتي."

والواقع أن منهجية تشخيص النمو هي مثال لمنهج هاوسمن العام في التعامل مع علم الاقتصاد، حيث يتجاوز دائما حدود النظرية لمقارنة علم الاقتصاد بالواقع. ويقول بريتشيت إن "ريكاردو لا يتشتت ذهنه بسبب انخراطه المستمر في معمعة الاقتصادات وصنع السياسات الحقيقية، إنما يشكل هذا الانخراط مصدرا لرؤى جديدة وعميقة عن علم الاقتصاد. فهو بارع في تتبع الحقائق عن أي اقتصاد، حتى في الحالات التي يتوه فيها الطريق بسبب الدوغما، يسارية كانت أم يمينية."

ولأن هاوسمن لم يتورع قط عن التجوال من تخصص إلى آخر بحثا عن منهجيات جديدة يحلل بها المشكلات، نجده قليل التحمل للتقليدية المتشددة والافتقار إلى الفضول الفكري. وعن هذا يقول: "أعتقد أن علم الاقتصاد الجيد يكون مدفوعا بمحاولة الفهم، وامتلاك زمام المشكلة." ويضيف: "وغالبا ما يكون الاقتصاد الأكاديمي كمن يصنع المطارق بحثا عن المسامير."

وحياة هاوسمن العملية تتلخص في عبور الحدود وتجربة المناهج المختلفة بحثا عن إجابات للأسئلة الصعبة. ويقول عنه دويغو غوفين، وهو طالب سابق وزميل باحث عمل معه في مركز التنمية الدولية ويعمل حاليا في وزارة الخزانة التركية، "إنه يستخدم أدوات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والاقتصاد القياسي والعلوم المالية وعلم الاجتماع والتاريخ والفلسفة وعلم النفس والفيزياء وحتى الهندسة الكسورية، فيجمع بين تلك التخصصات المختلفة ويؤلف بينها بطريقة بديعة الانسجام ليخلق أطره التحليلية الفريدة."

التأثير

وإذا تتبعنا السبب وراء سعي هاوسمن الدائم وراء الإجابات، سنجد أنه يمكن إرجاعها إلى فنزويلا حيث استقر والداه بعد النجاة من المحرقة النازية ومغادرة ألمانيا وبلجيكا. فقد كانا يتعيشان من إنتاج المحافظ الجلدية، ولكن عندما انتقلت صناعة الملابس من فنزويلا في التسعينات إلى أماكن أخرى أقل تكلفة أصبح السؤال الملح هو "كيف سنعيش إذا اضطررنا لبيع مصنع الملابس؟ نحن لا نجيد إلا هذه الصناعة."

وقد دفعته معضلة والديه إلى التفكير مليا في دور رأس المال البشري في التنمية. يقول هاوسمن "ركزت على فكرة أن عملية التنمية هي في الحقيقة عملية لجعل السكان يتقنون قدرات إنتاجية تزداد تنوعا ومن ثم يمكن إعادة تجميعها وإعادة تنظيمها حسب الحاجة". وهكذا أصبح استكشاف دور

الصورة: PORTER GIFFORD PHOTOGRAPHY

رأس المال البشري في عملية التنمية هو القوة الدافعة في حياته الأكاديمية.

وكانت الدرجة الجامعية الأولى التي حصل عليها هاوسمن هي بكالوريوس الهندسة والفيزياء التطبيقية من جامعة كورنيل. إلا أنه ترك الفيزياء والهندسة واتجه إلى العلوم الاجتماعية. ويقول "لم تكن دراسة الإلكترونات في فنزويلا مثيرة بقدر دراسة الاقتصاد الفنزويلي، لأن الإلكترونات لا تتغير في كل أنحاء العالم، وهو ما لا ينطبق على الاقتصاد."

وبعد حصوله على درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد أيضا من جامعة كورنيل، عاد إلى فنزويلا لتدريس الاقتصاد. وفي عام ١٩٨٤، بدأ تقديم الخدمات الاستشارية لعدد من الوزارات، وفي عام ١٩٩٢ عُين وزيرا للتنسيق والتخطيط كما كان عضوا في مجلس إدارة البنك المركزي. وفي عام ١٩٩٤، توجه إلى واشنطن العاصمة ليصبح أول كبير للاقتصاديين في بنك التنمية للبلدان الأمريكية.

الخطيئة الأصلية والمادة السوداء

وخلال السنوات الست التي عمل فيها هاوسمن كبيرا للاقتصاديين، ظل يتأمل تجربة فنزويلا — التي يشترك فيها العديد من بلدان أمريكا اللاتينية. وكان يتساءل: لماذا تعَرَّض الاقتصاد لهذا التقلب المزمن؟ وبالتعاون مع مايكل غافين وإرنستو تالفي وروبرتو بيروتي، استكشف الأسباب وراء ما أبدته سياسة المالية العامة من مسايرة دائمة للاتجاهات الدورية؛ فبدلا من تحقيق الاستقرار في الدورة الاقتصادية، كانت هذه السياسة تعمِّق الانكماش وتُغذي الانتعاش. وبعد دراسة هاوسمن وزملاؤه لدورية المالية العامة، خلصوا إلى أن بعض البلدان تعتمد هذه السياسات لأن قدرتها على الاقتراض تتوافق مع الاتجاهات الدورية أيضا؛ فبمقدورها دخول الأسواق في أوقات اليسر فقط وليس في أوقات العسر.

وقد ابتكر هاوسمن وباري آيكنغرين مصطلح "الخطيئة الأصلية" لوصف حالة البلد الذي لا يمكنه الاقتراض من الخارج بعملته المحلية ولكنه يستطيع ذلك بعملة أجنبية مثل الدولار. وإذا تراكمت الديون الخارجية على بلد يعاني الخطيئة الأصلية، على غرار الاقتصادات النامية التي تُراكِم الديون لتحفيز التنمية والنمو، يواجه هذا البلد حالة من عدم الاتساق بين العملات في ميزانيته العمومية، فترفع تكلفة خدمة الدين حين تفقد عملته قيمتها، مما يقوده في الغالب إلى العجز عن السداد.

وقد قوبلت نظرية هاوسمن عن الخطيئة الأصلية بالمعارضة من اقتصاديين مثل كارمن راينهارت وكينيث روغوف اللذين لم يُرجعا مشكلات الديون إلى عدم اتساق العملات، وإنما ذهبا إلى أن مشكلة اقتصادات الأسواق الصاعدة هي "عدم القدرة على تحمل الديون"، أي عدم القدرة على التعامل مع مستويات الدين التي تستطيع الاقتصادات المتقدمة التعامل معها بسهولة، مما يفسر في رأيهما تكرار عجز بعض البلدان عن سداد الديون.

والحقيقة أن دراسته الفيزياء ألهمته أن يبتكر مصطلحا جاذبا للانتباه — هو "المادة السوداء" — لحل لغز في الاحصاءات المالية العالمية يتمثل في قدرة الولايات المتحدة، أكبر مدين في العالم، على تحقيق عائد على أصولها الخارجية أكبر مما تدفع من فوائد على الدين. وفي دراسة صدرت في عام ٢٠٠٥ — بعنوان "الولايات المتحدة والاختلالات العالمية: هل بمقدور المادة السوداء منع حدوث انفجار عظيم" (US and Global Imbalances: Can Dark Matter Prevent a Big Bang?) — استخدم هاوسمن وفيديريكو ستورزينيغر (الرئيس الحالي للبنك المركزي الأرجنتيني) مصطلح "المادة السوداء" لوصف الأصول غير المنظورة، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أنواع الخبرة الفنية المصدَّرة التي تولِّد دخلا كافيا لموازنة الفائدة التي تدفعها الولايات المتحدة للدائنين الأجانب. وفي علم الفيزياء، لا يمكن ملاحظة المادة السوداء إلا عن طريق ما تُحْدِثه من جذب تثاقلي. وفي الإحصاءات المالية الدولية، لا يمكن الاستدلال على وجودها إلا عن طريق الدخل الذي يتولد عنها.

وكما هو الحال مع الخطيئة الأصلية، أثارت فرضية المادة السوداء جدلا حادا لا يزال مستمرا حتى اليوم.

من واشنطن إلى بوسطن

وأثناء فترة عمل هاوسمن في بنك التنمية للبلدان الأمريكية، شارك أيضا في تعريف ما يسمى "توافُق واشنطن" — وهو عشر وصفات للسياسة الاقتصادية أصبحت تشكل حزمة الإصلاحات النموذجية للاقتصادات التي تمر بأزمة، ولكنها قوبلت بانتقادات واسعة منذ ذلك الحين. وقد حضر هاوسمن حلقة النقاش التي وصف فيها الخبير الاقتصادي جون ويليامسن "توافق واشنطن" للمرة الأولى، وساهم بفصل عن أمريكا اللاتينية في الكتاب الذي ألفه ويليامسن. وعن هذا يقول: "من ناحية ما، كان "توافق واشنطن" بمثابة توافق لأمريكا اللاتينية حول مجموعة اختلالات خاصة للغاية."

ولكن بمرور الوقت، تزايدت شكوك هاوسمن في قدرة هذه السياسات على تحقيق النتائج التي تنبأت بها النظرية الاقتصادية. وكان هناك بعض الارتباط الإيجابي، بمعنى أن البلدان التي نفذت الإصلاحات كان أداؤها أفضل شيئا ما من أداء البلدان التي لم تفعل. غير أن الأزمات المالية التي أصابت آسيا وروسيا امتدت إلى أمريكا اللاتينية في أواخر التسعينات، مما تسبب في تراجع النمو في الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٢.

ويعلق هاوسمن فيقول: "دفعني هذا لإعادة التفكير. فربما كان النمو ينطوي على أمور أكثر مما كنت أعتقد في البداية". ويضيف: "كنا نعثر مصادفة على أمور مانعة

للتقدم لم تكن قد خطرت لنا من قبل. وجاء هذا بالتزامن مع انتقالي إلى هارفارد."

ومع تجدد البحث عن إجابات، وصل هاوسمن إلى مفهوم "تعقُّد الاقتصاد" الذي ورد للمرة الأولى في مقال نشرته مجلة *Science* في شهر يوليو ٢٠٠٧. ويقول كريس باباجورجيو من إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي إن الكثير من خبراء الاقتصاد يعتبرون مفهوم التعقد أهم إسهاماته في مجال اقتصاديات التنمية.

ويقول هاوسمن على موقعه الإلكتروني إن "السر وراء إنتاج أشياء معقدة لا يكمن في وجود أناس أكثر ذكاء، وإنما أناس كثيرون يساهمون بما لديهم من دراية فنية متباينة ومتكاملة. والمجتمعات الأغنى تتمتع بدراية فنية جمعية أكبر وتستخدمها لإنتاج منتجات أكثر تنوعا وتعقدا". ويضيف أن البلدان الفقيرة تستطيع إنتاج "بضع منتجات بسيطة."

وبتسخير موارد هارفارد الهائلة وبالاستعانة بمنهج متعدد التخصصات يستند إلى خلفيته الدراسية في الفيزياء والاقتصاد والسياسة العامة، بالإضافة إلى خبرته المتخصصة في الشبكات وعلوم الكمبيوتر، شرع هاوسمن في رسم السبل التي تمكن المجتمعات من ترسيخ المعرفة الإنتاجية. ونتج عن هذا البحث إصدار أطلس التعقد الاقتصادي – رسم المسارات نحو الرخاء (*The Atlas of Economic Complexity – Mapping Paths to Prosperity*) الذي نشر في عام ٢٠١١، والذي يحاول قياس كم المعرفة الإنتاجية في كل بلد.

ولم تكن تلك إلا البداية. واليوم، يركز "مختبر قياس النمو" التابع لمركز التنمية الدولية في معظم أعماله على وضع خريطة لتلك الشبكات المعرفية المعقدة. وقد توسع المختبر الذي كان يضم زميلين باحثين في عام ٢٠١١ ليضم ٤٠ زميلا باحثا في عام ٢٠١٧. ويتضمن فريق العمل متخصصين في الرياضيات والفيزياء والاقتصاد، ومبرمجين ومتخصصين في تكنولوجيا المعلومات، ومتخصصين في العرض التصويري المتقدم، وأخصائيين في الاتصالات يساعدون في صيانة مواقع الأطلس المختلفة على شبكة الإنترنت وتطويرها.

وتستخدم هذه الأعمال على نطاق واسع حاليا لتحليل الاقتصادات وتقديم المشورة بشأن السياسات، كما يعمل العديد من البلدان بشكل مباشر مع مركز التنمية الدولية – بما في ذلك حكومات ألبانيا والمكسيك وبنما وسري لانكا.

وربما تكون قمة المفارقة أن فنزويلا، وهي مسقط رأس رائد التنمية، في أسوأ هبوط اقتصادي تشهده منذ عقود، مصحوبا بتضخم مفرط.

ويصف هاوسمن حالة بلده بصراحة شديدة فيقول: "لا توجد أعذار تبرر تراجع فنزويلا الكارثي. إنه نتيجة اعتماد سياسات يعرف العالم، بل ويعرف الجميع بلا استثناء، أنها لا تؤتي أي ثمار. وسواء بالنسبة لتعدد أسعار الصرف أو الافتقار إلى الانضباط المالي أو عمليات نزع الملكية أو عدم اليقين بشأن حقوق الملكية أو تراخي السياسة النقدية أو القيود السعرية، فكلنا يعلم أن هذه الأمور تدمر المجتمع."

وبسبب هذا الانتقاد الصريح، أعلنت الحكومة أنه لم يُعد مُرَحَّبا به في فنزويلا. ولم يثنه هذا عن عزمه، فاستمر في إبداء رأيه في شؤون بلاده ووضع جدول أعمال بحثي يركز على الوصول بفنزويلا إلى مسار التعافي.

"ريكاردو بارع في تتبع الحقائق عن أي اقتصاد، حتى في الحالات التي يتوه فيها الطريق بسبب الدوغما، يسارية كانت أم يمينية."

جينات الأداء الفني

ويبدو أن سحر هاوسمن الذي يسود البيئة البحثية في مركز التنمية الدولية ينتقل إلى قاعات الدراسة أيضا. ففي داخل هاوسمن مؤد جيد، مثله في ذلك مثل جميع المعلمين المتمكنين. وللوهلة الأولى، يبدو أن أبناءه الثلاثة قد اختاروا مسارات مختلفة تماما عن مسار أبيهم. فأحدهم يعمل أمين متحف، والآخر كاتب مسرحي، أما الثالث فهو ممثل كوميدي. غير أن الأربعة يشتركون في شيء واحد، ألا وهو موهبة الأداء الفني.

ويتذكر سيباستيان بوستوس، وهو طالب دكتوراه وزميل باحث في مركز التنمية الدولية، كيف كان الطلاب يعربون له عن أسمى آيات التقدير التي يمكن أن يحصل عليها المؤدي البارع، وهي التصفيق الحاد. يقول بوستوس: "قرب نهاية الفصل الدراسي حين يبدأ انسدال الستار على كل شيء، ويبدأ المرء في إدراك مغزى كل ما ناقشناه أثناء الفصل الدراسي، عادة ما كانت المحاضرات تنتهي بمشهد تصفيق الطلاب وهم في سعادة غامرة."

ويتساءل باباجورجيو: أين ستكون وجهته التالية؟ ويضيف أن "ما يجعل ريكاردو مميزا في مهنته هو أن الناس يتشوقون إلى رؤية ما سيأتي به من جديد هو وفريقه في مركز التنمية الدولية." FD

كاميلا لوند أندرسن رئيس تحرير مجلة التمويل والتنمية.

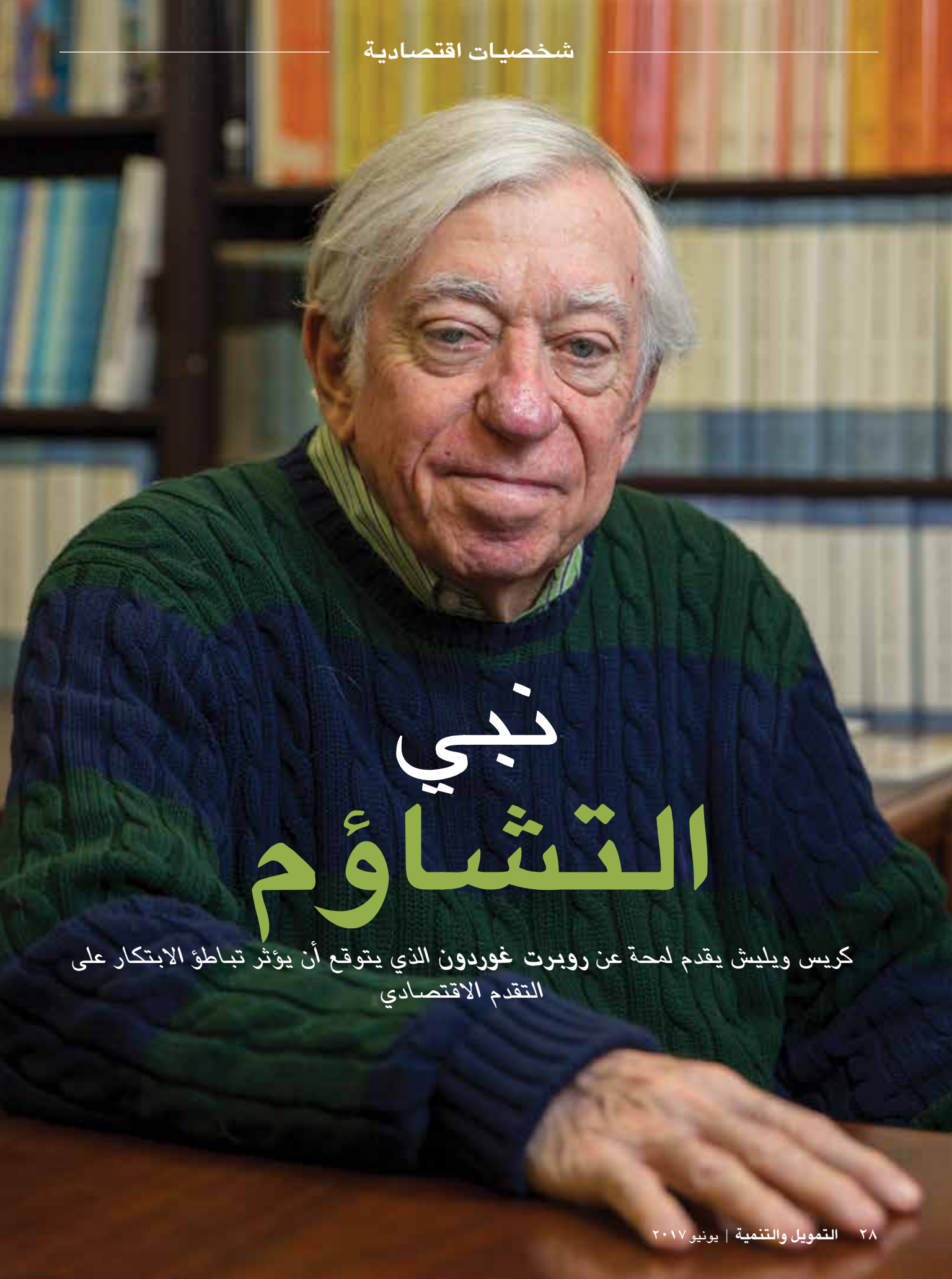

نبي التشاؤم

كريس ويليش يقدم لمحة عن **روبرت غوردون** الذي يتوقع أن يؤثر تباطؤ الابتكار على التقدم الاقتصادي

لدى روبرت غوردون رسالة قاتمة لجيل الألفية في الولايات المتحدة: على عكس الأجيال السابقة منذ أواخر القرن التاسع عشر، لن تروا مستوى معيشتكم يتضاعف بالمقارنة بمستوى معيشة آبائكم.

ويقول غوردون، ٧٦ عاما، وهو جالس في مكتبه المصفوف بالكتب في جامعة نورث ويسترن في إيفانستون بولاية إلينوي: «أنا هنا نبي التشاؤم». وغوردون هو مؤلف الكتاب الأكثر مبيعا «صعود وسقوط النمو الأمريكي» (*The Rise and Fall of American Growth*). وتتمثل أطروحته المثيرة للجدل في أن الولايات المتحدة من المرجح أن ترزح لفترة تحت وطأة الركود الاقتصادي، وهو ما يرجع إلى حد كبير إلى أن اختراعات المستقبل من غير المرجح أن تكون ثورية كتلك التي ظهرت في «القرن الخاص» الممتد من ١٨٧٠ إلى ١٩٧٠.

فهو يرى أن الكهرباء ومحرك الاحتراق الداخلي والسباكة الداخلية حسنت بشكل كبير مستوى المعيشة بطريقة لا يرجح تكرارها. ومعظم التطورات منذ ذلك الحين تتسم بأنها تدريجية وليست تحويلية.

ويقول غوردون في مقابلة أجريت معه في الحرم الجامعي شمال شيكاغو مباشرة على شاطئ بحيرة ميشيغان: «انتقلنا من سرعة الحصان والشراع إلى البوينغ ٧٠٧، ولم نذهب بسرعة أكبر منذ ذلك الحين. «فالتلغراف في عام ١٨٤٤ خلق الاتصال الفوري، ونحن الآن نعكف على تطويره».

أبعد من البرج العاجي

وأدى نشر كتاب «صعود وسقوط» العام الماضي إلى دفع غوردون إلى مصاف الاقتصاديين الذين تمتد شهرتهم أبعد من البرج العاجي. ويقدر غوردون أنه تمت مقابلته على الأقل ٨٠ مرة من جانب الصحفيين وتلقى أكثر من ٢٠٠ رسالة إلكترونية من القراء. وقد أدلى بحديث تيد توك (TED Talk) الإلزامي وظهر على شاشة التلفزيون. وكان بيل غيتس، مؤسس مايكروسوفت، من بين العديد من المراجعين لكتابه.

ويتردد صدى رسالة غوردون المتشائمة في وقت يتسم بالضيق الاقتصادي، حيث يكافح العلماء لشرح الظاهرة التي بعث لها لورانس سامرز من جامعة هارفارد مصطلح «الركود المزمن» (secular stagnation). وفي الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٤، نمت إنتاجية العمل (الناتج عن كل ساعة عمل) بمتوسط وتيرة سنوية بلغت ١,٦٢٪ مقابل ٢,٨٢٪ في نصف القرن السابق.

ويقع كتاب «صعود وسقوط النمو الأمريكي» في ٧٦٢ صفحة، ويقدم وصفا مفصلا ونابضا بالحيوية للتحول في كل جانب من جوانب الحياة اليومية في أمريكا، من التسوق والترفيه إلى الطب والبنوك. وحتى الذين يعارضون استنتاجاته يعجبون باتساع معرفته وعمقها.

ويقول آندرو ماكافي المؤلف المشارك مع إريك برينيولفسن لكتاب «عصر الآلة الثاني» (*The Second Machine Age*) «إن بوب (روبرت) يمتلك حجة لا يرقى إليها الشك بشأن الماضي». ويشير هذا الكتاب إلى أن أجهزة الكمبيوتر والتكنولوجيات الرقمية الأخرى ستفعل للقوة الذهنية ما فعله المحرك البخاري للقوة العضلية. «فهو يقدم الحجة بشكل جيد جدا على أن القرن الماضي كان استثنائيا تماما. أما الأمر الذي لا نتفق أنا وبوب عليه فيتعلق بالابتكارات التي نراها تتكشف من حولنا الآن، وإلى أي مدى سيكون تأثيرها.»

تأثير أقل

ولا يعترض غوردون على أهمية تطورات مثل الحواسيب الشخصية والإنترنت، والتي ولدت طفرة نمو من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٤. ولكن معظم هذه التطورات لا ترقى إلى ما يسميه «الاختراعات الكبرى» في الماضي، والتي أعادت تشكيل الاقتصاد بطريقة لم تفعلها الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر اللوحية. وفي المناسبات العامة، يعرض غوردون صورتين جنبا إلى جنب: هاتف ذكي ومرحاض، سائلا «أيهما تختار التخلي عنه؟».

ويتلذذ غوردون بدوره كناقد للمتفائلين بالتكنولوجيا. وأحد شركائه في السجال الفكري هو جويل موكير، وهو خبير اقتصادي زميل في جامعة نورث ويسترن، والذي يشير إلى غوردون مازحا بأنه «زميلي الموقر والمضلَل كثيرا».

وأشار موكير في ظهور له مؤخرا في مقر صندوق النقد الدولي في العاصمة واشنطن، حيث ناقش كتابه المعنون «ثقافة النمو: أصول الاقتصاد الحديث» (*A Culture of Growth: The Origins of the Modern Economy*) قائلا: «نحن نتفق في الواقع على معظم الأمور».

وفي هذا الكتاب، يرى موكير أن القيم والمعتقدات التي نشأت في أوروبا الغربية في السنوات ١٥٠٠–١٧٠٠ أنتجت روحا من البحث العلمي أرست الأساس للاختراعات العظيمة التي جاءت لاحقا. فقد كان الشرط المسبق للمحرك البخاري اكتشاف أنه من الممكن إنتاج الفراغ.

ويقول موكير: «إذا نظرتم إلى ما يحدث للعلم والتقدم العلمي في العقد الماضي، أعتقد أنه كان مثيرا كعهدنا به دائما».

ويتمسك غوردون برأيه، قائلا إنه يرى القليل من الأدلة على أن أحدث التقنيات كان لها تأثير كبير.

ويشير غوردون قائلا: «الكثير من الأمور يجري اقتراحها — أجزاء الجسم القابلة للاستبدال، وثورات هائلة في الطب — لكنها سوف تحدث ببطء شديد».

الصورة: JUSTIN RUNQUIST

وكتاب «صعود وسقوط» هو تتويج لعقود من البحث في مصادر النمو الاقتصادي. ففي أطروحة غوردون للدكتوراه في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وضع طريقة جديدة لتقدير تكاليف البناء. وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى كتابه الرائد في عام ١٩٩٠ بعنوان «قياس أسعار السلع المعمرة» (*The Measurement of Durable Goods Prices*)، والذي أظهر أن المقاييس المعيارية لرأس المال عجزت عن تفسير التحسينات في الجودة. ويشير لورانس كريستيانو، رئيس قسم الاقتصاد بجامعة نورث ويسترن، قائلا: «لقد كان إسهاما بالغ الأهمية أدى إلى تغيير الطريقة التي يفكر بها الناس في النمو».

وكان التضخم مجالا رئيسيا آخر للبحث بالنسبة لغوردون. فقد كان «الكساد التضخمي» في السبعينات — وهو زيادة في التضخم والبطالة في آن واحد — قد تحدى وجهة النظر التقليدية، التي جسدتها علاقة تُعرف بمنحنى فيليبس، وهي أن ارتفاع التضخم كان مصحوبا عموما بانخفاض البطالة.

وكان غوردون رائدا في تطوير نسخة معدلة من منحنى فيليبس فسرت تأثير صدمات العرض مثل أزمة النفط عام ١٩٧٣، عندما ارتفع سعر برميل النفط الخام من ٣ دولار إلى ١٢ دولار.

وقد شكل هذا البحث الأساس لما يسميه غوردون النموذج «المثلث» للتضخم، والذي يراعي التغيرات في العرض والطلب

> يتلذذ غوردون بدوره كناقد للمتفائلين بالتكنولوجيا

وكذلك القصور الذاتي، أو الوقت الذي تستغرقه هذه التغييرات للتأثير على المستوى العام للأسعار.

وقد ثبتت أهمية هذا النموذج في تفسير ظاهرة أخرى مثيرة للدهشة، وهي الاقتصاد «المعتدل» (*Goldilocks*) في التسعينات، عندما ظلت البطالة منخفضة في وقت اتسم فيه التضخم بالاعتدال. ويخطط غوردون الآن لتحديث نموذجه لشرح أسباب استمرار الأسعار في الارتفاع خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨–٢٠٠٩، على الرغم من الصدمات الزلزالية التي أصابت الناتج والتوظيف.

وخلال سنوات الاقتصاد «المعتدل»، شارك غوردون في لجنة من خمسة أعضاء من الاقتصاديين شكلتها لجنة التمويل التابعة لمجلس الشيوخ في عام ١٩٩٥ لدراسة دقة مؤشر أسعار المستهلكين. وخلصت لجنة بوسكين، التي سميت باسم رئيسها الخبير الاقتصادي بجامعة ستانفورد مايكل بوسكين، إلى أن المؤشر بالَغ في تقدير التضخم بمقدار ١,١ نقطة مئوية.

واعتمد مكتب إحصائيات العمل الأمريكي بعض توصياتها لأجل تغييرات في الطريقة التي يحسب بها مؤشر الأسعار.

وأدى عمل غوردون على نموذج «المثلث» للتضخم إلى إظهار أهمية التضخم «الأساسي»، والذي يستبعد أثر أسعار الأغذية والطاقة المتقلبة. وهذا يسمح لصانعي القرار في الاحتياطي الفيدرالي بالتركيز على اتجاه التضخم على المدى الأطول مع تجاوز التقلبات قصيرة الأجل الناجمة عن مستجدات مثل زيادة مفاجئة في أسعار البنزين.

ويصف الخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، بول كروغمان، هذه المساهمة بأنها «مهمة للغاية».

وكتب كروغمان في رسالة بالبريد الإلكتروني: «شهدنا مرتين في الآونة الأخيرة في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١ ارتفاعات حادة في التضخم الكلي، وحذر كثير من الناس من أن البنوك المركزية غير مواكبة للأحداث مطالبين برفع أسعار الفائدة و/أو إلغاء سياسة التيسير الكمي».

«ولكن هذه كلها كانت حول أسعار السلع الأساسية — مما معناه أن التضخم الأساسي كان هادئا. ومن ثم، كان مجلس الاحتياطي الفيدرالي، الذي ركز على التضخم الأساسي، محقا في خلوصه إلى أنه ينبغي أن يواصل السير على نفس النهج».

وقد تأثر كتاب «صعود وسقوط» برحلة إلى ميشيغان شملت المبيت والإفطار، عثر خلالها غوردون مصادفة على كتاب من الصور لأوتو بيتمان بعنوان «الماضي الجميل: كان بالغ السوء!» (*Good Old Days: They Were Terrible!*). ويصور هذا الكتاب، الذي ألفه مؤسس أرشيف بيتمان للصور، مآسي حياة الأحياء الفقيرة في أواخر القرن التاسع عشر. وتذكر غوردون قائلا: «لذا كان من الطبيعي أن نرى كيف تحسنت الأمور بشكل كبير منذ ذلك الحين».

وقد أمضى أربع سنوات في هذا الكتاب، بمساعدة فرق من مساعدي البحوث. وكان مكتبه وبيته مكتظين بأكوام من الكتب التي تعج بقصاصات الملاحظات اللاصقة. وكانت النتيجة مستوى مذهل من التفصيل يصف مشقة الحياة اليومية في الولايات المتحدة قبل الحرب الأهلية والتحسينات الهائلة التي جاءت في وقت لاحق مع اختراعات مثل السباكة الداخلية، والأضواء الكهربائية، وأدوات المطبخ.

وأحد مساعدي غوردون في الأبحاث كان آندرو سابين، الذي أمضى ساعات طويلة في مكتبة النقل في جامعة نورث ويسترن، متأملا جداول مواعيد السكك الحديدية في القرن التاسع عشر.

وقد وصف سابين غوردون بأنه رب عمل كثير المتطلبات جعل باحثيه يتتبعون وقتهم بشكل وثيق. ولكن العلاقة بين الاثنين توثقت في نهاية المطاف في ضوء اهتمامهما المشترك بالموسيقى، حتى أنهما كان يلتقيان لتناول القهوة

مع زوجة غوردون، جولي، وهي فنان رسم الوجوه وأستاذ اللغة الإنجليزية والدراسات السينمائية في جامعة نورث ويسترن، للحديث عن الملحنين الكلاسيكيين المفضلين ومسرحيات برودواي الغنائية.

ومكتب غوردون الأنيق، وإن كان مزدحما جدا، هو دليل على تنوع اهتماماته، والتي تشمل التصوير والطيران والتاريخ. وفي حين أن رفوفه مصطفة بكتب عن الاقتصاد، بما في ذلك العديد من الطبعات من كتابه «الاقتصاد الكلي» (*Macroeconomics*) الذي يحظى بشعبية، فإن الجدران مغطاة بصور من أسفاره إلى بلدان مثل الهند وتايلند.

وفي حصة للاقتصاد الكلي المتوسط كان فيها الفصل مكتظا بأكثر من ٢٠٠ طالب، أعطى غوردون محاضرة سريعة ومنظمة تنظيما جيدا بمساعدة جهاز عرض ضوئي سمح له برسم الرسوم البيانية بينما كان يتحدث.

ويقول غوردون إنه يتمتع بالتدريس، ولا سيما ندوة السنة الأولى بالجامعة بعنوان «هل حقق الاقتصاد فوزا في حربين عالميتين؟» (Did Economics Win Two World Wars?). ويشير غوردون إلى أن: «هذا العنوان مخادع لأنه يتعلق بالحربين، وليس بالاقتصاد فحسب».

وتعكس هذه الحيلة اهتمامه المبكر بالتاريخ. فحينما كان طالبا جامعيا في جامعة هارفارد، كان يخطط في البداية للتخصص في هذا الموضوع ولكنه غير رأيه بعد حصوله على درجة B في دورة دراسية واحدة. وكما يقول غوردون، «كان التاريخ مفرطا في الذاتية؛ فقد كان هناك الكثير من الإجابات الممكنة المختلفة»، وأضاف: «ربما كنت عصبيا جدا فقط حيال موضوع حصلت فيه على درجة B.»

يسري في العائلة

ولذا، سار على خطى والديه، روبرت آرون ومارغريت غوردون، وكلاهما من الاقتصاديين البارزين في جامعة كاليفورنيا، بيركلي. وشقيقه الأصغر، ديفيد غوردون، كان خبيرا اقتصاديا أيضا، وقام بالتدريس في المدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية في نيويورك. وتوفي في عام ١٩٩٦ عن عمر ٥١ عاما.

وبعد تخرجه من جامعة هارفارد في عام ١٩٦٢، ذهب غوردون للحصول على الدكتوراه في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، حيث كان مستشار أطروحته روبرت سولو، الفائز بجائزة نوبل، الذي أبدى في عام ١٩٨٧ ملاحظته الشهيرة بأن عصر الكمبيوتر يمكن رؤيته في كل مكان إلا في إحصاءات الإنتاجية. (استغرق الأمر عقدا آخر تقريبا قبل أن يصبح تأثير التكنولوجيات الجديدة على الإنتاجية واضحا).

ويرى غوردون أن التباطؤ في الابتكار ليس الشيء الوحيد الذي يعوق النمو. فالاقتصاد الأمريكي يواجه أيضا «رياحا معاكسة» مثل ارتفاع التفاوت، والاستقرار النسبي في التحصيل العلمي، ومجتمع آخذ في الشيخوخة، وعبء الدين الحكومي.

والسؤال هو: ماذا تعني توقعات غوردون المتشائمة بالنسبة لخطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتعزيز النمو إلى ما بين ٣٪ و٤٪ سنويا بمساعدة التخفيضات في الضرائب على الدخل الشخصي وعلى دخل الشركات وبرنامج البنية التحتية البالغة قيمته تريليون دولار؟

الصورة: JUSTIN RUNQUIST

يتوقع الاقتصادي روبرت غوردون أن يتباطأ نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة بشكل حاد.

بحسب قول غوردون، إن الدفعة التنشيطية التي يقدمها ترامب يمكن أن تعزز الإنتاجية والنمو على المدى القصير في وقت تعمل فيه العمالة الحالية بشكل أكثر كثافة وينضم عمال جدد إلى قوة العمل. ولكن من غير المرجح أن يستمر التحسن لأكثر من عام أو عامين.

ويشير غوردون إلى قائمة من العقبات. فسياسات ترامب من المحتمل أن تؤدي إلى ارتفاع الدولار وأسعار الفائدة، مما قد يؤدي إلى كبح النمو. كما أن التخفيضات في الإنفاق غير العسكري ستكون لها أيضا نتائج عكسية. كما أن التخفيضات الضريبية التي تستهدف أساسا الأغنياء قد لا تساهم كثيرا في زيادة الطلب، لأن الأغنياء أقل احتمالا من الفقراء لإنفاق الدخل الإضافي.

وبدلا من ذلك، ينبغي أن يركز صناع السياسات على زيادة الإنتاجية على المدى الطويل، وذلك إلى حد كبير من خلال التحسينات في التعليم والتدريب، حسب قول غوردون الذي يقترح القضاء على الفوارق بين دوائر المدارس العامة الغنية والفقيرة، والاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وإنشاء نظام للتدريب المهني على النمط الألماني.

وقال سابين، مساعد غوردون السابق للأبحاث، إنه يشعر بالارتياح إزاء احتمال أنه حتى لو تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق الاستفادة التامة من اختراعات الماضي العظيمة، فإن ذلك لا ينطبق على الكثير من بلدان العالم.

ويقول غوردون: «لنفكر في بلدان مثل الهند حيث المياه الجارية والتوسع التحضري وكل تلك الأمور لا تزال جارية». «ما يريحني بعض الشيء هو معرفة أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا». FD

كريس ويليش هو من فريق العمل في مجلة التمويل والتنمية.

مسارات موازية

أتيش ريكس غوش يقدم لمحة عن **كريستين فوربس** التي تجمع بين العمل الأكاديمي وصنع السياسات

إن تخليص الأطفال من الديدان يبدو اهتماما غير محتمل للاقتصادية كريستين فوربس التي قضت معظم حياتها المهنية تجمع بين العمل الأكاديمي وصنع السياسات. لكن الأستاذة بكلية سلون للإدارة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ما انفكت تبدي استعدادها لأن تخطو مسارات غير محتملة كذلك.

وتركز فوربس، وهي أيضا يضا عضو خارجي في لجنة السياسة النقدية في انجلترا، على قضايا دولية مثل العدوى المالية—بمعنى كيف تمتد المشاكل الاقتصادية من بلد إلى آخر—والتدفقات الرأسمالية عبر الحدود، والقيود على رأس المال، وكيف تؤثر السياسات الاقتصادية في أحد البلدان على البلدان الأخرى.

ولكن عندما عرض الزملاء عليها أدلة تفيد بأن إحدى الوسائل الفعالة من حيث التكلفة لإبقاء الأطفال في الاقتصادات النامية في المدرسة هي تخليصهم من الديدان الطفيلية، ساعدت في إنشاء جمعية خيرية هدفها تخليص الأطفال من الديدان.

ولا تزال البحوث الأكاديمية وصنع السياسات تستحوذ على معظم وقت فوربس، سواء في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا أو البنك الدولي أو بنك إنجلترا أو وزارة الخزانة الأمريكية، من بين أماكن أخرى.

ومع ذلك، فإن مسارها لم يكن مقدرا سلفا—فقد لعب الحظ أو الصدفة دورا حاسما في أكثر من مرة. فأثناء نشأتها في كونكورد، نيو هامبشاير، نما لديها شغف بالهواء الطلق، وتلقت دراستها الثانوية في مدرسة عامة. وعلى الرغم من أنها لم تكن مدرسة متدنية الأداء (حوالي نصف الفصل يلتحقون بكليات)، فإن معظم زملائها وضعوا أنظارهم على جامعة نيو هامبشاير. وانتابت مستشاري فوربس الدهشة عندما تطلعت إلى الالتحاق بكليات أكثر عراقة مثل أمهرست أو وليامز. ولكن في مثال مبكر على تشكيل مسارها الخاص، فقد التحقت فوربس بالفعل بكلية وليامز.

ثروة من الخيارات

وفي كلية وليامز، واجهت فوربس ثروة من الخيارات وانتهى بها الأمر بالمشاركة في دورات في الفيزياء الفلكية والدين وعلم النفس—والاقتصاد. وتعزو لأستاذها لمادة الاقتصاد ١٠١ مورتون («مارتي») شابيرو (رئيس كلية وليامز لاحقا) إثارة شغفها بالمادة—في الغالب من خلال تطبيق المفاهيم الاقتصادية الأساسية على الحياة اليومية. فقد تحدث عن تناقص المنفعة الحدية للإسراف في شرب الجعة وبلوغها مستوى سالب في نهاية المطاف (وهو مثال ليس دون صلة بحرم الجامعات). ورغم ذلك، فقد ترددت بين الاقتصاد والتاريخ والعلوم السياسية (متمتعة بالتفاعل بين الموضوعات)، ولكنها في النهاية تخصصت في الاقتصاد وتخرجت بامتياز مع مرتبة الشرف.

وبعد التخرج، فكرت فوربس فيما ستفعله بعد ذلك—وتأرجحت ما بين القانون والسير على خطى والدها لتصبح طبيبة، ولكن انتهى بها المطاف في برنامج الصيرفة الاستثمارية لمؤسسة مورغان ستانلي. وعلى الرغم من أنها تعلمت عن الأسواق (معرفة سوف تكون مفيدة لاحقا في أبحاثها الاقتصادية)، إلا أنها سرعان ما أدركت أن الصيرفة الاستثمارية ليست مقدرة لها. وبعد ذلك كانت على موعد مع الحظ عندما وضعها ريتشارد سابوت، أحد أساتذتها في كلية وليامز، على اتصال مع نانسي بيردسال، التي كانت تعكف على الانتهاء من دراسة للبنك الدولي في عام ١٩٩٣ حول كيف حققت الأمم في شرق آسيا النجاح الاقتصادي وكانت تبحث عن باحث للمساعدة في تطبيق رؤاها على أمريكا اللاتينية.

وعليه، ذهبت فوربس للبنك الدولي لمدة عام وتذوقت للمرة الأولى البحوث الموجهة نحو السياسات. وكان العمل مع بيردسال وسابوت

ملهما لفوربس لتمتهن الاقتصاد مثلهما وجعلها تدرك أنها تحتاج إلى درجة الدكتوراه في سبيل ذلك وللتأثير في العالم مثلما فعلا.

وفي معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا كانت وجهة نظر فوربس بالتالي ليست مثل معظم الطلاب المتخرجين، والذين يميلون إلى أن تأسرهم النماذج والنظريات في حد ذاتها وليس تطبيقها على مشاكل العالم الحقيقي. وكان هذا المنظور هو الذي أكسب فوربس احتراما عندما نُشرت دراستها حول تأثير عدم المساواة في الدخل على النمو في المجلة الاقتصادية الأمريكية *(American Economic Review)* في عام ٢٠٠٠. وكانت الدراسة جزءا من تكليف لدورة جيري أ. هوسمان للاقتصاد القياسي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

وفي منتصف تسعينات القرن العشرين، كان عدم المساواة في الدخل بالكاد موضوعا ساخنا. لكن بيردسال وسابوت وجدا أن عدم المساواة في الدخل كان ضارا للنمو، وحققت هذه النتيجة انطباعا قويا، على الأقل في دوائر السياسات. وأعادت فوربس النظر في المسألة، باستخدام بيانات أحدث وتقنيات أكثر تطورا (وُضعت مؤخرا)، ووجدت أن الإشارة قد انقلبت! ففي حالة المقارنة بين البلدان، فإن عدم المساواة في الدخل ضار بالنمو، ولكن بالنظر داخل البلد المعني، وجدت أنه ثمة ارتباط موجب بين النمو وتزايد عدم المساواة.

وبالإضافة إلى نشر دراستها في مجلة متميزة، فإن التجربة علّمت فوربس أهمية العمل التحليلي الدقيق في استنتاجات السياسات. ولعل أشهر ما عُرفت به فوربس هو عملها حول العدوى المالية. وهذا موضوع فارق في حياتها العملية. فقد كانت تكتب في أعقاب الأزمات المالية في البلدان الآسيوية وغيرها من بلدان الأسواق الصاعدة عندما بدت «العدوى» متفشية.

وقد حللت أوراقها البحثية المقصود من العدوى، وهو مصطلح يُستَخدم حتى الآن بصورة فضفاضة جدا، وبالتالي ساعدت على توضيح متى تحدث وأسبابها. وكما أشار ذات مرة روبرتو ريغوبون، وهو مؤلف مشارك وأستاذ زميل في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، "كريستين هي واحدة من رواد التحليل التجريبي للعدوى. وأوراقها البحثية هي أعمال بارعة لأي شخص مهتم بقياس أهميتها ووجودها ومداها.؟ أما ستاين كلاسنس، مستشار أقدم في مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي الأمريكي)، والذي أجرى أيضا بحوثا مع فوربس حول هذا الموضوع، فيقول: «إنها تضع معيارا أكاديميا عاليا جدا، ولكنها تضع ملاءمة العمل للسياسات دائما في الاعتبار، وتحفز الآخرين من خلال الإشارة إلى الفجوات الكبيرة في فهمنا. كما أنها تعرض رؤاها بطريقة سهلة ويمكن استيعابها».

وفي ورقة أخرى يُستشهد بها كثيرا، نظرت فوربس في تأثير فرض قيود رأس المال، وذهبت إلى أبعد من التحليلات التقليدية لآثارها الاقتصادية الكلية لتدرس كيف أثرت القيود على فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل، وهو أمر تجاهله من قبل الأكاديميون وصناع القرار على حد سواء.

وقد أكسب هذا التحليل فوربس سمعة مستحقة في مجال البحوث الأكاديمية الموجهة نحو السياسات. ولكن لا يخلو التركيز الضيق بشكل مفرط على العمل التحليلي لأغراض السياسات من المخاطر—وخاصة مخاطر سوء التفسير من جانب الآخرين. وعلى سبيل المثال، غالبا ما تؤخذ نتائج فوربس بشأن تأثير قيود رأس المال على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على أنها تعني أن الحكومات ينبغي أن تتجنب القيود على تدفقات رأس المال الوافدة بسبب العبء على الشركات الأصغر مقارنة بتلك الأكبر حجما. وقد يكون ذلك صحيحا، ولكن اتخاذ تدابير احترازية هو بديل السياسات الرئيسي لبلد يواجه طفرة ائتمانية تغذيها تدفقات رأس المال الوافدة. ومن المرجح أن يكون لمثل هذه التدابير تأثير أكبر كبر غير متناسب حتى على المشاريع الصغيرة، والتي تميل إلى الاعتماد أكثر على التمويل المصرفي مقارنة بالشركات الأكبر.

وبالمثل، لا ينبغي تفسير ورقة فوربس البحثية حول عدم المساواة في الدخل والنمو على أنها تعني أن عدم المساواة مفيد للنمو. فالأبحاث اللاحقة تشير إلى اعتماد النتائج على العينة المختارة، كما أن التقديرات المُعتَمدة فقط على كيف تطورت المتغيرات عبر الزمن، وهي التقنية التي استخدمتها فوربس، عادة ما لا ترصد سوى علاقة ارتباط موجب قصيرة المدى بين عدم المساواة والنمو. ويتم تحديد التأثير السلبي من خلال تحليل كيف يتغير أحد المتغيرات سواء على مر الزمن أو عبر البلدان.

مكالمة مازحة؟

وفوربس التي أمضت جزءا كبيرا من حياتها المهنية في الدوائر الرسمية تدرك جيدا التفاصيل الدقيقة لتطبيق البحث الأكاديمي لاستخلاص استنتاجات على مستوى السياسات. فبعد المدة التي قضتها في البنك الدولي، جاءت فرصة فوربس التالية للمشاركة مباشرة في أعمال السياسات عندما عادت من الركض ذات مرة في عام ٢٠٠١ لتجد رسالة على المجيب الآلي من شخص يُدعَى جون تايلور. وكان يدعوها إلى وزارة الخزانة في واشنطن العاصمة للتحدث. في البداية اعتقدت أنها مزحة. لكن بالطبع عرفت من هو تايلور، الأستاذ في جامعة ستانفورد الذي عُين للتو وكيلا لوزارة الخزانة للشؤون الدولية في إدارة الرئيس جورج بوش الجديدة. ولكن لماذا يريد التحدث إليها؟ وكادت تمحي الرسالة.

وفي النهاية، ردت مكالمة تايلور الهاتفية، واتضح أنه أراد منها أن تنشئ شعبة جديدة بوزارة الخزانة لمراقبة مدى التعرض للمخاطر في جميع أنحاء العالم في أعقاب الأزمتين الآسيوية والروسية. ولم تكن فوربس قد حسمت أمرها بعد. فمنذ أيامها في البنك الدولي، شعرت بقوة جذب العالم الأكاديمي وعالم السياسات واعتقدت أن الاثنين لم يتفاعلا بما يكفي. ولكن كأستاذ مساعد طموح في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، كانت أولويتها هو النشر في كبريات المجلات الأكاديمية—وليس التسكع في أروقة السلطة في واشنطن.

ولذا رفضت العرض مرتين، إلى أن هاتفها الراحل روديغر دورنبوش، مستشارها السابق في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا واقتصادي دولي بارز صنع اسمه في كل من الدوائر الأكاديمية ودوائر السياسات، لتوجيه اللوم إليها. ورفض أن يغلق الهاتف حتى بدأت في حزم حقيبتها. وقال لها إن ؟هذا هو سبب قيامنا بالأبحاث الأكاديمية ... للتأثير على السياسات والعالم. إنك بحاجة للذهاب والقيام بذلك».

بيانات العالم الحقيقي

وعليه، عادت فوربس إلى واشنطن في عام ٢٠٠١. وحسب قولها كانت «تجربة رائعة في محاولة تطبيق البحوث الأكاديمية على العالم الحقيقي باستخدام بيانات العالم الحقيقي، حيث لا تقول للجميع إن العدوى سوف تحدث بعد تسعة أشهر من وقوعها. يجب عليك بالفعل القيام بذلك مسبقا. ويقدم ذلك مجموعة جديدة كاملة من القضايا المتمثلة في كيف يمكننا اتخاذ ما نكتب عنه ونجعله قابلا للتطبيق في الوقت الحقيقي». غير أن الوقت الذي أمضته في وزارة الخزانة جذب فوربس أيضا إلى طائفة من القضايا الأخرى التي لم تفكر فيها من قبل قط. وإحدى هذه القضايا هي العمل على حساب تحديات الألفية

الأمريكي—وهو برنامج يساعد على جعل المساعدات الخارجية الأمريكية أكثر فعالية من خلال وضع معايير لتحديد أي البلدان ستكون مؤهلة.

ولدى عودتها مرة أخرى إلى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في العام التالي، بدأت فوربس في كتابة أوراق أكاديمية عن بعض القضايا التي واجهتها في سياق السياسات، بما في ذلك العدوى المالية، حتى رن الهاتف مرة أخرى. هذه المرة كانت دعوة للانضمام إلى مجلس المستشارين الاقتصاديين لرئيس الولايات المتحدة. وهناك عملت فوربس في العديد من المواضيع الساخنة في الاقتصاد الدولي، بما في ذلك التلاعب المحتمل بالعملات من جانب الشركاء التجاريين الرئيسيين والضرائب الدولية.

وبالنسبة لقضية كانت آنذاك في العناوين الرئيسية—وهي المبالغ المالية الضخمة التي تحتفظ بها الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات بالخارج لتفادي ضرائب الشركات العالية، استطاعت فوربس مرة أخرى تسخير مهاراتها التحليلية لفضح زيف الأساطير الشعبية. وعادة ما كانت تشكو هذه الشركات من أنها غير قادرة على تمويل الاستثمار في الولايات المتحدة لأن تكلفة إعادة هذه الأموال ستكون كبيرة. وكانت الدلالة الطبيعية هي أنه ينبغي أن تحصل على إعفاء ضريبي لمرة واحدة بحد أدنى للمساعدة في حفز الاستثمار في الولايات المتحدة.

ولم يبدو ذلك صحيحا بالنسبة لفوربس وزملائها في المجلس الاقتصادي—ولكن لم يكن لديهم أي وسيلة لدحض هذا الادعاء بدون شواهد قوية. وكانت حجة الشركات مقنعة فيما يبدو، ولكن البحث الذي أجرته فوربس لاحقا أبطل هذه الحجة، حيث أظهر أنه عند قيام الشركات بإعادة توطين الأموال، فإنها عادة ما تستخدمها في دفع أرباح الأسهم وليس الاستثمار في مصانع مادية أو توظيف المزيد من العمال.

عقل متفتح

وقد أصبح هذا التفاعل بين العمل الأكاديمي والسياسات—الأبحاث التي تستنير بها قرارات السياسات وأسئلة السياسات المُلهِمة للبحوث—سمة مميزة لأعمال فوربس. غير أنها، خلافا للكثيرين، مستعدة أيضا أن تبقى متفتحة الذهن وأن تغير وجهات نظرها في ضوء الدراسات والشواهد الجديدة. فعملها المبكر حول قيود رأس المال، على سبيل المثال، كان يميل إلى التأكيد على تكاليفها. ولكن الدراسات الحديثة حول دور قيود رأس المال في التخفيف من مخاطر الاستقرار المالي وتنامي الوعي بأنه في الاقتصادات المفتوحة ماليا ثمة فرق عملي طفيف بين التدابير الاحترازية وقيود رأس المال أقنعت فوربس بقدرتها على دعم المرونة المالية.

وتأتي نصيحتها للباحث الشاب على نفس المنوال إلى حد كبير: اختر الموضوعات المهمة والتي تهتم بها؛ اسأل نفسك لماذا تفعل هذا العمل؛ كن فضوليا فكريا؛ استكشف كل زوايا القضية؛ ثم ابن استنتاجاتك على أسس تحليلية متينة.

ولن تناقش فوربس قضايا السياسات الحالية نظرا لعضويتها في لجنة السياسة النقدية لبنك إنجلترا، رغم أنها أعلنت مؤخرا أنها عائدة إلى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وأنه لا يمكنها أن تسعى لفترة أخرى في اللجنة. ولكن اتساقا مع موضوعها الذي مؤداه أن قرارات السياسات ينبغي أن تستند إلى أدلة تجريبية راسخة، فإنها منزعجة بشكل واضح من الموقف المضاد للخبراء والنخبة والذي يرى أن الحقائق لا تهم، وهو موقف يبدو أنه قد تسلل إلى الخطاب الشعبي. ومن خلال أبحاثها، تواصل محاولة تفسير الحقائق الاقتصادية الأساسية—للجمهور وصناع القرار على حد السواء—على أمل التأثير بشكل إيجابي على كيفية اتخاذ القرارات المهمة. وفي الوقت نفسه، فإنها تحث الأكاديميين على قضاء المزيد من الوقت في الحديث إلى الناس خارج أبراجهم العاجية: «نحن جميعا—صناع سياسات وأكاديميون —في حاجة حقا للخروج والتحدث للشركات ورجل الشارع، والتحدث إلى الناس وفهم شواغلهم بشكل أفضل ومعرفة فيما يفكرون».

وقد خصصت فوربس جزءا كبيرا من حياتها المهنية للاقتصاد الدولي—حتى أنها تزوجت في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير، حيث وُضِع تصور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ١٩٤٤ (وإن كانت تسارع إلى التوضيح بأنها اختارت الفندق لموقعه الجيد وليس لما يرتبط به في الأذهان تاريخيا). وعليه لا غرابة في أنها تشعر بالقلق إزاء رد الفعل الحالي ضد العولمة. وترى أن جزءا من المشكلة هو عدم قدرة الاقتصاديين على التواصل مع الجمهور بطرق مفهومة وقابلة للتطبيق على حياة الناس.

غير أنها مستعدة أيضا أن تبقى متفتحة الذهن وأن تغير وجهات نظرها في ضوء الدراسات والشواهد الجديدة

وبينما ينبع بعض الشعور المناهض للعولمة من شواغل بشأن التفاوت الحاد في الدخل والثروة، فإنها ترى أيضا ضرورة عدم المبالغة في تأثير العولمة على عدم المساواة. ففي المملكة المتحدة، تُلاحظ أن عدم المساواة في الدخل قد انخفض في السنوات الأخيرة، أو على الأقل لم يزد، لأن الأجور في الشرائح الأدنى زادت بمعدل أسرع من بعض الشرائح الأعلى. ومع ذلك، يسود بين الكثيرين إحباط شديد وخوف من التغيير—تجلى في نهاية المطاف في تصويت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي. ويجب على الاقتصاديين، والأكاديميين منهم وصناع القرار، أن يفهموا بشكل أفضل وشرح أفضل كيف يمكن للعولمة أن تفيد الجميع.

تخليص الأطفال من الديدان

وبقدر ما تنطوي البحوث الأكاديمية على رقي، فإنها تؤثر في بعض الأحيان على الجوانب الشخصية، وهو السبب الذي جعل فوربس تشارك في مشروع التخلص من الديدان. فهو مثال يوضح كيف طبقت مهاراتها على نطاق واسع، آخذة العديد من المسارات المختلفة، وغير المتوقعة في بعض الأحيان، ولكنها مجزية في كثير من الأحيان.

وقبل بضع سنوات، وجد البحث الأكاديمي الذي أعده الأستاذان الزميلان في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ريتشل غلينرستر وإستر دوفلو، جنبا إلى جنب مع مايكل كريمر من جامعة هارفارد، أن إحدى أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة لضمان بقاء الأطفال في البلدان النامية في المدرسة هي تخليصهم من الديدان الطفيلية التي غالبا ما تجعل وضعهم الصحي يمنعهم من للذهاب إلى المدرسة. ودفعتهم نتائج البحث إلى تأسيس جمعية خيرية مخصصة لتخليص الأطفال في الاقتصادات النامية من الديدان، وتطوعت فوربس بخبرتها في كلية إدارة الأعمال للمساعدة في إنشاء المنظمة.

وتقول فوربس، الأم الفخورة بأبنائها الثلاثة، بحماس ؟إنه لأمر مدهش ... كيف تستطيع قوة البحوث الاقتصادية الجيدة أن تجمع مبالغ ضخمة من المال في صورة تبرعات. فقط نعطي الأطفال حبة واحدة في السنة فتخلصهم من الديدان، وبالتالي يمكنهم التعلم أكثر. فلا يصيبهم الكسل كما كان سابقا ويحصلون على المزيد من المعادن من الغذاء ويصبحون أكثر صحة. إذن—فالأمر سهل جدا وبالغ الفعالية. وحتى الآن، تم تخليص حوالي ٢٥ إلى ٣٠ مليون طفل من الديدان، وكل ذلك بفضل البحوث الأكاديمية الجيدة!» ■

أتيش ريكس غوش هو مؤرخ في صندوق النقد الدولي.

شخصية رائدة

إسماعيلا دينغ يقدم لمحة عن شخصية ليونارد وانتشيكون، الناشط السابق الذي يعتزم تدريب الجيل القادم من الاقتصاديين الأفارقة

نادرا ما يكون الهروب من السجن جديرا بعناء المحاولة. فمعظم الهاربين من السجون يعودون مرة أخرى وراء القضبان خلال ساعات من هروبهم. ولكن في عام ١٩٨٦ أثبتت محاولة للهروب من السجن جدواها عندما استطاع «ليونارد وانتشيكون» الهرب من سجنه حيث كان «ماثيو كريكو»، رئيس بنن – ذلك البلد الصغير في غرب إفريقيا– يحتجز جميع معارضية السياسيين. فقد استطاع ذلك الناشط الشاب الهروب من السجن منذ ثلاثين عاما والتوجه إلى نيجيريا المجاورة. ولدى عودة وانتشيكون إلى وطنه بعد عقد من الزمان كان قد نال درجة الدكتوراه. وفي وقت لاحق قام بالتدريس في رابطة الجامعات الأمريكية المعروفة باسم «رابطة اللبلاب» (Ivy League)، ونُشرت له مقالات في بعض الدوريات الأكاديمية الرائدة، كما تم اختياره لعضوية «الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم»، وهي واحدة من أقدم جمعيات العلماء الأكاديميين وأعلاها مكانة في الولايات المتحدة.

وقد اتسمت عملية هروب وانتشيكون بالجرأة لكنها لم تكن مثيرة في أحداثها. ففي أحد الأيام من شهر ديسمبر ١٩٨٦ طلب مراجعة عيادة الطبيب خارج السجن للعلاج من مرض روماتيزم المفاصل الذي اصابه بعد ١٨ شهرا من التعذيب لأنه جرؤ على المطالبة بإنهاء النظام الديكتاتوري للرئيس كيريكو. وكان مدير السجن يثق في هذا الطالب اليساري الذي يبلغ من العمر ٣٠ عاما، وكان قد سبق له زيارة نفس الطبيب مرتين. ولكن هذه المرة، لم يكن وانتشيكون، الذي كان يتوقع بقاءه حبيسا لسنوات عديدة أخرى، يعتزم العودة. فأعد الترتيبات لكي تنتظره سيارة ودراجة نارية ليستقلهما في رحلته إلى نيجيريا.

ويعد وانتشيكون، الذي يعمل حاليا أستاذا في جامعة برينستون الأمريكية، واحدا من قلة من الاقتصاديين الأفارقة الذين يمارسون مهنة التدريس في إحدى جامعات القمة في الولايات المتحدة. وتركز أعماله البحثية، التي حظيت باهتمام كبير من خبراء اقتصاديات التنمية، على الجذور السياسية والتاريخية للتنمية الاقتصادية في إفريقيا. ويتناول وانتشيكون دراسة أثر تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلنطي على التنمية الاقتصادية المعاصرة في إفريقيا، كما يبحث في كيفية تأثير مشاركة المواطنين في الحد من المحاباة، وتحسين الحوكمة الديمقراطية، وإرساء الأساس للسياسات الداعمة للنمو الاقتصادي.

ويقول ناثان نان، البروفيسور في جامعة هارفارد وأحد المؤلفين المشاركين مع وانتشيكون ومحرر «دورية اقتصاديات التنمية» *(Journal of Development Economics)* «إن دراسات وانتشيكون البحثية تعرض منظورا فريدا للتنمية الاقتصادية. فهي تشمل موضوعات كبيرة ومهمة، وتستخدم في نفس الوقت طرائق إحصائية وأساليب تجريبية دقيقة. ويساعد تركيزه على السياسة ودورها في عملية التنمية على سد الفجوة الهائلة القائمة في الوقت الحالي في اقتصاديات التنمية».

رد الفضل للقارة

البروفيسور وانتشيكون، الذي يعيش في الولايات المتحدة منذ ٢٤ عاما، هو من مشجعي فريق «كليفلاند كافالييرز» لكرة السلة، وهو من أشد المعجبين بنجم الفريق «ليبرون جيمس» الذي تشغله، مثل وانتشيكون، رغبة رد الفضل لمجتمعه. فقد كان ليبرون حريصا على الفوز ببطولة «الرابطة الوطنية لكرة السلة» الأمريكية (NBA) من أجل مدينته «أكرون» وولايته «أوهايو»؛ أما وانتشيكون، فهو يتطلع إلى تدريب الجيل القادم من الاقتصاديين الأفارقة. فقد استطاع منذ عامين بعد أن أمضى أربع سنوات في التخطيط، أن يفتتح «كلية إفريقيا للاقتصاد» لتقديم التدريب الأكاديمي من الطراز الأول للاقتصاديين الشبان من القارة الإفريقية. ويعتزم في المرحلة القادمة افتتاح برامج للدراسة الجامعية في مجالات الاقتصاد والمالية والإدارة والإحصاء وعلوم الكومبيوتر. ويتمثل هدفه في تزويد أعداد كبيرة من الأفارقة بالتدريب اللازم للتصدي لأكثر قضايا التنمية إلحاحا التي تواجه القارة الإفريقية.

وفي مقابلة مع مجلة التمويل والتنمية قال وانتشيكون «إنه من المدهش لمن يعيش في إفريقيا أنه يجد بعض أهم التحديات والمعضلات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية متجسدة بوضوح أمام عينيه. فالمعضلات كثيرة، ولكنها حتى وقتنا هذا لا تخضع للدراسة التفصيلية إلا خارج القارة أساسا. فالتاريخ الاقتصادي في إفريقيا موضع دراسات بحثية مكثفة في شتى أنحاء العالم، ولكن قليلا فقط من الباحثين أفارقة المولد يشاركون في هذه الجهود البحثية».

وفي العام الماضي، كتبت غرييف شيلوا، الزامبية الجنسية والزميلة الباحثة لدراسات ما بعد الدكتوراه في جامعة هارفارد، بإحدى تدويناتها في واحدة من أوسع المدونات انتشارا أن «علم الاقتصاد ربما يعاني من مشكلة تتعلق بإفريقيا». وذكرت أن الدورية الأكاديمية الصادرة عن جامعة أوكسفورد «دورية الاقتصادات الإفريقية» *(Journal of African Economies)*، وهي من المطبوعات المهمة والمؤثرة التي تُعنى بقضايا التنمية الاقتصادية في إفريقيا، لا تضم سوى باحث أكاديمي واحد مقره في إفريقيا من بين أعضاء هيئة التحرير البالغ عددهم ٢٧ عضوا. (ومنذ كتابة هذه التدوينة زاد العدد إلى اثنين). ولا يوجد باحث أكاديمي واحد مقره في إفريقيا من بين أعضاء هيئة تحرير «دورية اقتصاديات التنمية» البالغ عددهم ٦٤ عضوا.

ووفقا لما ذكره وانتشيكون، هناك عاملان يسهمان في ضآلة مستوى التمثيل الإفريقي. أولا، عدم وجود تدريب في العلوم الإنسانية بالتعليم الجامعي في معظم البلدان الإفريقية. ويقول «إن التعليم الجامعي أو التعليم في مستوى الثانوي غالبا ما يكون تخصصيا بدرجة مفرطة، بينما يتعين في دراسة علم الاقتصاد أن يكون الطلبة متعددي الاهتمامات». وثانيا «ضعف مستوى التدريب في الرياضيات والإحصاء ضمن مناهج العلوم الاجتماعية».

ويقول وانتشيكون إن ضآلة عدد الاقتصاديين الأفارقة هي «خسارة» للمهنة. «ونحن لا ندرك فداحة الضرر» الذي يلحق بدراسة اقتصاديات التنمية في إفريقيا من قلة عدد «الأفارقة المشاركين في البحوث الاقتصادية على أعلى مستوى». فهم يجلبون معهم تفهما للأوضاع الداخلية «واهتماما متأصلا» مما يمكن أن يعزز النتائج البحثية.

ولتوضيح هذه النقطة، أوضح وانتشيكون دهشته لازدياد مستوى الفقر في قرية والدته في عام ٢٠٠٩ منذ زيارته الأخيرة لها في أواسط السبعينات. وأصبح مشغولا للغاية بمحاولة تفهم الأسباب التي أدت لهذا التدهور، الذي تخطى حدود انهيار الجسر الذي كان يربط بين القرية والمجتمعات المجاورة. وقد حفّزت روح الخبير الاقتصادي بداخله محاولة استجلاء الأسباب الجذرية لهذا التدهور، وهو ما أدى إلى كتابة أولى دراساته البحثية عن اقتصاديات الزراعة، بعنوان «لعنة التربة الجيدة؟ خصوبة الأراضي، والطرق، والفقر في المناطق الريفية في إفريقيا» (The Curse of Good Soil? Land Fertility, Roads, and Rural Poverty in Africa)، التي اشترك معه في كتابتها «بييرو ستانيغ» من جامعة بوكوني في إيطاليا. ويخلص المؤلفان وانتشيكون وستانيغ في دراستهما إلى أن المزيج الذي يجمع بين الأراضي عالية الخصوبة والافتقار إلى البنية التحتية يزيد من فقر السكان. ولكن كيف يحدث ذلك؟ ويقول وانتشيكون، «عندما تكون معزولا بدون بنية تحتية والأراضي غير خصبة، فإنك ترسل أولادك إلى المدرسة لتلقي العلم لأن الأرض فقيرة للغاية لدرجة لا تفلح جهود الأولاد في إصلاحها. ولكن إذا كانت الأرض غنية، فقد ترغب في إنجاب المزيد من الأولاد وإرسالهم جميعا للعمل في المزرعة».

«وعندما توفر التدريب للمواطنين، فإنك تحوِّل ما لديهم من حافز شخصي إلى بحوث اقتصادية متقدمة».

«وعندما توفر التدريب للمواطنين، فإنك تحوِّل ما لديهم من حافز شخصي إلى بحوث اقتصادية متقدمة. والأفارقة بوسعهم تقديم مساهمة كبيرة في المعرفة الاقتصادية عن طريق الاستفادة من وعيهم بثقافتهم وما لديهم من حافز متأصل للوصول فعليا إلى جذور التحديات التي تواجه القارة الإفريقية».

رحلة غير عادية

وُلِد وانتشيكون ونشأ في قرية صغيرة في وسط بنن، حيث كانت أسرته تتعرض لسوء المعاملة من جانب الحكومة. ففي عام ١٩٦٨، أُلقي القبض على والده، الذي كان يعمل بزراعة الكفاف، وتعرض للإهانة واحتجز لعدة أيام لعدم سداده ضريبة النفوس — وهي ضريبة موحدة تتم جبايتها على كل مواطن بالغ وكانت تبلغ حوالي ٨٠٪ من الدخل النقدي لأسرته.

واستمرت هذه الأوضاع خلال مرحلة تعليمه الأولي، وفي عام ١٩٧١ انضم إلى حركة الطلبة اليساريين للكفاح من أجل تحقيق الديمقراطية وضد الضرائب المجحفة على الفقراء. وفي عام ١٩٧٦ ألقي القبض على وانتشيكون، عندما كان في الصف الحادي عشر بالمدرسة، وذلك لكتابة مقالة في الجريدة الطلابية ينتقد فيها النظام الحاكم. وفي العام التالي نظَّم أول احتجاجاته الطلابية.

وكان حلم وانتشيكون في إحدى مراحل حياته أن يصبح مدرسا لعلوم الجبر. فقد كان متميزا في مادة الرياضيات. ولكن دراسته تأثرت بشدة نتيجة نشاطه السياسي، الذي زاد بعد التحاقه بجامعة بنن في عام ١٩٧٩، حيث أنشأ جماعة سرية للكفاح من أجل الحرية والديمقراطية في البلاد. لكنه لم يستمر طويلا في الجامعة. فقد طردته هيئة الجامعة بعد أول إضراب عام للطلبة، مما اضطره للاختفاء عن الأنظار لمدة خمس سنوات، لكنه ظل قريبا من الجامعة وواصل تنظيم الأنشطة الطلابية سرا من خارجها.

وفي منتصف الثمانينات، تعرضت حكومة بنن لضغوط للحد من طغيانها. وعاد وانتشيكون للجامعة، لكنه لم يلمس وزملاؤه التغيير السياسي

الذي كانوا يتوقعونه. وقاموا بتنظيم مظاهرة احتجاجية كبيرة ضمت طلبة الجامعة وطلاب المدارس الثانوية وموظفي الخدمة المدنية. وبعد قرابة ثلاثة شهور فقط من عودة وانتشيكون من مخبأه تم القبض عليه مرة أخرى وأمضى الفترة المتبقية له في بنن سجينا — حتى هروبه في عام ١٩٨٦.

وبينما نجد كثيرا من العلماء الأكاديميين قطعوا شوطا طويلا في مهنة التدريس وهم في أوائل الثلاثينات من عمرهم، فإن وانتشيكون لم يكن قد حصل بعد على درجة جامعية وهو في سن الثانية والثلاثين. فبعد هروبه من السجن توجه إلى كندا كلاجئ سياسي والتحق على الفور بجامعة لافال في مدينة كيبيك. وقد استطاع أن يتجاوز دراسة العديد من المواد الدراسية الجامعية واتجه مباشرة لدراسة الماجستير في الاقتصاد، رغم أنه لم تكن لديه أي خلفية عن هذا الفرع من العلوم. ويقول البروفيسور جيرار غوديه، أستاذ الاقتصاد آنذاك في جامعة لافال، إن «إصراره الملحوظ مع تقدمه في العمر بالنسبة لهذه المرحلة الدراسية كانا وراء قرار الجامعة بمنحه فرصة لإثبات ذاته عن طريق إتمام الدراسة لمدة سنة واحدة في مجموعة مختارة بعناية من المواد الدراسية الجامعية. وقد أتمها بنجاح ساحق».

ويقول وانتشيكون ضاحكا «إن درجة الماجستير هي فعليا أول درجة جامعية أحصل عليها». وكان قد أمضى عامين بعد ذلك كطالب دراسات عليا في جامعة بريتيش كولومبيا في فانكوفر، كندا في عام ١٩٩٢، قبل أن ينتقل إلى جامعة نورث ويسترن بالقرب من مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة، حيث حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد في عام ١٩٩٥، متخصصا في الاقتصاد السياسي واقتصاديات التنمية.

ولكن الأمر لم يخل من الصعوبة. فقد عانى وانتشيكون في سبيل اجتياز الاختبارات التأهيلية، الأمر الذي كاد يؤدي إلى فصله من برنامج دراسة الدكتوراه. ولكن لحسن حظه، أخذت الجامعة في اعتبارها بعض الظروف التخفيفية، بما في ذلك ظروف زوجته الصحية التي كادت تودي بحياتها أثناء ولادة ابنهما إلى جانب أنه كان قد شارف على الانتهاء من إعداد رسالة الدكتوراه. ولكن أداءه الضعيف كان مقيدا لفرص حصوله على العمل. ثم جاءت الفرصة عندما طالع بالصدفة إعلانا في مجلة «الدورية الأمريكية للعلوم السياسية» *(American Political Science Review)* تبحث من خلاله جامعة ييل عن أستاذ مساعد للعلوم السياسية متخصص في «نظرية الألعاب» (game theory). وكان الموعد النهائي لتقديم الطلبات في اليوم التالي. وهرع وانتشيكون عائدا إلى المنزل حيث قام بإعداد طلب التوظيف وأرسله بالبريد في نفس اليوم. وتلقى دعوة لإجراء مقابلة شخصية. وقد اضطر وانتشيكون لاقتراض مبلغ ألفي دولار من أحد أساتذته لشراء بدلة وتذكرة طائرة لحضور هذه المقابلة التي أسفرت عن نتائج طيبة. وخلال أسبوع واحد جاءه الرد من جامعة ييل متضمنا عرضا وظيفيا، واستمر في التدريس بجامعة ييل من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠١. ثم انتقل بعد ذلك للعمل بالتدريس في جامعة نيويورك لمدة عقد من الزمن، حتى اجتذبته جامعة برينستون للعمل بها في عام ٢٠١١. ويقسِّم وانتشيكون وقته حاليا بين مقر جامعات رابطة اللبلاب في ولاية نيو جيرسي وجمهورية بنن، حيث بدأت تتضح معالم حلمه بتدريب الاقتصاديين الأفارقة.

أساس تدريبي وليد

تمنح حاليا الكلية الإفريقية للاقتصاد، في مقرها المؤقت بالقرب من كوتونو، العاصمة الاقتصادية لجمهورية بنن، درجات الماجستير في الرياضيات والاقتصاد والإحصاء وإدارة الأعمال. وتمنح كذلك درجة الدكتوراه في الاقتصاد. وسوف يتخرج أول طلابها بدرجة الماجستير في شهر ديسمبر ٢٠١٦. وتفخر الكلية بشركائها الإثني عشر من الجهات الأكاديمية، ومنها جامعة برينستون، التي قدمت دعما جزئيا للكلية لمدة أربع سنوات، والبنك الدولي، الذي يموِّل حوالي ٢٠ منحة دراسية للطلبة في برامج الرياضيات والاقتصاد والإحصاء.

ويوضح وانتشيكون خططه من أجل التوسع والحرم الجامعي الذي يعتزم بناءه على مساحة ١٨,٥ فدان، ويضم حديقة للنباتات، ومتحفا للفن الإفريقي، وملاعب رياضية، وجميع المرافق المتوفرة بأي من جامعات أمريكا الشمالية، مثل جامعة برينستون. ويأمل وانتشيكون افتتاح فروع للكلية في شرق إفريقيا (نيروبي) وغرب إفريقيا (أبيدجان)– بحيث تقدم خدماتها في نهاية المطاف إلى ١٥ ألف طالب.

وقد صمم وانتشيكون منهجا دراسيا يعتقد أنه سيسمح لطلابه بمنافسة أفضل الطلاب حول العالم. ويركز المنهج الدراسي بشدة على الأساليب الكمية والمهارات البحثية. وسوف يتعرف الطلبة أيضا على أساسيات التاريخ الاقتصادي الإفريقي. ويقول في هذا الشأن إن «أحد الأمور التي تفصلنا عن قارات العالم الأخرى أننا أقل دراية بأنفسنا. وعلى سبيل المثال، قليل فقط من الأفارقة سمعوا عن «محاربات الأمازون»– وهي وحدة عسكرية منتقاة كافة عناصرها من النساء في مملكة داهومي، المملكة الإفريقية التي كانت تقطن في الأراضي المعروفة الآن باسم بنن. وقد أنشئت هذه الوحدة العسكرية في عام ١٦٤٥ على يد الملك هوغبادجا وظلت قائمة حتى قامت سلطة الاستعمار الفرنسي بحلها في عام ١٨٩٤.

وفي الوقت الحالي يمضي وانتشيكون، الذي يبلغ من العمر ٦٠ عاما، أربعة شهور كل سنة في موطنه الأصلي، ولكن مع استمرار توسع الكلية يعتزم قضاء مزيد من الوقت في بنن. ويقول في هذا الشأن «إني أرى دوري في التواجد هناك لتنشيط العمل البحثي، وليس لإدارة الأمور على أساس يومي». ولكنه يرغب أيضا في البقاء على اتصال وثيق مع جامعة برينستون وغيرها من الجامعات الأمريكية، ويقول «حتى بعد تقاعدي، سأظل دوما إلى حد ما راغبا في أن أكون جزءا من مكان كهذا. وهذا هو أحد السبل للتعبير عن امتناني لما أتيحت لي من فرص في هذا المكان، كما أن الحفاظ على التواصل مع جامعة مثل جامعة برينستون والمساهمة في المعارف هو أمر أود له أن يستمر».

باحث انتقائي

كانت مملكة داهومي موَّردا رئيسيا للعبيد لتجار الرقيق الأوروبيين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولذلك كان العديد من الأفارقة يتم شحنهم مكبلين من مملكة داهومي حتى أصبح يطلق عليها اسم «ساحل العبيد». ويقول وانتشيكون إن موروث العبودية واسع الانتشار. فهو يذكر في سنوات صباه أنه كان يسمع أصدقاءه يتندرون بعبارات مثل «هذا الشخص سوف يبيعك»

أو «يجعلك تختفي». وكانت تلك التوجهات تبدو مؤشرا على أوضاع مجتمعية عامة كانت مثار حيرة وانتشيكون: عدم الثقة بين المواطنين الذين عاشوا معا في بعض الأحيان لعقود طويلة كأصدقاء وزملاء وجيران. وفي هذا الخصوص يقول إنه بداهة كان يعتقد أن «ذلك يرتبط حتما بتجارة الرقيق»، وقد ظلت هذه الفكرة تسيطر على تفكيره لاحقا.

«مدارس الإرساليات لا تزال تقوم بدور مهم في إفريقيا».

وللتعمق في فهم هذا الشعور بعدم الثقة، تواصل وانتشيكون مع البروفيسور نان من جامعة هارفارد، الذي كان يدرس الآثار طويلة الأجل لتجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية. وشرعا في تبادل الآراء حول هذا الموضوع وانتهى بهما الأمر إلى المشاركة في تأليف ورقة بحثية أصبحت لاحقا واحدة من أهم الدراسات التي أعدها وانتشيكون، بعنوان «تجارة الرقيق وأصول انعدام الثقة في إفريقيا» (The Slave Trade and the Origins of Mistrust in Africa)، ونُشرت في عام ٢٠١١ في مجلة «الدورية الاقتصادية الأمريكية» (*American Economic Review*) واستشهدت بها بحوث أكاديمية أكثر من ٧٠٠ مرة منذ ذلك الحين. واشترك نان مع وانتشيكون في إعداد بيانات استقصائية معاصرة تتضمن بيانات تاريخية عن شحنات العبيد حسب المجموعات العرقية وذلك لبيان أن الأفارقة الذين تعرض أسلافهم لغارات مكثفة من تجار الرقيق عبر المحيطين الأطلنطي والهندي هم في الوقت الحالي أقل شعورا بالثقة تجاه الآخرين مقارنة بهؤلاء الذين لم يتعرض أسلافهم لغارات تجارة الرقيق. وحول هذا الأمر، يقول البروفيسور نان «إن هذه الدراسة قدمت أدلة قيمة تبين أن الصدمات التاريخية يمكن أن تكون لها آثار ممتدة ومزمنة على النسيج الثقافي للمجتمع. وقد عمقت فهمنا للآثار الضارة المترتبة على تجارة الرقيق. ونظرا لأن الثقة ضرورية أساسا للمعاملات الاقتصادية، فقد عرضت هذه الدراسة دليلا على إحدى القنوات التي تقوم عليها الآثار الضارة طويلة الأجل لتجارة الرقيق على التنمية الاقتصادية».

تجارب ميدانية

انجذب وانتشيكون لعلوم الاقتصاد بسبب اهتمامه بالرياضيات والتفكير المنطقي. ولكن شغفه بالعمل كنشاط أعاده إلى حبه الأول، أي السياسة. وكان البروفيسور روجر ميرسن، المشرف على رسالة وانتشيكون في جامعة نورث وسترن، والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام ٢٠٠٧، قد حث طلابه بتنمية مهاراتهم التحليلية في الهندسة السياسية، التي تعمل على إنشاء المؤسسات الاجتماعية.

وقد أخذ وانتشيكون بهذه النصيحة بمنتهى الجدية. وكان العمل النظري للبروفيسور ميرسن قد أوحى لوانتشيكون «تخيل» بعض الحلول المؤسسية المحددة للمشكلات السياسية واختبارها تجريبيا وبدقة. وكانت إحدى دراساته البحثية، التي عرضت نتائج تجربة ميدانية عن المحاباة (clientelist)، أو الاستراتيجيات الانتخابية القائمة على المحسوبية، هي أول تجربة عشوائية منضبطة في بحوث الاقتصاد السياسي تنطوي على مرشحين حقيقيين يتنافسون في انتخابات حقيقية.

وقد استطاع وانتشيكون أن يقنع أربعة مرشحين في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة في بنن في مارس ٢٠٠١ بالسماح لأعضاء فريقه البحثي بكتابة رسائل حملاتهم الانتخابية واختبارها مع أهالي القرى. وأعد الفريق نوعين من الرسائل. استخدمت في أحدهما وعود انتهازية موجهة — ببناء الطرق والمدارس والعيادات الطبية، في قرية معينة على سبيل المثال. وقُدمت في النوع الثاني رسائل عامة حول الحاجة لتحسين مستوى الرفاهية في البلاد. وتم التعامل مع الناخبين في القرى التي تلقت رسائل الحملات الانتخابية العادية من المرشحين بخلاف تلك التي أُعدت لأغراض التجربة بوصفهم مجموعة الضبط. وقد تمكنت التجربة من التحقق من صحة الحجج القائلة بأن المناشدات القائمة على المحاباة، كالوعود الموجهة ببناء الطرق والعيادات الطبية، هي أكثر فعالية من المناشدات القائمة على السياسات العامة بوجه عام. غير أن المحاباة تصبح أقل جاذبية عندما ينظم المرشحون حملاتهم الانتخابية على أساس اللقاءات المفتوحة.

ويعتبر وانتشيكون في الوقت الحالي اقتصاديا انتقائيا ومختلطا في مجال التنمية، حيث يبحر بسعادة في مجالي العلوم السياسية والاقتصاد. وعن عمل وانتشيكون، يقول أستاذه من جامعة لافال، البروفيسور غوديه، المتقاعد حاليا، إن «أعمال وانتشيكون تُنشر في دوريات أكاديمية تعنى بالعلوم السياسية وبالاقتصاد، وهو أمر نادر الحدوث بدرجة كبيرة. فقدرته على سبر أغوار هذين المجالين من العلوم بهذه السهولة وسد الفجوة بينهما هو في حد ذاته إسهام كبير لعلم الاقتصاد، وأعتقد أنه كذلك بالنسبة للعلوم السياسية أيضا».

ويقول البروفيسور أندريه شليفر، من جامعة هارفارد، «إنه عالم اجتماعي مبدع بصورة هائلة، ينصب تركيزه دائما على أهم قضايا التنمية، سواء كانت سياسية أو تعليمية. فقد تناول في عمله خلال التسعينات كيفية سير الانتخابات عندما يرفض الخاسر قبول النتائج. وقد تبين أن هذه قضية جوهرية في الديمقراطيات الناشئة في إفريقيا.

ويكتب وانتشيكون حاليا كتابا حول التنمية الاقتصادية والحراك الاجتماعي طويل الأجل. ويعتزم استخدام بيانات من عينة مؤلفة من ثلاثة أجيال من العائلات لتوثيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي المحرز من مرحلة ما قبل الاستعمار في بنن حتى الوقت الحالي. وترجع البيانات إلى أواخر القرن التاسع عشر. (مملكة داهومي أصبحت مستعمرة فرنسية في عام ١٩٠٤ ونالت استقلالها لتصبح جمهورية بنن في عام ١٩٦٠). وهو يهدف إلى الكشف عن دور التعليم ومختلف أشكال الاستثمارات التي تقوم بها الأسر والحكومات في مجال التنمية.

ويعد هذا الكتاب بمثابة متابعة لتقدم سير مشروع حول التعليم والحراك الاجتماعي سبق أن أدى إلى قيام وانتشيكون بكتابة دراسة بحثية في عام ٢٠١٥ — نُشرت في «المجلة الفصلية للاقتصاد» (Quarterly Journal of Economics)– وأوضحت كيف أدت مدارس الإرساليات منذ قرن إلى تعليم الصفوة في المستقبل وأثرت تأثيرا عميقا في هيكل المجتمع والاقتصاد في بنن بعد الاستقلال. ويقول البروفيسور شليفر في هذا الشأن إن «مدارس الإرساليات لا تزال تقوم بدور مهم في إفريقيا، لكني لا أعتقد أن أحدا أدرك أهميتها الكبيرة في بناء ما يطلق عليه الاقتصاديون اسم «الطرف العلوي» لرأس المال البشري.

وفي صباح يوم جميل من شهر يونيو، في حرم جامعة برينستون الذي كاد يكون خاويا، استعرض وانتشيكون في ذاكرته رحلته منذ أن كان ناشطا طلابيا إلى مؤسس كلية لتدريب الاقتصاديين الأفارقة، وقال «إنها لم تكن بالرحلة السهلة، لكنها انتهت نهاية طيبة».

واستطرد قائلا «وكان للحظ دوره». فقد كادت خطته المحكمة للفرار إلى نيجيريا أن تبوء بالفشل في اللحظة الأخيرة. فعند وصوله نقطة العبور الحدودية، كان هناك شرطي يعرفه تماما قائما بالخدمة. فما كان من الناشط الشاب المذعور — الذي كان على دراية محدودة بمبدأ الحوافز — إلا أن مد يده إلى جيبه ثم وضع رزمة من النقود في يد الشرطي. وانتزع الشرطي الرشوة وحث السائق على مواصلة طريقه.

وخلال دقائق، بدت كأنها لا نهائية على طريق ترابي من بنن، وصل وانتشيكون إلى نيجيريا. ولم يكن وانتشيكون يعرف وقتها أنه كان يقوم بعمل سيذكره التاريخ — فقد نجح في تحقيق أكبر عملية هروب من السجن ذات آثار إيجابية. ■

إسماعيلا دينغ كان حتى وقت قريب من فريق العمل في مجلة التمويل والتنمية، ويشغل حاليا منصب مدير إدارة التواصل والعلاقات الخارجية في مجموعة بنك التنمية الإفريقي.

السباحة ضد التيار

آلان ويتلي يقدم لمحة عن **نانسي بيردسول**، الرئيس المؤسس لمركز التنمية العالمية

نحيلة وترتدي نظارات طبية، وتتسم بالتريث والتعقل. هكذا تبدو نانسي بيردسول كشخصية متحفظة تنأى بنفسها غالبا عن المتاعب والمشكلات. ولكن المظاهر قد تكون خادعة.

فالسيدة نانسي ترأس مركز التنمية العالمية، وهو مستودع فكر في واشنطن شاركت في تأسيسه عام ٢٠٠١، واكتسب صيتا لكونه مبتكرا بالرغم من انحرافه الملحوظ عن إطار المألوف. ورغم أن المركز يعتبر حاليا من الرواد في مجاله، لا تزال بيردسول ترغب في أن تصوره على أنه مختلف عن أقرانه وبمعزل عنهم إلى حد ما. وقالت في لقائها مع مجلة التمويل والتنمية «نحن نسبح ضد التيار طوال الوقت في محاولة منا لدفع النظام إلى معالجة المشكلات في طريقة عمله، وهي مشكلات تؤدي عادة إلى جعل حياة الفئات الضعيفة أكثر صعوبة وتعقيدا».

وبالنسبة لبيردسول التي تنحَّت مؤخرا عن منصبها كرئيس لمركز التنمية العالمية ولكنها تظل ضمن كبار زملاء المركز، فالتنمية يجب ألا تقف عند مجرد تقديم المساعدات، بل يجب أن تتخطى هذا الدور بكثير. وتحديدا، يجب أن يكون الهدف هو ضمان عدم صياغة قواعد التعامل مع القضايا العالمية كالتجارة والهجرة وتغير المناخ ضد مصلحة الفقراء. وتحقيقا لهذا الهدف، تسعى البحوث التي يجريها مركز التنمية العالمية إلى كشف كيفية تأثير سياسات حكومات البلدان الغنية والمؤسسات المالية الدولية على شعوب العالم النامي، وكيفية تحسين تلك السياسات بغرض الحد من الفقر وعدم المساواة.

وتقول بيردسول «أعتقد أن المختصين بالتنمية والمجتمع الدولي أكثر ميلا إلى هذا الاتجاه في الوقت الحالي». «أشعر أن أهميتنا الكبيرة تنبع من أننا ابتكرنا أفكارا جديدة. فنحن لم نقتصر على القول بأنه ينبغي تغيير هذه السياسات أو تحسينها. لكننا ابتكرنا حلولا جديدة لمعالجة هذه المشكلات على المستوى العالمي باستخدام سبل عملية ومنطقية».

ومن بين المبادرات التي تُنسب إلى المركز مبادرة «الالتزام بمؤشر التنمية»، التي تقوم على تصنيف ٢٧ بلدا غنيا إلى مراتب من حيث السياسات المؤثرة على الفقراء حول العالم، وسندات الأثر الإنمائي التي تهدف إلى تعبئة التمويل الخاص، ومبادرة تشجيع المجتمع الدولي على تبني منهج قائم على القرائن في تنفيذ برامج التنمية. وتتمثل إصداراته الأشهر على الإطلاق في كتاب بعنوان *Millions Saved*، وهو عبارة عن مجموعة من دراسات الحالة الناجحة في قطاع الصحة العامة يشيع استخدامه حاليا كوسيلة تعليمية.

المفكرون الأوائل

يصف كونال سين، أستاذ اقتصادات التنمية والسياسة بجامعة مانشستر بالمملكة المتحدة، البحوث الصادرة عن مركز التنمية العالمية بأنها تشجع على التفكير، ويقول إنها من القراءات التي يطلبها من طلابه. ويقول سين «يتميز المركز بطرحه للأفكار الجديدة والفكر المبتكر بشأن مختلف الموضوعات». وهو ينسب لبيردسول الفضل في اختيار أوائل المفكرين الذين انضموا إلى المركز، مثل مايكل كليمنس ولانت بريتشت وأوين باردر، مدير قارة أوروبا بالمركز. ويقول سين «أصبح المركز في وقت قصير جدا من مستودعات الفكر الرائدة في مجال سياسات التنمية». «فقد جمع بين إجراء بحوث قوية وشاملة للغاية من جهة، وتقديم مشورة فعالة على مستوى السياسات والتأثير عليها من جهة أخرى.»

وعلى غرار أمور كثيرة تحدث في واشنطن، بدأت فكرة مركز التنمية العالمية خلال مأدبة غداء. فالسيد إد سكوت، وهو صاحب عدد من المشروعات ومسؤول كبير سابق بالحكومة، كان يرغب في تمويل منظمة غير حكومية مختصة بإدارة الديون. وبعد التشاور مع خبراء معروفين مثل تيم غايتنر، وجين سبيرلنغ، والراحلة كارول لينكاستر، ومسعود أحمد من صندوق النقد الدولي، أصبح لدى سكوت قناعة بأن مستودع الفكر ينبغي أن يعالج أيضا قضايا مثل الحوكمة والصحة والتعليم.

ولكن من ينبغي أن يرأس هذا الكيان؟ أثناء تناول الغداء بمطعم أوكسيدنتال مع نايري وودز التي تعرف عليها أثناء فترة دراسته بجامعة أكسفورد، استعرض سكوت قائمة بالمرشحين المحتملين أعدها غايتنر. أما ووودز، التي تشغل حاليا منصب أول عميد لكلية بلافاتنيك للدراسات الحكومية بجامعة أكسفورد وأستاذ إدارة الاقتصاد العالمي، فقد رشحت بيردسول بشدة. وذهب كلاهما لمقابلة فريد بيرغستين، الذي كان يشغل في هذا الوقت الكيان الذي تحول لاحقا إلى معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، والذي وافق على رعاية برنامج بحثي بشأن الديون بتمويل من سكوت. وأخبرهما بيرغستين أنه يفكر في شخص ما لإدارة المشروع — نانسي بيردسول.

ويقول سكوت متذكرا ما حدث «خلال ساعة واحدة اتفق شخصان مستقلان من اتجاهين مختلفين على ترشيح نانسي». وحتى هذه اللحظة، لم يكن سكوت قد التقى قط بنانسي التي تتمتع بخبرة طويلة في العمل مع البنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية. ولكنه تدارك هذا الأمر سريعا ووجد أنهما يتفقان على نفس الآراء والأفكار. وهكذا خرج إلى حيز الوجود مركز التنمية العالمية الذي اشترك في تأسيسه سكوت وبيردسول وبيرغستين.

وتتذكر بيردسول إصرار سكوت على أن المركز الجديد ينبغي أن يكون الهدف منه التأثير وألا يكون «معزلا لخبراء الاقتصاد». واتفق ذلك مع وجهة نظرها، حيث كانت ترى أنه رغم عدم الحاجة إلى مستودع فكر آخر يقدم المشورة للبلدان النامية بشأن ما يتوجب عليها القيام به، كان يوجد دور شاغر لمركز يركز على كيفية قيام البلدان الغنية بتحسين سياساتها لصالح الفقراء. وتقول بيردسول «بعد مرور ٢٠ عاما تقريبا من العمل مع البنوك متعددة الأطراف، رأيت أن الوقت ملائم لدراسة سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، والبلدان الأوروبية، وغيرها، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمؤسسات الأخرى متعددة الأطراف، ومنظمة الأمم المتحدة والشركات ومراقبتها ورصدها وتقييمها ومحاولة تعديلها لجعلها مواتية بدرجة أكبر للتنمية».

أفضل من المتوقع

ويقول سكوت إن مركز التنمية العالمية فاق توقعاته، حيث عمل به عدد أكبر من الباحثين على نطاق أوسع كثيرا مما كان يتوقع. ويضيف قائلا «أنا راض تماما عن أداء المركز. فهو مؤسسة من الطراز الأول». وقد تنحى سكوت عن منصبه كرئيس مركز التنمية العالمية العام الماضي، وتسلم لورنس سامرز وزير الخزانة الأمريكية السابق زمام الأمور، وكان يعرف بيردسول منذ أن كانت تعمل بالبنك الدولي. ويقول سكوت «لم يكن ليفعل ذلك بالطبع إن لم يكن مؤمنا بأن هذه المؤسسة جديرة باهتمامه».

أصبح مركز التنمية العالمية بقيادة نانسي أفضل مثال على مستوى العالم «لمستودعات الفكر والعمل».

ومدح سامرز بالفعل بيردسول لقيامها بجمع مجموعة استثنائية من الخبراء الذين يصنعون فرقا حقيقية في سياسات التنمية على حد قوله. ويقول سامرز الذي يشغل حاليا منصب أستاذ علوم الاقتصاد والرئيس الفخري بجامعة هارفارد «أصبح مركز التنمية العالمية بقيادة نانسي أفضل مثال على مستوى العالم لمستودعات الفكر والعمل. فقد وضع حلولا لأهم القضايا، بدءا من تخفيف أعباء الديون النيجيرية إلى إحراز جوائز في مجال تطوير الدواء، ومن الحفاظ على الغابات إلى الحفاظ على استمرارية التمويل التجاري.»

وقبل إنشاء مركز التنمية العالمية، عملت بيردسول مديرا لمشروع الإصلاح الاقتصادي بمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. وقبل ذلك، شغلت بيردسول منصب نائب رئيس بنك التنمية للبلدان الأمريكية، كما عملت لمدة ١٤ عاما في البنك الدولي حيث ترقت حتى وصلت إلى منصب مدير الإدارة المختصة ببحوث السياسات.

ولدت بيردسول في نيويورك عام ١٩٤٦، ولم تعمل مباشرة في مجال الاقتصاد. فعقب حصولها على درجة البكالوريوس في الدراسات الأمريكية من كلية القلب المقدس في مدينة نيوتن بولاية ماساتشوستس، استكملت دراستها وحصلت على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة في واشنطن. وهناك أصبحت بيردسول مهتمة بالتنمية — حيث كانت دراسة الماجستير عن قيادي عمالي شارك في حرب الاستقلال بكينيا — ولكنها لم تع أساسيات الاقتصاد إلا بعد عملها كمحلل سياسات في برنامج سكاني ممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. فخلال

عملها في تقييم المقترحات المقدمة من الخبراء الإفريقيين، أثار استغرابها أن خبراء الاقتصاد كانوا الأقدر على إثبات وجهات نظرهم في الدراسات المقدمة منهم.

وقد استفادت من توجيهات غير مباشرة من خبير اقتصادي زميل في كتابة أوراق بحثية عن الخصوبة وتنظيم الأسرة وعمل المرأة. وأصبحت بيردسول أكثر اقتناعا بمرور الوقت بأن خبراء الاقتصاد «هم الأقرب إلى المنطق» وأنها تحتاج إلى التدريب على استخدام أدوات المهنة. وبعد مرور خمس سنوات من إتمام شهادة الماجستير، التحقت بيردسول بجامعة ييل وحصلت على درجة الدكتوراه في الاقتصاد.

وإلى جانب خبرتها المهنية، ساعدت شخصية بيردسول في رأي سكوت على نجاح مركز التنمية العالمية. ويقول سكوت «الناس يحبونها، فهي تستمع لما يقوله الناس، وحديثها منمق للغاية، وهي سفيرة ممتازة للمؤسسة، كما أنها شخص لطيف للغاية». ويضيف قائلا «جميع هذه الأمور كان لها بالغ الأثر في نجاح المركز. ولكن هل يمكننا القول إن نانسي هي الوحيدة التي كانت تستطيع ذلك - من يعلم ؟ فالأمر كما لو كنت تسأل هل كانت فرقة يوتو لتحقق ما حققته بدون بونو. من يعلم؟»

وتقول ميشيل دي نيفير، باحثة بمركز التنمية العالمية، التي كانت قد عينتها بيردسول في البنك الدولي في البداية، «ما يميز بيردسول كرئيس هو الفضول القوي في مجالات عديدة. وهذا يشجع الناس على الدخول في مجالات لم تكن لتثير اهتمامهم لولا ذلك». وفي كلمة كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي في مركز التنمية العالمية خلال الاحتفال بعيده الخامس عشر، مدحت بيردسول «على طريقتها في دفعنا إلى التفكير خارج الصندوق بابتسامة وإصرار وقوة».

نزاهة مرموقة

ويتحدث ويليام إسترلي، أستاذ الاقتصاد بجامعة نيويورك، بصورة متكررة عن نزاهة بيردسول عندما يفسر الكيفية التي اكتسب بها مركز التنمية العالمية سمعته القوية. فمثلما لم تخضع بيردسول لأي قيود خلال عملها لدى بنك التنمية للبلدان الأمريكية أو البنك الدولي، فقد سعت جاهدة نحو تشجيع حرية الأفكار في المركز وعدم الحكم مسبقا على الشواهد التي يتوصل إليها باحثوها. يقول إسترلي «عندما كانت تقول في المركز إن المساعدات مفيدة، كان من الواضح أن ذلك نتاج تفكير عميق وليس لخدمة أغراض سياسية أو سياسات معينة. وهذا أحد أسباب نجاح المركز. فمنتقدو المساعدات ومؤيدوها كانوا يحترمون نانسي. فنانسي ببساطة كانت معروفة بنزاهتها».

ويتحدث إسترلي عن تجربته الخاصة للتأكيد على هذا الرأي. فبيردسول كانت رئيسة إسترلي خلال عملهما بالبنك الدولي، وتعاقدت معه للعمل في المركز بعد أن «حثه البنك على طلب إجازة مفتوحة» عقب إبداء آراء مثيرة للجدل في بث مباشر. ويتذكر قائلا «لقد شعرت بالفعل كما لو كانت نانسي تمنحني لجوءا سياسيا». وقد تطلب هذا الأمر شجاعة من جانبها نظرا لأنه كان من الممكن أن يثير استياء البنك أو إحدى مؤسساته الأخرى. وهذا دليل على نزاهتها».

وبنفس الروح، يقول إسترلي إن بيردسول دافعت بشدة عن البحث الذي أعده كليمنس، وهو أحد الباحثين بالمركز، مؤيدا فيها حرية الهجرة إلى البلدان الغنية من البلدان الفقيرة. ويقول إسترلي «لقد تلقى خطابا يحمل الكثير من الكراهية، ولكن نانسي كانت مستعدة لتحمل الجدل. فأي شخص بيروقراطي أكثر تحفظا يترأس مستودع فكر كان ليطلب منه أن ينهي الحديث في هذا الموضوع، ويوجد كثيرون من هذا النوع في واشنطن».

وقد استطاعت بيردسول النجاح في مسيرتها المهنية في حين كانت تربي ابنتيها وولدها، لذلك ليس من المستغرب أن ترى في نفسها أوجه شبه كثيرة مع شيريل ساندبيرغ، مديرة العمليات بمؤسسة فيسبوك التي تصف نفسها بأنها من أنصار المساواة بين الجنسين. وكتبت بيردسول تعليقا أثنت فيه على كتاب شيريل *Lean In* الذي يهدف إلى تشجيع المزيد من النساء على القيام بأدوار قيادية. وساندبيرغ، التي كانت أحد أعضاء مجلس إدارة مركز التنمية العالمية، ساعدت بيردسول أن ترى في نفسها شخصا أكثر طموحا وقوة مما كانت تعتقد، وأنه لا يوجد داع لأن تشعر بالذنب بسبب سفرها المتكرر عندما كان أبناؤها لا يزالون في سن صغيرة. وتقول بيردسول «لقد كنت أشبه بساندبيرغ سابقة لزمنها». وربما كان ذلك لعدة أسباب منها أن بيردسول أتمت جميع مراحل تعليمها وصولا إلى الجامعة على أيدي راهبات كن يدرن حياتهن الخاصة وفق هيكل هرمي خاص بهن. وتقول بيردسول في حديثها مع مجلة التمويل والتنمية «حتى إذا/عندما كنت أستخف بهن، فالحقيقة أنه كان في استطاعتهن إدارة مجتمعاتهن. لقد كن نساء مستقلات حقا تدرن حياتهن الخاصة بشكل مستقل». ثم تفكر بيردسول وتقول إنها كانت تعتبرهن «لا شعوريا» «نقيضا للمجتمع المزدهر غير المناصر لحقوق المرأة في فترة ما بعد الحرب بضواحي نيويورك» خلال خمسينات القرن الماضي.

وتقر بيردسول بأن أقلية قليلة من النساء في العالم تتاح لهن الفرص التي أتيحت لها ولساندبيرغ. والبلدان الفقيرة دائما ما لا يخدمها الحظ. وتقول بيردسول «إن عملية العولمة بأكملها تفتقر إلى الاتساق». فالقواعد الدولية غير محايدة لأن السوق غير محايدة. «عادة ما تعطي الأسواق أفضلية لمن يملكون بعض الأصول، سواء تعليم أو أصول مالية، أو مؤسسات سليمة في حالة البلدان».

لذلك ترى بيردسول حاجة إلى تطبيق سياسات تساعد في إيجاد منافسة عادلة بين الجميع. وهي تفكر في أمور مثل تمويل التعليم العام والبنية التحتية العامة. ويحقق الاقتراض لبناء الطرق والموانئ والنقل العام منافع ملموسة، لا سيما بالنسبة للفقراء، مما يجعلها ترغب في اضطلاع البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية بدور ريادي أكبر في هذا الصدد. وتشير بيردسول إلى أن البلدان الغنية المساهمة في البنك الدولي تقلق كثيرا إزاء مخاطر الصيت المقترنة مثلا بقرض لتمويل سد مائي لتوليد الطاقة الكهربائية. وتقول «عندما تقترض بغرض الاستثمار، فإنك تحقق نموا يمكنك بالتالي من سداد ديونك. وهذا أمر في غاية الأهمية وهو أساس العمل الإنمائي».

الصلاحيات والأموال

كذلك ترغب بيردسول في حصول البنوك متعددة الأطراف على صلاحيات واضحة — وأموال — من الحكومات المساهمة فيها بما يمكنها من تقديم سلع عامة عالمية، مثل البحوث الزراعية، تعود بالفائدة على شعوب البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. (راجع المقال بعنوان «المعرفة كسلعة عامة» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وقد أسعدتها المبادرة الجديدة التي أطلقها البنك الدولي بهدف حماية الفقراء من الأوبئة. ولكنها تشعر بالإحباط نظرا لأن البنك لم يكلف رسميا من قبل بمعالجة المشكلات التي تعوق العمل الجماعي العالمي ولم توفر له الأدوات اللازمة لذلك. فالقروض التقليدية التي تمنح للبلدان ليست كافية. وتشكو بيردسول قائلة «أفكر كثيرا في هذا الأمر منذ ما يزيد على عشر سنوات. فالأموال المنصرفة على المشكلات العالمية ليست كافية».

وإلى جانب اهتمام بيردسول بالسلع العامة العالمية، يعرف عنها أيضا اهتمامها الكبير بالمساعدات المستندة إلى النتائج، وهو منهج استحدثه مركز التنمية العالمية بغرض زيادة فعالية المساعدات. ويعرف هذا المنهج أيضا باسم «الدفع عند التنفيذ»، وتتمثل فكرته في الدفع مقابل تحقق النتائج الإنمائية بدلا من الدفع لتمويل المدخلات. فبدلا من تقديم المساعدات مقدما بغرض تطوير التعليم على سبيل المثال، لا يتم دفع الأموال إلا بعد الالتزام بمقاييس الأداء المتفق عليها.

فعلى سبيل المثال، يمكن الالتزام بمنح حكومة ما ١٠٠ دولار أمريكي سنويا عن كل طفل جديد يكمل مرحلة التعليم الابتدائي وينجح في الامتحان. وللحكومة مطلق الحرية في اختيار كيفية تحقيق هذا الهدف. فقد يكون ذلك من خلال بناء مدارس أو رفع أجور المعلمين. ولكن قد تكمن المشكلة في أن الطرق الموحلة لا يمكن المرور عليها خلال جزء من العام، ولا يمكن للمعلمين بالتالي قيادة دراجاتهم أثناء ذهابهم إلى مدارسهم. وتقول بيردسول «ينشأ حتما نوع من القصور إذا لم يتم إشراك أصحاب المصلحة الفعليين في المخاطر والمسؤوليات سواء بصورة ضمنية أو صريحة». وقد تعلمت هذا الدرس خلال ثمانينات القرن الماضي أثناء عملها على مشروعات الصحة والتعليم التي يمولها البنك الدولي في شمال شرق البرازيل. وقالت بيردسول خلال مؤتمر نظمته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خلال عام ٢٠١٢ «لقد كنت مهتمة للغاية بتخطيط المدخلات وبدء المشروعات وصرف الأموال، وليس بالكيفية التي أرادت بها البرازيل تحقيق النتائج المرجوة».

سعت بيردسول جاهدة نحو تشجيع حرية الأفكار في المركز وعدم الحكم مسبقا على الشواهد.

وفي عام ٢٠١٠، كانت إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية وإثيوبيا أول من نفذ برنامج مساعدات تجريبي باستخدام نموذج الدفع عند التنفيذ. وأقرت دراسة صدرت عن مركز التنمية العالمية في عام ٢٠١٥ بأن الفكرة قد تأخر تنفيذها، ولكن بيردسول تتميز بالإصرار. وتعترف بيردسول بأنه قد يصعب قياس النتائج والتحقق منها في بعض المجالات، ولكن ليس في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، أوضح المركز كيف يمكن استخدام البيانات التي يتم جمعها باستخدام الأقمار الصناعية في إثابة الحكومات التي تنجح في الحد من عمليات إزالة الأشجار.

ويوجد شكل آخر من أشكال المساعدات المستندة إلى النتائج استحدثه أيضا مركز التنمية العالمية، وهو عبارة عن خطة حوافز تسمى «الالتزامات المسبقة بالشراء». وكان رؤساء مالية مجموعة السبعة قد وافقوا على الفكرة في عام ٢٠٠٩ وتعهدوا بشراء أي لقاح لمرض معين بمجرد إنتاجه. ومنذ هذا الوقت، تعهدت خمسة بلدان ومؤسسة بيل وميليندا غيتس (من مولي مركز التنمية العالمية) بتقديم ١,٥ مليار دولار أمريكي إلى برنامج تجريبي لإنتاج لقاح لمكافحة أنواع البكتيريا المسببة لمرض المكورات الرئوية في البلدان النامية. ويرجى من هذا البرنامج الحيلولة دون وفاة أكثر من ١,٥ مليون طفل بحلول عام ٢٠٢٠. وأوضح المركز في الآونة الخيرة كيف يمكن لبنوك التنمية متعددة الأطراف تقديم حوافز لشركات الدواء لتشجيعها على التصدي لمقاومة الميكروبات للأدوية، وهي مشكلة تصدرت سريعا جدول الأعمال العالمية.

الدفاع عن توافق واشنطن

إذا كانت بيردسول تؤيد بشدة صرف مزيد من الأموال على السلع العامة العالمية، فذلك لأن الفقراء هم الأكثر عرضة للتأثر بالمخاطر العابرة للحدود، مثل الأمراض المعدية والأزمات المالية. ومن المنطلق نفسه، فإن إنتاج لقاحات جديدة ومكافحة تغير المناخ يعودان بالنفع الأكبر على الفقراء. غير أن توفير السلع المالية العالمية، أو تقديم المساعدات، ليسا حلا لجميع المشكلات. فالتنمية تبدأ من الداخل، كما يتضح من نجاح الصين والهند. وبالمثل، نجد أن البلدان الإفريقية التي حققت نموا سريعا خلال العشر أعوام إلى الخمسة عشر عاما السابقة قد عملت بسياسة الانفتاح الاقتصادي ودعم أسس الاقتصاد الكلي. وتقول بيردسول «أعتقد أنه من المهم تكرار هذه التجربة مرارا». وبيردسول هي تلك الشخصية النادرة التي تدافع بقوة عن توافق واشنطن، وهو عبارة عن قائمة تتضمن ١٠ توصيات بشأن كيفية إدارة اقتصاد السوق التي وضعها جون ويليامسون عام ١٩٨٩ والذي كان زميلا لبيرغستين فيما كان يعرف وقتها باسم معهد الاقتصاد الدولي. ويرى النقاد أن توافق واشنطن مهد الطريق الفكري للسياسات الأصولية التي أصابت الاقتصادات النامية بأضرار بالغة، بما في ذلك فرض جهات الإقراض متعددة الأطراف لشروط صارمة وطلبات مسبقة بتحرير رأس المال. ولكن بيردسول تقول إن الغرض من هذا النقد هو الإساءة إلى ويليامسون الذي ينبغي أن تُفهم مقترحاته على أنها برنامج يهدف إلى استقرار الاقتصادي الكلي والتنمية القائمة على السوق. وتضيف قائلة «أغفلت المناقشات أن بعض الجوانب في توافق واشنطن منطقية للغاية». فبلدان مثل غانا وكينيا والسنغال وتنزانيا كانت تبلي بلاء حسنا خلال العقد الماضي ـ حتى تراجع أسعار السلع الأساسية — بفضل تعزيز أسس الاقتصاد الكلي.

وتقول بيردسول إن الاقتصاد الجزئي هو التحدي الأكبر بالنسبة لهذه البلدان. فمؤسساتها السياسية لا تزال ضعيفة، والدولة غير قادرة على تحقيق إيرادات ضريبية كافية لتقديم الخدمات العامة. لذلك فإن هدف التنمية ينبغي أن يكون بناء طبقة متوسطة يمكن فرض الضريبة عليها مما يعطيها الحافز لمساءلة الحكومة. وتقول بيردسول «إن التنمية ترسخ مبادئ المساءلة والشفافية على المستوى العالمي وعلى المستوى المحلي بوصفها مبادئ أساسية لتحقيق النمو —نمو شامل للجميع».

ماذا بعد

تعتزم بيردسول أن تقلل من تواجدها بمركز التنمية العالمية خلال فصل الخريف لإتاحة الفرصة للرئيس الجديد لإعداد جدول أعمال المركز قبل أن تستأنف عملها كباحثة وكاتبة لمدونات وأعمدة ومقالات. وسوف تعمل بيردسول على أساس عدم التفرغ حتى يتسنى لها رؤية أحفادها في كولورادو كثيرا وقضاء الوقت في منزلها الثاني في فيرمونت لممارسة الزراعة في حديقتها وقراءة مزيد من الأعمال غير القصصية والاستماع إلى الموسيقى — فزوجها يعزف على الجيتار وولدها عازف بيانو/مؤلف موسيقي محترف «مكافح». وتقع فيرمونت على مقربة من كلية ويليامز في غرب ماساتشوستس حيث تقوم بيردسول بتدريس برنامج تعليمي مرة أسبوعيا خلال فصل الربيع كجزء من دراسات الماجستير لطلاب الاقتصادات النامية.

وقد يتغير رئيس مركز التنمية العالمية، ولكن تظل رسالته كما هي بالنسبة لبيردسول، ألا وهي الحد من الفقر حول العالم. وتقول بيردسول «الطريق لا يزال طويلا، ولكن الكثيرين يدركون الآن أننا جميعا في مركب واحد. إذ ينبغي علينا المتابعة والمراقبة والإبلاغ والضغط واستحداث أفكار ومنتجات جديدة كي يتمكن دعاة الخير من وضع الأمور في نصابها الصحيح». ■

آلان ويتلي كاتب ومحرر اقتصادي، وكان يعمل في السابق في وكالة رويترز، وهو محرر ومؤلف مشارك في كتاب بعنوان The Power of Currencies and Currencies of Power.

براكاش لونغاني يقدم لمحة عن شخصية **داني رودريك**، الأستاذ في جامعة هارفارد الذي حذر من سلبيات العولمة فأثبت نفاذ بصيرته

ثائر لقضيته

بدا انتصار الأسواق على الدولة مسألة شبه مكتملة في مطلع تسعينات القرن العشرين. وأدى انهيار الاتحاد السوفييتي وسقوط سور برلين إلى إضعاف الثقة في دور الدولة في قيادة الحياة الاقتصادية والسياسية للمواطنين. وقد انتهى العالِم السياسي فرانك فوكوياما في عام ١٩٩٢ إلى أن انتشار الديمقراطية والرأسمالية في أنحاء العالم سيجعل التاريخ من الآن فصاعدا «مضجرا» بعض الشيء. أما على مستوى الاقتصاديين، اكتسبت الأسواق مزيدا من التقدير— بينما كانت بالفعل مكانتها كبيرة إلى حد ما. وأقر أبرز خبراء الاقتصاد المائلون إلى الجناح اليساري أمثال لاري سومرز بأنهم يكنون «إعجابا تشوبه غبطة» بأنصار انتشار الأسواق الحرة في العالم مثل ميلتون فريدمان.

لكن داني رودريك، الاقتصادي في جامعة هارفارد، رفض الانضمام إلى الجوقة. بل إنه حذر من أن العولمة— وهي عملية التكامل الاقتصادي بين البلدان من خلال التجارة والتمويل— ربما تمادت وتجاوزت حدودها كثيرا. وقال في دراسة متخصصة في موضوع واحد عام ١٩٩٧ إن هناك «فجوة عميقة» بين الرؤية الوردية للعولمة لدى الاقتصاديين و«الشعور الغريزي لدى عامة الناس» الذي يدعوهم لمقاومتها. وأشار إلى أن «أحد الجمهوريين البارزين» في الولايات المتحدة، وهو بات بوكانان، قد أطلق لتوه «حملة رئاسية قوية ترتكز على القومية الاقتصادية، واعدا ببناء حواجز تجارية وبفرض قيود أشد على الهجرة» (وهي الموضوعات التي أثارها مجددا بعد مضي عقدين الجمهوري دونالد ترامب في حملته الانتخابية للترشح للرئاسة عام ٢٠١٦).

وكانت تحذيرات رودريك من أن منافع التجارة الحرة كانت أوضح للاقتصاديين من غيرهم تدل على نفاذ بصيرته. وشكوكه حيال منافع تدفق رؤوس الأموال بلا قيود عبر الحدود الوطنية أصبحت اليوم هي التصور السائد. ونجاحه في الهجوم على ما يُطلق عليه «توافق آراء واشنطن» حول سياسات توليد النمو الاقتصادي جعل حكومات ومنظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقر بوجود كثير من وصفات السياسات التي يمكن أن تولد النمو. وأصبحت عبارة «لا يوجد حل واحد

يناسب الجميع» من الأقوال النمطية، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى تأثير عمل رودريك. «إننا لم نفهم آنذاك كم كان محقا»، هكذا قال ديفيد فيسيل، وهو كاتب اقتصادي سابق في جريدة وول ستريت ويعمل الآن في مركز هاتشينز بمعهد بروكينغز.

داخل برج آيفي

قضى رودريك معظم حياته المهنية في جامعات القمة في الولايات المتحدة (آيفي ليغ). فهو حاصل على درجة البكالوريوس من جامعة هارفارد ودرجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة برينستون، اتخذ بعدها من التدريس مهنة له في جامعتي هارفارد وكولومبيا.

وكان في مقدوره الانتقال من موطنه الأصلي تركيا إلى هارفارد بفضل نجاح أبيه كرجل أعمال. وكانت تركيا، كبلدان كثيرة غيرها في سبعينات القرن العشرين، تتبع سياسة إحلال الواردات— بفرض تعريفات لاستبعاد الواردات والاستعاضة عنها بالمنتجات المحلية. وفي ظل حماية التعريفات، حققت شركة أقلام الحبر المملوكة لأبيه نجاحا كافيا يكفل لرودريك الدراسة في الولايات المتحدة. ويقول رودريك «إنني أحد منتجات سياسة إحلال الواردات.»

وعند تقديم أوراقه للالتحاق بجامعة هارفارد، كتب يقول إنه يرغب في أن يتخصص في دراسة الهندسة الكهربائية، غير مدرك أن الجامعة لم يكن لديها هذا التخصص آنذاك. مع هذا، وبرغم ما كتبه، فقد قُبِل في الجامعة لأن أحد أعضاء لجنة القبول «رأى بطريقة أو بأخرى بصيص أمل» في طلبه ودافع عنه «في مواجهة اعتراضات عارمة من أعضاء اللجنة الآخرين.»

وبعد مضي فترة وجيزة على وصوله إلى هارفارد في عام ١٩٧٥، قرر أن يتخصص في العلوم السياسية — وأن يدرس علم الاقتصاد كتخصص فرعي بسبب «إلحاح والده.» ويقول إن والده «كان لا يزال لديه أمل أن ألتحق بكلية إدارة الأعمال وأن أفعل شيئا مفيدا في الحياة.» وفي السنة النهائية في جامعة هارفارد، كان لا يزال «حائرا بشأن أهداف حياته المهنية،» وتقدم للالتحاق بستة برامج مختلفة للدراسات العُليا— بعضها متخصص في الاقتصاد والأعمال، وبعضها الآخر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. واختار دراسة الماجستير في السياسات العامة في كلية وودرو ويلسون بجامعة برنستون، وأمضى «وقتا طيبا،» لكنه أدرك أنه «بكل بساطة أجل قراره» حول ما إذا كان سيعمل في مجال الاقتصاد أم العلوم السياسية.

ويتذكر «كيف تمت تسوية هذه المسألة إذن.» كان ذات يوم في المكتبة والتقط نسخا من المطبوعات الرئيسية في التخصصين، مجلة العلوم السياسية الأمريكية ومجلة الاقتصاد الأمريكية. وكانت الأولى «مكتوبة باللغة الإنجليزية، والأخرى باليونانية— أي أنها كانت حافلة بالمعادلات الرياضية التي يحبذها الاقتصاديون. ويتحدث عن إدراكه حينذاك «إنني إذا درست لنيل الدكتوراه في الاقتصاد، سأتمكن من قراءه المجلتين، ولكنني إذا درست لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية، فذلك يعني توديع علم الاقتصاد. وكان ذلك بالنسبة لي اكتشاف عظيم لذاتي.»

وتم قبوله في كلية الاقتصاد في جامعة برنستون في عام ١٩٨٢، وبعد عام من تقديم أوراق طلبه الأولي كتب يقول إنه قُبِل «بدافع التعاطف وليس عن قناعة.» وكان أحد أعضاء الكلية في جامعة برينستون، وهو بيتر كينن، «هو وحده المسؤول عن قبولي.» فكان يساور بعض أعضاء لجنة القبول القلق إزاء مهارات رودريك في مادة الرياضيات، لكن كينن، الذي كان أستاذ رودريك في إحدى المواد كطالب ماجستير، نجح في إقناعهم بإعطائه فرصة.

وفي جامعة برينستون، كتب رسالته العلمية تحت إشراف الخبير الاقتصادي البارز أفيناش ديكسيت (راجع المقال بعنوان «مرح ومباريات»، في عدد ديسمبر ٢٠١٠ من مجلة «التمويل والتنمية»). ويقول رودريك «لم أر قط مفكرا أوضح منه.» ويضيف «ولم أكتب أي بحث إلا وفكرت، كيف سيكون رأي ديكسيت في هذا الأمر؟»

وشغل رودريك أولى وظائفه في كلية كينيدي للدراسات الحكومية في ١٩٨٥. وظل في هارفارد على مدى الثلاثة عقود الماضية باستثناء العمل لفترة محدودة في جامعة كولومبيا من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦، والعمل مؤخرا في معهد الدراسات المتقدمة في جامعة برينستون في نيوجيرسي. ومن داخل حدوده في برج «آيفي»، أطلق رودريك هجماته التي غيرت رؤى المهنة وصنعت شهرته.

الحديث عن التجارة

يعتقد الاقتصاديون يقينا في أن التجارة الحرة تحقق مكاسب. ويتبين من نظرية التجارة أنه إذا تخصصت البلدان في صناعة بعض المنتجات، ثم تبادلت بعض هذه المنتجات من خلال الاستيراد والتصدير، فإنها تحقق في النهاية ثروة أكبر مما تحققها إذا اعتمد كل بلد على ذاته واستغنى عن غيره. ولكن لنتوقف هنا برهة. فعندما تقرر الولايات المتحدة أن تتخصص في إنتاج أفلام هوليوود بدلا من النسيج، فإن عمال النسيج هم الخاسرون. ولكن أصحاب نظريات التجارة يجيبون بأن عليهم ألا يقلقوا، فيتبين من تحليلنا أن المكاسب التي يحققها منتجو هوليوود ستكفي لتعويض خسائر عمال النسيج.

كذلك أكد رودريك أن التجارة «تحدُث تحولا أساسيا في علاقات العمل.»

ولكن في الواقع العملي، قلما ينال الخاسرون شيئا من مكاسب الفائزين (إعادة التوزيع بلغة الاقتصاد). ويقول رودريك «يميل أصحاب المهنة حتى هذا اليوم إلى المغالاة في تقدير» مكاسب التجارة بينما يتصنعون الدفاع عن الحاجة إلى إعادة التوزيع. لكن يتبين من نظرية التجارة أنه «كلما ازدادت المكاسب الصافية، ازدادت إعادة التوزيع [اللازمة]. ولا أساس من الصحة للجدل بأن المكاسب كبيرة بينما المقدار الذي يُعاد توزيعه صغير.»

وفي هذه الدراسة المتخصصة في موضوع واحد عام ١٩٩٧، وعنوانها «هل تمادت العولمة كثيرا؟»، أشار رودريك إلى الفشل في دفع إعادة التوزيع بجدية كأحد أسباب الفجوة بين الاقتصاديين وعامة الناس في موقفهم حيال التجارة.

وأشار إلى عدة مصادر أخرى للتوترات التي أوجدتها التجارة. وكتب رودريك يقول إن التجارة «تكشف عن صدع عميق بين الفئات التي تتمتع بالمهارات ولديها القدرة على الازدهار في الاسواق العالمية» وتلك التي تعوزها. وفي غياب إعادة التدريب أو التعليم، ستعارض المجموعة الثانية التجارة الحرة لأسباب مفهومة. كذلك أكد رودريك أن التجارة «تحدُث تحولا أساسيا في علاقات العمل.» فإذا تسنى استبدال عمالة بأخرى بسهولة أكبر عبر الحدود الوطنية، «فعليها أن تتحمل زيادة عدم استقرار مكاسبها [و] ضعف قوتها التفاوضية.» ومن شأن التجارة كذلك أن «تقوض المبادئ الضمنية» في الإنتاج المحلي، وذلك على سبيل المثال، إذا حل تشغيل الأطفال لدى منتج أجنبي محل العمالة في الولايات المتحدة.

واختتم رودريك بقوله إن العواقب التي تتراكم من هذه التوترات يمكن أن تفضي إلى «ترسيخ مجموعة جديدة من الانقسامات على

مستوى الفئات المختلفة» بين أولئك الذين يحققون مكاسب من التجارة وأولئك الذي يتكبدون الخسارة.

ونشر معهد الاقتصاد الدولي هذه الدراسة المتخصصة في موضوع محدد— الآن معهد بيترسون— وحقق صدورها أعلى مبيعات لمستودع الفكر. ويقول المدير المؤسس للمعهد، فريد بيرغستن (انظر «أمريكي من أنصار العولمة» في عدد مارس ٢٠١٢ من مجلة «التمويل والتنمية»)، إنه اقترح هذا العنوان «بدلا من العنوان الطويل والفني الذي اختاره داني.» ولكن بيرغستن قدم أكثر من مجرد اقتراح العنوان. لقد أقنع مجلسه الاستشاري بأن هذا العمل المتخصص في موضوع واحد يستحق النشر؛ وعارض عدة أعضاء في المجلس اقتران اسم المعهد بهجوم على التجارة الحرة.

ويقول رودريك إن بيرغستن يستحق الثناء على مساندة قضيته عندما كان كثيرون غيره عازفون عن ذلك. ولكنه يثني كذلك على مؤسسة لم يكن يُرجح أن يكون لها دور، هي صندوق النقد الدولي. «لقد تفاجأت بالمساعدة التي حصلت عليها من صندوق النقد الدولي على مدى سنوات»، حيث كتب جزءا من دراسته المتخصصة عندما كان باحثا زائرا في ١٩٩٥–١٩٩٦. إن الصندوق «ليس تماما هو المكان التي يمكن أن تظن أن الأفكار الواردة في هذا الكتاب قد نشأت فيه بالضرورة.»

الضوابط على رأس المال

خلال انعقاد الاجتماعات السنوية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في أكتوبر ١٩٩٧، طرح صندوق النقد الدولي حججه التي تذهب إلى أنه ليس على البلدان أن تخفف القيود على التجارة وحسب وإنما ينبغي كذلك أن تتحرك نحو إرخاء القيود على حركة رأس المال عبر الحدود الوطنية. ويشير الاقتصاديون إلى الأولى باعتبار أنها تحرير الحساب الجاري (أو إمكانية التحويل) وإلى الثانية باعتبار أنها تحرير الحساب الرأسمالي أو العولمة المالية. وطلب صندوق النقد الدولي من بلدانه الأعضاء تعديل النظام الأساسي للصندوق بحيث يمنحه صلاحية مراقبة التقدم نحو إمكانية تحويل الحساب الرأسمالي.

وفي ذلك الوقت، كان العديد من الاقتصادات الآسيوية يواجه أزمة مالية أرجعها كثيرون إلى قرار الانفتاح أمام التدفقات الرأسمالية الأجنبية. وبرغم أن هذه الأحداث جعلت توقيت طلب الصندوق يبدو غير ملائم، فقد مضى ستانلي فيشر النائب الأول لمدير عام الصندوق آنذاك بشجاعة في هذا الاتجاه. وقال إن تحرير الحساب الرأسمالي «خطوة حتمية على مسار التنمية، لا يسعنا تجنبها وينبغي لنا اعتمادها.» وذكر فيشر أن هذا التحرير يضمن «قدرة المقيمين والحكومات على الاقتراض والإقراض بشروط مواتية، بينما تكتسب الأسواق المالية المحلية كفاءة أعلى نتيجة لإدخال تكنولوجيا القطاع المالي المتقدمة، مما يؤدي إلى تحسين سبل تخصيص كل من الادخار والاستثمار.»

وجاهر رودريك بآرائه ضد هذه العولمة المالية، إلى جانب جاديش باغواتي، أحد دعاة التجارة الحرة، وجوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل. وكانت حجة رودريك هي أن المنافع التي تحدث عنها فيشر تضاءلت أمام المخاطر من زيادة التقلب الناتج عن دخول رأس المال الأجنبي وخروجه. وقال إن «دورات الانتعاش والكساد ليست نتيجة ثانوية للتدفقات الرأسمالية الدولية أو أحد جوانبها السلبية غير المؤثرة، بل هي التأثير الأهم لتلك التدفقات.»

كذلك كان رودريك متشككا في جدوى تحقيق أي منافع من تحرك رؤوس الأموال على المدى الطويل نحو البلدان الأشد احتياجا إليها. وفند رأي صندوق النقد الدولي الذي يصر على إمكانية تحرير الحسابات الرأسمالية «على نحو منظم وتعزيزها بمزيد من التنظيم الاحترازي للممارسات المالية،» الذي رأى أنه يحدث في الكتب الدراسية أكثر مما يحدث في الواقع. واختتم بقوله إن «الوقت لم يحن

بعد مُضي عقدين، لم يحن الوقت بعد لتحرير الحساب الرأسمالي.

بعد للحديث عن فكرة النص في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إمكانية تحويل الحساب الرأسمالي.» وأضاف قائلا «ليست لدينا أدلة على أنه سيحل أي مشكلة لدينا، ولدينا من الأسباب ما يجعلنا نظن أنه قد يؤدي إلى تفاقمها.»

وبالفعل، فبعد مُضي عقدين، لم يحن الوقت بعد لتحرير الحساب الرأسمالي. وتراكمت أدلة على صعوبة تحقيق منافعه، بينمالا يسعنا إنكار تكاليفه. وفي عام ٢٠٠٦، أُجريت دراسة كبيرة شارك في إعدادها كينيث روغوف، كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي آنذاك، توصلت إلى أدلة ضعيفة على تحسن الأداء الاقتصادي بعد انفتاح بلد ما أمام التدفقات الرأسمالية. وتوصلت دراسة أخرى إلى أن رأس المال الأجنبي يزيد التقلب في الاقتصادات النامية. وأوضح رئيس الاقتصاديين الذي جاء بعد روغوف، وهو راغورام راجان، أن البلدان التي حققت نموا سريعا كان أقل، لا أكثر، اعتمادا على رأس المال الأجنبي. وفي ٢٠٠٩، كتب رودريك ذاته في تقارير خبراء صندوق النقد الدولي، وهي جريدة أكاديمية ينشرها الصندوق، يقول إن «المزيد ليس بالضرورة أن يكون أفضل» عندما يتعلق الأمر بالتدفقات الرأسمالية الأجنبية، «وحسب الوضع في كل البلد، سيكون الدور الملائم للسياسة هو وقف تيار التدفقات الرأسمالية الداخلة وتشجيعها بنفس القدر.» (انظر الإطار ١).

القضاء على توافق الآراء

في عام ١٩٨٩، وضع جون ويليامسون، من معهد الاقتصاد الدولي، قائمة تضم ١٠ من إجراءات السياسة التي شعر أنها تلخص توافق الآراء بين المنظمات الدولية الرئيسية حول ما كان يتعين على البلدان

الإطار ١

التنظيم المالي العالمي: أقل يعني أكثر

سلطت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أضواء قوية على آثار التدفقات الرأسمالية الدولية ودفعت إلى المناداة بوضع نظام أفضل للتنظيم المالي العالمي. ومن الواضح أن داني رودريك هو صوت وحيد معارض، حيث كتب يقول إن «التنظيم المالي العالمي أمرا غير ممكن وغير حكيم وغير مرغوب فيه» (مجلة *The Economist*، ١٢ مارس ٢٠٠٩). ويذهب إلى أن أشكال التنظيم المالي المرغوب فيها تختلف من بلد إلى آخر وتعتمد في جانب منها على تقدير البلدان لقيمة الاستقرار المالي مقابل الابتكار المالي. وينبغي أن يظل تنظيم الرفع المالي، وتحديد معايير رأس المال، والرقابة على الأسواق المالية «من المسؤوليات المباشرة على المستوى الوطني.» وينبغي أن تمتثل الشركات المالية العالمية لهذه المتطلبات الوطنية، تماما كما تمتثل الصناعات التحويلية العالمية لقواعد سلامة المنتج التي تختلف من بلد إلى آخر. «وسيكون اقتصاد العالم أكثر استقرارا ورخاء في ظل قشرة رقيقة من التعاون الدولي تُرَكَّب فوق القواعد التنظيمية الوطنية القوية أكثر مما يتحقق من محاولات بناء إطار تنظيمي ورقابي قوي على مستوى العالم.»

القيام به لدفع النمو. وجاء مصطلح «توافق آراء واشنطن— ويُطلق عليه في بعض الأحيان كذلك «جدول أعمال الليبرالية الجديدة» — ليمثل توجها عاما نحو حلول النمو القائمة على السوق.

ويقول رودريك «عندما بدأت أنتقد توافق آراء واشنطن، كنت أظن أنني أفعل الشيء الواضح.» وطرح ثلاث نقاط ضد توافق الآراء في سلسلة من الدراسات والكتب التي ألفها في الفترة بين التسعينات والألفينات. أولا، كان النمو يحدث في الغالب نتيجة «حلول انتقائية» تجمع بين أدوار السوق والحكومة. وثانيا، كان النمو يتحقق في الغالب مدفوعا بتغير واحد أو بضع تغيرات لم تكن تتطلب إعداد «قائمة مرجعية طويلة» من الإصلاحات. وثالثا، كانت أمام النمو مسارات كثيرة، وليس مجموعة وحيدة من المؤسسات والإصلاحات.

وقدم رودريك أمثلة كثيرة على صناعات ناجحة في كثير من البلدان التي اعتمدت على مزيج من دعم السوق ودعم الدولة. وذكر «إن كوستا ريكا ليست مكانا طبيعيا لتصنيع أشباه الموصلات»، لكن الحكومة «اتفقت مع شركة إنتل على أن تأتي وأن تفعل ذلك ليس إلا.» وقال إن سجل التاريخ لم يدعم التأكيدات بأنه ليس في مقدور الحكومة اختيار الفائزين: «عندما يقول الاقتصاديون [ذلك] فهم واقعيون، في معظم الأوقات، يمارسون دور هواة العلوم السياسية.» وقال إن الأهم من ذلك، كان هو «تصميم مؤسسات ... تمنح الحكومة القدرة على إبعاد الخاسرين.»

واعتمد رودريك على دراسات حالة مفصلة أعدها باحثون آخرون وقدم أمثلة على «أن نهضة البلدان فجأة لتحقيق نمو سريع لا يتطلب الكثير.» فأسست موريشيوس منطقة لتجهيز الصادرات، ووضعت الصين نظام مسؤولية الأسرة ونظام الأسعار مزدوجة المسار، وتغير في الهند موقف الحكومة من العداء الشديد للعمل الحر إلى دعمه. وبالتالي، فإن التحول إلى تحقيق معدلات نمو أعلى لم يقتضي إعداد قائمة طويلة من الإجراءات. واستطاعت البلدان أن تدعم النمو بتحديد «القيود المعوقة» للنمو والتغلب عليها من خلال «عمليات تدخل مصممة جيدا ولكنها صغيرة نسبيا» (انظر الإطار ٢).

كذلك تبين من دراسات الحالة وجود «عدد قليل للغاية من الجوانب المشتركة بين تغيرات السياسات» التي دفعت النمو، طبقا لما قاله رودريك. وأشار هذا الأمر إلى وجود كثير من الطرق للنمو. فضلا على ذلك، تبين من النظر في أوضاع بلدان كانت غنية بالفعل — كثير من البلدان في أوروبا واليابان والولايات المتحدة — أنه «بإمكانك أن تصبح غني» برغم الفروق في المؤسسات والسياسات. والبلدان التي أصبحت أغنى مؤخرا— ومعظمها من البلدان في شرق آسيا— لم «يكن بينها ارتباط قوي ولا تكاد تكون أمثلة بارزة على الليبرالية الجديدة. وكان الوضع في بلدان شرق آسيا سيكون أسوأ بكثير إذا واجهت شيئا على غرار «توافق آراء واشنطن.» وكان الوضع في الصين سيكون أسوأ لو لم يكن أمامها خيار سوى بدء عملية النمو من خلال قرض للتصحيح الهيكلي من البنك الدولي.»

واليوم، يقول رودريك، «لم يعد توافق آراء واشنطن موجود من أساسه»، فقد «حل محله منهج أكثر تواضعا بكثير» حيث ندرك «أننا في حاجة إلى قدر أقل بكثير من توافق الآراء وقدر أكبر بكثير من التجربة.»

نهاية الثورة

اعتاد أندريه شليفر، وهو أحد زملاء رودريك في جامعة هارفارد، أن يلقي عليه التحية في الأروقة متسائلا، «كيف حال الثورة؟» وربما كانت هناك بعض الشكوك حول الإجابة حينما بدأ رودريك عمله المهني في هارفارد في ١٩٨٥، إلا أنه من الواضح بعض مضي ثلاثة عقود أن النجاح كان حليف ثورته.

الإطار ٢

إجراء التشخيص السليم

اقترح داني رودريك، مع خبيرين اقتصاديين آخرين هما ريكاردو هوسمان وآندريس فيلاسكو، وضع إطار — يُطلق عليه «تشخيص النمو— لمساعدة البلدان على اتخاذ قرار بشأن اختيار الإصلاحات التي تجريها لتحقيق النمو. وكما كتب ثلاثتهم في مقال نُشر في عدد مارس ٢٠٠٦ من مجلة «التمويل والتنمية»، ينبغي أن تحدد البلدان عددا قليلا من القيود المعوقة للنمو وتركز على التغلب عليها، بدلا من معالجة «قائمة تفصيلية من الإصلاحات اللازمة.» وبتطبيق أسلوبهم على السلفادور، خرجوا بنتيجة مفادها أن القيود المعوقة للنمو لم تكن قلة المدخرات وإنما هي «نقص في الأفكار»: فبينما تراجعت القطاعات التقليدية في البلاد (مثل القطن والبن والسكر)، لم تظهر أي أفكار جديدة للقطاعات الاستثمارية الأخرى الممكنة. ونصحوا بأن يأتي تشجيع مزيد من العمل الحر وفرص الأعمال الجديدة «في صلب استراتيجية تنمية [السلفادرو].» واستخدم كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إطار «تشخيص النمو» لاستكمال صياغة استراتيجيات النمو. على سبيل المثال، طبق خبراء الصندوق هذا الإطار على تونس في ٢٠١٦، ويشير إلى أن القيد المعوق للنمو هو نقص «الحصول على موارد تمويلية» وليس اختناقات البنية التحتية أو نقص رأس المال البشري.

فتحذيراته من الجوانب السلبية للتجارة واحتمال أن تفضي إلى انقسامات بين الفئات المختلفة أصبحت مقبولة على نطاق واسع. فكتب لاري سومرز، الأستاذ في جامعة هارفارد ووزير الخزانة الأمريكي الأسبق، في جريدة «فاينانشال تايمز» في إبريل ٢٠١٦ يقول «إن جوهر الثورة ضد التكامل العالمي...لا يكمن في الجهل. إنه إحساس، له بعض ما يبرره، بأنه مشروع تنفذه النخب من أجل النخب دون إعطاء اهتمام يُذكر لمصالح عامة الناس».

والآن أصبح تحذير رودريك من العولمة المالية منتشرا على نطاق واسع، بما في ذلك في صندوق النقد الدولي. وجوناثان أوستري، وهو نائب مدير إدارة في الصندوق وتولى قيادة بحوث المؤسسة مؤخرا في مجال التدفقات الرأسمالية، يقول إنه «أصبح في استطاعة داني والصندوق الآن إجراء حوارات مفيدة حول تصميم الضوابط على رأس المال، ويرجع الفضل في ذلك إلى المثابرة من ناحيته وإلى المرونة من ناحية المؤسسة.»

وأدت الهجمات على «توافق آراء واشنطن» إلى زيادة التواضع في المشورة التي تقدمها المنظمات الدولية للبلدان حول استراتيجيات النمو. وذكر رودريك أن تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٣ حول استراتيجيات النمو أقام «الحجة على تحليل السياق والوصفات التي تبدو سارة للغاية، على الأقل لهذه المجموعة من المستمعين».

ويبدو أن رودريك نفسه اكتسب حبا أعمق للمهنة التي كان كثير ما يهاجمها. وبعد انقضاء عامين من العمل في معهد الدراسات المتقدمة، حيث جاء زملاؤه من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، قرر أن يعود أدراجه إلى حيث جاء. وفي كتابه الجديد «قواعد الاقتصاد *(Economics Rules)* — وهو ضمن القائمة المختصرة للكتب المرشحة لنيل جائزة جريدة فاينانشال تايمز لأفضل كتاب — يخاطب غير الاقتصاديين قائلا إن «هناك الكثير مما يثير الانتقاد في الاقتصاد ولكن فيه كذلك الكثير مما يثير الإعجاب».■

براكاش لونغاني، رئيس قسم في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

المتحدي

بيتر ووكر يقدم لمحة عن حياة **ديفيد كارد**، رجل الاقتصاد الذي شكك في الفكر التقليدي عن الحدود الدنيا للأجور والهجرة والتعليم

ورقة بالية ألصقت على الحائط بشيء من العشوائية. تلك هي قائمةَ أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا، مدينة بيركلي، والتي تنم عن تواضع يناقض سمعتها الأكاديمية الشامخة. وإلى هذه الجامعة ينتمي الاقتصادي ديفيد كارد — الذي يجمع على غرارها بين المنزلة الرفيعة والطابع المتواضع.

برز نجم كارد في عام ١٩٩٥ حين فاز بوسام «جون بيتس كلارك» المرموق، والذي كانت الرابطة الاقتصادية الأمريكية تمنحه كل عامين حينذاك لأفضل خبير اقتصادي يعمل في الولايات المتحدة ولا يتجاوز عمره الأربعين. ويُعتبر هذا الوسام أرفع جائزة في مجال الاقتصاد بعد جائزة نوبل. وقد تحدى كارد الفكر الاقتصادي السائد في عدة مجالات مهمة من خلال بحثه التجريبي في سلسلة من «التجارب الطبيعية» – أي المواقف الواقعية التي ترتكز على بيانات مُثبَتة.

تحدي المألوف

وجد كارد أن رفع الحد الأدنى للأجور لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة البطالة، خلافا لما ورد في النماذج الكلاسيكية، بل إنه قد يحد منها. وبعد عمل بحثي دام خمسة عشر عاماً، أصدر دراسة فارقة في عام ١٩٩٣، أعقبها كتاب — بالاشتراك مع آلان كريغر الأستاذ بجامعة برنستون – حلل فيه أثر الحد الأدنى للأجور على صناعة الأغذية السريعة في ولاية نيوجيرسي الأمريكية إثر قيام الولاية في إبريل ١٩٩٢ برفع الحد الأدنى للأجور من ٤,٢٥ دولاراً إلى ٥,٠٥ دولاراً للساعة، بينما أبقت ولاية بنسلفانيا المجاورة على الحد الأدنى المطبق دون تغيير. كانت تلك هي التجربة الطبيعية المثالية. ومنها خلص كارد وكريغر إلى أن توظيف العمالة في مطاعم الأغذية السريعة زاد بنسبة ١٣٪ في نيوجيرسي، مقارنة بولاية بنسلفانيا، مما يدل على أن رفع الحد الأدنى للأجور لم يترك الأثر السلبي الذي كان يخشاه كثيرون.

ورغم الضجة الكبيرة التي أحدثتها هذه الدراسة، فقد كادت ألا تتم. يعود المؤلف المشارك «كريغر» بالذاكرة فيقول: «تجربتنا الطبيعية أوشكت أن تنتهي قبل أن ترى النور، حيث تغير المجلس التشريعي [في ولاية نيوجيرسي] وصوت على إلغاء زيادة الحد الأدنى للأجور قبل أن تدخل حيز التنفيذ. ثم استخدم حاكم الولاية حق النقض ضد القرار ونال عددا من الأصوات كان كافيا بالكاد لتجنب إبطال نقضه. ... وبصورة ما، عزز تسلسل الأحداث مصداقية المقارنة، لأن قرار زيادة الحد الأدنى للأجور جاء مباغتاً بعض الشيء، مما حال بين أرباب العمل وبين توفيق أوضاعهم بالكامل استعدادا لتطبيقه.»

وفي دراسة أخرى ناهض فيها كارد الفكر التقليدي أيضا، خلص إلى أن قبول المزيد من المهاجرين لا يكلف العمالة المحلية بالضرورة فقدان وظائفهم أو انخفاض أجورهم. وقد فحص كارد في دراسته تلك التي أجراها عام ١٩٨٩ التأثير الذي وقع على سوق العمل في ميامي عند وصول ١٢٥ ألف مهاجر بصورة مفاجئة في نزوح جماعي من ميناء ماريل الكوبي بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥. وكان الكثير من المراقبين المعاصرين قد رأوا أن من شأن هذا التدفق – الذي يمثل زيادة قدرها ٧٪ في القوة العاملة في ميامي — أن يحد من فرص العمل المتاحة للعمالة المحلية محدودة المهارات الموجودة في المدينة بالفعل. لكن كارد لم يجد لذلك أثرا يُذْكَر على العمالة المحلية محدودة المهارات، لا على أجورها ولا معدل البطالة بينها، بل إن قدوم مهاجري ماريل لم يحدث انخفاضا كبيرا في أجور المهاجرين الكوبيين الذي قَدِموا في وقت أسبق ولا في معدلات توظيفهم.

وهكذا أحدثت أبحاث كارد على هذين الصعيدين وغيرهما هزة كبيرة ولَّدت درجة من الإثارة المشوبة بكثير من الشكوك. ولكن، إذا كان هناك ما يمكن أن يتفق عليه كارد ومنتقديه، فهو أن السباحة ضد التيار — حتى وإن شكلت تجاوزا محدودا وحسب — كانت في ذلك الوقت أبعد الطرق إلى القبول العام.

وفي صبيحة يوم رطب غائم من أيام يناير، حكى لي كارد ونحن جالسان في مكتبه الواقع في بيركلي — والمطل على منظر ليس فيه ما يبهر — أنه كان في عطلة مع زوجته حين أُبلِغ بالحصول على جائزة بيتس كلارك. وقال في تواضع شخصي لا يشي بكونه رائدا أكاديميا

تحدى كارد الفكر الاقتصادي التقليدي في عدة مجالات مهمة

شهيرا: «كانوا يحاولون الاتصال بي لإبلاغي بأنني فزت بالجائزة. وبكل أمانة لم يكن أحد يتصور أن يفوز بها شخص مثلي، كما أن ذلك لم يخطر ببالي على الإطلاق.»

غير أن هذه الصدمة تضاءلت أمام العداء الذي استشعره كارد عند استلام الجائزة. فكثير من الاقتصاديين استبد بهم الغضب إزاء النتائج التي خلص إليها وما أبده من جرأة في تحدي الفكر الاقتصادي المستقر، فأبدوا احتجاجهم في مؤتمر الرابطة الاقتصادية الأمريكية وعمدوا إلى تنظيم ندواتهم الخاصة لمهاجمة أبحاثه. وفي هذا الصدد قال كارد: «أعتقد أن ذلك كان مسعى متعمداً لحماية الرابطة من وصمها بأنها لا تعدو جماعة من المخابيل اليساريين».

والحقيقة أن القول بأن آراء كارد لم تلق قبولا فوريا من المجتمع الاقتصادي الأوسع هو من قبيل الوصف القاصر لواقع الحال. فكما أشار هو نفسه في وقت لاحق دفاعا عن بحث نيوجيرسي، «التكرار وإعادة التحليل أمران مهمان في المجال الاقتصادي، لا سيما عندما تتعارض النتائج الجديدة مع الفكر التقليدي.» ومن الطبيعي والصحي أن يواجه الأكاديمي شيئا من المناهضة، ولكنه استشعر في هذه الحالة بالتحديد أن الأمور أُخذت على محمل شخصي للغاية وبسرعة بالغة. «كنت أخوض حواراتَ محرجة جدا أثناء تناول العشاء، كما كان طلابي يلاحَقون بأسئلة لاذعة لأن الناس كانوا يعتقدون أني مجنون. وقد ترك ذلك مرارة شديدة في نفسي.»

خبير اقتصاد بالصدفة

من منظور ما، اقترن الاقتصاد بملمح شخصي دائم في حياة كارد. فقد نشأ في منطقة ريفية في أونتاريو بكندا منتميا لعائلة «غير موسرة آنذاك وحتى الآن»، وقليل جدا من أصدقائه التحق بالتعليم الجامعي. وبحكم معيشته في مزرعة ألبان — يديرها والده المسن حتى الآن — أصبح كارد مولعا بالظواهر العلمية المحيطة برعاية الأبقار — ومنها على سبيل المثال كيفية معاملة الأبقار حتى تدر لبنا غنيا بالعناصر الغذائية ولمدة زمنية مثالية.

وقاده اهتمامه بالعلوم إلى دراسة الفيزياء بجامعة كوينز في كينغستون التابعة لمقاطعة أونتاريو، بتمويل جزئي من حصيلة عمله لفترة قصيرة في مصنع للصلب.

ثم تكشف له أمر بالصدفة أثناء دراسته الجامعية. فبينما كان يساعد صديقته آنذاك لإتمام واجب دراسي في الاقتصاد، قرأ فصلا في مرجع عن العرض والطلب الزراعيين وفهم منه أن زيادة إنتاج الحبوب أو الألبان تؤدي إلى خفض أسعار كل المنتجات في الصناعة المعنية. واستثار ذلك تفكير كارد، بما لديه من خبرة سابقة في مساعدة أسرته على إدارة مزرعة الألبان بنجاح. يقول كارد: «أدركت حينها أمورا بالغة العمق. وحينئذ قلت لنفسي

`إنه لشيء رائع بحق`. ثم أكملت قراءة الكتاب في الأسابيع القليلة التالية من باب التسلية.» وما كان منه بعدها إلا أن تحول إلى دراسة الاقتصاد ولم ينظر للوراء منذ ذلك الحين.

لكنه في البداية لم يكن مستوفيًا لشروط الالتحاق ببعض المواد التي تحظى بإقبال كبير، فاضطر إلى دراسة مواد أقل شعبية، مثل توزيع الدخل واقتصاديات العمل. ويُرجع كارد الفضل إلى هاتين المادتين فيقول إنهما «السبب الذي جعلني خبيرا في اقتصاديات العمل.» وكان يُدرِّس المادتين أستاذان شابان حصلا لتوهما على درجة الدكتوراه من جامعة برنستون، واعتنقا منهج البحث التجريبي. وأدهشتهما قدرات كارد حتى أنهما قدماه إلى المشرف على رسالتيهما في جامعة برنستون، واسمه أورلي أشنفلتر، فأقنع كارد بالالتحاق بجامعة برنستون في نيوجيرسي للحصول على درجة الدكتوراه.

وأحدث كارد دويًا شديدًا في جامعة برنستون، حيث أصبح رائدًا للبحث التجريبي الذي اقترن بجهوده البحثية في مجموعة من التجارب الطبيعية التي تُوِّجت في النهاية بوسام بيتس كلارك سالف الذكر. وقال أشنفلتر وقت حصول كارد على هذه الجائزة: «لقد جعل ديفيد البحث التجريبي أشد تأثيرا عندما جعله أكثر مصداقية. وإنك لتجد الكثير ممن رُشحوا لهذه الجائزة قد أتوا بأبحاث لا يمكنك حتى قراءتها.»

وكان بين كارد وجامعة برنستون توافق مثالي، لكنه لم يدم. يقول كارد مفسرا: «كانت زوجتي أستاذًا مساعدًا في كلية الموسيقى بجامعة كولومبيا، لكنها لم تنل وظيفة ثابتة في هيئة التدريس، وكانت تواقة لاعتزال العالم الأكاديمي والانتقال إلى ولاية كاليفورنيا.»

وهكذا انتقلا إلى غرب الولايات المتحدة، حيث انضم هو إلى هيئة تدريس جامعة كاليفورنيا في بيركلي واشتريا منزلا في منطقة سونوما القريبة منها وأنشآ ورشة نجارة ليمارس فيها هوايته في صنع الأثاث الكلاسيكي البسيط والتي اكتسبها في المدرسة الثانوية في كندا، حيث يكون على الصبية الاختيار بين دراسة اللغة اللاتينية أو النجارة، فاختار هو النجارة التي استمرت معه مدى الحياة. يقول عنها: «إنه عمل بالغ الدقة، وقد يصيبك بالإحباط في بعض الأحيان، ولكنني أحبه — فهو يشبه العمل التجريبي في بعض الجوانب.»

تخصص ضبابي

دائما ما يقترن العمل التجريبي الذي يجريه كارد بدرجة من عدم اليقين تؤثر في تشكيله. وعن ذلك يقول: «إن حالة معرفتنا الأساسية بعلم الاقتصاد أقل بكثير مما نظن.» ويضيف: «وما يزعج غير المتخصصين هو أن خبراء الاقتصاد يبدون يقينا مفرطا في عمق هذه المعرفة، بينما هم في الواقع لا يعلمون الكثير.»

ويقول كارد إن عدم اليقين هذا يشبه «الضباب». وعند سؤاله عن أحد أبعاد اقتصاديات العمل — بالتحديد دور الثقة بين العمال وأرباب العمل والحكومات في إيجاد أسواق عمل ذات كفاءة وفعالية – يتوسع في هذا التشبيه فيقول: «قد يكون هذا الدور قائما بالفعل، ولكن من الصعب للغاية إثباته علميًا نظرا لعدم وجود مجموعة معالجة تجريبية ومجموعة ضابطة في نفس المكان. ومبلغ علمي، أنه ما من أحد استطاع قط تبديد هذا الضباب.»

وعلى الرغم من عدم اليقين الذي يكتنف اقتصاديات العمل، فكثيرًا ما يُشار إلى أبحاث كارد حول الحد الأدنى للأجور كمرجع يستشهد به الداعون لرفع الحد الأدنى الذين يبدو عليهم التيقن الشديد من مزايا هذا الإجراء، وهو ما يثير في نفسه شعورا بعدم الارتياح. يقول: «أنا لا أطوف داعيًا لرفع الحد الأدنى للأجور – ومع ذلك يستشهد الداعون لتطبيقه إلى أبحاثي لإثبات ضرورة رفعه. وهذا هو أحد أسباب توقف أبحاثي في هذا الموضوع، لأن الجميع يفترضون أنني أدعو إلى رفع الحد الأدنى للأجور، وبالتالي فأي شيء أفعله سيقابل بالتشكيك.»

ويواصل قائلا: «ينطبق هذا على الهجرة؛ فلا جدوى من أن أكتب بحثًا جديدًا حول هذا الموضوع، لأن الجميع يفترضون على سبيل القطع أنني أدعو إلى زيادة الهجرة.»

وليس خافيًا ما يشعر به كارد من إحباط — فقد سئم رؤية أبحاثه تتعرض للتبسيط المشوِّه والاستغلال لأغراض سياسية، على الرغم من كل المحاذير التي يُضَمِّنها أبحاثه.

فعلى سبيل المثال، في الدراسة سالفة الذكر المعنية بالنزوح الجماعي من ماريل شدَّد كارد على عدم إمكانية تعميم المشاهدات. وبالتحديد، لا يمثل سوق العمل في ميامي نموذجًا نمطيًا بما لديه من سجل ناجح في استيعاب المهاجرين، وذلك لأسباب ليس أقلها كثرة الفرص المتاحة في تلك المدينة أمام العمالة محدودة المهارات وكثرة سكانها المتحدثين بالإسبانية.

وقد أقر في بحث أعده عام ٢٠٠١ بأن زيادة توافُد المهاجرين غير المهرة — إذا كانت ضخمة — يمكن أن تؤدي بالفعل إلى تخفيض معدلات التوظيف بين أهل البلاد الشباب والأقل تعلمًا بنسبة تتراوح بين نقطة وثلاث نقاط مئوية في مدن الدخول التقليدية مثل لوس أنجلوس.

بل إنه وجد في عام ٢٠٠٩ رابطًا – وإن كان ضئيلاً – بين الهجرة وعدم المساواة، حيث كانت الهجرة مسؤولة عن ٥٪ من الزيادة التي طرأت على عدم المساواة في الأجور في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠.

وفي تاريخ أقرب، درَس كارد المواقف الفردية تجاه الهجرة في أوروبا فخلص إلى أن المخاوف المتعلقة بالهجرة لا ترتبط بالتوظيف في الأساس، بل يرجع معظمها إلى الثقافة السائدة. والواقع أن المخاوف الشخصية بشأن «الآثار التركيبية» للهجرة — كالتي تتعلق باللغة والثقافة — يعلق عليها الناس أهمية أكبر بمقدار يتراوح بين ضعفين وخمسة أضعاف مقارنة بالمخاوف الاقتصادية مثل الوظائف.

لكن كارد حريص أيضا على بيان أن نطاق أبحاثه يمتد إلى أبعد بكثير من مسألتي الحد الأدنى للأجور والهجرة. ومع انتقال الحوار إلى مجالاته الأخرى، تنفرج أساريره بمزيد من الحيوية والحماس.

التماس المواهب

يتسم كارد، مثلاً، بغزارة إنتاجه البحثي المتعلق بسياسة التعليم. وقد خلص في عام ١٩٩٢ إلى أن لجودة التعليم المدرسي أثر في الدخل الذي يحصل عليه الدارس مستقبلاً. ورغم ما قد يبدو من بديهية هذه النتيجة، فقد كان هناك تأييد لرؤية مغايرة وقتذاك، وهي أن زيادة

التمويل المقدم للمدارس الحكومية لا يكاد يعود بنفع يُذْكَر على الطلاب نظرا لغياب الرابط بين جودة التعليم ودرجات الاختبارات القياسية. وقد وجد كارد أن تقليل النسبة بين عدد الدارسين والمدرسين بخمسة

كثير من نتائج أبحاث كارد له انعكاسات عملية على السياسات.

تلاميذ يقترن بزيادة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية في معدل العائد على التعليم المدرسي وأن زيادة أجور المدرسين بنسبة ١٠٪ تقترن بزيادة قدرها ٠,١ نقطة مئوية في ذلك المعدل.

وفي العام الماضي فقط، أضاف كارد إسهاماً مهماً جديداً على صعيد التعليم، حيث درس أثر الغربلة الشاملة على تمثيل الطلاب المنتمين إلى فئات الدخل المنخفض والأقليات في برامج الطلاب الموهوبين. ويوضح كارد أن برامج الطلاب الموهوبين في المدارس «تستهدف الأطفال ذوي القدرة الفائقة حسب قياس نسبة الذكاء» – إلا أن نسبة الذكاء تمثل مؤشرا ضعيفا للموهبة البكر، لأنه غالباً ما يميز الأطفال المنتمين إلى الأسر الموسرة الذين يُرجَّح أن يتلقوا دعماً تعليمياً في المنزل أكبر مما يمكن أن يتلقاه نظراؤهم الأفقر. وعلاوة على ذلك، قد يعتمد الالتحاق ببرامج الموهوبين بدرجة ما على دعم الأبوين — وهو ما تزيد احتمالات حدوثه بين الأسر الموسرة. ويعني هذان البُعدان أن احتمالات التحاق الطلاب المنتمين إلى فئة الدخل المنخفض والأقليات ببرامج الموهوبين أقل من نظرائهم الموسرين.

ولمعالجة هذا التفاوت، قررت إدارة مدرسية في ولاية فلوريدا الأمريكية إخضاع جميع الأطفال لعملية الغربلة واستحداث اختبار قدرات غير لفظي تكميلا لاختبار نسبة الذكاء القياسي. وخلص كارد في تلك الدراسة إلى الموهوبين بين الطلاب المعوزين زادت نسبتهم بمقدار ١٨٠٪ بفضل هذه الابتكارات. غير أن عمليات الغربلة الشاملة كانت باهظة التكلفة فتم إيقافها رغم ما حققته من نجاح، تحت ضغوط إنفاق أخرى.

ولكارد تجربة طبيعة بارزة في تاريخ أقرب جمعت بين الابتكار والقيمة الاجتماعية، وهي تتناول حالات الجيشان الانفعالي والعنف الأسري غير المتوقعة. ويعترف كارد والمؤلف المشارك، غوردن دال، بأنهما «الأقل دراية في العالم بالألعاب الرياضية»، ولكنهما درسا في هذه التجربة ظاهرة ارتفاع العنف الأسري بعد «حالات الهزيمة الصادمة» — أي عندما يمنى فريق بارز بخسارة – في دوري كرة القدم الوطني. وكان من بواعث إجراء هذه الدراسة حالة عدم الرضا عن النظرية الكلاسيكية بشأن العنف الأسري – والتي تَنسِب معظمَه إلى مزيج من القصد المبيت والاعتماد المتبادل. ويقول كارد: «هناك خلل شديد في هذه النظرية. ومما يدفعني أحياناً إلى إجراء دراسة ما هو أنني أقول لنفسي 'لا يمكن أن يكون ذلك صحيحاً، فلنتصدَّ له إذاً'.» وبالفعل تصدى كارد ودال لهذا الافتراض وتوصلا إلى أدلة مقنعة تؤيد فرضيتهما بأن الكثير من العنف الأسري لا يكون مبيتاً، بل يكون فجائياً وطائشاً. وعلى وجه التحديد، وجد الباحثان أنه عندما يمُني فريق الكرة المحلي بهزيمة صادمة، يزداد عدد بلاغات العنف الأسري للشرطة بنسبة ٨٪ – مما يشير إلى أن الجيشان الانفعالي العفوي غالبا ما يساهم بدور أساسي في هذا الصدد.

وبنظرة مستقبلية، يعود كارد إلى مجال أكثر اعتيادية فيقول إنه ينوي التعمق في دراسة نتيجة توصل إليها مؤخراً بشأن عدم المساواة في الأجور. فقد نشر في عام ٢٠١٥ دراسة عن البرتغال وجد من خلالها أن النساء يحققن دخلاً لا يتجاوز ٩٠٪ مما يحققه الرجال في شركات مناظرة. ولا يقتصر الأمر على قلة فرص التحاق النساء بالعمل في شركات تدفع أجورا أعلى، بل إنهن حتى وإن عملن في مثل هذه الشركات تبقى أجورهن أدنى من نظرائهن الرجال. وفي هذا الصدد، يقول كارد: «ينبغي أن تحاول النساء التحلي بدرجة أكبر من الإقدام في التفاوض بشأن الأجور – لا شك في ذلك، فهن لا يستفدن بنفس القدر من العمل في جهات تدفع أجوراً عالية، مما يسهم في توسيع الفجوة الكلية بين الجنسين.» غير أن كارد يشك في أن فجوات الأجور تعزى إلى نوع الجنس فقط، ومن ثم فهو يعتزم استكشاف الأبعاد العنصرية في عدم المساواة بين الأجور – مستخدما بيانات من البرازيل.

وكثير من نتائج الأبحاث التي أجراها كارد له انعكاسات عملية على السياسات. فهل فكر يوما في أن يصبح من صناع السياسات؟ «لا»، أجاب كارد ثم أوضح قائلا: «هذه عبارة مؤسفة، لكن أفضل شيء بالنسبة لي هو بدء مشروع جديد ومعالجة مجموعات من البيانات. كما أنني سيء للغاية في الإدارة.»

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، يرفض شاكار كاريف، رئيس قسم الاقتصاد في بيركلي والذي يتمتع بشخصية آسرة، وَصْف مهارات الإدارة لدى كارد بأنها نقطة ضعف، إنما يرجعها إلى عدم رغبته في خوض هذا المجال. ولكن الإدارة قد لا تكون بالفعل «من ميزاته النسبية». ويضيف بكلمات منتقاة أن «عيب أصحاب الذكاء الحاد أنهم ليسوا بالذكاء الذي يتصورونه، ولكن ذلك لا ينطبق على ديف — فهو يعرف مزاياه النسبية ويحسن توظيفها.»

ويصف كاريف كارد بأنه «شخص لا يكتفي بتوجيه قسم الاقتصاد من الناحية الفكرية، بل من نواح كثيرة أخرى.» فهو «شخص متحرر من 'الأنا' يسهم بأكثر من نصيبه العادل في تدريس الطلاب الجامعيين بل يذهب إلى أبعد من ذلك عند تدريس طلاب الدراسات العليا.» وهو يتميز أيضا بكونه «قائدا شديد الهدوء.»

ومن المعروف عن كارد أيضا سهره على عمله ليلاً. وقد لاحظ كريغر هذه الخصلة فيه من خلال عمله المشترك معه فترة طويلة من الزمن، حيث قال إنه «كان يعمل أستاذاً في جامعة برينستون بروح القائم على مزرعة الألبان — فغالباً ما تجده يعمل في المكتبة حتى تغلق أبوابها قريباً من منتصف الليل. وقد كنا نعمل معاً ساعات طويلة ونتناقش في كثير من المسائل البحثية ونحن نصنع أكوابا من القهوة.» ويروي كاريف تجربة مشابهة في بيركلي فيقول: «في العاشرة مساءً، أفترض أن ديف في مكتبه مع طلاب الدراسات العليا الذين يشرف عليهم... هذا هو ما أفترضه، وأنت تعرف أن افتراضي يقوم على بيانات واقعية لأن هذا هو حاله بالفعل.»

ومع قرب نهاية حواري مع كاريف، يتغاضى عن كلمات الإعجاب التي وصفت بها المشهد البانورامي لخليج سان فرانسيسكو وجسر «غولدن غيت» البادِيين في الأفق من مكتبه — وكان مشهداً خلاباً بالفعل، حتى في ذلك اليوم الضبابي الرمادي الغائم، وهز كتفيه قائلا: «لكننا جميعاً نطل على منظر بديع. ومكتب ديف أيضاً ...»، وهنا استدرك متذكراً المنظر القاتم من نافذة كارد: «آه، لا يمكنك أن تراه هناك بسبب طريقة ترتيب مكتبه». ثم أردف مؤكداً: «يجب أن يعيد ترتيب قطع الأثاث حتى تتمكن من رؤية الخليج من مكتبه. فإذا كنت تلتمس نقطة ضعف في ديف فهي أنه لا يجيد التصميم الداخلي ويحتاج إلى تحسين مستواه في علم «الفنغ شوي».■

بيتر ووكر هو مسؤول تواصل أقدم في إدارة التواصل بصندوق النقد الدولي.

آلن ويتلي يقدم لمحة عن شخصية **ريتشارد لايارد**، الذي يؤمن بأن الهدف الأساسي للعلوم الاقتصادية هو تعظيم السعادة والرفاهية

حياة عامرة بالمحبة

بعد يوم واحد من الوقوف على خشبة المسرح إلى جوار الزعيم الروحي لمنطقة التبت «دالاي لاما»، لا يزال البروفيسور ريتشارد لايارد، الأستاذ بكلية لندن للاقتصاد، يشعر بالسعادة الغامرة. فالبروفيسور لايارد، مدير برنامج الرفاهية الإنسانية في مركز الأداء الاقتصادي بكلية لندن للاقتصاد، يكرس وقته لدراسة السعادة الإنسانية. لذا كان من الملائم تماما أن تكون علامات السعادة بادية عليه بعد أحداث اليوم السابق. فقد تحدث الرجلان في اجتماع حركة «العمل من أجل السعادة»، وهي حركة جماهيرية شارك لايارد في تأسيسها في عام ٢٠١٠ لتشجيع اتخاذ الإجراءات العملية لخلق مجتمعات أكثر سعادة واهتماما بالآخرين. والزعيم الروحي لإقليم التبت هو الراعي لهذه المجموعة. ويسترجع لايارد حديثه مع الدالاي لاما ويقول والابتسامة تعلو وجهه «سألت الدالاي لاما في نهاية لقائنا عما يكون الشيء الواحد الذي ينبغي أن نحرص على تنميته أكثر من أي شيء آخر، فقال إنه «القلب الدافئ، القلب الدافئ»».

وكان لايارد اقتصاديا متميزا في شؤون العمالة وقد مارس العمل في هذا المجال لفترة طويلة قبل أن يتحول اهتمامه نحو السعادة الإنسانية. ومن أهم ما اشتهر به دراسته البحثية في الثمانينات حول البطالة إلى جانب مناصرته القوية للسياسات الداعمة للعاطلين عن العمل بشرط السعي للعثور على عمل. وقد أصبح منهج «الانتقال من الرعاية الاجتماعية إلى العمل» شائعا في أنحاء من أوروبا القارية كما أصبح أحد المناهج الأساسية في البرنامج الاقتصادي لرئيس الوزراء البريطاني الأسبق «توني بلير».

الناس أولاً

«من المثير للاهتمام أن ترى كيف كان (لايارد) يتنقل من مجال إلى آخر طوال حياته العملية، لكن اهتمامه كان دائما منصبا على رفاهية الناس»، هكذا قال مارتين دوراند، كبير الإحصائيين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس. وأضاف قائلا «إن هذه الرغبة في تحسين السياسات وحياة الناس هي في صميم عمله في شتى المجالات: فالناس دائما في بؤرة اهتمامه».

وقد يرى المتشائمون أن أمنية الدالاي لاما في تنمية المشاعر القلبية الدافئة لا يمكنها أن تحجب برودة تراجع النمو العالمي والفقر المزمن في بلدان كثيرة. أليست اقتصاديات السعادة، التي لا يزال كثير من الاقتصاديين ينظرون إليها ببعض الشك، هي مجرد وسيلة لإرضاء الذات وتصرف الانتباه عن المهام الأكثر إلحاحا؟ لكن لايارد، على النقيض من ذلك، يذهب إلى أن دراسة ما يجعل الناس سعداء فيه إحياء لفكرة جيريمي بينثام، وآدم سميث، وغيرهما من مؤسسي علم الاقتصاد بضرورة تركيز السياسة العامة على تأمين أعلى درجات السعادة للمواطنين. وحول هذه الفكرة يقول البروفيسور لايارد، البالغ من العمر ٨١ عاما، في مقابلة مع مجلة التمويل والتنمية في مكتبه بكلية لندن للاقتصاد، إن «الفكرة الرئيسية في الحضارة الغربية منذ عصر التنوير في القرن الثامن عشر هي أن مقياس جودة أداء المجتمعات يتمثل في مدى سعادة المواطنين. لذلك فهي ليست بالفكرة الجديدة».

ولسوء الحظ، من وجهة نظر لايارد، لم يعد علم الاقتصاد يضع هذا الهدف في الحسبان إلى حد ما. فقد امتزجت نظرية تعظيم الخدمة أو السعادة بتعظيم الاستهلاك ومن بعده الدخل وإجمالي الناتج المحلي. وتتمثل مساهمة لايارد، وغيره من خبراء الاقتصاد، ومنهم آندرو أوزوالد من جامعة واروبك، في العمل على إعادة تأكيد أهمية العوامل الأخرى بخلاف الدخل التي تسهم في تحديد مدى السعادة.

وأوضح لايارد هذا الأمر في إحدى المحاضرات الثلاث التي ألقاها حول هذا الموضوع في كلية لندن للاقتصاد في عام ٢٠٠٣، حيث قال «لكي نتفهم كيفية تأثير الاقتصاد فعليا على مستوى الرفاهية في حياتنا، علينا أن نستخدم علم النفس وعلم الاقتصاد على السواء». وأضاف قائلا «إن إجمالي الناتج المحلي مقياس سيء للرفاهية». وكانت هذه المحاضرات هي النواة لكتاب لايارد الذي نشر في عام ٢٠٠٥ ودخل في عداد أكثر الكتب مبيعا وعنوانه: «السعادة: دروس من علم جديد» *(Happiness: Lessons from a New Science)*، حيث أعرب عن رأيه بأن هناك سبعة عوامل رئيسية تؤثر في مدى سعادتنا، التي تُعرَّف بأنها الاستمتاع بالحياة والشعور بإحساس رائع، وهي: علاقاتنا العائلية، والوضع المالي، والعمل، والمجتمع والأصدقاء، والصحة، والحرية الشخصية، والقيم الشخصية.

ويقول لايارد إنه إذا كانت معظم هذه المعايير تبدو ذاتية على نحو يدعو للشك فإنها في واقع الأمر ليست كذلك، فهي معايير قابلة للقياس. وقد أصبح لايارد موقنا من قدرته على تأليف هذا الكتاب بعد أن أوضح له عالم المخ والأعصاب «ريتشارد ديفيدسن» أن مقاييس نشاط المخ تتوافق بصفة مستمرة مع ما يقوله الناس عما يشعرون به. ويقول إن «هذا هو ما جعلني واثقا من ضرورة أن نأخذ على محمل الجد ما يقوله لنا الناس عندما يحدثوننا عن مشاعرهم».

مسار متعرج

دخل ريتشارد لايارد مجال الاقتصاد بطريقة غير مباشرة. فوالداه كانا من علماء النفس في مجال التحليل اليونغي، وبعد أن أتم دراسته المدرسية في كلية إيتون، حيث كان رئيسا للطلبة، التحق بجامعة كامبريدج حيث درس التاريخ. وكان طموحه أن يصبح مصلحا اجتماعيا. وفكر لايارد مليا في أن يحصل على التدريب اللازم ليصبح أخصائيا نفسيا لكنه تخصص في التدريس لكي يصبح معلما. ونتيجة لحصول لايارد على وظيفة باحث أول في «لجنة روبينز»، التي كان تقريرها الصادر في عام ١٩٦٣ مؤشرا لحدوث توسعة هائلة في التعليم العالي في بريطانيا، تلقى دعوة للمساعدة في إنشاء مركز للبحوث حول سياسة التعليم في «كلية لندن للاقتصاد». ويقول لايارد إنه لتحقيق هذا الأمر حصل على درجة الماجستير في الاقتصاد، من كلية لندن للاقتصاد، بالطبع. لذا لم يصبح لايارد اقتصاديا إلا وهو في الثلاثينات من عمره.

لكنه يقول إنه ليس من المنصف تماما وصفه بأنه اقتصادي بالصدفة. فمن ناحية، سبق أن فكر في دراسة هذه المادة في الجامعة. ويتذكر قائلا «إن علم الاقتصاد استهواني لنفس الأسباب التي أدركتها في فترة لاحقة من حياتي، لاعتقادي بأنه العلم الاجتماعي الوحيد المعني بالاختيار الرشيد للأولويات على أساس تأثيرها على السعادة الإنسانية».

ويذهب خبراء اقتصاد السعادة في جدلهم بأن الفقراء ينتفعون أكثر بكثير من الأغنياء نتيجة زيادة دولار في الدخل وهو ما يوحي بضرورة تركيز السياسة العامة على الحد من عدم المساواة — وهو

هناك شعور عام بالإحباط بأن النمو طويل الأجل لم يؤد إلى حياة أكثر سعادة وأقل توترا.

أحد أهداف لايارد طوال حياته العملية. ويفضل لايارد معدلات الضرائب الحدية المرتفعة تماما ويقف إلى جانب «بول كروغمان» في معارضة وجهة النظر القائلة بضرورة السياسات التقشفية لاستعادة الاقتصادات مثل الاقتصاد البريطاني عافيتها بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ولكن لايارد حريص على تأكيد عدم معارضته للنمو. فالنمو هو انعكاس للإبداع البشري والسعي المستمر لإيجاد طرق للقيام بالعمل بصورة أفضل. ويقول إن «هذا بالتأكيد ليس بوصفة طعام لمجتمع من آكلي زهرة اللوتس». ولكنه يضيف قائلا إن الأدلة المستقاة من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية والتي تمتد حتى الخمسينات من القرن الماضي تبين أن زيادة الثروة لا تؤدي إلى زيادة الشعور بالرضا. ويعرب عن اعتقاده بأن هناك شعورا عاما بالإحباط بأن النمو طويل الأجل لم يؤد إلى حياة أكثر سعادة وأقل توترا. ويقول لايارد محذرا، «إنه ليس ضمانا لتحقيق السعادة، وينبغي أن نحرص على عدم التضحية بالكثير في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي». ويقدم مثالا محددا على ذلك، وهو أن البنوك نجحت في إثبات حجتها بأن إلغاء القواعد التنظيمية كان مفيدا لتوفير فرص العمل وتحقيق النمو طويل الأجل، ولكن أسلوبها المتهور في الإقراض ساهم في حدوث الأزمة المالية في ٢٠٠٨–٢٠٠٩. وكانت النتيجة هي البطالة ومشاعر عدم اليقين، وهي من مسببات التعاسة. ويقول لايارد في هذا الشأن «لا ينبغي أن نضحي أبدا بالاستقرار الاقتصادي. فالأمن هو مطلب بالغ الأهمية للإنسانية».

وقد كان الشعور بالإحباط إزاء النمو كمقياس للسعادة مقصورا على مملكة بوتان في جبال الهملايا في سياق سعيها لتحقيق السعادة الوطنية الإجمالية. غير أن الأمر لم يعد كذلك. ففي أعقاب صدور كتاب لايارد عن السعادة، توصلت «لجنة ستيغليتز– سن – فيتوسي»، التي شكلها الرئيس الفرنسي السابق «نيكولا ساركوزي» بعد أزمة ٢٠٠٨–٢٠٠٩، إلى مجموعة أكبر من مقاييس الرفاهية. وتدعم منظمة الأمم المتحدة حاليا تقريرا سنويا بعنوان «تقرير السعادة العالمي»، وتسعى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من خلال مبادرة «من أجل حياة أفضل» لقياس مستوى الرضا بالحياة. وحتى الرئيس السابق لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بن برنانكي، أدلى بدلوه في هذه المسألة حيث قال في عام ٢٠١٢ إن «الهدف الرئيسي من علم الاقتصاد هو تفهم الرفاهية الإنسانية وتشجيع النهوض بها».

وقد ترقى لايارد ليشغل مقعدا في مجلس اللوردات، وهو المجلس الأعلى في البرلمان البريطاني، بترشيح من رئيس الوزراء بلير بعد أن قدم له لايارد المشورة بشأن سوق العمل. لكن نظير حزب العمال كان سريعا في إرجاع الفضل لرئيس الوزراء من حزب المحافظين «ديفيد كاميرون» لإعطاء

التوجيهات إلى مكتب الإحصاء البريطاني لقياس مستوى السعادة إلى جانب إجمالي الناتج المحلي. فقد قال كاميرون منذ فترة طويلة في مايو ٢٠٠٦، «آن الأوان لنعترف بأن النقود ليست كل شيء في الحياة، وأن الوقت قد حان لكي لا يقتصر تركيزنا على إجمالي الناتج المحلي فقط بل على وعلى الرفاهية العامة». وقد سلك عدد من البلدان هذا المنهج منذ ذلك الوقت.

علم هامشي

على الرغم من الزخم الذي وراء هذا الموضوع، فإن «غاس أودونيل» الاقتصادي الذي سبق أن ترأس مجلس الخدمة المدنية في بريطانيا، يقول إن الاقتصاديين الذين يدرسون موضوع السعادة الإنسانية لا يزالوا يكافحون من أجل نشر أعمالهم في الدوريات العلمية. ويقارن هذا الفرع من العلوم باقتصاد السلوكيات، الذي كان علما هامشيا أيضا منذ ٣٠ إلى ٤٠ عاما؛ واليوم هو من العلوم الرئيسية، كما أن أحد كبار مؤيديه، وهو العالم النفسي دانييل كانيمان، فاز بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية في عام ٢٠٠٢. ويقول أودونيل الذي يرأس حاليا مؤسسة "Frontier Economics"، وهي إحدى المؤسسات الاستشارية في لندن، إن «المؤلفات التي تتناول الرفاهية والسعادة لا تزال متأخرة قليلا عن اللحاق بالركب. وأتوقع لها أن تصبح عنصرا أساسيا في مناهج العلوم الاقتصادية في غضون ١٠ – ٢٠ عاما».

وأودونيل نفسه له كتابات عديدة في علم السعادة الإنسانية. وقد اشترك مع لايارد في تأليف تقرير عام ٢٠١٤ حول الرفاهية الإنسانية والسياسات، برعاية «معهد ليغاتوم» (Legatum Institute). (وشارك أيضا في هذا العمل آنغوس ديتون، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لهذا العام). ويرى أودونيل أن هناك صلة بين عدم الرضا بإجمالي الناتج المحلي كمقياس لجودة أدائنا في الحياة وازدياد الإحباط إزاء الأحزاب السياسية المنشأة، وخاصة في أوروبا. ويقول إن «الحوار السياسي يفتقر إلى أشياء كثيرة ذات أهمية بالغة في حياة الناس، وبالتالي يشعرون بالانفصال».

ويتمثل المصدر الأساسي لاقتصاديات السعادة في «مفارقة إيسترلين»، وهو مقال حاسم كتبه في عام ١٩٧٤ ريتشارد ايسترلين من جامعة ساوث كارولينا، ويفترض فيه أن الأغنياء في المتوسط أكثر سعادة من الفقراء، ولكن المجتمع من باب المفارقة لا يصبح أكثر سعادة في المتوسط مع ازدياد البلد ثراء. ويرى لايارد وغيره من الاقتصاديين في مجال السعادة الإنسانية، أن أحد الأسباب وراء ذلك هو أن الناس يعقدون المقارنة بين دخولهم ودخول المحيطين بهم. «فيكونوا أكثر سعادة عندما يكونوا أعلى درجة على السلم الاجتماعي (أو سلم الدخل)»، وفقا لما كتبه «جيفري ساكس» مدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا في نيويورك، في تقرير السعادة العالمي لعام ٢٠١٢.

ويشير «ساكس» أيضا إلى أن مفهوم تراجع المنفعة الهامشية يعني أن المكاسب في الدخل يجب أن تكون أكبر مع ازدياد الدخل لتحقيق نفس المنافع. وهذا ما يفسر ما تشير إليه مؤلفات اقتصاديات الرفاهية من وجود علاقة واضحة بين الدخل والسعادة بالنسبة لأصحاب الدخول المنخفضة إلى المتوسطة، لتصبح ثابتة بعد ذلك، مثل المنحنى اللوغاريتمي.

تعاطف أكثر وتنافس أقل

الحياة من منظور لايارد ليست بأي حال مباراة صفرية النتيجة. فهو ميال تماما نحو الحماس المصاحب للتحديات، وخاصة بين المنظمات أو في الرياضة. ويود أن يرى كلية لندن للاقتصاد متفوقة على الجامعات المنافسة، كما أنه لا يزال يمارس رياضة التنس مرتين أسبوعيا. لكنه يتوقف عندما يتذكر شعارا لوزارة التعليم في بريطانيا «الحفاظ على الصدارة»، ويرى أن التميز الفردي عدو السعادة. ويقول لايارد «إنه من الضروري حقا أن يتوقف الناس عن

التفكير بأن وظيفتهم في الحياة هي إثبات أنهم أفضل من سواهم». والحل يتمثل في زيادة التعاطف بين الناس وتقليل التنافس، أي «ينبغي أن نعتمد منهجا في الحياة عامرا بأكبر قدر من المحبة».

وتتباين أساليب تحليل السعادة من شخص إلى آخر. ففي دراسة مؤثرة صدرت في عام ٢٠٠٨ قام الاقتصاديان بيتسي ستفنسن وجستين ولفرز من جامعة بنسلفانيا بإعادة تقييم تقرير «مفارقة إيسترلين» باستخدام بينات سلاسل زمنية جديدة. ولم يستبعدا أهمية المقارنة بين مستويات الدخل ذات الصلة، لكنهما توصلا إلى نتيجة مفادها «أنه يتعذر مطابقة الأدلة المستخلصة من سلاسل البيانات الزمنية، ككل، بالمزاعم السابقة بأن النمو الاقتصادي لا يعطي دفعة نحو السعادة».

ويقر لايارد بأهمية العمل الدقيق الذي قام به الاقتصاديان ستيفنسن وولفرز لكنه يرى أنهما لم يأخذا في الحسبان المتغيرات التي تتبدل مع اختلاف الدخل. ويذهب لايارد إلى أن العوامل مثل الصحة، والحرية الشخصية، وقوة الدعم الاجتماعي للناس هي بمثابة القوة الدافعة لجانب كبير من الارتباط بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والرفاهية. ويقول إن مستويات الدخل في البلد الواحد لا تفسر أكثر من ٢٪ من التباين في مستويات السعادة، حتى على مستوى أفقر البلدان.

وتعارض الاقتصادية البريطانية دايان كويل ما يذهب إليه المتحمسين لاقتصاديات السعادة الإنسانية من عدم وجود ارتباط موجب بين مشاعر الرضا في الحياة وإجمالي الناتج المحلي. وتقول في كتابتها إن «هناك بعض الأشياء التي يجد بعض الناس لديهم رغبة عارمة في الاعتقاد بأنهم لن يقتنعوا بما يخالفها مهما بلغ قدر الأدلة أو المنطق المتاح، ومهما كانت درجة ذكائهم. ويكفي القول بأن الجدل الدائر يبين مدى الحاجة لمزيد من البحث في أساليب القياس وأسباب التباين في مستويات السعادة على المستويين الشخصي والوطني.

ويعتبر لايارد جهوده حول موضوع البطالة — مع ستيفن نيكل وريتشارد جاكمان — من أجل وضع نموذج لما يعرف باسم معدل البطالة غير المتسارع (NAIRU) بأنها أهم اسهاماته في العلوم الاقتصادية (دراسة "Layard, Nickell, and Jackman, 1991"). ويأتي تفسيرهم للبطالة مختلفا عن الافتراضات بأن سوق العمل تنافسي بالكامل ويقترحون اعتماد نموذج قائم على تحديد الأجور عن طريق التفاوض أو أجور الكفاءة. ويقول لايارد إن هذا النموذج ظل فعالا بمرور الوقت. فهو يفسر، مثلا، السبب في انخفاض مستويات البطالة في ألمانيا، التي اعتمدت إصلاحات سوق العمل، أكثر منها في بعض البلدان المجاورة. ويقول لايارد «إن بلدان مثل فرنسا التي رفضت ببساطة أن تأخذ هذا الأمر بجدية لم يطرأ أي تغيير على معدلات البطالة الأساسية لديها».

والبروفيسور لايارد، الذي عمل لفترة كمستشار لبعض المؤسسات في روسيا خلال التسعينات بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، هو نصير قوي لمنهج «الجزرة والعصا» في معالجة مشكلة البطالة، أي بوضع سياسات فعالة لسوق العمل تساعد الناس في العثور على الوظائف، مع اقترانها بمدفوعات الرعاية الاجتماعية عند مستوى يشجع الناس على العودة إلى العمل. وجاءت شرطية «الحب الصارم» متوافقة مع آراء المعتدلين في حزب العمال مثل توني بلير، لكنها كانت منفرة لمؤيدي الحزب الرئيسيين من أعضاء النقابات العمالية. وتعرض لايارد للنقد الشديد أيضا من جانب المعلقين على السياسات في جناح اليمين داخل الحزب. فقد استنكر أحد محللي اقتصاديات السعادة من جريدة الديلي تلغراف البريطانية الاقتراحات التي قدمها لايارد بإعادة توزيع الدخل من خلال النظام الضريبي وتخفيض الأجر المرتبط بالأداء واصفا إياها بأنها «اقتراحات نفعية مرفهة» صادرة عن «اشتراكي عجوز من خريجي كلية إيتون». كذلك قام ناقد آخر بالهجوم على «رومانسيته الترفيهية».

وفي هذا الصدد، يقول أودونيل إن «ريتشارد دخل في مواجهات مع أشخاص من مختلف الأطياف السياسية من أجل تحسين مستوى رفاهية كل الناس. فهو مثابر بدرجة غير معهودة».

الصحة العقلية

وفي السياق نفسه، أصبح لايارد رائدا في علاج الأمراض العقلية، رغم الوصمة التي لا تزال عالقة بهذه المسألة في بعض الدوائر. ويقول «إن من الأمور المذهلة أن الناس ما زالوا يعتقدون أن علاج المصابين بالأمراض العقلية يقتضي تبريرا اقتصاديا، بينما لا يقتضي علاج الناس من الأمراض البدنية ذات التبرير. والدافع لديه في ذلك بسيط: أن المرض العقلي فيه من الأسباب المرتبطة بعدم السعادة في البلدان الغنية أكثر مما يرتبط بالفقر أو البطالة. فالمرض العقلي في بريطانيا يشكل أكثر من نصف كل الأمراض المصاب بها الناس دون سن الخمسة والأربعين. غير أن أقل من الثُلث يتلقون العلاج. والتكلفة هائلة — من حيث المعاناة الشخصية وما تتحمله المالية العامة. ويشعر لايارد بالفخر بدوره الفعال في إقناع الحكومة البريطانية بتدريب آلاف المعالجين النفسيين لتقديم العلاج النفسي لمن يعانون من الاكتئاب واضطرابات القلق المزمنة. ويقول «إنه مزيج مفيد حقا من العلوم الاقتصادية وعلم النفس الإكلينيكي».

وجاء انطلاق «برنامج تحسين فرص الحصول على العلاج النفسي» في عام ٢٠٠٨ ووصفته مجلة «الطبيعة» *(Nature)* بالمنافس العالمي، بعد اللقاء الذي حالفه حسن الطالع بين لايارد والعالم النفساني الإكلينيكي البارز ديفيد كلارك في حفل لتناول الشاي. ويصف لايارد البروفيسور كلارك بأنه رجل صاحب رؤية. واشترك الاثنان في تأليف كتاب بعنوان *"Thrive: The Power of Evidence-Based Psychological Therapies"* (الازدهار: قوة العلاج النفسي القائم على الأدلة) في عام ٢٠١٤. ويعرب البروفيسور لايارد كذلك عن تقديره للدعم «بالغ الأهمية» الذي قدمته زوجته، مولي ميتشر، التي شغلت منصب رئيس خدمات الصحة العقلية في شرق لندن. وبينما يشعر لايارد بالسرور إزاء استجابة الحكومة لهذه الجهود، فهو يرى أن هناك المزيد مما ينبغي عمله، وأن الموارد المالية محدودة. وقبيل إجراء المقابلة مع مجلة التمويل والتنمية كان يجري مكالمة هاتفية مع بعض المسؤولين الحكوميين اتسمت بالكفاح من أجل الحصول على ميزانية أكبر لعلاج الأمراض العقلية. فالعلاج النفسي هو الهاجس الذي يستحوذ على تفكير لايارد، وفقا لما ذكره أودونيل، حيث يقول ضاحكا «ربما يكون اختياري لهذه الكلمة ملائما في حالة ريتشارد لأنه لديه الكثير من الهواجس».

تغير المناخ

الموضوع الآخر الذي يشغل اهتمام لايارد في الوقت الراهن هو تغير المناخ. فالبروفيسور لايارد هو أحد الأطراف الفعالة في «برنامج أبولو العالمي»، وهو مشروع يهدف إلى توفير الطاقة المتجددة بسعر أرخص من الوقود الأحفوري في غضون عشر سنوات من خلال أنشطة البحث والابتكار المنسقة على المستوى العالمي والممولة من الحكومات.

ويقول لايارد أنه استشعر مخاطر تغير المناخ لدى مطالعة كتاب نُشر في عام ١٩٨٩ للكاتب البريطاني في مجال العلوم «فرد بيرس» بعنوان *Turning Up the Heat: Our Perilous Future in the Global Greenhouse*. وفي وقت لاحق، طالب لايارد بصفته عضوا في لجنة مجلس اللوردات البريطاني بإنشاء برنامج للبحوث بتمويل حكومي لمكافحة هذه المشكلة– مرتكزا بالتأكيد على المبادئ الاقتصادية. وفي هذا الشأن، يقول «كنت أرى، كما أرى حاليا، أن الطريقة المؤكدة لحل هذه المشكلة هي بضمان توفير الطاقة النظيفة بأسعار رخيصة بالقدر الكافي بحيث تتفوق في المنافسة على الوقود الأحفوري».

فالخطر الذي يمثله تغير المناخ على كوكب الأرض يمكن اعتباره مصدر خطر آخر، وبالغ الأهمية، أمام السعي لتحقيق السعادة والرفاهية الإنسانية الذي كان دائما بمثابة الشريان الممتد على مدار حياة لايارد العملية.

ويقول «جيوف مولغان»، أحد مؤسسي حركة «العمل من أجل السعادة» مع لايارد، إن الطريق لا يزال طويلا أمام السياسات الصحيحة لتحقيق الرفاهية الإنسانية. وحول ذلك الأمر، يقول مولغان، الذي شغل منصب رئيس وحدة الاستراتيجيات في حكومة توني بلير ويعمل حاليا مديرا تنفيذيا للمؤسسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والفنون، وهي مؤسسة بريطانية غير هادفة للربح تعمل على تشجيع الابتكار: إن «ريتشارد بالرغم من ذلك أظهر في الفترة الأخيرة من حياته العملية رغبة عارمة في العودة إلى جوهر العلوم الاقتصادية، الذي كان يهدف دائما إلى تحقيق الرفاهية الإنسانية وإن ظل في أغلب الأحيان يخلط بين الغاية والوسيلة».

والبروفيسور لايارد واثق من أن حركة الرفاهية ستظل نابضة بالحياة: فهناك دائما المزيد من الناس ممن يرغبون في تفهم طبيعة العقبات التي تعترض طريقهم لبلوغ حياة مثمرة تحقق لهم الرضا.

ويثير هذا الأمر السؤال المؤكد عما إذا كان لايارد نفسه سعيدا. ويجيب قائلا «نعم بالطبع، على وجه العموم. فأنا أستمتع بحياتي فعلا. ولكننا بطبيعة الحال نمر جميعا بفترات صعود وهبوط. وهو ما يعود بنا إلى النقطة التي أشرنا إليها عن التحدي، أليس كذلك؟ فإذا كنت تسعى لتحقيق أمور معينة، لا يمكن أن تتوقع أنك ستكون سعيدا طوال الوقت، أليس كذلك؟ لأنها لا تتحقق دائما». ■

آلن ويتلي هو كاتب ومحرر اقتصادي، سبق له العمل مع وكالة رويترز، وهو محرر ومؤلف مشارك لكتاب «قوة العملات وعملات القوة» (The Power of Currencies and Currencies of Power).

المراجع:

Layard, Richard, Stephen Nickell, and Richard Jackman, 1991, Unemployment: Macroeconomic Performance and the Labour Market *(Oxford, United Kingdom: Oxford University Press).*

النداء الحقيقي

سابينا ألكاير مشغوفة بقياس الفقر والقضاء عليه

ألان ويتلي

هناك الكثير من المتخصصين في اقتصاديات التنمية، ولكن القليل منهم فقط، ومنهم سابينا ألكاير، التي تشغل منصب مديرة مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية، هم الذين يُعدّون أيضا من الكهنة المُرَسّمين. ولا تحمل ألكاير، معتقداتها الدينية محمل الغلو والتشدد. فالإشارة الروحانية الوحيدة في المكتب الذي تعمل فيه في مبنى علوم النبات بجامعة أكسفورد — حيث لا توجد أبراج حالمة — هي مندالة العقدة الأبدية، وهي من أكثر الرموز تيمنا بها في العقيدة البوذية في منطقة التبت.

وبضحكة بناتية تصيب من حولها بعدوى الضحك، تقول «يعتقد الأشخاص الذين يمكن القول إنهم أصدقاء حميمون إنه من الحماقة أن أكون شخصا مؤمنا، ولكنني لا أرى أي فرق بيني وبين أي صديق ملحد أو مؤمن بالمذهب الإنساني. لقد جئنا كلنا من عاطفة ما.»

ومع ذلك، فإنها عندما تناقش مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي ارتبط اسمها به، يظهر جليا أنها تنطلق من شيء أكبر من الشغف الأكاديمي البحت، الذي يدفعها إلى متابعة الفقر وقياسه بشكل أفضل كشرط مسبق للقضاء عليه. وتقول في هذا الصدد «بالنسبة لنا، نحن العاملين في مجال الخدمة الإنمائية، هناك التزام عميق بالإنسانية والعدالة — حتى إذا اختلفت العقيدة واختلف المذهب.»

صورة تفصيلية

الهدف من مؤشر مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية هو أن يكون مكملا للمعيار التقليدي لفقر الدخل، وهو ١,٢٥ دولار في اليوم، وذلك عن طريق رسم صورة أكثر دقة لفقر الناس في مختلف جوانب حياتهم. وتقول ألكاير، التي تحمل الجنسية الأمريكية والبريطانية معا، «إنك تحتاج إلى المعيارين لتحصل على قراءة جيدة للفقر.»

ويتكوّن مؤشر الفقر العالمي المتعدد الأبعاد، الذي يستند إلى مسوح الأسر، من ١٠ مؤشرات مرجحة في ثلاثة مجالات هي: الصحة، مقيسة بالتغذية ووفيات الأطفال؛ والتعليم، بعدد سنوات

الدراسة بالمدارس والمواظبة على حضور المدرسة كمؤشرات بديلة؛ ومستويات المعيشة، المُقيّمة بإمكانية الحصول على الكهرباء، وخدمات الصرف الصحي، والمياه، ونوع الأرضية، ووقود الطهي، وملكية الأصول الأساسية. ويعتبر أي شخص محروم من ثلث هذه المؤشرات أو أكثر «شخصا يعيش في فقر متعدد الأبعاد». وفي يونيو ٢٠١٥، كان المؤشر العالمي يغطي ١٠١ بلد يبلغ عدد سكانها ٥,٢ مليار نسمة، أي حوالي ثلاثة أرباع العدد الكلي لسكان العالم، وخلص إلى أن نحو ٣٠ في المائة منهم في المتوسط يعيشون في فقر متعدد الأبعاد. وقام فريق ألكاير – التي تحرص على تأكيد أن هذا العمل جهد جماعي – بتحليل النتائج على مستوى ٨٨٤ منطقة دون وطنية، لتوفير معلومات لا تبرزها المتوسطات الوطنية.

تريد ألكاير أن يكون المؤشر جزءا من ثورة البيانات لتوجيه الحرب ضد الفقر.

ومن السمات المميزة المفيدة لمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي تتبناه مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية هي استطاعة الحكومات تعديل منهجية المؤشر بما يتناسب خصيصا مع ظروفها الخاصة، عن طريق تعديل الأوزان والحدود الفاصلة، مثلا. وبالفعل، فإن ألكاير تقول إن فريقها لا يمضي معظم وقته الآن في العمل المتعلق بالمؤشر العالمي للفقر المتعدد الأبعاد بل في العمل المتعلق بالمؤشرات الوطنية للفقر المتعدد الأبعاد. ونظرا لأن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد قابل للتحليل بحسب المؤشرات المكونة له، فإنه لا يُمكّن صناع السياسات من معرفة نسبة من يعيشون تحت خط الفقر فحسب، بل يمكنهم أيضا من تضييق نطاق البحث للاطلاع على درجة حرمان الفئات المختلفة من السكان، موزعين بحسب العرق أو الأصل الإثني، مثلا. وبعبارة أخرى، يعبر المؤشر عن معدل الفقر وشدته على مستوى الأسرة من أبعاد مختلفة، وبالتالي يساعد الحكومات في تحديد أهداف سياساتها.

ويقول ميلوراد كوفاسيفيتش، كبير الإحصائيين بمكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك «إن هذين العنصرين يتيحان للأشخاص، لا سيما محللي السياسات، الحصول على فكرة أكثر تعمقا عن الفقر في بلد ما عن طريق إجراء مقارنات مع مرور الوقت، وعلى فكرة أفضل عن الديناميكيات، وما إلى ذلك». وقد استعاض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره السنوي البارز تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ عن الرقم القياسي للفقر البشري بمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي قامت بإعداده في مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية الكاير وماريا إيما سانتوس، التي تعمل الآن كمدرس مساعد لعلم الاقتصاد في جامعة ناثيونال ديل سور في باهيا بلانكا بالأرجنتين.

وفي عام ٢٠١٤ بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حساب المؤشر بشكل مستقل عن مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية بسبب بعض الاختلافات المنهجية. غير أنهما سويا الاختلاف في طريقة الحساب منذ ذلك الوقت واتفقا على إصدار مؤشر واحد للفقر المتعدد الأبعاد مرة أخرى في عام ٢٠١٦. وتقول ألكاير: «إنهم زملاء رائعون وسيكون جميلا أن نعمل معا من جديد».

وقد استخدمت بوتان وشيلي وكولومبيا والمكسيك والفليبين بالفعل مؤشرات وطنية للفقر المتعدد الأبعاد للمساعدة في تخصيص الموارد وقياس ما إذا كانت السياسات تنفذ بشكل سليم. وتستعد بلدان أخرى عديدة، من بينها تونس، لتحذو حذو هذه البلدان.

وتستخدم كولومبيا مؤشرها للفقر المتعدد الأبعاد في توجيه خطتها للتنمية الوطنية للفترة ٢٠١٤–٢٠١٨، وفقا للرئيس خوان مانيويل سانتوس. وقد أعلن سانتوس أمام الاجتماع السنوي الثالث لشبكة النظراء المعنيين بالفقر المتعدد الأبعاد، المنعقد في قرطاجنة، بكولومبيا، في يونيو أن «الحرب على الفقر المتعدد الأبعاد أشد قسوة ولكنها أكثر فعالية». وتضم هذه المجموعة، التي تعد مبادرة للتعاون بين بلدان الجنوب مسؤولين من ٤٠ بلدا.

وتقول ألكاير إنه لا ينبغي للمؤشر أن «يبقى خاملا ليتراكم عليه التراب.» فهي تريد له أن يكون جزءا من ثورة البيانات لتوجيه الحرب على الفقر. وتضيف قائلة «إن ما أحبه حقا أننا نعمل مع أشخاص متحمسين وملتزمين يأخذون المقاييس ويستخدمونها في وضع السياسات. فنحن نمر الآن بمرحلة شديدة الديناميكية والإبداع.»

وإذا كان مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد يبدو كما لو كان مدينا بالكثير لعمل أمارتيا سين، فإن السبب في ذلك أنه مدين له بالفعل. وقد كتب سين في كتابه «التنمية كحرية» الصادر عام ٢٠٠٠ يجب أن ننظر إلى الفقر بوصفه «حرمانا من القدرات وليس بوصفه مجرد انخفاض في الدخل.» وتقول ألكاير إنها تعتبر هذا الاقتصادي الهندي مرشدها فعلا. فقد وافق بالفعل على مناقشة الرسالة التي تقدمت بها للحصول على درجة الدكتوراه ولكنه اضطر إلى الانسحاب بعد ذلك بسبب ضغوط الوقت بعد أن فاز بجائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية في عام ١٩٩٨.

وتحتل أعمال سين مكانا كبيرا في مكتبتها. فتستقر نشرة صغيرة لمحاضرة ألقاها في أكسفورد في عام ٢٠١٣ فوق خزانة ملفاتها، وتحمل راية إعلانية مُعلّقة خارج مكتبها عبارة مقتبسة من محاضرة سين المعنونة «إمكانية الاختيار الاجتماعي» تلخص رسالة مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية: «كيف يمكن الوصول إلى أحكام شاملة وقاطعة عن الفقر في ضوء تنوع أفضليات مختلف الأفراد في المجتمع، وشواغلهم، وأوضاعهم الصعبة؟»

ويعمل سين مستشارا لمبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية وتتصل به ألكاير بشكل متكرر. وتقول إنه «لا يقوم بدور مباشر معنا، بمعنى أن مبادرة مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد هو عملنا، ولكنه يمكن أن ينت قد عملنا. وقد يتبنى فكرة مغايرة. ولذا فهو يمنح حرية كبيرة للأشخاص الذين يسعون إلى تطوير عمله. وهو لا يحاول أبدا توجيه هذا العمل.»

طريق غير مباشر

وقد سلكت ألكاير طريقا غير مباشر قبل أن تتوصل إلى قياس الفقر. فقد ولدت في عام ١٩٦٩ في مدينة جوتنجين الجامعية بألمانيا ولكنها تركتها وهي طفلة عندما حصل والدها على وظيفة لتدريس الهندسة الكيميائية بجامعة إيلينوي في أوربانا–شامبين. وتخرجت ألكاير في عام ١٩٨٩ من نفس الجامعة متخصصة في دراسات علم الاجتماع وانهت الدراسات التحضيرية للطب وقُبلت أوراقها بكلية الطب بجامعة جونز هوبكنز. غير أنها قررت في «السنة الفاصلة» ألا تشغل هذا المكان، تجنبا لتراكم الديون عليها.

وشمل ذلك العام ثلاثة شهور عملت فيها كمتطوعة في منظمة غير حكومية تُجري عمليات تطعيم منتظمة بين اللاجئين الأفغان خارج بيشاور في باكستان. وتتذكر ألكاير قائلة «كنت أعيش مع أسرة. وكان الابن يدرس في نفس جامعتي وشقيقتاه من نفس عمري فغرقت تماما في ثقافتهم ولغتهم وأحببت الإسلام.» وفي الهند، أمضت عدة أسابيع في بيت الأم تيريزا للعناية بالمصابين بأمراض لا شفاء منها في كالكوتا، وزارت مستوطنات التبت في هيماشال براديش، وعملت في مخيمات اللاجئين في سري لانكا في جنوب البلاد. وتقول «لقد كانت هذه تجربة العام الفاصل المعتاد للطلاب الذين يحاولون فيه استيعاب أكبر قدر ممكن من المعارف.» ثم قررت ألكاير التخصص في اللاهوت. فتقول، بطريقة لا تخلو من الجاذبية «لم أكن أعرف ما هو هذا التخصص، فكان اختياري له غريبا. لقد كان لدي إيمان عميق ولا يزال لدي هذا الإيمان — إنه

جزء كبير من حياتي. فقد كنت أريد أن أعرف الله وأدركت أن ذلك يختلف عن اللاهوت. فيبدو لي أن الأمر يتعلق بدراسة النصوص التي لها علاقة بالله.»

وحصلت الكاير على دبلوم في اللاهوت من كلية مودلين بأكسفورد في عام ١٩٩٢، ولكنها تتحفظ في الحديث عنه: «بأمانة، لقد رسبت تقريبا في العقيدة.—فلم أفهم أبدا بشكل واضح تماما الفرق بين الشر والمعاناة.» ولكنها حصلت على درجة الامتياز في البحث الذي أعدته عن الإسلام. «ربما كان السبب هو أنني أحببت هذا المقرر كما أنني كنت أتعلم العربية لغة القرآن فاستطعت أن أستشهد ببعض الكلمات باللغة العربية.» ثم راحت ألكاير تعد رسالة للحصول على درجة الماجستير في الأخلاقيات السياسية المسيحية، سعيا منها إلى استكشاف سبل تُمكنها من أن تكون ذات فائدة في مجال التنمية مع احترام القيم الثقافية والروحية للآخرين. وتعبّر عن ذلك بصورة دبلوماسية فتقول «إنه لم يكن توافقا من السماء» بالنسبة لقسم اللاهوت بجامعة أكسفورد. فقد كانت رسالتها للحصول على الماجستير في عام ١٩٩٤ بعنوان «مفهوم التخفيف من وطأة الفقر في البنك الدولي منذ عام ١٩٩٠: تحليل لاهوتي» مبالغا في حداثتها من رأي القسم الذي لم تعجبه الفكرة ورفض قبولها لدراسة الدكتوراه. فحولت طريقها مرة أخرى، ولكن إلى علم الاقتصاد هذه المرة، بناء على إلحاح روزماري ثروب، التي كانت في ذلك الوقت محاضرة في اقتصاديات أمريكا اللاتينية، وتصفها ألكير بأنها «امرأة رائعة». وتقول ألكاير إن هذا التطور كان طبيعيا لأنها كانت تواظب على حضور محاضرات في مجالات تراوحت بين علم الاقتصاد القياسي ونظرية التنمية، ووجدتها بالغة الإثارة وسهلة،» وكانت قد تعمقت فعلا في دراسة أعمال سين. وبحلول عام ١٩٩٥، كانت تحمل فعلا درجة الماجستير، وتبعتها في عام ١٩٩٩ بدرجة الدكتوراه، وكانت الرسالتان تتعلقان بمنهج القدرات الذي وضعه سين بشأن التنمية.

وبعد انضمام ألكاير إلى البنك الدولي، حيث عملت من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠١، تدربت في مجال رسامة الكاهن، وكانت هذه هي الظروف التي التقت فيها بإدموند نيوويل الذي كان في ذلك الوقت خادما لأسقف أكسفورد. وفي حين انتقلت ألكاير من اللاهوت إلى الاقتصاد، دَرَس نيوويل الاقتصاد والتاريخ الاقتصادي في أكسفورد قبل أن يصبح كاهنا في كنيسة إنكلترا. واشتركا معا في تأليف كتاب بعنوان «ماذا يستطيع شخص واحد أن يفعله؟ الإيمان من أجل شفاء عالم محطم» (*What Can One Person Do? Faith to Heal a Broken World*)، وهو كتاب يدرس الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة من منظور لاهوتي وعملي.

ويقول نيوويل الذي يترأس الآن مؤسسة خيرية تربوية ومركزا للدراسات خارج لندن «إنها تتعامل مع علم الاقتصاد بنفس الطريقة المهنية التي تتعامل بها مع مسيحيتها. لقد كرّست نفسها له تماما – وللأشخاص الذين وُجد هذا العلم من أجلهم. لقد كان ذلك من الأشياء التي برزت بقوة أثناء عملي معها.»

ويستطرد قائلا: «لم يكن الأمر يتعلق بالنظرية الاقتصادية المجردة، بل بالسبل العملية التي يمكن بها مساعدة فقراء العالم. ويظهر ذلك جليا في الطريقة التي كنا نعمل بها ويظهر جليا في كل شيء تفعله.»

وكانت ألكاير تريد منذ فترة تطبيق منهج القدرات الذي وضعه سين لقياس الفقر المتعدد الأبعاد، وأخيرا حدث إنجاز ضخم في عام ٢٠٠٦، عندما بدأت في التعاون مع جيمس فوستر، وهو الان أستاذ بجامعة جورج واشنطن في واشنطن العاصمة، ومن الشخصيات البارزة في مجال طرائق القياس. وعندما التحق فوستر بالدراسات العليا في جامعة كورنيل في عام ١٩٨٤، أعدّ مع جويل غرير وإريك ثوربيك (بجامعة كورنيل أيضا) مجموعة مؤشرات الفقر ف. غ. ث. (F.G.T.) التي تحمل أسماءهم، والتي لا تزال تُستخدم على نطاق واسع لقياس متغيرات وحيدة مثل الدخل والاستهلاك والسُعرات الحرارية. ووفقا لما تتذكّر ألكاير، التي كانت في ذلك الوقت تنشئ مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية، فقد كان فوستر في أول الأمر «يرتاب نوعا ما من أي شيء متعدد الأبعاد. ولكننا ناقشنا المسألة في جلسات وجها لوجه استمرت أسبوعا. ثم اعتقد أننا فهمنا المسألة أخيرا ورأينا ما يمكن عمله بشأن المنهجيات القائمة على عمله.»

صورة شخصية لألكاير من رسم الفنان الراحل كارل لازاري في عام ٢٠٠٦؛ تفصيل من مجموعة «قيامة لعازر.»

ونشأت منهجية ألكاير–فوستر التي يرتكز عليها مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد من هذه الجلسات الطويلة لتبادل الأفكار. وتقول ألكاير إنها تعلمت كثيرا من فوستر. وتضيف قائلة «إن لديه ما هو أكثر من مجرد التوجّه إلى العمل النظري. وعندما يتعلق الأمر بالأدلة، فإنه قادر على الإتيان بها. والأمر أشبه بلغة أفهمها ولكنني لا أستطيع أن أتكلمها.» وهي مسألة تستدعي مزيدا من الضحك، «فقد حاولت، ولا أزال أحاول، أن أتعلّم المزيد، ولكنه يتفوّق عليّ في ذلك تماما.»

ناقد متشدد

وتقول ألكاير إن تعلّم التأمّل يزيل ما تصفه «بنوبات الغضب المزاجية» التي عرفتها في طفولتها. ومع ذلك، لا بد من أن رزانتها قد تعرّضت للاختبار في عام ٢٠١٠، عندما علمت في بوتان — أثناء خلوة للتأمل ليس أقل — أن مارتن رافاليون، الذي كان في ذلك الوقت من كبار الباحثين في البنك الدولي، قد شن هجوما عنيفا على الحماس الناشئ بشأن مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد. وتتذكر ألكاير «لقد اضطروا إلى الاتصال بي لأمشي ثلاثة أميال إلى الفندق للعثور على إنترنت للرد عليه.»

فقد وجّه رافاليون سهامه نحو مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الجديد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذهب إلى القول إنه ليس من المعقول بكل بساطة أن نفترض أنه يمكن لمؤشر واحد أن يُلمّ بجميع أبعاد الفقر. وكتب يقول «يمكن أن نتفق جميعا على أن خفض مَعدل وفيات الأطفال هدف إنمائي ذي أهمية كبيرة للغاية، ولكن كيف يستطيع المرء الاحتجاج بأن ... تجنّب وفاة طفل يعادل التخفيف من مظاهر الحرمان المجتمعة المتمثلة في اتساخ الأرضية، والطهي باستعمال الخشب كوقود، وعدم امتلاك راديو، أو تلفزيون، أو هاتف، أو دراجة، أو سيارة؟»

وبعد خمس سنوات، لا يزال رافاليون، وهو الآن أستاذ للاقتصاد بجامعة جورج تاون في واشنطن العاصمة، ناقدا متشددا. ويعتبر تقطير قياسات الفقر المختلفة في مؤشر واحد بالنسبة له مثل جمع كل المؤشرات والقياسات الموجودة في السيارة في أداة واحدة. فيقول «إن أبعاد التنمية البشرية الخاصة بالرفاه لها أهميتها في تقييم التقدم الاجتماعي، لكنني لا أريد تجميعها في رقم مُركب مع السلع المادية. فأنا أريد أن انظر إليها منفصلة، لأرى المواضع التي يكون فيها أداء بلد ما جيدا أو غير جيد. ويرى رافاليون أن تجميع مؤشرات مختلفة في مؤشر فقر متعدد الأبعاد قد يكون ضارا إذا لم يع صناع السياسات بالمفاضلات التي اشتملت عليها عملية إعداد المؤشر». ويمضي قائلا «إنني أود أن أرسل تحذيرا قويا لتوخي الحرص عند استخدام المؤشر. فعندما تنظر الحكومات إلى هذه المؤشرات، فإنها لا تعرف ما الذي تتضمنه. ولا أعتقد أن ذلك يؤدي إلى صنع سياسات جيدة.»

ومن تصوير الأمور بأقل من شأنها أن يقال إن محللي السياسات يحبون المؤشرات المتعددة الأبعاد، مثل مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي أعدته مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية، أكثر

من مجتمع الاقتصاد. وبالإضافة إلى الطابع الشخصي الذي يترتب على اختيار المكونات وأوزانها، يتعرض المؤشر للنقد لاعتماده على مسوح ومؤشرات دولية قد لا تنطبق على كل بلد. فهل من الملائم، مثلا، قياس الفقر في إفريقيا بنفس طريقة قياسه في بلدان الاتحاد السوفييتي السابق؟ كما ينظر المتخصصون في الإحصاء أيضا بتكبر إلى مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي يستخدم بيانات الأعداد الترتيبية لا الأعداد الأصلية. ويقول كوفاتشيفتش، الموظف ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «إن الغرض من كل هذه المؤشرات المُركّبة هو التواصل. ولا يزعم أحد أنها شديدة الدقة. ولكن إذا استبد الفضول بالناس وأرادوا أن يعرفوا لماذا سارت الأمور في بلد ما في اتجاه ما وسارت في بلد آخر في اتجاه آخر، فيمكنهم تناول المؤشر والاطلاع على مكوناته.»

ويتفق تشارلز كيني الموظف بمركز التنمية العالمية، وهو مستودع فكر في واشنطن، مع ألكاير على أنه من الخطأ أن ننظر إلى المعركة ضد الفقر من منظور الدخل حصرا. فقد سجلت بلدان مثل هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية تحسينات متواضعة في معدل وفيات الأطفال والتعليم على الرغم من بقاء الدخول على حالها، كما يقول كيني، مؤلف كتاب «التحسّن: لماذا تنجح التنمية العالمية – وكيف يمكن أن نجعل العالم أفضل من ذلك» (*Getting Better: Why Global Development Is Succeeding — and How We Can Improve the World Even More*). غير أن لديه هو الآخر شكوكا في أن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد ربما كان يستبدل رقم جامع ملائم من الناحية السياسية – ١,٢٥ دولار كدخل يومي — برقم آخر. «ومن الأمور التي أتعجب لها هو أنه بعد المجادلة بأن الفقر متعدد الأبعاد، ينتهي الأمر بمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد كرقم واحد.»

وهناك مسألة أخرى هي أن أي مؤشر لن يكون جيدا إلا بقدر جودة البيانات المستخدمة في إعداده، وغالبا ما تُفقد تلك الصفة في اقتصادات الأسواق الصاعدة. ويقول مورتين جيرفين، مؤلف كتاب «إفريقيا: لماذا يخطئ الاقتصاديون فهم المسألة (*Africa: Why Economists Get It Wrong*)»، إن «مشكلة المعرفة في مجال التنمية ذات بُعدين، حيث إن معرفتنا أقل بالبلدان الفقيرة ومعرفتنا أقل من ذلك بالأشخاص الأكثر فقرا في البلدان الفقيرة.» وعلى سبيل المثال، فإن المسوح التي تجرى على أرض الواقع للتأكد مما إذا كانت الأسر لديها فعلا إمكانية الحصول على الكهرباء — وهي من مكونات مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد – لا تتم بالوتيرة الكافية. ويقول جيرفين، وهو مدرس مساعد في جامعة سيمون فريزر في بورنابي، في كولومبيا البريطانية، «يقوم مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد ببعض التصنيف ويقوم بذلك على نحو أفضل من بعض المقاييس الأخرى. ولكن إذا لم يتم تحديث الأرقام التي تدخل في هذه المؤشرات بشكل متكرر أو إذا لم تكن تستند إلى مشاهدات حقيقية، فإن هذه الاتجاهات قد تصبح عديمة المعنى.»

ويتزامن البحث عن قياسات أفضل للفقر مع تزايد الشكوك في قدرة الإحصاءات التقليدية، لا سيما إجمالي الناتج المحلي على قياس النمو الاقتصادي في الاقتصاد الرقمي، ناهيك عن الرخاء والرفاهية والاستدامة البيئية.»

ويقول غودرون كوب، وزير الدولة للتعاون الاقتصادي والتنمية في البرلمان الألماني، موضحا سبب بدء برلين في دعم عمل مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية بشأن الفقر المتعدد الأبعاد: «لكي نقيس بدقة مدى تقدمنا نحو الوصول إلى أساليب العيش المستدامة، فإن لدينا شعورا بأن علينا أن نتجاوز قياسات إجمالي الناتج المحلي.»

وتدعو ديان كويل، مؤلفة كتاب «إجمالي الناتج المحلي: تاريخ قصير ولكنه مؤثر (*GDP: A Brief but Affectionate History*)» إلى تتبع لوحة لمؤشرات تسهم في الرفاهية الاجتماعية، مثل مؤشر الحياة الأفضل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتقول كويل «هناك رأي مضاد يقول إنك تحتاج إلى رقم واحد لأن هذا هو ما يهتم به الناخبون والساسة. ولكن على الرغم من جاذبية هذا الرقم، فإنه يخفي بعض المفاضلات التي يتوجب على السياسات العناية بها.» وتقر ألكير بفائدة منهج لوحة المؤشرات ولكنها تقترح أن يشمل مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد. وتقول «إن ما لا نوافق عليه هو النظر فقط إلى كل مظهر من مظاهر الحرمان على حدة، وعدم النظر أبدا إلى الشخص المحروم من عدة مظاهر في وقت واحد.»

وتجدر الإشادة بموقع مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية على الإنترنت لأنه يوفر روابط للاطلاع على دراسات والوصول إلى مدونات تنتقد مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد. وتقول الكاير «نحن لا نشعر بالراحة بعد لأنه لا تزال هناك مقاومة كثيرة لعملنا.» ففريق مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية نفسه «يكافح بقوة وسعادة» بشأن السبل التي يمكن من خلالها تحسين المؤشر. وتضيف قائلة «لا يوجد شيء فوق النقد. وبالتأكيد فإن عندي انتقاداتي الكثيرة للمؤشر والمنهجية.» فليست كل البيانات قابلة للمقارنة أو حديثة، وتوجد ثغرات في المسوح الإقليمية دون الوطنية. ولكن المؤشر جيد إلى حد كبير ويتحسن بسرعة مع تحسن جودة المسوح. وتقول الكاير بحزم «توجد طائفة كاملة من الانتقادات التي أتفهمها واحترمها. ولكنني أختلف معها من الناحية العملية.»

قائمة الأعمال المطلوبة

ما هي الخطوات القادمة لألكاير؟ فهي عازمة العقد على تحسين مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد وتوسيع نطاق تغطيته ليقيس التوظيف، والتمكين («شغفي الكبير»)، والعنف. وتتمنى أن تعد مؤشرا يلقي مزيدا من الضوء على الطريقة التي تعيش وتُعامَل بها المرأة، ولكن مبادرة كهذه ستحتاج إلى دعم سياسي كبير. وتقول ألكاير «لا يمكنك المضي قدما إلى أبعد من النقاط التي تقف عندها البلدان. فهذا قرار يتعين على المجتمع الدولي اتخاذه. فإذا كان المجتمع الدولي يريد مؤشرا بشأن المساواة بين الجنسين، فإننا نعرف كيف نقوم بإعداده، ولكن ليس لدينا البيانات.»

ولقد كان من المفاهيم الخاطئة أن قياس الفقر المتعدد الأبعاد يحتاج إلى جمع بيانات أكثر مما هو مطلوب لتتبع فقر الدخل أو فقر الاستهلاك. وعلى سبيل المثال، يعتمد مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد على ٣٩ سؤالا فقط من ٦٢٥ سؤالا في المسوح الديمغرافية والصحية لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وهي إحدى المصادر الرئيسية لمبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية (والمصدر الآخر هي مسوح مجموعة المؤشرات المتعددة لليونيسيف). وتكفي تغييرات صغيرة في الأسئلة. وتقول «بعد ثوان معدودة ستكون لديك معلومات أفضل.»

وفي سبتمبر ٢٠١٦، ستبدأ ألكاير إدارة برنامجها من الولايات المتحدة، حيث قبلت العمل كمدرس على أساس التفرغ في جامعة جورج واشنطن — إلى جانب جيمس فوستر. وتقول «لقد كانت جامعة جورج واشنطن كريمة إذ عرضت علي انتقالا هادئا وحكيما.» غير أن البحوث في مجال قياس الفقر ستستمر في أكسفورد بشكل أو آخر. وتقول الكاير «ليس لدينا أية فكرة حتى الآن عن الكيفية التي سيجري بها ذلك. وكل ما في الأمر أنني أريد أن أكون قادرة على الاستمرار في العمل على هذا البرنامج.»

وفي هذه الأثناء، فإن لديها ما يكفي ليشغلها. فالكنيسة تحول بينها وبين ممارسة هواياتها في الطهي والتمرينات الرياضية والتأمل. وبالإضافة إلى واجباتها ككاهنة فخرية في كلية مودلين، أصبحت عليها التزامات كثيرة تجاه أبرشية كاولي سان جون في شرق أكسفورد التي خلت من قسيس لوقت أطول مما ينبغي. وتضحك قائلة «لقد كان عاما واحدا، ولكن من المؤكد أنه غيّر حياتي. فيجب أن أكون في البيت معظم أيام الأحد، إنه أمر غريب، فالعمل الخاص بالله، فيما يبدو، لا ينتهي أبدا.» ■

ألان ويتلي كاتب ومحرر اقتصادي، وكان يعمل من قبل مع رويترز، وقد حرر وشارك في تأليف كتاب «قوة العملات (Power of Currencies)».

العميلِ المحرِض

هيلين راي في كلية لندن للأعمال

جيريمي كليفت

يتحدث مع هيلين راي، أستاذة الاقتصاد في كلية لندن للأعمال

في أيام السنة الأكثر دفئا، تميل «هيلين راي» إلى الذهاب للعمل مستخدمة «سكوتر القدم» عبر حديقة «ريجنت بارك» وبين صفوف الأعمدة البيضاء في «كلية لندن للأعمال». وتستعرض هيلين مهاراتها في استخدام هذه الدراجة عبر الرواق الضيق خارج مكتبها الصغير الذي تصطف جدرانه بالكتب، فتستخدم قدمها الأيسر برشاقة لتلمس الكوابح الخلفية في الإطار المعدني للسكوتر وتواصل الانطلاق بسرعة.

وتقول أستاذة الاقتصاد الحائزة على عدة جوائز علمية «إن منزلي يقع على الجهة الأخرى من الحديقة، لذا فهو في موقع ملائم. والمكان تؤمه طيور متنوعة منها طائر البلشون، وببغاء البركيت الأخضر الفاتح، وكثير من البط البري. وفي بعض الأحيان يمكن مشاهدة البجعة السوداء»، وأضافت قائلة بضحكة خافتة «لقد تبين أنها ليست نادرة بدرجة كبيرة». وبالفعل، فقد سبق أن احتل زوج من البجع الأسود في حديقة ريجنت بارك عناوين الأخبار في وسائل الإعلام العالمية عندما اضطر حراس الحديقة إلى التفريق بينهما بسبب صياحهما العالي أثناء مغازلات التزاوج، علما بأن البجع هو من المخلوقات التي تتزاوج مع رفيق واحد فقط في العمر.

وكان مؤلف روائع القصص «نسيم نيكولاس طالب» قد اعتمد مصطلح أحداث البجعة السوداء ليصف به الأحداث النادرة التي تترتب عليها عواقب وخيمة في قطاع الأعمال والقطاع المالي وإن كان لا يمكن التنبؤ بها أو لا يعتقد باحتمال حدوثها، كما هو الحال بالنسبة للبجعة السوداء في الطبيعة.

وتقول «راي» في إشارة إلى الوصف الذي وضعه «طالب» «إن البجعة السوداء مع ذلك ليست بالأمر الغريب تماما. وأنا لا أرى أن الصدمات الكبيرة غير معتادة إلى حد كبير. فهي متوقفة على النظام وعلى الحوافز المقدمة للناس».

استهداف القضايا الكبيرة

وقد ذاع صيت هيلين راي — التي تعيش مع زوجها وابنتها ذات الثمانية أعوام في منزل حديث مؤلف من منزلين لصيقين تم دمجهما— نتيجة تحديها المفاهيم المتعارف عليها، وخاصة المتعلقة بالنظام المالي الدولي، ودور الدولار، وغير ذلك من قضايا الاقتصاد الكلي الكبيرة. ويصف زملاؤها الاقتصاديون أعمالها وأفكارها بأنها «محفزة» و«مؤثرة».

وتقول راي «إن القضايا الكبيرة في الاقتصاد هي التي كانت دائما مثار اهتمامي». وفي حوار مع مجلة التمويل والتنمية في لندن، قالت «هيلين راي»، المتزوجة من الاقتصادي «ريتشارد بورت» — وهو أيضا أستاذ بكلية لندن للأعمال — الذي أسس في عام ١٩٨٣ «مركز بحوث السياسات الاقتصادية»، الذي يضم شبكة من الاقتصاديين الأوروبيين، «لا بد أن تعمل في مجال الاقتصاد الكلي الدولي لكي تتفهم هذه الأمور».

وفي هذا السياق يقول «بيير–أوليفييه غورينشا»، الأستاذ في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، وهو فرنسي الجنسية مثل هيلين راي «إن الموضوع المشترك هنا هو أنها تبحث دائما عن بعض القوى الأكثر تعمقا التي تؤثر في النظام النقدي الدولي أو العالم المالي الذي نعيش فيه».

ويقول عنها «فيليب لين»، الأستاذ بكلية ترينيتي في دبلن "إن عملها يتسم بالتأني والالتزام. فقد عكفت على تنفيذ مشروعات واسعة النطاق وطويلة الأمد تحقق في نهاية المطاف إنجازات كبيرة على مستوى المعرفة، بدلا من الاكتفاء بالمشروعات البحثية التي تحقق «النجاح السريع»".

ومنذ حصولها على درجتي دكتوراة مستقلتين في نفس السنة من «كلية لندن للاقتصاد»، و«كلية الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية» في باريس، في عام ١٩٩٨، حصلت «هيلين راي» على سلسلة من الجوائز الأوروبية رفيعة المستوى في الاقتصاد عن أبحاثها المحفزة للفكر وأصبحت نصير النساء في شغل مزيد من المناصب العليا في عالم الاقتصاد.

وقال أوليفييه بلانشار، كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي «إن هيلين تستقي الأفكار الكبيرة ثم تتفحص البيانات المتاحة بدقة متناهية للحصول على إجابات على هذه الأسئلة الصعبة». وأوضح أثناء تقديمه لها في مؤتمر للأبحاث في واشنطن في العام الماضي قائلا: «إن هذا هو المزيج الأمثل إذا ما أردت أن تترك بصمة في عالم الاقتصاد، وقد استطاعت «هيلين» بالفعل أن تترك بصمة واضحة».

سلسلة من الجوائز

من الجوائز التي حصلت عليها هيلين راي «جائزة برناسيه» لعام ٢٠٠٦ (لأفضل اقتصادي أوروبي دون الأربعين يعمل في مجال الاقتصاد الكلي والتمويل) عن دراستها البحثية حول أسباب وعواقب اختلالات التجارة الخارجية والقطاع المالي، والطابع الدولي للعملات، وتعميق فهم الأزمات المالية.

وفي عام ٢٠١٢ حصلت على جائزة «بيرجيت غرودال» الأولى التي يمنحها «اتحاد الاقتصاديين الأوروبيين» لتكريم إمرأة اقتصادية تعمل في أوروبا عن مساهمتها الملحوظة في مجال الاقتصاد. وبعد عام، أصبحت أول إمرأة تحصل على جائزة إيريو يانسن، التي تمنح مرة كل سنتين، وشاركها في الجائزة زميلها الاقتصادي الفرنسي «توماس بيكيتي»، المؤلف الشهير لكتاب «رأس المال في القرن الحادي والعشرين» (*Capital in the Twenty-First Century*)، حول الثروة وتفاوت الدخول.

وكانت «راي» قد فازت بالجائزة لعام ٢٠١٣ عن مساهماتها الأصلية في التمويل الدولي، وخاصة تحديد أسعار الصرف والتدفقات الرأسمالية الدولية. وقالت لجنة التحكيم إنها «عملت وأحرزت تقدم ملحوظ في دراسة العديد من القضايا الكبيرة في التمويل الدولي التي ظلت تشغل بال الاقتصاديين وصناع السياسات».

وقال البروفسور «لين» معلقا على هذا الأمر «إنه الجمع بين النظريات والدراسات التجريبية هو ما يجعل عملها وثيق الصلة بتحليل السياسات».

ورغم مشاركتها المكثفة في شؤون الاقتصاد، فإن «راي» ترى نفسها «إنسانة طبيعية جدا» فيما تحب أن تفعله خارج ساعات عملها. وتقول «إني أحب القراءة؛ وأحب الاستماع للموسيقى — فمن مميزات لندن أن الموسيقى هنا جميلة جدا». وأينما سنحت لها الفرصة فإنها تحب أيضا أن تلعب بالكرة مع ابنتها أو تصحبها لممارسة رياضة السباحة. وتقول «ولأنني نشأت في الريف، فأنا أحب رياضة التنزه في الغابات أو المناطق الجبلية».

تغيير مجرى النقاش

نشأت هيلين راي، ابنة المهندس المدني والمعلمة، بوسط فرنسا، في بلدة السوق الجميلة «بريود». وترى أن السبب في نجاحها في الاقتصاد هو الأساس القوي الذي ارتكزت عليه نتيجة دراستها لعلوم الرياضيات في نظام التعليم الفرنسي. وبعد أن أتمت «راي» تعليمها الجامعي في إحدى كليات التعليم المتميز في باريس، فازت بمنحة لمواصلة الدراسة للحصول على درجة الماجستير من جامعة ستانفورد في كاليفورنيا. وتقول في هذا الشأن، «وبالتالي دخلت في النظام الأمريكي في مرحلة مبكرة». وعادت «راي» بعد ذلك إلى أوروبا لكي تحصل على درجتي الدكتوراة. وقد مارست «راي» التدريس في سلسلة من الجامعات المميزة، منها جامعة برينستون وكلية لندن للاقتصاد، إلى جانب التدريس لفترات قصيرة في جامعة كاليفورنيا– بيركلي، وجامعة هارفارد.

ومن أهم أعمالها دراستها البحثية التي أجرتها بالتعاون مع البروفيسور «غورينشا» أثناء عملها في جامعة برينستون، وتناولت دور الولايات المتحدة في النظام المالي الذي تحكمه العولمة. وحول هذه الدراسة البحثية، يقول بلانشار «إنها غيرت مجرى النقاش حول عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة».

وفي الفترة التي سبقت وقوع الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وبينما كان الاقتصاديون والسياسيون يشعرون بالقلق إزاء استمرار تضخم عجز الحساب الجاري الأمريكي، أظهرت دراسة «غورينشا وراي» أن وضع الاقتصاد الأمريكي لم يكن سيئا بالدرجة التي كان يبدو بها وذلك نتيجة لدور الولايات المتحدة كمركز للنظام المالي الدولي.

وقال «غورينشا» لمجلة التمويل والتنمية «بالرغم من استمرار العجز التجاري الكبير في الولايات المتحدة، فإن الاقتصاديين لم يأخذوا في الحسبان المبالغ الكبيرة التي كانت الولايات المتحدة تكسبها على الجانب المالي من الأرباح الرأسمالية والتغيرات التي تطرأ على قيمة الدولار».

«وعلى سبيل المثال، كانت كل الالتزامات الأجنبية تقريبا على الولايات المتحدة بالدولار الأمريكي، بينما كانت ٧٠٪ تقريبا من الأصول الأجنبية لدى الولايات المتحدة بعملات أخرى. وبالتالي فإن انخفاض قدره ١٠٪ في سعر الدولار سيؤدي إلى زيادة قيمة الأصول الأجنبية ويمثل تحويلا من العالم الخارجي إلى الولايات المتحدة بنحو ٥,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي. وعلى سبيل المقارنة، كان العجز التجاري في السلع والخدمات في عام ٢٠٠٤ قد بلغ ٥,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. وبالتالي فإن هذه الأرباح الرأسمالية قد تكون هائلة».

ووفقا لما ورد في دراسة "Gourinchas and Rey (2005)" فإن تراجع قيمة الدولار الأمريكي يعود بفائدتين على المركز الخارجي للولايات المتحدة، فهو يساعد على إعطاء دفعة لصافي الصادرات ويزيد من القيمة الدولارية للأصول الأمريكية.

وقال «غورينشا» و«راي» أن مركز الولايات المتحدة في قلب النظام العالمي أعطاها ما أسمياه «الميزة المفرطة» (وهي عبارة صاغها في الستينات وزير المالية الفرنسي آنذاك «فاليري جيسكار ديستان» ليصف الميزة التي استمدتها الولايات المتحدة من دور الدولار كعملة الاحتياطي العالمية). وقد نشأت هذه الميزة المفرطة حسبما أوضح «غورينشا» و«راي» نتيجة قدرة الولايات المتحدة على الاقتراض بسعر مخفض في الأسواق المالية العالمية والحصول على عائدات مرتفعة على أصولها الخارجية. ورصدا كيفية دخول الولايات المتحدة تدريجيا في الاستثمارات الخارجية الأكثر مجازفة.

بنك العالم، ومقدم التأمين للعالم

وتوضح راي قائلة «ثم واصلنا بعد ذلك بحث هذه الأفكار بمزيد من التعمق، وذلك بإبراز ما لدور الولايات المتحدة من أثر يجعلها تبدو أيضا وإلى حد كبير كشركة التأمين لبقية العالم.

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية خلفت الولايات المتحدة بريطانيا العظمى كبنك العالم، وجهة إصدار العملة الدولية الرئيسية، وجهة توفير السيولة العالمية.

ومعنى ذلك على وجه التحديد أنها قادرة على الاقتراض المكشوف (فكان الأجانب على استعداد لشراء الأصول الدولارية السائلة) والإقراض المغطى (قدمت الولايات المتحدة قروض وصناديق استثمار طويلة الأجل للمؤسسات الأجنبية). وعلى غرار عمل أي بنك، كان بإمكان الولايات المتحدة استخلاص هامش للوساطة من الفرق بين العائد المرتفع الذي كانت تحصل عليه عن أصولها الخارجية وتكاليف التزاماتها.

وقال غورينشا إن واشنطن أصبحت منذ التسعينات أقرب إلى المستثمر العالمي برأس مال مخاطر. وأثناء تلك الفترة بالكامل، تحولت الأصول الأمريكية أكثر فأكثر بعيدا عن القروض المصرفية طويلة الأجل وباتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، ومنذ التسعينات

اتجهت نحو الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق الملكية. وفي نفس الوقت، ظلت التزاماتها مقومة بالقروض المصرفية، والائتمان التجاري، والديون — أي الأصول الآمنة منخفضة العائد.

«وبالتالي، أخذت الميزانية العمومية للولايات المتحدة تقترب بدرجة متزايدة من صورة المستثمر برأس مال مخاطر صاحب الاستثمارات عالية المخاطر ذات العائد المرتفع على جانب الأصول. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت إلى حد كبير نسبة الرفع المالي فيها مع مرور الوقت».

وتقول «راي» إنهما توسعا في نطاق دراستهما البحثية أثناء الأزمة المالية العالمية، وخلصا إلى أن الولايات المتحدة احتفظت بدورها عن طريق توجيه الموارد إلى العالم الخارجي من خلال حافظ استثماراتها الخارجية — على نطاق واسع. وفي هذا الصدد قالت «إن تقديراتنا تشير إلى أن حجم هذه الموارد كان يتراوح بين ١٣٪ و١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨ وحده. ومن ثم كان كبيرا جدا».

وكانت الولايات المتحدة تقدم «أحد أشكال التأمين العالمي للاقتصاد العالمي والعالم الخارجي — فتكتسب ما يعادل أقساط التأمين في أوقات اليسر وتدفع المستحقات في أوقات العسر. وهذا ما يتضح تماما من البيانات».

وتضيف «راي» «بينما تتمتع الولايات المتحدة بميزة مفرطة من ناحية، فإن عليها، بوصفها مقدم التأمين للعالم، واجب مفرط في وقت الأزمات، من ناحية أخرى».

جاكسون هول

وينطوي مسار ثان من عمل «هيلين راي» على تحدي مبدأ اقتصادي آخر — أي أن البلدان لا يمكنها أن تحقق سوى اثنين من خصائص «الثلاثي المستحيل» وهي سعر صرف ثابت؛ وسوق رأسمال مفتوح (بدون ضوابط رأس المال)؛ وسياسة نقدية مستقلة (انظر الإطار).

وتقضي هذه النظرية بأنه في عالم يتسم بحرية تدفق رؤوس الأموال، لا يمكن أن يتمتع بلد ما بسياسة نقدية مستقلة إلا إذا كان سعر الصرف معوما (دراسة Obstfeld and Taylor, 2004).

وبينما فتحت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة حدودها بدرجة متزايدة أمام التدفقات المالية، فقد ذهبت «راي» في الكلمة المؤثرة التي ألقتها أمام مؤتمر «جاكسون هول»، بولاية وايومينغ في عام ٢٠١٣ إلى أن اتساع نطاق العولمة المالية أثار الشك حول صدق هذه النظرية.

ونظرا لاتخاذ العديد من القرارات الرئيسية في قلب النظام (أي الولايات المتحدة) ثم تصديرها إلى بقية العالم من خلال العولمة، لم يعد بإمكان البلدان أن تعزل نفسها من خلال أسعار الصرف فيها.

وبدلا من الثلاثي المستحيل، فإن العالم حاليا يواجه ببساطة معضلة — فالسياسات النقدية المستقلة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كان الحساب الرأسمالي مدارا، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة (دراسة Rey, 2013).

وتقول راي في هذا الشأن، «إن الصورة التي تظهر في هذا الحال هي صورة عالم يتسم بقوة دوراتة المالية العالمية تتميز بالتحركات المشتركة الكبيرة في أسعار الأصول، وإجمالي التدفقات، والرفع المالي [الدين]».

وأينما كان رأس المال يتمتع بحرية الحركة، فإن الدورة المالية العالمية تفرض القيود على السياسات النقدية الوطنية بغض النظر عن نظام سعر الصرف المتبع.

وتقول راي،»إن الاعتقاد السائد إلى حد كبير هو أنه في حالة وجود سعر صرف مرن، فإنه قادر على عزل البلد المعني عن الصدمات المالية ومن ثم يمكنه اعتماد سياسته النقدية المستقلة. وفي الواقع، هذا هو الرأي الذي يركن إليه مؤيدو تحديد أهداف التضخم. ولكن إذا كانت هناك دورة مالية عالمية، وهو ما أقترحه، فإن الأمر لن يكون على هذا النحو: فسعر الصرف لن يكون قادرا على عزل هذا البلد — أي لا يمكن أن يكون أي بلد بمعزل».

ما هو «الثلاثي المستحيل»؟

تشير نظرية الثلاثي المستحيل، أو «المعضلة الثلاثية»، إلى استحالة احتفاظ بلد ما بسعر صرف ثابت وحرية حركة رؤوس الأموال وسياسة نقدية مستقلة، في آن واحد.

وفي عام ١٩٦٢ اشترك الاقتصادي البريطاني «ماركوس فلمينغ» والاقتصادي الكندي «روبرت ماندل» في إعداد «نموذج ماندل–فلمينغ لأسعار الصرف» وأشارا إلى استحالة الحفاظ على الاستقلال الذاتي الداخلي، وأسعار الصرف الثابتة، وحرية تدفق رؤوس الأموال: فلا يمكن تحقيق أكثر من اثنين من هذه الأهداف الثلاثة.

ومنذ ذلك الحين أصبحت نظرية الثلاثي المستحيل واحدة من أساسيات الاقتصاد المفتوح، حيث أيدها في التسعينات الاقتصاديان «موريس أوبستفلد» و«الان تايلر».

وعلى وجه العموم، هناك معضلة ثلاثية على مستوى الاقتصاد الكلي تواجه صناع السياسات في الاقتصادات المفتوحة — التي تبيع وتشتري السلع والخدمات والأصول الرأسمالية في الأسواق العالمية بأدنى حد من القيود. فيتعاملون في المعتاد مع ثلاثة أهداف محبذة غالبا، وإن كانت متناقضة: أي تحقيق استقرار أسعار الصرف، والتمتع بحرية انتقال رؤوس الأموال على المستوى الدولي، واستخدام سياسة نقدية موجهة نحو تحقيق الأهداف المحلية. ونظرا لأن اثنين فقط من هذه الأهداف الثلاثة يمكنهما الاتساق فيما بينهما، فلا بد لصناع السياسات من اختيار الهدف الذي يتخلون عنه. وهذه هي المعضلة الثلاثية.

ويقول غورينشا «إذا كانت محقة فيما تذهب إليه، فسوف يتعين علينا إعادة النظر في مبادئنا الإرشادية حول كيفية إدارة السياسة النقدية في الاقتصاد المفتوح».

وأضاف غورينشا قائلا «إن هذا الطرح أشبه إلى حد ما بالبرنامج البحثي وليس المعلومات المؤكدة بالفعل. فالأمر كما أراه أن «هيلين»، في سياق كلمتها أمام مؤتمر «جاكسون هول» — وفي بعض أعمالها الأخيرة — تثير سلسلة من الأسئلة أكثر مما تقدم إجابات قاطعة».

ويقول بلانشار إن الدراسة البحثية التي أعدتها «راي» مهمة، «فبالمقارنة مع الوضع السابق حيث يمكن أن تعزل نفسك بمجرد السماح بتعويم سعر الصرف، فإن هذا الوضع مختلف تماما. وأعتقد أنه صحيح إلى حد كبير ومن المرجح أن يكون له تأثير كبير على طريقة تفكيرنا، مثلا بالنسبة للأسلوب الذي ينبغي أن تتبعه الأسواق الصاعدة لمواجهة هذه التحركات الحادة في تدفقات رأس المال».

الحاجة لضوابط أكثر

ينبغي أن تنطوي ردود أفعال البلدان على تعزيز الإدارة والرقابة على تدفقات رؤوس الأموال بين مختلف البلدان لأن هذه التدفقات ظلت تتسبب في حالة انعدام الاستقرار وساهمت في وقوع الأزمات.

فبعد الفوضى التي نجمت عن الأزمة المالية العالمية، يتعذر حاليا قياس أو التأكد من المكاسب الحقيقية للانفتاح المالي وحرية انتقال رأس المال. وفي الواقع، تقول «راي» — العضو بالمجلس الاستشاري لوزير المالية الفرنسي والتي تنشر لها بعض الإسهامات في الجريدة اليومية الفرنسية«*Les Echos*» (الأصداء) — إنه من الصعب التعرف على مزايا العولمة المالية.

«فهناك تريليونات من الدولارات عبرت الحدود بين مختلف البلدان، ورغم أفضل مساعينا ومئات الدراسات التي أجريناها، فلا يزال الاقتصاديون يجدون صعوبة بالغة في تحديد أي مزايا لهذه التدفقات. ولا شك أن هناك مزايا كبيرة لبعض هذه التدفقات. ولا شك أيضا في احتمال حصول بعض فئات القطاع المالي على مزايا كبيرة. ولكن بالنسبة للآخرين، لم تكن تدفقات رؤوس الأموال المتنقلة وسيلة لاقتسام المخاطر وإنما كانت منشئة للمخاطر».

وترى هيلين راي أنه ما لم تكن هذه التدفقات الرأسمالية الدولية قد حققت منفعة كبيرة، وإن كانت في الواقع تتسبب في وقوع الأزمات، «فلا بد أن نفرض قيودا على بعضها، وهو ما يمكن أن نفعله من خلال سياسة السلامة الاحترازية الكلية أو ضوابط رأس المال. وأنا أؤيد الرأي بأن الجميع سيكون أفضل حالا — ربما باستثناء بعض فئات القطاع المالي».

وتهدف سياسات السلامة الاحترازية الكلية، التي تم تعزيزها في أعقاب الأزمة المالية العالمية، إلى احتواء أو الحد من المخاطر الناشئة داخل النظام المالي وذلك باتخاذ تدابير وقائية على أساس مسبق وتحسين التنظيم والرقابة في النظام ككل. «وقد أصبحت سياسة السلامة الاحترازية الكلية مهمة في الوقت الحالي — لكن

«إن الجمع بين النظريات والدراسات التجريبية هو ما يجعل عملها وثيق الصلة بتحليل السياسات»

السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت ستنجح في منع وقوع الأزمة القادمة.

وتقول «راي» إن التحركات الأخيرة بهدف زيادة متطلبات رأس المال الإلزامي للبنوك، إلى جانب إجراءات اختبار القدرة على تحمل الضغوط، كانت بمثابة خطى على المسار الصحيح».

آثار العولمة غير متوازنة

وقامت «هيلين راي» كذلك ببعض الدراسات البحثية بشأن التحولات التي طرأت على النظام المالي الدولي — نشأة اليورو والأزمة في أوروبا، وصعود نجم الصين، واندماج الاقتصاد العالمي في الدورة العالمية. وكانت عضوا في مجموعة الخبراء التي وضعت التوصيات في عام ٢٠١١ حول كيفية إصلاح النظام النقدي الدولي، بما في ذلك تعزيز صندوق النقد الدولي والسماح له بالاقتراض مباشرة من الأسواق التجارية (دراسة «Farhi, Gourinchas, and Rey, 2011»). والصندوق في الوقت الحالي لا يمكنه تعبئة الأموال إلا من حكومات البلدان الأعضاء.

ويقول البروفيسور «لين» إن العمل الذي قامت به «راي» حول العولمة المالية بالاشتراك مع «فيليب مارتن»، أستاذ الاقتصاد في معهد الدراسات السياسية في باريس، جدير بمزيد من الاهتمام (دراسة «Martin and Rey, 2006»). فقد أثمرالتعاون بين مارتن وراي سلسلة من النماذج عن انعكاسات تكامل الاقتصادات مع النظم المالية المتباينة أو غير المتوازنة (الاقتصادات الرئيسية مقابل الاقتصادات الهامشية في أوروبا؛ الاقتصادات المتقدمة مقابل اقتصادات الأسواق الصاعدة على المستوى العالمي).

ويقول مارتن «إن هيلين واحدة من علماء الاقتصاد الذين صاغوا عملية إعادة التفكير في العولمة المالية، فاتبعت رؤية مختلفة عن مزاياها — على سبيل المثال، أنها قد تتسبب في مزيد من الأزمات المالية في الأسواق الصاعدة».

«ويسري الأمر نفسه على دور العولمة المالية في عملية التصحيح الدولية والمعضلة الثلاثية التقليدية. وفي كل حالة، كانت تعيد النظر في واحدة من القضايا التقليدية الحيوية لكي تبين أن بعض الأبعاد الجديدة للعولمة المالية (آثار التقييم، الدورة المالية العالمية) ينبغي أن تؤدي إلى تغيير وجهة نظرنا حول هذه المسائل التقليدية».

وحول أوروبا، تقول «راي» إن إصلاح مشكلة الديون الموروثة في المنطقة ووضع إطار للمالية العامة يتسم بقدر أكبر من المصداقية هما عاملان أساسيان لتحقيق الاستقرار في منطقة اليورو.

البجع الأسود في حديقة ريجنت بارك، لندن، المملكة المتحدة.

«إذا نحينا اليونان جانبا — لأن الوضع اليوناني مختلف تماما عن البلدان الأخرى — نجد أن أوروبا بحاجة إلى إطار للمالية العامة أكثر مصداقية. أولا يجب أن نستبعد أعباء الدين من الأزمة. فلا يمكن إنفاذ إطار أكثر مصداقية بينما يسجل بعض البلدان نسبة مديونية قدرها ١٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي وإلا فإن هذه البلدان ستكون «أكبر من أن تفشل» وهو أمر يخلو من المصداقية».

وفي إجابة على سؤال حول انعكاسات صعود نجم الصين، قالت «راي» من البديهي أن هذا البلد ذا الكثافة السكانية العالية يكتسب أهمية أكبر في الاقتصاد العالمي.

ولكن قبول عملة الصين إلى جانب الدولار كعملة عالمية سيستغرق بعض الوقت. «فالصين تنمو بسرعة فائقة، لكن لا تزال بنيتها التحتية المالية ونظامها المصرفي غير متطورين بالقدر الكافي. لذا فإن الرينمينبي الصيني سيستغرق وقتا طويلا ليصبح بنفس قوة الدولار، أو يتفوق عليه.

«ولن يتحقق هذا الأمر في الغد القريب — بلا أدنى شك!»

البجع الأسود في المستقبل

هل يظهر البجع الأسود في المستقبل؟ أجابت «راي» على هذا السؤال بابتسامة هادئة، فقالت «إن هذا الأمر، بطبيعة الحال، لم يطرأ على بالنا من قبل، أو لا ندري عنه شيئا.

«لكن هناك أمرين يثيران القلق بلا شك — أولهما انتشار قدر كبير من مراكز المشتقات المالية حول العالم. وهو بمثابة عالم المجهول بالنسبة لنا. وربما يكون لا بأس منه، وربما لا يكون الأمر كذلك. لكننا لا نعرف كيف ستتكشف حقيقته.

«والأمر الثاني الذي يشغل بال الكثيرين هو أمن المعلومات على شبكة الإنترنت (cybersecurity) — فهذه مشكلة متنامية، ولا ندرك تماما مواطن الخطر فيها. ولكن ليس معنى ذلك أنها «بجعة سوداء». فالمخاطر داخلية المنشأ في النظام!» ■

جيريمي كليفت هو مسؤول النشر في صندوق النقد الدولي ورئيس التحرير السابق لمجلة التمويل والتنمية.

المراجع:

Farhi, Emmanuel, Pierre-Olivier Gourinchas, and Hélène Rey, 2011, Reforming the International Monetary System *(London: Centre for Economic Policy Research).*

Gourinchas, Pierre-Olivier, and Hélène Rey, 2005, "From World Banker to World Venture Capitalist: U.S. External Adjustment and Exorbitant Privilege," NBER Working Paper No. 11563 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Martin, Philippe, and Hélène Rey, 2006, "Globalization and Emerging Markets: With or Without Crash?" The American Economic Review, *Vol. 96, No. 5, pp. 1631–51.*

Obstfeld, Maurice, and Alan M. Taylor, 2004, Global Capital Markets: Integration, Crisis, and Growth *(New York: Cambridge University Press).*

Rey, Hélène, 2013, "Dilemma Not Trilemma: The Global Financial Cycle and Monetary Policy Independence" (Kansas City, Missouri: Federal Reserve Bank).

مكتشف خطوط الخلل المالي

كان راغورام راجان، الذي أصبح الآن رئيس البنك المركزي الهندي، أصغر اقتصادي يتولى منصب كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي وأول من يتولى هذا المنصب من خارج البلدان الغربية.

ولكن عندما وصل راجان، الذي كان يبلغ عمره في ذلك الوقت ٤٠ عاما، إلى مقر صندوق النقد الدولي في واشنطن في عام ٢٠٠٣، اعتقد الكثير من نظرائه أنه دخل المبنى الخطأ. وكان أستاذ التمويل بجامعة شيكاغو يتسلم عمله الجديد كمستشار اقتصادي ومدير إدارة البحوث. ولكن على الرغم من أنه كان خبيرا اقتصاديا في مجال التمويل ويحظى بتقدير كبير، فقد جاء ليشغل وظيفة كان يشغلها دائما خبير اقتصادي كبير في مجال الاقتصاد الكلي. وبالنسبة للخبراء الاقتصاديين في مجال الاقتصاد الكلي في الصندوق، فقد كان راجان شخصا غير معروف.

ولكن اختار الصندوق راجان لسبب، وهو أن الصندوق كان يريد بناء خبراته المالية في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية التي وقعت في أواخر التسعينات. وكانت آن كروغر، المسؤولة الثانية في الصندوق في ذلك الوقت بوصفها النائب الأول للمدير العام، قد قرأت مؤخرا كتابا اشترك راجان في تأليفه مع لويجي زينغاليس وعنوانه إنقاذ الرأسمالية من الرأسماليين (٢٠٠٣)، وبالتالي اتصلت آن براجان. وعندما سألته عما اذا كان مهتما بأن يكون كبير الاقتصاديين، يقول راجان إنه أجاب عليها: «ولكن، آن، أنا لا أعرف أي شيء عن الاقتصاد الكلي.» فردت عليه كروجر مازحة، «ولا أنا أيضا.» وقرر أن يخوض التجربة وسافر لإجراء مقابلة.

وبعد عقد من الزمن، عندما وصل راجان في أول يوم لاستلام عمله كمحافظ للبنك الاحتياطي الهندي، لم يشك أحد في أنه دخل المبنى الصحيح. وبدا كما لو كان كل ما قدمه من عمل أكاديمي منذ رسالة الدكتوراه التي أعدها في عام ١٩٩١عن مخاطر العلاقات الوطيدة بين البنوك والشركات سيؤدي إلى هذا اليوم. وبالإضافة إلى ذلك فقد أكسبته فترة العمل التي قضاها في الصندوق خبرة قيمة، ليس في مجال صنع السياسات فحسب، بل أيضا في العمل مع الاقتصادات المتقدمة. وكما

لورا والاس
تقدم لمحة عن راغورام راجان الخبير الاقتصادي في مجال التمويل وصاحب البصيرة الذي يقود الآن البنك المركزي الهندي

يشير أحد زملائه السابقون، يمكن أن يقف راجان ثابتا لأنه «ليس مندهشا» من القوى الصناعية الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان من الخبراء الاقتصاديين القلائل الذين حذروا من مخاطر الابتكار المالي قبل أن تضرب الأزمة المالية المدمرة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧ وتعطل بعد ذلك الاقتصاد العالمي.

ومن المطلوب والمنتظر أن يقوم راجان بالكثير على المستويين المحلي والعالمي. فهو يقود البنك المركزي الهندي في الوقت الذي يحاول فيه البلد استعادة زخمه الاقتصادي، وينظر إليه صناع السياسات حول العالم للحصول على توجيهات بشأن إصلاح النظام المالي العالمي. ومما لا يثير الدهشة، فإن الأستاذ بجامعة شيكاغو يدعو إلى الأسواق الحرة، ولكن، كما أوضح في كتابه الصادر في عام ٢٠٠٣، فإنه يرى الأسواق أيضا على أنها «مؤسسة هشة، تسلك مسارا ضيقا بين اختيارين صعبين يتمثلان في التدخل المفرط للحكومة أو الحصول على دعم حكومي قليل جدا.»

وعليه، فمن الصعب وضع راجان في معسكر اقتصادي معين. فهو يحب أن يطلق على نفسه «شخص واقعي.» وكما يقول لمجلة التمويل والتنمية: «لا يحدد علم الاقتصاد وحده النتائج ولكن أيضا الطبقة السياسية المفروضة عليها، وفهمنا لهذه الطبقة السياسية ليس بنفس قدر فهمنا لعلم الاقتصاد. وبالتالي عندما تجمع الاثنين معا، تنشأ في الأساس عملية ملاحية. فكيف يمكن أن أتأكد من أن علم الاقتصاد المعقول هو الذي يسود؟»

إنقاذ الرأسمالية

ولد راجان في بوبال بوسط الهند في عام ١٩٦٣، ولكنه قضى معظم شبابه المبكر في إندونيسيا، وسري لانكا، وبلجيكا (كان والده يعمل في وزارة الخارجية) قبل أن يعود إلى الهند وعمره ١١ عاما. ويقول إن افتتانه بمجال المالية يرجع إلى أيام دراسته العليا في المعهد الهندي للإدارة في أحمد آباد، والتي تلت حصوله على بكالوريوس الهندسة من المعهد الهندي للتكنولوجيا في دلهي. ويتذكر قراءة نظرية التسعير الرشيد لعقود الخيار لروبرت ميرتون الحائز على جائزة نوبل (صيغة لتقدير قيمة عقود الخيار، التي تعطي عقود للمشتري الحق في شراء أو بيع أصول مالية بسعر محدد في المستقبل). وقال إنه انتابته الدهشة، ليس فقط من «الأناقة الحسابية» للنظرية ولكن أيضا من «فائدتها في العالم الحقيقي.» وفي عام ١٩٩١، حصل على شهادة الدكتوراه في مجال التمويل من كلية سلوان للإدارة بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وأصبح أستاذا مساعدا في كلية بوث لإدارة الأعمال بجامعة شيكاغو، وهما مؤسستان تجذبان كبار الباحثين في مجال تسعير عقود الخيار.

وفي الجزء الأكبر من السنوات الاثنتي عشرة التالية، أصبح معهد بوث منزله، حيث قام بالتدريس في مجالي العمل المصرفي والتمويل وكتب مقالات يشار إليها كثيرا بالاشتراك مع زملاء مثل دوغ دايموند وزينغاليس. وفي يناير ٢٠٠٣، فاز راجان بجائزة فيشر بلاك الافتتاحية لجمعية التمويل الأمريكية المخصصة لباحث التمويل الرائد دون ٤٠ عاما على «المساهمات الريادية في معرفتنا بالمؤسسات المالية، وأعمال الشركات المعاصرة، وأسباب وتأثيرات تطور القطاع المالي في مختلف البلدان.»

وأشار الإعلان عن منح الجائزة إلى أنه «حتى في حين كان العديد من الاقتصاديين يمجدون فضائل التمويل المصرفي، فقد أشار راجان في رسالة الدكتوراه واسعة التأثير إلى أنه قد يكون هناك جانب سلبي للعلاقات الوطيدة بين البنوك والشركات من النوع الذي شهدناه في اليابان.» ويمضي الإعلان مشيرا إلى عمل راجان مع دايموند «الذي يربط النظرية الجزئية في العمل المصرفي بالنظرية الاقتصادية الكلية» ويلقي المزيد من الضوء أيضا على «الدور الذي تؤديه البنوك في توفير السيولة، والسبب في أن هذه الوظيفة تجعل البنوك معرضة بشكل كبير للأزمات النظامية، والسبب في أن يكون لتغييرات السياسة النقدية مثل هذا التأثير الكبير على الإقراض المصرفي.» ويشير الإعلان كذلك إلى عمله مع زينغاليس الذي وفر «طريقة جديدة لمعرفة

«هي عملية ملاحية. فكيف يمكن أن أتأكد من أن علم الاقتصاد المعقول هو الذي يسود؟»

تأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي» وأوضح أن «الصناعات التي تعتمد على التمويل الخارجي تنمو بشكل أسرع في البلدان التي لديها نظام مالي أكثر تطورا،» مما يساعد على «إزالة الاعتقاد بأن النظام المالي للبلد يمثل مشهدا جانبيا ليس له تأثير يذكر على نموه الاقتصادي.»

واستند راجان وزينغاليس إلى هذه النتائج في كتابهما الصادر في عام ٢٠٠٣، الذي يزعم أن العديد من البلدان لديها أنظمة مالية غير متطورة بسبب المعارضة السياسية من النخبة، الذين يخشون أن يفقدوا وضعهم إذا أصبح الحصول على التمويل أكثر حرية، وإذا واجهوا منافسة. ويرى راجان أن الكتاب لا يزال بنفس الأهمية اليوم بالنظر إلى الانتقال اللاحق للأزمة المالية إلى ما يعتبره «اقتصادات مفرطة الضرائب والتنظيم،» في حين أن المطلوب حقا هو «الحفاظ على مرونة اقتصاداتنا لإيجاد الحلول.»

ويمضي راجان للفوز بالعديد من الجوائز الأخرى، بما في ذلك جائزة انفوسيس (Infosys) في الهند للعلوم الاجتماعية وعلم الاقتصاد في عام ٢٠١١ وجائزة بنك دويتشه في علم الاقتصاد المالي في عام ٢٠١٣. وبعد حفل توزيع الجوائز في فرانكفورت، قال دايموند، وهو أحد مقدمي العروض إن أعمال راجان «دائما ما تتم برؤية واضحة عن كيف يمكن أن تساعد مواضيع البحث ونتائجه على أن يكون العالم مكانا أفضل.» كما أشار إلى راجان بوصفه «عادلا بشكل لا يصدق» وأنه «صوت العقل في كليتنا» مشيرا إلى أنه في جامعة شيكاغو، وخصوصا في معهد بوث، «لا يكاد أن يكون له أي عدو على الرغم من مواقفه القوية بشأن الآراء المثيرة للجدل.»

من الأوساط الأكاديمية إلى صندوق النقد الدولي

تولى راجان في أغسطس ٢٠٠٣ منصب كبير الاقتصاديين بالصندوق خلفا لكينيث روغوف الاقتصادي الشهير بجامعة هارفارد. ويعترف راجان بأنه «كان انتقالا مثيرا للاهتمام.» ويتذكر مبتسما أن «رد الفعل — بعد الخبير الاقتصادي العملاق في مجال الاقتصاد الكلي كين روغوف — هو 'من هو هذا الشخص؟' وكما تعرف، كان التساؤل 'من هو راجان؟'» ويقول «كان أول شيء علي أن أفعله هو أن أثبت أني أعرف بعض الشيء عن علم الاقتصاد الكلي،» وعمل راجان عملا دؤوبا للاحتفاظ بفريق جيد وجذبه للعمل معه. «وعندما بدأت رغبة الناس في الحضور [لإدارة البحوث]، أدركت أننا اجتزنا المرحلة الحرجة.»

ومع الهدوء النسبي للاقتصاد العالمي، وأخيرا هدوء الاضطراب الناتج عن تخلف الأرجنتين عن سداد ديونها في نهاية عام ٢٠٠١، كان بوسع راجان أن يكثف بحوث القطاع المالي ويستكشف كيف يمكن إدماج قضايا القطاع المالي في النماذج القطرية الاقتصادية لصندوق النقد الدولي. وكان يبدو أنه يمكن تحقيق ذلك نظرا لأن

الصندوق كان لديه بالفعل نماذج لتناول قضايا المالية العامة والقضايا النقدية. ولكن اتضح أن إعداد نموذج للقضايا المالية مسألة أصعب بكثير. ونتيجة لذلك، وفي حين يعود الفضل إلى راجان في وضع أساس للعمل، فإن القضية لا تزال إلى حد كبير عملا جاريا، وليس للباحثين في الصندوق فقط ولكن لمئات الأكاديميين.

والفرق الكبير هو أن وضع مثل هذا النموذج لم يكن مسألة ملحة منذ عقد مضى، في حين أنه يحظى الآن بأولوية عالية. وكما كتب راجان في عمود بمجلة بروجيكت سنديكيت في أغسطس ٢٠١٣: «في الفترة التي سبقت الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، مال الخبراء الاقتصاديون في مجال الاقتصاد الكلي إلى إبعاد القطاع المالي عن نماذجهم الخاصة بالاقتصادات المتقدمة. وفي ضوء عدم وجود أزمة مالية كبيرة منذ الكساد الكبير، كان من المريح أن نعتبر أن الأشغال المالية تعمل في الخلفية بشكل جيد كأمر مسلم به. واقترحت النماذج، المبسطة على هذا النحو، سياسات كان يبدو وأنها تعمل حتى تراجعت الأشغال. وتعطلت الأشغال لأن سلوك القطيع، الذي تشكل وفقا لسياسات بطرائق لم نبدأ في فهمها إلا الآن فقط، طغى عليها.»

ويقول كبير الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي، أوليفييه بلانشار «لقد حققنا تقدما كبيرا في الطريقة التي ننظر بها إلى النظام المالي، وعزل بعض أنواع المخاطر، والحصول على البيانات التي تسمح لنا بالقيام بمزيد من العمل في الوقت الحقيقي. ولكن الوضع ليس كما لو أن لدينا فهما كاملا للقضايا، وتحقيق التكامل بين المجالين يتقدم ولكنه لم يتحقق حتى الآن.» ويقول بلانشار إن المشكلة الأساسية هي «أننا لسنا متأكدين مما هو معنى الاستقرار المالي.» ويساوره القلق أيضا من أن النموذج المالي الكلي يمكن أن يظل بعيد المنال، أي «أنها ستكون لعبة القط والفأر للأبد» لأنه «إذا حددنا المخاطر اليوم، ربما تكون مجموعة المخاطر مختلفة في غضون عامين وفي جزء مختلف من النظام المالي.»

والذي يجعل راجان شخصية أساسية في هذه النقاشات المالية هو ما يقول بعض الزملاء إنها قدرته على رؤية الأماكن السليمة. ويقول ستين كلايسنز، وهو مساعد مدير بإدارة البحوث في الصندوق، إن راجان واحد من «مجموعة صغيرة من الناس الذين لديهم المهارات الأكاديمية والمهنية اللازمة للتكلم عن علم الاقتصاد الكلي ولديه معرفة بالمالية من حيث التفاصيل المؤسسية، بالإضافة إلى أنه يرى الروابط وكيف تتفاعل وتعمل معا.» ويقول أنيل كاشياب من جامعة شيكاغو (واشترك أيضا في التأليف مع راجان): «عادة ما تكون الحجج المتعلقة بتحديد أسعار الفائدة بسيطة للغاية. وفي المقابل، فإن النقاش المتطور حول كيفية تحقيق الاستقرار المالي أكثر دقة من ذلك بكثير، في جزء منه لأننا ليس لدينا نموذج أساسي قياسي يمكن أن نعتمد عليه. وراغو لديه ميزة كبيرة تتمثل في رؤية واضحة للنظام المالي وما الذي يعمل بشكل جيد وأين يفرض تحديات. وأعتقد أن هذا هو سبب وجوده في طليعة العديد من النقاشات المتعلقة بالاستقرار المالي.»

المواجهة في جاكسون هول

لم تحظ رؤية راجان باستقبال طيب في جميع الأحوال. وفي أغسطس ٢٠٠٥، تعرض لانتقادات شديدة بعد ما تبين أنها كلمة تطلعية حول الأخطار الكامنة في النظام المالي. فقد دُعي للتكلم عن كيف تطور النظام المالي تحت قيادة آلان غرينسبان (رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الذي كان بصدد التقاعد) في الندوة السنوية لمحافظي البنوك المركزية وغيرهم من الخبراء الاقتصاديين رفيعي المستوى في جاكسون هول، بولاية وايومينغ. وقال إنه توقع أن يكون التوسع الهائل في الأسواق المالية قد خفض المخاطر بالنسبة للبنوك، ولكن

عدم الاستعداد لتلقي إنذارات الخطر

هل كان هناك ما يمكن أن يقوم به راغورام راجان ليضمن سماع رسالته في جاكسون هول؟ هو لا يعتقد ذلك لسببين.

السبب الأول، هو أن الأوضاع الاقتصادية كانت جيدة، وبالتالي كان من الصعب إقناع الناس باتخاذ خطوات قد تبطئ النمو للتصدي لمخاطر ينخفض احتمال حدوثها. فبعد كل شيء، كان الاحتياطي الفيدرالي قد تغلب على أزمة شركات الإنترنت عن طريق ضخ سيولة في السوق، وكان هناك اعتقاد واسع النطاق مفاده «إذا اندلعت أزمة أخرى، يمكن التغلب عليها بنفس الطريقة،» حتى وإن كانت المشكلة هذه المرة هي الائتمان المصرفي، وليس فقدان القيمة السوقية، حسبما يقول راجان لمجلة التمويل والتنمية.

وثانيا، فقد أدلى راجان بملاحظاته خلال حفلة تكريم رئيس الاحتياطي الفيدرالي آلان غرينسبان، الذي كان لديه اعتقاد مشترك على نطاق واسع وهو «أن الجهات الفاعلة الرئيسية في النظام المالي ليس لديها حافز لعدم اتباع المسار السليم،» ومحاولة إقناع الجمهور بغير ذلك كان مستبعدا. «فهؤلاء الأشخاص أذكياء. فهم من شركة غولدمان ساكس. وهؤلاء من شركة جي بي مورغان. وتُدفع لهم مبالغ طائلة من المال. وهم أذكى الأشخاص في القاعة. ولماذا سيضيعون أعمالهم؟ ومن نحن، فأنت تعرف إننا المنظمون أصحاب الأجور المنخفضة، الذين يعتقدون أنهم يعرفون أكثر منهم عن أعمالهم؟ والجواب هو لا، نحن لا نعرف أكثر منهم عن أعمالهم، ولكن لدينا حوافز مختلفة. فهم محبوسون في هذا الجنون التنافسي. ونحن الأشخاص الذين يمكن أن نوقفهم.»

بدلا من ذلك، فإن الأرقام التي جمعها الموظفون العاملون معه أظهرت عكس ذلك.

وفي وجود غرينسبان ضمن الحضور، ألقى راجان كلمة تستند إلى تقرير أعده بعنوان «هل أدى التطور المالي إلى زيادة المخاطر في العالم؟» وحذر من أن الابتكارات المالية في السنوات الأخيرة (مثل مبادلات مخاطر الائتمان، التي تعمل كوكيل تأمين ضد عدم سداد قيمة السندات) يمكن أن تؤدي إلى «زيادة احتمال (وإن كان الاحتمال لا يزال صغيرا) حدوث انهيار كارثي.» ولم تمر هذه الرسالة مرور الكرام في بعض الفصول. فقد أشار وزير الخزانة الأمريكي السابق لورانس سامرز إلى فرضية راجان بوصفها «غير متطورة إلى حد ما» و«ليس لها أساس إلى حد كبير.» وأشار نائب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي دونالد كون إلى أن راجان يشعر بالحنين إلى الأيام الخوالي للأنظمة التي تهيمن عليها البنوك، وهو ما نفاه راجان بشدة.

وكتب راجان أنه غادر وايومينغ بشيء من عدم الارتياح، وليس بسبب الانتقادات، ولكن لأن «النقاد يبدو وأنهم يتجاهلون ما الذي كان يجري أمام أعينهم» (راجع الإطار). وبعد ذلك بعدة سنوات، تحقق ما حذر منه: بدأت سوق سندات الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة تنهار في عام ٢٠٠٧، مما أدى إلى الأزمة المالية العالمية.

وبالطبع، فقد كان الوقت الذي قضاه راجان في الصندوق يتعلق بأكثر من جاكسون هول بكثير. ويقول إنها كانت تجربة تعلم أثناء العمل هائلة شحذ خلالها مهاراته في مجال الاقتصاد الكلي. كما غمر نفسه في فن صنع السياسات الاقتصادية العالمية، مثل قيادة فريق في محاولة لمساعدة بعض الاقتصادات الكبرى على خفض اختلالاتها الضخمة (وغير المسبوقة) في ميزان المدفوعات. وكانت أيضا أول فترة له يعمل فيها كمدير لمائة شخص يعملون تحت رئاسته في إدارة البحوث. ولكن يبدو هذا العدد الآن ضئيلا للغاية، حيث إنه يشرف على ١٧ ألف موظف في البنك الاحتياطي الهندي.

ويقول زملاؤه السابقون في الصندوق إن ما هو رائع جدا عن راجان هو تواضعه، ونزاهته، وشغفه الفكري وصرامته. ويقول

جوناثان أوستري، نائب مدير بإدارة البحوث، إن راجان «سيترك الناس يمضون قدما بأفكارهم، ويمنحهم كل الفضل تقريبا، حتى عندما يقدم مدخلات هامة.» وكان أيضا «على استعداد لأن يتخذ مواقف مثيرة للجدل داخليا وخارجيا في حدود منصبه، لدرجة لم أراها بصراحة من قبل.»

وفي ديسمبر ٢٠٠٦، بعد انتهاء عقده مع الصندوق، عاد راجان إلى شيكاغو، حيث توفر له الوقت والحرية الأكاديمية لمواصلة الخوض في تداعيات الابتكار المالي. وكانت النتيجة كتاب خطوط الخلل، الذي فاز بجائزة الفاينانشيال تايمز وغولدمان ساكس لأفضل كتاب عن مزاولة الأعمال في عام ٢٠١٠. ويحذر راجان من جعل القطاع المالي («جن جنون المصرفيون») كبش فداء للأزمة، لأن اللوم يقع على خطوط خلل معقدة وواسعة النطاق تشمل:

- الضغوط السياسية المحلية (الناجمة عن عدم المساواة في الدخل) التي تخلق الائتمان السهل؛
- استراتيجيات النمو التي تقودها الصادرات (كما هو الحال في الصين، وألمانيا، واليابان) والتي تعتمد على مستهلكي الولايات المتحدة المدينين؛
- المزيد من الإقبال على تحمل المخاطرة المالية نتيجة الاعتقاد بأن الحكومات سوف تنقذ الموقف.

العودة إلى الهند

قد يكون راجان بنى حياته المهنية في الولايات المتحدة، ولكنه لم ينس الهند أبدا، حيث كانت موضوعا متكررا في كلماته وبحوثه. ويقول إنه انجذب إلى الاقتصاد لأنه يشكل وسيلة لمساعدة الهند على الدخول ضمن «صفوة الأمم.» وفي عام ٢٠٠٨ جاءته الفرصة لمساعدة القطاع المالي في الهند عندما ترأس لجنة حكومية رفيعة المستوى معنية بإصلاحات القطاع المالي. واقترح تقرير اللجنة المعنون «مائة خطوة صغيرة» أن يسعى بنك الاحتياطي الهندي إلى تحقيق هدف واحد وهو تضخم منخفض ومستقر بدلا من الانتقال بين تكليفات متعددة (مثل التضخم وسعر الصرف والتدفقات الرأسمالية).

واقترح التقرير أيضا أن تشجع الهند توافر الخدمات المالية، بما في ذلك منتجات الائتمان، والادخار، والتأمين لعدد أكبر من الأشخاص (وخاصة في المناطق الريفية، حيث يفتقر معظم الناس سبل الوصول إلى مصادر رسمية للائتمان والتأمين)؛ والحد من التواجد الحكومي المكثف في النظام المصرفي؛ وزيادة المشاركة الأجنبية في أسواقها المالية.

وفي سبتمبر ٢٠١٣، تولى راجان رئاسة بنك الاحتياطي الهندي، بعد خمس سنوات من إسداء المشورة إلى رئيس الوزراء مانموهان سينغ من شيكاغو وسنة عمل خلالها ككبير المستشارين الاقتصاديين في وزارة المالية في مومباي. وفي تلك المرحلة، كانت الأسواق الهندية في حالة اضطراب بسبب ارتفاع التضخم، والعجز الكبير في المالية العامة والحساب الجاري، وتباطؤ النمو. ولكن تحرك راجان بسرعة لتثبيت سعر الروبية، وخفض التضخم بشكل حاد، وبناء احتياطيات النقد الأجنبي، مما أكسبه لقب «نجم الروك» في وسائل الإعلام المحلية. كما أنه لم يهدر أي وقت في وضع الأساس اللازم لاعتماد هدف بشأن التضخم ويسعى إلى تحقيق العديد من الإصلاحات الأخرى المقترحة في كتاب «مائة خطوة صغيرة.»

ويأمل راجان في أن يكون بوسع بنك الاحتياطي الهندي مساعدة الهند على خلق فرص عمل عن طريق ضمان استقرار الاقتصاد الكلي. وفي هذه العملية، يأمل كبير الاقتصاديين بالبنك الدولي كوشيك باسو أن يستطيع راجان تشجيع بنك الاحتياطي الهندي على أن يقوم «بالمزيد من التجارب.» ويقول باسو، الذي سبق راجان في منصب كبير المستشارين الاقتصاديين في الهند، إن اقتصادات الأسواق الصاعدة لا تحتاج إلى أن تعتمد بدرجة كبيرة على الممارسات النقدية التي عملت بشكل جيد في البلدان الصناعية الكبرى، على الرغم من

قد يكون راجان بنى حياته المهنية في الولايات المتحدة، ولكنه لم ينس الهند أبدا.

أن جهود البنوك المركزية لتوجيه الاقتصاد تتم بحيث «تعمل معظم البنوك المركزية وفقا لمبدأ السلامة عن طريق اتباع تلك القواعد.» ويقول باسو إن البنوك المركزية قد تقول «لقد عملت هذه السياسة بشكل جيد للغاية في بلد غني ولكنها قد لا تعمل بشكل جيد في بلدي، وسأحاول التدخل في أسعار الفائدة بشكل يختلف اختلافا طفيفا،» وتقوم بتجربة «سياسات جديدة لمعرفة ما اذا كانت تعمل. ويضيف أن راغو في مركز يسمح له بالقيام بذلك نظرا لخلفيته.»

وفي الأوساط المالية العالمية، تصدر راجان العناوين في مطلع عام ٢٠١٤، عندما قال لتلفزيون بلومبرغ الهند «إن التعاون النقدي الدولي قد انهار» في إشارة إلى إعلان الاحتياطي الفيدرالي أنه يفكر في سحب بعض الحوافز التي استخدمها لإعادة تنشيط الاقتصاد الأمريكي. وفي وقت لاحق، وبخ راجان البنوك المركزية الكبرى علنا لتركيزها على ما هو مفيد لاقتصاداتها فقط دون الأخذ بعين الاعتبار الاضطرابات المالية التي تحدثها سياساتها بشأن أسعار الفائدة المنخفضة في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وأضاف أن على هذه الاقتصادات التكيف مع التدفقات الداخلة الضخمة من الأموال التي تسعى إلى تحقيق عائدات أعلى. وهو يدعو البنوك المركزية في البلدان مصدر تلك الأموال «إلى إعادة تفسير صلاحياتها لمراعاة التأثيرات متوسطة الأجل لاستجابات سياسات البلدان المتلقية، مثل التدخل القابل للاستمرار في سعر الصرف.»

وكما قال راجان في محاضرة ألقاها في يونيو ٢٠١٣ في بنك التسويات الدولية: «في عالم متكامل نتيجة التدفقات الرأسمالية الضخمة، فإن السياسة النقدية في البلدان الكبيرة تعمل بمثابة دواسة سرعة مشتركة في العالم. فقد تقبع سيارة ما في خندق عميق حتى عند الضغط على دواسة السرعة إلى الأسفل تماما، ولكن قد تندفع بقية بلدان العالم إلى ما يتجاوز الحد الأقصى للسرعة. وإذا لم تكن هناك طرائق كثيرة متاحة أمام البلدان في جميع أنحاء العالم لتجنب آثار تداعيات السياسات غير التقليدية المنبثقة عن البنوك المركزية الكبيرة، فهل ينبغي أن تتحمل البنوك المركزية الكبيرة هذه التداعيات؟ وكيف؟ وهل سيكون ذلك ممكنا من الناحية السياسية؟»

وأمام راجان الآن فرصة لا تتاح إلا لعدد قليل من الأكاديميين لوضع ما كان يدعو إليه لفترة طويلة موضع التنفيذ. فقد لا يكون بنك الاحتياطي الهندي (وكذلك البنوك المركزية في اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى) أقوى سيارة على الساحة، ولكن بالنسبة لراجان، فإن فرصة أن يكون سائقا مثاليا هي فرصة العمر! ■

لورا والاس مستشارة في مجال الاتصالات ورئيسة التحرير السابقة لمجلة التمويل والتنمية.

المُصلِح

مورين بيرك

تقدم نظرة عامة على ألفن روث الحائز على جائزة نوبل والذي يستخدم نظرية المباريات لتحسين حياة الناس

لا يزال ألفن روث يتذكر شعوره بالاضطراب من أعماقه في عام ١٩٩٥ عندما تلقى مكالمة بوب بيران من البرنامج الوطني لتوظيف الأطباء المقيمين. وكان مركز تبادل المعلومات «ماتش»، الذي يقوم سنويا بالتوفيق بين الوظائف المتاحة وآلاف الأطباء الأمريكيين حديثي التخرج، يبحث عن شخص يشرف على إعادة تصميم المركز.

ويذكر روث كيف راح يفكر وقد انتابه شعور بعدم الارتياح: «لماذا أنا بالذات؟». وبالطبع فقد كان يعرف لماذا اختاره بيران من بين الآخرين. فقد كتب روث كتابا عن التوفيق بين الخريجين والوظائف ودرس الكثير من إخفاقات السوق التي تحول دون عمل العرض والطلب بشكل سليم، بما في ذلك سوق العمل في المجال الطبي. وقد حققت له أبحاثه بشأن مراكز تبادل المعلومات وعمليات التوفيق المثلى كتلك التي تتم بين العرائس والعرسان وبين الأطباء والمستشفيات شهرة كبيرة في هذا المجال.

ولكن كصاحب نظريات، لم يكن ثمة ما يدعوه إلى القلق إزاء التفاصيل اللازمة لتنفيذ آلية لضمان التوافق المستقر، حسبما يُطلق على المزاوجة المثالية. فقد كان يكفي تحديد المشكلات التي تتضمنها هذه العملية. أما إذا وافق على إعادة تصميم مركز ماتش، فسيتعين عليه إيجاد حلول.

وكان هذا المشروع هو أول مشروع جريء يدخل به روث عالم الممارسة الحقيقية لتصميم السوق، وينتهي به إلى الحصول على جائزة نوبل في الاقتصاد بالاشتراك مع لويد شابلي في عام ٢٠١٢.

الطبيب والسوق الصحي

كان روث قد درس سوق الأطباء الجدد. وكان يعرف أن التنافس من أجل جذب العدد القليل من طلاب الطب في أربعينات القرن العشرين قد دفع المستشفيات إلى عرض فرص الإقامة للطلاب بشكل متزايد في بداية حياتهم الدراسية، وحتى عام من التخرج في بعض الأحيان.

وكان من الواضح أن هذا النظام يعاني من أوجه ضعف، فجرى تنقيحه بعد عدد قليل من السنوات عندما وافقت كليات الطب على عدم الكشف عن أي معلومات تتعلق بطلابهم حتى تاريخ معين — ولكن برزت قضايا أخرى بعد ذلك. فقد كان الطلاب المدرجة أسماؤهم على قوائم الانتظار بالمستشفيات التي تمثل بالنسبة لهم الاختيار الأول يرفضون العروض المقدمة من المستشفيات التي كانت تمثل اختيارهم الثاني، ويتمسكون برفضهم لأطول فترة ممكنة. ونتيجة لذلك، بقيت قوائم الانتظار على حالها حتى نهاية فترة الاختيار، حيث تُتخذ القرارات على عجل. وعندما كان العرض يُرفض في النهاية، يكون الوقت قد فات بالنسبة للمستشفى لتقديم عروض إلى مرشحين آخرين مرغوبين.

واتسمت عملية التوفيق بين الأطباء الجدد والمستشفيات بالارتباك ولم يرض عنها طلاب الطب أو أصحاب العمل المحتملين. ولتحقيق مواءمة أفضل بين أفضليات كل من طلاب الطب والمستشفيات، جرى استحداث برنامج ماتش في بداية خمسينات القرن العشرين للتوفيق بين الطلاب والمستشفيات باستخدام قوائم مفاضلة تعتمد على التصنيف ويضعها الطرفان.

غير أن مشكلات جديدة ظهرت. فقد زاد عدد طالبات الطب زيادة كبيرة وطلب عدد كبير من الأزواج والزوجات ممن التقوا في كلية الطب الإقامة في نفس المدينة. ولم يستطع برنامج ماتش تلبية هذه الطلبات، فلجأ كثير من الأشخاص إلى تجاهله، وهو ما مثل إشارة إلى بداية انهيار النظام.

ووافق روث على تنقيح البرنامج وتحديثه، ووضع بالاشتراك مع إليوت بيرانسون، الإجراءات الرياضية، أو الخوارزمية، التي لا تزال تستخدم حتى اليوم للتوفيق بين الأطباء الجدد وأصحاب العمل. وقد استخدمت هذه الخوارزمية في أكثر من ثلاثين مركزا لتبادل المعلومات عن سوق العمل.

توفيق الأسواق

عمد خبراء الاقتصاد في الماضي إلى دراسة الأسواق التي تتعدل فيها الأسعار بحيث يكون العرض مساويا للطلب. ولكن روث من الخبراء في نظرية المباريات ومتخصص في «توفيق الأسواق»، أي الأسواق التي لا تؤدي فيها التغيرات في الأسعار وحدها إلى تسوية الأوضاع في السوق. ولا يستطيع المشاركون في هذه الأسواق اختيار ما يريدون، حتى إذا كان بمقدورهم تحمل التكلفة؛ بل يجب أن يتم اختيارهم أيضا. وانظر مثلا إلى نظام قبول الطلاب بالكليات أو سوق التعارف بين الناس.

ويعتبر روث رائدا لفرع جديد من فروع علم الاقتصاد يسمى تصميم السوق، وهو يستخدم الأدوات الرياضية الخاصة بنظرية المباريات في إصلاح الأنظمة التي أخفقت آلية أسواقها. ويضطلع مصممو الأسواق بمهمة محددة بوضوح في الأسواق التي لا وجود للأسعار فيها، لأنه إذا كانت الأسعار لا تؤدي دورا إشاريا، فلا بد من وجود آلية أخرى لتسوية السوق. ويساعد الاقتصاديون من أمثال روث على تصميم هذه الآليات.

وأوضح روث في مقالة له نشرت في مجلة *Harvard Business Review* في عام ٢٠٠٧ أن مصممي الأسواق يسعون إلى فهم «القواعد والإجراءات التي تجعل الأنواع المختلفة من الأسواق تعمل بشكل جيد أو بشكل غير سليم.» وأضاف أن «هدفهم هو معرفة أساليب عمل ومتطلبات أسواق معينة بالدرجة الكافية لإصلاحها عندما تتعطل أو لبناء أسواق من الصفر في حالة عدم وجودها».

ويستند جزء كبير من عمل روث إلى النظرية التي طرحها شيبلي. وأشارت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم عند منحها جائزة نوبل للخبيرين إلى «نظرية التوزيعات المستقرة وممارسة تصميم السوق.» ويُنسب الفضل بصفة عامة إلى شيبلي لإسهامه النظري وإلى روث لوضعه النظرية موضع التنفيذ العملي.

وتعتبر خوارزمية القبول المؤجل التي اقترحها شيبلي وديفيد غيل في دراستهما في عام ١٩٦٢ «*College Admissions and the Stability of Marriage*» المنشورة في مجلة *The American Mathematical Monthly* هي أساس هذا العمل.

وتبحث هذه الخوارزمية كيفية التوفيق بين ١٠ نساء و١٠ رجال، على أساس التفضيلات الفردية لكل منهم. فيمكن للنساء أن يختبرن الرجال، كما يمكن للرجال أن يختاروا النساء. وفي السيناريو التقليدي، تبدأ العملية بأن يتقدم كل رجل للمرأة التي يحبها أكثر من غيرها. وتنظر كل امرأة بعد ذلك في العروض المختلفة التي تلقتها (إذا كانت قد تلقت أي عروض)، وتبقي على ما تراه أفضل عرض (دون أن تقبله حتى ذلك الوقت)، وترفض العروض الأخرى.

ثم يتقدم الرجال الذين رُفضوا في الجولة الأولى إلى اختياراتهم الثانية، في حين تحتفظ النساء مرة أخرى بأكثر العروض جاذبية لهن ويرفضن باقي العروض. ويستمر ذلك حتى لا يرغب أي من الرجال في تقديم مزيد من العروض. وتقبل كل امرأة بالعرض الذي تحتفظ به، ولا تكون هناك حاجة إلى تكرار أي عروض أخرى. وأثبت غيل وشيبلي رياضيا أن هذه الخوارزمية تؤدي دائما إلى عملية توفيق تتسم بالاستقرار، أي، عملية لا ينفصل فيها أي زوجين لتكوين حالات توافق جديدة تجعلهم أفضل حالا.

واستخدم روث تنويعات من هذه الخوارزمية للتوفيق بين الطلاب والكليات، وكتبة المحامين والقضاة، وغيرهم. ويقول روث ببساطة «إن الأسواق تساعد الناس على أن يحيوا حياتهم بشكل أفضل. وينبغي أن نحسنها عندما نستطيع ذلك.»

الطفل المثير للمشاكل

ولد ألفن روث في عام ١٩٥١ في حي كوينز بمدينة نيويورك. وكان والداه، وهما من الأمريكيين من الجيل الأول، يعملان بتدريس النسخ والاختزال في منظومة المدارس الثانوية العامة. وكان روث دائما «طفلا يثير المشاكل» كما يزعم. ولم يكن سعيدا في المدرسة فتركها في سن السادسة عشرة.

وفي ذلك الوقت، التحق ببرنامج المتفوقين في العلوم بجامعة كولومبيا، والذي كان يتضمن فصولا لدراسة الرياضيات والعلوم صباح أيام السبت للشباب الموهوب من منطقة مدينة نيويورك. وبمساعدة أشخاص ذوي صلة ببرنامج المتفوقين، التحق ببرنامج بكالوريوس الهندسة بجامعة كولومبيا دون أن يحصل على شهادة المدرسة الثانوية. وتخرج بعد ثلاث سنوات وحصل على درجة البكالوريوس في بحوث العمليات.

ويقول روث «من كان يدري أنني لم أكن أمانع الالتحاق بالفصول المدرسية والتعلم؟ ولكنني لم أكن أحب المدرسة الثانوية كثيرا. فلم يكن بيننا توافق جيد».

وانتقل روث إلى جامعة ستانفورد في عام ١٩٧١ لدراسة الدكتوراه في مجال بحوث العمليات، الذي يوصف في بعض الأحيان على أنه منهج علمي لإدارة الأنظمة المعقدة. وهناك انجذب إلى نظرية المباريات، وكان الذي أثار اهتمامه فصل دراسي كان يحاضر فيه الأستاذ الزائر مايكل ماشلر من الجامعة العبرية في القدس. كما اتصل روث ببوب ويلسون، وهو من الخبراء في نظريات المباريات ويدرس في كلية الأعمال بجامعة ستانفورد وأصبح مرشدا مهما للطلاب.

وحلت رسالة الدكتوراه التي أعدها روث مشكلة أثيرت قبل ثلاثين عاما في الكتاب البارز المعنون نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي لخبير الرياضيات جون فون نويمان والخبير الاقتصادي أوسكار مورغنشتيرن، وهو الكتاب الذي فتح المجال أمام نظرية المباريات. ويقلل روث من أهمية هذا الإنجاز، قائلا إنه قد اتضح في النهاية أن الموضوع كله كان طريقا مسدودا. ولكن الطرق المسدودة، كما يضيف روث، ليست سيئة بالضرورة. كما أضاف «أن هذا الميدان حقق تقدما كبيرا باستكشاف الطرق المسدودة».

وقبل مغادرته كاليفورنيا لتولي منصب في مجال التدريس بجامعة إلينوي في شامبين–أوربانا، قام بما يشبه الحج لزيارة شيبلي، الذي كان في ذلك الوقت من الخبراء البارزين في نظرية المباريات في شركة راند، وهي مستودع فكر في سانتا مونيكا. ولم يكن الشاب روث يعرف شيبلي في ذلك الوقت، ولكن نظرا لأن المجال كان صغيرا جدا في تلك الأيام، فقد كان السعي إلى رواده له معنى إلى حد ما. ويقول روث «لم يكن من الصعب أن تدرك أنك إذا أثبت مسألة جديدة في نظرية المباريات، عليك التوجه إلى شيبلي لإبلاغه بها.»

وفي هذه الأثناء كانت حدود هذا العلم تتغير. ويقول روث «بعد حصولي على الدكتوراه في عام ١٩٧٤ بوقت قصير، بدا كما لو أن نظرية المباريات ستزدهر باعتبارها جزءا من بحوث العمليات. ولكن لم يحدث ذلك، وازدهرت في علم الاقتصاد».

وفي إلينوي، حيث عُين روث في سن الثانية والعشرين أستاذا مساعدا في قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال، بدأ يجري تجارب باستخدام نظرية المباريات مع زملائه من المتخصصين في علم النفس، ومن بينهم كيث مورنيغان.

ويتذكر مورنيغان، وهو الآن أستاذ بكلية كيلوغ لإدارة الأعمال بجامعة نورث وسترن، روث كشخص ذكي. ويقول مورنيغان «لقد شعر روث بالقلق لفترة من أنه لن يجد أي أفكار عظيمة بعد أن يبلغ الخامسة والعشرين» نظرا لأن علماء الرياضيات عادة ما يبلغون ذروة تألقهم وهم في سن صغيرة.

الأسواق تساعد الأشخاص على أن يحيوا حياتهم بشكل أفضل. وينبغي أن نحسنها عندما نستطيع ذلك.

واكتشف روث بعد فترة من الزمن أن التخصصين يختلفان في بعض الأفكار المتعلقة بطريقة اختبار توقعات نظرية المباريات في المختبر. ولكن استمر اهتمامه بعلم الاقتصاد التجريبي وهو لا يزال يرى العمل في المختبرات كوسيلة مهمة لاختبار الافتراضات المتعلقة بالسلوك.

ويوضح روث قائلا «إذا كنت من خبراء نظرية المباريات، فإن القواعد هي بيانات. ومن الأمور التي أرغب في معرفتها عن السوق ما هي قواعده وما هي أحدث القواعد؟ لأنك عندما تراقب الناس وهم يضعون القواعد، يساورك الشك في أنهم يرون سلوكا معينا يحاولون تعديله.» ويعطي ذلك بدوره للباحث نافذة على السوق ويزوده بإشارات إلى ما يمكن أن يكون عليه التصميم الأمثل للسوق.

تبادل الكلى

انتقل روث في عام ١٩٨٢ إلى كلية الاقتصاد بجامعة بتسبرغ، في حين بدأت زوجته إميلي، وهي من علماء النفس الإدراكي وكان قد قابلها في إلينوي، عملها في مركز البحث والتنمية بشركة وستنغهاوس في بتسبرغ.

وتواكبت إقامتهما في بتسبرغ والتي استمرت لستة عشر عاما مع حدثين بارزين. فقد افتُتح مركز زرع الأعضاء بجامعة بتسبرغ في عام ١٩٨٥، وهو من مستشفيات زرع الأعضاء البارزة على مستوى العالم، ويديره توماس ستارزل (الذي أصبح المركز يحمل اسمه الآن)، والذي كثيرا ما يطلق عليه أبو زرع الأعضاء. وبعد عدة سنوات حصل جوزيف موراي الجراح من بوسطن على جائزة نوبل في الطب لإجرائه أول عملية زرع كلى ناجحة.

وليس من المستغرب أن تجذب مشكلة التوفيق بين المرضى الذين يحتاجون إلى عمليات زرع كلى والكلى التي يمكن زرعها انتباه روث.

ففي مطلع الألفية الثالثة، بدأت المستشفيات في إجراء عدد محدود من عمليات تبادل الكلى الحية التي يشترك فيها زوجان من المرضى المتبرعين. وفي هذه المبادلات، كان المريض من كل من الزوجين المرضى المتبرعين غير المتوافقين متوافقا مع المتبرع في الزوج الآخر، بما يسمح لكل مريض بالحصول على كلية من المتبرع المستهدف للشخص الآخر.

ومع ذلك، كان هناك نقص كبير في الكلى. وفي عام ٢٠٠٢، بلغ عدد المرضى المسجلين على قائمة الانتظار في الولايات المتحدة لكلى متبرعين موتى أكثر من ٥٥ ألف مريض. ومات نحو ٣٤٠٠ مريض أثناء وجودهم على قائمة الانتظار، وأصبح ٩٠٠ آخرون في حالة مرضية لا تسمح لهم بزرع الأعضاء.

وأجرى روث الذي كان يعمل في ذلك الوقت في جامعة هارفارد دراسة في عام ٢٠٠٤ اشترك فيها أوتكو أونفر وتايفون زونميز حيث أدعوا فيها أن عدد عمليات الزرع يمكن أن يزيد زيادة كبيرة جدا إذا وُجد «مركز لتبادل المعلومات يكون مصمما بطريقة مناسبة» ويستند إلى قاعدة بيانات للأزواج غير المتوافقين من المرضى والمتبرعين. وكان اقتراحهم، الذي نشر في مجلة *Quarterly Journal of Economics* ينطوي على عمليات تبادل بدون أي قيود على العدد.

وأرسلوا هذه الدراسة إلى العديد من الجراحين، ولم يرد عليهم إلا جراح واحد فقط وهو فرانك ديلمونيكو الذي كان في ذلك الوقت المدير الطبي لمصرف الأعضاء في نيو إنغلاند. وأسفر عملهم مع ديلمونيكو عن وضع برنامج نيو إنغلاند لتبادل الكلى، الذي جمع ١٤ مركزا من مراكز زرع الكلى في المنطقة.

ولكن على الرغم من النجاح في تنظيم عمليات تبادل الكلى، فقد لاحظ روث أن عدد عمليات الجراحة التي كان ينظمها برنامج نيو إنغلاند لتبادل الكلى كان يتقدم بوتيرة أبطأ بكثير من المتوقع. ويقول روث «لقد كنت أعمل مع زميلة لي، هي إيتاي أشلاغي من معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا، لفهم ما كان يحدث.» وفي المجتمع العام للمرضى، كان عدد المرضى الذين يسهل التوفيق بينهم أكبر من عدد المرضى الذين يصعب التوفيق بينهم. ولكن عند الاطلاع على الأشخاص الذين كانوا يسجلون في عملية التبادل وجدوا عددا أقل من الأزواج الذين يسهل التوفيق بينهم من المتوقع وعددا أكبر بكثير من المتوقع من الأزواج التي يصعب التوفيق بينها.

ويقول روث «إن ما كان يحدث هو أمر يتعلق بنظرية المباريات. فعندما بدأنا في عملية تبادل الكلى كنا نتعامل في معظم الأحيان مع المرضى وجراحيهم، ولكن عندما أصبح تبادل الكلى جزءا منتظما من زرع الأعضاء في أمريكا (وإن كان ذلك لا يزال على مستوى صغير)، تغير اللاعبون، وأصبح اللاعبون المهمون هم مديري مراكز زرع الأعضاء.»

ويوضح روث أن لمديري مراكز زرع الأعضاء استراتيجيات مختلفة عن فرادى الجراحين، لأنهم يرون عددا أكبر بكثير من المرضى والمتبرعين. ويقول روث «لقد بدأوا [المديرون] في الاحتفاظ بالأزواج الذين يسهل التوفيق بينهم، وفي التوفيق بينهم داخليا في مستشفياتهم، مع عدم اطلاعنا إلا على الأزواج الذين يصعب التوفيق بينهم.» ويقول روث أيضا إن هذه كانت مشكلة يمكن إصلاحها، ولكنها كانت مشكلة شائكة لأبعادها السياسية.

ويقول روث «ولكن ذلك من الأشياء الممتعة في تصميم السوق.» ويضيف «لا يقتصر الأمر على أن السوق ليس على نفس الصورة التي تصورناها بشكل دقيق عندما كتبنا دراستنا الأولى، ولكن حقيقة وجود سوق قد غير المسألة بالفعل.»

ويقول روث أن عمليات زرع الكلى تنظم بشكل متزايد من خلال ما يعرف باسم «السلاسل غير المتزامنة» التي يمكن فيها إجراء سلسلة طويلة من عمليات زرع الأعضاء على فترة طويلة من الوقت، وتبدأ بوجود متبرع محب للآخرين على استعداد للتبرع بكلية ولكن ليس لديه متلق معين.

وتبدأ السلسلة عندما يعطي هذا المتبرع كلية لمريض يتمتع المتبرع الراغب في التبرع له بصحة جيدة ولكنه لا يتوافق معه من حيث المناعة. ثم يتبرع المتبرع المرتقب للمتلقي الأول بكلية لمريض في زوج آخر غير متوافق، وهكذا حتى تنتهي السلسلة في وقت ما عندما يعطي آخر متبرع كلية لمريض على قائمة الانتظار. وهذه السلاسل التي اشترك فيها نحو ٦٠ شخصا تسمح بوصول برامج التبرع إلى عدد أكبر بكثير من الأشخاص مما تسمح به عمليات التبادل الأصلية.

هل هناك احتمال لبيع الأعضاء؟

بالطبع يمكن أن ينخفض النقص في الكلى انخفاضا كبيرا إذا ما أمكن شراء هذه الأعضاء وبيعها بشكل قانوني، كما يرى البعض. ويمكن لجسم الإنسان أن يعمل بشكل جيد تماما بكلية واحدة. ولذلك، فإن تنفيذ عملية التبرع بالشكل الصحيح يمثل إجراء منخفض المخاطر يمكن أن ينقذ أرواحا. وبالتالي فإن التردد واسع النطاق في بحث الأسواق النقدية من المسائل التي يحرص روث على أن يفهما بصورة أفضل.

فشراء الكلى وبيعها غير قانوني في كل مكان إلا في إيران، حيث لا يوجد نقص في الكلى على ما يبدو. ويقول روث «إن هذا يدهشني كنقطة مهمة في البيانات نخاطر بتجاهلها.»

ويضيف قائلا إنه «ربما أمكننا السير في هذا الاتجاه، وذلك بأن نوضح بدقة كيف يمكن لسوق جيد التنظيم أن يحقق فوائد التبادل الطوعي بين البالغين بالتراضي.» ويضيف «لكن عندما ترى شيئا مخالفا للقانون في كل مكان تقريبا فإن عليك أيضا أن تفكر في أنه ربما كانت هناك عقبة ما في الطريق، حتى وإن لم تفهمها تماما حتى ذلك الوقت».

وهذه المواقف المختلفة تجاه بيع الأعضاء «والعمليات المنفرة» الأخرى، وهي عمليات يؤيدها بعض الناس بينما يرغب آخرون في حظرها، قد دفعت روث إلى دراسة هذه الظاهرة بتعمق أكبر (راجع الإطار).

وأمضى روث في كمبردج نفس الفترة التي أمضاها في بتسبرغ تقريبا، أي ١٤ عاما، مقسما وقته بين كلية الاقتصاد بجامعة هارفارد وكلية هارفارد لإدارة الأعمال.

وكتب روث في بيانه الخاص بسيرته الذاتية في موقع جائزة نوبل الإلكتروني «لقد شغلت وظيفتين في جامعة هارفارد وكنت أعبر نهر تشارلز مرتين كل يوم تقريبا، حيث كنت أسير من كلية هارفارد لإدارة الأعمال إلى كلية الاقتصاد ثم أعود على دراجتي أو في سيارتي عائدا إلى بيتي. وقد كان الطريق قصيرا، ولكني كنت أشعر أحيانا به كما لو كان تغيرا كبيرا في المنظور. فقد كنت سعيدا بوصفي مصمما للسوق بقدرتي على العمل على جانبي ما بدا لي أحيانا نهرا واسعا، بين النظرية والتطبيق وبين الأحكام المجردة البسيطة والتفاصيل المضطربة.»

وبالإضافة إلى عمله في مجال تبادل الكلى، فقد كان روث يساعد في هذه الفترة على إعادة تصميم أنظمة اختيار الكليات العامة في مدينتي نيويورك وبوسطن، باستخدام شكل معدل من خوارزمية القبول المؤجل. كما ساعد في إصلاح أسواق العمل الأمريكية على مستوى التسجيل بالنسبة لأطباء الجهاز الهضمي والاقتصاديين من حملة الدكتوراه الجدد ضمن غيرهم. وكتب روث عن كل من هذه الحالات بالتفصيل ملقيا الضوء على العدد الضخم من الوسائل التي يمكن أن تتكشف بها الأسواق.

وهو يفعل ذلك بطريقة يمكن إدراكها بشكل مذهل.

ويقول باراغ باشاك الخبير بمعهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا والذي درس تصميم السوق على يد روث في هارفارد ثم عمل معه بعد ذلك على إعادة تصميم نظام اختيار الكليات في مدينة نيويورك «إن روث يتمتع بمهارة بارعة في تناول المفاهيم الاقتصادية وشرحها لعامة الناس.» ويضيف «أنه كان قادرا على ترجمة أفكارنا إلى قطعة يسهل فهمها تستطيع وزارة التعليم بعد ذلك استخدامها في الشرح لمكوناتها التأسيسية لماذا كان تغيير النظام.»

ويقول أتيلا عبد القادر أوغلو، أستاذ علم الاقتصاد بجامعة ديوك والذي عمل أيضا مع روث في مجال اختيار الكليات «من السهل حقا أن تفقد طريقك في عالم العلوم، وأن تخلق عالمك الخاص وأن تظل منفصلا عن الواقع. أما مع روث «فإنه دائما ما يسأل عن من الذي سيستفيد من هذا البحث خارج المجتمع العلمي.»

وفي صيف ٢٠١٢، عاد روث إلى ستانفورد بعد ما يقرب من ٤٠ عاما، ولكنه عاد في هذه المرة إلى كلية الاقتصاد كأستاذ كرسي كريغ وسوزان ماكاو للاقتصاد (وهو لا يزال أستاذا فخريا في جامعة هارفارد).

وبعد أشهر قليلة، منح روث جائزة نوبل، وهو ما قال عنه إنه «شرف كبير» ولكن نتج عنه أيضا هجوم من الرسائل الإلكترونية وارتباطات بإلقاء محاضرات والتزامات أخرى. وقال ضاحكا: «بعد عام من السفر الدائم، بدأت أشعر بالقلق من أنه قد حكم علي بأن أظل أتكلم إلى الأبد عن عمل قمت منذ زمن بعيد وليس عن العمل الذي أقوم به الآن.»

ومع ذلك، فقد ساعدت الجائزة في حسم جزء من عمل غير منجز. فبعد أن عرفت مدرسته الثانوية، مارتن فان بورين، بحصوله على جائزة نوبل، منحته في عام ٢٠١٤ شهادة الثانوية، وإن كانت شهادة فخرية. ■

مورين بيرك هي محرر مساعد ضمن فريق العاملين في مجلة التمويل والتنمية.

العمليات المنفرة — لماذا ينبغي أن نهتم؟

ثمة عمليات يفضلها بعض الناس ويرغب آخرون في حظرها. وقد كتب روث عن هذه العمليات في دراسته التي اضطلع بها في عام ٢٠٠٧ «النفور كقيد على الأسواق» ويرى أنها تستحق المزيد من الدراسة.

وحتى إذا كان هناك من هو على استعداد لعرض أشياء معينة ومن يطلبها، فإن تخوف الآخرين منها قد يقيد العملية أو يحول دون إتمامها، كما يقول روث. والدعارة مثال على «العمليات المنفرة؛» وشراء العاج وبيعه مثال آخر. ويتباين ما يمثل عملية منفرة تباينا واسعا عبر الثقافات. ونظام الأم البديلة، الذي يتمثل في دفع مبلغ من المال لامرأة مقابل حمل طفل امرأة أخرى، هو نظام قانوني في كاليفورنيا، ولكنه ليس كذلك في مناطق اختصاص قضائي أخرى كثيرة.

وما يعتبره الناس منفرا يمكن أن يتغير مع مرور الزمن. فقد كان نظام الرق التعاقدي، مثلا، طريقة شائعة في وقت من الأوقات يلجأ إليها الأوروبيون لشراء حق عبور المحيط الأطلسي إلى أمريكا. أما الآن فتعتبر هذه الممارسة غير مقبولة وغير قانونية.

وحدث عكس ذلك مع مسألة زواج المثليين. فرغم حظره في كل مكان في الولايات المتحدة حتى وقت قريب، فقد أصبح مشروعا الآن في أكثر من ٣٠ ولاية وما زال يكتسب المزيد من القبول. ويقول روث «إنه من الصعب أن نحدد بدقة العوامل الخارجية السلبية التي تجعل بعض الناس يعترضون على زواج بعض الأشخاص الآخرين، ولكن الناس يعترضون فعلا».

وتصبح بعض المعاملات المقبولة تماما كتبادلات عينية منفرة بمجرد إضافة المال إلى المعادلة. ومن الأمثلة على ذلك التعويض المالي مقابل التبرع بالأعضاء. وتوجد ثلاث حجج شائعة ضد ذلك، وهي أنه سينظر إلى أعضاء جسم الإنسان كأشياء، وقد يشعر الفقراء بأنهم مضطرون إلى بيع أعضائهم، وأن هذه العمليات ستؤدي إلى ممارسات ضارة مثل استخدام الأعضاء كضمان للقروض.

ولكن لماذا ينبغي أن يدرس خبراء الاقتصاد العمليات المنفرة؟ ويشير روث إلى حظر الكنيسة لفرض فائدة في أوروبا في العصور الوسطى، وهو نوع من النفور الذي لا يزال موجودا في بعض الثقافات، ولكن يبدو من الصعب تخيل ذلك على نطاق كبير في عصرنا هذا. ويقول روث «سيكون من الصعوبة بمكان أن يكون لدينا اقتصاد رأسمالي إذا لم يكن لدينا سوق لرأس المال.»

وبالتالي فإن دور خبير الاقتصاد وفقا لروث هو معرفة ما يجده الناس منفرا على وجه الدقة في معاملات معينة، ثم محاولة تصميم الأسواق وتنظيمها بطريقة تفيد المجتمع بدون الأضرار المتصورة.

مُغيّر المسار

جانيت ستوتسكي

تعرض أبرز ملامح كينيث أرو، صاحب النظريات والحائز على جائزة نوبل الذي قام بأعمال ريادية في مجال علم الاقتصاد

تشكل مساهمات كينيث أرو في تغيير مسار النظريات الاقتصادية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية أساس أعمال أجيال متتالية من الباحثين النظريين والتطبيقيين.

فقد قال الباحث الاقتصادي الراحل فرانك هان، مشيرا إلى وصف شكسبير ليوليوس قيصر، إن زميله أرو "تخطى العالم مثل العملاق ... ولا يكاد أن يكون هناك أي مجال من المجالات التي نبحثها إلا وأضاف إليه الكثير وغالبا ما غيّره تغييرا كبيراً"، ولعل ما يمكن أن يبرهن على ذلك المفاهيم الاقتصادية المتنوعة التي تحمل اسمه، مثل نموذج أرو–ديبرو، ونظرية الاستحالة لأرو، وورقة أرو المالية.

وعلى الرغم من أن حب أرو الأول كان مجال الرياضيات والإحصاء الرياضي، فقد انتهى به الأمر كعالم اقتصاد لسبب اقتصادي بحت. ذلك أن أمواله قد نفدت وهو طالب دراسات عليا في مجال الإحصاء الرياضي بجامعة كولومبيا قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة، وقدمت إليه كلية الاقتصاد معونة مالية.

أعلى عطاء

وقام الباحث الاقتصادي هارولد هوتلينغ بتدريس عدد من دورات الإحصاء كما "درّس دورة عن رياضيات علم الاقتصاد"، وقال أرو إنه حضر هذه الدورة "من باب الفضول." ونظرا لأن هذه الدورة بدأت تثير شغفه بعلم الاقتصاد، فقد توجه أرو إلى هوتلينغ بعد أن نفدت نقوده. وقال الباحث الاقتصادي لأرو إنه ليس له أي تأثير على المنح المالية التي تقدمها كلية الرياضيات، ولكنه يمكن أن يساعده إذا انتقل إلى كلية الاقتصاد. ويتذكر وهو في مقابلة أجريت مؤخرا في مكتبه بجامعة ستانفورد التي قضى فيها معظم حياته المهنية، فيقول "وبالتالي انتقلت إلى كلية الاقتصاد. ويشعر الناس بصدمة كبيرة من ذلك. ولكنني قلت لهم 'إنكم جميعا خبراء في علم الاقتصاد، فلماذا لا أذهب إلى من يقدم أعلى عطاء؟'"

وهذا الانتقال إلى كلية الاقتصاد بدأ مشوارا مهنيا تقاسم خلاله جائزة نوبل في الاقتصاد في عام ١٩٧٢ عندما كان يبلغ من العمر ٥١ سنة، وهو أصغر اقتصادي يحصل على تلك الجائزة. وأشارت اللجنة المعنية بجائزة نوبل إلى عمل أرو وعمل الاقتصادي البريطاني جون هيكس في مجالين: نظرية التوازن العام، التي تسعى إلى تفسير كيف تتحدد الأسعار في اقتصاد ما، ونظرية الرفاهية، التي تتناول بالتحليل أمثل تخصيص للسلع والخدمات في اقتصاد ما. غير أن اللجنة المعنية بجائزة نوبل أشارت أيضا إلى أن الاقتصاديين قدما مساهمات مهمة في مجالات أخرى.

ويصدق ذلك بحق على أرو الذي بحث ما الذي يحدث عندما يكون لدى أحد طرفي المعاملة معلومات أكثر من الطرف الأخر، وأوضح كيف يمكن أن ينشأ التغير الفني من النشاط الاقتصادي، وأدخل فكرة المخاطر وعدم اليقين في تحليل التوازن. كذلك قدم أرو مساهمات في مجال التحليل الاقتصادي للتمييز العنصري والرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، قام أرو في أولى غزواته في مجال التحليل الاقتصادي، أي رسالة الدكتوراه،

أساسا بتأليف نظرية الاختيار الاجتماعي، التي تتناول كيف يمكن جمع التفضيلات الفردية في اختيار القرارات على مستوى المجتمع بأكمله، كما هو الحال في التصويت.

وفي جميع مساعيه تقريبا، أدخل أرو الحسابات الرياضية الصارمة وكان له تأثير رئيسي في التوجه نحو الرياضيات الذي تتسم به النظرية الاقتصادية الآن.

وأرو ابن لمهاجر من رومانيا، وولد في مدينة نيويورك في عام ١٩٢١. وشأنه شأن العديد من أبناء جيله، فقد تأثر بشدة من الاختلالات التي حدثت وهو يكبر أثناء الكساد الكبير. وانقلبت حياة والده الكريمة كمصرفي وتنقلت الأسرة كثيرا مع زيادة وانخفاض دخل والده. ويتذكر "انتهي بي الأمر إلى أن أذهب إلى مدارس في أماكن عديدة مختلفة". ولكن أخيرا استقرت الأسرة مرة أخرى في نيويورك حيث التحق بمدرسة تاونسيند هاريس لمدة ثلاث سنوات لإكمال دراسته بالمدارس الثانوية العامة ("كنت تقوم بذلك عن طريق البقاء في الفصل لمدة ساعة إضافية في اليوم"). وبدأ اهتمامه بالرياضيات في هذه المدرسة. وعندما تخرج من المدرسة الثانوية في عام ١٩٣٦، يقول "كنا لا نزال فقراء جدا.. وبالتالي كانت الفرصة الحقيقية الوحيدة لكي التحق بالكلية تتمثل في كلية مدينة نيويورك المجانية.

ومثل العديد من الشباب الذين عانوا من ويلات الكساد، "كنت أشعر بالقلق من عدم إيجاد وظيفة... وكان السؤال هو كيف يمكن أن أحصل على وظيفة آمنة؟ وكان هناك حل واحد واضح وهو العمل كمدرس رياضيات في المدارس الثانوية." ونتيجة لذلك، تخصص أرو في مجالي الرياضيات والتعليم، على الرغم من أنه وجد أن دورات التعليم "لم تكن ملهمة للغاية".

عدم وجود وظائف في مجال تدريس الرياضيات

ومثلما حدث بعد عدة سنوات في جامعة كولومبيا، لم يستطع أرو تدريس الرياضيات. وقد كان هناك تأخر كبير في قبول عدد المتقدمين الذين اجتازوا الاختبار اللازم للعمل كمدرسين للرياضيات في عام ١٩٣٣ لدرجة أن مدينة نيويورك لم تجر اختبارات منذ ذلك الحين. ونتيجة لذلك، قال أرو إنه قرر "أنه من الأفضل له ألا يخاطر بكل شيء من أجل هذه الوظيفة. ولذلك تعلمت أن أقوم بشيء اسمه الإحصاء وبدأ اهتمامي به ... وحدث أن كانت جامعة كولومبيا لحسن الحظ هي المكان للدراسة." وبعد أن تخرج من كلية نيويورك في عام ١٩٤٠، اقترض والده نقودا لسداد مصاريفه في جامعة كولومبيا و"التحقت بسهولة بقسم الرياضيات... ولكنني أدركت، ومثلما تعلمت طوال بقية حياتي أن الباحثين في مجال الرياضيات ينظرون باستعلاء إلى الباحثين في مجال الإحصاء."

وهذا هو الوقت الذي تدَّخل فيه هوتلينغ لتحفيز أرو على دراسة علم الاقتصاد. وبعد الحصول على درجة الماجستير في الرياضيات، عمل أرو عملا دؤوبا لتعلم علم الاقتصاد. وأكمل جميع الدورات المؤهلة واجتاز الاختبار الشفوي المطلوب لدراسة الدكتوراه في نهاية عام ١٩٤١. ولكن وقفت الحرب العالمية عائقا أمامه، مما أدى إلى توقفه عن الدراسة مؤقتا. ويقول "كان من الواضح أنني سأنضم لصفوف الجيش." ولذلك بدلا من انتظار الاستدعاء، قرر أن يبحث عن شيء يمكن أن يكون مهتما به. "وأقرب شيء وجدته هو التنبؤ بالطقس،" وهو نشاط حيوي للقوات الجوية التي كانت آنذاك جزءا من الجيش الأمريكي.

ودرس أرو الأرصاد الجوية في جامعة نيويورك ثم كُلف بالعمل في مركز بحوث حيث كان جزء من عمله يتمثل في "التحقق من جودة التنبؤات بالطقس." ولكنه وجد أيضا "مشكلة حقيقية: كيف تستخدم التنبؤات بالرياح لتوجيه الطائرة بحيث يمكن أن تستفيد الطائرة من الرياح؟" ولم يكن ذلك مهما لوصول الطائرات بسرعة أكبر من أمريكا الشمالية إلى أوروبا، ولكنه كان مهما لتوفير الوقود. وقال أرو إنه توصل إلى طريقة لخفض استهلاك الوقود بنسبة ٢٠٪. ولم يقنع الجيش أبدا باستخدام تقنيته ولكنه يقول "إنه يعتقد أنها استخدمت منذ ذلك الحين في الطيران التجاري." وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت بحوثه أساسا بشأن "الاستخدام الأمثل للرياح في تخطيط الرحلات الجوية" والتي نشرت في عام ١٩٤٩. وبالتالي فقد نُشرت أول دراسة للحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في مجلة *Journal of Meteorology*.

> "لا يكاد أن يكون هناك أي مجال من المجالات التي نبحثها إلا وأضاف إليه الكثير وغالبا ما غيّره تغييرا كبيرا"

وعندما انتهت الحرب، عاد أرو إلى جامعة كولومبيا بمنحة دراسية طيبة احتُفظ بها من أجله أثناء خدمته في الجيش وكان يعتقد "كان لي أن أقوم بشيء مهم جدا. فقد كنت أشعر أنني طالب مجد للغاية، ولكن بدون أفكار جديدة."

وأثناء البحث عن موضوع لدراسة الدكتوراه في عام ١٩٤٧، انضم أرو إلى لجنة كولز للبحوث في مجال علم الاقتصاد بجامعة شيكاغو كباحث وعضو في هيئة التدريس. وتقوم هذه اللجنة التي أسسها رجل الاعمال ألفريد كولز في عام ١٩٣٢، بدراسة الصلة بين النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء. وفي لجنة كولز، التقى أرو بسلمى شفايتزر، التي كانت تدرس هناك. ولم يتزوجها في ذلك العام فحسب، ولكنها عرفته بخبير الاحصاء م. أ. غيرشيك الذي دعا أرو لقضاء الصيف التالي في مؤسسة راند، وهي مؤسسة تفكير عالمية في مجال السياسات. وقال أرو "إن صيف ١٩٤٨، كان عام انطلاقي."

وفي المحادثات في مؤسسة راند مع الفيلسوف وباحث علم المستقبل الألماني أولاف هيلمر، استلهم أرو فكرة إعداد رسالته حول نظرية الاختيار الاجتماعي. وكان المفهوم جديدا لدرجة أن مستشار دراسته، ألبرت هارت، لم يكن يعلم شيئا عما كان أرو يستكشفه. وقال أرو "لكن ثقة هارت بي كانت كبيرة... وقال 'أنا لا أعرف ما الذي يدور في هذا الموضوع، ولكنني أثق بك'".

وفي رسالة الدكتوراه وكتاب بعنوان الاختيار الاجتماعي والقيم الفردية، نشر في عام ١٩٥١، وهو العام الذي حصل فيه على درجة الدكتوراه، وضع أرو أسسا لمجال نظرية الاختيار الاجتماعي، التي تبحث باستخدام الرياضيات قضايا مثل كيف تنعكس الآراء المختلفة لفرادى الناخبين عن المرشحين والقضايا في نتائج الانتخابات. وفي ما يسمى الآن نظرية الاستحالة (أو ما هو ممكن) لأرو، قال إنه عندما تفرض بعض الشروط المعقولة بشأن العدالة، فإنه من المستحيل أن يعبر نظام التصويت بدقة عن التفضيلات المجتمعية. ويميل الاقتصاديون التقليديون إلى نمذجة الأفراد بوصفهم يتخذون قرارات عقلانية. ومن انعكاسات ذلك هي أن التفضيلات انتقالية — بمعنى أن الناخبين الذين يفضلون المرشح سميث عن جونز، وجونز عن وليامز، سيفضلون سميث عن وليامز. وتبين نظرية أرو أنه عندما تفرض أربعة شروط معقولة فقط على ثلاثة اختيارات أو أكثر، فإنه من المستحيل تجميع التفضيلات الفردية العقلانية في تفضيلات اجتماعية تحافظ على انتقالية صنع القرار. وهذا يعني أنه لا توجد طريقة لضمان الوصول بدقة إلى التفضيلات الاجتماعية (الفائزون في الانتخابات، مثلا) انطلاقا من التفضيلات الفردية. وتستخدم نظرية الاختيار الاجتماعي للمساعدة في فهم عملية صنع القرار الجماعي وتصميم قواعد التصويت.

إطلاق العنان

كان إكمال أرو لرسالة الدكتوراه مفتاح نجاحه. ويقول "بمجرد أنني انتهيت من رسالة الدكتوراه بشأن الاختيار الاجتماعي، بدأت انطلق نوعا ما."

وطبق أرو الرياضيات المتقدمة على نظرية التوازن العام، وهي فكرة ترجع إلى الباحث الاقتصادي ليون والراس في عام ١٨٧٤ وكانت دليلا إلى حد ما على أن آدم سميث كان على حق. ولا تؤدي الأعداد التي لا تحصى من الجهات الفاعلة الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق أغراضها الذاتية إلى إحداث فوضى ولكنها تكون موجهة عن طريق "يد خفية" ينتج عنها نظام لإنتاج السلع وتقديم الخدمات واستحداث الوظائف منظم نسبيا على نطاق الاقتصاد بأكمله.

وفي علم الاقتصاد، فإن توازن السوق يشير إلى مجموعة من الأسعار يتساوى عندها الطلب والعرض بالنسبة لجميع السلع. ويتناول تحليل التوازن الجزئي الطلب على سلعة ما (أو المعروض منها) كدالة لسعرها، مع تثبيت جميع الأسعار الأخرى. وينظر تحليل التوازن العام إلى جميع الأسعار بصفتها متغيرة وأن الطلب يتساوى مع العرض في جميع الأسواق. وعلى سبيل المثال، قد لا يعتمد الطلب على الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية على سعره فقط ولكن على أسعار النفط والوقود الأحفوري والسلع والخدمات التي قد تكون لها علاقة غير فورية بنفس القدر بأسواق الطاقة، وأيضا على الأجور وأسعار الفائدة.

وفي عام ١٩٥٤، وضع أرو، وهو يعمل مع الباحث الاقتصادي الفرنسي جيرارد ديبرو، الشروط العامة للأسعار التي يتساوى عندها العرض الكلي والطلب الكلي لكل بند في الاقتصاد (والمعروفة الآن باسم نموذج أرو–ديبرو للتوازن العام). وتوصل ليونيل ماكنزي، وهو يعمل بمفرده، إلى نتيجة مماثلة ولكن بطريقة مختلفة إلى حد ما. واستند أرو وديبرو (الحاصلان على جائزة نوبل في عام ١٩٨٣) إلى أفكار جون ناش التي أعدها في نظرية المباريات، والتي كانت في ذلك الوقت مجالا جديدا للدراسة في الرياضيات وتتناول بالتحليل استراتيجيات المنافسة التي تعتمد فيها نتيجة أعمال أحد المشاركين على أعمال الآخرين والتي حصل بشأنها ناش على جائزة نوبل في عام ١٩٩٤.

وفي عمل لاحق، بما في ذلك ما كتبه مع ليونيد هيورز، بحث أرو موضوع استقرار الأسواق وكيف تنضبط الأسعار لتحقق التوازن بين العرض والطلب.

وقد أدى فكر التوازن العام إلى تطوير نماذج نظرية وتجريبية تدرج صراحة التفاعلات بين أجزاء الاقتصاد مثل تلك التي تربط معا جانبي الاستهلاك والإنتاج.

وتستخدم نماذج التوازن العام هذه في العديد من مجالات علم الاقتصاد. ففي المالية العامة والتجارة الدولية، يمكن استخدام هذه النماذج لتقييم ما إذا كانت البلدان في وضع أفضل أو أسوأ نتيجة تغييرات في الضرائب والتعريفات. وفي أوائل السبعينات، وضع جون شوفن، وهو زميل قديم لأرو في جامعة ستانفورد، بالاشتراك مع الباحث الاقتصادي البريطاني جون والي أول نموذج توازن عام تطبيقي للاقتصاد الأمريكي لتقييم أثر التغييرات الضريبية. وعندما تطبق هذه النماذج على التنمية الاقتصادية، فيمكنها أن تقيم كيف يؤثر نمو قطاع التصدير على الأجور.

وأثر تحليل التوازن العام أيضا بشكل كبير على الفكر المعاصر حول الاقتصاد الكلي أو الإجمالي. وسعى الاقتصاديون إلى إيجاد أسس الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الجزئي، الذي يدرس سلوك فرادى الأسواق. وتعتمد نظرية الاقتصاد الكلي الكلاسيكية الجديدة على التوازن العام كأساس لرؤيتها للاقتصاد بوصفه أساسا في حالة توازن، وبأسعار وأجور تتسم بالمرونة في فرادى الأسواق. وتختفي الانحرافات عن التوازن بسرعة (تنحل بنفسها). وتستند المدرسة الكينزية أو الكينزية الجديدة (راجع "ما هو الاقتصاد الكينزي؟" في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية) أيضا إلى أفكار التوازن العام، ولكنها ترفض فكرة أن الأسواق تصحح أوضاعها دائما أو بسرعة. ويميل التغير في الأسعار إلى البطء، وفقا لهذه المدرسة، مما يسمح بأن تكون الاقتصادات في حالة عدم توازن لفترات طويلة، ويوفر الأساس المنطقي للسياسات المالية والنقدية النشطة. وتحاول نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي تفسير الطابع المتغير وغير المؤكد للتطورات الاقتصادية الكلية. ويرى أرو أن النماذج الاقتصادية الكلية يجب أن تراعي ميل الأسواق إلى أن تبقى في حالة عدم توازن، مثلما فعلت مع البطالة لفترات طويلة خلال الكساد الكبير.

الانطلاقة في مجال الرفاهية

في عام ١٩٥١، وبعد أن أدخل أرو نظرية الاختيار الاجتماعي مباشرة، طبق الرياضيات المتقدمة على مجال اقتصاد الرفاهية المعني بما يسمى نظرية باريتو للمثالية، وهو وضع من المستحيل فيه جعل شخص واحد أحسن حالا دون جعل شخص آخر أسوأ حالا. وتمثل نظرية باريتو للمثالية معيارا لقياس ما إذا كان اقتصاد ما يعمل بشكل جيد. وتصف النظرية الأولى لاقتصاد الرفاهية الظروف التي يؤدي فيها توازن عام تنافسي إلى تخصيص أمثل للموارد وفقا لنظرية باريتو؛ وتصف النظرية الثانية الظروف التي يمكن بموجبها تحقيق نتيجة باريتو المثلى لاقتصاد ما بتوازن تنافسي ونوع من إعادة التوزيع للموارد. وقد عممت معالجات أرو هاتين النظريتين بحيث يمكن تطبيقهما عندما لا يكون هناك طلب على بعض السلع أو الخدمات أو معروض منها، وهو ما يحدث كثيرا، وما يشير إليه الاقتصاديون باسم "حل الزاوية."

ولم تتضمن نظرية التوازن العام في الأصل أي عنصر من عدم اليقين أو المخاطر. ونظرا لصعوبة التأمين ضد المخاطر في الأسواق، أدخل أرو مفهوم السلعة "الطارئة"، وهي سلعة تجمع بين الخصائص المادية لسلعة ما وبين ما يدور في العالم الذي تُسلم فيه (القمح المنتج خلال فترة جفاف يختلف عن القمح المنتج في عام يشهد وفرة). وافترض أرو بعد ذلك ورقة مالية تحقق عائدا يعتمد على حالة العالم. وهذه الورقة المالية التي تعرف باسم ورقة أرو المالية هي أساس نظرية التمويل المعاصرة. وتسمح للمشاركين في السوق بتحقيق وفورات على عدد من السلع التي يحتاجون إليها للتجارة. وعلى سبيل المثال، يمكن للمزارعين إبرام عقود لبيع قمحهم في المستقبل بسعر محدد للتأمين ضد مخاطر انخفاض السعر انخفاضا كبيرا. ويمكن تداول هذه العقود الآجلة بعد ذلك في سوق تكون للمشاركين فيها توقعات مختلفة بشأن الأسعار.

ومن الأدوات الحاسمة في التحليل الاقتصادي هي دالة الإنتاج التي تصف كيف يتم جمع المدخلات مثل العمالة ورأس المال لإنتاج الناتج النهائي. وقد افترضت نظريات النمو أن التغير الفني، وهو عامل محرك

مهم لنمو الإنتاجية (استخدام مدخلات أقل لإنتاج منتَج خاص)، لا يحدث نتيجة النشاط الاقتصادي ولكنه نتيجة عامل خارجي، على الرغم من أن الحس السليم يشير إلى أن العديد من التحسينات الفنية كانت نتيجة للنشاط الاقتصادي. وطورت دراسة أرو لعام ١٩٦٢ عن التعلم بالممارسة فكرة أنه يمكن للعمال والشركات تحسين إنتاجيتهم من خلال الخبرة وأن بعض هذه المعرفة تولد

إن "طلاب أرو يحبونه حبا جما ويقولون إنه يشاطر ذكاءه وبصيرته معنا."

فوائد للاقتصاد ككل. وتساعد هذه الفكرة على تفسير بعض الحقائق، مثل الاختلافات الكبيرة المستمرة في الإنتاجية بين البلدان.

وأوضحت دراسة أرو لعام ١٩٦٣ بشأن عدم اليقين واقتصاد الرفاهية للرعاية الطبية الصعوبات التي تواجه تصميم سوق تعمل بشكل جيد في مجال الرعاية الطبية لأن بعض المشاركين لديهم معلومات أكثر من غيرهم، مثل الفجوة في المعرفة الطبية بين الأطباء ومرضاهم، ولأنه لا توجد منافسة من حيث الأسعار في هذه السوق. وقد أثبت أرو الأهمية المركزية للمخاطر الأخلاقية في سوق الرعاية الطبية، مثل زيادة الطلب على الرعاية الطبية من قبل المرضى الذين لديهم تأمين. وقالت لجنة من خبراء الاقتصاد البارزين إن المقالة كانت ضمن المقالات العشرين الأكثر تأثيرا في مجلة *American Economic Review*، وهي المنشور الرئيسي للرابطة الاقتصادية الأمريكية.

التنوع

ضمن جهود كبيرة أخرى، وضع أرو مع مردخاي كورتس نهجا لتحقيق أمثل استثمارات عامة. وبحث أرو أيضا بعض التفسيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية لاستمرار التمييز العنصري داخل مكان العمل وخارجه.

وأدى قلق أرو إزاء المشاكل التجريبية لعلم الاقتصاد والقضايا الاجتماعية والسياسية إلى تنقله بين العمل في مجال تغير المناخ إلى العمل على دعم الدواء في الاقتصادات النامية. وقد كان أرو من أوائل المساهمين في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التي توفر تقديرات موثوقة عن تأثيره.

وركز جزء كبير من عمله في مجال تغير المناخ على طريقه تقييم الأفراد لما يمكن أن يحدث في المستقبل. وفي مقالة حديثة نشرت مؤخرا في مجلة *Nature*، يدعي أرو والمؤلفون المشاركون في العمل أن الحكومة الأمريكية قدرت تكلفة الكربون بأقل من حجمها، وتستخدمها إدارة أوباما كأساس لخطتها للحد من انبعاثات الكربون من محطات الطاقة.

وفي السنوات الأخيرة، ترأس أرو لجنة المعهد الطبي التي أيدت فكرة دعم العلاجات المضادة للملاريا لكي تتوافر بأسعار معقولة في البلدان منخفضة الدخل. وهو أيضا من المؤسسين الأوصياء لمنظمة "الاقتصاديون من أجل السلام والأمن،" التي تلتزم بدعم الحلول غير العسكرية للتحديات العالمية.

وباستثناء ١١ سنة قضاها أرو في جامعة هارفارد من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٧٩، فقد قضى أرو مسيرته المهنية في جامعة ستانفورد. فقد وصل إليها في عام ١٩٤٩، وسرعان ما أصبح أستاذا للاقتصاد والإحصاء وبحوث العمليات وساعد جامعة ستانفورد على أن تصبح مركزا لدراسة النظرية الاقتصادية والاقتصاد القياسي والرياضيات التطبيقية.

وحصل أربعة من طلابه في جامعتي ستانفورد وهارفارد على جائزة نوبل، وهم جون هارساني في عام ١٩٩٤، ومايكل سبنس في عام ٢٠٠١، وإيريك ماسكين وروجر مايرسون في عام ٢٠٠٧. وأشار سبنس، في سيرته الذاتية عن جائزة نوبل، إلى المركز الرهيب الذي يتمتع به أرو بين طلابه. حيث قال "إن وصف مساهمات كين أرو في مجال علم الاقتصاد في النصف الثاني من القرن العشرين يقترب كثيرا جدا من مجرد وصف تطور علم الاقتصاد خلال تلك الفترة."ويشير طالب جامعة ستانفورد السابق روس ستار، الذي وسع مجال تطبيق نظرية التوازن العام، إلى المودة التي ألهمها أرو للجميع. وقال ستار في مقابلة عبر الهاتف إن "طلاب أرو يحبونه حبا جما. وقال إنه يشاطر ذكاءه وبصيرته معنا."

وأرو هو أيضا فرد من أفراد أسرة أكاديمية بارزة. فشقيقته، أنيتا سمرز، أستاذ متقاعد بجامعة بنسلفانيا، حيث كان زوجها الراحل، روبرت، يعمل أستاذا في علم الاقتصاد. وابن شقيقة أرو واسمه لورانس سمرز خبير اقتصادي شهير في جامعة هارفارد ورئيس سابق للجامعة. وكان الراحل بول صامويلسون، الذي أصبح في عام ١٩٧٠ أول مواطن أمريكي يحصل على جائزة نوبل في علم الاقتصاد، شقيق روبرت سمرز.

ويتذكر الزملاء والطلاب حضور أرو المميز في حلقات نقاش الكلية. وعلى سبيل المثال، فقد يبدو في بداية حلقة النقاش مشغولا أو حتى نائما قليلا. ولكنه يحول انتباهه فجأة إلى السبورة، ويفكر مليا لبضع دقائق فيما كتبه المتحدث، ثم يشير إليه بأدب إلى خطأ فادح في خط التفكير. ويقلل أرو، الذي لا يزال يقدم المشورة إلى الطلاب ولكنه توقف عن التدريس بعد تقاعده في عام ١٩٩١، من حجم مهاراته داخل الفصل. ويتذكره بعض الطلاب السابقين وهو يطرح الكثير من الأفكار في نفس الوقت تقريبا على السبورة، وهو يقذف الطباشير صعودا وهبوطا دون إسقاطها، ويتذكرون أن مجاراته في الفصل كانت تمثل تحديا.

وحتى السنوات الأخيرة، كان أرو يستقل دراجته للوصول إلى الحرم الجامعي، ويتذكره الطلاب السابقون وهو يدخل الفصل مرتديا خوذة الدراجة على رأسه، وبروز مضخة هواء من حقيبته.

وقال أرو البالغ من العمر ٩٣ عاما إن حل المشاكل هو الذي كان دائما ما يحفزه وإنه بمجرد أن يحل إحدى المشاكل "أعترف بأنني كنت أفقد الاهتمام نوعا ما." ولهذا السبب على الرغم من أنه حصل على جائزة نوبل لعمله بشأن نظرية التوازن العام، فهو أكثر فخرا بعمله على نظرية الاختيار الاجتماعي.

وكان العديد من الباحثين الآخرين، مثل الراحل ليونيل ماكنزي، يعملون على نفس المشاكل التي تواجه نظرية التوازن العام في نفس الوقت الذي وضع فيه أرو وديبرو نموذجهما. "وفي بعض النواحي ... لو لم أكن موجودا، فلن يكون هناك اختلاف كبير.

ولكن لم يكن هناك أحد يطرح أسئلة الاختيار الاجتماعي. "وأنا فخور بهذا." ■

عملت جانيت ستوتسكي حتى وقت قريب مستشارة في مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي وهي تعمل حاليا مستشارة في مجالات السياسات المالية والمرأة والتنمية والاقتصاد الكلي للتنمية.

مكافأة العمل

براكاش لونغاني يقدم لمحة عن شخصية كريستوفر بيساريدس، الحائز على جائزة نوبل عام ٢٠١٠ لبحوثه عن البطالة وأسواق العمالة

يشوب جوائز نوبل للاقتصاد في بعض الأحيان شيء من الغرابة: فهي تُكَرِّم أشخاصا أصحاب آراء متعارضة—مثل جائزة عام ١٩٧٤ التي مُنحت لكل من كارل غونار ميردال الذي كان يميل إلى التيار اليساري، وفريدريش أوغوست فون هايك الذي كان تحرريا—أو تعود إلى الماضي لتكريم إنجازات أكاديمية طواها النسيان طويلا. أما جائزة عام ٢٠١٠ فمُنحت لمجموعة متماثلة في الفكر: فقد كرمت بيتر دَايموند، وديل مورتنسن، وكريستوفر بيساريدس، الذين اجتمعت بحوثهم في التسعينات حول نموذج حيوي للبطالة وسوق العمل. وكان الوقت ملائما لذلك. ففي أعقاب الركود الكبير، أصبح هناك ٢٠٠ مليون شخص في أنحاء العالم بلا عمل، وكانت إعادتهم إلى سوق العمل من جديد هي أكثر مهام السياسة الاقتصادية إلحاحا آنذاك.

وبالنسبة لبيساريدس، وهو قبرصي ينحدر من أصول يونانية، فقد كان شغله الشاغل السعي لفهم البطالة منذ سبعينات القرن العشرين. واستغرق سعيه هذا ٢٠ عاما من العمل الأكاديمي الشاق قبل أن تبدأ بحوثه في التأثير على طريقة تفكير خبراء الاقتصاد في قضية البطالة—ثم انتقل تأثيرها إلى السياسة. ويقول أوليفييه بلانشار، كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، وهو ذاته باحث مرموق في مجال البطالة: "لقد كان كريس مثابرا. وقد أثبت التاريخ أنه على حق. وهنا يكمن درس مهم للباحثين. عندما ترى أنك على حق، لا تعر أذنيك كثيرا للآخرين."

واليوم، بينما أصبح الجميع يصغون إلي ما يقوله بيساريدس، وأصبحت كلمته مسموعة بفضل حصوله على جائزة نوبل، يمكنه بالتالي الاستفادة من ذلك والمساهمة في التصدي لأزمة البطالة في أوروبا. وبينما أيد بعض سياسات ما يُسمى هيكل المقرضين الثلاثي—المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي—فقد كان ناقدا صريحا لبعضها الآخر (راجع الإطار). ويعمل بفعالية بصفة خاصة في وطنه قبرص، كرئيس للمجلس الاقتصادي الوطني—وهو شبيه بمجلس المستشارين الاقتصاديين في الولايات المتحدة—فيقدم المشورة للرئيس بشأن قضايا مختلفة ما بين إعادة هيكلة البنوك وحتى نماذج الأعمال في قبرص مستقبلا. ويقول بيساريدس "توجد في قبرص ١٠ قنوات تلفزيونية، وجميعها يطاردني بسبب آرائي. وأود في بعض الأحيان أن أنسحب إلى مكتبي في الجامعة وأوصد الباب خلفي. ولكنني أعلم أنني إن فعلته فسوف أندم. هذا هو الوقت المناسب لتقديم المساعدة."

المقدمات

شب بيساريدس على الطوق في نيقوسيا، وتفوق في المدرسة الابتدائية ثم الثانوية، كما تقول والدته، إيفدوكيا: "اعتاد معلموه أن يقولوا إنه

الأول على صفه في مادة الرياضيات. وقد عمل لوقت طويل. وبرغم هذا التميز، فقد قوبل بالرفض من خمس من ست جامعات بريطانية كان يود الالتحاق بها، وحصل على درجة جامعية في علم الاقتصاد من جامعة إيسيكس. ومن الجامعات التي رفضت طلبه الالتحاق بها كانت كلية لندن للاقتصاد، التي قبلت التحاقه بها في نهاية المطاف ليحصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والتي يعمل فيها مدرسا

كان بيساريدس يسعى لتكوين فهم أعمق لعملية تطابق مهارات العاملين مع فرص العمل.

في الوقت الحاضر. ويفلسف بيساريدس أسباب رفضه بقوله: "ربما أصبحت أفضل حالا بالذهاب إلى [إيسيكس] لأنها كانت أصغر حجما وكنا نحصل فيها على قدر كبير من الاهتمام. أما في كلية لندن للاقتصاد، ربما كنت سأضيع بمنتهى السهولة."

وبحصول بيساريدس على درجة الدكتوراه، عاد إلى قبرص للعمل في إدارة البحوث في البنك المركزي. لكن الأقدار تآمرت لتعيده إلى المملكة المتحدة. فبينما كان في رحلة لزيارة أصهاره المرتقبين في اليونان عام ١٩٧٤، أطيح بالحكومة القبرصية، وحالت الاضطرابات السياسية التي أعقبت ذلك دون عودته. وتحول طالبا مساعدة أساتذته السابقين في المملكة المتحدة واستقر به الحال في غضون عام كعضو في هيئة التدريس في كلية لندن للاقتصاد. وكتب بيساريدس في المحاضرة التي ألقاها بمناسبة حصوله على جائزة نوبل ٢٠١٠ يقول "انتقلت إلى لندن عام ١٩٧٦، ولم أغادرها منذ ذلك الوقت."

لعبة المطابقة

كتب الفيلسوف توماس كارليل ذات مرة يقول: "إذا علمت ببغاء مصطلحي 'العرض والطلب' أصبح لديك خبير اقتصادي." فالزائد عن الحاجة من المعروض من السلع الأولية ينبغي أن يؤدي إلى انخفاض سعرها، ويؤدي انخفاض السعر بدوره إلى زيادة الطلب والقضاء على العرض الزائد. وعندما تطبق هذه الرؤية التقليدية على سوق العمل، فإنها تعني انخفاض الأجور عندما يكون عرض العمالة زائدا، وتعني بالتالي القضاء على البطالة. لكن انتشار البطالة الجماعية، كما في حالة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين، كان مضادا لهذا الرأي.

وفي ستينات القرن العشرين بدأ خبراء في الاقتصاد—ومنهم دياموند ومورتنسن—يدركون أن البحث عن فرصة عمل شبيه بالبحث عن زوج أو عن منزل. وسوق المساكن، مثلا، يعج بعدد كبير من البائعين والمشترين. ويمر الاثنان بعملية بحث للوصول إلى اختيار جيد يحقق سعادة الطرفين. والسعر هو أحد جوانب الصفقة ولكنه ليس الجانب الوحيد لأن المشترين يهتمون بمميزات أخرى في المنازل. وهذا النوع من البحث يستغرق وقتا طويلا، لذلك لا يتسنى بيع بعض المساكن لفترة من الوقت. ويبدو أن تطبيق "نظرية البحث" هذه على سوق العمل، تعطي رؤية مريحة بقدر أكبر كثيرا لأسباب البطالة مقارنة بما يمنحه النموذج التقليدي.

وفي مطلع سبعينات القرن العشرين تقابل بيساريدس مع مورتنسن وكان آنذاك على وشك استكمال دراسته في جامعة إيسيكس. وأوصى مورتنسن بيساريدس بمتابعة نظرية البحث خلال عمله في إعداد رسالة الدكتوراه في كلية لندن للاقتصاد. ولا يتذكر مورتنسن هذه المقابلة ولكنه كتب بعد ذلك يقول "من الواضح أنها كانت من أفضل النصائح التي أعطيتها لأي طالب." وخلال السبعينات والثمانينات، كان بيساريدس يسعى، كطالب في البداية ثم كعضو هيئة التدريس في كلية لندن للاقتصاد، إلى تكوين فهم أفضل لعملية تطابق العاملين مع فرص العمل. ويقول بيساريدس في أطروحته إن تشارلز بين، وهو نائب أسبق لمحافظ بنك إنجلترا وعضو هيئة التدريس في كلية لندن للاقتصاد، كان صائبا في تأكيده على الدور المهم لعدم اكتمال المعلومات. فلم يكن أصحاب العمل متأكدين تماما من قدرات العاملين المرتقبين، ولم تكن لدى العاملين معلومات كاملة عن فرص العمل، مما أدى إلى حدوث "احتكاكات جوهرية في أداء سوق العمل."

وكانت أبرز مساهمات بيساريدس في العمل الذي تلا رسالته العلمية هو وضع مفهوم دالة المطابقة. ويستخدم خبراء الاقتصاد مفهوما يُعرف باسم دالة الإنتاج للتعبير عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات، فالتقدم التكنولوجي يمكن أن يحقق المزيد من الناتج باستخدام نفس المدخلات، وفي بعض الأحيان قد تؤدي الظروف المناوئة أو خيارات السياسة الخاطئة إلى إعاقة عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات. وبالمثل، اعتبر بيساريدس أن عدد العاطلين عن العمل وعدد الوظائف الشاغرة هي مدخلات في إيجاد فرص العمل. وتتوقف درجة النجاح في ترجمة المدخلات إلى فرص عمل على مقدار المعلومات غير الكاملة، وعلى سياسات الحكومة، والصدمات التي تضرب سوق العمل. ويقول تشارلز بين "برغم أن [دالة المطابقة] تبدو مثل "صندوق أسود" ظاهريا، فيمكن تبرير وضعها من خلال مجموعة متنوعة من قصص الاقتصاد الجزئي. ويمكن تقديرها بناء على بيانات فعلية." واستخدم بيساريدس كذلك أفكارا من نظرية المباريات في تحديد كيفية تقسيم الفائض من مباراة ناجحة بين العاملين وأصحاب العمل. ويذكر تشارلز بين أن ذلك تمخض عن "نظرية بسيطة ولكنها قوية عن تحديد الأجور."

وعمل دياموند ومورتنسن معا وبذلا جهودا مماثلة، لكن بيساريدس لم تكن لديه دراية كاملة بعملهما، فكتب في محاضرة نوبل يقول: كان ذلك "قبل الحقبة الإلكترونية." وفي بقعة أقرب إلى وطنه، كان بعض

القلق من اليورو

كان رد الفعل إزاء إطلاق اليورو في عام ١٩٩٢ متباينا على جانبي المحيط الأطلنطي. وفي ٢١ سبتمبر ١٩٩٢، اشترك أربعة أساتذة مشهورين من معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا—هم أوليفييه بلانشار وروديغر دورنبوش، وستانلي فيشر، وبول كروغمان—في مناقشة اتفقوا فيها على أن "إنشاء عملة أوروبية موحدة سيكون له تبعات اقتصادية غير مواتية." وكتب بيساريدس يقول "على العكس من ذلك، ساد شعور بالنشوة بين كثير من الأكاديميين في أوروبا. وتملكتني هذه الفكرة تماما". وانضم إلى لجنة السياسة النقدية في بنك قبرص المركزي "من أجل المساعدة على جلب اليورو إلى بلادي." وكان قد عمل في وقت سابق مع فرق عمل في السويد والمملكة المتحدة للنظر في انعكاسات اعتماد اليورو على أسواق العمل فيهما.

ولكنه يقول الآن إن اعتماد اليورو "عاد بنتائج عكسية: فهو يعرقل النمو وتوفير فرص العمل، كما أنه يقسم أوروبا." وربما كان سياق السياسات الاقتصادية الكلية ملائما لألمانيا وبعض البلدان أعضاء الاتحاد في الشمال، ولكنه يرى أنه "بالغ التشدد" في حالة البلدان أعضاء الاتحاد في الجنوب. والتقشف المالي له خصوصية "التسبب في ضياع جيل من الشباب المتعلمين... بينما الهيكل الثلاثي [المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي] والحكومات الوطنية ينبغي أن تخفف من حدة التقشف. ويقول بيساريدس إنه ينبغي إما تفكيك اليورو أو أن يسمح الأعضاء الذين يقودون الاتحاد بتيسير السياسات النقدية وسياسات المالية العامة لاستعادة النمو وتوفير فرص العمل في الجنوب.

زملائه في كلية لندن للاقتصاد—أبرزهم ريتشارد لايارد وستيفين نيكل—يعملان أيضا على وضع منهجهما الخاص لفهم البطالة. وبينما كان بيساريدس مدركا بالتأكيد لقيامهما بهذا العمل—بل وتعاون معهما أحيانا—فقد التزم مساره الخاص. ويتذكر بلانشار "مقابلة كريس في أواخر الثمانينات في كلية لندن للاقتصاد. وكانت الكلية في ذلك الوقت تركز بكثافة على قضايا البطالة." كان بيساريدس "يعمل كادحا بالتوازي." وبدت نماذجه غريبة ومعقدة نوعا ما مقارنة ببساطة نموذج لايارد—نيكل... ولن أقول إن الناس اعتقدوا أن كريس يجب أن يمضي قدما في عمله ويتناول أشياء ذات صلة، ولكنه لم يكن ضمن فريق [كلية لندن للاقتصاد] الأساسي."

قانون التمكين

أدى عمل بيساريدس بشأن دالة المطابقة إلى تجديد الاهتمام بمنحنى بفريدج، وهو منحنى العلاقة بين البطالة والوظائف الشاغرة. والعلاقة ذاتها كان يرصدها الاقتصادي والمصلح الاجتماعي البريطاني ويليام بيفيريدج في أربعينات القرن العشرين: عندما كان الاقتصاد مزدهرا، كانت البطالة منخفضة والشواغر كثيرة، وكان العكس صحيح في فترة الركود. ولم يقدم بيساريدس أساسا نظريا للمنحنى فحسب، وإنما ساعد كذلك على تفسير التحركات حوله—تعرف بأنها "حلقات"—عندما كان الاقتصاد خارجا من الركود. وكما تجاهد أسواق العمل في الولايات المتحدة وبلدان أخرى اليوم لتنفض عن نفسها آثار الركود الكبير، هناك حلقات محيطة بمنحنى بيفيريدج، كما تنبأ بيساريدس (راجع الرسم البياني ١).

ومن الانعكاسات العملية الأخرى لعمل بيساريدس دعمه للسياسات التي تساعد العاطلين عن العمل على العودة إلى سوق العمل. وهذه السياسات، التي تُعرف بأنها سياسات سوق العمل "الفعالة"، تؤثر على الحوافز التي تدفع العاملين للبحث عن وظائف وقبولها. ويتفق خبراء الاقتصاد على ضرورة حصول العاملين على إعانة دخل في فترات تعطلهم عن العمل، لكن بيساريدس كتب في محاضرة نوبل أن السياسات ينبغي أيضا أن "تحفز البحث عن عمل بكثافة أكبر، [الذي] يمكن أن يُحوِّل منحنى بيفيريدج نحو المنشأ، ويحسن أداء سوق العمل في مطابقة العاملين مع الوظائف." وبدون هذه السياسات الفعالة، تصبح فترات البطالة طويلة للغاية، مما يزيد من "خيبة أمل المتعطلين عن العمل... ويفضي إلى حرمان العاملين من العودة إلى القوى العاملة."

ووجدت هذه النتائج طريقها نحو دوائر السياسة وأثرت على طريقة تفاعل الحكومات في سوق العمل خلال فترات هبوط النشاط الاقتصادي. ففي المملكة المتحدة مثلا، يقول بيساريدس لمجلة التمويل والتنمية، كان للسياسات الفعالة "دور مهم في احتواء البطالة طويلة المدى" في فترة الركود الكبير. ويذكر أنه على العكس من ذلك، اتخذت الولايات المتحدة الخطوة الصائبة بتقديم إعانات البطالة ولكنها لم تبذل جهدا كافيا لحصول العاطلين على وظائف من جديد من خلال سياسات سوق العمل الفعالة، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة طويلة الأجل في الولايات المتحدة بصورة مثيرة للقلق. ويقول جورج أكرلوف، وهو حائز على جائزة نوبل عام ٢٠٠١ ومعروف أيضا ببحوثه في قضايا البطالة، "إن تركيز كريس على فقدان المهارات مع طول فترات البطالة—ومن ثم الحاجة إلى الحد من طول فترات البطالة—هو أحد مساهماته الباقية."

اسبح مع التيار

تخيل أنك تجهز الطاولة لتناول العشاء في يوم عطلة ثم أدركت أنك أعددت ثلاثة أماكن زائدة عن الحاجة. فماذا تفعل؟ سترفع الأطباق الزائدة عن الحاجة، أليس كذلك؟ وسوف تقول أي سخف هذا عندما يطلب منك أحدهم في البداية أن تجهز مكانين إضافيين ثم تقوم بإلغاء خمسة أماكن، وبالتالي فالنتيجة هي أن تلغي الثلاثة أماكن الزائدة. لكن يبدو أن سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة يكرر هذا الجهد الضائع كل شهر. انظر إلى أغسطس ٢٠١٠ عندما ألغى الاقتصاد الأمريكي ١٠٠ ألف وظيفة. إن هذا الخفض الصافي لعدد ١٠٠ ألف وظيفة أُجري بإنشاء ٤,١ مليون وظيفة جديدة وهدم ٤,٢ مليون وظيفة موجودة. وبلغة الاقتصاديين، فإن التغير الصافي في عدد الوظائف يتضاءل من خلال إجمالي التدفقات من البطالة إلى العمل ("خلق الوظائف") ومن العمل إلى البطالة ("هدم الوظائف").

وبدأت هذه الحقائق عن ضخامة إجمالي التدفقات تُعرف في تسعينات القرن العشرين، ويرجع قدر كبير من الفضل في ذلك إلى عمل كيم كلارك ولورانس سامرز من جامعة هارفارد، وستيفن ديفيز من شيكاغو، وجون هالتيوانغر من جامعة ميريلاند. فقد ألهمت عمل مورتنسن وبيساريدس من خلال إظهار أن سوق العمل كان بالفعل كما يرونه—مكان ديناميكي ينشأ ويُدَمِّر فيه الكثير من الوظائف المطابقة للمهارات كل شهر. كما واجها تحديا ليقوما ببناء نموذج صريح يتسق مع حجم هذه التدفقات الضخمة وكيفية تغيرها على مدار دورة النشاط الاقتصادي.

وبخلاف العمل الخاص بدالة المطابقة، كان وضع هذا النموذج يقوم على جهد مشترك بين مورتنسن وبيساريدس على مدى عشر سنوات من التعاون المثمر في تسعينات القرن العشرين. ومن السمات الرئيسية للنموذج افتراضه أنه متى نشأت الوظائف، لا يمكن تهيئتها بسهولة للتكنولوجيا الحديثة. ويتعرض سوق العمل باستمرار لضربات من التطورات التكنولوجية وغيرها والتي تغير نفع الوظائف الموجودة. وتؤدي هذه "الصدمات المتفردة" إلى تدمير الوظائف—وإلى البطالة—إلى حين توفير وظائف جديدة في مكان

الرسم البياني ١

الوظائف وفيرة، حتى تحتاج إحداها

يبين منحنى بيفريدج أن في فترات الركود، تكون البطالة عالية والوظائف الشاغرة قليلة. وبعد "الركود الكبير" توجد "حلقة" متوقعة حول المنحنى في الولايات المتحدة.

(معدل الوظائف الشاغرة، ٪)

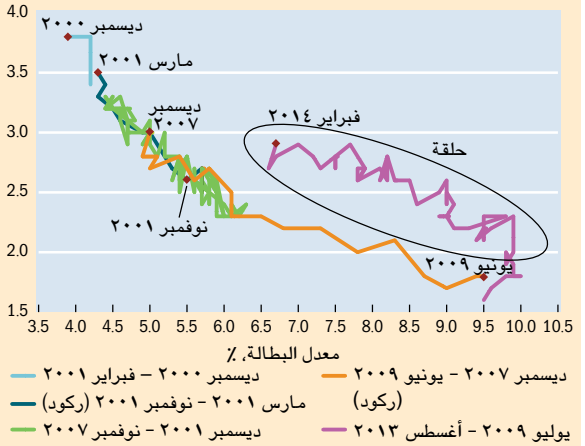

المصدر: مكتب إحصاءات العمل الأمريكي

آخر لتحل محلها. كذلك يتأثر خلق الوظائف وهدمها بفترات الانتعاش والركود على مستوى الاقتصاد. وجمع العمل الذي قام به مورتنسن وبيساريدس بين كل هذه العناصر في نموذج يتسق مع حجم إجمالي التدفقات الكبير وتنوعها على امتداد دورة النشاط الاقتصادي.

ينبغي الاهتمام بصفة خاصة بمنح الشباب فرصة البحث عن عمل.

وإقرارا بمساهمة ديموند في وضع هذا النموذج في وقت أبكر، أصبح يُعرف الآن بين الاقتصاديين باسم "نموذج دي إم بي" وهي الأحرف الأولى من الأسماء الأخيرة لواضعيه. ويقول بلانشار "إن نموذج "دي إم بي" ثبت أنه من عجائب الفكر كما أنه أداة مفيدة وهائلة للنظر في البيانات."

'حماية الموظفين لا حماية الوظائف'

ثبتت كذلك منفعة نموذج "دي إم بي" الكبيرة في تصميم سياسات سوق العمل. ويسعى كثير من البلدان إلى حماية العاملين من البطالة من خلال الإجراءات الإدارية التي تكلف أصحاب العمل الوقت والمال عند تسريح أي عامل—وتتمثل بصورة أساسية في فرض ضرائب على تسريح العمالة. وهذا النوع من تشريعات الحماية الوظيفية يخفض بالفعل حجم التدفق الإجمالي نحو البطالة، بالحد من هدم الوظائف. لكن هذا التشريع يحول أيضا دون إنشاء فرص العمل. "حينما تُنشئ الشركة وظيفة فإنها تتوقع أن تدفع ضريبة [عالية التسريح] في تاريخ ما مستقبلا إذا اضطرت إلى تسريح الموظف. وكما يشرح بيساريدس في محاضرة نوبل "ويتراجع خلق فرص العمل نتيجة لذلك." ومع تراجع فرص العمل، فإن التدفق من البطالة إلى العمل كذلك يصبح أقل.

وخلاصة القول، إن سياسة مصممة لحماية العاملين من البطالة يمكن أن تصبح ذات تأثير متناقض بمرور الوقت، فتؤدي فعليا إلى إطالة مدة البطالة من خلال حدوث تأثير سلبي على توفير الوظائف (راجع الرسم البياني ٢). وهذه الانعكاسات في نموذج "دي إم بي" تدعم المقولة التي أصبحت رنانة الآن "حماية الموظفين، لا حماية الوظائف." وبذل جهد كبير لحماية الوظائف الموجودة من خلال القيود الزائدة على تسريح العمالة يمكن أن يعرقل توفير الوظائف الضرورية في اقتصاد ديناميكي. ومن الأفضل أن تتم حماية العاملين من عواقب فقدان الوظائف من خلال إعانات البطالة والطرق الأخرى التي تدعم الدخل—تصاحبها سياسات فعالة لحصول المتعطلين عن العمل على وظائف ملائمة من جديد قبل أن تنخفض مهاراتهم وتقل ثقتهم بأنفسهم.

والحماية الزائدة عن الحد للوظائف يمكن أيضا أن تؤدي إلى ارتفاع بطالة الشباب. فالشباب لا يعرفون بعد في أي مجال يبرعون أو ما العمل الذي يودون القيام به، بينما أصحاب العمل ليسوا متأكدين من مستوى أدائهم. وبالتالي، فبالنسبة للشباب العاملين، يقول بيساريدس إنه ينبغي الاهتمام بصفة خاصة "بمنحهم فرصة البحث عن عمل." وكما أننا لا نتوقع زواجهم بأول صديق أو صديقة يقابلونه أو يقابلونها، ينبغي أيضا ألا نتوقع قبولهم أول وظيفة والمكوث فيها إلى الأبد. ويذهب إلى أن تشريع الحماية الوظيفية يساعد "العاملين الذكور" الأكبر سنا... "ولكنه يضر بالعاملين الآخرين، كالنساء والشباب، الذين ينضمون إلى القوى العاملة وينفصلون عنها على نحو أكثر تكرارا."

الابتسام عند تقديم خدمة

على مدار العقد الماضي، عمد بيساريدس إلى توسيع نطاق عمله ليشمل قضايا التغيير الهيكلي. ومع تحول الاقتصادات نحو قطاع الخدمات، يقول بيساريدس، من المهم أن "يعتبر هذا القطاع بمثابة أمل [من أجل الإنتاج والنمو] وليس عبئا [عليهما]." ويواجه كثير من الاقتصادات الصاعدة أخطارا من الاعتماد الزائد على الصناعة التحويلية، ويرى أن "الصناعة التحويلية فيها قدر كبير من العمل منخفض التكلفة مما سيحرم العمالة من اكتساب مهارات عالية التقنية ومن مهارات التعامل مع الآخرين" التي يحتاجها كثير من الوظائف في المستقبل (راجع المقال بعنوان "قطاع الخدمات ليس من الجيل القديم" في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

وعن أوروبا، يقول بيساريدس لمجلة التمويل والتنمية "إن معظم النقص يكمن في الوظائف التي تقدم خدمات للجمهور والشركات." أما زيادة المرونة أمام أصحاب العمل وتقديم مزيد من الحوافز لهم فيمكن أن يولد وظائف في مجالات تجارة التجزئة والفنادق وخدمات السيارات ويساعد إذن على "تشغيل الكثير من الشباب والنساء." ومن أجل ذلك، من الضروري أن يظل الحد الأدنى للأجور منخفضا حتى يقبل أصحاب العمل تجربة عاملين جدد. ويضيف بقوله إن هناك أيضا حاجة إلى تغيير النظرة إلى العمل في قطاع الخدمات: "فتقديم خدمة أفضل لعميلك لن يقلل من شأنك."

وبيساريدس نفسه معروف بسلاسة في التعامل والتواضع. يقول تشارلز بين "إن طريقة كريس غير المتصنعة وسهولة التعامل معه جعلته محببا لدى الطلاب." وقد أشرف على مدى سنوات على عدد كبير من طلاب الدكتوراه، ومنه رضا مقدم، رئيس الإدارة الأوروبية في صندوق النقد الدولي. وعندما أُعلن عن منح بيساريدس جائزة نوبل لم يكن موجودا في مكتبه في كلية لندن للاقتصاد. ولكن كما يقول تشارلز بين "كان باب مكتبه يعج بقصاصات أوراق ذات ألوان متعددة تحمل عبارات التهنئة من طلابه... وتلك شهادة جيدة على العمل الذي قام به في حياته." ■

براكاش لونغاني يعمل مستشارا في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢

أثر محبط

السياسات المصممة لحماية العاملين من البطالة يمكن أن تطيل فترة البطالة عن طريق تثبيط توفير فرص العمل.
(فترة البطالة، أشهر، متوسط ١٩٩٥–٢٠٠٧)

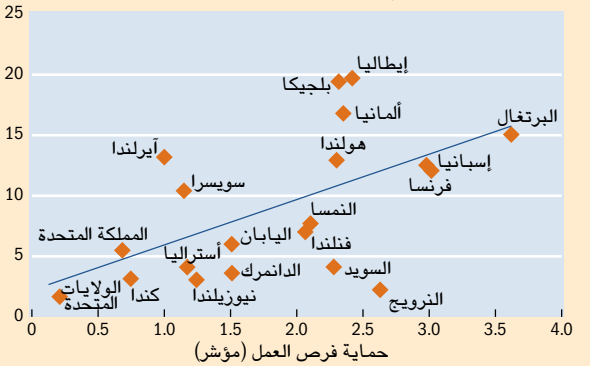

المصادر: منظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

جيريمي كليفت **يقدم لمحة عن شخصية لوكريتزيا رايكلين، رائدة التنبؤ اللحظي قصير الأجل**

ملكة الأرقام

قد يكون النمو في منطقة اليورو في سبيله إلى التحسن، لكن المخاطر بعيدة عن الزوال ويظل أمام المنطقة طريق مليء بالعثرات، حسب تقدير لوكريتزيا رايكلين، الأستاذ في كلية لندن لإدارة الأعمال، والتي كانت أول امرأة تتولى منصب مدير البحوث في البنك المركزي الأوروبي.

تقول رايكلين، خبيرة تحليل الدورة الاقتصادية: «أعتقد أننا لم نتجاوز الأزمة بعد، وسيستغرق الأمر فترة من الوقت حتى نجد السبيل لتجاوزها.» وتضيف من مكتبها الضيق الذي يطل على حديقة ريجنت بارك في لندن: «رغم أننا نشهد تعافيا بالمعنى الفني من حيث إجمالي الناتج المحلي الذي يسجل الآن نموا موجبا، فإن ذلك لا يعني أن المخاطر التي تتعرض لها أوروبا قد انتهت».

إنها رائدة التنبؤ الاقتصادي اللحظي قصير الأجل الذي يُستعان فيه بكم ضخم من البيانات، وهي صاحبة الخبرة التي تشمل العالمين التجاري والأكاديمي، ورئيسة قسم الاقتصاد في كلية لندن لإدارة الأعمال إلى جانب منصبها كعضو غير تنفيذي في مجلس إدارة بنك يونيكريديت — أحد البنوك التجارية الإيطالية العاملة في أوروبا الوسطى والشرقية — بالإضافة إلى عملها السابق كمدير للبحوث في البنك المركزي الأوروبي تحت رئاسة جان كلود تريشيه، واستشاري سابق لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

مقعد في الصف الأول

تقول رايكلين، التي تقيم مع ابنتها في شمال لندن وتزور إيطاليا بانتظام، إن «عضوية مجلس إدارة بنك تجاري تتيح لك رؤية مشكلات المصارف الأوروبية عن كثب.»

وهي ترى أن إقامة اتحاد مصرفي وتنفيذ عملية مخططة لإعادة تنظيم البنوك الفاشلة أو تصفيتها هي خطوات لاحقة بالغة الأهمية لتعزيز استقرار منطقة اليورو. وقد تكون نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي في مايو ٢٠١٤ عاملا حاسما في إحراز تقدم بشأن البنيان المالي الأساسي للاتحاد الأوروبي.

وسوف يستحدث الاتحاد المصرفي المزمع قواعد موحدة وأدوات للحماية داخل منطقة اليورو التي تضم ١٨ بلدا عضوا، عن طريق إنشاء آلية للرقابة الشاملة تحت إشراف البنك المركزي الأوروبي، وآلية موحدة لتسوية الأوضاع بغرض إنقاذ البنوك المتعثرة أو تصفيتها، ونظام موحد لضمان الودائع (راجع مقال «تحولات جذرية،» في هذا العدد من التمويل والتنمية). وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي بعض الخطوات في الاتجاه الصحيح، لكن رايكلين تقول إن الأمر يتطلب مزيدا من العمل لوضع سياسة نقدية موحدة مستقرة لعالم متكامل ماليا.

وتتحدث رايكلين الإيطالية الأصل عن بلدها بمزيج من الحماس والعاطفة. فقد درست الاقتصاد في جامعة مودينا، وهي مدينة معروفة عالميا باسم «عاصمة السيارات الفاخرة» بسبب قربها من مقار شركات فيراري ومازيراتي ولامبورغيني وباغاني، ثم غادرت إيطاليا للحصول على الدكتوراه من جامعة نيويورك قبل أن تنتقل للتدريس في الجامعة الحرة في بروكسل لمدة ١٠ سنوات، حيث شاركت في وضع نماذج اقتصاد قياسي لمعالجة مجموعات البيانات الضخمة، لتصبح رائدة للبحوث في مجال نماذج العوامل الديناميكية التي أصبحت تتمتع بشهرة عالمية في مجال الاقتصاد الكلي التطبيقي.

وفي عام ٢٠٠٢، قامت بزيارة لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بناء على طلب بن برنانكي، محافظ البنك آنذاك (والذي أصبح رئيس مجلس إدارته بعد أربع سنوات) لتقييم إمكانية تطويع هذه الأساليب لوضع نموذج للتنبؤ قصير الأجل في البنوك المركزية. وقد اعتمدت مؤسسات عديدة حول العالم هذا النموذج وأصبح أساسا للشركة التي أسستها بعد عشر سنوات واسمها Now-Casting Economics Ltd. وتستخدم هذه الشركة النموذج الذي وضعته رايكلين بالتعاون مع دومينيكو جيانون، طالب الدكتوراه الذي كانت تشرف عليه آنذاك، للتنبؤ اللحظي بنمو إجمالي الناتج المحلي في الربع الحالي لدى الاقتصادات الكبرى.

جذور راديكالية

وثمة ارتباط وثيق بين قصة رايكلين وعائلتها وقصة أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. فأجداد أجدادها السويسريون انتقلوا من سويسرا إلى جنوب إيطاليا في القرن التاسع عشر، بينما ترجع جذور عائلة والدتها ذات الأصول اليهودية إلى مدينة تريستي التي كانت جزءا من الامبراطورية النمساوية–المجرية حتى الحرب العالمية الأولى. ورايكلين، التي وُلدت ونشأت في روما، ترعرعت في أسرة من المفكرين الراديكاليين والنشطاء السياسيين.

ووالدتها، لوتشيانا كاستيلينا، المفكرة الإيطالية الشيوعية المشهورة التي أصبحت فيما بعد عضوا في البرلمان الأوروبي، كانت تلعب التنس في طفولتها مع إبنة الديكتاتور الفاشي بنيتو موسوليني، بينما كان والدها، ألفريدو رايكلين، منضما للمقاومة الإيطالية أثناء الحرب ثم التحق بالحزب الشيوعي في عام ١٩٦٤ ليصبح من قياداته ووزيرا للاقتصاد في حكومة الظل التي شكلها فيما بعد. أما شقيقها بيترو، الخبير الاقتصادي أيضا، فيقوم بالتدريس في إحدى جامعات روما.

وتقول رايكلين، التي كانت تساعد والدتها في توزيع المنشورات السياسية وهي فتاة صغيرة: «كان يأتي إلى منزلنا أناس من كل الانتماءات: قادة من أساطين الشيوعية مثل بالميرو توليياتي؛ ومفكرون فضلوا ممارسة النشاط السياسي مثل والديَّ، ومناضلون من كل مناحي الحياة، و«رفقاء سفر» من بلدان أخرى.»

وتدرك رايكلين تمام الإدراك كيفية معاملة التاريخ للأجيال المختلفة، فتقارن نفسها في فترة المراهقة بفترة مراهقة والدتها في مقدمتها الشخصية لكتاب Castellina's coming-of-age memoir الذي ستنشره دار نشر Verso Books باللغة الإنجليزية بعنوان *Discovery of the World: A Political Awakening in the Shadow of Mussolini* ويغطي السنوات المضطربة من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٧.

تكتب رايكلين: «نحن ننتمي لجيل ما بعد الحرب العالمية الثانية، جيل مجتمع الرخاء والتعليم الجماعي وإباحة الطلاق والإجهاض

«كنا نسميها «الأميرة»، ولكن في غيابها فقط!»

والفرص الجديدة للمرأة، ولكننا أصبنا بخيبة أمل أيضا.» فوالدتها، التي ساهمت في تأسيس صحيفة المانيفستو الشيوعية في عام ١٩٦٩، طُردت من الحزب الشيوعي الإيطالي بسبب انتقادها الغزو السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا.

«لا شك أنني كنت شديدة الانجذاب إلى اليسار، ولكن ليس إلى الحزب الشيوعي. ثم أصبحت الأمور بالغة الصعوبة في إيطاليا في أواخر السبعينات، ونحوت في حياتي منحى مختلفا.»

غادرت رايكلين إيطاليا في فترة الاحتجاجات والإرهاب، بعد أن قامت منظمة الألوية الحمراء في عام ١٩٧٨ بخطف وقتل ألدو مورو، رئيس الوزراء الإيطالي السابق في حكومة يسار الوسط. وعن ذلك تقول إن المناخ في إيطاليا أصبح خانقا بالنسبة لها آنذاك وشعرت بالحاجة إلى الابتعاد.

وترى رايكلين أن الأزمة الاقتصادية أفرزت جيلا منعزلا في أوروبا، حيث وصلت بطالة الشباب إلى معدلات شديدة الارتفاع (تتجاوز ٥٠٪ في إسبانيا على سبيل المثال). وهي لا تتشكك في التكامل الاقتصادي الأوروبي فقط، بل تقول إن الأزمة أسفرت عن ضرر سياسي أيضا نتيجة ظهور أحزاب سياسية داعية إلى الانقسام وجيل ساخط من الشباب العاطل عن العمل.

وتضيف قائلة إن الخطر لا يكمن اليوم في ظهور الفاشية من جديد، بل في عدم الاستقرار السياسي وزيادة فقدان الثقة في العملية السياسية. «لم يعد الناس يطلبون شيئا من الساسة؛ فهم لا يثقون في العملية الديمقراطية. وهناك فراغ ديمقراطي لأن كثيرا من الناس خارج هذه العملية.»

«الناس يشعرون بالانعزال الشديد.»

تسخير مجموعات البيانات الضخمة

لجأت رايكلين إلى الأرقام وليس المفاهيم، على عكس والديها. وفي هذا الصدد تقول: «درست الاقتصاد والاقتصاد القياسي لأنني أردت الحصول على أدوات فنية أكثر تخصصا لمناقشة ما يتحقق من تقدم؛ وربما كان ذلك نوعا من رد الفعل تجاه والديَّ، لكننا في إيطاليا كنا في ذلك الوقت نستفيض أيضا في دراسة نظرية ماركس ومدرسة كامبردج الجديدة في الاقتصاد، وقد شعرت ببعض الملل من هذه الأمور فقررت الانتقال إلى الولايات المتحدة وبدأت أهتم بالاقتصاد القياسي.»

ويقف الاقتصاد القياسي في النقطة التي يتقاطع عندها الاقتصاد والرياضيات والإحصاء. فهو يستخدم الأساليب الإحصائية والرياضية لاختبار النظريات الاقتصادية وحلول المشكلات الاقتصادية ولقياسها كميا (راجع «ما هو الاقتصاد القياسي؟» في عدد ديسمبر ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية)، وغالبا ما ينقسم إلى فئتين رئيسيتين: النظري والتطبيقي.

«وكان تركيزي الأكبر على الجانب الفني في الاقتصاد، واهتممت بتصميم أساليب لمعالجة مجموعات البيانات الضخمة. وكانت تلك مشكلة تحليلية مليئة بالتحديات، لكنني كنت مهتمة بالتطبيقات

ما هو التنبؤ الآني؟

يستخدم التنبؤ الآني (Nowcasting) في كل من الاقتصاد والأرصاد الجوية لوصف أحوال الحاضر والمستقبل القريب. والكلمة صيغة مختصرة تتألف من كلمتي «الآن» و«التنبؤ»، وتشير في مجال الاقتصاد إلى استخدام البيانات اللحظية في عرض صورة حديثة للاقتصاد وتحديث هذه الصورة باستمرار.

وفي العادة، لا يستطيع خبراء الاقتصاد تتبع البيانات الاقتصادية إلا بعد فاصل زمني. وبالتالي، فلا بد لهم من التنبؤ بالحاضر، بل وبالماضي القريب. وقد وضع خبراء التنبؤ الآني نموذجا إحصائيا يستطيع معالجة كميات كبيرة من البيانات دون الحاجة إلى تقديرات استنسابية غير رسمية. ويستخلص النموذج المعلومات من كمية كبيرة من سلاسل البيانات بمعدلات تواتر مختلفة وفواصل زمنية مختلفة من تاريخ النشر (Giannone, Reichlin, and Small, 2008).

والفكرة هنا هي أنه يمكن استخلاص مؤشرات التغير في إجمالي الناتج المحلي من مصادر معلومات كثيرة ومتنوعة (كمعدلات البطالة، والطلبيات الصناعية، والميزان التجاري) قبل نشر بيانات إجمالي الناتج المحلي نفسها. وعند إجراء التنبؤ الآني، تستخدم هذه البيانات في حساب تقديرات متوالية لإجمالي الناتج المحلي في ربع السنة الجاري مقارنة بتدفق البيانات اللحظي المنشور.

وقد وضعَت أساليب التنبؤ الآني الحالية التي تعتمد على محتوى الوسائط الاجتماعية (تويتر، على سبيل المثال) لتقدير أشياء مثل «مزاج» المجتمع الإحصائي أو وجود وباء الأنفلونزا. وأسست رايكلين مع آخرين شركة تحمل اسم Economics Ltd. Now-Casting للاستفادة من هذه الأساليب.

«وفي هذه العملية، تُدخَل في الجهاز كافة البيانات — كالتي يتضمنها تقرير عن العمالة مثلاً. وعند صدور التقرير الحكومي بالفعل، يكون هناك خطأ يتمثل في الاختلاف بين الأرقام المنشورة والمتنبأ بها. ويؤثر هذا الاختلاف على تنبؤاتنا الآنية لإجمالي الناتج المحلي أو أي قيمة أخرى. ولذا يتم الربط بين كل البيانات عبر الأخبار. وعندما كنت أعمل في البنك المركزي الأوروبي، كنا نقدم معلومات لإحاطة للرئيس، وكان الرئيس يقول «حسنا، تمت زيادة تقديرات الإنتاج الفعلي اليوم، ولكن ما معنى هذا التعديل؟». ويقدم الجهاز الإجابة، حيث يتيح لنا معرفة ما تعنيه البيانات المنشورة بالنسبة لكل الأمور الأخرى.

«إنه إطار شامل لقراءة البيانات، ويكمن التحدي في مدى إمكانية أن يحل الجهاز محل التقدير البشري. والواقع أن ما توضحه تقديراتنا المتوسطة هو أن الجهاز يعمل بنفس كفاءة التقدير البشري.»

العملية على وجه الخصوص. ودعاني بن برنانكي إلى بنك الاحتياطي الفيدرالي عندما كان عضوا في مجلس إدارته لمحاولة حل المشكلة العملية التي واجهها البنك، حيث كانت ترد إليه كميات هائلة من البيانات يوميا، وكان يتعين إجراء تحليل فعلي لتدفق البيانات اليومية وإخضاعها لنموذج.»

وفي أوروبا، في مركز بحوث السياسات الاقتصادية بلندن وبالتعاون مع البنك المركزي الإيطالي، أنشأت مؤشرا للنشاط الاقتصادي الأوروبي أسمته «يوروكوين» (*EuroCOIN*)، ولا يزال يُنشر بانتظام لرسم صورة للنشاط الاقتصادي في منطقة اليورو ككل. وقد أنشئ هذا المؤشر في السنوات الأولى لنشأة اليورو، فكان أول مؤشر لمجمل النشاط الاقتصادي في منطقة العملة الموحدة.

وأنشأت رايكلين شبكة الدورات الاقتصادية في منطقة اليورو والتي ساهمت في إيجاد همزة وصل بين الباحثين في البنوك المركزية والدوائر الأكاديمية، وكانت أول رئيس للجنة تأريخ الدورات الاقتصادية في منطقة اليورو. وتقوم هذه اللجنة بالتأريخ للدورات الاقتصادية في منطقة اليورو عن طريق تحديد الإحدى عشرة فترة ركود وتوسع من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٨ في البلدان الأعضاء الأصليين في المنطقة وفي المنطقة ككل منذ عام ١٩٩٩.

وتقول رايكلين: «لقد وضعني هذا العمل على مسافة أقرب من عالم البنوك المركزية، وهو ما قادني إلى العمل في البنك المركزي الأوروبي واهتمامي بالسياسة النقدية.» وقد عملَتْ هناك لمدة أربع سنوات قبل أن تنضم إلى كلية لندن لإدارة الأعمال في عام ٢٠٠٨.

ونشطت رايكلين في تشجيع البحوث الاقتصادية التي تُعنى بأوروبا. فأثناء عملها في بروكسل، ساعدت على تأسيس إحدى أفضل الكليات التي تمنح درجة الدكتوراه في المركز الأوروبي للبحوث المتقدمة المعنية بالاقتصاد والإحصاء وأصبحت رئيسة لها.

الجمع بين البحوث والسياسة

يقول جيانون، الذي تعاون مع رايكلين في وضع نموذج التنبؤ قصير الأجل بشركة Now-Casting (راجع الإطار) وفي عملها المتعلق بالسياسة النقدية غير التقليدية في منطقة اليورو: «أهم إرث تركته في البنك المركزي الأوروبي هو الجهود التي استهدفت «تقريب العمل البحثي إلى السياسة.»

ويضيف قائلا: «بشكل أكثر تحديدا، كان تأثيرها مهما في النقاش الدائر حول دور النقود في السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي» (دراستا Fischer and others, 2007 و Lenza, Pill, and Reichlin, 2010)، كما عملت على تحسين عملية التنبؤ في البنك إبان الأزمة.

ويقول فرانك سميتس الذي تولى منصب رايكلين السابق في البنك المركزي الأوروبي ويعمل الآن مستشارا لرئيس البنك المركزي الأوروبي إن فترة عملها في البنك أدت إلى زيادة التركيز على العمل التجريبي تبعا لمقولة أن «الحقيقة المبسطة تساوي ألف كلمة» (بتصرف).

وكانت تؤيد «تعزيز استخدام البحوث المتطورة في المناقشات المعنية بالسياسات»، حسب رأي ميشيل لينزا، الخبير الاقتصادي في البنك المركزي الأوروبي، الذي يشير إلى عملها المتعلق بنماذج العوامل الديناميكية للاستفادة من مجموعات البيانات الضخمة ذات المتغيرات المتعددة قائلا إنه قد يكون المساهمة الأكثر بقاء من بين مساهماتها المتعددة في علم الاقتصاد (Forni and others, 2000 and 2009).

وإلى جانب جيانون، قامت مع ماركو ليبي، أستاذها السابق في موديانا، وماريو فورني، ومارك هالن، بتشكيل فريق في التسعينات وأوائل الألفينات لإنشاء نماذج للعوامل الديناميكية تُستخدم في تحليل السياسة وعمليات التنبؤ. وفي نفس الوقت، كان جيمس ستوك ومارك واتسون يصيغان أفكارا مماثلة في الولايات المتحدة. وقامت رايكلين وواتسون بعرض هذا العمل في المؤتمر العالمي لجمعية الاقتصاد القياسي في عام ٢٠٠٠.

ويقول ليبي إن رايكلين تبث في أي فريق بحثي «شعورا هائلا بالحيوية والتصميم،» ودافعا للربط بين العالم النظري والواقعي. «وعندما لا يحقق نموذج البيانات النتائج المرجوة منه، كانت تستخدم لغة تميل إلى الحدة لكي تعيد الأمور إلى أرض الواقع.»

ولما كان ليبي إيطالي الجنسية، فقد استطرد في الحديث باستعارة مجازية من عالم سباق السيارات. «أعتقد أن الأكثر تركيزا على

الجانب الفني في فريق عملنا كانوا يشعرون أحيانا بمثل ما يشعر به الفنيون في فريق سيباستيان فيتيل بطل العالم لسباق السيارات بعد نهاية يوم عاثر.»

وفي إشارة إلى طبيعتها الآمرة إلى حد ما، يقول ليبي: «كنا نسميها الأميرة، ولكن في غيابها فقط!»

تقدم جيد

تشعر رايكلين بالرضا عما أحرزته المرأة من تقدم في مجال تخصصها. وتقول مبتسمة: «إنها مرحلة مثيرة للغاية بالنسبة للنساء المتخصصات في الاقتصاد.»

«فكثيرا ما كنت أحضر اجتماعات في الماضي ولم تكن فيها أي نساء أخريات. لكن الأمور تتغير الآن. فهناك جانيت يلين في بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي؛ وكريستين لاغارد في صندوق النقد الدولي؛ وإلفيرا نابيولينا المحافظ الجديد للبنك المركزي الروسي؛ وجيل ماركوس محافظ البنك المركزي لجنوب إفريقيا؛ وبالطبع زيتي أختر عزيز في ماليزيا التي تشغل منصبها الحالي منذ عام ٢٠٠٠.

«وقد تكون العملية تراكمية، لأن الحاجز الثقافي ينكسر بمجرد تكوين قاعدة بسيطة، وآمُل أن تساعد المرأة بنات جنسها في فهم قواعد اللعبة والتواصل الشبكي، وأن تصبح أقل خجلا عند عرض مهاراتها للحصول على وظيفة مهمة. لكن ذلك لم يتحقق بعد. فمثلا، ما زلت أرى في بلدي مواقف كثيرة ضد المرأة.»

أوروبا

تؤلف رايكلين كتابا عن أداء البنك المركزي الأوروبي أثناء الأزمة الاقتصادية، وتثني كثيرا على ما قام به البنك في التعامل مع الأزمة، رغم غياب التكامل المالي في أوروبا وافتقارها إلى آلية موحدة للرقابة المصرفية أو تسوية الأوضاع.

«وقد حقق البنك المركزي الأوروبي أداء رائعا في رأيي. ففي خضم العاصفة، استطاع في الأساس إنقاذ النظام المالي من الانهيار. ومما أثار الكثير من الإعجاب أنه تمكن في عام ٢٠٠٨ من اتخاذ مجموعة من التدابير لتوفير السيولة، وهو ما كان عاملا جوهريا في تجنب أزمة مصرفية متكاملة الأركان.

«وبالطبع، كان البنيان غير مكتمل، ولم يكن لدى البنوك رؤوس أموال كافية، كما استمرت التوترات السيادية بعد التعافي الذي تحقق في عام ٢٠٠٩، وهو ما يعني أن البنك المركزي وجد نفسه في وضع غير مستقر بطبيعته وأكثر استقرارا بكثير مما كان عليه الحال في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو حتى اليابان.

«وفي هذا الموقف، أعتقد أن هناك أخطاء ارتكبت، ولكن الخروج بحكم نهائي في هذا الصدد يتطلب النظر في تاثير افتقار البنك المركزي لدعم المالية العامة، وتجرده من وظيفة المقرض الأخير، ومن الأدوات اللازمة لتسوية الأزمة المصرفية. وأعتقد أننا نوشك على الوصول إلى الهدف بالتدريج، لكنني أخشى أن نكون مقبلين على طريق مليء بالعثرات.»

لماذا تعتبر البنوك مفتاح الحل

وردا على سؤال عن العمل الذي لا يزال يتعين القيام به، تقول رايكلين إن إقامة اتحاد مصرفي ينبغي أن يكون هو الأولوية القصوى.

«إنه مشروع يتطلب الكثير، حيث فُرضت على البنك المركزي الأوروبي فجأة مسؤولية الرقابة على البنوك، وهو ما يتطلب جهدا ضخما من هذه المؤسسة. والأمر الذي يعوزه الوضوح هو ماهية الآلية المطلوبة — ماهية الآلية اللازمة لتسوية الأوضاع في حالة ظهور متغيرات مصرفية أو نقص في رأس المال، إلخ.

«والبنوك في أوروبا أكبر بكثير من الكيانات السيادية، لأن إحدى النتائج المترتبة على السوق المركزية في ظل التكامل المالي أنه تم إنشاء بنوك عابرة للحدود، وهو ما يختلف عن الوضع في الولايات المتحدة، حيث البنوك أصغر من الكيانات السيادية.

«وبالتالي، إذا وقعت مشكلات في أحد هذه البنوك [الأوروبية]، علينا أن نتجاوز الحدود القومية لحلها. وهذه مسألة معقدة إلى حد كبير لما تنطوي عليه من انعكاسات على المالية العامة ولأن أدوات المالية العامة المطلوبة غير متوافرة لدينا. وبالتالي فإننا نعمل بالفعل على اختبار البرنامج الذي يكون فيه البنك المركزي هيئة تنظيمية خاصة ولكنه يمتلك آلية مالية. ومن ثم فالأمر معقد بالفعل.

وتقول رايكلين، التي تكتب مقالات منتظمة في صحيفة كوريير ديلا سيرا الإيطالية، إن «لدينا الآن آلية موحدة للرقابة، لكن هناك بعض التساؤلات التي لا تزال قائمة حول كيفية عملها. وأنا لست متفائلة كثيرا في المرحلة الراهنة. فما لم يتم إحراز تقدم في انتخابات [مايو]، سيكون من الصعب مواصلة مشروع السياسة النقدية الموحدة في أوروبا.»

مشكلات تلوح في الأفق

وبسؤال رايكلين عن إمكانية وقوع المزيد من الأزمات، أشارت إلى نظام الظل المصرفي – أي المؤسسات المالية غير المصرفية التي تعمل عمل البنوك لكنها لا تخضع للرقابة – باعتباره مصدر قلق محتمل.

«إن المخاطر تواصل الظهور في أماكن متفرقة من النظام المالي، وعلينا أن ندرك أنها ستظل موجودة دائما بشكل أو بآخر. لذا يجب أن نراقب الوضع بعناية.»

وتقول رايكلين إنه يجب تخفيض الدين العام المرتفع، على أن يتم ذلك بصورة تدريجية — حيثما أمكن — وبما يؤدي إلى تخفيف الآثار السلبية قصيرة الأجل على النمو. وتضيف: «أنا لا أؤمن كثيرا بالتقشف.»

وتقول أيضا إن الأزمة الأوروبية هي أزمة ديون. ومن آثارها الباقية انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي على نحو دائم. «ويعني هذا أن النمو قد يتحقق، ولكن معدله سيكون شديد الانخفاض.»

وأيا كان هذا المعدل، فسوف تعكف على تتبعه — بشكل لحظي ■

جيريمي كليفت، رئيس قسم المطبوعات الدورية في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Fischer, Björn, Michele Lenza, Huw Pill, and Lucrezia Reichlin, 2007, "Money and Monetary Policy: the ECB Experience 1999–2006," in Conference Volume of the 4th European Central Bank Conference, The Role of Money: Money and Monetary Policy in the Twenty-first Century *(Frankfurt).*

Forni, Mario, Domenico Giannone, Marco Lippi, and Lucrezia Reichlin, 2009, "Opening The Black Box: Structural Factor Models with Large Cross Sections," Econometric Theory, *Vol. 25, No. 5, pp. 1319–47.*

Forni, Mario, Marc Hallin, Marco Lippi, and Lucrezia Reichlin, 2000, "The Generalised Dynamic Factor Model: Identification and Estimation," The Review of Economics and Statistics, *Vol. 82, No. 4, pp. 540–54.*

Giannone, Domenico, Lucrezia Reichlin, and David Small, 2008. "Nowcasting: The Real-Time Informational Content of Macroeconomic Data," Journal of Monetary Economics, *Vol. 55, No. 4, pp. 665–76.*

Lenza, Michele, Huw Pill, and Lucrezia Reichlin, 2010, "Monetary Policy in Exceptional Times," ECB Working Paper No. 1253 (Frankfurt: European Central Bank).

المثالي البراغماتي

مورين بيرك تقدم لمحة عن شخصية بيتر بلير هنري

حين كان طفلا في جامايكا، كان بيتر بلير هنري يراقب بتعجب هادئ تلك السيدة التي تأتي من حين إلى آخر عند بوابة منزل جدته طلبا للطعام. وكان يتساءل عن السبب في أن أسرته كانت دائما تمتلك من الطعام ما يكفيها على عكس هذه السيدة ذات الشعر الأشعث والبطن المنتفخ.

هذه المفارقة بين من يملكون ومن لا يملكون أصبحت زادت سفورا بعد ذلك ببضع سنوات، هاجر بعدها هنري مع والديه إلى الولايات المتحدة، ليستقروا في ضاحية «ويلميت» الراقية في شيكاغو. ونظر الطفل ذو التسع سنوات في محيطه الجديد فلم ير سوى البحبوحة، مما لفت انتباهه بشدة إلى أحوال الناس في الولايات المتحدة وكيف يعيشون حياة أفضل بكثير من أهل بلاده. وظل هذا التساؤل الجوهري بشأن التنمية عالقا في ذهنه — لماذا تختلف المعايير من بلد إلى آخر وما الذي يمكن القيام به في هذا الصدد — بمثابة «هاجس شخصي» منذ ذلك الحين، كما يقول هنري.

وقد قطع هنري طريقا طويلا منذ طفولته في ريف جامايكا إلى أن أصبح عميدا لكلية ليونارد ستيرن للأعمال بجامعة نيويورك الواقعة في قلب مدينة نيويورك.

ويسير هنري في مشية أنيقة نحو مركز هنري كاوفمان للإدارة بجامعة نيويورك على الجانب الآخر من حديقة واشنطن سكوير في صباح يوم خريفي جميل. ويمر على حراس الأمن والطلاب والأساتذة فتستشف علاقاته الطيبة مع الجميع، ثم يجتاز البهو ويتجنب استخدام المصعد مرتقيا درجات السلم المؤدي إلى مكتبه. ١٠ مجموعات كاملة من الدرجات

المؤسسات في مقابل السياسات

هنري، البالغ من العمر ٤٤ عاما وأصغر عميد لكلية ستيرن على مدار تاريخها الممتد طوال ١١٣ عاما، كرس فترة طويلة من حياته العملية لدراسة تأثير الإصلاح الاقتصادي على حياة الشعوب في البلدان النامية. وكانت أبحاثه في بعض الأحيان بمثابة تحد للمعرفة المستقرة — سواء بشأن تخفيف أعباء الديون أو التدفقات الرأسمالية الدولية أو دور المؤسسات في النمو الاقتصادي.

ومن أبرز الأمثلة في هذا الخصوص دراسته المعنونة «المؤسسات في مقابل السياسات: قصة جزيرتين»، التي اشترك في كتابتها مع كونراد ميلر في عام ٢٠٠٩.

وتتضمن الدراسة استعراضا تاريخيا للأداء الاقتصادي الذي يتسم بالتباين الشديد في باربادوس وجامايكا. وحول الدراسة يقول المؤلفون: «ربما يكون من المغري بالنسبة للقراء أن ينظروا إلى هذه الدراسة باعتبارها حكاية جذابة لجزيرتين طريفتين تشتهران بالشواطئ والموسيقى والعدائين الأولمبيين أكثر من دلالتهما بالنسبة للاقتصاد العالمي. أما نحن فنرى أن هناك دروسا عامة مهمة تقع في قلب هذه الحكاية الرمزية الكاريبية.»

وتهدف «قصة جزيرتين» إلى تكذيب الفرضية التي تقول بأن المؤسسات تساهم بدور حاسم في تنمية البلاد. وتذهب هذه النظرية — التي يؤيدها مع اقتصاديين آخرين كلٌ من دارون أسيموغلو وجيمس روبنسن وسايمون جونسن في دراسة أصدروها عام ٢٠٠٠ — إلى أن الرخاء تنشئه الحوافز، والحوافز تنشئها المؤسسات. وفي عام ٢٠١٢، بلور أسيموغلو وروبنسن هذه الفرضية بإسهاب في كتابهما الشهير الذي لقي رواجا كبيرا وكان يحمل عنوان لماذا تفشل الأمم: جذور السلطة والازدهار والفقر.

ويعارض هنري وميلر، اللذان كانا في جامعة ستانفورد آنذاك، هذا الرأي، قائلين إن السياسات — وليس المؤسسات أو الاعتبارات الجغرافية أو الثقافية — هي محدد الثراء لبعض البلدان والفقر للبعض الآخر. ويقارن الباحثان بربادوس وجامايكا، وهما مستعمرتان بريطانيتان سابقتان ورثتا معظم المؤسسات السياسية والاقتصادية والسياسية والقانونية، ويذهبان إلى أن التباين الحاد بين مستويات المعيشة في البلدين يمكن إرجاعه إلى عامل آخر — وهو السياسة الاقتصادية التي تختارها الحكومة.

وبالرغم من أن المؤسسات تكاد تتطابق في البلدين، فإن بربادوس وجامايكا اتخذا مسارين شديدي التباين في فترة الأربعين عاما التي أعقبت الاستقلال في أوائل الستينات. ففي جامايكا، سجلت الحكومة عجزا كبيرا في الموازنة في السبعينات والثمانينات، وفرضت قيودا على التجارة، وتدخلت بشكل مكثف في الاقتصاد. وفي المقابل، حققت بربادوس الانضباط المالي، وأبقت ملكية الدولية عند حد أدنى، واعتمدت نظام الأسواق المفتوحة.

وكانت النتيجة مذهلة. ففي عام ١٩٦٠، بلغ متوسط الدخل الحقيقي للفرد ٣,٣٩٥ دولارا في بربادوس و ٢,٢٠٨ دولارات في جامايكا. واليوم تبدو الصورة مختلفة تماما. فنجد أن بربادوس أكثر ثراء بكثير من جامايكا، إذ يبلغ متوسط الدخل الحقيقي للفرد فيها ١٥,١٩٨ دولارا في مقابل ٥,٣٥٨ دولارا في بربادوس.

وقد كتب أسيموغلو وروبنسن في مدونتهما: «هنري وميلر محقان بالطبع في ضرورة الاهتمام بالآثار المستقلة لسياسات الاقتصاد الكلي. لكن السياسات الاقتصادية لا تسقط من السماء فجأة. فهي سياسات تختارها الحكومات والساسة الذين تتحدد حوافزهم من خلال المؤسسات السياسية». ومن ثم يرى الباحثان أن الرأي القائل بأن السياسات وليس المؤسسات هي ما يميز جامايكا عن بربادوس هو رأي غير مقنع.

وبالرغم من أن الاقتناع بالدراسة ليس بإجماع الجميع، فإن الكثيرين يجدونها دراسة مثيرة للاهتمام لأنها تجربة شبه طبيعية تستكشف العوامل المحددة للنجاح أو الفشل الاقتصادي.

لا مكان لأصحاب الملايين

أمضى هنري الثماني سنوات الأولى من عمره في جامايكا، وهو السبب وراء الأهمية الخاصة التي تكتسبها «قصة جزيرتين» بالنسبة له. وعن ذكرياته في تلك الفترة يقول: «حين كنت طفلا، أذكر أنني كنت أستمع إلى خُطب مايكل مانلي»، وهو رئيس وزراء جامايكا الأسبق الذي يراه قائدا ذكيا حريصا على مصلحة المواطنين — قائدا أراد أن يجعل الحياة أفضل للجميع، وخاصة الفقراء.»

يقول هنري: «لكن مانلي كان يفعل ذلك بطريقة مناوئة للسوق — وللنمو، إذا منظور التقييم الحالي — حيث شرع في سلسلة من التجارب الاقتصادية التي ألقت البلاد في هوة عميقة من الديون أدت في الأساس إلى ثماني سنوات من الانكماش الاستثنائي في الاقتصاد.»

وفي كلمة شهيرة ألقاها مانلي عام ١٩٧٧، أعلن أن «جامايكا لا مكان فيها لأصحاب الملايين. فإذا أردت أن تصبح مليونيرا، هناك خمس رحلات طيران يومية تتجه إلى ميامي.» ويقول هنري إن ذلك اعتُبِر هجوما صريحا على الأعمال الحرة.

وقد تصرف كثير من الجامايكيين في ضوء تصريحات مانلي — ومنهم والدا هنري – فرغم أنهما لم ينتويا السعي لأن يصبحا من أصحاب الملايين — إذ كان والده كيميائيا ووالدته عالمة نبات — فقد وجدا صعوبة متزايدة في العيش المريح في عهد مانلي، ومن ثم انتقلا إلى شيكاغو حيث يقيم بيتر وإخوته الثلاثة الصغار.

خارج منطقة راحته

تعلق هنري بدراسة الاقتصاد منذ كان طالبا في جامعة نورث كارولينا الواقعة في تشابل هيل في أواخر الثمانينات، حيث رأى فيه

> ينبغي أن نعتمد طريقة تفكير مختلفة عند تقييم الدور الذي تؤديه الأعمال الحرة في المجتمع.

طريقة مثلى للجمع بين حبه للرياضيات والعلوم وحل المسائل من ناحية واهتمامه بالقضايا الاجتماعية من ناحية أخرى.

ودرس هنري في الجامعة من خلال منحة مورهيد (التي تسمى الآن منحة مورهيد–كين)، وهي تتيح لطلاب جامعة نورث كارولينا الدراسة لمدة أربع سنوات كاملة على أساس الاستحقاق. وتأسيا بمنحة رودس، يختار البرنامج الطلاب الذين يتميزون بقوة الدافع المعنوي والتفوق في التحصيل الدراسي والطاقة الجسمانية ومهارات القيادة.

وتضمنت المنحة الدراسية برنامج صيفي للإثراء الأكاديمي يسمح للمشاركين بالحصول على تمويل كامل لخوض تجربة العمل أو الدراسة في أي مكان في العالم. وتحقق لهنري ما سعى إليه بتشجيع من والدته بأن حصل على وظيفة في الصيف كمساعد بحوث لأستاذ في كلية سانت أنتوني بجامعة أكسفورد كان يبحث في دور المناطق الاقتصادية الحرة في اقتصاد الاتحاد السوفيتي قبل تفككه بسنوات قليلة. وبعد تخرجه وحصوله على بكالوريوس الاقتصاد في عام ١٩٩١، عاد مجددا إلى أكسفورد ليدرس من خلال منحة رودس للحصول على شهادة بكالوريوس أخرى، هذه المرة في الرياضيات.»

يقول هنري: «كانت تجربة رودس طريقا رائعا للخروج من منطقة راحتي.»

فقد اكتشف، وهو الذي اعتاد الجدول المشحون لطلاب الجامعة الأمريكيين، أن الحياة في أكسفورد تحمل إيقاعا مختلفا تماما. كان ذلك في فترة ما قبل الهواتف النقالة، ومعظم الطلاب لم يكن لديهم حتى هواتف أرضية. وكان الطلاب يتواصلون في الغالب عن طريق «البريد الزاجل»، وهو نظام قديم يقوم فيه بوابو الكليات بتسليم الرسائل باليد في مختلف أنحاء الحرم الجامعي. ويقول هنري إن وتيرة الأمور في أكسفورد «أجبرتني على إبطاء إيقاع نشاطي وممارسة القراءة المطلوبة للحصول على الدرجة الأكاديمية، مما أعطاني الفرصة للتفكير بمزيد من العمق.»

والتحق هنري بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا للحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، حيث مُنِح تأجيلا بينما كان في جامعة نورث كارولينا. ومن خلال فرصة بحثية أخرى في فصل الصيف توصل هنري إلى موضوعه المختار لرسالة الدكتوراه، وربما أدى ذلك في النهاية إلى حياة وظيفية في مجال تدريس إدارة الأعمال.

وسأل هنري إلى الراحل روديجر دورنبوش، أحد أساتذته في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، عما إذا كان يستطيع أن ينفذ له مشروعا بحثيا في فصل الصيف عن أزمة الدين التي حاصرت أمريكا اللاتينية في الثمانينات. لكن دورنبوش اقترح على هنري اكتساب بعض الخبرة العملية عن طريق العمل مع دوايت فينير، محافظ البنك المركزي لدول شرق الكاريبي. وكان فينير يتطلع آنذاك إلى إقامة أسواق لرأس المال

طويل الأجل في منطقة شرق الكاريبي ويريد تجنب المشكلات التي اكتسحت بلدان مثل شيلي والأرجنتين. وهكذا حصل هنري على منحة مالية صغيرة ومكان للإقامة، وتوجه إلى سانت كيتس ليمضي صيف ١٩٩٤. وهناك كتب دراسة لفينير انتهى بها الأمر لأن تشكل جزءا من القاعدة الفكرية التي ترتكز عليها أول سوق للأوراق المالية يؤسسها الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي.

وكانت هذه التجربة سببا في زيادة تفكير هنري في العلاقة بين أسواق رأس المال والتنمية. فظل يتساءل: هل ينبغي لاقتصادات الأسواق الصاعدة أن تفتح أسواقها الرأسمالية أمام المستثمرين الأجانب؟ وما هي عواقب ذلك — هل ستؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال؟ وهل يرتبط هذا بالنمو الاقتصادي؟ وكانت هذه الأسئلة محور رسالة الدكتوراه التي حصل عليها في عام ١٩٩٧، والتي استخدم فيها بيانات من الأسواق الصاعدة الكبرى في أمريكا اللاتينية وآسيا.

نمل وجنادب

اليوم، لا يزال هنري شديد الاهتمام بتنمية الأسواق الصاعدة، وهو موضوع كتابه الأول الذي صدر في مارس بعنوان «التحول: دروس العالم الثالث للنمو في العالم الأول» *(Turnaround: Third World Lessons for First World Growth)*. ويقوم الكتاب على مقدمة تقول بأن بلدان «العالم الثالث» السابق حققت تحولا اقتصاديا تاريخيا، فأصبحت الأسواق الصاعدة التي تقود النمو العالمي حاليا.

وفي هذا الصدد صرح هنري لدان شوابل الصحفي بمجلة فوربس: «يبدو من المهم بالنسبة لي كون هذه البلدان أنجزت هذا العمل [التحول] عبر ثلاثة عقود من الإصلاحات الاقتصادية التي دفعها إليها العالم الأول — أي البلدان التي تحاصرها الأزمات حاليا، ولكن حكوماتها تبدو كارهة لتناول الوصفات الصادرة عنها.»

ويقول كتاب «التحول» إن الأسواق الصاعدة تمكنت من تحقيق نجاح اقتصادي بارز بتطبيق ثلاثة مبادئ أساسية، هي الانضباط — أي الالتزام المستمر باستراتيجية براجماتية للنمو تتوخى اليقظة والمرونة وتثمين ما يفيد البلد ككل أكثر مما يفيد فردا واحدا أو مجموعة مصالح بعينها؛ والوضوح — أي الالتزام الواضح من جانب قادة البلاد بتغيير التوجه؛ والثقة — بين المواطنين والحكومة، على سبيل المثال، أو بين بلدين.

وتوضيحا لمعنى الانضباط، يشير هنري إلى حكاية آيسوب عن «النملة والجندب» والتي يمضي فيها الجندب الشهور الدافئة يغني بينما النملة تخزن الطعام لفصل الشتاء. وحين يصبح الجو باردا، يجد الجندب نفسه متضورا من الجوع ويتوسل إلى النملة للحصول على الطعام.

ويقول هنري إن الولايات المتحدة من الاقتصادات المتقدمة الشبيهة بالجنادب. ففي وقت الرخاء حين كانت البلاد تحقق فائضا ماليا، قرر الرئيس جورج بوش في عام ٢٠٠١ الاستغناء عن هذا الفائض من خلال التخفيضات الضريبية بدلا من ادخاره. ونتيجة لذلك، وقعت الأزمة المالية لاحقا في ذلك العقد، ولم تكن البلاد تمتلك الهامش الوقائي اللازم لتخفيف أثرها.

أما شيلي فيمكن اعتبارها من الاقتصادات الصاعدة الشبيهة بالنملة. فبعد أن تولى أندرياس آندرز فيلاسكو منصب وزير المالية في عام ٢٠٠٦، أصبحت خزانة الدولة متخمة بالأموال التي تحققت من ارتفاع أسعار النحاس. وحتى في مواجهة الاحتجاجات الشعبية، قاوم فيلاسكو الحافز لإنفاق هذه الموارد الاستثنائية. وقد أثمرت استراتيجيته القائمة على الادخار تحسبا لأوقات العسر — فحين أصيبت البلاد بالأزمة المالية، كان لدى الحكومة الشيلية موارد مالية التي مكنتها من تقديم تخفيض ضريبي قدره ٤ مليارات دولار أمريكي للمواطنين في عام ٢٠٠٩ سعيا بغية تخفيف أثر الأزمة.

هل يعتبر تخفيف أعباء الديون إيجابيا أم سلبيا؟

حي كان بيتر هنري طالبا، كان يؤمن إيمانا عميقا بأن تخفيف أعباء الديون للبلدان الفقيرة فكرة جيدة. لكنه غير رأيه حين تفحص الأدلة.

وبدأ هنري يركز في أبحاثه على ما إذا كان تخفيف أعباء الديون من شأنه تشجيع النمو الاقتصادي في البلدان المثقلة بالديون. وكان ملما بالنظرية القائلة بأن الدين الخارجي المفرط يؤثر على الاستثمار، ومستويات الدين المرتفعة تعني ارتفاع أسعار الضرائب في المستقبل، نظرا للحاجة إلى مزيد من الإيرادات الضريبية لخدمة الدين. وطبقا لهذه النظرية المعنية بمفهوم «المديونية المفرطة» يؤدي شطب الديون إلى مزيد من الاستثمار والنمو، مما يحقق نتائج إيجابية على البلد المعني.

ودرس هنري البيانات، فتبين له أن تخفيف أعباء الديون يضيف قيمة جديدة في اقتصادات البلدان متوسطة الدخل — وخاصة في بلدان أمريكا اللاتينية التي مُنحت إعفاءً من ديونها وفقا لخطة بريدي في الثمانينات.

لكن البلدان متوسطة الدخل التي حصلت بعد ذلك على تخفيف لأعباء الديون بمقتضى المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم يكن لديها ما يمكن أن يعتبر سوقا لرأس المال الخاص بالمعنى الدقيق. ونتيجة لذلك، اكتشف أن شطب ديون هذه البلدان لم يحفز النمو. وعلى عكس البلدان متوسطة الدخل المستفيدة من خطة بريدي، وجد أن أهم مشكلة اقتصادية تواجه البلدان الفقيرة ليست فرط المديونية وإنما غياب المؤسسات الاقتصادية التي تعمل بكفاءة والتي تمثل الأساس للاستثمار المربح والنمو.

ومن ثم فإن مثل هذه المبادرات لن تفيد البلدان الفقيرة كثيرا، بل إنها قد تلحق بها الضرر. يقول هنري: « إذا كانت زيادة الموارد جزءا من الحل، سترى أن تخفيف أعباء الديون لم يثمر زيادة في الموارد، على أساس صاف، للبلدان الفقيرة المعنية»، مشيرا إلى أن ما تقوم به المؤسسات متعددة الأطراف هو خفض إجمالي المعونة المتاحة لهذه البلدان بقيمة تعادل زيادة الموارد. ومن ثم فإن ما يترتب على تخفيض أعباء الديون بالفعل هو مزيد من المعونة الثنائية — التي يقول هنري إنها أقل فعالية بشكل عام من المعونة متعددة الأطراف لأنها غالبا ما تكون قائمة على دوافع سياسية.

وقد ظلت جامايكا، بلد هنري الأم، تعاني من ارتفاع الديون لعدة عقود، مما تسبب في توجيه الكثير من الانتقادات الحادة له على رأيه في هذا الموضوع. لكنه يقول: «إذا أردنا أن نساعد البلدان بالفعل على تحقيق الكفاءة وليس ما يشعرنا بالارتياح»، يتعين علينا النظر إلى الأدلة.

يقول هنري: «لو أننا تواضعنا ولاحظنا الدروس التي تنطوي عليها تجربة الكثير من بلدان العالم الثالث لأمكن تحقيق مستقبل أكثر إشراقا لنا جميعا.»

وقد حققت الاقتصادات الصاعدة تقدما ملحوظا بالفعل على مدار العقدين الماضيين، فأصبحت تساهم بأكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي (على أساس القوى الشرائية)، مقارنة بأقل من الثلث في عام ١٩٩٠. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت جودة أدائها في العقد الماضي مستوى جعل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لأول مرة، تمضي وقتا أطول في التوسع وتتعرض لنوبات هبوط اقتصادي أقل مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، طبقا لما ورد في عدد أكتوبر ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي يصدره صندوق النقد الدولي.

لكن هناك بوادر على أن النمو الهائل الذي حققت الاقتصادات المتقدمة بدأ يقترب من النهاية. فمتوسط النمو في هذه الاقتصادات أصبح أقل من معدله في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بواقع ١,٥ نقطة مئوية، حسب صندوق النقد الدولي، بينما بدأ النمو يتحسن في الاقتصادات المتقدمة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعرضت بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة إلى اضطرابات سوقية في الشهور الأخيرة. فالبرازيل والهند وإندونيسا وجنوب إفريقيا وتركيا — «الخماسي الهش» حسب تصنيف مورغان ستانلي — اعتُبرت معرضة لأزمة عملة بعد هبوط قيم عملاتها بمقدار يتراوح بين ١٣٪ و ٢٣٪ بين شهري مايو وأغسطس من هذا العام. وبينما يمكن إرجاع بعض الاضطرابات إلى العوامل الدورية، فإن العديد من الاقتصاديين يرون أن عجز الحسابات الجارية وارتفاع معدلات التضخم ونسب الرفع المالي في قطاعي الشركات والأسر في هذه البلدان يبعث على القلق — وربما يرجع أيضا إلى سوء السياسة المطبقة.

فهل تدحض التطورات الأخيرة نظرية هنري؟ ينفي هنري ذلك ويقول: «من المهم فصل الدورة الاقتصادية عن الاتجاه العام.»

ويقول متأملا: «هناك رأي متكرر في الدراسات المالية التي صدرت في الأسابيع الأخيرة يقول بأن مجموعة «بريكس» [البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا] بدأت تتراجع والاقتصادات المتقدمة بدأ نجمها يبزغ من جديد. ويشير هذا إلى ما يشبه المباراة التي تنتهي بالتعادل السلبي — شيء أقرب ما يكون إلى العالم المحكوم بالهيمنة، وهو ما أراه أسلوبا خاطئا في النظر إلى الأمور. فالنمو في الأسواق الصاعدة جيد للنمو في الاقتصادات المتقدمة.»

ويضيف: «أحد الأسباب الأساسية لبزوغ نجم الاقتصادات الصاعدة على مدار العقدين الماضيين هو ما حققته من إصلاحات شاقة»، مع الإقرار بأن الكثير من الجهود لا يزال مطلوبا.

صوت أكثر تأثيرا

يقول سيركان أرسلانالب، اقتصادي بصندوق النقد الدولي ومن طلاب هنري السابقين في كل من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وكلية الدراسات العليا المتخصصة في إدارة الأعمال بجامعة ستانفورد: «بيتر يفكر كثير بالفعل في البلدان النامية، وهو كذلك منذ أول لحظة قابلته فيها.» لقد تشكلت رؤاه الفكرية على هذه الخلفية — وبطرق مثيرة للدهشة في بعض الأحيان (راجع الإطار). وفي هذا الخصوص صرح هنري لمجلة فوربس بقوله: «ولدت في جامايكا ولكنني تعلمت في مؤسسات رفيعة المستوى في العالم الأول والآن أعمل فيها، ولذلك أعتقد أن لدي منظور ثنائي فريد.»

ومن المرجح أن هذا المنظور الفريد هو الذي حدا بالرئيس الأمريكي المنتخب آنذاك — باراك أوباما — إلى أن يطلب منه في عام ٢٠٠٩ قيادة الفريق الانتقالي الذي درَس المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وكان هنري مناصرا قويا لتعزيز صوت الأسواق الصاعدة في صندوق النقد الدولي آنذاك، وحتى الآن. وفي هذا الصدد يرى أن تحويل نسبة من الحصص التصويتية من الاقتصادات الأوروبية المتقدمة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، اعترافا بتغير ديناميكية الاقتصاد العالمي، يمثل خطوة جوهرية. ويقول إنه «من المهم الاعتراف بإنجاز تلك الاقتصادات لما حققته من خطوات واسعة إلى الأمام.» (وجدير بالذكر أن إصلاح نظام الحصص في الصندوق والذي يجير هذا التحويل قد وافقت عليه مجموعة العشرين في عام ٢٠١٠، لكنه وقت كتابة هذا المقال لم يكن قد حصل على مصادقة الولايات المتحدة، صاحبة أكبر الحصص في الصندوق).

وعندما وقع اختيار أوباما عليه، كان هنري يعمل أستاذ كونوسوكي ماتسوشيتا للاقتصاد الدولي ومديرا مشاركا لمركز إدارة الأعمال العالمي والاقتصاد بكلية إدارة الأعمال في جامعة ستانفورد، والتي انضم إليها قبل ذلك باثني عشر عاما كحاصل جديد على درجة الدكتوراه.

ثم طرقت الباب جامعة نيويورك.

«الحق أنني لم أكن أتصور مغادرة ستانفورد يوما ما»، قال هنري معربا عن تقديره لزملائه في ستانفورد مثل آن كريغر وجون تايلور الذين شجعوا أفكاره. لكن الفرصة الجديدة كانت مغرية إلى حد كبير، فانتقل إلى نيويورك مع أبنائه الأربعة الصغار وزوجته ليزا، خريجة جامعة ييل والتي تعمل حاليا طبية أمراض نفسية للأطفال.

يقول هنري: «كلية ليونارد ستيرن بجامعة نيويورك هي كلية عظيمة في مجال الأعمال ولها طموحات أعظم بهيئة مدرسيها ذات المستوى العالمي في مجال التمويل، وقد ساهموا برؤى رائعة أثناء الأزمة المالية.»

والشعور متبادل. فقد صرح جون سكستون، رئيس جامعة نيويورك، عام ٢٠٠٩، قائلا عن هنري: «بعد بعض الوقت يستطيع المرء قراءة لغة الجسد لدى رئيس لجنة البحث عن مرشحين. فمن النادر — إن حدث أصلا — أن رأيت تأكدا أو حماسا بمثل هذه الدرجة تجاه مرشح لمنصب العميد. وحين التقيت به، تبينت بجلاء على الفور سبب [كونه] عالم اقتصاد رائع ومنتج إلى أبعد الحدود، وقائدا بالفطرة، ومساهما فعالا في بناء المجتمع، وشخصا خلوقا بشكل واضح.»

حسن الأداء وصنع الخير

ولا يزال هنري في جامعة نيويورك منذ يناير ٢٠١٠، وعن ذلك يقول إنه متحمس بشكل خاص للتوسع الدولي الذي حدث في الجامعة مؤخرا، حيث فتحت فرعا في أبوظبي عام ٢٠١٠ ثم في شنغهاي في أوائل العام الحالي. وبالرغم من أن كلية الأعمال ليس لديها مقار خاصة بها في هذه الأماكن، فقد بدأت التوسع فيما تقدمه في الخارج. ففي شنغهاي، بدأت كلية سترن منذ وقت قصير برنامجا مبتكرا للماجستير في تحليل الأعمال، وهناك مبادرات أخرى قيد الإعداد.

ويمثل البعد الدولي الجديد عاملا مساعدا بالنسبة لهنري في جذب أفضل الأساتذة إلى كليته، مثل زميليه السابقين في ستانفورد، مايكل سبنس (الحاصل على جائزة نوبل لعام ٢٠٠١) وبول رومر. وقد عاد يوكسين تشن إلى ستيرن هذا العام بعد عدة سنوات في جامعة نورثوسترن.

ويقول هنري: «هناك عدد كبير من المشكلات ذات الطابع العالمي في جوهريا، ولكنها تتطلب الأدوات الإضافية التي تستخدمها الأعمال حتى يتسنى تطبيقها من منظور أوسع نطاقا.» ويستطرد: «ما الدور الذي يساهم به التمويل في مساعدتنا على تحديد كيفية توزيع رأس المال بكفاءة حول العالم؟ وما الدور الذي يساهم به التسويق في مساعدتنا على التفكير بشأن كيفية الوصول إلى المستهلكين الفقراء من خلال الوسائط الرقمية؟ وكيف نفكر في المستهلكين المرفهين ليس فقط باعتبارهم أصحاب الدخول المرتفعة في الولايات المتحدة وأوروبا وإنما أيضا النساء اللاتي يعملن براتب ويدرن مشروعات جديدة في نيجيريا وإندونيسا؟»

وفي حوار في أوائل هذا العام مع صحيفة نيويورك تايمز، اقترحت الصحيفة على هنري أن يرأس منظمة غير حكومية بدلا من العمل عميدا لكلية متخصصة في الأعمال، على اعتبار أن ذلك سيكون أفضل إذا أراد مساعدة شعوب البلدان النامية. فأجاب هنري: « الأمور التي ترفع القيمة لحامل الأسهم قد تكون مفيدة للغاية أيضا بالنسبة للمجتمع ككل. يجب أن نفكر بطريقة مختلفة في الدور الذي تؤديه الأعمال في المجتمع.»

وهناك من يتفقون معه في هذا الرأي — ومنهم جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي الحالي الذي أشار مؤخرا إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية لا تتجاوز ١٢٥ مليار دولار تقريبا كل عام، أي ما يعادل احتياجات البنية التحتية في إفريقيا وحدها. وأضاف كيم: «إذا كانت لديك طموحات كبيرة لصالح الفقراء، عليك أن تفكر بشكل جاد في دور القطاع الخاص.»

وهذا هو اعتقاد هنري منذ فترة طويلة. «من أهم الدروس التي استخلصها من سنوات مانلي في جامايكا أنك تستطيع مساعدة الفقراء عن طريق تعزيز الأعمال.» ■

مورين بيرك هي عضو في فريق مجلة التمويل والتنمية.

أداء متميز

براكاش لونغاني

يقدم لمحة عن شخصية ستانلي فيشر، الأكاديمي ونائب رئيس صندوق النقد الدولي ومحافظ البنك المركزي فوق العادة

في عام ٢٠١٢، أعطت مجلة *Global Finance* ستانلي فيشر، الذي كان آنذاك محافظا للبنك المركزي الإسرائيلي درجة A لطريقة معالجته للاقتصاد خلال الأزمة المالية. وكانت تلك هي السنة الرابعة على التوالي التي يحصل فيها فيشر على درجة A. وهي درجة يعتز بها البروفيسور السابق — الذي درَّس لكل من رئيس مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي بن بيرنانكي ورئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي — حيث يقول: تلك كانت بعض الاختبارات القاسية التي واجهناها في إسرائيل.»

وقد ترك فيشر منصبه كمحافظ للبنك المركزي في يونيو من هذا العام بعد أن قضى فيه ثمانية أعوام، ليسدل الستار على فصل ثالث غير عادي من مشواره المهني. وكان في الفصل الثاني يشغل منصب الرجل الثاني في صندوق النقد الدولي خلال الفترة العاصفة للأزمات المالية في الأسواق الصاعدة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠١. وقد جاء هذا الدور كصانع للسياسات بعد فصل افتتاحي مثير في السبعينات والثمانينات، رسخ فيشر أقدامه خلاله باعتباره اقتصاديا كليا بارزا، يعرف حدود المجال من خلال دراساته الأكاديمية وكتبه الجامعية. ويشهد بنجاح فيشر عمله في منصب كبير الاقتصاديين في البنك الدولي في الثمانينات وفي منصب نائب رئيس مجلس إدارة سيتيغروب في الألفينات — وهما منصبان سيعدان تتويجا لإنجازات كثير ممن هم في هذه المهنة — كاستراحات بين الفصول الرئيسية.

تمهيد

ترعرع فيشر في بلدة مازابوكا في شمال روديسيا، زامبيا الآن، حيث كانت أسرته تدير متجرا عاما. وكان البيت الذي تربى فيه يقع خلف المتجر؛ ولم تكن به مياه جارية وكان يضاء بمصابيح الأعاصير. وعندما بلغ الثالثة عشر من عمره، انتقلت أسرته إلى جنوب روديسيا، زمبابوي الآن.

وأصبح فيشر نشطا في حركة شباب قومية يهودية وقام بأول زيارة إلى إسرائيل في عام ١٩٦٠ في برنامج للقادة الشباب. وبالنسبة لكل من فيشر ورودا كيت — التي كانت آنذاك صديقته، وفيما بعد زوجته وأما لأبنائهما الثلاثة – كانت هذه الرحلة بداية التزام مدى الحياة تجاه إسرائيل. وعندما عيِّن محافظا لبنك إسرائيل بعد عدة عقود من ذلك، تذكر كثيرون في إسرائيل الشخص الذي تربوا معه في الجنوب الإفريقي. وتقول جودي دوبكينز، التي كانت في نفس برنامج الشباب في عام ١٩٦٠: «كنا نعلم دائما أنه ذكي، ولكن لا بد أنه كان أذكى كثيرا مما كنا نتصور.»

وبعد الالتحاق بفصل دراسي في الاقتصاد في المدرسة الثانوية ومقدمة لأعمال جون مينارد كينيز، يضع فيشر أقدامه على طريق التخصص في علم الاقتصاد. ويقول إنه «تعلق باستخدام كينيز للغة» وبمعرفة أنه في وقت الكساد الكبير «انهار العالم الذي نعرفه انهيارا شبه كامل» وتأتي أفكار كينيز لتنقذه. وكانت كلية لندن للاقتصاد اختيارا طبيعيا للحصول على الدرجة الجامعية الأولى. ويقول في هذا السياق: «بالنسبة لنا، كانت إنجلترا هي مركز الكون.» ومن بين أساتذته في كلية لندن للاقتصاد، يتذكر فيشر أستاذا تنبأ في عام ١٩٦٣، على أساس دراسة للأنماط السابقة، بأن المملكة المتحدة ستواجه أزمة في ميزان المدفوعات في عام ١٩٦٤. ويقول: «ووقعت الأزمة في التاريخ المحدد، وكنت مبهورا للغاية.»

ويمضي فيشر لكلية الدراسات العليا في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، يجذبه إليه وجود بول صامويلسون وروبرت سولو، الاقتصاديين الشهيرين، اللذين سيحصلان كلاهما على جائزة نوبل. وكان معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا آنذاك في طليعة وضع منهج دقيق رياضيا للاقتصاد الكلي. ويقول فيشر إن «تجربته في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا كانت تكوينية بحق،» حيث تتلمذ على يد أساتذة كبار برفقة «مجموعة رائعة من الدارسين الزملاء، من بينهم أفيناش ديكسيت (الذي «كان يستطيع حل الكلمات المتقاطعة في جريدة [نيويورك] تايمز في حوالي ١٠ ثوان»)، وروبرت ميرتون، وجوزيف ستيغليتز، الذي أصبح فيما بعد ناقدا شرسا لفيشر (راجع الإطار).

وحصل فيشر على وظيفته الأولى في جامعة شيكاغو، التي كانت آنذاك الجامعة الأولى من حيث تطبيق علوم الاقتصاد على مشكلات السياسات. ويقول فيشر إنه قرر هذا الاختيار لأن جامعة شيكاغو «كانت أفضل مكان قدم لي عرضا» ولأنه كان يشعر أنه تعلم قدرا كبيرا من الاقتصاد ولكن لم يكن يعرف «الكثير عن الاقتصاد.» وقد أتاحت جامعة شيكاغو لفيشر «الجمع بين الأدوات التحليلية التي تعلمها في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ومدى أهمية السياسات التي كان يجسدها ميلتون فريدمان [البروفيسور بجامعة شيكاغو].»

توحيد الجناحين

كان الجمع بين عالمي معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة شيكاغو تدريبا جيدا للدور الذي كان ينتظر فيشر في السبعينات، وهو التوسط للوصول إلى سلام بين الجناحين المتصارعين للاقتصاديين الكليين التقليديين والاقتصاديين الكليين الكينيزيين.

وكان المذهب الكينيزي يؤيد وجود دور نشيط للسياسة النقدية — أي الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي — لتمهيد التقلبات في الاقتصاد. فإذا كان معدل البطالة أعلى من مستواه على المدى البعيد، يمكن أن يقوم البنك المركزي برده بزيادة معدل نمو المعروض النقدي. وحسب النموذج الكينيزي، فإن قدرة البنك المركزي على خفض معدل البطالة يحدث لأن هناك افتراض بأنه يصعب تغيير الأسعار والأجور في الأجل القصير — أي تكون الأسعار والأجور، بلغة الاقتصاديين الكليين الفنية، «ملتصقة».

وكان الجناح التقليدي يعترض على أساس أنه إذا كان من الممكن خفض البطالة بطباعة مزيد من النقود ببساطة، فسيحصل الاقتصاد في هذه الحالة على ما يسميه فريدمان — وهو من كبار مؤيدي وجهات النظر التقليدية — «وجبة غداء مجانية.» وتنبأ بأن المحاولات المتكررة من جانب البنك المركزي لخفض البطالة من شأنها أن تدفع الأسعار والأجور إلى بدء التصحيح بدلا من أن تظل ملتصقة. وبمجرد أن يحدث ذلك، كما يقول فريدمان، يرتفع معدل التضخم وتعود البطالة إلى متوسطها طويل الأجل. وينتهي الأمر بالاقتصاد في نهاية المطاف بزيادة التضخم وعدم الاستفادة على المدى البعيد من انخفاض البطالة.

ومع وقوع أحداث في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصادات في السبعينات بدأت تعكس هذه التنبؤات — أي ثبوت أن انخفاض البطالة مسألة وقتية قصيرة وتزايد التضخم — بدأ توازن القوى يتحول باتجاه المدرسة التقليدية. وذهب الاقتصاديون التقليديون الآن إلى أبعد من ذلك وبدأوا يفترضون أن الأسعار والأجور، بدلا من أن تكون ملتصقة، ستتعدل بسرعة تأقلمًا مع أي محاولات يبذلها البنك المركزي للتأثير على معدل البطالة. وفي ظل ذلك الاقتراض — المعروف باسم «التوقعات العقلانية» — يكون البنك المركزي غير فعال في تمهيد أي تقلبات تحدث في الاقتصاد، حتى في المدى القريب.

الدفاع عن توافق آراء واشنطن

لا غرابة في أن يكون شخصٌ مثل فيشر، تعود أصوله إلى لاتفيا–ليتوانيا وترعرع في الجنوب الأفريقي، دائم الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية للبلدان. وقد أتاح له عمله في منصب كبير الاقتصاديين في البنك الدولي فرصة ترك بصماته على هذه القضايا. ويقول الاقتصادي برايان سنودون إن إعمال فيشر «تشدد على أهمية تهيئة بيئة اقتصادية كلية مستقرة ومؤسسات مالية سليمة لتحقيق أهداف النمو والتنمية الاقتصادية الأساسية طويلة الأجل.» ويمضي قائلا إن فيشر شدد أيضا على أن «الحد من الفقر يكون أسرع وتيرة حينما يكون هناك نمو سريع، وأن الانفتاح أيضا على الاقتصاد الدولي شرط ضروري، وإن لم يكن كافيا، للحفاظ على النمو.»

وقد أصبح عدد كبير من السياسات التي دعا إليها فيشر معروفا باسم «توافق آراء واشنطن.» وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها هذه السياسات، واسمها ذاته، على مر الأعوام، يقول فيشر إنه لا يزال «يثق في هذه المجموعة من السياسات» إلا أن الاسم الذي أعطي لها لم يكن موفقا. ويقول في هذا الصدد: «لقد كان من الخطأ تسميتها «توافق آراء واشنطن» لأنها كانت في ذلك الوقت محل توافق آراء عالمي.» ويقول إن أهمية الانفتاح على التجارة، وسلامة السياسات الاقتصادية الكلية، وتوجه السوق «قد ثبتت مرارا وتكرارا.» وهو يدافع عن التوجه نحو فتح الأسواق الرأسمالية أمام رأس المال الأجنبي، قائلا إن التجربة لم تبين أنها غير مرغوبة كغاية للأجل الطويل، وإنما بينت ضرورة توخي العناية في إدارة تحرير هذا الحساب الرأسمالي.

ويرتبط اسم فيشر أيضا بالمشورة التي قدمت للبلدان في طور التحول الاقتصادي – اقتصادات الكتلة السوفييتية السابقة – بشأن وتيرة وطبيعة الإصلاحات التي ينبغي أن تضطلع بها. وقد تعرضت هذه المشورة أيضا للانتقادات من كثيرين، ليس أقلهم جوزيف ستيغليتز، باعتبار أنها تضغط بقوة مفرطة وبسرعة مفرطة. وقد قال ستيغليتز إنه كان ينبغي للبلدان في طور التحول الاقتصادي أن تتبع مسارا أكثر تدرجا، وتستفيد من «النجاح الهائل الذي حققته الصين، التي خلقت مسار التحول الخاص بها بدلا من استخدام نموذج جاهز أو وصفة من المستشارين الغربيين.» وهناك مدافعون عن المشورة المقدمة من فيشر وآخرين. فكين روغوف من جامعة هارفارد (كبير الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي سابقا) يؤيد الحاجة إلى السرعة، حيث يقول «إنه لم يكن مرجحا أن تتطور المؤسسات السوقية في سياق مختبري وبدون أن تبدأ فعليا عملية التحول بما فيها من فوضى إلى السوق.» ويشير روغوف إلى أن البلدان في طور التحول الاقتصادي كانت قد جربت بالفعل «تطبيق إصلاحات محدودة على الطريقة الصينية» – مثلا في عهد غورباتشوف في الاتحاد السوفييتي، وكادار في هنغاريا، وياروزيلسكي في بولندا – وكان فشل هذه المحاولات هو الذي «أدى إلى بذل جهود أسرع باتجاه اقتصاد السوق.».

يدخل فيشر. ففي بحث أعده في عام ١٩٧٧ — حيث استسلم في ذلك الوقت لإغراء العودة من جامعة شيكاغو إلى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا — يجمع فيشر بين الافتراض القائل بأن لدى الأشخاص توقعات عقلانية وبين السمات الرئيسية للنماذج الكينيزية. ويضع فيشر افتراضا واقعيا مؤداه أن الأجور تحدَّد سلفا من خلال عقد ضمني أو صريح بين رب العمل والعامل. ونتيجة لذلك تصبح الأجور — ومن ثم الأسعار، من خلال قناة الأجور — ملتصقة مؤقتا. وما دام البنك المركزي يستطيع التصرف بتواتر أكبر من تواتر إعادة التفاوض بشأن

العقود، فإنه يمكن أن يكون له تأثير على البطالة في الأجل القريب، حسب النماذج الكينيزية. ولكن ذلك ليس خيارا للأجل الطويل، لأن العقود ستراعي بمرور الوقت التضخم الذي تسبب فيه البنك المركزي. ومن ثم يتصرف الاقتصاد في الأجل الطويل وفقا للنماذج التقليدية.

وكان بحث فيشر إيذانا بمذهب جديد هو الاقتصاد الكينيزي الجديد، الذي أصبح يستمد دعمه من المعسكرين التقليدي والكينيزي ويوفر تآلفا تكون فيه للاقتصاد خصائص كينيزية في الأجل القصير وخصائص تقليدية في الأجل الطويل. ويقول كريس إيرسيغ، مسؤول كبير في الاحتياطي الفيدرالي، وأحد خريجي جامعة شيكاغو ممن قدموا إسهامات مهمة في الاقتصاد الكينيزي الجديد في التسعينات — إن البحث الذي أعده فيشر يعتبَر الآن «نقطة تحول حاسمة» في تضييق نطاق «الحرب المدمرة» لكلا الجناحين.

من النظرية إلى السياسة

خلال الثمانينات، واصل فيشر المساهمة في الدراسات والبحوث الأكاديمية مع تحوله أيضا للعمل النشيط في مجال السياسات. وكباحث أكاديمي، كان عمله الأشهر في صورة كتابين جامعيين — ألفهما بالاشتراك مع زملاء له من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا — اضطلعا بدور أساسي في تخطيط عملية تغيير المشهد الاقتصادي الكلي. وكان أحد الكتابين موجها لطلاب الجامعة في مرحلة ما قبل التخرج، وشارك في كتابته رودي دورنبوش، والآخر لطلاب الدراسات العليا، وشارك في كتابته أوليفييه بلانشار، كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي حاليا. ويقول بلانشار إن تأليف الكتاب مع فيشر «كان من أكثر المغامرات الفكرية إثارة في حياتي. فقد كان كل منا يشعر أن هناك علما جديدا للاقتصاد الكلي، يتأسس على جزء أكبر من الاقتصاد الجزئي، ومليء بالوعود ... وفي حين لم نكن نفكر فيه ككتاب جامعي، فسرعان ما أصبح كتابا جامعيا، ومن دواعي السرور أنه لا يزال يحقق مبيعات جيدة بصورة مدهشة اليوم.»

وقد جرب فيشر العمل لأول مرة في مجال صنع السياسات حين دعاه جورج شولتز، وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، ومعه هربرت شتاين، رئيس سابق للمجلس الأمريكي للمستشارين الاقتصاديين، إلى مساعدة حكومة إسرائيل على التعامل مع التضخم ثلاثي الرقم، وتضاؤل احتياطيات النقد الأجنبي، وبطء النمو. وانتهى فيشر وشتاين إلى أنه يتعين على إسرائيل إعداد خطة حاسمة لخفض الإنفاق الحكومي الزائد الذي كان مصدر المشكلات الأخرى. وقال فيشر في خطاب إلى الكونغرس الأمريكي في إبريل ١٩٨٥ إنه بدون هذه الخطة، «يكون هناك احتمال قوي بأنه بعد سنتين من الآن، ستظل [إسرائيل] تنمو ببطء، وتظل تكافح التضخم المرتفع، وستظل أكثر اعتمادا من أي وقت مضى على معونة خارجية.» وأوصى فيشر وشتاين بتحديد أهداف كعلامات على الطريق لقياس تقدم إسرائيل صوب خفض عجز ميزانيتها وأن يكون تدفق المعونة الأمريكية إلى البلد مشروطا بتحقيقها لتلك الأهداف.

وأشار شيمعون بيريز، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، فيما بعد إلى أنه لا يعرف كثيرا عن الاقتصاد بحيث يتجادل مع فيشر. إلا أنه اتبع نصيحة فيشر وكان «مبهورا» باكتشاف نجاحها. فقد انخفض التضخم من ذورة ٤٥٠٪ إلى ٢٠٪ في غضون عام. ويقول بيريز: «لم يكن هناك أحد ليقدم لنا نصيحة أفضل.»

وسرعان ما أتيحت لفيشر فرصة التعامل مع طائفة أوسع بكثير من قضايا السياسات باعتباره كبير الاقتصاديين في البنك الدولي في الفترة من عام ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠. ثم عاد إلى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا إلا أنه وجد أنه «من الصعب إعادة التواؤم» مع الحياة الأكاديمية. وفي هذا السياق، يقول: «أذكر أني كنت أذهب لحلقات دراسية نظرية وأحدث نفسي، وما الفرق بين أن يكون هذا الشخص على صواب أو خطأ؟» ويقول غريج مانكيو من جامعة هارفارد — الرئيس السابق للمجلس الأمريكي للمستشارين الاقتصاديين وأحد تلاميذ فيشر الآخرين المشهورين — إنه كان «يراوده إحساس بأن [فيشر] قليل الصبر مع الأكاديميين.» ويقول فيشر أنه حتى تقلده منصب رئيس قسم الاقتصاد بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا «لم يكن مصدر إلهام إلا جزئيا»، مشبها دوره بدور العميد حسب وصف ألفريد كان: دور العميد بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس كدور صنبور الحريق بالنسبة للكلب.

إليّ بالأزمات

كان عام ١٩٩٤ هو العام الذي بدأ فيه فيشر دوره في مجال صنع السياسات حين عيِّن في منصب النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي، وهو المنصب الثاني في هذه المؤسسة. وعلى مدى السنوات السبع التالية، تعامل فيشر مع أزمات في المكسيك وروسيا وعدة بلدان آسيوية والبرازيل والأرجنتين وتركيا — ولا تزال بتلك القائمة بضعة بلدان أخرى.

وخلال الأزمة المكسيكية التي وقعت في الفترة ١٩٩٤–١٩٩٥، كان فيشر مسرورا «بترك عجلة القيادة» لميشيل كاميدسو، الذي كان المدير العام لصندوق النقد الدولي في الفترة من ١٩٨٧ إلى ٢٠٠٠. وظن فيشر أنه لم يكن قد حاز بعد على ثقة كاميدسو الكاملة وأنه لم يكن يعرف بعد ما يكفي بشأن طريقة تسيير دفة الأمور في خضم أزمة مالية. ولكن في أوائل عام ١٩٩٥، بدا واضحا أن حل الأزمة يتطلب ضخ كمية كبيرة من المال وبسرعة شديدة، ٢٠ مليار دولار أمريكي من الخزانة الأمريكية و٢٠ مليار دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي. واعترض المجلس التنفيذي للصندوق على تقديم قرض بهذه الضخامة. ويقول فيشر إن ذلك «الاجتماع للمجلس التنفيذي كان هو الأكثر درامية الذي يرى فيه كاميدسو يتحدى المجلس أن يفصله» للحصول على موافقة بالقرض.

وفي منتصف عام ١٩٩٧، ضربت أزمة مالية تايلند وانتشرت بسرعة إلى عدد كبير من البلدان الآسيوية، بما في ذلك إندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين. وبحلول ذلك الوقت، كان فيشر قد نال ثقة كاميدسو وكان على استعداد للعمل معه كقبطان مساعد في الإبحار خلال تلك الأزمات. ولكن تبين لاحقا أن مشورتهما الأولى كانت خاطئة. فقد أشار الصندوق على تايلند وغيرها من البلدان الآسيوية بتشديد سياسة المالية العامة رغم أن إسراف الحكومة لم يكن سبب الأزمة الجذري، بخلاف الوضع في إسرائيل في عام ١٩٨٥. ويقول فيشر الآن إن «تشديد سياسة المالية العامة كان خطأ. ولهذا السبب، سارع الصندوق إلى التراجع عن تلك السياسة [في تايلند] بنهاية عام ١٩٩٧ وفي كوريا في بداية عام ١٩٩٨. ولهذا السبب لا أظن أن الخطأ الأول على صعيد المالية العامة كان له تأثير كبير على ما حدث لاحقا.»

وتعرضت المشورة التي قدمها الصندوق للاقتصادات الآسيوية فيما يتعلق بالسياسة النقدية أيضا لانتقادات حادة، وخصوصا من ستيغليتز، الذي كان آنذاك كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، والذي كان مؤيدا لخفض أسعار الفائدة لمساعدة الاقتصاد المحلي. إلا أن فيشر تمسك بموقفه وقال بثبات إن «انتقاد السياسة النقدية غير صائب.»

ويقول فيشر إن صندوق النقد الدولي «رأى أن تشديد أسعار الفائدة لفترة قصيرة ضروري لتثبيت العملة، على أن تخفض أسعار الفائدة بعد ذلك إلى مستويات عادية. وذلك هو ما حدث.» ويشير فيشر أيضا إلى أن عددا كبيرا من البلدان الآسيوية كانت لديه ديون مقومة بعملات أجنبية؛ وكان من شأن استمرار انخفاض قيم عملاتها، كنتيجة مرجحة لخفض أسعار الفائدة، أن يزيد أعباء تلك الديون.

وسرعان ما تعافت تايلند وكوريا من الأزمة، إلا أن إندونيسيا دخلت فترة طويلة من الاضطرابات الاقتصادية. ويلقي فيشر باللوم في ذلك على الديناميكيات السياسية وليس على خطأ المشورة الاقتصادية. ويقول في هذا الصدد: «لا أعتقد أنه كان من المفهوم، بالنسبة لنا [الصندوق] أو لغيرنا، أن نظاما يبدو مستقرا بهذه الدرجة ليس مستقرا. وأصبح من الواضح بعد فترة قصيرة أن [الرئيس الإندونيسي السابق] سوهارتو لم يكن يعتزم إنجاز أي شيء [بشأن الإصلاحات المتفق عليها]. وهكذا خرجت الأمور بشكل ما عن السيطرة.»

خلال الأزمة، ظل فيشر مستبقا للأحداث.

وقد أبدى كثيرون ملاحظات بشأن كيفية استمرار فيشر في وضع السيطرة على الرغم من الأزمات العاصفة من حوله. ويقول بلانشار إنه «من النظرات التي اختلستها [لفيشر] في تلك الفترة، كان أكثر ما أذهلني هو استمراره كما عهدناه دائما في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا: هادئا، حريصا على الحقائق، تحليليا، يستخدم النظرية الاقتصادية الكلية حتى في أحلك اللحظات.» ويضيف إلى ذلك هورست كولر، المدير العام الأسبق لصندوق النقد الدولي، أنه في منتصف الأزمة كان من الأمور المطمئنة «الاستماع إلى صوت ستان فيشر الرنان والهادئ والمتوازن والخالي من نبرات الانفعال. فذلك الصوت يمنعك من الذعر ويشجعك في حد ذاته على التفكير بطريقة مترويّة ومنتظمة.»

«البالغ الرشيد»

غادر فيشر صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠١ عندما انتهت مدته كنائب لمدير عام الصندوق — كانت محاولته للفوز بالمنصب الأول في الصندوق قد فشلت — وبدأ عمله في سيتيغروب في العام التالي؛ تجذبه فكرة أنه «لم يعمل قط في القطاع الخاص.» ويقول إنه استمتع بعمله في مجموعة سيتي؛ ويقول إن التحديات الذهنية والتحديات التنظيمية التي ينطوي عليها العمل في مؤسسة يعمل بها ٢٨٠ ألف شخص، لا تقل صعوبة عن التحديات التي واجهها في وظائف أخرى. إلا أن فرصة شغل منصب محافظ بنك إسرائيل جذبته ليعود إلى القطاع العام.

وكان الموقف الذي واجهه فيشر في عام ٢٠٠٥ أفضل بكثير من الموقف الذي واجهه في عام ١٩٨٥ حين قدم للمرة الأولى مشورة إلى الحكومة الإسرائيلية. فقد استمرت البيئة التي سادتها معدلات تضخم منخفضة وكان الاقتصاد في طريقه إلى التعافي من ركود. ولكن كانت هناك تحديات رغم ذلك. فكان على فيشر أن يحل نزاعا طويل الأمد يتعلق بالعمالة، أطرافه هم موظفو البنك المركزي وموظفو الخزانة. وكان عليه أيضا أن يحشد الإرادة السياسية لإحداث تعديلات في قانون البنك المركزي لإعطائه ولاية صريحة بتنفيذ «الاستهداف المرن للتضخم،» وهو نظام يقوم بمقتضاه البنك المركزي باستهداف استقرار الأسعار مع مراعاة الأهداف الأخرى؛ وفي حالة بنك إسرائيل كانت هذه الأهداف الأخرى هي أولا توظيف العمالة، وثانيا تحقيق النمو، وثالثا تحقيق الاستقرار المالي. ونص القانون أيضا على إنشاء لجنة للسياسات النقدية بحيث لا يعود محافظ البنك المركزي صانع القرار الوحيد. ويقول فيشر: «تلك كانت المشورة التي كنا نقدمها للبنوك المركزية حين كنت في صندوق النقد الدولي، ومن ثم فلا أنسب من أن آخذها أنا نفسي.»

ثم وقعت الأزمة العالمية. وفي ٦ أكتوبر ٢٠٠٨، قام فيشر بخفض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، قبل يوم واحد من قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي باتخاذ إجراء مماثل. وخلال الأزمة، ظل فيشر مستبقا للأحداث، يدخل التغييرات اللازمة للسياسات — مثل إطلاق برنامج للتخفيف الكمي بشراء سندات طويلة الأجل — قبل أن تتوقعها الأسواق. ووجدت شبكة بلومبرغ نيوز أنه من بين محافظي البنوك المركزية للبلدان التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كانت إجراءات السياسة التي اتخذها فيشر خلال الأزمة مبعث دهشة للأسواق بصورة أكبر من الإجراءات التي اتخذها أي محافظ آخر.

وكان على فيشر أيضا أن يتخذ إجراءات قوية وسريعة للحفاظ على تنافسية الصادرات الإسرائيلية. ومع إحكام الأزمة حصارها على الولايات المتحدة أولا ثم عدد كبير من بلدان أوروبا، بدأ رأس المال الأجنبي يتدفق إلى إسرائيل باعتبارها ملاذا آمنا نسبيا. ونتيجة لذلك، ارتفع سعر الشيكل بمقدار ٢٠٪ مقابل الدولار، وهي مشكلة لبلد تمثل الصادرات فيه ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وبعد أن بدأ فيشر شراء عملات أجنبية بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي يوميا في عام ٢٠٠٨، بدأ الشيكل في الانخفاض، وظلت الصادرات الإسرائيلية متماسكة. ويرجع الكاتب والاقتصادي المرموق ديفيد وورش الفضل إلى فيشر في «توجيه الاقتصاد الإسرائيلي دون أن يصاب بخدش تقريبا خلال أسوأ أزمة [يشهدها العالم] منذ الكساد الكبير.»

ولا غرابة إذن أن يؤدي إعلان فيشر في يناير ٢٠١٣ تركه منصبه في ٣٠ يونيو إلى كثير من لطم الصدور في الصحافة الإسرائيلية ودوائر السياسات. وتقول صحيفة هآريتس إن تركه منصبه يعادل رحيل «بطل عملاق» يسمى «البالغ الرشيد» خدم إسرائيل، على نحو يدعو إلى الإكبار، لا في منصب محافظ للبنك المركزي فحسب، وإنما أيضا، في بعض الأوقات، كوزير خارجية غير رسمي للاقتصاد الإسرائيلي: ففيشر هو الذي قام بتهدئة المستثمرين الأجانب وطمأنتهم بأن الاقتصاد في أيد أمينة.» ويقول فيشر إنه شعر بالتأثر الشديد بردود الفعل: «لا أستطيع أن أخبرك مدى الشعور بالرضا – والتأثر – بالنسبة لرودا ولي حين يستوقفنا شخص ونحن نمشي على شاطئ البحر ويشكرنا على خدمتنا لإسرائيل.»

مرة أخرى، مرة أخرى

أثار إعلان فيشر أنه بصدد ترك منصبه كثيرا من التكهنات بشأن خطوته القادمة. وتقول صحيفة هآريتس إنه يترقب منصب وزير خارجية إسرائيل أو حتى رئيسها. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، كان هناك حديث بأنه سيخلف تلميذه بن برنانكي رئيسا للاحتياطي الفيدرالي. وفي الأوساط الأكاديمية، هناك أمل بأن يعيد فيشر هيكلة كتب الاقتصاد الكلي الجامعية ليدمج فيها الدروس المستخلصة من تجربة الركود الكبير.

وقد ظل فيشر صامتا، مكتفيا بالقول بأنه «ليس مستعدا لمغادرة خشبة المسرح. إننا نشعر دائما بأننا أصغر سنا من سننا الحقيقي: وعندما أركض، أدرك أني أعدو بصورة أبطأ مما كنت معتادا عليه، ولكني لا أشعر أني فقدت سرعتي في أمور أخرى.» ■

براكاش لونغاني مستشار في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

حل ألغاز التاريخ

جيمس رو جونيور يقدم لمحة عن شخصية كارمن راينهارت التي تركز على الحقائق والتاريخ

لو كانت كلية ميامي ديد قدمت برنامجا دراسيا متخصصا في تصميم الأزياء ربما لم تكن كارمن راينهارت قد أصبحت خبيرة في الاقتصاد أبدا.

وبدلا من التصميم، اتجهت كارمن راينهارت إلى دراسة تسويق الأزياء — وهي أكثر خبيرات الاقتصاد ذات الأقوال المأثورة في العالم كما أنها شاركت في تأليف واحد من أهم كتب الاقتصاد في العقد الماضي.

«إنني أحب الفن كثيرا، وأحب الرسم كذلك. وقلت لنفسي في ذلك الوقت أنني بالفعل لم ألتحق بالكلية المناسبة لأصبح مصممة أزياء. إذن، سأرى ما إذا كنت سأحب تسويق الأزياء.»

ولكنها لم تفعل.

«إن مادة تسويق الأزياء تعلمك كيف تصبح مشتر. وليس لها في الواقع علاقة تُذكر بأي نوع من أنواع تصميم الأزياء ... أي بالجانب الفني له.» وكانت على قناعة بسوء اختيارها.

ولكن منهج التسويق استلزم دراستها لمادة مبادئ علم الاقتصاد. وقام أستاذها وهو «ماركسي قديم شديد الحماس» بالجمع بين مرجع عادي ونقد دوغلاس داود للرأسمالية الأمريكية في الحلم الملتوي (*The Twisted Dream*). وتقول «وانجذبت لهذه الفكرة كثيرا... ولم أقرر وقتها أن أصبح خبيرة في الاقتصاد.» وإنما قررت دراسة المزيد من مساقات علم الاقتصاد لأري ما إذا كنت سأحب هذه المادة. وقد فعلت.»

ومن هنا بدأت رحلة صعود كارمن راينهارت في مهنة الاقتصاد، عملت خلالها في وول ستريت وصندوق النقد الدولي والدوائر الأكاديمية — ومنها جامعة ميريلاند وموطنها الحالي، كلية كينيدي في جامعة هارفارد، حيث تشغل منصب أستاذ كرسي «مينوس زومباناكيس» في النظام المالي الدولي.

وخلال الأربع سنوات التي عملت فيها مع بنك الاستثمار «بير ستيرنز»، الذي لم يعد له وجود الآن، بدأ اهتمامها بالقضايا التي سادت بحوثها وهي الأزمات المصرفية والمالية وآثارها المتتابعة (العدوى)، والتدفقات الرأسمالية، ومؤشرات الدورات الاقتصادية في العالم، والدين (السيادي والخاص). وبعد مضي ما لا يزيد عن ستة شهور على التحاق كارمن راينهارت بالعمل في «بير ستيرنز» عام ١٩٨٢ توقفت المكسيك عن سداد ديونها الخارجية الضخمة. «ويا لها من تجربة مفيدة، حيث كنت أعمل في الأسواق المالية وأرى الآثار المتتابعة، كانتقال العدوى، والتأثير الواقع على البنوك، والتقلب... لقد تركت بصمة حقيقية في كل القضايا التي استرعت اهتمامي لاحقا.»

ومسار راينهارت ليس مطروقا أو مألوفا لخبراء الاقتصاد. ففي مهنة يهيمن عليها أصحاب النظريات وبُناة النماذج الاقتصادية، تركت راينهارت بصماتها بالبحث عن البيانات وسبر أغوارها وتنظيمها.

ولكنها لم تسلم من عاصفة انتقادات ألمت بها مؤخرا جراء الأسلوب الذي انتهجته هي وشريكها كينيث روغوف في تناول البيانات في بحث توصلا فيه إلى نتيجة تفيد بأن نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي إذا تجاوزت ٩٠٪، تبدأ في التحول إلى عبء على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وكان خبراء الاقتصاد قد ناقشوا هذه النتيجة منذ المرة الأولى التي قُدِّم فيها البحث في مطلع عام ٢٠١٠. ولكن بعد أن قال عدة خبراء اقتصاد من جامعة ماساتشوسيتس في

شهر إبريل الماضي إنهم توصلوا إلى وجود أخطاء حسابية ومنهجية وإلى حالات سهو «اختياري» عن البيانات، تحول الخلاف الأكاديمي إلى جدال عام.

وأقرت راينهارت وكذلك روغوف بوجود خطأ في الحساب لكنهما قالا إنه لم يؤثر على النتائج الكلية التي توصلا إليها. وذكرا أن الانتقادات الأخرى غير دقيقة وأن النتائج التي استخلصاها راسخة.

الخروج عن المألوف

كارمن راينهارت صاحبة تاريخ طويل في الخروج عن المألوف. وجاء أول أبحاثها المعروفة في عام ١٩٩٣ — مع اثنين من زملائها خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي غييرمو كالفو وليوناردو ليدرمان — متشككا في الاعتقاد السائد في صندوق النقد الدولي وأماكن أخرى بأن رأس المال كان يتدفق إلى بلدان أمريكا اللاتينية بسبب سياساتها الاقتصادية الجيدة. وبدلا من ذلك، افترض هؤلاء الاقتصاديون وجود عوامل خارجية — ومنها البيئة العالمية المواتية وانخفاض أسعار الفائدة — هي التي حفزت تدفق الاستثمارات التي كان من شأنها أن تتوقف بسرعة شديدة إذا تغيرت الأوضاع. وتقول راينهارت إنهم لو كانوا قد نظروا إلى آسيا، لرأوا نفس القضايا. وكان ثلاثتهم على حق، فالأوضاع الخارجية تغيرت، وبدءا بالمكسيك في عام ١٩٩٤، شهدت اقتصادات الأسواق الصاعدة — بما فيها آسيا في عام ١٩٩٧، وروسيا في ١٩٩٨، والأرجنتين في ٢٠٠١ — حالات من «التوقف المفاجئ» في التدفقات الرأسمالية.

وبعد مرور عدة سنوات أعربت كارمن راينهارت وزميلتها خبيرة الاقتصاد غراسييلا كامينسكي عن شكوكهما في الاعتقاد السائد بأن القناة الرئيسية لانتشار الأزمات من بلد إلى آخر هي الروابط التجارية. وبدلا من ذلك، فقد توصلتا إلى أن جذور العدوى ممتدة في قنوات مالية لم تكن تحظى حينئذ إلا بقدر يسير من الدراسة.

وكما قال كالفو، الذي يعمل حاليا في جامعة كولومبيا وهو واحد من أوائل واضعي النظريات في هذه المهنة، «إن كارمن لا تسير على النهج التقليدي لخبير الاقتصادي الأكاديمي الذي يقضي معظم وقته أو وقتها في استكشاف امتدادات غير مبررة في النموذج السائد. إنها مبدعة يدفعها — في المقام الأول والأخير — حدس قوي، تختبره بعد ذلك بالانتقال من البحث المتعمق عن الأدلة المتوافرة إلى تطبيق أحدث أساليب الاقتصاد القياسي.»

وتقول راينهارت إنها لم تتخذ أبدا قرارا محسوبا لتغليب الأدلة التجريبية على النظرية؛ إنها كذلك بطبيعتها. وتضيف «إن البيانات عنصر جيد، وهي أساسية بالنسبة لي. وفي النهاية، فالأمر كله يتعلق بحل الألغاز، إنها مسألة كشف الغموض. والطريقة التي اتبعها في كشف الغموض [هي] سبر أغوار البيانات والبحث عن الأنماط التجريبية المنتظمة للتعرف على الأنماط المتكررة... أتعرف، إنها كما يقول شرلوك هولمز عبارته الشهيرة «اللعب على أشده».

كانت تلك القدرة على التنقيب عن البيانات الاقتصادية وتنظيمها هي التي مكنت راينهارت وروغوف في كتابهما الأكثر مبيعا عام ٢٠٠٩ بعنوان «الأمر مختلف هذه المرة: ثمانية قرون من الحماقة المالية» (*This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly*) من تقديم نظرة شاملة على مئات الأزمات الاقتصادية — أزمات الديون والمصارف والعملة والتضخم — في ٦٦ بلدا يرجع تاريخها إلى العصور الوسطى وحتى اليوم. وعلى العكس من بحث راينهارت عام ٢٠١٠، لم يكن هذا الكتاب موضع جدل مثله كمثل بحوثها الزاخرة على مدى عقدين، ويبين أن الأزمات الاقتصادية الخطيرة مدمرة ولكنها لا تكاد تحدث إلا نادرا إلى درجة تجعلها على حد قول خبير الاقتصاد آلان تايلور العام الماضي في «جريدة الأدب الاقتصادي» (*Journal of Economic Literature*) «إن التجارب الأخيرة يمكن أن تعطي إرشادات غير دقيقة للعلماء ورجال الدولة على حد سواء» — وكان هذا هو السبب وراء إغفال إشارات التحذير بشكل كبير من الأزمة المالية العالمية التي بدأت منذ خمسة أعوام.

وكشف بحث راينهارت وروغوف (نصف الكتاب عبارة عن بيانات، جُمع معظمها من خلال عمليات بحث مضنية في مصادر غير معروفة) عن أوجه تشابه كبير عبر القرون في كيفية تكوين الأزمات الاقتصادية وكيفية زوالها. ولكن عدم الاكتراث بالناحية التاريخية أو الجهل بها أو التغاضي عنها يسمح لرجال الاقتصاد وصناع السياسات مرارا وتكرارا بنفي نُذُر الأزمات. وهذا ما أطلق عليه راينهارت وروغوف «متلازمة هذا الزمن مختلف» (This Time Is Different Syndrome)، والتي قالا عنها «إنها متأصلة في الاعتقاد القوي بأن الأزمات المالية أمور يتعرض لها آخرون في بلدان أخرى وأزمنة أخرى؛ ولكن نحن لا نتعرض لأزمات في هذا المكان وهذا الزمان. فنحن أفضل أداء، وأشد ذكاء، وتعلمنا من أخطاء الماضي. وقواعد التقييم القديمة لم تعد تنطبق علينا.»

إياك والدين

تقول راينهارت إن أحد النتائج الضمنية الرئيسية لبحثهما هو ضرورة اتخاذ صناع السياسات «حذرهم من دورات الدين، ومن دورات المديونية، ومن طفرات الائتمان، ومن طفرات الدين — فالدين الخاص يتحول إلى دين عام. ومتى وقعت في أزمة مصرفية مكتملة، لن تستطيع الخروج منها بسرعة.» وهنا ذكرت أن نتائجهما «لم تُعرض حقيقة بصورة كاملة.... فنحن نقول إنك عندما تكون غارقا في الدين المفرط — العام أو الخاص أو مزيج منهما — نادرا ما تخرج منه دون اللجوء إلى عنصر من عناصر إعادة الهيكلة.» ولا يصدق هذا الأمر على الأسواق الصاعدة وحسب وإنما ينطبق كذلك على الاقتصادات المتقدمة.

وبدأت بحوثهما تؤتي ثمارها مع انهيار سوق الرهون العقارية في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٧ — وهو أول أحداث الأزمة المالية العالمية التي تضاهي «الكساد الكبير» في ثلاثينات القرن العشرين. وقدم راينهارت وروغوف بحثا في الاجتماع السنوي للرابطة الاقتصادية الأمريكية في يناير ٢٠٠٨، أوضحا فيه أن المؤشرات الاقتصادية المشتركة في الولايات المتحدة — تضخم أسعار الأصول، وتزايد المديونية، والعجز الكبير في الحساب الجاري، وتباطؤ النمو الاقتصادي — كانت تنذر بوقوع البلاد الوشيك في أزمة مالية حادة.

وأضافت «نفى البعض احتمال وقوع أزمة كهذه في الولايات المتحدة» بينما جاء البحث بعنوان «هل أزمة القروض عالية المخاطر في الولايات المتحدة مختلفة إلى هذا الحد؟ (Is the U.S. Subprime Crisis That Different?) فأثار حفيظة البعض الآخر. وبعد تقديم البحث قالت إنها هي وروغوف اتفقا في الرأي على أنه إذا لم تقع أزمة بالفعل سيبدوان كالحمقى. وأضافت «ولكن، كما تعرف، فقد وقعت الأزمة.»

وبعد مرور عام — ولم يكن قد مضى وقت طويل على انهيار بنك الاستثمار ليمان برازرز، وتوقف نشاط أسواق المال، وانتشار الأزمة المالية في أنحاء العالم — ظهر المؤلفان في اجتماع الرابطة الاقتصادية الأمريكية في يناير ٢٠٠٩ ومعهما تنبؤ آخر مثير للقلق اعتمادا على سجلهما التاريخي الكبير الذي حققاه. وطرح بحثهما بعنوان «في أعقاب الأزمات المالية» (Aftermath of Financial Crises) نقطتين كانتا موضع شك في ذلك الوقت لكن ثبتت دقتهما فيما بعد. وقالت إن النقطة الأولى كانت تشير إلى أن حالات الركود التي تبدأ خلال هذه الأزمات «تكون طويلة وحادة للغاية». والنقطة الأخرى هي وصول الدين الحكومي إلى مستويات بالغة الارتفاع: فتبين من تحليلهما أن الدين كان يرتفع بمقدار الضعف تقريبا بعد استبعاد أثر التضخم في الثلاث السنوات اللاحقة لكل أزمة من الأزمات الكبيرة التي وقعت على المستوى الوطني منذ الحرب العالمية الثانية.

وقالت إن عددا كبيرا من الاقتصاديين وصناع السياسات أسموهما نذير المخاطر لتنبؤهما بارتفاع الدين إلى هذا المستوى، ثم أضافت،

ولكن في الحقيقة هناك بعض البلدان التي كانت قد سجلت بالفعل ارتفاعا أكبر بكثير.

أما البحث الذي عرضاه في يناير ٢٠١٠ أثناء اجتماع الرابطة الاقتصادية الأمريكية فقد أثار قدرا أكبر من الجدل. فتشكك كثير من الاقتصاديين في أن نسبة ٩٠٪ هي النقطة الحرجة — وخاصة في بلدان مثل الولايات المتحدة اقترضت بعملاتها. كذلك تشكك النقاد فيما إذا كان الدين يسبب تباطؤ النمو أم العكس. وعلى أي حال، أصبح هذا البحث جزءا من الجدل السياسي الحاد حول التقشف مقابل التنشيط والذي يتحدث عنه كثير من رجال السياسة وغيرهم من المنادين بتخفيض العجز الحكومي — وإن لم يتخذ موقفا محددا بشأن أي منهما.

وادعى الاقتصاديون في جامعة ماساتشوسيتس أن البحث بعنوان «النمو في أوقات الدين» (Growth in a Time of Debt) تشوبه عيوب تحليلية وأنها اختارت استبعاد بيانات موجودة واستخدمت أساليب غير تقليدية في قياس الأوزان الإحصائية. وأثار ذلك موجة حادة من النقد ممن يدعمون التنشيط خلال هذه الفترة التي تشهد نموا اقتصاديا بطيئا — بما في ذلك رجال الاقتصاد، وحتى مستضيفي برامج الرأي «التوك شو» التي تُعرض في أوقات متأخرة من الليل.

وأقر كل من راينهارت وروغوف في تصريحات عديدة بأنهما ارتكبا خطأ في اللوحة الجدولية (spreadsheet)، لكنهما قالا إنه لم يؤثر على معظم حساباتهما أو على النتيجة الرئيسية التي توصلا إليها: وهي أن ارتفاع مستويات الدين يتحول إلى عبء على النمو. وقالا أيضا إن أساليب قياس الأوزان الإحصائية لم تكن غير تقليدية، وأغضبهما الرأي القائل أنهما أغفلا بيانات لتعزيز حجتهما. وذكرا أن البيانات الناقصة لم تكن متوافرة أو لم تكن قد خضعت للفحص الكامل حينما قدما النسخة الأولى من البحث، ولكنها أُضيفت إلى قاعدة البيانات في موقعهما الإلكتروني الخاص وإلى التعديلات المتكررة التي أُدخلت لاحقا على البحث (بما فيها مقال نُشر في صحيفة «*Journal of Economic Perspectives*» الصادرة عن الرابطة الاقتصادية الأمريكية في عام ٢٠١٢ والذي تتبع العلاقة بين الدين والنمو على مدى ٢٠٠ عام). وظلت النتائج التي توصلا إليها دون تغيير.

الهروب من كوبا

تحدثت راينهارت عن مراحل حياتها الأولى واصفة إياها بأنها «القصة المعتادة لأي مهاجر إلى أمريكا.» وكان اسمها قبل الزواج كارمن كاستيلانوس، هربت مع أبويها مما اعتبراه موقفا متزايد الخطورة في كوبا عام ١٩٦٦. وتقول إن أسرتها التي تنتمي للطبقة المتوسطة لم تكن تشعر في البداية بأي تهديد مباشر من ثورة ١٩٥٩ التي قادها فيدل كاسترو وأطاح بالدكتاتور فولغينسيو باتيستا.

ولكن مع مرور الوقت «فإن الفترة التي عمتها الفوضى في البداية أصبحت أكثر تنظيما؛ وكان من الواضح أن القمع وزيادة التنظيم جاءا يدا بيد.»

وكان أخوها، الذي يكبرها بأحد عشر عاما، «قد وقع في مشكلة بسبب تفوهه بكلمات اعتُبرت معادية للثورة» فغادر البلاد قبل بقية الأسرة بعام واحد. واستقر في نهاية المطاف في مدينة باسادينا بولاية كاليفورنيا حيث لحقت به هي وأبويهما.

لقد كانت بداية صعبة على أرض جديدة — فتحولوا بلا تردد من طبقة الموظفين أصحاب الياقات البيضاء إلى طبقة العمال أصحاب الياقات الزرقاء. فأبوها، الذي كان يعمل محاسبا في مصنع جعة في كوبا استبدل الطبقة المستريحة بطبقة كادحة فعمل نجارا. وأمها، التي لم تكن قد مارست أي عمل خارج المنزل، أصبحت خياطة «تحيك الستائر — وليس الملابس، وإنما الستائر. وتقول راينهارت، ولا أزال حتى يومنا هذا مولعة بالستائر. فلا أستطيع أن أدخل أي غرفة دون إلقاء نظرة على ستائرها.

كانت النقلة بالغة الصعوبة وبالأخص على الطفلة التي كانت في العاشرة من عمرها. وخلال ٦٠ يوما من وصولها، أُصيبت كارمن بالحمى الروماتيزمية فتقول: «كان الجزء الأيسر من جسدي مشلولا بالكامل .... وأنا أستخدم يدي اليُسرى، إذن عندما أقول إن الجزء الأيسر كان مشلولا أعني أنه لم يكن أمرا هينا. واستغرق الأمر وقتا حتى تغلبت بحق على هذه الحالة. فتأخرت عاما دراسيا، وما بين الصدمة التي أصابتني من ذلك كله وعدم معرفتي إلا بأقل القليل من الكلمات باللغة الإنجليزية، لم يكن التحول هينا.»

ولكنها استقرت بعد ذلك، وأصبح لها أصدقاء، وتعلمت اللغة الإنجليزية وبدأت تحقق «نجاحا حقيقيا في الدراسة»، لكي تُقتلع من جذورها مرة أخرى بعد مضي أربع سنوات عندما انتقلت أسرتها من مدينة باسادينا إلى جنوب ولاية فلوريدا للعيش في مكان أقرب إلى بعض الأقارب الذي هاجروا من كوبا في الفترة الأخيرة. وسمحت لها هذه النقلة بخوض معركتها في كلية ميامي ديد التي حولت اهتمامها من الأزياء إلى المالية والاقتصاد.

وانتقلت كارمن إلى جامعة فلوريدا الدولية، حيث التقت مع بيتر

الأمر الذي كان يروقني حقا هو تبني فكرة ما.

مونتييل، المُعلِّم الذي كان بصدد الانتهاء من الإعداد لنيل درجة الدكتوراه من معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا. ومونتييل الذي يعمل الآن أستاذا للاقتصاد في كلية ويليامز، كان يوجهها في دراستها. وتقول راينهارت «أصبح واضحا بالنسبة لي أنني أرغب حقا في مواصلة الدراسة في المرحلة العُليا.»

وقال مونتييل، وهو أيضا من أصل كوبي، إنه عاد إلى ميامي لتعليم الطلاب الكوبيين الذين لم يسعوا للدراسة في أماكن بعيدة عن منازلهم لأسباب ثقافية وأسباب تتعلق في العادة بأسرهم. وكانت جامعة فلوريدا الدولية جامعة عامة مليئة بأمثال أولئك الطلاب المتألقين الذين كان في وسعهم الدراسة في أي مكان. ويضيف، ومن بينهم راينهارت التي كانت «النجمة المتألقة». ويتذكر مونتييل أنه كان «لديها فضول ذهني وقدرة هائلة على العمل الشاق. كانت تفعل كل ما تحتاج إليه لكي تتعلم.»

وتخرجت كارمن من الجامعة عام ١٩٧٨ واتجهت إلى جامعة كولومبيا — فجاء هذا القرار مدفوعا بقلق أمها على ابنة غير متزوجة تغادر المنزل ومدفوعا بنفس القدر بالانجذاب إلى كلية كولومبيا التي كانت تعج بالنجوم. وتذكر «كانت تربيتي نوعا ما من طراز القرن الخامس عشر في إسبانيا.» كان لدي أبناء عمومة في نيويورك «وكان في استطاعتهم أن يتابعوا أحوالي.»

وفي كولومبيا التقت بزوجها، فانسنت راينهارت، الذي شغل مناصب عليا في مجلس الاحتياطي الفيدرالي وهو الآن كبير الاقتصاديين في شركة الخدمات المالية العملاقة « مورغان ستانلي». وعملا معا في إعداد عدد من البحوث على مر السنوات.

وفي عام ١٩٨٢، بعد حصولها على درجتي ماجستير في الاقتصاد والانتهاء من الاختبارات الضرورية لمرحلة الدكتوراه، تركت كارمن راينهارت العمل الأكاديمي لتعمل كخبير اقتصادي في بنك «بير ستيرنز»، وهو أحد بنوك الاستثمار متوسطة الحجم والذي تضرر بعد مرور ربع قرن من الأزمة المالية العالمية في أولى مراحلها. كانت قد تزوجت لتوها وترغب في كسب مستوى لائق من العيش، إضافة إلى ولعها منذ فترة طويلة بالأسواق المالية. وفي غضون ثلاث سنوات، تبوأت مركز كبير الاقتصاديين.

ولكن بحلول عام ١٩٨٦، كانت تشعر بالإحباط، على حد قولها، وأدركت أن العمل كخبير اقتصادي في بنك استثمار لا يناسبها. «الأمر الذي كان يروقني حقا هو تبني فكرة ما — والمصطلح المتعارف عليه بين أصحاب مهنتنا هو موضوع بحث — ثم أحاول أن أحقق بها شيئا.» أما في وول ستريت «فلم يكن لديك وقت حقيقة للتعمق لأنه كان عليك الانتقال إلى موضوع اليوم التالي ثم موضوع اليوم الذي يليه وهكذا.» ومن ثم، فقد عادت إلى جامعة كولومبيا وسرعان ما انتهت من رسالتها العلمية تحت إشراف روبرت ماندیل الحائز على جائزة نوبل.

ثم جاء العمل في صندوق النقد الدولي. كانت قد انضمت إلى «بير ستارينز» مباشرة قبل بدء أزمة الديون السيادية في أمريكا اللاتينية، ومن هنا بدأ انبهارها بدور صندوق النقد الدولي في محاولة حل الأزمة التي امتدت لسنوات. «كنت أرغب في تجربة السياسة». وكان هذا هو أول المنصبين اللذيْن شغلتهما في المؤسسة المالية الدولية، فبدأت العمل كخبير اقتصادي في إدارة البحوث.

وكتبت عدة بحوث مهمة، منها تحليل مسألة التدفقات الرأسمالية إلى أمريكا اللاتينية المثيرة للجدل بالتعاون مع كالفو وليدرمان عام ١٩٩٣. وعندما ننظر إلى أقوالها المأثورة (وفق إحصاءات موقع غوغل سكولار (Google Scholar))، كان أكثر بحوثها تأثيرا على هذه المهنة هو الذي أعدته لأول مرة عام ١٩٩٥ بالتعاون مع كامينسكي ونُشر في صحيفة "*American Economic Review*" عام ١٩٩٩. وتوصل البحث بعنوان «الأزمات التوأم: أسباب أزمات البنوك وموازين المدفوعات» (The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance of Payments Crises) إلى أن مشكلات القطاع المصرفي في بلد ما كانت عادة ما تسبق أزمة عملة، الأمر الذي كان يؤدي إلى تفاقم الأزمة المصرفية. وكان كلاهما يأتي عقب فترة طويلة من الانتعاش الاقتصادي الذي «نشأ بسبب الائتمان، وتدفقات رؤوس الأموال الداخلة، واقترن بالمبالغة في قيمة العملة.» وأُعدت المسودة الأولى مباشرة بعد الانهيار في المكسيك عام ١٩٩٤. وفي الوقت الذي نُشر فيه البحث، كانت هناك عدة بلدان آسيوية تعاني من أزمات مالية حادة. وتذكر أن البحث حدد بصفة أساسية «الأسباب وراء ما تفضي إليه مشكلة مصرفية كتلك التي لحقت بتايلاند [في ١٩٩٧] من تقويض لسعر الصرف وتحول أزمة مصرفية إلى انهيار للعملة.»

كذلك استكشف بحث «الأزمات التوأم» العوامل السابقة على حدوث أي انهيار — أي المؤشرات التي ربما أدى سلوكها إلى توقع أزمة، والتي تناولتها فيما بعد هي وروغوف بمزيد من التعمق في البحث بعنوان «هذا الزمن مختلف» (*This Time Is Different*). كما أنها أثارت اهتمام كامينسكي ورينهارت بقضية العدوى. وكان معظم الباحثين في ذلك الوقت يعتقدون أن الأزمات تنتشر من بلد إلى آخر من خلال الروابط التجارية. ولكن في البحث بعنوان «عن الأزمات والعدوى واللبس» (On Crises, Contagion, and Confusion)، قلت أنا وغراسييلا «أعتقد أن الروابط المالية هي العامل الرئيسي هنا، وكذلك مسألة الانكشاف أمام نفس المقرضين في الجهاز المصرفي.» وقالت إنها رأت تكرار مرحلة بداية أزمة الدين في أمريكا اللاتينية عام ١٩٨٢، عندما توقفت البنوك (معظمها أمريكي) ليس عن إقراض المكسيك وحدها، وإنما أيضا جميع المقترضين في أمريكا اللاتينية. وأضافت «كان التاريخ يعيد نفسه في آسيا» إثر الانهيار في تايلند، باستثناء أمر واحد وهو أن البنوك كانت يابانية. «لقد بدأت تعيد التوازن في مواجهة مخاطر حوافظها، وانسحبت من كوريا، وانسحبت من إندونيسيا.»

وفي عام ١٩٩٦، تركت راينهارت العمل في صندوق النقد الدولي وانضمت إلى كالفو — في جامعة ميريلاند آنذاك والتي ستظل موطنها الاقتصادي حتى عام ٢٠١٠، عندما ذهبت بصورة تعاقبية سريعة إلى معهد بيترسون للاقتصاد الدولي ثم جامعة هارفارد.

وكانت قد عادت إلى صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠١، بإيحاء من روغوف لتعمل نائبة له بعد فترة قصيرة من تعيينه في وظيفة كبير الاقتصاديين ومدير إدارة البحوث. وفي صندوق النقد الدولي تفتق ذهناهما عن فكرة «هذا الزمن مختلف.» ومرت هذه الأطروحة بمرحلة تكوين طويلة — فترجع إلى بحث عام ١٩٩٣ مع كالفو وليدرمان، حينما واجهت راينهارت لأول مرة «متلازمة هذا الزمن مختلف.» وافترض الاقتصاديون الثلاثة أن التدفقات الرأسمالية لم تكن ظاهرة جديدة، وإنما كانت ناتجة عن عوامل خارجية، ومن شأنها أن تغير مسارها بسرعة. «وكان الرد المدافع الذي يأتينا، كما تعلم، هو هذا الزمن مختلف ... إنه ليس كالوضع في أواخر السبعينات.» وتكرر الوضع نفسه في آسيا بعد مُضي عدة سنوات، حينما سخر كثيرون من التحذير من ضخامة العجز الخارجي والتدفقات الرأسمالية الداخلة. وتقول راينهارت ساد اعتقاد عام في آسيا بأن الأزمات المالية «لا تقع هنا، وإنما تحدث في أمريكا اللاتينية.»

وتبلورت أفكارها هي وروغوف بصورة أوضح في بحث كتباه عام ٢٠٠٣ مع زميل لهما من صندوق النقد الدولي هو ميغل سافاستانو. وتوصلوا في الدراسة بعنوان «عدم تحمل الدين» (Debt Intolerance) إلى أنه على الرغم من الاعتقاد بأن المشكلات وحالات عدم السداد «مجالها هو الأسواق الصاعدة،» كان للاقتصادات المتقدمة تاريخ مشابه «يعود إلى القرن الخامس عشر.» وقبل تركهما للعمل في صندوق النقد الدولي، قرر كل من راينهارت وروغوف أن هذا النوع من العمل يستحق تأليف كتاب وليس مجرد بحث. ولكنهما لم يبدءا في العمل جديا حتى عام ٢٠٠٦ ليستندا في عملهما على البحوث التي قاما بها على مر السنوات.

وذكرت راينهارت أن جهودها في استقصاء الحقائق كانت تقوم على ثلاثة محاور. فكانت تقوم «يوما بعد يوم» بالتنقيب «عن مراجع ومصادر للبيانات في شبكة الإنترنت»، وشمل ذلك التوصل إلى باحث في مجال الأسعار كان يجمع معلومات من سجلات الأديرة. وكانت تبحث باستمرار في موقع AbeBooks، وهو مصدر على شبكة الإنترنت للكتب النادرة التي نفذت طبعاتها وصدرت في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وكندا. وتقول «على مدى فترة طويلة كانت تصلني في بيتي شحنات بصفة يومية.» ثم أصبحت دائمة التردد على مكتبة الاحتياطي الفيدرالي، حيث كان زوجها مدير قسم الشؤون النقدية آنذاك. وكانت مكتبة الاحتياطي الفيدرالي مستودعا لكثير من الإحصاءات الاقتصادية المجهولة.

وتمكن زوجها «بأعجوبة» وبالرجوع إلى مصادر متعددة من تكوين مجموعة شاملة من كل البيانات الاقتصادية التي كانت عصبة الأمم قد نشرتها. كانت تلك هي هديتها في عيد الحب في ذلك العام.

وإذا كان التوصل إلى بيانات أمرا شاقا، فتنظيمها شاق أيضا. «وليس ثمة شك أنها عملية تنطوي على كثير من المصاعب.» وتذكر إحدى تجاربها المثيرة ذات يوم في الثالثة صباحا عندما كانت تحاول «إحصاء أعداد الرقم صفر» في بلدان كانت تعاني من التضخم المفرط. «إنه كابوس.»

لكن العمل الجاد أتى ثماره، ونتج عنه «هذا الزمن مختلف». والبحثان اللذان عُرضا على الرابطة الاقتصادية الأمريكية في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ أثارا الكثير من الاهتمام إلى حد جعل الناشر، وهي مطبعة جامعة برنستن، يدفعهما إلى الانتهاء من هذا العمل. ونتيجة لذلك، صدر الكتاب في عام ٢٠٠٩ ولكنه لم يتضمن سوى معالجة وافية لأزمات البنوك والدين. وقالت إنه لم يتح لهما الوقت الكافي لإجراء فحص كامل فيما يخص «أزمات التضخم، وحالات انهيار العملة، والضوابط على رأس المال.» ويخطط كل من راينهارت وروغوف لإجراء معالجة كاملة لهذه القضايا واستخدامها كمادة في إعداد كتاب آخر.

وهذا الكتاب من المرجح أن يقدم مزيدا من الأدلة على أن أصحاب مهنة الاقتصاد قضوا وقتا طويلا جدا وضعوا فيه نظريات بناء على بيانات كانت محدودة للغاية وحديثة للغاية، ولم يعطوا اهتماما كافيا للتاريخ والبيانات، مما حال دون إدراكهم في الوقت المناسب لأكثر الأزمات الاقتصادية تدميرا في ٥٧ عاما. ■

جيمس رو جونيور هو محرر أول في مجلة التمويل والتنمية.

المراجع:

Taylor, Alan M., 2012, "Global Financial Stability and the Lessons of History: A Review of Carmen M. Reinhart and Kenneth S. Rogoff's This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly," Journal of Economic Literature, *December, pp. 1092–105.*

مسألة الـ ٧٨٧ مليار دولار

مورين بيرك

تقدم لمحة عن شخصية **كريستينا رومر**
الرئيس السابق
لمجلس المستشارين
الاقتصاديين الأمريكي

عندما تلقت كريستينا رومر رسالة غير متوقعة على بريدها الإلكتروني في نوفمبر ٢٠٠٨ من شخص يرغب في التحدث معها عن الفريق الانتقالي للرئيس الأمريكي المنتخب حديثا، كان رد فعلها الأول هو تجاهل هذه الرسالة. وظنت أنها على الأرجح من أحد الباحثين عن العمل الذي اعتقد أنها على صلة بحملة باراك أوباما الرئاسية

لكن زوجها ديفيد، وزميلها في نفس الوقت في العمل الاقتصادي، بحث في شبكة الإنترنت عن معلومات حول مرسل هذه الرسالة الإلكترونية، مايكل فرومان، وقال لها ناصحا: «أعتقد أن عليك الاتصال بهذا الشخص، فهو رئيس هيئة الموظفين الاقتصاديين للمرحلة الانتقالية» بين إدارة الرئيس جورج بوش وحكومة الرئيس أوباما الجديدة.

وكانت السيدة رومر وزوجها، وهما أستاذان في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، من أنصار أوباما المخلصين، لكن مشاركة كريستينا (المعروفة بين أصدقائها باسم «كريستي») في حملة أوباما الانتخابية كانت محدودة، باستثناء عدد قليل من المذكرات الإعلامية التي أعدتها من أجل «أوستان غولزبي»، كبير المستشارين الاقتصاديين لأوباما. ولذلك عندما وجهت إليها الدعوة للقاء الرئيس المنتخب في شيكاغو لبحث إمكانية توليها رئاسة مجلس المستشارين الاقتصاديين، كان الموقف حسب قولها «غريبا ومخيفا إلى حد ما».

وجرت المقابلة على خلفية من تزايد عدم الاستقرار المالي الذي انتشر من سوق الرهن العقاري الأمريكية حتى شارف على إثارة حالة من الذعر العالمي. وقبل ذلك بشهرين، كان بنك «ليمان برادرز» الاستثماري العملاق قد انهار في أكبر حالة إفلاس بين الشركات في تاريخ الولايات المتحدة. وبعد بضعة أسابيع، شهدت بورصة نيويورك أكبر هبوط لمؤشراتها في يوم واحد منذ عقود طويلة. وأصيبت أسواق الائتمان بالجمود. وبعد ذلك أعلن «مكتب إحصاءات العمل» الأمريكي أن الاقتصاد الأمريكي فقد ٢٤٠ ألف فرصة عمل في أكتوبر، وهو مؤشر على أن الأزمة المالية كانت تنتشر إلى الاقتصاد العيني.

وبدأ أوباما اللقاء قائلا إن إجراءات السياسة النقدية قدمت كل ما في وسعها لتسوية الأزمة، من ثم فإن الاستعانة بسياسة المالية العامة – أي الضرائب والإنفاق – هو البديل الوحيد. ورغم أن السيدة رومر اتفقت معه على ضرورة توفير دفعة تنشيطية من المالية العامة، فإن طبيعتها الأكاديمية جعلتها لا تملك إلا أن تخالف الفرضية التي استند إليها في تصريحه. فقالت له إن «جعبة الاحتياطي الفيدرالي في حقيقة الأمر لا تخلو تماما من الحلول. ولا يزال لديه الكثير مما يمكنه القيام به،» حتى بعد أن اقتربت أسعار الفائدة من الصفر. واستنادا إلى دراستها البحثية حول كيفية خروج البلاد من «الكساد الكبير» في الثلاثينات بفضل التوسع النقدي، ناقش الاثنان الأدوات المتاحة للحكومة والإجراءات الصائبة التي اتخذها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت منذ ٧٥ عاما. وتتذكر السيدة رومر هذا اللقاء إنها «دهشت كثيرا بمدى درايته بالأوضاع في فترة الثلاثينات وبالمستوى الفكري الرفيع الذي دارت من خلاله المناقشة.»

وعلى الفور عرض عليها أوباما الوظيفة فقبلتها. وبعد ثلاثة أسابيع ونصف فقط من الانتخابات، سافرت السيدة رومر إلى واشنطن في الثلاثين من نوفمبر. وكان الشهر التالي مليئا بالأحداث المتلاحقة

حيث انتقل الزوجان مع أفراد الأسرة إلى مقر إقامتهما الجديد ووجدا وظيفة لديفيد ومدرسة ينتقل إليها أصغر أولادهما ماثيو الذي يبلغ من العمر ١٢ عاما ومنزلا بالإيجار.

وفي وقت لاحق سألت رومر السيد رام إيمانويل، رئيس موظفي البيت الأبيض وقتئذ في حكومة أوباما، عن السبب في عرض الوظيفة عليها. وأجابها إيمانويل، الذي يشغل حاليا منصب عمدة شيكاغو، قائلا إن «الإجابة على هذا السؤال سهلة. أنت خبيرة في فترة «الكساد الكبير» وقد رأينا أننا قد نحتاج إلى خبرتك في هذا الشأن.»

تحويل الذهب إلى رصاص

ومثل «بن برنانكي»، رئيس مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، كانت رومر قد كرَّست جانبا كبيرا من وقتها لدراسة أسباب «الكساد الكبير» والتحركات على مستوى السياسة لمواجهته. ورغم أن عملها في هذا المجال كان ينصب أساسا على السياسة الاقتصادية، فقد توصلت إلى قناعة بأن الحكومة لها دور في استقرار الاقتصاد. وبالتالي لا غرابة في أن رومر أثناء رئاستها لمجلس المستشارين الاقتصاديين خلال أسوأ أزمة اقتصادية مرت بها البلاد منذ الكساد الكبير كانت تدعو إلى اتخاذ إجراء حكومي سريع، وهو ما تبلور في هيئة مجموعة التدابير التنشيطية الضخمة في عام ٢٠٠٩.

وقد تشكل اهتمام رومر بفترات الركود إلى حد ما نتيجة تجربتها الشخصية. فقد ولدت في ضاحية سانت لويس بمدينة آلتون في ولاية إيلينوي الأمريكية، لأب يعمل مهندسا كيميائيا وأم تعمل في التدريس، وانتقلت في وقت لاحق مع أسرتها إلى بلدة «كانتون» الصناعية في ولاية أوهايو، معقل الصناعة الأمريكية. وبينما كانت رومر تتلقى تعليمها الثانوي في السبعينات شهدت تراجع النشاط الاقتصادي في المنطقة – في ظل طفرات أسعار النفط التي بدأت في عام ١٩٧٣ وما أعقبها من ركود وتضخم. وتقول رومر في هذا الشأن إنها «شعرت من الوهلة الأولى بأهمية القضايا الاقتصادية بسبب ما كان يدور حولي من أحداث»، وإن ذلك شجعها على مواصلة دراستها لهذا الفرع من العلم فكان محور تخصصها أثناء دراستها الجامعية في جامعة ويليام آند ماري في ولاية فيرجينيا.

وفي فصل الربيع من عام ١٩٨٣، وبينما كانت رومر في عامها الدراسي الثاني من برنامج الدكتوراه في «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» تعرضت لتجربة شخصية استخلصت منها درسا في كيفية تأثير فترات الركود على الأشخاص العاديين. فقد خسر والدها وظيفته، ولم يمض وقت طويل حتى علمت والدتها بأن وظيفتها في التدريس ربما يتم إلغاؤها في العام التالي. وعلى الرغم من أن التمويل اللازم لتعليم كريستينا كان مؤمنا، بفضل المنحة الدراسية المتميزة من «مؤسسة العلوم الوطنية»، فقد شعرت بالقلق إزاء الأثر الذي قد يخلفه هذا الأمر على حفل زفافها إلى زميلها الطالب في برنامج الدكتوراه «ديفيد رومر» حيث كان من المقرر عقد قرانهما في شهر أغسطس. غير أن والداها أكدا لها أن هناك مالا كافيا مجنبا لهذه المناسبة – وبالفعل انتهى الحفل بالشكل المنتظر، في ظل اشتراك والدتها وخالاتها في إعداد الطعام وتنسيق الزهور. ومع ذلك، فهي تقول إنها كانت «تجربة تكوينية».

وكانت رومر قد التقت بزوجها المنتظر أثناء دورة دراسية قام بتدريسها المؤرخ الاقتصادي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا «بيتر تيمين». وكانت البيانات التاريخية مثار انبهار رومر أثناء عملها كمساعد بحثي للبروفيسور «تيمين». وكانت الرؤية السائدة وقتئذ بين المتخصصين في الاقتصاد الكلي أن الاقتصاد الأمريكي كان أكثر استقرارا بكثير في أعقاب الحرب العالمية الثانية مقارنة بمرحلة ما قبل الحرب، مما أدى بكثير منهم إلى استنتاج أن صناع السياسات أصبحوا في النهاية يتقنون فن استخدام الأدوات النقدية والمالية العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. لكن العمل بالأساليب الحديثة لجمع وحساب مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي، كإجمالي الناتج المحلي والبطالة، لم يبدأ إلا بعد الحرب العالمية الثانية. أما سلسلة المؤشرات المستخدمة قبل الحرب في عقد تلك المقارنات فكانت مستمدة من تجميع أجزاء البيانات الصغيرة المتاحة باستخدام افتراضات عديدة. ولذلك، لم يكن من السهل تحديد ما إذا كانت الدورات الاقتصادية قد تغيرت بالفعل، أم أن الأمر اقتصر فقط على تغيير هيكل البيانات.

وبالتالي، وفي لحظة خالفت الذكاء البديهي، استخدمت رومر ما أطلق عليه «تيمين» اسم «الخيمياء المعكوسة» – حيث طبقت أساليب ما قبل الحرب في حساب البطالة والناتج على فترة ما بعد الحرب. لكنها بدلا من أن تحوِّل الرصاص إلى ذهب، حوَّلت الذهب (بيانات ما بعد الحرب الجيدة) إلى رصاص (سلسلة بيانات لفترة ما بعد الحرب تم إنتاجها بنفس الطريقة المنتجة بها سلاسل بيانات ما قبل الحرب). وقد اتضح من خلال دراستها، التي شكلت الأساس في رسالتها للدكتوراه، أن العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت على نفس الدرجة من التقلب كالعقود التي سبقتها (باستثناء سنوات «الكساد الكبير»)– وهو خروج ملحوظ عن الآراء التقليدية.

وتقول رومر إن «هذا التصور السهل لما يمكن أن تحققه سياسة الاقتصاد الكلي هو ضرب من الخيال تنسجه البيانات».

أما لورنس بول، وهو أحد زملاء رومر أثناء الدراسة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ويقوم حاليا بتدريس الاقتصاد في جامعة جونز هوبكنز، فيقول إن رسالتها حظيت باهتمام كبير في ذلك الوقت. ويقول إنها «أثارت حفيظة البعض لأنها بدت وكأنها تقوض الدليل على جدوى مشاركة الحكومات في الحل، وهو أمر طريف إلى حد ما، نظرا لأنها في الوقت الحالي من أنصار التدابير التنشيطية وسياسة المبادرة.»

وفي دراسات بحثية لاحقة، ذهبت رومر إلى أن عدم القدرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ليس دليلا على عدم تأثير السياسات النقدية والمالية. بل أن المشكلة تتمثل في عدم استخدام هذه الأدوات على النحو الصحيح، حيث أدت السياسة التوسعية المفرطة إلى حدوث التضخم مما أدى إلى تقييد السياسة النقدية من أجل خفض هذا التضخم. وتمضي قائلة إن «جهود التعلم واكتساب المعرفة استمرت بقوة في أوائل الفترة التي أعقبت الحرب.»

وتقول رومر أيضا إن عنصري الزمن والأشخاص جعلا من وجودها في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا تجربة مثيرة للاهتمام. فقد كانت البلاد في خضم حالة من الركود الحاد بعد قيام الاحتياطي الفيدرالي بتنفيذ السياسات النقدية المتشددة للقضاء على التضخم المرتفع في أواخر السبعينات. وتستذكر هذه الفترة قائلة «كنا نتابع بأنفسنا ما يحدث عندما يكون الاقتصاد الكلي مريضا للغاية.» وقد شاركها هذا الرأي مجموعة بارزة من أعضاء هيئة التدريس مثل ستانلي فيشر والراحل روديغر دورنبوش (المشرف المشترك على رسالتها لنيل درجة الدكتوراه بالاشتراك مع تيمين) وباقة من زملائها الطلبة ضمت لورنس بول، وغريغوري مانكيو، الذي يعمل حاليا أستاذا في جامعة هارفارد، والذي سبق رومر في شغل منصب رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين في إدارة الرئيس السابق جورج بوش.

وبعد حصول كريستينا وديفيد رومر على درجة الدكتوراه من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في عام ١٩٨٥ حصل كل منهما على وظيفة أستاذ مساعد في جامعة برينستون. وبعد ذلك بثلاث سنوات انتقلا للعمل في جامعة بيركلي.

المنهج الروائي

تأتي بحوث رومر، التي شاركها زوجها في جانب كبير منها، كانعكاس لحماسها القديم للتاريخ الاقتصادي. ويلاحظ أن من أهم سمات عملهما استخدام «المنهج الروائي» – أي الاعتماد على الأدلة المستقاة من السجلات التاريخية إلى جانب الأدلة الإحصائية. وكانت الريادة في استخدام هذا المنهج لميلتون فريدمان وآنا شوارتز في دراستهما القيمة في عام ١٩٦٣ بعنوان "*A Monetary History of the United States, 1867–1960*".

الصورة الكاملة

ترى كريستينا رومر أن تقدير آثار سياسة المالية العامة صعب لأن اتخاذ إجراءات السياسة المالية غالبا ما يكون استجابة لأمور أخرى يشهدها الاقتصاد. وفي حديث لطلاب جامعة هاميلتون في عام ٢٠١١ قالت رومر إن فصل أثر هذه العوامل الأخرى عن أثر التغييرات الضريبية أو القرارات المتعلقة بالإنفاق يقتضي الاستعانة بالأساليب المتطورة وتوافر القدرات الإبداعية وبذل الجهود الحثيثة.

ولنأخذ على سبيل المثال التخفيضات الضريبية التي استحدثتها إدارة الرئيس بوش في فبراير ٢٠٠٨ وتم تطبيقها لمواجهة الركود الذي بدأ قبل شهرين من ذلك التاريخ. وجاء معظمها في هيئة شيكات خصم ضريبي أرسلت بالبريد بين شهري إبريل ويوليو ٢٠٠٨.

وتقول رومر إن دخل الأسر المعيشية سجل ارتفاعا ملحوظا لدى استلام شيكات الخصم الضريبي. غير أن معدل الاستهلاك لم يرتفع على الإطلاق. بل في الواقع انخفض قليلا. وللوهلة الأولى يبدو الخصم الضريبي غير مؤثر.

لكن موافقة الكونغرس على هذا الخصم الضريبي لم تأت من فراغ – فقد جاءت الموافقة في خضم أزمة القروض العقارية منخفضة الجودة، عندما كانت أسعار المساكن آخذة في الهبوط. وتفسر رومر ذلك الأمر بأن المسكن هو الأصل الاقتصادي الرئيسي بالنسبة لمعظم الناس، فإذا هبطت أسعار المساكن يتجه الناس غالبا إلى خفض الإنفاق.

وقد أكدت هذا الأمر بقولها إنه «إزاء هذه الخلفية، من المحتمل أن يكون استقرار الاستهلاك في الفترة القريبة من توزيع الخصم الضريبي دليلا على جودة هذا الإجراء، حيث حافظ على مستوى الاستهلاك المرتفع لفترة لا بأس بها، رغم التيارات القوية الخافضة للإنفاق نتيجة استمرار هبوط أسعار المساكن.»

وتقول رومر إن الدرس الأساسي الذي يمكن استخلاصه هو أنه لا يمكن استنتاج أثر الخصم الضريبي أو غيره من السياسات بمجرد مطالعة النتائج. بل يتعين النظر إلى ما كان يمكن أن تصل إليه أوضاع الاقتصاد في غياب هذه السياسة.

وقالت رومر إن «الاقتصاديين يستخدمون اسما لهذه المشكلة، وهو تحيز المتغير المحذوف. وفي أي مرة ننظر في العلاقة بين متغيرين، مثل إنفاق المستهلكين والخصم الضريبي، ينبغي أن نقلق من احتمال وجود متغير ثالث، كانخفاض الثروة، يؤثر عليهما.»

وقالت إن تحيز المتغير المحذوف هو المشكلة الرئيسية في معظم البحوث التجريبية في الاقتصاد.

وفي دراسة بحثية رائدة صدرت في عام ١٩٨٩ بعنوان: "Does Monetary Policy Matter? A New Test in the Spirit of Fried and Schwartz" استخدم الزوجان رومر المنهج الروائي لتحديد سبع فترات زمنية في حقبة ما بعد الحرب، عندما حاول الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، البنك المركزي للبلاد، في ظل المخاوف السائدة بشأن التضخم، أن يخفض معدلات التضخم مستخدما السياسة النقدية في إبطاء وتيرة النمو الاقتصادي. واكتشفا في كل من هذه الفترات الزمنية أن الإجراءات التي اتخذها الاحتياطي الفيدرالي على مستوى السياسة أدت إلى هبوط الناتج إلى مستويات أقل كثيرا مما كان يمكن التنبؤ به على أساس التطورات قبل تغيير السياسات، الأمر الذي قدم «دليلا قاطعا» على أن السياسة النقدية قادرة على التأثير في الاقتصاد العيني.

وتعد هذه الدراسة فريدة من نوعها لأن الزوجان رومر، في سياق سعيهما لتحديد الفترات الزمنية السبع وتحليلها، قاما بدراسة متعمقة لمحاضر اجتماعات "لجنة السوق المفتوحة لنظام الاحتياطي الفيدرالي" وغيرها من السجلات التي غطت أكثر من أربعين سنة وذلك للتعرف على خطط الاحتياطي الفيدرالي واستيعاب الدوافع وراء قراراته على مستوى السياسات.

وفي تقرير أعده الزوجان رومر (المديران المشاركان لبرنامج الاقتصاد النقدي في « المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية») أفادا بأن استخدام المنهج الروائي يحظى بميزة واضحة عن المنهج الإحصائي الخالص، رغم أنه قد يكون خادعا، وذلك لأنه يأتي «بمعلومات إضافية قد تسهم في حل مشكلة تحديد اتجاه العلاقة السببية بين العوامل النقدية وتطورات الاقتصاد العيني.»

وقد استخدم الزوجان «رومر» مؤخرا هذا الأسلوب لقياس أثر سياسة المالية العامة على النشاط الاقتصادي. ومن أهم الدروس المستخلصة من جميع أعمالهم أنه لا يمكن استنتاج أثر السياسات بمجرد مطالعة النتائج – حيث يتعين النظر فيما يحدث أيضا في مختلف محاور الاقتصاد ودراسة الأسباب وراء إجراءات السياسة (انظر الإطار).

كم يكفي دون مغالاة؟

أثناء حفل التخرج في جامعة «بيركلي» في عام ٢٠١١، قالت كريستينا رومر للخريجين إن «العمل في البيت الأبيض كان ببساطة أصعب المهام» التي قامت بها على الإطلاق. وأضافت قائلة إن هذين العامين مع ذلك كانا أيضا «الأكثر أهمية وتأثيرا في حياتي». فقد كانت هذه الفترة صعبة، إلى حد ما، لأن زوجها لم يكن يزاملها في العمل – حيث حصل على عمل كباحث زائر في صندوق النقد الدولي. وبينما عمل الزوجان في مؤسستين مختلفتين، لم يقتصر الأمر على عدم اشتراكهما في العمل على أساس يومي، بل أن قواعد سرية العمل الحكومي كانت تمنع كريستينا حتى من مناقشة تفاصيل عملها مع زوجها. وافتقدت كريستينا مناقشاتها مع أكثر شخص ظلت تثق في آرائه لثلاثة عقود تقريبا.

وكان العمل شاقا بصورة لا يمكن تخيلها، فضلا على أن ساعات العمل امتدت إلى ١٤ ساعة يوميا. فبمجرد وصول رومر إلى واشنطن كان عليها أن تبدأ على الفور في العمل مع بقية أعضاء الفريق الاقتصادي الانتقالي للرئيس أوباما. ومن أولى المهام التي اضطلعت بها في ديسمبر ٢٠٠٨ وضع تنبؤات تكون نقطة البداية في التحرك على مستوى السياسات، مستعينة في ذلك بمجموعة من المصادر – بما في ذلك الاحتياطي الفيدرالي وعدد من محللي القطاع الخاص. لكن كل هذه التنبؤات تقريبا لم تقدر المشكلات الاقتصادية الحادة التي ستواجه الإدارة الأمريكية الجديدة حق قدرها.

وتستذكر رومر هذه الفترة قائلة «كنا نتابع تدهور التنبؤات أمام أعيننا. وكلما جاء مزيد من البيانات كان ينتابنا شعور متزايد بمدى كآبة فترة الركود المقبلة».

وفي هذا المناخ الذي اتسم بالتغيرات السريعة بدأ الفريق الاقتصادي الجديد للرئيس أوباما – أي الرؤساء المختارين للمجلس الاقتصادي الوطني (لورانس سامرز)، ووزارة الخزانة (تيموثي غايثنر)، ومكتب الإدارة والموازنة (بيتر أورزاغ) ورومر – بوضع الخطط للتحرك على مستوى السياسات بعد إجازة عيد الشكر مباشرة في نهاية شهر نوفمبر. وبينما اتفق الجميع على أن الاقتصاد يحتاج إلى دفعة تنشيطية، كان الجدل الدائر بينهم حول الحجم الملائم.

وحسب رواية «نوام شيبر» في كتابه بعنوان: "*The Escape Artists: How Obama's Team Fumbled the Recovery*" كانت تقديرات رومر تفيد بأنه يتعين اتخاذ مجموعة من التدابير التنشيطية بقيمة قدرها ١,٨ تريليون دولار (في هيئة مزيج من الإنفاق والضرائب والتحويلات الفيدرالية إلى الولايات والمحليات) حتى يتسنى القضاء نهائيا على الفجوة بين ما كان ينتجه الاقتصاد وما يمكنه إنتاجه. وقد ساهمت هذه الحسابات في زيادة حجم التدابير الموصى باتخاذها، لكن أربعة بدائل فقط تراوحت بين ٥٥٠ مليار دولار و٨٩٠ مليار دولار هي التي اشتملت عليها مذكرة الفريق الاقتصادي للرئيس أوباما.

وفي ١٣ فبراير ٢٠٠٩ وافق الكونغرس الأمريكي على «قانون التعافي وإعادة الاستثمار الأمريكي» – مشروع القانون لتوفير دفعة تنشيطية مالية بمبلغ ٧٨٧ مليار دولار. ورغم أن هذه الدفعة التنشيطية المالية كانت الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة، فإن قيمتها لم تصل إلى نصف المبلغ الذي اقترحته رومر وقدره ١,٨ تريليون دولار.

وتعترف رومر حاليا بأنه نظرا لعدم وضوح حجم الأزمة إلا بالتدريج، فقد كان اختيار دفعة تنشيطية أقل حجما هو على الأرجح الخيار السياسي العملي الوحيد. غير أنه باستقراء الأحداث الماضية، يتضح أن اعتماد «دفعة أكبر حجما [من ٧٨٧ مليار دولار] كان هو أفضل بالتأكيد. لكن السبب في جانب من الألم الذي ما زلنا نشعر به يرجع لأنه لم يكن لدينا ما يكفي في ذلك الوقت.»

على المقعد الساخن

من أكثر الأمور التي تأسف عليها رومر خلال مدة عملها في مجلس المستشارين الاقتصاديين ذلك التقرير الذي نشرته في شهر يناير ٢٠٠٩ بالاشتراك مع جاريد بيرنستين، المستشار الاقتصادي لنائب الرئيس المنتخب «جوزيف بايدن». فقد قدم تقرير رومر وبرينستين الحجة على أهمية الدفعة التنشيطية المالية، وكان هدفهما هو إقناع الكونغرس والجمهور بضرورة تقديم دفعة تنشيطية جريئة. وكتبت رومر وبرينستين في تقريرهما أن الدفعة التنشيطية المقترحة في حدود ٨٠٠ مليار دولار سوف تحول دون ارتفاع البطالة أكثر من ٨٪ – وبدونها قد يصل معدل البطالة إلى ٩,١٪. وعندما انتهى الأمر بتجاوز معدل البطالة ١٠٪، استخدم العديد من أصحاب الآراء المتحفظة تقرير رومر–برينستين كدليل على أن الدفعة التنشيطية لم تحقق النجاح المنتظر. (ويذهب كثير من الاقتصاديين حاليا إلى أن معدل البطالة في غياب الدفعة التنشيطية كان سيرتفع على الأرجح إلى أعلى من ذلك بكثير. وكان الخطأ الحقيقي في تقرير رومر –برينستين هو استخدام تنبؤات السيناريو الأساسي التي اتسمت بالتفاؤل أكثر مما ينبغي.

وتقول رومر إن «عدم الخبرة ساهم إلى حد كبير في طريقة عرضنا لتوصياتنا. فأنا أحب فكرة تقديم المعلومات ثم عرض الأسباب وراء اقتراح إجراء معين على مستوى السياسة. لكن كان عليّ أن أكون أكثر دهاء سياسيا في كيفية عرض التوصيات.»

وتركت رومر منصبها في سبتمبر ٢٠١٠، بعد قرابة العامين من العمل الشاق – وهي تقريبا مدة الخدمة المعتادة لأي رئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين. وهناك تكهنات بأن أحد العوامل التي ساهمت في قرارها بالرحيل كان شعورها بالإحباط إزاء ما يراه البعض تحول إدارة الرئيس أوباما على نحو سابق لأوانه عن مسار التنشيط المالي إلى التركيز على خفض العجز. وهناك من يرى أن السبب في تركها العمل كان لوجود اختلافات مع «سامرز» – الذي تعرفه منذ أن كانت في كلية الدراسات العليا حيث كان ضمن أعضاء هيئة التدريس في «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. لكن رومر تقول أن كل ذلك ليس له أساس من الصحة – وأنها استقالت من منصبها حتى تعود الأسرة إلى كاليفورنيا، حيث كان ابنها الأصغر يستعد لبدء دراسته الثانوية.

وتقول إن «هناك من أشاع أنني أترك منصبي لأنني لم أكن قادرة على الاستمرار في التعامل مع لاري سامرز. ولذلك أمضيت اليوم كله الذي أعلن فيه عن مغادرة العمل وأنا أقول «إن هذا غير صحيح، فأنا أحب لاري سامرز؛ ليس هذا هو السبب». وتتذكر ضاحكة أن تيم غايثنر في نهاية الأمر اتصل بها وقال: «اسمعي نصيحتي، إذا لم تقولي عني شيئا إيجابيا، فإنهم سيظنون أنني كنت وراء تركك العمل».

«عوامل الشعبية»

تشعر رومر بالسعادة لعودتها إلى بيركلي حيث يستهل ابنها الثاني، بول، دراسته في برنامج الدكتوراه في الكيمياء بعد تخرجه من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. (أما أكبر أولادها، كاترين، فتواصل دراستها في برنامج الدكتوراه في علوم الأحياء (البيولوجيا) في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ويواصل ابنها الأصغر، ماثيو، دراسته بالصف الثالث الثانوي).

وتعود رومر بذاكرتها إلى الوقت الذي أمضته في واشنطن، وتتعجب من مدى صعوبة التوفيق بين العمل في البيت الأبيض والحياة الأسرية. وتقول إنه «لم تكن هناك أي طريقة لتحقيق التوازن المطلوب». وتتذكر أنها عادت إلى منزلها بعد الشهر الأول من انضمامها إلى الفريق الرئاسي الانتقالي وقبل يومين فقط من أعياد الميلاد (الكريسماس)، وأنها كانت منهكة القوى وخاوية اليدين.

وتتذكر رومر هذا الوقت قائلة: «كان أكبر أولادنا قد عادا إلى المنزل وأعدا شجرة الكريسماس وخبزا الكعك، لكنني لم أجلب أي هدايا. وظللت أكرر عبارة «أنا في غاية الأسف». لكنهم قالوا «لا بأس يا أمي. لقد زدت من عوامل شعبيتنا.» وأعتقد أن العمل مع باراك أوباما كان معوضا لأمور كثيرة.»

يتضح أن اعتماد «دفعة أكبر حجما [من ٧٨٧ مليار دولار] كان هو أفضل بالتأكيد.»

وتواصل رومر مشاركتها في العمل الجماهيري من خلال الكتابة في عمود «رؤية اقتصادية» (Economic View) في عدد الأحد الأسبوعي من جريدة نيويورك تايمز، والذي تتناوب على كتابته مع خمسة من الاقتصاديين البارزين الآخرين. وتقول إنه يمثل القدر المناسب من الانفتاح على الجمهور في الوقت الراهن، «فأنا ما زلت مهتمة كثيرا بقضايا السياسات، وهذا العمود هو المنبر الذي يمكن من خلاله طرح القضايا للمناقشة وتناول أدلتها.»

ومن المسائل التي ما زالت تؤرق رومر بشدة مسألة معدل البطالة في الولايات المتحدة (٧,٩٪ في يناير ٢٠١٣). ففي أحد المقالات المنشورة مؤخرا في هذا العمود، ناقشت رومر كيف يمكن للاحتياطي أن يكون أكثر جرأة بكثير في سعيه لتطبيق السياسات التي تحفز النمو. وتقول إن أزمة فرص العمل تحتاج إلى حلول جريئة – مثل استهداف مسار لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (أي القيمة الدولارية للاقتصاد). ويعني ذلك أساسا أن يتعهد الاحتياطي الفيدرالي ببذل كل ما في وسعه لإعادة إجمالي الناتج المحلي الاسمي إلى مساره قبل الأزمة بهدف تحسين توقعات النمو في المستقبل، حتى وإن كان ذلك يقتضي منه التخلي عن مساره الحذر في الوقت الراهن. ويقول لورانس بول إنه «إذا كانت كريستي هي رئيس الاحتياطي الفيدرالي لاتخذت إجراءات حاسمة للغاية. لقد كانت صريحة – وهي محقة – حول الوضع المفزع نتيجة ارتفاع معدلات البطالة.»

وتشعر رومر أنه من الضروري توعية الجمهور بالقضايا الاقتصادية. وتقول «إنها مسألة معقدة في حقيقة الأمر، سواء كنا نتحدث عن السياسة النقدية أم سياسة المالية العامة.» وأن جانبا من المشكلة هو أن السياسيين غالبا ما يبالغون في تبسيطها.

وتقول «إنهم يقولون «إن كل ما علينا فعله هو تخفيض الضرائب وهذا كفيل بعلاج عجز الموازنة.» لكن هذا لن يفلح. وبالمثل، يقول الديمقراطيون «إننا نستطيع المحافظة على جميع برامج المستحقات طالما أننا نرفع الضرائب على الأثرياء.» ولن يفلح ذلك أيضا – فلا توجد الأموال الكافية حتى لدى الأثرياء لدفع التكاليف المنتظرة في نظامي الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.»

وتستعين رومر بمشاركاتها في المناسبات التي تتحدث خلالها، وبكتاباتها في العمود الصحفي، وبوظيفتها التدريسية لكي تنقل آرائها للجمهور حول التحديات الاقتصادية الصعبة. وتقول «إذا كنت على استعداد لتوفير الوقت والتحدث بأسلوب يفهمه غير الخبراء، فإنني أعتقد إنك ستتمكن في نهاية المطاف من بلوغ الهدف.»

ويبدو أن رومر التي ظلت دائما في موقع المعلم الناصح قد عادت إلى موقعها الطبيعي. ■

مورين بيرك هي من فريق العمل في مجلة التمويل والتنمية.

براكاش لونغاني يقدم لمحة عن شخصية **جيفري ساكس**، اقتصادي التنمية المتجول

مشروع في كل بلد

من الصعب أن نتصور مهنة أكثر نجاحا ـ وأكثر تنوعا ـ من مهنة جيف ساكس. فقد أصبح أحد أعضاء هيئة التدريس الدائمين في جامعة هارفارد في عام ١٩٨٢ حينما كان عمره لا يتجاوز الثامنة والعشرين. وفي أوائل الثلاثينات من عمره، ساعد بوليفيا على وضع حد للتضخم المفرط بها وإعادة هيكلة ديونها. ولم تمض سوى بضع سنوات حتى قام بصياغة خطة الحكومة البولندية للتحول من الشيوعية إلى الرأسمالية. وبعد ذلك عمل فترات كمستشار لحكومات روسيا وإستونيا وبوركينا فاصو والهند وبلدان كثيرة أخرى. وقاد ساكس حملة لتخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة، وقام، بصفته مستشارا للأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، بوضع خطة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومنذ عام ٢٠٠٢، تطلع ساكس، أثناء عمله كمدير لمعهد الأرض التابع لجامعة كولومبيا، إلى تحقيق مزيد من الإنجازات. فقد تصدى المعهد، وهو مجموعة تتألف من ٨٥٠ فرد متعددي التخصصات، لبعض المشكلات الأكثر صعوبة في العالم، من القضاء على الأمراض إلى ظاهرة الاحتباس الحراري.

وقد منح كل ذلك ساكس شهرة فائقة لا يتمتع بها سوى عدد قليل من الاقتصاديين. وفي عام ٢٠٠٥، بثت قناة «إم تي في» التليفزيونية فيلما وثائقيا عن جولة ساكس في إفريقيا مع الممثلة أنجيلينا جولي. وفي وقت سابق، قام بجولة مع بونو، المغني الرئيسي لفرقة "يو تو" (U٢) ، وذلك في إطار حملة لتخفيف أعباء الديون. وذكر أحد زملاء ساكس في جامعة هارفارد في ذلك الوقت أن الخبير الاقتصادي روبرت بارو يتذكر أن ساكس دعاه ذات مرة لتناول الغداء مع بونو لمناقشة الحملة. ويقول بارو أنه "كان يميل إلى رفض الدعوة" لكنه خضع لابنته المراهقة التي قالت له: "هذا أروع شيء يمكن تصوره يا أبي ... عليك أن تذهب بالطبع."

والعمل الذي يقوم به ساكس يثير الانتقادات أيضا نظرا لأن السياسات التي يدافع عنها غالبا ما يكون لها آثار جانبية مؤلمة. وهي تهمة ينفيها بشدة قائلا: "في بوليفيا وبولندا وروسيا كنت أعمل كطبيب غرفة الطوارئ. فالمريض كان بالفعل يعاني من صدمة: تضخم مفرط، وجوانب نقص على جميع الأصعدة، وعدم استقرار سياسي، وانهيار للعملة، وانتشار للخوف. والنقاد عديمي الخبرة تكون فكرتهم محدودة عن طبيعة هذه الاضطرابات، وللتحديات التي ينطوي عليها وضع السياسات في مثل هذا الوضع الملتبس. فلا تلومون الطبيب على حالة المريض الذي يأتي إلى غرفة الطوارئ."

ساكس وصلته بجامعة هارفارد

وُلد ساكس في ديترويت عام ١٩٥٤. وتعود جذور عائلته إلى غرودنو، التي كانت ذات يوم جزءا من بولندا ثم أصبحت جزءا من الاتحاد السوفييتي. وكان والده محاميا عماليا بارزا وناشطا سياسياً في الحزب الديمقراطي الأمريكي. وتتذكر أخته، أندريا، أن والدهما ذكرهم

دائما بأن «يقرنوا عملهم بخدمة مجتمعهم». وبعد أن فكر في أن يصبح محاميا مثل والده، تحول عن الدراسة في كلية الحقوق بجامعة هارفارد واتجه إلى قسم الاقتصاد. وقد أصبح هذا القسم بيتا له لمدة ٣٠ عاما.

وأثناء دراسته الجامعية، أكمل جميع المتطلبات الدراسية اللازمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد. وفي عام ١٩٨٢، نشر دراسة في المجلة المتخصصة الرائدة في مجال الاقتصاد، إيكونومتريكا، بعنوان "Multiple Shooting in Two-Point Boundary Value Problems". وفي واقع الأمر أنه تلقى قدرا من المساعدة في إعداد هذه الدراسة؛ فقد شاركه في التأليف ديفيد ليبتون، الذي يشغل الآن منصب النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي؛ وجيم بوتربا، الذي يشغل الآن منصب رئيس المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (المؤسسة البارزة للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة)؛ ولاري سامرز، وزير الخزانة الأمريكي السابق والرئيس السابق لجامعة هارفارد. وكان ساكس بارزا حتى وسط هذا الجمع من الموهوبين في جامعة هارفارد، وهو ما اعترفت به الجامعة حيث أصبح أحد أعضاء هيئة التدريس الدائمين بها وهو في الثامنة والعشرين من عمره.

غير أن اختيار ساكس لم يكن لتفوقه من الناحية الفنية فحسب بل أيضا لاهتمامه بالتصدي للقضايا الاقتصادية الملحة في الوقت الحاضر، ووضع الحلول لها، والضغط من أجل اعتماد هذه الحلول. وذات مرة، كتب بول كروغمان، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، أن "ما يميز جيف هو أنه واضع نظريات من الدرجة الأولى وذو نفوذ سياسي كبير أيضا. وهو مزيج عجيب جدا."

العلاج السحري

كان مشروع ساكس الرئيسي الأول هو عمله كمستشار اقتصادي لبوليفيا عام ١٩٨٥. فقد كانت البلاد تسعى جاهدة للتغلب على مشكلة معدل التضخم السنوي البالغ ٦٠,٠٠٠٪. ويقول ساكس إن معدلات التضخم المرتفعة تعني أنه «إذا تركت (الأموال) عن طريق الصدفة في حافظة نقودك لمدة أسبوع أو اثنين، فقدت ربع قيمتها.»

وبالطبع، في مثل هذه الحالة لا يترك الناس عموما أموالهم في حوافظهم. ففي واقع الأمر، يتقاضى الناس نقودا طائلة ويندفعون فورا إلى السوق لمحاولة تحويل النقود الورقية التي على وشك أن تفقد قيمتها إلى سلع تحتفظ بقيمتها. ويقول ساكس: «تشعر حقا بأنك في موقف طارئ، وترهق عقلك في محاولة التوصل إلى أي حل.»

ويقول ساكس إن الحل في النهاية كان «بسيطا جدا جدا.» فالتضخم المفرط ينشأ عندما تواجه الحكومات عجزا في الموازنة وتحاول سد العجز عن طريق طباعة النقود. وبالتالي فإن العنصر الرئيسي للحد من التضخم المفرط هو منح الحكومات مصدر للإيرادات الحقيقية. ففي بوليفيا، استلزم ذلك زيادة حادة في سعر النفط المملوك للحكومة والمدعوم من الدولة بشكل كبير. وقد ضمن رفع سعر النفط إلى مستوى واقعي أن «تحصل الحكومة على الأموال الكافية لسداد رواتب المعلمين» عند بيعها للنفط. وهو ما سد عجز الموازنة بما يكفي للحد من التضخم المفرط.

ويقول ساكس إن إلغاء دعم أسعار النفط كان «خطوة إلى الأمام،» كما يقول إن الفقراء تحملوا عبء التضخم المفرط نتيجة تآكل قيمة أموالهم في حين أن «الأغنياء استفادوا من الانخفاض الشديد في أسعار البنزين. وكان أكبر «المستفيدين في واقع الأمر هم المهربون الذين اشتروا المنتجات النفطية في بوليفيا وقاموا بتهريبها إلى بيرو.»

وإلى جانب زيادة أسعار النفط، ناضل ساكس أيضا في سبيل تخفيف أعباء الديون عن بوليفيا ـ التي بلغ دينها العام ١١٠٪ من دخلها في عام ١٩٨٤. وقد وضعه ذلك في خلاف، لم يكن الأخير، مع صندوق النقد الدولي (راجع الإطار). ويقول ساكس «كانت هذه معركة كبيرة مع صندوق النقد الدولي والبنوك، إذ لم يكن مبدأ تخفيض الديون قد تم إرساؤه بعد في المحافل الدولية.» وقاد ساكس المفاوضات للبوليفيين، وفي النهاية تم إلغاء ٩٠٪ من الديون الخارجية في الدفاتر.

وفي أوائل عام ١٩٨٦، توقف التضخم المفرط، «وكانت بوليفيا واحدة من البلدان التي تشهد أقل معدلات التضخم في جميع أنحاء الأمريكتين.» غير أن معدل نموها الاقتصادي ظل متواضعا، وهو ما أثار قلق ساكس ودفعه لاحقا إلى إجراء دراسة مهمة حول الحواجز التي تعيق النمو.

مشكلات فاليسا

أدى نجاح ساكس في بوليفيا إلى فرص للعمل في العديد من العواصم الأخرى. فقد طلبت منه الحكومة البولندية في أوائل عام ١٩٨٩ مساعدتها على التحول إلى الرأسمالية. وأجرى ساكس مناقشات مطولة مع زعماء حركة التضامن العمالية «حول اقتصاد السوق وما يمكن عمله.» وكان الزعماء متشائمين بشأن فرص التحول الاقتصادي في بولندا.

وقد أكد لهم ساكس أنه يمكن القيام بذلك، حيث يمكن أن تحقق الأسواق نجاحا إذا تم تحريرها ـ أي إذا تم تحديد الأسعار عن طريق قوي الطلب والعرض وليس عن طريق التدخل الرسمي. وبمجرد أن تبدأ الأسواق في العمل، فإن الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي من بقية البلدان الأوروبية سوف ينعش الصناعة البولندية. وقال ساكس لزعماء حركة التضامن، مرددا النصيحة التي أعطاها للبوليفيين: «انسوا الدين الخارجي ـ فسوف يتم إلغاؤه.»

وبعد بضع شهور، بدأ زعماء حركة التضامن في التجاوب مع أراء ساكس. وفي إحدى الليالي، ذهب ساكس وليبتون ـ صديقه في جامعة هارفارد ـ إلى شقة أحد الزعماء، وهو جاسيك كورون. ورسم ساكس وليبتون الملامح العامة لخطة التحول. وفي النهاية قال كورون، «واضح ـ اكتب الخطة.» فقال ساكس إنه سيقوم هو وليبتون بتسجيلها بمجرد عودتهما إلى الولايات المتحدة وإرسالها في أقرب وقت ممكن. فقال كورون، «لا، إنني أريد الخطة صباح الغد.»

الدراما الآسيوية

ظل ساكس ناقدا لصندوق النقد الدولي لفترة طويلة، ولم يتغير موقفه هذا أثناء الأزمة الآسيوية في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨. وفي عمل مشترك مع ستيف رادليت، كتب ساكس أن «التفسيرات التي تعزي الانكماش إلى جوانب الضعف العميقة في الاقتصادات الآسيوية، مثل رأسمالية المقربين في آسيا، تبدو لنا مبالغا فيها إلى حد كبير.» وبدلا من ذلك، أعزى رادليت وساكس الأزمة إلى «مزيج الذعر المالي، وأخطاء السياسات التي اقترفتها الحكومات الآسيوية في بداية الأزمة، وسوء تصميم برامج الإنقاذ الدولية،» وهو ما زاد من عمق الأزمة أكثر مما كان «ضروريا أو محتوما.»

ورغم اتفاقهم على ضرورة رفع أسعار الفائدة عقب سحب رؤوس الأموال الأجنبية، شكك رادليت وساكس في «إصرار صندوق النقد الدولي على رفع أسعار الفائدة أكثر من ذلك والمطالبة بتحقيق فائض في المالية العامة بينما كانت السحوبات الضخمة للأموال تجري بالفعل.» واستندت مشورة صندوق النقد الدولي إلى افتراض أن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى «استقرار أو ارتفاع قيمة العملة وأن مزايا تثبيت العملة من حيث انخفاض تكاليف خدمة الدين الخارجي ستفوق تكاليف الإنتاج على المدى القصير نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة.»

وتساءل رادليت وساكس، مثل كثير من المراقبين الآخرين، كجوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل، عما إذا كان الحصول على هذه المزايا يستحق تحمل هذه التكاليف.

لذلك، توجه ساكس وليبتون إلى مكتبهما، وقال ساكس إنهما وضعا «ألواحا من الخشب على الأحواض حتى يتمكنا من وضع جهاز الكمبيوتر عليها.» وكتبا خطة في تلك الليلة، «حيث بدآ العمل من حوالي العاشرة مساء حتى الثالثة أو الرابعة صباحا لا أعرف.» وبحث زعماء حركة التضامن هذه الخطة وقالوا لساكس، «يمكنك استقلال طائرة والتوجه إلى غدانسك. فقد حان وقت ذهابك لمقابلة السيد فاليسا.»

الفخر البولندي

استمر العمل على العناصر الأساسية لدراسة ساكسليبتون طوال عام ١٩٨٩، حيث قام وزير مالية بولندا، ليزيك بالسيروفيتش بدور أساسي. وفي النهاية، تم الإعلان عن الخطة الاقتصادية لحركة التضامن في الأول من يناير ١٩٩٠. ويقول ساكس: كانت تلك اللحظة «مرعبة (لأننا) في بلد يعاني من تضخم مفرط، وحالة فوضى، ويأس، وإفلاس مالي، ومتاجر فارغة، وبداية لتجربة، كما كانت بالفعل، لم تحدث من قبل مطلقا.»

ويقول أندرو بيرغ، الذي يعمل الآن في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي، وكان في ذلك الوقت طالب دكتوراه في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ويعمل في بولندا: «يمكن القول إنني كنت الممثل المقيم في بولندا للزميلين ساكس وليبتون». ويتذكر أن العمل مع ساكس كان «يقوم على تمكين العاملين معه؛ فالتسلسل الهرمي المهم هو التسلسل الهرمي للأفكار الجيدة.» وغالبا ما كان يتضح لنا أن أفكار ساكس هي الأفضل. ويقول بيرغ، «كان في استطاعة جيف معرفة أسباب الأمور المعقدة من أقصر الطرق،» ويعرف تماما أي «رسم بياني ثنائي الأبعاد يلخص الحالة بالفعل.»

وكما دعا ساكس وليبتون، أدت الخطة الاقتصادية إلى التحرير السريع للأسعار وفتح الاقتصاد على الفور أمام التجارة لتخفيف العجز في السلع الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج الرئيسية. ويقول ساكس: إن الخطة أجلت خصخصة الصناعات الرئيسية الخاضعة لسيطرة الدولة، حيث «لم يكن لديه خطط تفصيلية وهو الأمر الذي يستغرق سنوات للانتهاء منه.»

لكن الخطة الاقتصادية أدت أيضا إلى ارتفاع حاد في الأسعار، مما أدى إلى تفاقم مشكلة التضخم المفرط. فقد تضاعفت أسعار الغذاء خلال شهر، وزادت أسعار الفحم، ذو الأهمية البالغة لإنتاج الطاقة في بولندا، بمقدار ستة أضعاف. وتوقف نمو الأجور. ويقول ساكس: «تخوض هذه التجربة وأنت تعلم أن الأجور لن ترتفع بنفس سرعة ارتفاع الأسعار. وتلك هي الفكرة الأساسية.»

وقام ساكس بالضغط أيضا للحصول على دعم مالي لبولندا من الحكومات الغربية والوكالات الدولية. ويتذكر بيرغ استخدام بطاقة اتصال هاتفه التابع لشبكة «اي تي آند تي» حتى يتمكن وزير المالية البولندي، بالسيروفيتش، من الاتصال بالمدير العام لصندوق النقد الدولي، ميشيل كاميديسو، لطلب المساعدة.

وقد واجه ساكس منذ ذلك الحين انتقادات بسبب المشكلات الناجمة عن الخطة في البداية، لكن قد يكون هناك شكوك طفيفة حول المكاسب في الأمد الأطول.

التحدي الأكبر

عندما بدأت بولندا تشهد تحسنا، أصبحت تجربتها مثار اهتمام روسيا. ففي ١٩٩٠–١٩٩١، بدأ ساكس العمل مع الخبير الاقتصادي السوفييتي غريغوري يافلينسكي لتصميم خطة للتحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي، بمساعدة فنية ودعم مالي من الغرب بلغ ١٥٠ مليار دولار على مدى خمس سنوات. وقد حملت الخطة اسم «الصفقة الكبرى.»

وفي نهاية عام ١٩٩١، تم تعيين ساكس رسميا كمستشار اقتصادي لبوريس يلتسين. وكان زميلاه الأساسيان هما ليبتون وأندرس آسلوند، الذي يشغل الآن منصب كبير زملاء معهد بيترسون للاقتصاد الدولي. ويقول آسلوند إنه «باستثناء فريق غايدار الذي يضم خيرة شباب الإصلاحيين الروس، كانت الخبرات المحلية التي يمكن الاعتماد عليها محدودة.» لذلك، ضم الفريق شباب من الخبراء الاقتصاديين الروس المدربين في الغرب والخبراء الاقتصاديين المعينين من الغرب، ومنهم بيرغ وأندرو وارنر، الذي كان حينها حديث التخرج من جامعة هارفارد ويعمل الآن في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

ويقول ساكس إنهم «نالوا أقصى قدر من الثقة في تلك الأيام: حيث تم منح تصاريح دخول دائمة لمبنى مجلس الوزراء وبضعة مكاتب بالداخل لموظفينا المقيمين في موسكو بشكل دائم.» ويتذكر بيرغ أنه عندما هبطت طائرته في مطار موسكو، تم اصطحابه سريعا عن طريق مكتب الهجرة إلى سيارة ليموزين كانت في انتظاره، و»كانت هناك ممرات منفصلة لسيارات الليموزين.» غير أن بيرغ يقول: بدا أن هناك حالة من التشتت: «فقد كانت هناك رائحة بنزين في الهواء، حيث قيل لي إنها بسبب تخزينه في حقائب الليموزين والسيارات.» وقد تأثرت الدعامة الأساسية للاقتصاد الروسي، وهي إنتاج النفط والغاز، نتيجة تراجع أسعار النفط في منتصف الثمانينات من القرن الماضي.

وتفتقر المنطقة إلى تاريخ وممارسة اقتصاد السوق. ويقول وارنر إن الكثير مما فعله ساكس وفريقه كان استخداما «للاقتصاد المنطقي،» القائم على تفسير الأساسيات. «كنا نحاول الحيلولة دون نمو الائتمان بنسبة ٢٥٪ شهريا وإصلاح الموازنة الأساسية.» ويقول وارنر: كان لدى ساكس «أمانة فكرية، وكان يحاول دائما الحصول على الأرقام الصحيحة وتعزيز التحليل الجيد.»

انعكاس المسار في روسيا

من ناحية أخرى، لم يتمكن ساكس وفريقه من أن يحققوا في روسيا النجاح الذي حققوه في بولندا. وفي دفاعه الطويل عن سجل إنجازاته بعنوان «ما فعلته في روسيا،» يقول ساكس إن النتائج كانت مخيبة للآمال لأن الفريق الروسي تجاهل نصيحته إلى حد كبير، كما تجاهلها الغرب كلية تقريبا. ورغم اقتراح ساكس إلغاء الضوابط السعرية التي تم فرضها في بداية عام ١٩٩٢، فقد تم تجاهل نصيحته بتقييد المعروض النقدي وإلغاء الدعم الموجه للشركات. ونتيجة لذلك، «واصلت معدلات التضخم ارتفاعها دون هوادة لعدة سنوات،» مما أعطى الإصلاحات سمعة سيئة.

ويقول آسلوند إن ساكس وفريقه أيضا «لم يتمكنوا من تحرير أسعار الطاقة والتجارة الخارجية.» وهذا يعني أن «بعض الناس تمكنوا من شراء النفط مقابل دولار وبيعه مقابل ١٠٠ دولار في الأسواق العالمية وبالتالي لم يكن لديهم أي حافز للإصلاح.» ويقول آسلوند: «تم تجاهل نصيحة ساكس بأن تبقى شركات الموارد الطبيعية الكبرى في يد الدولة؛ وبدلا من ذلك تمت خصخصة القطاع بطريقة فاسدة، مما أدى إلى حكم القلة.»

لكن آسلوند يقول إن السبب الأكبر في الفشل هو أنه خلافا لنصيحة ساكس، «لم يحرك الغرب ساكنا لروسيا.» فبلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) لم تقدم بنفسها مساعدة مالية تُذكر، وإنما ألقت، بدلا من ذلك، بمسؤولية تقديم المساعدات على عاتق المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد كتب جون أودلينغ – سمي، الذي كان يشغل حينها منصب مدير إدارة صندوق النقد الدولي للإشراف على الأنشطة في روسيا، أن "عدم قيام مجموعة السبعة بتقديم الدعم المالي على نطاق واسع بنفسها" قد جعل صندوق النقد

الدولي يقوم بأدوار "متناقضة أحيانا." فمن جهة، كان من المتوقع أن يُقرض الصندوق روسيا استنادا إلى سياسات تفي "بالمعايير العادية" للصندوق. ومن جهة أخرى، كان من المتوقع أن يخفف الصندوق هذه المعايير عندما أرادت مجموعة السبعة أن تظهر دعمها السياسي للحكومة الروسية."

ويقول أودلينغ – سمي إنه نتيجة لهذه الأدوار المزدوجة "في بعض الأحيان، على سبيل المثال، كما حدث في نهاية عام ١٩٩٣.... واجه الصندوق ظروفا شعر خلالها أنه ينبغي أن يكون أكثر حرصا على دعم السياسات الضعيفة بدلا من تعطيل" تدفق القروض لروسيا. وقد واصل ساكس تقديم النصح للحكومة الروسية طوال عام ١٩٩٣، لكن عندما تبين أن الأمور في هذه السنة "أكثر سوءا [من حيث إجراءات السياسة] مما كان عليه الحال في ١٩٩٢،" أعلن هو وآسلوند استقالتهما في يناير ١٩٩٤. ويقول بيرغ إن روسيا تحولت إلى "تجربة مفيدة تشهد على حدود قدرة الكفاءات والأفكار الذكية على إحداث تغيير نحو الأفضل."

بعد ٣٠ عاما من التركيز على المشكلات في جميع أنحاء العالم، تحول اهتمام ساكس الآن أيضا إلى مشكلات أقرب إلى الوطن.

لعنة الموارد

في منتصف التسعينات، حول ساكس اهتمامه إلى السؤال عن السبب الذي يجعل بعض البلدان غنية والبعض الآخر فقيرة. وكانت تجربته في بوليفيا وروسيا عاملا محفزا على ذلك. فقد تغلبت بوليفيا على مشكلة التضخم المفرط في الثمانينات لكن معدل نموها الاقتصادي ظل متواضعا. ويرى ساكس أن ذلك يرجع إلى «اعتماد البلاد الهش على عدد قليل من صادرات السلع الأساسية،» إلى جانب «موقعها الجغرافي الاستثنائي كأحد بلدان الأنديز غير الساحلية المقسمة بين المرتفعات الشاهقة ومنخفضات الغابات الاستوائية.»

وربما يبدو للوهلة الأولى أن الصادرات السلعية تمنح البلد المعني ثروات سهلة. لكن ساكس ووارنر لاحظا انتظامية المشاهدات التجريبية التي تشير إلى تباطؤ النمو في العديد من البلدان الغنية بالموارد، واستفادا من دراسات سابقة تزعم أن «الثروات السهلة تؤدي إلى الكسل.» وقد كتب الفيلسوف الفرنسي جان بودان في عام ١٥٧٦ أن «الرجال الذين يملكون تربة غنية وخصبة غالبا ما يكونون مخنثون وجبناء،» في حين أن البلدان القاحلة تجعل الرجال «حذرين، ويقظين، وكادحين.»

وأشار ساكس ووارنر إلى أن العديد من الأمثلة التاريخية على ما يبدو تثبت صحة اعتقاد بودان. فقد كانت هولندا أفضل من إسبانيا الغنية بالذهب في القرن السابع عشر. وفي القرنين التاسع عشر والعشرين، تفوقت سويسرا واليابان اللتان تفتقران إلى الموارد على روسيا. وفي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، تقدمت عدة بلدان آسيوية، مثل كوريا وسنغافورة، على بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية الغنية بالموارد.

وأكد ساكس ووارنر التأثير السلبي لوفرة الموارد على النمو من خلال إجراء دراسة مقارنة على مستوى العالم. وقد أثبت التحليل الإحصائي أن «الاقتصادات التي تفتقر إلى الموارد غالبا ما يفوق نموها الاقتصادي إلى حد كبير الاقتصادات الغنية بالموارد.»

نهاية للفقر

على مدار العقد الماضي أو نحو ذلك، تركز اهتمام ساكس على إفريقيا وعلى وضع حد للفقر هناك. وقد كان له دور فعال في نجاح حملة يوبيل العام ٢٠٠٠ لتخفيف أعباء الديون من خلال إقناع البلدان الدائنة بإلغاء الديون الضخمة المستحقة على البلدان النامية. وقام ساكس وبونو بالضغط على الرؤساء ورؤساء الوزارات - وعلى البابا يوحنا بولس الثاني. وقد نجحت هذه الجهود. ففي عام ١٩٩٩، تعهدت بلدان مجموعة الثمانية (مجموعة السبعة بالإضافة إلى روسيا) بإلغاء ديون قيمتها ١٠٠ مليار دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٠. وكتب بونو عن ساكس معبرا عن إعجابه به: «عندما يبدأ هذا الرجل في التحرك، يكون أقرب إلى مبشري هارلم منه إلى مثقفي بوسطن.»

وفي عام ٢٠٠٢، ترك ساكس جامعة هارفارد بعد أكثر من ٢٠ عاما من العمل كأستاذ ليصبح مدير معهد الأرض التابع لجامعة كولومبيا. وهناك أطلق مشروعه الأكثر طموحا حتى الآن. ويعد المشروع، الذي أطلق عليه اسم «مشروع قرى الألفية» محاولة من ساكس، بدعم من الأمم المتحدة، لمساعدة المناطق الريفية في إفريقيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي الأهداف العالمية لتحسين التنمية البشرية، بحلول عام ٢٠١٥. ويقدم المشروع مساعدات على نطاق واسع إلى ما مجموعه ١٥ قرية في ١٠ بلدان لمساعدتها في مكافحة الفقر والمرض. وتحصل القرى على بذور عالية الإنتاجية، وأسمدة، وآبار للشرب، ومواد لبناء المدارس والعيادات، والشبكات المعالجة بالمبيدات الحشرية، والعقاقير المضادة للفيروسات القهقرية.

وقد تحققت العوائد الأولية من المشروع، حيث تحسنت مؤشرات التنمية البشرية في معظم الجوانب في قرى الألفية. لكن حدوث هذه التحسينات كان ممكنا حتى دون مساعدة من مشروع ساكس. وهناك جدل كبير حول إثبات أن المشروع حقق أثرا كبيرا - من خلال، مثلا، مقارنة نتائجه بنتائج القرى التي لم تكن جزءا من المشروع.

في الطريق إلى الوطن؟

في رحلة إلى واشنطن العاصمة عام ١٩٧٢ عندما كان طالبا في السنة النهائية في المدرسة الثانوية، أرسل ساكس لصديقته بطاقة بريدية تحمل صورة البيت الأبيض وكتب على ظهرها «العودة للوطن أخيرا». وبعد ٣٠ عاما من التركيز على المشكلات في جميع أنحاء العالم، تحول اهتمام ساكس الآن أيضا إلى مشكلات أقرب إلى الوطن. فكتابه الأخير يحمل عنوان "*The Price of Civilization: Reawakening American Virtue and Prosperity*". وتقول صحيفة فاينانشيال تايمز أن ساكس «يبدو كالرحالة العالمي الذي يعود إلى وطنه ليجد بلده أسوأ بكثير مما كان يتذكر.» ويعرب ساكس عن أسفه تجاه مشكلات الولايات المتحدة مثل عدم توفير فرص العمل، وتهالك البنية التحتية، وانخفاض مستويات التعليم، وزيادة عدم المساواة، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، والفساد السافر في الشركات.

ويشعر ساكس بتفاؤل غير عادي بشأن الولايات المتحدة على الرغم من هذه القائمة التفصيلية من الشكاوى. ويقول: «إذا كانت بولندا قد تمكنت من التحول من الشيوعية إلى الرأسمالية، فبالتأكيد يمكننا أن نتحول من أحد أشكال الرأسمالية إلى شكل أفضل.» ■

يشغل براكاش لونغاني منصب مستشار في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

الرجل الذي يستطيع بصبره أن يطهو الحجر

التمويل والتنمية تقدم لمحة عن شخصية **جاستين ييفو لين**، أول من يشغل منصب كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي من أحد الاقتصادات النامية أو الصاعدة.

في حفل استقبال أقيم في بداية هذا العام بمناسبة انتهاء فترة تولي جاستن ييفو لين لمنصبه ككبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي، وكما تجري العادة في هذه المناسبات، ألقي الضوء على الإنجازات التي حققها لين طيلة حياته: جاستين لين أول صيني من أبناء جيله يحصل على درجة الدكتوراه من جامعة شيكاغو، وجاستين لين ثاني مواطن يمتلك سيارة خاصة في بكين، وجاستين لين أول من يشغل منصب كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي من أحد البلدان النامية أو الأسواق الصاعدة.

وإلى جانب هذه الإنجازات، أشاد الحضور بالسمات الأكثر تمييزا لشخصية جاستين لين: عزمه ومرونته وروحه العملية. وأبرز ما قاله أحد زملائه أثناء الحفل مستشهدا بأحد الأمثلة الشعبية الإفريقية عن أن لين يستطيع بصبره أن يطهو الحجر.

وإذا وُجد من ينطبق عليه وصف "الرجل المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب"، فلين هو ذلك الشخص. ولحسن الحظ، فمن المحطات المهمة في حياته وصوله إلى الصين القارية في الوقت الذي بدأ فيه الحزب الشيوعي في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات السوقية التاريخية. ثم جمعت المصادفة السعيدة بين لين الذي يتمتع بمهارات في اللغة الإنجليزية وخبير اقتصادي زائر حاصل على جائزة نوبل في حاجة إلى مترجم، وانتهت بترشيح لين لمنحة دراسية لنيل درجة الدكتوراه من جامعة شيكاغو. وفي يونيو ٢٠٠٨ قبيل انزلاق العالم نحو حالة الركود الأسوأ على الإطلاق خلال ما يزيد على نصف قرن، ووسط مطالبات متزايدة بإسناد دور أكبر للاقتصادات الصاعدة والنامية في إدارة البنك الدولي، اختير لين لشغل منصب كبير الخبراء الاقتصاديين — وهو أول من يشغل هذا المنصب من أحد البلدان النامية. وهكذا كان التاريخ كريما مع لين ذي الستين عاما.

إعادة تقييم عملية التنمية

مرت السنوات الأربع سريعا، وها هو لين يستعد للعودة إلى الصين بعد انتهاء فترة إقامته القصيرة في واشنطن العاصمة مقر البنك الدولي حيث شغل أيضا منصب نائب أول رئيس البنك. وينظر هذا الخبير الاقتصادي المنعزل للغاية ذو العوينات إلى المرحلة الأخيرة في حياته المهنية الحافلة برضا كبير. فقد وجد في البنك الدولي منبرا عالميا أتاح له تعزيز الإطار الذي صممه لإعادة تقييم عملية التنمية ـ أو "الاقتصاد الهيكلي الجديد" كما يسميه (راجع الإطار).

ويقول عن ذلك "لقد فتحت الباب أمام الناس للتفكير، وأمام زملائي للتفكير والنقاش".

ولين، وهو خبير في الاقتصاد الصيني، يرى نفسه في معزل إلى حد ما عن دوائر صنع القرار الغربية التي هيمنت على اقتصاديات التنمية على مر التاريخ. فبصفته كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي، سار على خطى شخصيات بارزة مثل لورانس سامرز، الوزير الأسبق لوزارة الخزانة الأمريكية، وجوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل. غير أن نظرياته تنطوي على نقد دقيق وحاد لتوافق آراء واشنطن، وهو عبارة عن مجموعة كبيرة من السياسات "الليبرالية الجديدة" التي اقترنت اقترانا وثيقا في السابق بمؤسسات واشنطن العاصمة، مثل صندوق النقد الدولي والخزانة الأمريكية والبنك الدولي. وعند سؤاله عما إذا كان بالفعل أول شخص يشغل منصب كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي من أحد البلدان النامية، أجاب قائلا "لست فقط أول شخص من أحد البلدان النامية، ولكنني أيضا أول شخص على دراية كبيرة بالبلدان النامية".

ووفقا لسيليستين مونغا، أحد زملاء لين بالبنك الدولي والذي اشترك معه في تأليف كتاباته، فإن لين "هو الشخص الوحيد في تاريخ جميع كبيري الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي الذي شارك بالفعل في تحرير ٦٠٠ مليون شخص من براثن الفقر. وهل يوجد ما هو أكثر من ذلك؟"

كما يقول ستيغليتز إن لين كان له دور كبير في الربط بين دروس النمو في شرق آسيا، المنطقة الأسرع نموا في العالم، واقتصاديات التنمية.

ضابط جيش مثالي

خلفية لين المتواضعة ـ حيث ولد عام ١٩٥٢ ضمن ستة أبناء لعائلة فقيرة في إيلان بشمال شرق مقاطعة تايوان الصينية ـ قد تميزه عمن سبقوه من كبيري الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي، ولكنه الوحيد بينهم دون شك الذي يلاحقه أمر اعتقال.

ما المقصود بالاقتصاد الهيكلي الجديد؟

الاقتصاد الهيكلي الجديد هو تطبيق من تطبيقات الاقتصاد الكلاسيكي الجديد يدرس تأثير الهياكل الاقتصادية على عملية التنمية.

ويشير جاستين لين إلى أن التكوين الصناعي لأي بلد هو نتاج مواطن القوة والمزايا المتأصلة فيه ـ أي أن التكوين الصناعي يتحدد بعوامل الإنتاج المتاحة"، بما في ذلك القوة العاملة، أو الموارد الطبيعية، أو رأس المال البشري أو المادي. ونقتبس هنا قول لين بأن "الهيكل الاقتصادي لأي اقتصاد ينشأ من داخل هيكل عوامل الإنتاج المتاحة له".

ولتشجيع المسيرة التنموية قدر الإمكان، ينصح لين البلدان بالتركيز على القطاعات التي تكون لها فيها ميزة تنافسية (أي القطاعات التي تحسن نسبيا العمل بها) على أساس ما تملكه في الوقت الحالي (أي الموارد المملوكة لها). وسوف يؤدي ذلك إلى تعزيز القدرات التنافسية للبلدان قدر الإمكان، وتحقيق أكبر عائد ممكن على الاستثمار، وتكوين أكبر قدر ممكن من المدخرات، وإرساء الأساس اللازم للارتقاء إلى قطاعات أكثر كثافة في استخدام رأس المال بأقصى سرعة ممكنة. فالنجاح يولد نجاحا على حد قول لين.

ووفقا للإطار الذي وضعه لين، وكما في علم الاقتصاد التقليدي، يكون للسوق التنافسية الدور الأساسي في توزيع الموارد، بينما تكون الدولة مسؤولة عن مساعدة الشركات في عملية التحديث الصناعي من خلال مواجهة المؤثرات الخارجية ومشكلات التنسيق. ولكن الاختلاف الأساسي في إطار الاقتصاد الهيكلي الجديد الذي وضعه لين يكمن في تشجيع الحكومات على استخدام مواردها المحدودة استخداما استراتيجيا بتوجيه الدعم للقطاعات التي يحتمل أن يكون فيها ميزة تنافسية بما يتيح للبلدان تحقيق انطلاقة اقتصادية أسرع.

ففي عام ١٩٧٩، قرر الضابط المثالي في الجيش التايواني المرابط في جزيرة كينمين ذات الحساسية السياسية والذي كان يبلغ من العمر ٢٦ عاما ويدعى لين جونغي آنذاك أن يعبر مضيقا عاتي الأمواج يبلغ طوله ٢٠٠٠ متر إلى الصين القارية الخاضعة لهيمنة الحزب الشيوعي كي يبدأ حياة جديدة.

وعقب اختفائه، سجلته السلطات التايوانية في عداد المفقودين وصرفت تعويضا لزوجته بما يساوي أكثر من ٣٠٠٠٠ دولار أمريكي، واتهمته بعد فترة طويلة بالفرار من الجيش.

وإذا سألت لين اليوم عن هذا القرار، ستجده يتفادى أي أسئلة أخرى حول الموضوع ـ وهي المرة الأولى خلال المقابلة التي تجمدت فيها ابتسامته التي لا تفارق وجهه وظهرت عليه علامات التوتر رغما عنه. وقد ترك لين وراءه ولده البالغ من العمر ثلاث سنوات وزوجته تشن يون ينغ التي كانت تنتظر ولادة ابنتهما. وعند سؤاله عن رد فعل زوجته حيال انشقاقه، قال:

"لقد شجعتني. وهي سعيدة ما دمت أنا سعيد".

"هل أخبرتها إذن أنك تعتزم الرحيل؟"

"لقد ألمحت في حديثي إلى ذلك."

التحول الاقتصادي في الصين

عندما وصل لين إلى الصين القارية، قام بتغيير اسمه إلى لين ييفو، ويعني "الرجل المثابر". ونظرا لأنه لم يستطع الاتصال بعائلته مباشرة، فقد بعث بخطاب إلى أحد أقاربه في طوكيو وصف فيه شعوره بالوحدة وشوقه لزوجته وأطفاله. وإلى جانب التفاصيل العائلية المعتادة ـ بما في ذلك طلب لين من قريبه إرسال هدايا الكريسماس إلى عائلته نيابة عنه مستخدما الاسم المستعار السري الذي اختاره لين لنفسه — تضمن الخطاب وصفا للصين خلال إحدى المراحل المهمة

في مسيرة تنميتها حينما كانت تسعى إلى التحول من اقتصاد موجه مركزيا إلى اقتصاد سوقي، حيث جاء في خطابه:

"تعكف الصين في الوقت الحالي على دراسة الأعوام الثلاثين التي مضت منذ قيام جمهورية الصين الشعبية دراسة جدية وصادقة — وتحاول التعلم من أخطائها — لبناء صين حديثة. ومنذ الإطاحة بعصابة الأربعة، أحرزت الصين القارية ككل تقدما سريعا للغاية، فالشعب لديه طموح وشعور غامر بالثقة. وأنا على يقين تام أن الصين ينتظرها مستقبل مشرق، وللمرء أن يفخر بأنه صيني وأن يقف في هذا العالم مرفوع الرأس والصدر".

يقول ستيغليتز إن لين كان له دور كبير في الربط بين دروس النمو في شرق آسيا واقتصادات التنمية.

وتمثل الصين وغيرها من البلدان ـ لا سيما في آسيا — التي خرجت من دائرة تأخر النمو وانتشار الفقر أمثلة نموذجية على فرضية لين بشأن التنمية. ويقدم لين في كتابه بعنوان الاقتصاد الهيكلي الجديد New Structural Economics (راجع الإطار) وصفة للبلدان متأخرة النمو يمكن إيجازها ببساطة على النحو التالي "استغل ما لديك على النحو الأمثل".

ومن أهم المبادئ التي يستند إليها "إطار التنمية الجديد" الدور الأساسي للحكومة في دعم صناعات معينة من أجل تعزيز التحول الهيكلي. وهو ما يسمى باللغة العامية "سياسة الخيار والفقوس" أو السياسة الصناعية، وقد حققت نجاحا متفاوتا على مر التاريخ، وعاد العمل بها مجددا إلى حد ما عقب الأزمة المالية.

ويظل الانتقاد الأساسي لهذا الإطار هو إحلال التقدير المنقوص للحكومة ومصالحها المشوهة محل القرارات السوقية الرزينة والواضحة. ومن الأمثلة على ذلك وزارة التجارة والصناعة اليابانية التي يشيد الكثيرون بإنجازاتها والتي عارضت في السابق الخطط التصديرية لصانعي السيارات المحليين وحاولت منع شركة هوندا من توسيع نطاق نشاطها ليشمل السيارات إلى جانب الدراجات البخارية لأنها لم ترغب في دخول شركات أخرى في هذا القطاع.

وتجنبا لهذه الأخطاء، يشير لين إلى أن سر النجاح يكمن في تحديد الصناعات التي تتماشى مع هيكل عوامل الإنتاج المتاحة للبلد ومستوى تنميته. ويسوق أمثلة مثل شيلي التي تحولت عن الصناعات الأساسية مثل التعدين والحراجة والصيد والزراعة إلى صهر الألومنيوم ومزارع السلمون وصناعة الخمور بدعم من الحكومة. ويقول لين إن السياسة الصناعية غالبا ما أخفقت في الماضي لأن الحكومات حاولت فرض تنمية صناعات معينة غير متوافقة مع عوامل الإنتاج المتاحة، أي أنها "تحدت" مميزاتها التنافسية.

وقد اختار لين لإطاره النظري اسم "الاقتصاد الهيكلي الجديد" الذي يذكرنا بمفهوم الاقتصاد الهيكلي ـ وهو الموجة الأولى من التفكير التنموي كما يصفه لين ـ الذي ظهر في أمريكا اللاتينية في أربعينات القرن الماضي ودعا إلى تدخل الحكومة لتشجيع التنمية. غير أن شانتايانان ديفاراجان، كبير الخبراء الاقتصاديين لمنطقة إفريقيا بالبنك الدولي يعتقد أن إطار الاقتصاد الهيكلي الجديد الذي وضعه لين تقترب أصوله الفكرية من موطن لين، وتعود إلى الماضي القريب.

وفي ندوة أقيمت في بداية العام بمناسبة صدور كتاب لين الجديد الذي يعرض فيه فرضيته، افتتح ديفاراجان فعاليات الندوة بمقولة مثيرة للجدل جاء فيها "عندما قرأت عنوان كتاب الاقتصاد الهيكلي الجديد، تبادر إلى ذهني ما ذكره فولتير عن الإمبراطورية الرومانية المقدسة، حيث قال ‹إنها ليست إمبراطورية ولا رومانية ولا مقدسة›. ولذلك فإنني أتحدى جاستين أن ينجح في إقناعنا بأن هذا الإطار اقتصادي وهيكلي وجديد".

وديفاراجان متشكك في أصل فرضية لين التي تمثل كما يقول "تطبيقا نموذجيا لعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد في مجال التنمية. فوفقا لعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، ينبغي أن تؤدي الأسواق دورها التشغيلي ما لم يحدث انهيار سوقي، نتيجة مؤثرات خارجية على سبيل المثال. وفي هذه الحالة، ينبغي أن تتدخل الحكومة لمواجهة هذه المؤثرات".

ويعترف لين بأنه مدين لعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، لكنه يؤكد أن الدور الأساسي الكبير المنوط بالحكومة في نظريته يجعلها مختلفة. وإذا كان توافق آراء واشنطن هو الموجة الثانية من التفكير التنموي، فهو يعتبر أن منهجه هو الموجة الثالثة، أو "التفكير التنموي ٣". ويقول يوري دادوش، باحث أول في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، إن أعمال لين تحدت الأعراف الاقتصادية.

ويشرح لين في كتاب جديد له بعنوان «The Quest for Prosperity» مفهوم الاقتصاد الهيكلي الجديد ويعرض الدروس المستفادة من السنوات الأربعة التي قضاها في البنك الدولي. ويوضح لين كيف يمكن للبلدان حتى أفقرها على الإطلاق باتباع هذا الإطار أن تحقق النمو السريع لعدة عقود، وتحد من الفقر بدرجة كبيرة وتصبح في عداد البلدان متوسطة الدخل أو حتى البلدان مرتفعة الدخل في غضون جيل أو اثنين. ويقول جورج أكرلوف الحائز على جائزة نوبل "إن لين يجرؤ على أن يتصور عالما خاليا من الفقر".

مشكلة الميزة التنافسية

تبدو بعض المبادئ التي يستند إليها لين بديهية على خلاف حقيقتها. فقد يبدو واضحا للعيان أن البلدان ينبغي عليها استغلال مواطن قوتها. ولكن في ضوء توجيهات لين بتركيز البلدان على مميزاتها التنافسية الأساسية، هل كان ليوافق على إقامة كوريا قطاع لبناء السفن في سبعينات القرن الماضي في ظل محدودية المعروض المحلي من المواد الخام، مثل الحديد والفحم والصلب، وافتقارها لأي معلومات عن هذا القطاع؟ بعض خبراء الاقتصاد الآخرين متشككون في ذلك أيضا، ولكن هذه كانت الوصفة الناجحة لتنمية كوريا.

ويقول ها–جون تشانغ، الأستاذ بجامعة كامبريدج، "نظرا لطبيعة عملية مراكمة عوامل الإنتاج وبناء القدرات التكنولوجية، لا يمكن ببساطة لاقتصاد متأخر النمو أن يراكم قدرات في قطاعات جديدة دون أن يتحدى مميزاته التنافسية ويدخل القطاع بالفعل قبل أن تتاح له عوامل الإنتاج "المناسبة".

والتأثير القوي لعلم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد على إطار لين ربما لا يدعو للدهشة: فقد تلقى تدريبه في جامعة شيكاغو. وكان دخوله في قلعة فكر السوق الحرة مثالا أخر على الحظ السعيد الذي لازمه في حياته. فخلال عام من وصوله إلى الصين، عمل مترجما للخبير الاقتصادي الزائر ثيودور شولتز مستعينا بمهاراته في اللغة الإنجليزية

التي تعلمها في تايوان. وخلال هذا العام، حصل شولتز على جائزة نوبل للاقتصاد عن بحوثه الرائدة حول المشكلات التي تواجه البلدان النامية.

وقد أعجب شولتز بالمترجم الفوري الشاب— الذي كان يدرس في ذلك الوقت الاقتصاد الماركسي في جامعة بكين—وعرض ترتيب منحة دراسية له لدى عودته لوظيفته في التدريس في جامعة شيكاغو.

وسألت: كم أمضى لين من الوقت مع هذا الخبير الاقتصادي البارز ليتلقى هذا العرض الكريم؟ فأجابني دون أن تفتر ابتسامته: يوم واحد فقط، "ولكنني كنت مترجما ماهرا للغاية". وكان معروفا عن شولتز قدرته الحدسية على تمييز المواهب الشابة، حيث تتلمذ على يديه على سبيل المثال جورج ستيغلر الحائز على جائزة نوبل، ودي غيل جونسون، أحد الرؤساء السابقين للجمعية الاقتصادية الأمريكية.

وما أن التحق لين بجامعة شيكاغو، بدأ الشاب دراسته لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد. وانضمت له زوجته تشن يون ينغ وطفلاه لاحقا. وبينما أنهى لين دراسته للحصول على درجة الدكتوراه ثم التحق بجامعة ييل كطالب في مرحلة دراسات ما بعد الدكتوراه، نالت زوجته درجة الدكتوراه من جامعة جورج واشنطون.

حياة عملية زاخرة

عندما عاد لين وعائلته إلى بكين عام ١٩٨٧، كانت الصين في غمار ثروة اقتصادية لتتحول من اقتصاد موجه مركزيا إلى "اقتصاد سوقي اشتراكي". وعلى خلفية تقسيم الشركات المملوكة للدولة إلى شركات خاصة أصغر، وإلغاء نظام الإنتاج الزراعي الجماعي، وإقامة مناطق اقتصادية خاصة، بدأ لين حياة عملية زاخرة. فقبل أن يلتحق للعمل بالبنك الدولي، كان قد ألف ١٨ كتابا وأبحاثا عديدة.

وفي عام ١٩٩٤، ساهم لين في تأسيس مركز الصين للبحوث الاقتصادية في جامعة بكين الذي أنشئ لاجتذاب العقول الصينية التي تلقت تعليمها بالخارج في الوقت الذي كانت تطوق فيه الصين إلى تحصيل المعارف حول كيفية استغلال إمكاناتها الاقتصادية. وقد كان للمركز تأثير متنامي في تشكيل السياسة الاقتصادية الصينية.

خبير اقتصادي رائد

تقلد لين منصب كبير الخبراء الاقتصاديين ونائب أول الرئيس بالبنك الدولي — بناء على اختيار روبرت زوليك، رئيس البنك الدولي — أي أنه كان كبير المستشارين الاقتصاديين لرئيس البنك الدولي، والمتحدث الرسمي للبنك في سياسات التنمية، ورئيس الإدارات المعنية بالبحوث والآفاق الاقتصادية (الرصد والتوقعات على المستوى العالمي) والبيانات. وأثناء توليه هذا المنصب، عمل تحت إشرافه ما يقرب من ثلاثمائة خبير اقتصادي وإحصائي وباحث أسندت لهم مهمة الحد من الفقر وتشجيع التنمية العالمية.

وقد اكتسب لين سمعة كشخصية مثابرة وبارعة في عملها. وهو "دائما ما يبدو جادا وعمليا" حسب قول زميله مونغا الذي رافق لين في رحلات عمل عديدة وحكى كيف كان لين بعد انتهاء عمله خلال اليوم يواصل العمل لساعات متأخرة ليلا بدلا من الانخراط في الأجواء الاجتماعية. "فجاستين لم يكن يهتم إلا بعمله".

لا مناص من أن تمر تجربة لين في منصب كبير الخبراء الاقتصاديين دون تحديات. فقد واجه معارضة داخلية حول أرائه، وغالبا ما كان هناك اختلاف شديد في الآراء بينه وبين زملائه في إدارة البحوث التي كان يشرف عليها.ويقول لين إنه كان يستمع إلى الآراء المعارضة، لكن بعض خبراء البنك الدولي يقولون إنه غالبا ما كان يتجنبهم.

وذكر أحد كبار الخبراء الاقتصاديين في البنك أن لين "لم يحاول التأثير على عمل الإدارة أو صياغته بأي شكل من الأشكال، بل عزل نفسه عنها فقط. ولكنني أعتقد أن العمل على هذا النحو لم يكن مثمرا كما كان يمكن أن يكون."

وقد أراد لين أن يترك عمله في مجال اقتصاديات التنمية بصمة داخل البنك مما دفعه إلى تشكيل فريق بحثي للعمل على قطاع الصناعة في إفريقيا الذي يرى لين أنه مستعد للنمو. ويشير في هذا الصدد إلى أن الأسواق الصاعدة، مثل الصين والهند والبرازيل، قد صعدت درجات سلم الصناعة و"خرجت" من قطاعات الصناعة التحويلية التي تتطلب مستويات مهارية منخفضة مما سيتيح الفرصة أمام البلدان منخفضة الدخل في إفريقيا وغيرها للدخول في هذه القطاعات. "وسوف يخلق ذلك معينا هائلا من فرص العمل التي يمكن أن تستفيد منها البلدان منخفضة الدخل في إفريقيا وغيرها" على حد قوله. وإن كان على البلدان الإفريقية التخطيط لهذا الإحلال.

ويقول حسن طه المدير التنفيذي الذي يمثل ٢١ بلدا إفريقيا بالبنك الدولي إن لين "شجع تطور الفكر" الذي عزز قدرة البلدان النامية على مواجهة التحدي المتمثل في الحد من الفقر.

العودة إلى بكين

عاد لين الآن إلى بكين لاستئناف عمله كمدرس في مركز الصين للبحوث الاقتصادية. وفي حين يشعر بالامتنان إزاء الفرص التي أتاحها له منصبه ككبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي، فقد قال إنه كان يتوق للعودة إلى الصين بعد أن كون نظرة شاملة عن التنمية العالمية من واشنطن. فحبه للصين على المستوى الشخصي والمهني يمنعه من الابتعاد عنها لفترة طويلة.

وربما هناك مكان واحد لا يزال لين منجذب له دون أن يستطيع زيارته. فخلال ندوة نظمها مركز التنمية العالمية في واشنطن قبل انتهاء إقامة لين في العاصمة الأمريكية بعدة أسابيع، كشف أنه ما زال يلازمه "حلم" العودة إلى مقاطعة تايوان الصينية لزيارة قبور أجداده والالتقاء بأقاربه وأصدقائه.

وفي عام ٢٠٠٢، قدم لين عقب وفاة والده طلبا للعودة لحضور الجنازة. ووافقت السلطات على طلبه، لكن الجيش أصدر أمرا باعتقاله بتهمة الفرار من الجيش - ولم يُبطل هذا الأمر حتى الآن. لذلك حضرت زوجته جنازة والده نيابة عنه — وفي ذلك تقصير كبير من الابن في آسيا.

ويؤكد لين على أن جزيرة تايوان والصين القارية ستتحدان مرة أخرى في نهاية المطاف.

وحتى الآن لم تلق التماسات مؤيديه لإبطال أمر الاعتقال أي استجابة. وفي بداية هذا العام، طرحت لجنة الدفاع القومي والخارجي بالبرلمان استفسارا في هذا الشأن، لكن وزير الدفاع التايواني، كاو هوا –شو، الذي كان قائد فرقة لين وصديق مقرب له، أجاب قائلا للجنة إنه سوف يستقيل من منصبه على سبيل الاعتراض إذا لم يواجه لين التهمة الموجهة له في حالة رجوعه. وكان رد لين على ذلك أنه يمكنه الانتظار.

وهكذا يبدو أن الحياة ستختبر قوة صبره لمدة أطول. ■

مسؤولة شؤون الفجوات

جيريمي كليفت يقدم لمحة عن شخصية لورا تايسون، أول سيدة ترأس «مجلس المستشارين الاقتصاديين» في الولايات المتحدة

تايسون تتحدث في ندوة حول المساواة بين الجنسين في دافوس، سويسرا

لورا تايسون تمضي جانبا كبيرا من وقتها تفكر في الفجوات والعجوزات – أي في الأمور غير المتاحة، أو ما ينقصنا: أي فجوة الوظائف، وفجوة الدخل، وفجوة التعليم، وفجوة المساواة بين الجنسين، وربما أكثرها إثارة للقلق فجوة عجز المالية العامة الأمريكية الآخذة في الاتساع.

ويساورها القلق من احتمال فقدان الولايات المتحدة لهيمنتها، وتزايد صعوبة تحقيق الحلم الأمريكي المتمثل في ازدياد الرخاء.

وتقول لورا دي أندريا تايسون، أستاذة الاقتصاد وإدارة الأعمال بجامعة كاليفورنيا، في بيركلي، «إن العمالة والأسر الأمريكية كانت تعاني من المتاعب حتى من قبل فترة «الركود الكبير». ويقترن اسم لورا تايسون بعبارة «أول سيدة» في عدد من المجالات، فهي أول سيدة ترأس «مجلس المستشارين الاقتصاديين» (في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون)، وأول سيدة تشغل منصب عميد «كلية لندن لإدارة الأعمال»، حيث أسست «مركز سيدات الأعمال» التابع للكلية.

وأثناء فترة استراحة بين حلقات تدريس طلبة الماجستير في إدارة الأعمال، قالت السيدة تايسون إن «معدل نمو الوظائف بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ تباطأ حتى لم يعد يتعدى نصف مستواه خلال العقود الثلاثة السابقة. وكان معدل نمو الإنتاجية قويا، لكنه ظل بوتيرة أسرع كثيرا من معدل نمو الأجور، كما انخفض متوسط تعويضات العاملين الحقيقية بالساعة، مما أضر حتى بالعاملين الذين أتموا دراستهم الجامعية».

وترى السيدة تايسون أن القضية الجديدة التي تبعث على القلق في العصر الحالي هي الاحتجاجات على تزايد تفاوت الدخول في الولايات المتحدة – حيث تشكل الطبقة العليا الأكثر ثراء نسبة ١٪ فقط من المجتمع مقابل الطبقة الدنيا التي تشكل نسبة ٩٩٪ من المجتمع. وتقول «إنها قضية جيل لمن تتراوح أعمارهم بين أواسط العشرينات وأواسط الثلاثينات. وهؤلاء هم جيل هذا العالم، مثلما كنت أنا ضمن جيل الحركة المناهضة لحرب فييت نام.»

وكانت الاحتجاجات التي بدأت في شكل مظاهرات ضد عمليات الإنقاذ المالي لمؤسسات «وول ستريت» المالية والفساد قد دخلت في دوامة حولتها إلى حركات «احتلال» في مختلف أنحاء العالم، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة.

تحطيم السقف الزجاجي

عملت السيدة تايسون كمهندسة لبرنامج السياسات الاقتصادية المحلية والدولية في حكومة الرئيس الأمريكي كلينتون إبان فترة رئاسته الأولى للولايات المتحدة، حيث وصلت إلى أعلى مرتبة وظيفية تصل إليها امرأة في البيت الأبيض في عهد الرئيس كلينتون عندما جاءت خلفا للسيد «روبرت روبن» كمدير للمجلس الاقتصادي القومي في الفترة من فبراير ١٩٩٥ إلى ديسمبر ١٩٩٦.

وكان تأييد تايسون لمنهج «الأحادية المتشددة» في التجارة قد جذب اهتمام كلينتون، حيث رأى فيه منهجا واقعيا وعمليا. وفي كتاب "*Who's Bashing Whom? Trade Conflict in High-Technology Industries*" (من يوجه اللكمات لمن؟ الصراع التجاري في صناعات التكنولوجيا رفيعة المستوى)، الذي نُشر في عام ١٩٩٢، حددت تايسون السمة العامة لأسلوب تفاوض كلينتون مع اليابانيين حول قضايا الحمائية في التجارة.

وكانت المشكلة في ذلك الوقت متمثلة في التحدي الجسيم الذي تشكله اليابان وأوروبا أمام الولايات المتحدة، لا سيما في مجال الصناعة التحويلية وصادرات التكنولوجيا رفيعة المستوى.

وإذ ترفض «تايسون» منهج التجارة الحرة بلا قيود، اقترحت توسيع نطاق النفاذ إلى الأسواق عبر مفاوضات شاقة حول التعريفات الجمركية والحواجز أمام التجارة، تدعمها تهديدات مؤكدة باتخاذ إجراءات جزائية ضد الاقتصادات التي تغلق أسواقها أمام الواردات الأمريكية.

الاقتصاد التطبيقي

قال الرئيس كلينتون في مذكراته، بعنوان "*My Life*" (حياتي)، إنه اختار السيدة تايسون كرئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين لأنها أثارت اهتمامه بإلمامها بقضايا التكنولوجيا والصناعة التحويلية والتجارة، وقال: «أحسست أن قضايا الاقتصاد الجزئي ظلت مهملة لزمن طويل جدا في السياسات الاقتصادية القومية.»

وقد أثار تعيين السيدة تايسون صخبا في أوساط كبار الاقتصاديين الذين أعربوا صراحة عن شكوكهم في مؤهلاتها العلمية ومهاراتها التحليلية، رغم أنها استطاعت لاحقا أن تكسب احترامهم. فقد ذكرت مجلة "*Businessweek*" (بيزنسويك) في عدد فبراير ١٩٩٣ أنه "على الرغم من أن خبراء الاقتصاد غالبا ما يشكلون أساس النكات المضحكة، فمن النادر أن يكون أحدهم مستهدفا من الخبراء الاقتصاديين الآخرين في هجوم سافر."

لكن أسلوب تايسون في التحليل الاقتصادي الممزوج باستراتيجيات سياسية حادة ومحسوبة بدقة جاء في بعض الحالات سابقا لعصرها. لكنها لا تزال تصول وتجول في كلية "هاس" للاقتصاد في بيركلي من خلال مناظرات اقتصادية واختلافات في وجهات النظر السياسية، كما تكتب المدونات والمقالات المنتظمة في المجلات والصحف، منها مدونة "Economix" (إيكونوميكس) في جريدة نيويورك تايمز وباب "A-List" (المتميزون) في جريدة فاينانشيال تايمز.

ولورا تايسون متزوجة من كاتب السيناريو "إيريك تارلوف"، مؤلف رواية "*Face-Time*" (وجها لوجه) وبعض حلقات المسلسل التليفزيوني "*M*A*S*H*" (مستشفى الجراحة الميداني المتنقل) وكاتب مدونة مجلة "*Atlantic*" (أتلانتك). وتقول تايسون: "أقوم بتدريس فصل حول مزاولة الأعمال في الأسواق الصاعدة. وأقول للطلبة إن نصف المنهج يتناول العلوم الاستراتيجية – ورغم أنني لست خبيرة استراتيجية فإن لدي تجارب كافية في هذا المجال؛ فأنا عضو في مجالس للإدارة وتوليت إدارة كليات لإدارة الأعمال، وأتفهم طبيعة العلوم الاستراتيجية – والنصف الآخر يتناول علم الاقتصاد."

التشكيك في قوى السوق

من الواضح أن علم الاقتصاد تطور بمرور الزمن، لكن السبب في استياء خبراء الاقتصاد الأكاديميين، وفقا لما جاء في مجلة «بيزنيسويك»، يكمن في «أنها أكثر انفتاحا بكثير عن معظم خبراء الاقتصاد على فكرة الإجراءات الحكومية.»

وكانت تايسون قد ذكرت في كتابها بعنوان «من يوجه اللكمات لمن؟»، أنه «لا ينبغي أن يخدعنا المفهوم المطمئن بأن مصير الصناعات التكنولوجية رفيعة المستوى في أمريكا تحددَه قوى السوق في غياب التدخل الأمريكي»، وذكرت المجلة أن «تشكيكها في أهمية مبدأ اليد الخفية يجعلها شخصا غير مرغوب فيه بين صفوف المتخصصين الراسخة قناعتهم بأهمية قوى السوق

لكن الخبير الاقتصادي «جيمس غالبريث» (James Galbraith) انبرى مدافعا عن تايسون. وكتب في المجلة الشهرية الليبرالية "*American Prospect*" (وجهة النظر الأمريكية) في عدد مارس ١٩٩٣ قائلا إنها حريصة ودقيقة وليست «محبة للجدل ولا الظهور.» وقال إن الخطر يهدد هؤلاء «الخبراء الاقتصاديين المحترفين الذين أحاطوا السوق بهالة من التميز داخل برج عاجي مما أتاح لهم قاعدة عريضة من السياسات مسبقة التجهيز. فما الذي سيفعله هؤلاء الخبراء إذا لم تعد معادلاتهم المستخدمة في كافة الأغراض كافية؟ ومن ثم فإن هؤلاء الأولاد الكبار قد يشعرون بالخطر من تعيينها في هذا المنصب.» (راجع الإطار ١).

مخاوف بشأن المنافسة

في إطار الدراسة التي أجرتها تايسون حول التجارة والتوظيف بالاشتراك مع البروفسور «جون زيسمان» (John Zysman)، من جامعة بيركلي، استعرضت أسباب التراجع المسجل خلال الثمانينات من القرن الماضي في معدل التوظيف في مجال الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة، والتدهور العام في مركز الولايات المتحدة التنافسي الدولي، حيث درست آثار التوظيف على التجارة في أربع صناعات – هي صناعات الملابس والسيارات وأشباه الموصلات ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وكانت العوامل المستشهد بها بانتظام في هذه الدراسة تتسم بالأهمية مثل ارتفاع قيمة الدولار، والسياسة الحمائية، وتباطؤ وتيرة النمو في الأسواق الأجنبية. لكن تايسون وجدت أن هناك عوامل أخرى أكثر أهمية نسبيا، بما في ذلك التزام الحكومة بسياسة التجارة الحرة في ظل اتباع الأطراف الأخرى مجموعة مختلفة من القواعد.

ويقول "جيمس وجوليان سيكاريلي" (James and Julianne Cicarelli) في كتابهما بعنوان «خبيرات الاقتصاد البارزات» (*Distinguished Women Economists*) إن السيدة تايسون "أقنعت الرئيس كلينتون ومستشاريه الاقتصاديين باعتماد سياسة بديلة للتجارة الموجهة – أي اتفاقات تجارية تحدد نتائج مرغوبة من التجارة بدلا من ترك النتائج ليحددها تدفق السلع الحر – في إطار المساعي لتنشيط الصناعات ذات التكنولوجيا رفيعة المستوى وتوسيع نطاقها. وكانت هذه السياسة بالغة الأثر في الزيادة المفاجئة الحقيقية في حجم التجارة الدولية في أواخر التسعينات، مما أعطى دفعة للاقتصاد الأمريكي أدت إلى تحقيق طفرة غير مسبوقة لا يمكن وصفها إلا بالتوسع الاقتصادي الأمثل."

الأطراف المؤثرة المتغيرة

ربما تكون الأطراف المؤثرة تغيرت في الوقت الراهن، لكن هناك مشاغل كثيرة مماثلة. وبينما لا تزال تايسون تشعر بالقلق إزاء وهن الأداء الاقتصادي الأمريكي، فإن توجسها في الوقت الراهن نابع أكثر

الإطار ١

الاقتصاد: تعديل النموذج

هزت الأزمة الاقتصادية العالمية قناعة خبراء الاقتصاد بعدم إمكان سقوط قوى السوق.

وحول الأزمة الاقتصادية العالمية، قالت السيدة لورا تايسون خلال زيارة قامت بها إلى نيويورك «إن الخطأ الأساسي كان في الاعتقاد بأن فرادى الأطراف الفاعلة الرشيدة ستكون بالضرورة منضبطة. وفي البداية، أود أن أشير إلى أنني قلت «الأطراف الرشيدة»، ولدينا الآن أدلة متراكمة على أن فرادى الأطراف الفاعلة ليست دائما أطرافا رشيدة، لكن النماذج الاقتصادية لم تأخذ هذا الأمر في الحسبان.

«ثم افترضت النماذج أساسا أن الجمع بين كل هذه القرارات الفردية سيعود بالفائدة. لكننا نرى الآن أن سلوك الأفراد غير الرشيد – أضف إلى ذلك سلوكيات القطيع – قد يخرج النظام تماما عن مساره. وقد خرج النظام بالفعل عن مساره.

«ويدرك خبراء الاقتصاد الآن أن كفاءة الأسواق مثار للشك. وبالتالي سننظر بجدية في الأخطاء السلوكية التي يرتكبها الناس والتي يمكن التنبؤ بها. وسنضع مزيدا من القواعد التنظيمية لأننا في واقع الأمر لم نعد نؤمن بأن الناس سيفعلون الصواب من تلقاء أنفسهم، وسيستجيبون لتلك القواعد، ومن ثم يفضل أن نفكر في طبيعة هذه القواعد.

«لذلك أعتقد أن هناك تحولا كبيرا طرأ بالفعل من حيث التفكير في إمكان فشل قوى السوق. فلماذا نفترض أن الأسواق لديها المعلومات الكاملة؟ وحقيقة الأمر أنها ليست متاحة لها في أغلب الأحيان، وحتى إذا كان لديها المعلومات الكاملة، فعادة ما يغفل عنها المسؤولين الذين لا يولونها الاهتمام الكافي. وأيا كان السبب، يجب أن نفترض أنها قد لا تثمر في نهاية الأمر نتائج مثالية. ومن ثم فإن هذا يعد تطورا كبيرا جدا. وأعتقد أنه تطور هائل.»

من الصين وغيرها من الأسواق الصاعدة الديناميكية، على الرغم من أنها تسارع إلى الإشارة إلى عدم مواجهة كلينتون أي تباطؤ في النشاط الاقتصادي شبيها بما يواجهه الرئيس باراك أوباما، وتقول «إن حجم المشكلة مختلف كل الاختلاف، كما أن المناخ السياسي [الأمريكي] أسوأ في الوقت الحالي.»

وقد أصبح العالم أكثر ترابطا وتكافلا بكثير، حتى باتت المشكلات التي تقع في أحد أنحاء العالم تؤثر على الأرجح على سائر أنحائه. وتقول تايسون في هذا الشأن «إن العالم اليوم أكثر تكافلا قياسا بمعظم مقاييس التكافل، بل على الأرجح بجميع مقاييس التكافل التي قد تتبادر إلى الأذهان.»

وتقول السيدة تايسون، التي تعمل حاليا كمستشار أول في «معهد ماكينزي العالمي» و«معهد بحوث بنك كريدي سويس» وشركة «مجموعة روك كريك» للاستثمار، «إن هذا الأمر من وجهة نظري إنما يعني أن هناك حاجة لزيادة التنسيق، أو التفهم والتنسيق، فيما يتعلق بسياسة الأسواق المالية والتدفقات الرأسمالية. فنحن أمام نظام مالي عالمي أكثر تشابكا بكثير، ولم نتوصل حتى الآن إلى الطريقة الملائمة لتنظيمه.»

الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بعد إعلانه تولي السيدة تايسون رئاسة «المجلس الاقتصادي القومي».

موجِّهون أكفاء

كان والد لورا تايسون أمريكي من أصل إيطالي من الجيل الثاني المهاجر إلى الولايات المتحدة وشارك في الحرب العالمية الثانية. وكان يتمتع بعقلية موجهة نحو تحقيق الأهداف ومن ثم كان يحث أولاده على الإنجاز. وقد ولدت لورا تايسون في مدينة «بايون» في ولاية «نيوجيرسي» في عام ١٩٤٧ وتخرجت بدرجة امتياز من كلية «سميث»، إحدى الكليات الخاصة للبنات، وحصلت على درجة الدكتوراة في الاقتصاد في عام ١٩٧٤ من «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا»، حيث كانت تحصل على التوجيه والمشورة من الخبير الاقتصادي «إيفزي دومار»، وهو خبير اقتصادي روسي المولد وضع نموذجا مهما للنمو وشجعها على الاهتمام بالاقتصادات الموجهة ذات الطابع السوفيتي. وعملت السيدة تايسون لفترة كاستشاري في البنك الدولي حيث تركز عملها على الاقتصادات الاشتراكية في أوروبا الشرقية، حيث تشاركت في العمل لفترة قصيرة مع الخبير الاقتصادي الهنغاري المعروف «بيلا بالاسا» (Bela Balassa)، وخبيرة الاقتصاد التنموي "إيرما أدلمان" (Irma Adelman)، التي كانت في ذلك الوقت من أصحاب أعلى المراتب الوظيفية بين موظفات البنك. وقامت السيدة تايسون بتدريس مادة الاقتصاد في جامعة برينستون لمدة ثلاث سنوات ثم انتقلت في عام ١٩٧٨ إلى جامعة بيركلي حيث ظلت تعمل فيها على فترات متقطعة منذ ذلك الحين.

وبينما أشار عليها والداها بدراسة إدارة الأعمال، إلا أنها كانت حسب قولها: "واحدة ممن تحولوا فورا إلى دراسة علم الاقتصاد بعد الالتحاق بأول فصل دراسي في هذا التخصص. وكنت دائما أرى أن الاقتصاد أداة مهمة للعمل في السياسة العامة، ومن ثم عكفت على دراسته. وأعتقد أنني اتخذت القرار السليم. فأنا لا أزال أحب الاقتصاد."

وترى تايسون، التي شاركت في إعداد التقرير السنوي حول "الفجوة العالمية بين الجنسين" والذي يصدر عن "منتدى الاقتصاد العالمي" أن المرأة مستمرة في تحقيق تقدم في مختلف أنحاء العالم – وإن كان بوتيرة بطيئة، ولا تزال متأخرة عن الركب خصوصا في مستوى التمثيل السياسي (راجع الإطار ٢).

وكانت الروابط التي جمعت تايسون بأسرة الرئيس كلينتون فضلا على مناصرتها لقضايا المرأة من العوامل التي جعلتها مؤيدا تلقائيا للسناتور هيلاري كلينتون خلال سعي هذه الأخيرة في عام ٢٠٠٨

الإطار ٢

تقدم بطيء في أوضاع المرأة

يتناول تقرير «الفجوة العالمية بين الجنسين» محاولة لقياس أوضاع المرأة حول العالم.

قالت لورا تايسون، التي تحث على اتباع مبدأ «البحث الإيجابي» (affirmative search) كوسيلة لتقدم النساء المؤهلات، "إننا ندرس أوضاع المرأة في ١٣٥ بلدا من حيث فجوات التمثيل السياسي؛ وفجوات الفرص الاقتصادية؛ وفرص الحصول على التعليم وفجوات الأداء التعليمي؛ وفجوات الرعاية الصحية. وأضافت قائلة: "ومنذ بدأنا القياس في عام ٢٠٠٦، وجدنا أن معظم البلدان حقق قدرا من التقدم، لا سيما في مجالي التعليم والرعاية الصحية. لكن المرأة لا تزال متأخرة عن الركب في مجالي الفرص الاقتصادية والتمثيل السياسي. فالمرأة في مختلف أنحاء العالم تشغل نسبة أقل من ٢٠٪ من مراكز صنع القرار على المستوى الوطني."

ويذكر التقرير الذي تم إعداده بالتعاون مع "ريكاردو هاوسمان، مدير مركز التنمية الدولية في جامعة هارفارد الأمريكية، أن "هدفنا يتمثل في التركيز على ما إذا كانت الفجوة بين المرأة والرجل .... قد تقلصت، وليس إذا ما كانت المرأة تحقق "الفوز" في "المعركة بين الجنسين".

وإذ تؤكد السيدة تايسون أن الجهود الجارية في هذا الشأن قائمة على إجراء المقارنات وليس تحديد ما ينبغي عمله، تقول إن التقرير انتقل إلى تحليل الممارسات المثلى، مثل كيفية سعي الحكومات لتحسين مستوى التمثيل السياسي أو الأسلوب الذي تتبعه الشركات في تعيين النساء والاحتفاظ بهن في وظائفهن. وتتمتع السيدة تايسون بخبرات واسعة ولديها أفكار عديدة في هذا المجال. فهي عضو في مجالس إدارة عدة شركات، وفي عام ٢٠٠٣ قامت الحكومة البريطانية بتكليفها بالعمل على إيجاد وسيلة لزيادة التنوع في مجالس إدارة المؤسسات.

وقد وقع اختيار السيدة تايسون على «تقرير عن التنمية في العالم لعام ٢٠١٢» الذي يصدره البنك الدولي حول المساواة بين الجنسين باعتباره تقريرا بالغ الأهمية في تجميع البحوث المعنية بكيفية تأثير المساواة بين الجنسين على التنمية.

وفي هذا الشأن تقول «إن أحد الأمور التي تعلمتها من هذا التقرير الحصيف هو مدى أهمية توفير فرص حصول المرأة على الائتمان. ونحن ندرك أن هناك مشكلة في حصول مؤسسات الأعمال الصغيرة على الائتمان بوجه عام في مختلف المجتمعات باختلاف مستويات التنمية فيها، سواء كانت مجتمعات متقدمة أم لا. وبالتالي هناك أسباب تفسر ازدياد سوء الأوضاع بالنسبة للمرأة، وتزداد صعوبة بالنسبة لمؤسسات الأعمال الصغيرة التي ترأسها نساء.»

للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي لخوض انتخابات الرئاسة. وتحولت تايسون بعد ذلك لتأييد أوباما بعد خروج هيلاري كلينتون من السباق في شهر يونيو من نفس السنة.

وإلى جانب آراء لورا تايسون المدافعة عن الرئيس أوباما، فهي عضو كذلك في المجلس غير الحزبي الذي أنشأه الرئيس لتوفير فرص العمل وزيادة القدرة التنافسية، والذي يرأسه السيد "جيفري إيميلت"، مدير شركة جنرال موتورز. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا المجلس في إيجاد سبل جديدة لتشجيع النمو عن طريق الاستثمار في الأعمال التجارية الأمريكية بغية تشجيع التوظيف، وتعليم وتدريب العمالة للمنافسة على المستوى العالمي، واجتذاب فرص العمل والأعمال التجارية إلى الولايات المتحدة.

استقطاب فرص العمل

كانت السيدة تايسون ضمن أعضاء «المجلس الاستشاري للتعافي الاقتصادي» الذي أنشأه الرئيس أوباما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية للمساهمة في توليد الأفكار وإجراء التحليلات لتنشيط الاقتصاد الأمريكي، وترى أن التكافل والتنافس والتطور التكنولوجي على المستوى العالمي أدت جميعا إلى استقطاب الفرص الوظيفية في العديد من الاقتصادات المتقدمة، مع زيادة التوظيف في الوظائف عالية الأجور في المجالات التخصصية والفنية والإدارية، إلى جانب الوظائف منخفضة الأجور في مجالات الخدمات الغذائية والعناية الشخصية وخدمات توفير الحماية.

وفي المقابل انخفض مستوى التوظيف في الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة بين صغار الموظفين (أصحاب الياقات البيضاء) والعمال (أصحاب الياقات الزرقاء)، لا سيما في قطاع الصناعات التحويلية. وقامت الأسر الأمريكية المتضررة بشدة بتخفيض مدخراتها إلى أدنى حد، واقترضت مستخدمة منازلها كضمانات، وزادت من مديونياتها لتأمين احتياجاتها الاستهلاكية. وأسهم ذلك بدوره في تكوين فقاعات الإسكان والائتمان التي انفجرت في عام ٢٠٠٨، مما استدعى اتخاذ إجراءات مؤلمة لتخفيض قروض التمويل استمرت منذ ذلك الحين.

وترى السيدة تايسون أن الولايات المتحدة تستثمر دون المستوى المطلوب في ثلاثة مجالات رئيسية تساعد البلدان عادة على إنشاء فرص العمل عالية الأجور والإبقاء عليها، وهي زيادة مهارات القوى العاملة وتدريبها، ومشروعات البنية التحتية، والبحث والتطوير.

وتشير تايسون إلى دراستي "Michael Spence and Sandile Hlatshwayo" و "David Autor" الحديثتين حول أثر التطور التكنولوجي والعولمة في فقدان فرص العمل وتباطؤ نمو الأجور في منتصف سلم المهارات والتوزيع الوظيفي، وإن كانت ترى أنها عملية ديناميكية، حيث ترتفع الأجور في البلدان التي كانت تعتبر قبل ذلك من البلدان الجذابة. وفي هذا الشأن تقول "إن الصين قد تبدأ في فقدان وظائفها لغيرها من البلدان."

وتقول تايسون، التي تشغل مقعدا في مجالس إدارة شركات "مورغان ستانلي" و"إيه تي آند تي" و"سيلفر سبرنغ نتورك" ومجموعة شركات "سي بي ريتشارد إليس"، إن التنافس العالمي أدى إلى تزايد التفاوت في الدخل في الولايات المتحدة. وتقول إن هناك ثلاث قوى وراء التغيرات الهيكلية المعاكسة في سوق العمل الأمريكية، وهي:

- التطور التكنولوجي المتحيز للمهارة العالية، مما أدى إلى التشغيل الآلي للأعمال الروتينية مع زيادة الطلب على العمالة ذات التعليم العالي من الحاصلين على درجات جامعية على الأقل؛
- التنافس العالمي واندماج أسواق العمل من خلال التجارة والتعهيد الخارجي، مما أدى إلى إلغاء الوظائف وتخفيض الأجور؛
- التراجع في قدرة أمريكا التنافسية التي تكسبها جاذبية كموقع للإنتاج والتوظيف.

ويجري استقطاب الفرص الوظيفية أيضا في أنحاء أخرى من العالم. لكن بعض البلدان، مثل ألمانيا، يتخذ تدابير لمواجهة هذا الأمر، بينما تواصل الولايات المتحدة فقدان جاذبيتها كموقع للإنتاج والتوظيف، وفقا لما ورد في دراسة "ماكينزي" التي أجريت مؤخرا. وتقول تايسون، التي تشغل مقعدا في مجلسي إدارة "معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا" و"معهد بيترسون للاقتصاد الدولي" إن أحد أسباب التراجع النسبي في مكانة الولايات المتحدة هو مواطن الضعف في نظامها التعليمي. وتقول إن مستويات التحصيل العلمي في الولايات المتحدة متفاوتة إلى حد كبير وترتبط بمستويات دخل الأسر، حيث يتعذر على الأطفال من الأسر الأكثر فقرا أن يلتحقوا بالجامعات. وإضافة إلى ذلك، رغم أن النظام التعليمي ينتج عمالة لا تستوفي مستويات المهارة المطلوبة لشغل الوظائف عالية الجودة، فإن قيود الهجرة يتعذر معها جذب المواهب الأجنبية والحفاظ عليها.

الإجراءات الواجب اتخاذها

قامت الولايات المتحدة بعدة محاولات لإعداد خطة للتحرك لمواجهة هذه الأوضاع.

وقد حذرت «الأكاديميات الوطنية» الأمريكية في تقريرها الحيوي لعام ٢٠٠٥ بعنوان "Rising Above the Gathering Storm" (التحليق فوق العاصفة المقبلة) من تراجع مركز الولايات المتحدة التنافسي في الابتكار ودعت إلى زيادة الاستثمارات الحكومية في البحث والتطوير، والتعليم، ومشروعات البنية التحتية بهدف إيقاف هذا التردي. وقد أحاطت بلدان أخرى بهذا الأمر، واقتبست بعض الأفكار من التقرير، لكن "الأكاديميات الوطنية" خلصت في وثيقة تنبيهية لاحقة إلى أن مركز الولايات المتحدة التنافسية لا يزال مستمرا في التراجع.

ومع اتساع فجوة العجز في الولايات المتحدة، واقترانه بتقاعد جيل "طفرة الإنجاب اللاحق على الحرب العالمية الثانية"، مما يفرض ضغطا زائدا على نظامي التقاعد والرعاية الصحية، تزداد تعقيدات التعامل مع كل هذه الفجوات في وقت واحد، الأمر الذي يستدعي تنفيذ بعض البدائل الصعبة.

وتقول تايسون "إن التحديات جسيمة ولا مفر من مواجهتها. ولا بد من وضع خطة لتخفيض العجز طويل الأجل بغية التصدي لعجز النمو وإيقاف التراجع المستمر في القدرة التنافسية في آن واحد. فلا بد أن نستثمر أكثر في أساسيات الابتكار مع تخفيض إنفاقنا على معظم البرامج الحكومية الأخرى."

وترى أنه على الرغم من الانتكاسات، فإن زيادة التكافل يمكن أن تحقق مزايا هائلة للعالم ككل.

وتقول "إن العالم حقق نجاحا هائلا في القضاء على الفقر العالمي – ولا يزال أمامنا شوط طويل، لكن هناك تقدما كبيرا تم إحرازه بالفعل: فقد تحقق نجاح هائل على مستوى الانفراجات التكنولوجية؛ وتحقق نجاح هائل على مستوى بناء طبقة متوسطة في الاقتصاد العالمي. "وجميع هذه الأمور رائعة وتمثل جانبا من مزايا التكافل، لكن التكافل يعني أيضا أن عدم الاستقرار قد ينتقل بسرعة من مكان إلى آخر. فتأثير انتقال العدوى حقيقي، ويشمل العالم بأسره، وقد تحدث المتاعب بسرعة كبيرة. ومن ثم تتضح الحاجة إلى زيادة التعاون متعدد الأطراف." ■

جيريمي كليفت هو رئيس تحرير مجلة التمويل والتنمية.

المراجع:

Cicarelli, James, and Julianne Cicarelli, 2003, Distinguished Women Economists *(Westport, Connecticut: Praeger Publishers).*

Clinton, Bill, 2004, My Life *(New York: Alfred Knopf Publishers).*

MySpace Journal, 2010, Interview with Laura Tyson. www.myspace.com/video/vid/102580084#pm_cmp=vid_OEV_P_P

Tyson, Laura, 1992, Who's Bashing Whom? Trade Conflict in High-Technology Industries *(Washington: Institute for International Economics).*

——, W. Dickens, and John Zysman, eds., 1988, The Dynamics of Trade and Employment *(Ballinger).*

World Economic Forum, Global Gender Gap. *www.weforum.org/issues/global-gender-gap*

أمريكي من أنصار العولمة

براكاش لونغاني يقدم لمحة عن شخصية **فريد برغستن**

ما هو القاسم المشترك بين كل من وودي آلن، ومايلز ديفير، وجوليا تشايلد، وفريد برغستن؟ ليس سؤالا سهلا. انتهى الوقت. الجواب أنهم جميعا مواطنون أمريكيون مُنحوا وسام الشرف الفرنسي تكريما لهم على مساهماتهم للمجتمع والحوار العالمي. نعرف أن الفرنسيين يحبون وودي، ويحبون موسيقى الجاز، وبالطبع يحبون الأطعمة الفرنسية. ولكن ما هي مساهمة فريد برغستن؟ ومن هو برغستن (نعم، يمكنك أن تطرح هذا السؤال الآن)؟

إن معظم الحائزين الآخرين على وسام الشرف كانوا من المولعين بالسفر حول الكرة الأرضية، أما برغستن فقد أمضى حياته يعمل داخل الطريق الدائري، وهو الاسم الذي يطلق على الطريق السريع المحيط بواشنطن العاصمة. في هذا المكان، في عام ١٩٨١، أسس برغستن معهد بيترسن — ولا يزال رئيسا له - وهو المعهد الذي ربما يكون أكثر مستودعات الفكر العالمية تأثيرا على الاقتصاد الدولي. وقد أسس المعهد بعد حياة مهنية متميزة في الحكومة الأمريكية، أولا مع إدارة نيكسن في مجلس الأمن القومي تحت إشراف هنري كسينجر— الذي يقول إن برغستن علمني "كل ما أعرفه عن علم الاقتصاد". وفي فترة لاحقة، أصبح الشخصية الأبرز في شؤون الاقتصاد الدولي لدى الخزانة الأمريكية في عهد كارتر أثناء الفترة المضطربة التي وقعت فيها أزمة الطاقة. ومنذ وقت قريب، أعلن برغستن عزمه التنحي عن منصبه كمدير لمعهد بيترسن في نهاية عام ٢٠١٢.

وقد كرس برغستن حياته لمهمة إقناع صناع السياسة الأمريكيين بضرورة مراعاة الاعتبارات العالمية، وهم على ما هم عليه في الغالب من رؤية محدودة، وكذلك مهمة دفع التقدم نحو الاندماج الاقتصادي العالمي. ولاقت هذه الجهود استحسانا في الخارج، فحصل على وسام الشرف الفرنسي ونال زمالة فخرية من الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، على سبيل المثال لا الحصر. وكان برغستن من أكثر مؤيدي اليورو، كما كان ناقدا عنيفا لما يعتبر تقويما لليوان الصيني بأقل من قيمته الصحيحة - لأنه يرى أن ذلك سيطلق العنان للحمائية ويلحق الضرر بالاندماج العالمي. وكان الراحل مايكل موسى - الذي شغل منصب كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١ ثم زميلا أقدم في معهد بيترسن — قد وصف برغستن بأنه "من المبشِّرين بالاقتصاد المفتوح."

جذوره التبشيرية

إن النزعة التبشيرية بالذات هي ما كان يصعب التنبؤ به لبرغستن من خلال النظر في جذوره. فقد ترعرع في لونغ آيلاند بنيويورك في ضاحية أميتيفيل (ويعرفها كثير من الأمريكيين من خلال كتاب وأفلام لاقت رواجا كبيرا بعنوان "الرعب في أميتيفيل")، ثم انتقل إلى مدينة فارمنغتون (Farmington، وهو اسم يبدأ بالكلمة الإنجليزية Farming، أي الزراعة) بولاية ميزوري التي يصفها بأنها "اسم على مسمى... حيث تقع في قلب منطقة ريفية في الأساس". وفي كلا المكانين، تنافست كرة السلة مع العلوم الأكاديمية على احتلال الموقع الأهم في ذهن برغستن الصغير، وهي رياضة لا يزال يمارسها حتى يومنا هذا.

فكيف أدت هذه الخبرة الأمريكية البحتة إلى هذا الشغف بالشؤون الدولية؟ يُرجع برغستن الفضل في ذلك إلى رحلة قام بها مع والديه إلى إنجلترا في صيف عام ١٩٥١، حينما كان في العاشرة من عمره. وكان لأبيه، وهو قس يتبع الكنيسة الميثودية، علاقات مع قساوسة الكنيسة في العالم وسافر إلى انجلترا في إطار عملية من عمليات التبادل التي تتم بين رعاة الأبرشيات. ويقول برغستن: "كانت معظم أحياء لندن لا تزال خالية بعد نزوح سكانها هربا من القصف". وكانت تطبق نظاما للحصص التموينية يُعفى منه الأجانب أمثال عائلته. "وهكذا بدأت معرفتي بالحياة في بيئة أجنبية، كما لمست التداعيات التي خلفتها الحرب ... وأظن أن هذا هو بالفعل ما وضعني على أول الطريق."

وفي مرحلة الدراسة الجامعية التحق برغستن بجامعة سنترال ميثوديست في مدينة فاييت الواقعة في ولاية ميزوري حيث درس والداه. وفي السنة الثالثة أصبح "مستغرقا في دراسة العلوم السياسية والتاريخ والمناظرة ... وأي شيء يتعلق بالسياسة." وفي صيف ذلك العام سافر مع مجموعة من كليته إلى النمسا وألمانيا. وفي الطريق على متن السفينة، لاحظ أن ندوة عن الشؤون الدولية كانت تعقد كل يوم على ظهر السفينة. ويقول برغستن معلقا "وجدتها تجذب اهتمامي شيئا فشيئا."

وتبين أن الشخص الذي يدير الندوة هو سيث تيلمان، كبير موظفي مكتب السيناتور الأمريكي ذي النفوذ وليام فولبرايت. وشجع تيلمان برغستن على تعميق اهتمامه بالشؤون الدولية بالتسجيل في الدراسات العليا في كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية التابعة لجامعة تافتس. ويقول برغستن إن تيلمان نفسه كان "من خريجي كلية فليتشر... وساعدني على الالتحاق بها. ومن هنا بدأت كل الأمور تتطور في هذا الاتجاه."

كسينجر والحرب الباردة

في عام ١٩٦٨، بعد أن حصل برغستن على درجة الدكتوراه من كلية فلتشر وهو في السابعة والعشرين من عمره، طلب إليه كسينجر أن يعمل كنائب له للشؤون الاقتصادية في مجلس الأمن القومي. ويقول برغستن أن ذلك كان بمثابة العمل "كمستشار عسكري لقداسة البابا." وكانت الحرب البادرة مشتعلة، وكسينجر مستغرقا في قضايا السياسة الخارجية ولم يكن لديه اهتمام يُذكر بقضايا السياسية الاقتصادية الخارجية. ويذكر برغستن أن كسينجر قال له: "فريد، إنني أريد منك أن تفعل كل شيء نيابة عني وألا تشغلني بهذه الأمور أبدا."

ويقول برغستن إن هذا الترتيب كان ناجحا في البداية ولكن "ظهر بعد ذلك عدد من الأمور التي جعلتني أحتاج إليه غير أنه لم يلق بالا ... وحقيقة لم أستطع أن أقوم بعملي كما ينبغي بينما لم يكن ينظر فيما أرسله إليه عبر البريد." ومن ثم، ترك برغستن العمل في منتصف عام ١٩٧١ قائلا لكسينجر "يبدو أنك لا تحتاج – أو تستحق — ما أسديه إليك من مشورة على هذا المستوى من الجودة." وكتب في عام ١٩٧٣ مقالة افتتاحية في صحيفة نيويورك تايمز قائلا إن "سجل أداء هنري كسينجر في القضايا الاقتصادية باعث على الحزن" وأضاف أن "القضايا الاقتصادية لا يستطيع أن يعالجها نجوم العزف المنفرد."

والآن يقول برغستن إنه كان "بالتأكيد مستاء بعض الشيء في ذلك الوقت [من كسينجر]." وتصالح هو وكسينغر منذ ذلك الحين، فيذكر برغستن أن لديه صورة لكسينجر موقعة منه وكتب عليها "إلى فريد، الذي علمني كل ما أعرفه عن علم الاقتصاد." وفي إحدى المناسبات كان كسينجر يقدم برغستن فقال مازحا: [بعد أن تركني] ذهب فريد ليبدأ مسيرة مهنية متميزة تحت إدارة كارتر، وكان ذلك هدف صعب المنال."

قضايا ملحة

في اليوم التالي لانتخاب كارتر رئيسا في نوفمبر ١٩٧٦، طلب إلى برغستن الحضور إلى ولاية جورجيا لإطلاعه على السلسلة الكاملة من القضايا الاقتصادية الدولية. وكان برغستن مسؤولا عن كافة القضايا الاقتصادية الدولية في الفترة الانتقالية ثم عُيِّن في أعلى المناصب المعنية بالشؤون الدولية في الخزانة الأمريكية.

وكانت الأزمة التي عجل بوقوعها الارتفاع الحاد في أسعار النفط العالمية تحتل الموقع الأهم في ذهن الرئيس الجديد. وفي إبريل ١٩٧٧، ألقى كارتر خطبة من المكتب البيضاوي، بعد مرور أربعة أشهر على توليه منصب الرئاسة — مرتديا سترة وجالسا بجانب المدفأة ليبين كيف يمكن للأمريكيين تقليل اعتمادهم على النفط الأجنبي — أعلن فيها أن التغلب على أزمة الطاقة كان هو "المكافئ الأخلاقي للحرب."

> الراحل مايكل موسى وصف برغستن بأنه "من المبشِّرين بالاقتصاد المفتوح."

وتبين أن برغستن كان معدا تماما لخوض هذه الحرب. فقد عمل في صيف ١٩٦٢ مع شركة إسو الدولية، التي أصبحت فيما بعد شركة إكسن. وكسائر شركات النفط، اعتادت إسو الحصول على إمدادها من النفط الخام من مكان واحد ثم إرساله إلى المصافي في مكان آخر، يقع عموما في مكان بعيد. وذكر برغستن أنه أصبح من الواضح أنه إذا استطاعت إحدى الشركات مبادلة إمداداتها من النفط الخام مع شركة أخرى، سيتسنى لكل منهما توفير أموال طائلة بتخفيض التكاليف التي تترتب على إرسال النفط الخام إلى مصافي أبعد.

وكُلف برغستن البالغ من العمر ٢١ عاما آنذاك بمهمة التوصل إلى كيفية تنفيذ هذه العملية، فيقول "ومن ثم توصلت إلى أننا في شركة إسو إذا أخذنا جزءا من نفط شركة شل من فنزويلا وأرسلناه إلى مصفاتنا الواقعة على مقربة منها في جزيرة كوراساو وأعطيناها في المقابل جزءا من نفطنا الخام الذي نحصل عليه من الشرق الأوسط لترسله إلى مصفاتها في إفريقيا، سيوفر كلانا مبالغ طائلة، نتقاسمها فيما بيننا. لقد كان مشروعا عظيما، فقد تعلمت الكثير." وتسنى الاستفادة من هذه الخبرة التي كانت متاحة بسهولة عند اندلاع حرب الستة أيام في الشرق الأوسط عام ١٩٦٧. ويقول برغستن إن وزارة الخارجية "كانت قلقة بالفعل إزاء إمكانية الحصول على النفط، وكانت محقة في ذلك. ولم تكن لدينا أدنى فكرة من أين يأتي النفط وإلى أين يذهب." وأشار برغستن إلى أن بإمكانه استطلاع الأمر. وتمكن من خلال الاتصال بمعارفه القدامى في شركة إسو وشركات أخرى أن يساعد وزارة الخارجية على جمع البيانات، و"كانت جزءا من آلية الدفاع التي بُنيت آنذاك."

وظل برغستن على شغفه بقضايا الطاقة "وتنبأ بطريقة أو بأخرى [بنجاح] منظمة أوبك [منظمة البلدان المصدرة للنفط]." وفي الفترة ١٩٧٠–١٩٧١، ظل شاه إيران ومعمر القذافي، الذي كان قد تولى لتوه

رئاسة ليبيا، "يرفعان سعر النفط لقهر بعضهما، مما أدى إلى حدوث ارتفاع كبير في أسعار النفط العالمية." ويذكر برغستن أنه "كان يستطيع أن يرى إلى أين سيقود هذا الأمر." ونشر في منتصف السبعينات من القرن الماضي مقالا مشهورا في الوقت الحاضر في مجلة فورين بوليسي بعنوان "One, Two, Many OPECs" تنبأ فيه بنجاح أوبك وحذر من أن الاحتكارات آتية صوب منتجات أولية أخرى.

وبينما نجحت أوبك كما سبق وأن توقع، فتحذيراته من أن هناك احتكارات أخرى آتية ذهبت أدراج الرياح. وإنصافا لبرغستن، يرجع ذلك في جانب منه إلى أن تحذيراته – ونجاح أوبك – أثارا حفيظة صناع السياسات في البلدان المستوردة للموارد فاتخذوا إجراءات في محاولة للوقوف أمام هذه الاحتكارات. وكتب مايكل موسى في كتابه "فريد برغستن والاقتصاد العالمي" (*Fred Bergstem and the World Economy*) أن برغستن "سعيد مثل الإلهة كاساندرا" بتنبؤاتها الصادقة، فكانت لديه من ناحية "نزعة للتنبؤ بالمصائب الاقتصادية"، لكنه من ناحية أخرى "يظل متفائلا بشدة إزاء الآفاق المستقبلية" فيرى أن هناك إمكانية لتجنب أسوأ الأحداث باتخاذ إجراءات بناءة على صعيد السياسات.

وثبتت للرئيس كارتر قيمة ما لبرغستن من باع طويل في مجال قضايا الطاقة — وموقفه إزاء إجراءات السياسات وما يمكن أن تحدثه من تغيير — وقد مُنِح فيما بعد "جائزة الخدمة المتميزة" من الخزانة الأمريكية. ويقول برغستن إنه حتى لو لم تحدث أزمة الطاقة، لكانت تلك "فترة حافلة بالقضايا الاقتصادية الدولية." (راجع الإطار ١ للاطلاع على مزيد من تفاصيل عمل برغستن في الخزانة).

مستودع للفكر

كانت مساهمات برغستن في عمل الحكومة الأمريكية تكفي لضمان بقاء بعض من شهرته، ولكن العمل الذي قام به منذ ذلك الوقت هو الذي عضد مكانته. فأنشأ مستودع فكر في عام ١٩٨١، وهو "معهد علم الاقتصاد الدولي"، بالاستعانة بمنحة كبيرة من "صندوق مارشال الألماني في الولايات المتحدة"، وهو مؤسسة أمريكية معنية بالسياسة العامة. ولم يكن برغستن غريبا على عالم مستودعات الفكر: فقد قضى سنوات بين العمل الحكومي في "مجلس العلاقات الخارجية" و "مؤسسة بروكينغز."

وفي وصف لهذا المعهد — الذي أعيدت تسميته منذ ذلك الوقت فأصبح "معهد بيترسن للاقتصاد الدولي"، وذلك في جانب منه عرفانا بالدعم المالي الذي أسهم به مؤسسه وأول رئيس لمجلس إدارته، بيتر بيترسن— ذكر الصحفي البريطاني مارتن ووكر أنه "أكثر مستودعات الفكر تأثيرا على كوكب الأرض." وحقق المعهد نجاحا سريعا ومتكررا. وكان مفهوم النطاقات المستهدفة لأسعار الصرف، الذي اعتُمد في اتفاق اللوفر عام ١٩٨٧، هو ثمرة اقتراحات طرحها برغستن وجون ويليامز الباحث في معهد بيترسن. ويقول ريتشارد دارمان، الذين كان نائبا لوزير الخزانة الأمريكية في ذلك الوقت، إن مصطلح "الأسعار المرجعية" استُخدم في الاتفاق لجعل اقتراحات نسبة القروض إلى النطاق المستهدف أقل وضوحا.

وظل معهد بيترسن للاقتصاد الدولي على مر السنوات في طليعة المؤسسات التي تعمل على التحديد الكمي لتكاليف الممارسات الحمائية التجارية والدعوة إلى مساعدة المتضررين من التجارة. وفي عام ١٩٩٩، أوضح غاري هوفباور من معهد بيترسن أن مشروع قانون فرض حصص على الواردات من الصلب الذي كان بانتظار تمرير مجلس الشيوخ الأمريكي كان سينقذ أقل من ٣ آلاف وظيفة بتكلفة يتحملها دافعو الضرائب تصل إلى ٨٠٠ ألف دولار للوظيفة. ويقول برغستن "كان لدى كل عضو من أعضاء مجلس الشيوخ هذا التحليل بين يديه ... و كتبت كل الصحف عنه في هذا اليوم. وجاء التصويت برفض مشروع القانون. وكان ذلك بمثابة تطبيق نموذجي لعمل مستودع الفكر بشأن قضية سياسات محددة. لقد أجرينا التحليل الأساسي في وقت سابق، وواصلنا تحديث العمل، وطبقناه على قضية بعينها، ووضعناه بين أيدي صناع القرار." وبعد ذلك بثلاث سنوات، كانت تقديرات المعهد لتكلفة مشروع نظام مساعدة التوافق التجاري عنصرا حاسما في ضمان تمرير القانون الذي أعاد للرئيس الأمريكي ما يُطلق عليه سلطة "المسار السريع" للتفاوض.

ويشير لاري سومرز، وزير الخزانة الأمريكية الأسبق، إلى أن هناك قلة من المؤسسات غير الحكومية التي كان لها هذا القدر من التأثير على الفكر الاقتصادي العالمي مثل معهد بيترسن، وكتب يقول "إنني كأمريكي ومواطن في هذا العالم، أشعر أننا محظوظون" أن يكون لدينا هذا المعهد.

نصير اليورو

كان اعتماد عملة اليورو حدثا فريدا في التاريخ النقدي للعالم. ولكن معظم خبراء الاقتصاد الأمريكيين كانوا متشككين في نجاحه. وكان المنظور الذي اعتمده معظم هؤلاء الاقتصاديين هو نظرية مناطق العملة المُثلى– الذي يؤكد أن العملات المشتركة لا تنجح إلا في ظل ظروف معينة، مثل حرية حركة العمالة عبر الوحدات الاقتصادية التي تعتمد هذه العملة المشتركة ووجود نظام للتحويلات المالية من الوحدات التي تحقق نتائج طيبة إلى الوحدات ضعيفة الأداء. وغياب هذه الظروف في البلدان وقت اعتمادها لليورو جعل خبراء الاقتصاد الأمريكيين يتوقعون انهيار الاتحاد الاقتصادي. على سبيل المثال،

الإطار ١

إعادة التوازن في ١٩٧٧ و٢٠٠٧

بينما كان اعتماد برنامج بشأن الطاقة يحتل "طليعة أولويات" عمل أعضاء الفريق الاقتصادي في إدارة كارتر حينما تولوا مهامهم في عام ١٩٧٧، لم تكن إعادة التوازن إلى الطلب العالمي بتقليص حجم أرصدة الحساب الجاري تبعد كثيرا في قائمة الأولويات. وبالفعل، حتى برنامج الطاقة كان يسعى إلى تقليص العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة من خلال تخفيض الواردات النفطية.

وكانت المملكة المتحدة أيضا تعاني من عجز في الحساب الجاري في ذلك الوقت. وخلال فترة الانتقال من إدارة فورد إلى إدارة كارتر، كان البريطانيون يمارسون ضغوطا على برغستن للحد من تخفيضات النفقات العامة التي كان قد اتُفق بشأنها في ظل برنامج البلاد المدعم بموارد صندوق النقد الدولي، كَأحد العناصر المساندة لتخفيض عجز الحساب الجاري للمملكة المتحدة. وكتب كل من كاثلين بيرك وأليك كيرنكروس في كتابهما "وداعا بريطانيا العظمى: أزمة صندوق النقد الدولي في عام ١٩٧٦" (*Goodbye, Great Britain: The 1976 IMF Crisis*) "على مدى أكثر من ساعتين ظل [ممثل المملكة المتحدة هارولد] ليفر يحاول إقناع برغستن بضرورة تخفيف كارتر بطريقة أو بأخرى للضغوط التي وضعتها خزانة فورد. وكان جواب برغستن هو لا."

كذلك حث برغستن اثنين من البلدان التي كانت حساباتها الجارية تحقق فوائض كبيرة، وهما اليابان وألمانيا، على حفز اقتصاديهما المحليين خشية أن تضطرا إلى السماح لقيمة عملاتهما بالارتفاع. وبعد ثلاثين عاما، ظهرت مسألة تسوية الاختلالات العالمية مرة أخرى على رأس جدول أعمال السياسة الاقتصادية حينما قاد صندوق النقد الدولي جهودا في عام ٢٠٠٧ من خلال "المشاورات متعددة الأطراف" للتوصل إلى اتفاق بين مجموعة من الاقتصادات — وهي الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة — بشأن إجراءات السياسة التي تكفل تقليص أرصدة حساباتها الجارية.

كتب مارتن فلدشتاين الأستاذ في جامعة هارفارد عام ١٩٩٧ في مقال بارز في مجلة "فورين أفيرز" يقول "إن محاولة إدارة اتحاد نقدي والتطورات اللاحقة لإدارة اتحاد سياسي ... سيؤدي على الأرجح إلى تزايد الصراعات داخل أوروبا وبين أوروبا والولايات المتحدة."

وقاوم هذا الاتجاه اثنان من خبراء الاقتصاد الأمريكيين. أحدهما هو روبرت ماندیل، الحائز على جائزة نوبل، ومن المفارقات أنه واضع نظرية مناطق العملة المُثلى. فذهب ماندیل إلى أن الاتحاد النقدي سيقود إلى الاتحاد الاقتصادي؛ أي أن الشروط الضرورية لنجاح منطقة العملة المُثلى ستتحقق نتيجة لاعتماد اليورو. وكان المناصر الآخر لليورو هو برغستن الذي يقول برغم ذلك أن موقفه نابع من "منظور اقتصادي سياسي" وليس من منظور منطقة العملة المُثلى. وأثناء فترة عمله في الحكومة الأمريكية كان برغستن يتواصل بفعالية مع صناع السياسات الأوروبيين وأصبح على قناعة بأنهم سيقومون دائما في نهاية المطاف ببذل الجهد المطلوب من أجل "دفع عملية الاندماج قُدُما."

> "يصعب حدوث أي إنجاز كبير في القضايا الاقتصادية ما لم تتفق الولايات المتحدة والصين."

ووقوع الأزمة الأخيرة في أوروبا لم يجعل برغستن يغير رأيه، فيقول إن صناع السياسات الأوروبيين "بذلوا جهودا كافية في كل مرحلة من مراحل هذه الأزمة لتجنب الانهيار." ويضيف "إن ألمانيا ستبذل كل ما يتعين من جهد" لإنقاذ اليورو لما لها من مصالح جغرافية— استراتيجية في ظل الاندماج الأوروبي ولأن اليورو أسهم في اتساع التجارة الألمانية. ويتوقع أن تتحرك أوروبا رويدا صوب "الاتحاد الاقتصادي الكامل. وبعد مرور خمس سنوات من الآن...ستحقق هدفها."

مجموعة العشرين ومجموعة الاثنين

يرى برغستن أيضا أن هناك بعض التقدم الذي أُحرز في نطاق أبعد من منطقة اليورو على صعيد العلاقات الاقتصادية بين الأمم. ويقول إن منبرا مثل المجموعة التي تتألف من عشرين من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة الأكثر تقدما (مجموعة العشرين) "لا يمكن الاستغناء عنه لأسباب إضفاء الشرعية،" نظرا لأن الأسواق الصاعدة تمثل اليوم نصف اقتصاد العالم، "وهي الجزء الأكثر ديناميكية. فلا يسعنا أن تكون لدينا مجموعة السبعة أو مجموعة الثمانية [التي لا تمثل سوى أكبر الاقتصادات المتقدمة] لتحاول أن تدير العالم." فقد أدى "الركود الكبير" في الفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩ إلى تعجيل وتيرة عملية إضفاء الشرعية على دور مجموعة العشرين. ويضيف برغستن "لم يعد هناك مجال للارتباك والتردد بعد الآن. كان يتعين جمع الأشخاص المناسبين حول الطاولة لمواجهة الأزمة."

والأمر المثير للجدل هو أن برغستن من الدعاة إلى "مجموعة الاثنين،" وهي مجموعة تتألف ضمنا من الولايات المتحدة والصين. ويذكر أن اقتراحه مبني على "حجة بسيطة هي أنه يصعب حدوث أي إنجاز كبير في القضايا الاقتصادية ما لم تتفق الولايات المتحدة والصين." ويستشهد بعدم إحراز تقدم يُذكر في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية وفي كوبنهاجن في مجال تغير المناخ، حيث وصلت الولايات المتحدة والصين إلى طريق مسدود مما يقف حجر عثرة أمام تقدم المجموعة الأشمل من البلدان. ويشير أيضا إلى الطريق المسدود أمام قضايا سعر الصرف ويقول "إن الولايات المتحدة تندد مرارا وتكرارا بمسألة التلاعب بالعملات؛ والصين عازفة عن التجاوب" (راجع الإطار ٢).

الإطار ٢

الصين ونظرية الدراجة

من المعروف أن آراء الباحثين في معهد بيترسن لا تكون دائما منسجمة. ولكن آراءهم فيما يخص سعر صرف عملة الصين متناغمة إلى حد بعيد: فهم يتغنون بعبارة واحدة هي أنها مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية. فكتب برغستن العام الماضي في مقالة افتتاحية لصحيفة نيويورك تايمز "إن قيمة اليوان المنخفضة على نحو مصطنع — فهي أقل مما ينبغي أن تكون عليه بما يتراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪ — ترقى إلى منح دعم للصادرات الصينية وفرض تعريفة على الواردات من الولايات المتحدة وبلدان أخرى." وقال إن الولايات المتحدة ينبغي أن تتقدم بدعوى ضد الصين أمام منظمة التجارة العالمية "لشروعها في تخفيض تنافسي غير مشروع لسعر صرف عملتها، والقصاص إذا لم تتوقف الصين عن ممارسة هذه السياسة الحمائية."

وآراء برغستن القوية تعكس في جانب منها "نظرية الدراجة" الشهيرة التي وضعها – أي اعتقاده بأن تحرير التجارة، كالدراجة، يجب أن يحافظ على بعض زخم التقدم وإلا سيبدأ في التراجع نحو الحمائية. وكتب برغستن أن سياسة سعر الصرف التي تنتهجها الصين "تمثل أحد الأشكال السافرة للحمائية،" وتهديدا للنظام التجاري متعدد الأطراف: "... وتحرك الولايات المتحدة أو البلدان الأخرى على صعيد السياسات في مواجهة إجراءات الصين [ينبغي] النظر إليه باعتباره مناهضا للحمائية."

ويذكر راندال هينينغ، أحد الباحثين في معهد بيترسن، أن الافتراض الأساسي وراء دعوة برغستن إلى تعدد المنتديات يتمثل في أن "التعاون بين الحكومات الوطنية بشأن العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو من السلع العامة، يعاني من نقص مزمن. وليست المشكلة الرئيسية هي أن إنشاء عدد كبير من المنتديات سيؤدي إلى التداخل بينها، وإنما المشكلة هي الإخفاق في الاستفادة بقدر كاف منها."

"سلسلة من الخمسينات"

بلغ برغستن عامه السبعين، ويمر الآن بمرحلة من حياته تلوح في آفاقها ذكرى كثير من الأحداث. إنه متحمس للاحتفال بذكرى هذه الأحداث لأنها تساعده على أن يظل متواصلا مع الشخصيات والمؤسسات التي شكلت حياته. فنظم العام الماضي الاجتماع الخمسين لزملاء الدراسة عندما كان طالبا في جامعة سنترال ميثوديست، وينظم هذا العام الاجتماع الخمسين لزملاء صفه في كلية فلتشر للدراسات العليا — والذكرى الخمسين لزواجه. ويقول "هي إذا سلسلة من الخمسينات بالنسبة لي."

ولا يزال برغستن نشطا في الدوائر المعنية بالسياسات وفي ملعب كرة السلة. فيرأس بانتظام كثيرا من الفعاليات التي تكون المشاركة فيها "بموجب الدعوة فقط" وتُعقد في قاعة الاجتماعات الكبرى، التي أصبحت تحمل اسمه، في معهد بيترسن. وقال موسى ذات يوم مازحا إنه برغم أن "بالنظر إلى الأصول التي ينحدر منها فريد، قد يظن البعض أن [قاعة المؤتمرات] تشبه كنيسة حديثة، لكنني أعتقد أنها تشبه ملعب كرة السلة. وفريد مولع نوعا ما بلعبة كرة السلة." وبالفعل، لا يزال برغستن يمارس لعبة كرة السلة كعضو اتحاد ويسجل في المتوسط ٣٨ نقطة في المباراة الواحدة، وأداؤه يثير حفيظة تيموثي غايثنر، وزير الخزانة الأمريكية، وهو أيضا لاعب شغوف بكرة السلة. ويقر برغستن بأن مجموع النقاط عال لأن "الهدف من اللعب مع هذا الفريق هو المتعة. ولكن عليك مع هذا أن تحرز أهدافا." ■

براكاش لونغاني، مستشار في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

سيدة الصنعة

مورين بيرك تقدم ملامح من حياة **إلينور أوستروم**، أول سيدة تفوز بجائزة نوبل في الاقتصاد

عندما فازت إلينور أوستروم بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام ٢٠٠٩ أصابت البعض بالدهشة. فقد كتب ستيفن ليفيت أستاذ الاقتصاد بجامعة شيكاغو والذي شارك في تأليف كتاب «الاقتصاد العجيب» *(Freakonomics)* في مدونته يوم الإعلان عن الجائزة يقول: «لو كان قد أجري استطلاع لرأي الاقتصاديين الأكاديميين يوم أمس وسُئلوا من هي إلينور أوستروم، وعما قدمته، أشك في أن أكثر من واحد من بين كل خمسة اقتصاديين كانوا سيعطونك جوابا».

لكن بول دراغوس آليجيكا، وهو تلميذ سابق لأوستروم، وحاليا زميل بحوث أول لدى مركز ميركاتوس في جامعة ميسون لم يندهش البتة. وفي هذا الصدد يقول آليجيكا: «إن فلسفة التنوع المؤسسي برمتها– المتمثلة في تجاوز ثنائية السوق والدولة– من أكثر النماذج ثورية التي طُرِحت في العلوم الاجتماعية خلال السنوات العشرين الماضية أو نحوها».

وعند منح أوستروم جائزة نوبل عن تحليلها للحوكمة الاقتصادية، أشارت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم إلى أن عملها «يعلمنا دروسا مبتكرة عن الآليات العميقة التي تبقي على التعاون في المجتمعات البشرية». وإن كان البعض قد رأى في اختيار أوستروم– ومعها شريكها في الجائزة أوليفر وليامسون من جامعة كاليفورنيا في بيركلي– أمرا غير عادي، إلا أن آخرين رأوا في ذلك رد فعل مناسب لإخفاقات السوق الحرة التي كشفتها الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨.

وإلينور أوستروم أول امرأة تفوز بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية، واهتمامها بالأسواق أقل من اهتمامها بالنشاط الاقتصادي الذي لا ينعكس في الأسواق – داخل الأسر المعيشية، والشركات، والاتحادات، والهيئات، وغيرها من المنظمات. وقد أثبتت كيف يمكن إدارة الموارد العامة– أي الغابات، ومصائد الأسماك، والمراعي، ومياه الري– بنجاح من قِبَل الأشخاص الذين يستخدمونها وليس من قِبَل الحكومات أو الشركات الخاصة.

وربما كانت أوستروم أكثر شهرة بسبب كشفها زيف «مأساة الموارد العامة»، وهي نظرية وضعها عالم الأحياء غاريت هاردن في عام ١٩٦٨. ففي مقال بنفس العنوان نُشِر في المجلة العلمية *Science* (العلوم)، طرح هاردن نظريته بأنه لو اتخذ كل راع يتقاسم قطعة من أرض الرعي العامة قرارا اقتصاديا رشيدا على المستوى الفردي بزيادة عدد رؤوس الماشية التي يربيها على الأرض، لاستنزف التأثير الجماعي الموارد العامة أو دمرها. وبعبارة أخرى، فإن أفرادا متعددين– يتصرفون باستقلالية ويسترشدون بعقلانية بمصالحهم الذاتية– من شأنهم أن يستنفدوا الموارد العامة المحدودة– حتى عندما يكون من الواضح أن حدوث ذلك لا يحقق مصلحة أي شخص.

وترى أوستروم أن «المأساة» في مثل هذه المواقف ليست حتمية، كما كان هاردن يعتقد. وبدلا من ذلك، فإنه لو قرر الرعاة التعاون فيما بينهم ومراقبة بعضهم بعضا في استخدام الأرض، وإنفاذ قواعد لإدارتها، لأمكنهم تفادي المأساة.

وقد لا تكون إلينور أوستروم – الحاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية – اقتصادية تقليدية، لكن جورج أكرلوف الفائز بجائزة نوبل لعام ٢٠٠١ (راجع عدد يونيو ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية) يصنف عملها بأنه «محوري تماما» بالنسبة للمجال. ويقول في هذا الصدد: «إن أوستروم مهتمة بكيف تتشكل الأعراف الاجتماعية وكيف يتم تنفيذها» وأضاف قائلا: «وهذه الأعراف هي «المادة الغائبة» في علم الاقتصاد. وأنت قد تكون قريبا جدا من توازن يتعاون في تحقيقه الجميع، لكنك تحتاج عندئذ شيئا إضافيا يَحمِل الناس على التعاون. وما يدفع الناس على التعاون هو الأعراف».

بيفرلي هيلز، ٩٠٢١٠

ولدت إلينور أوستروم– أو لين كما تسمى غالبا– في لوس أنجلوس، بولاية كاليفورنيا في عام ١٩٣٣. وقد عاشت أوستروم التي نشأت نشأة فقيرة في خضم فترة الكساد الكبير، مع والدتها المطلقة التي علمتها زراعة الخضراوات وتعليب ثمار أشجارهما توفيرا للمال. وكان منزلهما يقع على أطراف حي مدرسة بيفرلي هيلز، لذلك تمكنت من الالتحاق بمدرسة بيفرلي هيلز الثانوية اللامعة وتلقت فيها تعليما راقيا. ولما كانت أوستروم تبدي ازدراء مبكرا للنزعة المادية التي لا تزال سائدة حتى اليوم، فقد كانت تشتري لنفسها ملابس مستعملة، في تناقض صارخ مع زميلاتها في تلك المدرسة العامة التي تزعم بأن من خريجيها مشاهير كُثر.

وقد تشجعت إلينور على الانضمام إلى فريق الخطابة، الأمر الذي أشعل اهتمامها بالمناظرة. وفي هذا الصدد، تقول أوستروم: «كانت مناظرات المدرسة الثانوية تدريبا ممتازا». وتضيف قائلة: «هناك جانبان في كل مسألة، وعليك أن تتعلم كيف تعد حجة متماسكة لكل منهما، حيث إنهم يكلفونك عشوائيا بالانضمام إلى جانب ما». وهكذا، فإن المناظرات لم تشحذ فقط مهاراتها في التفكير الناقد– بل إنها شفتها من التعتعة.

والتحقت أوستروم بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس ضد رغبة والدتها. فلم يكن أحد من عائلتها قد التحق بالجامعة غيرها – حيث إنهم لم يروا في ذلك جدوى– ورفضت أمها أن تمدها بالدعم المالي. ولم يمنع ذلك إلينور الشابة بل دفعها دفعا نحو الجامعة، وجعلها تعمل في سلسلة من الوظائف العرضية المؤقتة. وتتذكر أوستروم ذلك قائلة: «في ذلك الوقت كانت الرسوم الجامعية في جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس منخفضة، لذلك استطعت تجنب الاستدانة».

ورغم تخرجها مع مرتبة الشرف في العلوم السياسية، فقد اتجهت إلينور إلى بوسطن لكي تعمل في وظيفة كاتب لدى شركة لتصدير الإلكترونيات. وفي هذا الصدد تقول في ملاحظة ضمن سيرة ذاتية موجزة لها: «كانت الفرضية السائدة في تلك الأيام هي أن الوظيفة المناسبة للمرأة هي العمل كسكرتيرة أو مدرسة». وبعد ذلك بعام، استقرت في وظيفة مدير مساعد بشؤون العاملين لدى شركة غود فري كابوت، وهي شركة في بوسطن، لم يسبق لها أن وظفت امرأة بأية صفة مهنية.

تقول أوستروم: «شققت طريقي بشكل ما إلى هذه الوظيفة، لكن الحقيقة هي أن تمكني من فعل ذلك بنجاح وأنا في الحادية والعشرين من عمري منحني ثقة كانت عونا لي في وقت لاحق من حياتي».

وفي عام ١٩٥٧، عادت أوستروم إلى جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس حيث حصلت على وظيفة من المستوى المتوسط في مكتب شؤون العاملين بالجامعة، بينما تابعت دراساتها الجامعية العليا في العلوم السياسية. وظلت أمها تشعر بالحيرة إزاء خياراتها. وتتذكر أوستروم قائلة بابتسامة على وجهها: «سألتني كم سيكون راتبي بعد الحصول على درجة الدكتوراه، وهل سيكون أكثر مما أتقاضاه حاليا؟ قلت لها: لا، قد يكون نفس الراتب أو أقل منه. وببساطة لم تفهم ما أعنيه».

وفي حلقة نقاشية بالدراسات العليا، وجدت أوستروم نفسها منجذبة إلى قضية كيفية تصرف الناس بصورة جماعية لإدارة الموارد الطبيعية العامة على نحو قابل للاستمرار. وقامت، بالاشتراك مع فريق من زملائها من الطلبة والباحثين، بدراسة حوض خزان مياه جوفية في جنوب كاليفورنيا. وكانت المجتمعات المحلية تستخرج بالضخ منه كميات مفرطة من المياه الجوفية، بينما كانت المياه المالحة تتسرب إليه. وصارت أوستروم مفتونة بمسألة الحافز الذي وجده الناس من دوائر الاختصاص المتداخلة التي تعتمد على هذا المصدر المائي لكي ينحوا خلافاتهم جانبا ويحلوا المشكلة. وآثرت أن تدرس هذا التعاون باعتباره موضوعا لرسالتها للحصول على الدكتوراه، وبذلك زرعت بذور عملها اللاحق بشأن ما تسميه «موارد المجمع العام».

وكان يشرف على حلقة نقاش الدراسات العليا تلك فنسنت أوستروم، وهو أستاذ مساعد للعلوم السياسية يكبرها بأربعة عشر عاما، وتزوجته في ١٩٦٣. وكانت تلك بداية لشراكة امتدت طوال العمر، مزجت بين «الحب والتنافس»،

«إن أوستروم مهمته بكيف تتشكل الأعراف الاجتماعية وكيف يتم تنفيذها... وهذه الأعراف هي 'المادة الغائبة' في علم الاقتصاد».

كما عبرت عن ذلك أوستروم في إهدائها في كتابها المثير للأفكار الذي صدر في ١٩٩٠ بعنوان: *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action* «(حوكمة المشاعات: تطور المؤسسات من أجل العمل الجماعي)».

العالم باعتباره حرَفيا

في عام ١٩٦٥، انتقل آل أوستروم إلى مدينة بلومينغتون بولاية إنديانا، حيث تولى فنسنت منصب أستاذ دائم في جامعة إنديانا، وبدأت إلينور في تدريس مادة الحكومة الأمريكية، ثم حصلت في النهاية على منصب دائم. وبعد ذلك بسنوات قليلة، استهلا سلسلة من الحلقات الدراسية جمعت معا باحثين من تخصصات مختلفة لمناقشة موضوعات محل اهتمام مشترك، خاصة تلك المتعلقة بإدارة الموارد. وتتذكر أوستروم ذلك قائلة: «لقد تعاهدنا على الالتقاء كل يوم إثنين، حتى لو انتهى بنا الأمر إلى أن نكون فقط خمسة أو ستة. لكن اللقاء نما ونما ونما».

وقد تطورت حلقات يوم الإثنين الدراسية غير الرسمية إلى الحلقة الدراسية عن النظرية السياسية وتحليل السياسات، وأصبحت حاليا مركزا بحثيا مزدهرا يجتذب دارسين من كل أنحاء العالم في ميادين العلوم السياسية، والاقتصاد، وعلم الأجناس البشرية، وعلم البيئة، والقانون وغيرها من الميادين.

وفي هذا الصدد كتبت أوستروم في موقع جائزة نوبل على شبكة الإنترنت تقول: «كان منطق حلقتنا الدراسية دائما هو أنه لا بد من تكوين مجموعة مختلفة من الدارسين عبر تخصصات الاقتصاد، والعلوم السياسية وغيرها، لتعمل معا في محاولة لفهم كيف تأثرت السلوكيات والنتائج بالتدابير المؤسسية في مجموعة متنوعة من الأوضاع البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية».

وأراد آل أوستروم أن يصمموا المركز على غرار نموذج ورشة الحرفي، بوحي من صديق لهما يعمل صانع أثاث. وكان على تلامذتهما أن يكدوا كدا إلى جانبهم، الأمر الذي سمح بنقل المعرفة على غرار ما يحدث إلى حد كبير بين معلم الحرفة والصبي المتدرب، وليس من خلال مسار من أعلى إلى أدنى كما في المحاضرات.

وتقول أوستروم في هذا الصدد: «تصور فنسنت ورشة يوجد فيها أشخاص لديهم مهارات متعددة على مستويات مختلفة– وهكذا يتعلم الشباب كيف يعملون مع أناس أكبر سنا– لكنهم يعملون معا وليس وفقا لتنظيم هرمي. وهذا – إلى حد بعيد – ما ظلت الحلقة الدراسية تسعى إليه منذ سنين حتى الآن».

ويوجد مقر الحلقة الدراسية في دار جمعية إخاء سابقة يضم أربعة مبان في شارع هادئ قريب من الحرم الجامعي، والمبنى مزدان بمعلقات جدارية آسيوية

دقيقة، ومحفورات خشبية إفريقية ملساء، وأعمال فنية أخرى غريبة. ويرحب الجو العام بالدارسين الذين يفدون من كل أنحاء البلاد ومن الخارج لبحث الكيفية التي تفادت بها المجتمعات «مأساة الموارد العامة».

وهذا البحث– الذي ينظر في إدارة موارد من قبيل المياه، ومصائد الأسماك، والغابات– إنما هو جزء من جهد أوسع لاستنباط نظرية عن كيف يمكن للناس أن ينظموا أنفسهم ويحكموا ذاتهم. ويتم اختبار الأسئلة أولا عن طريق التجريب في مختبر، حيث تقوم أوستروم بدراسة ما يقوم به طلبتها من خيارات عندما يواجهون بمآزق افتراضية لموارد المجمع العام. ثم يتم اختبار التنبؤات الناتجة عن النتائج على المستوى الميداني من خلال الملاحظة المباشرة لمواقف الحياة الحقيقية.

«إن ثروة البيانات التي جمعتها أوستروم من مجتمعات عبر العالم، وعبر فترات زمنية، وعبر الموارد هي التي تضفي المصداقية على نظرياتها».

وتشرح أوستروم ذلك بقولها: «نحن نأخذ شيئا ما نهتم به نظريا مثل الصالح العام، أو موارد المجمع العام، وننتقل جيئة وذهابا بين الميدان والمختبر. ففي الميدان، تحصل على كل الثراء، لكن ذلك الثراء يكون مفرطا إلى حد لا يمكننا معه أن نتبين ماذا يجري تحديدا. لذلك نعود إلى المختبر لكي نرى ما إذا كان هناك متغير نظنه مهما يتضح فعلا أنه يُحْدِث فرقا كما تظن».

أداء الشرطة وتعددية المراكز

كان من بين مشروعات أوستروم الأولى في الحلقة الدراسية إجراء بحث عن هيكل وأداء قطاع الشرطة. ففي أوائل السبعينات من القرن الماضي، كان خبراء السياسات العامة في الولايات المتحدة يوصون بإجراء تخفيض صارم في عدد أقسام الشرطة، بناء على اعتقاد منهم بأن تعدد الوحدات التي تخدم المنطقة نفسها من شأنه أن يؤدي إلى الفوضى وانعدام الكفاءة. وشرعت أوستروم وزملاؤها في دراسة ضخمة لأداء إدارة الشرطة وخدماتها في ٨٠ منطقة من المدن الكبرى بغية تحديد أفضل مسار للعمل.

وقضت أوستروم ١٥ عاما في العمل في هذا المشروع، تتجول على متن سيارات دوريات الشرطة، وتستطلع آراء الناس حول تجاربهم مع الشرطة، وتجمع البيانات بكافة أشكالها ورقية وإلكترونية. وعند الانتهاء من دراستها، تبين لأوستروم وزملائها أن الأكبر ليس بالضرورة هو الأفضل، عندما يتعلق الأمر بهيئات الشرطة، وأن الاعتقاد الشائع بأن تعدد أقسام الشرطة في منطقة ما من المدن الكبرى يقلل من كفاءتها لم تثبت صحته. ووجدوا بدلا من ذلك أن الهيئات غالبا ما تطور شبكات تعاونية لتوفير السلامة العامة عبر حدود مناطق الاختصاص. وفي هذا تقول أوستروم: «ليس التعقيد صنوا للفوضى».

وتذكر أوستروم أن دراسة الشرطة كانت تصويرا جيدا لمفهوم «تعددية المراكز»، وهو مفهوم مهم في عملها. وكان أول من دعا لمفهوم النظام السياسي متعدد المراكز هم فنسنت أوستروم، وتشارلز تيبوت، وروبرت وارين في عام ١٩٦١، ويشير مفهوم النظام السياسي «متعدد المراكز» إلى نظام يقوم فيه المواطنون بتنظيم سلطات متعددة، وليس فقط سلطة حاكمة واحدة، وعلى مستويات متعددة.

وكتبت أوستروم في بحث قدمته في عام ١٩٩٧ بمناسبة قبول ترشيحها لجائزة فرانك سايدمان للتميز في الاقتصاد السياسي، تقول: «إن المحلل الذي يستخدم نظرية تعددية المراكز لا يتنبأ بأن هناك شكلا أمثل وأوحد للتنظيم بجميع مناطق المدن الكبرى». وبدلا من ذلك، على المرء أن يدرس خصائص الإنتاج والاستهلاك للخدمة الحضرية المعنية قبل أن يحدد ما هو الترتيب المؤسسي الأكثر صلاحية– وهو بالضبط ما فعلته في دراستها عن عمل الشرطة.

أهمية المعرفة المحلية

السؤال الأساسي الذي تحاول أوستروم طرحه هو لماذا ينجح بعض مستخدمي الموارد في تنظيم أنفسهم ولا ينجح آخرون في ذلك؟ وهذا السؤال ليس مجرد سؤال أكاديمي: حيث إن له صلة وثيقة وحقيقية بالسياسة العامة. وفي هذا الصدد قالت أوستروم في مقابلة صحفية في عام ٢٠٠٣: «إذا لم نجد الوسائل اللازمة لتطوير وتعزيز القدرات على السيطرة على مواقف المجمع العام وإدارتها بفاعلية، فإن غياب مثل هذه المؤسسات في القرن الحادي والعشرين من شأنه أن يثير مشكلات اجتماعية واقتصادية جوهرية». وتقول: إنه كلما زاد علمنا بهذه المؤسسات ازداد احتمال تمكن صناع السياسات من تفادي الأخطاء السابقة.

وتقول إيمي بوتيت، وهي زميلة سابقة في الحلقة الدراسية وحاصلة على درجة الدكتوراه وهي حاليا أستاذ مساعد للعلوم السياسية بجامعة كونكورديا في مونتريال: إن ثروة البيانات التي جمعتها أوستروم من مجتمعات عبر العالم، وعبر فترات زمنية، وعبر الموارد هي التي تضفي المصداقية على نظرياتها. وتضيف قائلة: «تكون الأدلة أكثر إقناعا بكثير لأنها تأتي من مثل هذا التنوع في المواقف.»

وبرنامج البحوث لموارد ومؤسسات الغابات الدولية، الذي أُطلق في التسعينات من القرن العشرين، من النماذج الممتازة لمشروع الحلقة الدراسية يشمل عدة بلدان وسنوات. ومن أجل هذا البرنامج الجاري، أنشأت أوستروم وزملاؤها شبكة من مراكز البحوث المتعاونة لدراسة الغابات في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتفحص الدراسة كيفية تأثير ترتيبات الحوكمة في الغابات وفي الناس الذين يعتمدون عليها، وهم يأملون– عن طريق قياس التأثير الأطول أمدا على كل من التنوع الحيوي للغابات والنسيج الاجتماعي للمجتمع– أن يتوصلوا إلى بيانات من شأنها أن تساعد صناع السياسات ومستخدمي الغابات مستقبلا.

وتقول أوستروم: «يظن الناس أنه يكفي مجرد وجود «محميات». حسنا، لقد وجدنا أن بعضها يؤدي دوره والبعض الآخر لا يفعل». وتستطرد قائلة: لو طُرِد الناس الذين يستخدمون الغابة ببساطة قبل أن تعلنها الحكومة «محمية» ، فقد يشعرون بمرارة ويقل ميلهم إلى المساعدة في مراقبة وحماية الغابة مستقبلا. لكنهم لو استقدموا إليها وأعطي لهم دور، فإنهم سوف يساعدون في مراقبة الغابة، وسوف يتحسن حالها كثيرا.

وتستخدم مراكز البحوث في أوغندا وبوليفيا وتايلند وتنزانيا وغواتيمالا وكينيا والمكسيك ونيبال والهند نفس بروتوكولات البيانات، وتسهم في قاعدة بيانات مشتركة. وتضم هذه المراكز أطقما من الباحثين المحليين، حضر كثير منهم إلى مدينة بلومنغتون للتدريب. وتهتم أوستروم كثيرا بالمعرفة المحلية. فهي تسعى دائما إلى رصدها، أو البناء عليها.

ولا تتشاور أوستروم مع الخبراء المحليين لمجرد أن يكون عملها شموليا، بل لأن خبرتهم الفنية غالبا ما تكون أعلى. فقد وجدت، في دراسة لنظم الري في

نيبال، أن تلك النظم – التي بناها ويديرها المزارعون أنفسهم– كانت تتفوق في أدائها على النظم التي تم بناؤها بتمويل من المانحين وتديرها هيئات حكومية. ورغم أن التصميم الهندسي للنظم المبنية بتمويل من المانحين كان أفضل، فإن المشرفين عليها كانوا يفتقرون إلى فهم شبكة الحوافز المعقدة التي تواجه المجتمع المحلي.

وقد شهدت أوستروم هذا النمط مرارا وتكرارا. ففي مقابلة صحفية في عام ٢٠٠٣، قالت أوستروم: «كانت الخطط المبدئية بالنسبة لكثير من مشروعات الري الكبرى في البلدان النامية تركز بشكل شبه حصري على التصميمات الهندسية للنظم المادية وتتجاهل المسائل التنظيمية. وفي حين أنه من الضروري تفهم الجانب المادي من مشروعات التنمية، فينبغي التركيز على الجانب المؤسسي». وأكدت أن إنشاء هذه المؤسسات يجب أن يشترك فيه بصورة مباشرة السكان المحليين، وإلا واجهت خطر الفشل.

أنماط متناقضة

ظلت أوستروم تعمل عن كثب مع زوجها طوال هذه السنين، فهل كان غريبا أن تفوز بجائزة نوبل دونه؟ وردا على ذلك، تقول أوستروم: «نعم، لكنني رغم هذا أتفهم الأمر. لقد كان أقرب كثيرا إلى الفيلسوف. أما أنا فقد قمت بكثير من التجارب المعملية، والتحليلات الإحصائية، والعمل الميداني، لذلك أفهم لماذا اختاروني. ولكن من المؤكد أن عمله كان حتما بمثابة حجر الأساس».

ويؤكد آليجيكا، الذي درس في الحلقة الدراسية خلال التسعينات من القرن الماضي، هذا التقسيم في العمل قائلا: «إذا نظرت إلى أعمال لين أمكنك أن ترى أنها جزء من صورة أوسع، وأن ملامح هذه الصورة الأوسع– والفلسفة الأوسع الكامنة وراء تلك الصورة– كانت مرسومة بيد فنسنت».

ويرى آليجيكا أن فنسنت، البالغ من العمر واحدا وتسعين عاما هو أحد الرعيل المتبقي من علماء الطراز القديم. أما إلينور، التي تتسم بطبيعة أكثر عملية من زوجها، فهي «منظمة ورائدة أعمال غير عادية»، قادرة على الجمع بين مشروعات مثيرة للاهتمام، وإيجاد رعاة لها– والخروج باعتماد إضافي في الميزانية لتغطية نفقات باحث أو طالب زائر إضافي يمر بضائقة مالية.

ويبدو أن نمطي آل أوستروم المتناقضين قد أحدثا التوازن الصحيح تماما، كما يشهد كثيرون. ويتشجع الباحثون على تشكيل مجموعات عمل مع زملائهم المتقاربين في الفكر والاتجاه للتصدي لما يرونه من مسائل، وفي هذا الصدد تقول بوتيت: «قد تكون تلك مجموعة قراءة بشأن قضية بعينها، أو مجموعة عمل تحاول جلب تمويل لمشروع بعينه. وهذه الفكرة المتمثلة في المجموعات المنظمة ذاتيا محورية بالنسبة لما كانت تهتم به نظريا. لذلك أعتقد أنه من قبيل الصنعة المحكمة أن توضع هذه الأفكار النظرية موضع التطبيق في الحلقة الدراسية».

وتماما مثلما تعتقد أوستروم فإن المنهج المتجه من القمة إلى القاعدة ليس منهجا مرغوبا في التنمية، ولديها نفس الشعور إزاء الحلقة الدراسية، إذ آثرت ألا تفرض جدول أعمالها البحثي بل تركت المشروعات تنمو عضويا. ويقول آليجيكا عن أوستروم: «هؤلاء قوم يقولون ما يفعلون، إنهم يقولون إنهم يرغبون في أن تكون علاقتهم بطلبتهم على غرار علاقة مُعَلِّم الصنعة بالصبي المتدرب– وهي علاقة شخصية للغاية– وهم يقيمون تلك العلاقة».

ومقابل ذلك، فإنهم ينالون الولاء، كما يقول آليجيكا: «حتى بعد أن يترك الطلاب الحلقة الدراسية، فإنهم يستمرون في الشعور بأنهم جزء من عائلة ممتدة».

لا تزال تحت الضغوط

لم تتباطأ وتيرة أوستروم في العمل منذ فوزها بجائزة نوبل– فلا تزال الطلبات تنهمر عليها لإجراء مقابلات ولقاءات أمام الجمهور حتى بعد مرور عامين على فوزها بالجائزة. وقد تخلت في عام ٢٠٠٩ عن منصبها كمدير للحلقة الدراسية لمايكل ماكجينيس، الذي كان يعمل أستاذا للعلوم السياسية في جامعة إنديانا منذ ١٩٨٥، لكنها لا تزال تتحمل عبئها كاملا في التدريس والبحث.

ومن بين المشروعات الكثيرة التي تحاول أوستروم الترويج لها حاليا دراسة دامت شهورا عن الرعاية الصحية يوجهها ماكجينيس. وتبحث الدراسة نظم الرعاية الصحية في ثلاثة مجتمعات– هي سيدار رابيدز بولاية آيوا، وغراند جنكشن بولاية كولورادو، وبلومينغتون بولاية إنديانا، وهي مجتمعات حققت درجات متباينة من النجاح في النماذج التعاونية للحوكمة.

ففي بعض النظم مثلا تتنافس المستشفيات بضراوة، بينما تتعاون في نظم أخرى على نحو أكبر. وتقول أوستروم: إن الدراسة، التي لا تزال في مرحلة جمع البيانات، سوف تحاول الإجابة على بعض الأسئلة الأساسية: ما هي العوامل التي تدفع بعض المجتمعات إلى تشكيل مجموعات تتعاون فيما بينها وتحاول تحسين الأوضاع؟ وما هي خصائص المجتمعات التي وجد الناس فيها وسيلة للحفاظ على انخفاض تكاليف الرعاية الصحية وارتفاع جودة الرعاية الصحية؟

ويتعلق متن أعمال أوستروم برمته بالأعراف الاجتماعية، وما يدفع الناس إلى التعاون فيما بينهم، ودراسة الرعاية الصحية ليست استثناء من ذلك. وفي هذا الصدد، يقول أكرلوف: «إنها تلاحظ هذه الأعراف على المستوى الدقيق بالطبع؛ لأن هذه هي الطريقة التي يستطيع بها المرء ملاحظة هذه الأشياء، ولكن نظرياتها تنطبق على نظم الري كما تنطبق على كيانات كبيرة كالبلدان، أو كبيرة كالعالم كله، مثل الاحترار العالمي».

وفي سن الثامنة والسبعين من عمرها، آثرت أوستروم الانسحاب من الحياة الأكاديمية والتمتع بالهدوء والسكينة في غابة مساحتها ستة أفدنة على تخوم مدينة بلومنغتون، حيث تعيش هي وفنسنت. لكن فرص حدوث ذلك تبدو ضئيلة. فعندما سألها مُحاور في الإذاعة الوطنية العامة عما إذا كان فوزها بجائزة نوبل قد خفف عنها بعض الضغوط مما كانت تشعر بأنه لا يزال عليها أن تنجزه، ضحكت ضحكة توحي بالنفي.

وقالت: «ما كنت أهدف إلى الفوز بجائزة. لذلك، فإن الفوز بها لا يخفف عني الضغوط من حيث البحث مستقبلا». ■

مورين بيرك، من هيئة تحرير مجلة التمويل والتنمية.

الوجه الإنساني للاقتصاد

براكاش لونغاني يقدم لمحة عن شخصية **جورج أكرلوف**

Prakash Loungani profiles **George Akerlof**

في عام ١٩٨٤، تنبأ جورج ستيغلر الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد بأن الاقتصاد في طريقه إلى أن يصبح ملك العلوم الاجتماعية. ونعت الاقتصاد بأنه: «علم ملوكي»، علم يمهد الطريق ويشقه خلال الأدغال الأكاديمية للعلوم الاجتماعية الأخرى. وأشاد «بعمل المبشرين الاقتصاديين... الذين يواجهون عادة سكانا أصليين متوجسين خيفة ومعادين».

وقد حدث شيء طريف تماما في المسيرة المؤدية إلى منصة التتويج. فعبر الربع الأخير من القرن الماضي منذ نُشر مقال ستيغلر، أصبح واضحا أن أمام علم الاقتصاد الكثير ليتعلمه من العلوم الأخرى بالقدر نفسه الذي يجب عليه أن يقوم هو بتعليمها. واليوم يستخدم مجال المالية السلوكية رؤى متبصرة مستمدة من علم النفس وعلم الاجتماع لفهم الأسواق المالية. فقد أدت فضائح الشركات والأزمات المالية التي تسبب فيها الجشع إلى الدعوة لمزج علم الأخلاق في علم الاقتصاد. فقد ذهبت جوائز نوبل في الاقتصاد خلال العقد الماضي إلى عالم النفس دانييل كانيمان (راجع عدد سبتمبر ٢٠٠٩ من مجلة التمويل والتنمية)، وإلى عالمة السياسة إلينور أوستروم.

وربما تكون هذه التطورات قد أزعجت جورج ستيغلر، ولكنها لم تزعج سَميّه، جورج أكرلوف، الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد في عام ٢٠٠١، الذي يقول:

إن «حلمه» منذ زمن بعيد كان يتمثل في ظهور علم اقتصاد كلي ترسخت أقدامه في «المدى الكامل للأعمال والمشاعر الإنسانية: العدالة والثقة والجشع والهوية والمماطلة» (المماطلة؟ حسنا سوف نعود إلى ذلك... لاحقا).

«هذا ليس عدلا!»

يقول أكرلوف: إن البطالة كانت هي الموضوع الذي حفزه وشغله إلى أقصى حد خلال مسيرته المهنية التي امتدت ٤٠ عاما، «لقد آمنت دوما بأن البطالة شيء رهيب. والواقع أن ذلك كان هو الحافز وراء كل كتاباتي في حياتي. فالمرء من غير وظيفة لا يفقد دخله فحسب، بل يفقد غالبا الإحساس بأنه ينجز الواجبات المتوقعة منه كإنسان».

ولماذا تنشأ البطالة؟ يذهب أكرلوف في عمل مشترك مع الخبيرة الاقتصادية الشهيرة جانيت يلين (وهي أيضا زوجته) إلى أن فكرة العدالة تضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد. واعتمد كل من أكرلوف ويلين على علم الاجتماع لإثراء وصف كيفية إتمام عملية التبادل في الأسواق، بما في ذلك سوق العمل. وفي النظرية الاقتصادية، فإن العرض والطلب هما اللذان يحددان السعر في عملية

«إن توليفة من الأسئلة الجريئة والإجابات الجميلة هي التي جعلت من جورج ذلك الشخص المتميز».

التبادل. فإذا جاء بائعو فواكه أكثر من المشترين إلى سوق المزارعين في ذلك اليوم، فإن السعر الذي تباع به الفواكه سينخفض. وإذا هبت عاصفة ثلجية غير متوقعة، فإن متجرا للمعدات– حسبما تقول النظرية الاقتصادية– سيرفع سعر الجواريف، ولديه المبرر للقيام بذلك انعكاسا لندرتها المفاجئة.

لكن كما يقول أكرلوف فإن «البشر لا يفكرون دوما على هذا النحو». فقد بينت المسوح الاستقصائية أن الناس يعتبرون قيام متاجر المعدات برفع الأسعار في خضم عاصفة ثلجية أمرا غير عادل. وقد لا تنخفض الأسعار دوما في سوق المزارعين عندما يتجاوز العرض الطلب. ويقول أكرلوف: إن الأشخاص الذين يتسوقون في سوق المزارعين عادة ما « يدلون بدلوهم»، فقد يبتاع بعض المشترين ما يزيد قليلا عما كانوا قد اعتزموا شراءه إذا رأوا البائعين الذين يحاولون دعمهم لا يبلون بلاء حسنا. وقد يشعر بعض البائعين بأكثر مما ينبغي من «الزهو بجودة [منتجاتهم]» فلا يخفضون السعر بل قد يتشبثون بسعر يعتبرونه «عادلا».

وعندما تطبق اعتبارات العدالة على سوق العمل، فإنها تضطلع بدور أكثر أهمية حتى من ذلك. فالسعر الذي يتم به تبادل العمل– معدل الأجر– لا يتوقف فقط على الطلب على العمل وعرضه. فلا بد لرب العمل أن يراعي تأثير دفع أجر منخفض على معنويات العامل وكفاءته. فليس من صالح رب العمل أن يخفض أجر العامل إذا كان ذلك سيثير سخط العامل، ويؤدي مجازا إلى أن «يفيض به الكيل». ومن ثم، فإن أصحاب الأعمال يقدمون شيئا أعلى من الأجر الذي يساوي بين العرض والطلب. ويدعو كل من أكرلوف ويلين ذلك «أجر الكفاءة» لتصوير فكرة تحفيز ارتفاع الأجور للعمال لكي يكونوا أكثر كفاءة أو فعالية في أداء وظائفهم.

والمحصلة الإجمالية لقيام أرباب الأعمال بعمل الصواب هي أنه سيكون هناك دوما بعض البطالة في الاقتصاد، لأن الأجور ستحدد عند مستوى أعلى من المعدل الذي يجري به تشغيل كل الباحثين عن عمل. وقد كتب أكرلوف: «ومن ثم، فإن سوق الوظائف تشبه لعبة الكراسي الموسيقية؛ حيث يوجد عدد من الأشخاص في حلبة الرقص أكثر مما بها من كراس. وعندما تتوقف الموسيقى، لا يستطيع بعض الأشخاص العثور على مقعد» (دراسة Akerlof and Shiller, 2009).

الغرائز الحيوانية

يقول أكرلوف: إن محاولة فهم البطالة– «لماذا لا يتساوى العرض مع الطلب دائما في سوق العمل»– ساعدته أيضا على التفكير بطريقة أرحب عقلا في الكيفية التي يعمل بها حقا «الناس والمنظمات والأسواق والرأسمالية». وقد تراءى هذا التفكير الخلاق في كتاب أكرلوف الصادر في عام ٢٠٠٩ المعنون «الغرائز الحيوانية» *(Animal Spirits)* (راجع عدد ديسمبر ٢٠٠٨ من مجلة التمويل والتنمية)– والذي شارك في تأليفه روبرت شيللر عالم الاقتصاد في جامعة ييل– واختير في قائمة التصفية لجائزة كتاب العام لأنشطة الأعمال التي تمنحها فاينانشال تايمز/ غولدمان ساكس. وقد أخبر شيللر مجلة التمويل والتنمية أنه أثناء تأليف الكتاب، كانت آراء المؤلفَين متقاربة بالفعل، وامتزجت بدرجة أكبر، حتى أنه «لم يعد في مقدوري أن أحدد بطريقة موثوقة مَن كتبَ ماذا». ويقول إن الكتاب يبرز «وجهة نظرنا بأن العلوم الاجتماعية ينبغي أن تكون أكثر توحدا».

ويوضح أكرلوف وشيللر كيف أن قوى لا يجري بحثها بصفة عامة في علم الاقتصاد الكلي المعياري– مثل العدالة والجشع والثقة – تكتسب أهمية في فهم سبب وجود بطالة وفهم سبب وقوع الاقتصادات في براثن الركود وسبب تقلب أسواق الأصول على هذا النحو. وقد كانا حريصين بصفة خاصة على بعث الأهمية التي أولاها الاقتصادي البريطاني العظيم جون ماينارد كينز لدور الثقة في التقلبات الاقتصادية، خاصة في تأكيده أن الاستثمار في الأعمال يتوقف بدرجة كبيرة على حالة الثقة أو على «الغرائز الحيوانية». وقد كتب كينز: «إن حالة الثقة مسألة يوليها الرجال العمليون أشد الاهتمام دائما، ولكن الاقتصاديين لم يحللوها بعناية».

إن قرارات الاستثمار التي تتخذها دوائر الأعمال واختيار الأسر المعيشية مقدار ما تستهلكه حاليا مقابل ما تدخره للمستقبل، تحركها توقعات غير مؤكدة ومتقلبة بشأن ما يحمله المستقبل. وقد ذهب كينز إلى أن «مشاعر عدم اليقين هذه تتعاظم وتذوي: ففي بعض الأحيان يكون الناس أكثر ثقة منهم في أحيان أخرى. وعندما تكون الثقة مرتفعة، يزدهر الاقتصاد؛ وعندما تنخفض، فإنه يعتل». والواقع أن الثقة المغالى فيها يمكن أن تحفز استثمارا مفرطا وطائشا، مثلا في أسواق الإسكان. وهكذا، يمكن أن يؤدي انهيار التوقعات المتفائلة إلى انهيار الاقتصاد. وعندما يضعف الاقتصاد، قد يؤدي فقدان الثقة إلى رد فعل مفرط في الاتجاه المقابل، حيث ينضب الائتمان ويلجأ المستهلكون إلى التقشف.

ويشير أكرلوف إلى كساد عام ١٩٩١ في الولايات المتحدة باعتباره مثالا على أهمية الثقة. ويتذكر جلسة من اجتماعات الجمعية الاقتصادية الأمريكية عام ١٩٩٢ حيث مضى كبار خبراء الاقتصاد في سرد القائمة المعتادة لأسباب الكساد. ولم يكن أي منها مناسبا. وكان أفضل تفسير هو الذي قدمه أوليفييه بلانشار، الذي كان يعمل حينها في معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا وهو حاليا كبير الخبراء الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، حيث قال: إن غزو صدام حسين للكويت وجه لطمة لثقة المستهلك الأمريكي ومن ثم للإنفاق على الاستهلاك. ويقول أكرلوف: إن «تفسير أوليفييه كان بسيطا لكنه كان صحيحا، أو على الأقل، فإنني لا أعرف تفسيرا يتوافق مع الحقائق الأساسية على نحو أفضل».

البيت السعيد

مع خضوع الاقتصاد الخاص للتقلبات المزاجية، يتمثل دور الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ما تتخذه من إجراءات. ويذكر أكرلوف وشيللر أن الحكومة ينبغي أن تكون مثل الأب المسؤول بالنسبة للاقتصاد، فلا تبالغ في

التسلط ولا تفرط في التساهل. إن المجتمعات الرأسمالية قد تكون مبدعة على نحو هائل، ويجب على الحكومة ألا تكون صارمة إلى حد التدخل في ذلك الإبداع. لكن الرأسمالية التي تُترك لأهوائها الخاصة تميل أيضا إلى التجاوز، ودور الحكومة هو العمل كقوة تعويضية إزاء التجاوز.

ومن ثم، فعندما يزدهر الاقتصاد الخاص، ينبغي للحكومة أن تحترس من الإفراط في الحماس والنشاط كما ينبغي لها أن تدخر تحسبا لاحتمالات حدوث انهيار. وعندما تنخفض ثقة القطاع الخاص، يجب على الحكومة أن تقوم هي بالاستثمار العام. والواقع أن كينز قال قولا مشهورا بأنه حتى حَفرِ الحُفر وإعادة ردمها هو نشاط جدير بالاهتمام بالنسبة للحكومات عندما يتوانى القطاع الخاص وتفتر همته. ويقول أكرلوف: « لا ينبغي أن تصل الأمور إلى هذا الحد. فثمة العديد من الأشياء الأكثر جدارة بالاهتمام تستطيع الحكومة القيام بها لخلق مضاعف للثقة» من أجل إعادة الاقتصاد إلى مساره.

إن البطالة هي الموضوع الذي حفزه أكثر من غيره.

وللحكومة أيضا دور تؤديه في مكافحة الفساد وأنشطة النهب. وفي بحث شهير كتب في عام ١٩٩٣، تخلى أكرلوف والمؤلف الذي شاركه في إعداد البحث – وهو عالم الاقتصاد بول رومر – عن التلطف في التعبير وسمياه ببساطة «السلب». وقد كتب البحث عقب موجة من الأزمات المالية التي ترك المستثمرون من القطاع الخاص الحكومة خلالها، وقد ناءت بعبء المسؤولية عن ديون مفرطة. ويقول أكرلوف: «بالطبع كان حافزنا بقدر كبير هو أزمة المدخرات والقروض» في الولايات المتحدة في مطلع تسعينات القرن العشرين.

وقد كتب أكرلوف ورومر أن حدوث «الإخفاق التام» للمدخرات والقروض جاء لأن الهيئات التنظيمية أخفت المدى الحقيقي للمشكلة، ولأن الكونغرس ضغط على الهيئات التنظيمية للتساهل مع دوائر تحظى بالمحاباة ومع كبار المانحين، ونجحت جماعات الضغط في منع اتخاذ إجراء تصحيحي حتى تضخمت المشكلة إلى حد كان ينبغي معه نقلها للرأي العام. وخلصا إلى: «إننا حاليا ندرك الأمور على نحو أفضل. وإذا كنا قد تعلمنا من التجربة شيئا، فهو أن التاريخ ينبغي ألا يكرر نفسه».

وللأسف، فإن الأحداث التي جرت منذ أن كتب أكرلوف ورومر بحثهما، تبدو كما صورها ديفيد ليونهارت في جريدة نيويورك تايمز «مثل مقطع ختامي حزين للبحث الذي تناول السلب». وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، اجتاحت الفضائح شركات مثل إنرون. ومن المسلم به حاليا على نطاق واسع أن التنظيم غير الكافي للإقراض العقاري عالي المخاطر والاحتيال الصريح كانا الشرارة التي أطلقت عنان الأزمة المالية العالمية والكساد الكبير في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٩. ويتذكر رومر حاليا حينما انتهيا من كتابة بحثهما في عام ١٩٩٣، أن أكرلوف أخبره بأن المرشح التالي للسلب سيكون سوقا صغيرة غامضة تسمى «المشتقات الائتمانية».

وعندما طلب من أكرلوف أن يوجز رأيه في سياسات الحكومات عبر الأعوام الثلاثين الماضية، قال غير مبالٍ على عادته: «دعنا نقل فحسب إن الحكومات قد حققت نجاحا مختلطا في إقامة بيت سعيد».

سليل الجامعات العريقة

وصف أكرلوف حياته كطفل وشاب في المحاضرة التي ألقاها بمناسبة حصوله على جائزة نوبل عام ٢٠٠١– بأنها كانت حياة سعيدة في معظمها، لكنها تعرضت للتقلبات التي شهدتها مسيرة أبيه المهنية. ويتذكر أكرلوف الفكرة التي كانت تدور بخلده بأنه «إذا فقد أبي وظيفته، وتوقفت أسرتي عن إنفاق مالها، فإن أبا آخر سيفقد وظيفته وهكذا دواليك. وسيدخل الاقتصاد في دوامة هبوط مطرد». وكتب في المحاضرة أن القلق بشأن آفاق العمل بالنسبة لوالده ربما يفسر السبب في «أنني بدأت بطريقة ما العمل بشأن نظرية البطالة عندما كنت في الثانية عشرة من العمر. وما زلت بعد ذلك بخمسين عاما أفكر مليا في الموضوع نفسه».

وذهب أكرلوف إلى جامعة ييل للحصول على تعليمه الجامعي ويقول عن ذلك إنه لم يكن لديه «أي خيار»، لأن والده كان أستاذا مساعدا هناك ولأن أخاه ذهب إلى ييل أيضا. وإضافة إلى دراسته لمقررات في الاقتصاد والرياضيات، فقد عمل أيضا في صحيفة ييل ديلي نيوز، ويقول: «إنها سيطرت على حياته». وقد حاول أن يجعل صحيفة «ييل ديلي نيوز» أكثر تكريسا لقضايا الطلاب ولنشر موضوعات ذات اهتمام إنساني بدرجة تفوق إلى حد بعيد كونها مجرد ناطقة رسمية باسم الجامعة: «أردتها أن تكون أقل اتساما بالطابع الرسمي وأكثر جدية». بيد أنه رغم حماسه وعمله بكد واجتهاد، حُرِم من الانتخاب في مجلس إدارة «نيوز» في سنته قبل الأخيرة في الجامعة.

وقال في المحاضرة التي ألقاها بمناسبة حصوله على جائزة نوبل: إن حرمانه هذا ربما حدث «لأنني لا أتحرى الدقة في التماس الحقائق». لكن أكرلوف قال في حديثه مع مجلة التمويل والتنمية بأن «إقراري هذا [في المحاضرة] ربما يترك انطباعا خاطئا عني». وهو يقول إنه يتحرى الدقة إزاء «الحقائق المهمة» وأن بحثه قد اهتدى دوما بمحاولة تفسير حقائق: «لماذا توجد بطالة؟ ولماذا يعلن الناس أنهم يواجهون متاعب عند بيع منازلهم؟ ولماذا يكون بعض الناس فقراء؟ ولماذا يماطل الناس؟ ولماذا يسيء الناس السلوك؟ ولماذا تسيء أمم بأكملها السلوك؟»

وبعد جامعة ييل التحق أكرلوف بالدراسات العليا في معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا، الذي كان يزهو بكوكبة من ألمع الأساتذة، مثل روبرت سولو (راجع عدد مارس ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية)، ومن الطلاب اللامعين– من بينهم جوزيف ستيغليتس (راجع عدد ديسمبر ٢٠٠٩ من مجلة التمويل والتنمية) الذي شارك أكرلوف الحصول على جائزة نوبل لاحقا. ويقول أفيناش ديكسيت من جامعة برينستون (راجع عدد ديسمبر ٢٠١٠ من مجلة التمويل والتنمية) وكان أيضا معاصرا لأكرلوف في معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا: إن «[جورج] طرح أسئلة لم يكن أحد غيره يجرؤ على طرحها. وحينما كنت تفكر أنه لن يجرؤ على طرح مثل هذا السؤال إلا شخص شديد الحماقة، فإنه يقدم إجابة جميلة تغير منظورك للأمور... إن توليفة من الأسئلة الجريئة والإجابات الجميلة هي التي جعلت من جورج ذلك الشخص المتميز».

الارتباط بمدينة بيركلي

منذ عام ١٩٦٦، قضى أكرلوف معظم مسيرته المهنية كأستاذ في جامعة كاليفورنيا، بمدينة بيركلي. ومثلما كان الحال في ييل، فقد جمعته بها رابطة أسرية، فقد تخرج جده الأكبر من بيركلي في عام ١٨٧٣. وعندما حصل أكرلوف على جائزة نوبل في عام ٢٠٠١، منح نقود الجائزة لبيركلي وقال: «لقد فعلت ذلك لأنني أعتقد أنهم ساندوني بشدة وأردت أن أظهر مدى عرفاني لذلك». وتقول كريستينا رومر – وهي أستاذ زميل في بيركلي: إن «جورج شخص رحيم وكريم ومتحمس يحب علم الاقتصاد، وهو يسهم بجهود لا تقدر في القسم لمجرد كونه هذا الإنسان الذي هو عليه». وتردف «إن تقييمات أدائه التعليمي تفوق ببساطة أعلى المستويات المتعارف عليها». ويقول شيللر: إن أكرلوف كان يعامل طلاب الدراسات العليا الذين يشرف عليهم كأب لهم: «فهو ينصحهم بأن يتحلوا بدماثة

الخلق عندما يذهبون إلى سوق العمل. ويقول لهم: إن الأشخاص الذين يجرون مقابلات معكم لتقييمكم يوظفونكم لتكونوا زملاء لهم، ويريدون أن يروا أنكم أشخاص حلوو المعشر.»

وعلى الرغم من أن أكرلوف أكاديمي في صميم قلبه، فقد احتفظ بعلاقات وثيقة بعالم السياسة. فقد عمل خلال سبعينات القرن العشرين لمدة عام كل مرة في مجلس المستشارين الاقتصاديين وبنك الاحتياطي الفيدرالي. وكان باري تشيزويك، وهو عالم في اقتصاد العمل وحاليا رئيس قسم في جامعة جورج واشنطن، في مجلس المستشارين الاقتصاديين في الوقت نفسه. وفي المحاضرة التي ألقاها أكرلوف بمناسبة منحه جائزة نوبل، نسب الفضل لتشيزويك في تعليمه الاقتصاد التجريبي. ويقول تشيزويك في حديث مع مجلة التمويل والتنمية: «إنه من الكرم البالغ أن يقول جورج ذلك» ولكن «ذلك كان سبيلا للعطاء المتبادل– فقد تعلمنا جميعا في المجلس من جعبة المهارات الفريدة التي كان يتمتع بها جورج». ويذكر أن أكرلوف كان مهتما بشدة بقضية البطالة في سن المراهقة، وكانت تلك مشكلة في سبعينات القرن العشرين مثلما هي حاليا. ويقول تشيزويك: «كان جورج يشعر بالقلق من أنه إذا جرى إهمال الشباب ولم يحصلوا على وظيفة أولى جيدة، فإن ذلك سيعتبر مؤشرا سيئا يمكن أن يؤثر فيهم طوال حياتهم».

وإضافة إلى هذه المهام المحددة في وكالات الحكومة الأمريكية، فقد احتفظ أكرلوف بعلاقة ارتباط طويل المدى بمؤسسة بروكينغز. وكان منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ يعمل كباحث أول مقيم في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي. ويقول بلانشار: إن «وجود جورج بيننا كان نعمة في كل الأوقات؛ لكن وجوده كان محل ترحيب خاص في اللحظات التي كان الصندوق يحتاج فيها إلى تفكير مبدع على جبهات كثيرة، بدءا من معالجة أزمة البطالة وحتى تصميم التنظيم المالي».

السلع المعيبة

في حين أن البطالة هي الموضوع الذي حفز أكرلوف إلى أقصى حد، فإن مقاله الصادر في عام ١٩٧٠ الذي يبين كيف أن الأسواق يمكن أن تنهار في وجود عدم اتساق (عدم تكافؤ) في المعلومات هو الذي جعله يفوز بجائزة نوبل. والواقع أنك إذا لعبت لعبة الترابط بين الكلمات مع شخص حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد وقلت: «أكرلوف»، ما الكلمة المحتملة؟ فإن الإجابة ستكون بكلمة «معيبة»، لأن المثل الذي ضربه أكرلوف كان عن أسواق السيارات المستخدمة، حيث تتوافر للبائعين معلومات أفضل عما إذا كانت سيارتهم جيدة أو «معيبة». وأفضل تخمين لدى المشترين هو أن السيارة متوسطة الجودة، ومن ثم لن يكونوا مستعدين إلا لدفع ثمن سيارة متوسطة الجودة. بيد أن هذا يعني أن ملاك السيارات الجيدة لن يضعوا سياراتهم في سوق السيارات المستعملة، لكن ذلك سيقلل بدوره من متوسط مستوى جودة السيارات في السوق، مما يجعل المشترين يخفضون توقعاتهم عن الجودة. وحينذاك يعجز حتى ملاك السيارات الجيدة على نحو معقول عن البيع، ومن ثم تدخل السوق في دوامة انحدار مطرد نحو الانهيار.

ويقول أكرلوف: إن هذه المشكلة تعود إلى المشكلة التي واجهت تجار الخيول على مر العصور: «فلو أراد امرؤ منهم بيع ذلك الحصان، فهل أريد حقا شراءه؟» ولكن مشكلات عدم اتساق المعلومات قائمة في معظم الأسواق، خاصة في الأسواق المالية. ويقول أكرلوف: «إن هذه الأزمة [المالية الأخيرة] قدمت لنا أمثلة صارخة. فقد ظن عامة الناس أنهم يشترون منازل، وليس المشتقات المركبة التي أدركوا لاحقا أن المطاف انتهى بهم إلى شرائها».

ويقول أكرلوف: إنه اختار مثال السيارات المستعملة ليجعل بحثه «أكثر استساغة» لدى القراء الأمريكيين. لكن ما أذكى اهتمامه بالموضوع هو ما لاحظه أثناء إقامته في الهند في الفترة ١٩٦٧– ١٩٦٨، من مدى صعوبة حصول الناس على ائتمان. وقد أبقى على هذا المثال في البحث، إلى جانب أقسام عن كيف يمكن لـ«مبدأ السلع المعيبة» تفسير السبب في أن كبار السن يجدون عناء في الحصول على التأمين، والسبب في أن الأقليات تجد صعوبة في الحصول على فرص عمل. وقد ثبت أن كل هذه الأمور شديدة الغرابة بالنسبة لقطاع كبير من السوق الأكاديمية في ذلك الوقت؛ فقد رفضت ثلاث مجلات اقتصادية رئيسية البحث قبل أن يتم نشره في المجلة الفصلية لعلم الاقتصاد.

واليوم، فإن القضايا التي أثارها أكرلوف في بحث «السلع المعيبة» بند أساسي على بساط البحث الأكاديمي. ويواصل أكرلوف نفسه توسيع الحدود في دراسة هذه المسائل، وقام بذلك في الآونة الأخيرة في مؤلفه اقتصاديات الهوية *(Identity Economics)* الذي شاركته فيه ريتشيل كرانتون ، التي كانت حينذاك في جامعة ميريلاند. ويواصل روبي، نجل أكرلوف، المسيرة. وهو خريج جامعتي ييل– حيث كان شيللر أحد أساتذته– وهارفارد، ويدرس حاليا مسائل مثل أسباب تباين الفساد والتسامح إزاءه فيما بين الشركات؛ وماذا يمكن للمديرين عمله لزيادة مشروعية سلطتهم (ليتضح أن دفع أجور محققة للكفاءة هو أحد الخيارات)؛ وما الذي يفسر ثقافة المعارضة حيث تذم الأقليات الأغلبية وتتعرض للذم بدورها؛ وما الذي يؤجج المنازعات طويلة الأمد بين الطرفين.

وأخيرا!

ها نحن أخيرا وبعد عناءٍ طويل ندلف إلى قصة المماطلة. فقد كتب أكرلوف مقالا في عام ١٩٩١ بعنوان: «المماطلة والطاعة» (Procrastination and Obedience) ذهب فيه إلى أن دراسة العادات يمكن أن تفسر ظواهر مثل تعاطي المخدرات والوفورات غير الكافية.

ويقول لنا أكرلوف في المقال: إنه مارس المماطلة لما يربو على ثمانية أشهر قبل أن يعيد صندوقا يحتوي على ملابس من الهند إلى الولايات المتحدة. فقد كان الصندوق يخص جوزيف ستيغليتس الذي كان قد تركه وراءه في الهند عندما زارها. وكتب أكرلوف: «صبيحة كل يوم... كنت أستيقظ وأقرر أن اليوم التالي سيكون اليوم الذي أرسل فيه صندوق ستيغليتس». ويقول أكرلوف في حديثه مع مجلة التمويل والتنمية، موضحا هذه المسألة: إنني لا أماطل في «الأشياء المهمة حقا».

«إن جُو لم يكن يحتاج لصندوقه حقا. ولو استقر في قرارة نفسي أنه يحتاجه، لأوصلته إليه فورا». ■

المراجع:

Akerlof, George A., 1970, "The Market for 'Lemons': Quality Uncertainty and the Market Mechanism," Quarterly Journal of Economics, *Vol. 84, No. 2, pp. 488–500.*

———, *1991, "Procrastination and Obedience,"* American Economic Review, *Vol. 81, No. 2, pp. 1–19.*

———, *and Rachel E. Kranton, 2010,* Identity Economics: How Our Identities Shape Our Work, Wages, and Well-Being *(Princeton, New Jersey: Princeton University Press).*

Akerlof, George A., and Paul M. Romer, 1993, "Looting: The Economic Underworld of Bankruptcy for Profit," Brookings Papers on Economic Activity, *Vol. 24, No. 2, pp. 1–73.*

Akerlof, George A., and Robert J. Shiller, 2009, Animal Spirits: How Human Psychology Drives the Economy, and Why It Matters for Global Capitalism *(Princeton, New Jersey: Princeton University Press).*

Akerlof, George A., and Janet Yellen, 1988, "Fairness and Unemployment," American Economic Review, *Vol. 78, No. 2, pp. 44–49.*

Leonhardt, David, 2009, "The Looting of America's Coffers," The New York Times, *March 10.*

عبقرية المتبقي

آتيش ركس غوش في حوار مع الاقتصادي روبرت سولو

إنه لا يستخدم البريد الإلكتروني– لكن اسمه لا ينفصل عن التقدم التكنولوجي. وكمثل بحار مولع بالترحال دون أن يشرد يوما عن الشاطئ، ظل روبرت سولو واحدا من أكثر العقول شغفا بالمغامرة في عالم الاقتصاد ـ عاكفا على العمل لأكثر من نصف قرن في نفس المكتب الجامعي المطل على نهر تشارلز في بوسطن.

روبرت سولو، الذي يصف نفسه بأنه «حلال الألغاز» ويحرص على تجنب الأفكار الرنانة، استحدث نموذجا يمثل علامة فارقة أحدثت تغيرا جوهريا في طريقة تطور الاقتصادات ونموها. وقد فاز سولو– وهو حاليا أستاذ فخري في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا– بجائزة نوبل في الاقتصاد في عام ١٩٨٧ عن مساهماته المبتكرة في نظرية النمو.

وقال عنه آلان بلندر الأستاذ في جامعة برنستون: «ها هو عالم ترك بأعماله بصمة لا تمحى في مجال تخصصه. وأرجو الانتباه هنا إلى أنه لم يترك مجرد نموذج، بل قيمة متبقية تحمل اسمه!» (Blinder, 1989).

طفولة في مرحلة الكساد

قابلناه في أحد أيام نيو إنغلند الجميلة الناضرة المشمسة التي تحمل آخر أنفاس الخريف قبل حلول الشتاء. إنه رجل طويل نحيل على وجهه ابتسامة دافئة. غرفته في قسم الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا تطل على مشهد الأفق في بوسطن، وهي مكتب عمله طوال ما يقرب من ٦٠ عاما، وتخلى عنه منذ بضعة أسابيع. يقول سولو: «هذه هي الوظيفة الأكاديمية الوحيدة التي شغلتها متفرغا. فليس طيرا عابرا، إذن؛ إنما استقر بي المقام هنا».

بادرَ بإخباري بأنه كأستاذ مساعد لم يكن يحق له الحصول مطلقا على مثل هذا المكتب الفخم، ولكن عندما انتقل قسم الاقتصاد إلى مبناه الجديد في عام ١٩٥٢، ولم يكن قد مضى على وجود سولو في الكلية أكثر من عامين، كان قد أصبح صديقا وزميلا للراحل بول صمويلسون، واحد من أهم المنظرين الاقتصاديين في القرن العشرين. وكان من المفهوم أن مكتبه ينبغي أن يكون مجاورا لمكتب صمويلسون– الذي كان سيحصل على أفضل مكتب في القسم بالطبع.

شهد سولو الذي ولد في نيويورك في عام ١٩٢٤ كلا من الكساد الكبير والركود الكبير. ولأنه كان ابنا لتاجر فراء يتعامل مع الاتحاد السوفيتي، نشأ سولو في بروكلين. وقد تركت أحداث الكساد بصمة لا تمحى على عقول كثير ممن أصبحوا رواد علم الاقتصاد في المستقبل، ولم يكن سولو استثناء. ويقول سولو: «كنت واعيا إلى حد كبير، حتى في طفولتي، بأن شيئا سيئا قد حدث وأن اسمه الكساد. وكان ذلك يعني أن أعدادا كبيرة من الناس لا يجدون عملا وأن أعدادا كبيرة من الناس فقراء وجوعى، وقد وقر ذلك في ذهني. وكان ذلك شيئا مهما في حياتي وربما كان له تأثير كبير على المواقف التي اتخذتها، حتى يومنا هذا».

وبعد انضمامه للدراسة في هارفارد بمنحة حصل عليها وهو في سن السادسة عشرة، قاده اهتمامه بالعوامل الكامنة وراء الاضطراب الاجتماعي إلى دراسة علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا، إلى جانب بعض مبادئ الاقتصاد الأولية (وبعض المجلدات الاقتصادية التي لا تعد من المبادئ الأولية بنفس القدر، مثل كتاب واسيلي ليونتيف الذي كان قد نشره لتوه بعنوان هيكل الاقتصاد الأمريكي *(Structure of the American Economy)*. لكن الهجوم على ميناء بيرل هاربر في عام ١٩٤١ دفعه للتوقف عن دراسته والتقدم على الفور للتجنيد في الجيش الأمريكي. ولو كان قد انتظر حتى التخرج، لكان في استطاعته أن يتطوع كضابط، لكن «هزيمة النازية كانت أهم عمل يمكن القيام به في ذلك الوقت «كما قال. وانضم سولو إلى وحدة مخابرات الإشارة (إذ كان على علم بشفرة مورس واللغة الألمانية)، وكلف بمهام في شمال إفريقيا وإيطاليا.

وبمجرد عودته إلى الوطن، تزوج من محبوبته، باربرا لويس المؤرخة الاقتصادية، وعاشا معا لأكثر من ٦٥ عاما.

وعند عودته لهارفارد في عام ١٩٤٥، قرر سولو – باقتراح من لويس – أن يدرس الاقتصاد فأصبح تلميذا لليونتيف، ومساعدا له في البحوث، وفي النهاية صديق عمره. ويُرجع سولو الفضل إلى ليونتيف في تحوله من خريج جامعة إلى

خبير اقتصاد. وباعتباره معلمه، كان ليونتيف يكلف سولو بقراءة بحث كل أسبوع ليناقشه معه في لقائهما التالي.

وفي تلك الأيام، لم يكن علم الاقتصاد يعتمد كثيرا على الرياضيات، ولم يكن سولو ملما بالرياضيات على المستوى الجامعي، لكنه سئم من البحوث غير الفنية التي لم يكن يكلف إلا بها – فكان السخط والتصميم باديان في صوته حين قال: «لم أكن لأسمح بحدوث ذلك، أن أقتصر على قراءة بحوث من الدرجة الثانية لأنني لا أستطيع قراءة مقالات من الدرجة الأولى». ومن ثم، سجل نفسه في مقررات دراسة الرياضيات الضرورية في حساب التفاضل والتكامل والجبر الخطي.

كان ذلك قرارا سعيدا، فهو لم يكسبه منصب الأستاذ المساعد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وحسب (ليدرّس الاحتمالات والإحصاء)، بل كان يعنى أيضا أن سولو قادر على أن يتحدث نفس اللغة التي يتحدثها صامويلسون ومسايرته فكريا – وهو عمل قال عنه: إنه يشبه «الركض بأقصى ما تستطيع، طوال الوقت». وقد وصف صامويلسون بدوره سولو بأنه «أعلم الاقتصاديين على الإطلاق».

وظل سولو وصامويلسون زميلين وصديقين طوال الأعوام الستين التالية، وعندما كان يُعرض منصب على سولو في جامعة أخرى، كان يشترط ألا ينتقل إليها إلا إذا انتقل مكتب صامويلسون ليصبح بجوار مكتبه. ولم يتحقق ذلك قط على النحو المأمول، فكان هذا أحد الأسباب التي جعلت الرجلين يمضيان كل حياتهما العملية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

إعادة الإعمار وتصفية الاستعمار

كانت إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية في البلدان الصناعية والتنمية الاقتصادية في المستعمرات حديثة الاستقلال يعنيان أن نظرية النمو كانت الشغل الشاغل لعلماء الاقتصاد في خمسينات القرن الماضي. وكان هذا المجال موجودا قبل مساهمة سولو فيه، لكنه كان مجالا كئيبا. وورد في بعض البحوث المبتكرة – التي أصدرها روي هارود في عام ١٩٣٩ وإيفسي دومار اعتبارا من عام ١٩٤٦ – أن النمو المطرد طويل الأجل أمر ممكن لكنه نتيجة غير مرجحة الحدوث تتأرجح على حدّ السكين في النماذج الاقتصادية الكلية النمطية آنذاك. فلكي يسود النمو المطرد، كان يتعين تحقيق التساوي التام بين معدل الادخار في الاقتصاد من ناحية ونسبة إنتاجية رأس المال ومعدل نمو القوى العاملة من ناحية أخرى.

ولكن هذه المتغيرات الثلاثة في نموذج نمو هارود–دومار – أي معدل الادخار، ونسبة رأس المال إلى الناتج، ونمو القوى العاملة – كانت متغيرات ثابتة وخارجية يتم التوصل إليها استنادا إلى افتراضات عن التفضيلات، والتكنولوجيا، والعوامل الديمغرافية على التوالي. ولم يكن هناك من العوامل ما يحقق هذا التساوي المطلوب باستمرار، وفي هذه الحالة كان النموذج يتنبأ بأن الاقتصاد سيتعرض لتقلبات متزايدة لا تتوقف.

ودخل سولو في هذا الجدل مسلحا بحجتين دامغتين. فأولا، على الرغم من الركود في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، والكساد الكبير، والحرب العالمية الثانية، فلم يكن يرى سندا من التاريخ يؤيد القول بأن أهم خصائص الاقتصاد الرأسمالي هو التقلب المتفجر (إما بالنمو دون حدود أو الانكماش حتى التلاشي) أكثر منه النمو المستقر (مع بعض الأزمات العارضة). كما أنه لم يقبل التنبؤات القائلة بأن ارتفاع معدل الادخار سيؤدي إلى زيادة النمو طويل الأجل.

ثانيا، من بين التأثيرات الخارجية لنموذج هارود– دومار، انجذاب اهتمام سولو إلى تخصصه البحثي بطبيعة الحال، أي إلى جانب الإنتاج. كان هذا الاختيار هو الذي صنع شهرته. ففي بحثه الصادر في عام ١٩٥٦ بعنوان: «مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي»، أثبت سولو أن تخفيف تكنولوجيا الإنتاج للسماح ببعض المرونة في نسبة رأس المال إلى الناتج لا يجعل النمو المستقر أمرا ممكنا وحسب، وإنما يجعله نتيجة طبيعية أيضا. واستطاعت نظرية النمو التخلص من الاعتماد على عناصر تتوافق في توازن دقيق. وكما يعلم كل دارسي الاقتصاد حاليا، فمعدل النمو طويل الأجل في نموذج سولو مستقل عن معدل الادخار.

ولم يتوقف سولو عند هذا الحد. فلم يكن ليرضيه أن يهدر المنظرون المعنيون بالنمو كثيرا من الوقت والجهد في تناول فحوى المقال الذي نشره في عام ١٩٥٦، فأعقبه في عام ١٩٥٧ بمقال آخر حمل عنوان «التغير التقني ودالة الإنتاج الكلي» اهتزت له دوائر الاقتصاد التجريبي من جديد. واستخدم نموذجه النظري لتفكيك مصادر النمو إلى رأس المال، والعمل، والتقدم التكنولوجي. وأوضح أن التغير التكنولوجي وليس تراكم رأس المال، هو المحرك الأساسي للنمو طويل الأجل. وظل اسمه منذ ذلك الحين مقترنا بما يطلق عليه «متبقي التغير التقني» ـ والذي يستمد هذه التسمية من كونه ذلك الجزء من النمو الذي لا يمكن تفسيره بعوامل قابلة للتحديد مثل تراكم رأس المال أو نمو القوى العاملة.

متبقي سولو

من الطريف أن سولو نفسه أدهشه حجم المتبقي وأهميته في تفسير النمو، حتى مع وجود تنبؤ محوري في نموذجه يقول بأن النمو طويل الأجل لا يمكن أن يأتي إلا من التقدم التكنولوجي. وكان بحثه الرئيسي التالي – عن التكنولوجيا المتجسدة – محاولة لإعطاء تراكم رأس المال دورا أكبر في النمو طويل الأجل.

وقد أثرت أعمال سولو تأثيرا قويا على سياسات الحكومات الرامية إلى زيادة تمويل البحوث والتطوير في مجال التكنولوجيا لحفز النمو الاقتصادي (انظر الإطار).

وقد فكر سولو في نموذجه في البداية باعتباره لا ينطبق إلا على الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة. لكنه انتهى إلى الاقتناع بأنه ينطبق أيضا على

البلدان النامية، شريطة توافر الشروط المؤسسية اللازمة. (وهو يعزو نمو الصين اللافت للنظر إلى معدلات الاستثمار شديدة الارتفاع وتصميم الحكومة على الوصول بالاقتصاد إلى أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا).

ومع ذلك، فهو يعترف عن طيب خاطر بأنه مدين فكريا لعمل آرثر لويس المعني بالنمو في البلدان ذات العمالة الفائضة. وهو يسارع أيضا بإرجاع الفضل إلى تريفور سوان، الذي توصل بمفرده إلى النموذج نفسه تقريبا وربما في الوقت نفسه، لكنه لم يحظ قط بمثل ما حظى به سولو من تقدير. وأسباب ذلك ليست واضحة، رغم أن سولو يقول: إنه كان لديه «منطق أكثر إقناعا بقليل».

وفي بحث أعده في عام ٢٠٠٧، يتأمل سولو في السبب وراء حظوة عمله باهتمام أكبر. أولا، قدم سواء نموذجه من منظور دالة إنتاج (كوب–دوغلاس) محددة (ولم يتضح إلا في بحث نُشر بعد وفاته أنه كان على دراية بالحالة من منظورها الأشمل طوال الوقت). وكانت هذه حالة ثبت فيها أن افتراض سولو الأعم كان أبسط وأكثر شفافية. ثانيا، كان التصور السائد عن نموذج سوان، الذي تضمن ملحقا مهما (عنوانه «ملاحظات على رأس المال»)، هو أنه رد على باحثين من أمثال جوان روبنسون وبييرو سرافا، «مستغرق في مناظرة كامبريدج حول رأس المال» (وهو نزاع تقني ورياضي حول كيفية تفسير رأس المال في النماذج الاقتصادية)، ومن ثم فُقد الاهتمام به عندما فَقدت هذه المناظرات اهتمام أهل المهنة. ثالثا، كان سولو أمريكيا ينشر أعماله في صحيفة الاقتصاد الفصلية *(Quarterly Journal of Economics)*، بينما كان سوان أستراليًا تنشر أعماله بعد عشرة أشهر في مجلة السجل الاقتصادي *(Economic Record)* الأقل انتشارا. والواضح أن سولو قام على مَر السنين بما وصفته باربرا سبنسر (ابنة تريفور سوان، وخبيرة شهيرة في الاقتصاد التجاري) بأنه «جهد سخي» لضمان عدم تجاهل عمل سوان.

وقد جاء الاعتراف بموهبة سولو مبكرا، حيث حصل من الجمعية الاقتصادية الأمريكية على جائزة جون بيتس كلارك لأفضل علماء الاقتصاد دون سن الأربعين، كما كان عضوا في مجلس المستشارين الاقتصاديين التابع للرئيس جون كينيدي خلال الستينات، ثم أصبح رئيسا للجمعية الاقتصادية الأمريكية في عام ١٩٧٩.

إشراك بحوث القطاع الخاص

يؤمن سولو بأنه لا بد من حدوث تفاعل أكبر بكثير بين خبراء الاقتصاد المنعزلين في الجامعات وأولئك الذين يعملون في مختبرات بحوث القطاع الخاص.

والنصيحة التي يقدمها لخبراء الاقتصاد الذين يضعون نماذج التقدم التكنولوجي هي أن يمضوا بعض الوقت في مختبرات البحوث ليقدروا على نحو أفضل عشوائية التقدم العلمي والتفاعل بين عملية الإبداع وحوافز الشركات الساعية للربح. وكان سولو يعرف ذلك جيدا: فقد عمل ثماني سنوات في اللجنة الاستشارية المعنية بالعلوم في شركة جنرال موتورز، حيث تعادل مختبرات البحوث «حجم جامعة صغيرة».

وفي هذا الصدد يقول سولو: «أنا مقتنع بأن المشكلة هي أن علم الاقتصاد سيظل مرتبطا دائما بالتقدم التكنولوجي كعنصر خارجي؛ لأن العلوم تنطوي على عنصر خارجي. وسيقول لك أي عالم أو مهندس تحليلي أنك حين تعمل على موضوع ما، فإنك تنتهي في العادة إلى حل مشكلة مختلفة عما كنت تعتقد أنك عاكف عليه. وهكذا، فإن ما ينتج عن العلوم والهندسة هو عنصر خارجي من منظور علم الاقتصاد. وسيظل ذلك العنصر موجودا دائما، لكن ما يبدو لي هو أن أدبيات النمو الداخلي لا ترصده.»

مزيج لا يقاوم

ثبت أن المزيج الذي يجمع بين النجاح التجريبي والبساطة التحليلية في نموذج سولو هو مزيج لا يقاوم في نظر الاقتصاديين المتخصصين في مجموعة متنوعة من المجالات التي تبحث عن نموذج جامع يعتد به، لكن سولو لم يكن يتفق في الغالب مع طريقة استخدام نموذجه. ولم يستغرق الأمر طويلا حتى اعتمد الاقتصاديون العاملون في تخصصات فرعية منفصلة نموذج سولو لأغراضهم المختلفة التي تراوحت من إيجاد تفسيرات لريادة الأعمال والدورات الاقتصادية إلى إدخال تحسينات على أصناف المنتجات والابتكار.

وبرز نجم سولو كناقد بارع لأحد المجالات الاقتصادية الوليدة ـ نظرية الدورة الاقتصادية الحقيقية التي اتخذت من نموذجه ركيزة لتفسير التقلبات الاقتصادية الكلية قصيرة الأجل واعتبرت الكساد سلوكا سوقيا كفؤًا وليس نتاجا لإخفاقات السوق. وفيما يتعلق بنظريات البطالة، ذهب سولو إلى أن إخفاقات سوق العمل ينبغي أن تُعَد عنصرا محوريا في تحليل الدورة الاقتصادية، ولا يُفترض استبعادها.

وفي تاريخ أقرب، وكما فعل معظم منظري الدورة الاقتصادية الحقيقية، رحّب سولو باستحداث مناهج كينزية جديدة تتناول الاقتصاد الكلي. وكان يحدوه الأمل على وجه الخصوص في أن يؤدي إدخال الأسعار «الجامدة» (أو التي تتعدل ببطء)، والمنافسة الاحتكارية، وغيرها من أوجه قصور السوق ضمن النظرية الاقتصادية الكلية إلى التوصل في النهاية إلى ركيزة أقوى يستند إليها التحليل قصير الأجل.

ولا يتحقق النجاح في علم الاقتصاد دون قسط عادل من المفارقات. فبينما لم يُرِد سولو أن يضع نظرية فارقة للنمو طويل الأجل تستند بصورة مباشرة إلى تجربته مع الكساد والحرب العالمية الثانية، لم يدر بباله قط أن نموذج النمو الذي أنشأه يقدم وصفا ملائما للتقلبات قصيرة الأجل. والواقع أنه حرص كل الحرص في مقاله المنشور في عام ١٩٥٦ على تأكيد أن النموذج الذي أنشأه يتعلق بالنمو طويل الأجل وليس تحركات الدورة الاقتصادية. بيد أن سولو عمل في الستينات والسبعينات على جوانب من نظرية الدورة الاقتصادية مع حشد من الاقتصاديين، مثل جوزيف ستيغليتس وبليندر، اللذين رسخا اسميهما ومكانتهما في هذا المجال. وقد ربط السلوك قصير الأجل للاقتصاد بجمود الأسعار والأجور، خاصة جمود الأجور نحو الانخفاض، ودافع عن التنبؤات الكينزية عن فعالية سياسة المالية العامة في مواجهة ادعاءات أصحاب نظرية النقود بأن الاقتراض الحكومي يتسبب في مزاحمة اقتراض القطاع الخاص. وفي هذه العملية، برز سولو كناقد أريب للاقتصاديين الذين نادوا بأقصى درجة من التدخل الحكومي في الاقتصاد، أو بعدم التدخل على الإطلاق. وقد قال مازحا ذات مرة إن «كل شيء يذكّر ميلتون فريدمان بعرض النقود، وكل شيء يذكّرني بالجنس، ولكنني أحاول أن أبعد هذه الخواطر عن أبحاثي.»

نهضة في نظرية النمو

عندما شرع سولو في رحلته إلى استوكهولم بدعوة من أكاديمية العلوم الملكية السويدية لاستلام جائزة العلوم الاقتصادية لعام ١٩٨٧ تخليدا لذكرى ألفريد نوبل (وهو الاسم الرسمي لجائزة الاقتصاد)، كانت هناك نهضة جارية في نظرية النمو. فقد أعلن بول رومر وروبرت لوكاس، وآخرون، عدم رضائهم عن أن تكون الطريقة الوحيدة لتحديد معدل النمو طويل الأجل في حالة الثبات هي «عملية تكنولوجية» خارجية. ويوافق سولو تماما. فقد كان قد أثبت في أعماله النظرية والتجريبية أهمية التقدم التكنولوجي في تفسير النمو – وها هي الدوائر الاقتصادية تسعى لتعميق فهمها لما يحرك هذا التقدم، ومن ثم ما يحرك النمو.

وأعقب ذلك فيض من البحوث التي اقترحت نظريات تتخذ ثلاثة مسارات مختلفة. وجاء في المساهمات المبكرة ذات الصلة، مثل أول بحث أعده رومر، أن النمو المستقر أمر ممكن حتى في غياب التقدم التكنولوجي، ما دام رأس المال لا يولد غلة حدية متناقصة. وفي مسار ثان للبحوث الصادرة آنذاك، أضيفت عوامل أخرى قابلة للتراكم، مثل رأس المال البشري. أما المسار الأخير للبحوث فقد وضع نموذجا صريحا لعملية الابتكار التكنولوجي، وهو المسار الذي يجده سولو الأكثر إثارة للاهتمام، وإن كان يرى أيضا أن الاقتصاديين لا يزال عليهم أن يتعلموا الكثير عن كيفية حدوث الابتكار العملي والتكنولوجي فعليا. وقد أنشئ نموذج الابتكار الذي يهدف إلى إنتاج أصناف جديدة من المنتجات أو تحسين جودتها باعتباره قرار عمل تفاعلي تتخذه الشركات. وعلى ذلك، أصبح بإمكان السياسات الحكومية المعنية بتراكم رأس المال، وحوافز البحث والتطوير، أن تؤثر على معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل ـ نظريا على الأقل.

وكانت مثل هذه النتائج في المجال الجديد الذي أصبح يسمى نظرية النمو الداخلي مصدر جذب للاقتصاديين وصناع السياسة، إلى حد أنه في عام ١٩٩٤ لم يستطع غوردون براون – الذي أصبح فيما بعد وزيرا للخزانة ثم رئيسا للوزراء في بريطانيا – أن يقاوم الإشارة إلى هذه النظرية باعتبارها حجر الزاوية في جدول اعماله المقترح. وعلى الرغم من اعتقاد سولو بأن هذا هو أفضل سبيل واعد لتفسير النمو طويل الأجل، فإنه يرى أيضا أن النماذج التي تعالج الابتكار التقني على أنه مجرد منتج آخر ـ النتاج التلقائي لدالة الإنتاج ـ هي نماذج تفتقر كثيرا إلى الواقعية.

التعلم من الأزمة

إذن، أين وصل ذلك بعلم الاقتصاد الكلي عشية الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨؟ وصل به إلى الاستغراق في نماذجه الذاتية (العامل الممثل، الدورة الاقتصادية الحقيقية، التوازن الخالي من الاحتكاكات)، حسب رأي سولو. ولا يعني هذا أن سولو يرجع الأزمة إلى مدى استخدام الاقتصاديين للنماذج الصحيحة. إنما نشأت الأزمة عن الاعتقاد بأن «سوق نارنغ البرتقال إذا كانت خاضعة للتنظيم الذاتي، فإن سوق الأوراق المالية ذات العائد الثابت يجب أن تخضع للتنظيم الذاتي أيضا». ويضيف سولو أن الاقتصاديين قاموا بدور في ترسيخ هذا الاعتقاد، ولكن حتى بدون هذا التأييد من جانبهم، فقد حقق الكثيرون مكاسب طائلة من وراء تلك المقولة حتى بات من المستحيل ألا تترسخ على أي حال.

وهناك درسان يود سولو أن يضعهما الاقتصاديون نصب أعينهم؛ الأول أنه يستحيل في العالم الحديث تركيز الاهتمام على دراسة الاقتصاد الكلي دون النظر إلى التمويل، والثاني أن الأسواق المالية ليست بالضرورة مستقرة أو مصحِّحة لذاتها. ويقول سولو: «أنا أتقدم في السن، كما تعلمون، وليس لدى وقت طويل للانتظار. لكنني أود رؤية الدوائر المتخصصة في الاقتصاد الكلي وهي تتعلم من الأزمة. يفترض في المرء أن يتعلم من الملاحظة، وينبغي أن نتعلم من الملاحظات الشاذة الكبيرة أكثر مما نتعلم من التجاوزات التي لا تُذكر، لكن ليست هناك دلائل واضحة على حدوث ذلك.»

قوة الجماعة

وبكلمات تنم عن روح الدعابة اللاذعة يقول سولو: إنه يحاول ألا يأخذ نفسه مأخذ الجد كثيرا. فعندما طلب إليه أن يسهم في تأليف كتاب عن فلسفة الحياة التي يعتنقها الاقتصاديون المشهورون، كتب مقالا «عن المجاراة» وهو يؤمن بقيمة الإنجازات الجماعية أو إنجازات الفريق أكثر مما يؤمن بالإنجاز الفردي.

«أعتقد أن أهم شيء في النجاح الفكري هو أن تكون عضوا في مجموعة روحها المعنوية مرتفعة».

وفي حالته الخاصة، يتذكر أنه كان محظوظا بانتمائه إلى مجموعة من هذا القبيل عندما كان في الجيش؛ وعندما كان في قسم الاقتصاد التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وعندما عمل في مجلس المستشارين الاقتصاديين من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٣ مع شخصيات مثل وولتر هيلر، وآرثر أوكون، وكينيث آرو. وفي هذا الصدد يقول سولو: « أعتقد أنك إذا أردت تحقيق تقدم فكري فمن المهم بالفعل أن تنشئ مجتمعات سليمة تجيد العمل معا. إنها عملية متكاملة. فإذا نجحت، فستصبح روحك المعنوية جيدة، وتحقق مزيدا من النجاح.»

وبدأ الضوء يخبو، والتقطت بضع صور لسولو في مكتبه المحاط بالكتب. لم أسأله عما إذا كان حزينا لتركه، لكنني لا أعتقد أنه حزين. فهو يشع إحساسا بالرضا ـ وكأنه واثق من أنه منح المهنة انطلاقة البداية وأصبح مستعدا لتسليم الراية إلى الجيل التالي.

وسألته بينما كنّا نلملم أشياءنا استعدادا للمغادرة، إن كانت لديه خواطر أخيرة، فيقول «نعم. إنه أحد الدروس التي استخلصتها من عملي وحياتي. أعتقد أن أهم شيء في النجاح الفكري هو أن تكون عضوا في مجموعة روحها المعنوية مرتفعة. أعتقد أن التقدم يأتي من المجتمعات الفكرية، وليس من الأفراد بشكل عام. وهنا مكمن الخطأ في جائزة نوبل وكل ما شابهها».

كلماته الأخيرة تعكس ما تكرر طوال الحديث من إصرار على إرجاع الفضل للآخرين لمساهمتهم في نجاحاته. وإذ بدأ يهبط الدرج في مبنى الاقتصاد بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا متجها إلى زوجته، دهشت كثيرا من أن شخصا حقق كل هذه الإنجازات في مهنته ـ ومن أجلها ـ وهو بهذا القدر من البساطة. رجل متواضع ليس لديه من أسباب التواضع الشيء الكثير. ■

أتيش ركس غوش يعمل مديرا مساعدا في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي، وهو مؤلف كتاب Nineteenth Street, NW: وسومان باسو الذي ساعد في إعداد هذا المقال مشارك في البرنامج الاقتصادي في نفس الإدارة.

المراجع:

Blinder, Alan, 1989, "In Honor of Robert M. Solow: Nobel Laureate in 1987," Journal of Economic Perspectives, *Vol. 3, No. 3.*

Dimand, Robert, and Barbara Spencer, "Trevor Swan and the Neoclassical Growth Model," NBER Working Paper 13950 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Samuelson, Paul, 1989, "Robert Solow: An Affectionate Portrait, Journal of Economic Perspectives, *Vol. 3, No. 3, pp. 91–7.*

Solow, Robert, 1956, "A Contribution to the Theory of Economic Growth," The Quarterly Journal of Economics, *Vol. 70, No. 1, pp. 65–94.*

———, 1957, "Technical Change and the Aggregate Production Function," The Review of Economics and Statistics, *Vol. 39, No. 3, pp. 312–320.*

———, 2007, "The Last 50 Years in Growth Theory and the Next 10," Oxford Review of Economic Policy, *Vol. 23, No. 1, pp. 3–14.*

جيريمي كليفت يقدم لمحة عن شخصية المُنَظّر الاقتصادي أفيناش ديكسيت

«إن النصر حليف كل من ينظم الأمور جميعا – والناس يدعون ذلك حظا. والهزيمة مؤكدة لمن يهمل اتخاذ الاحتياطات اللازمة في الوقت المناسب، وهو ما يُسمى بسوء الحظ».

– من كتاب «القطب الجنوبي» بقلم روالد امونسدن

قد يبدو غريبا أن يكون لدى أفيناش ديكسيت، الذي نشأ في أتون حرارة الهند الاستوائية، رفّ في حجرة المعيشة عليه كُتب مرتبة بصورة دقيقة وأنيقة عن البعثات الاستكشافية إلى القارة القطبية الجنوبية التي يحاصرها الجليد. لكن أستاذ جامعة برنستون الذي تتسم ملامحه بالحكمة لديه تفسير بسيط لذلك وهو «إنها مثالية لتفسير إستراتيجيات نظرية المباريات. فغالبا ما تنطوي أي حملة استكشافية على عيب قاتل يكفل هزيمتها مقارنة بالمنافس الذي يحالفه النجاح».

ويقول أيضا: «البريطانيون مثلا اعتقدوا أنهم يعرفون كل شيء وأنه ليس هناك أي شيء يتعلمونه من غيرهم» قالها وهو يعدّ الشطائر للغداء في مطبخه المجهز تجهيزا بسيطا وأضاف «واعتقد القبطان سكوت في بعثته الاستكشافية للقطب الجنوبي مثلا أن الهيكل الهرمي للبحرية البريطانية هو الأسلوب الصحيح لتنظيم فريقه، في حين أن تنظيما قائما على المشاركة وأكثر انفتاحا كان أفضل للمحاولة المشؤومة التي قامت بها مجموعته الصغيرة للوصول إلى القطب الجنوبي».

وديكسيت الذي يشبه البحث الأكاديمي بتسلق الصخور – أي «المنظر المثير من أعلى» الذي يجعل الأمر جديرا بكل العناء – نصير متحمس لنظرية المباريات ويحاج بأنها أصبحت جزءا من إطار علم الاقتصاد الأساسي.

لقد انجذب إليها عندما اكتشف إستراتيجية المنازعات (The Strategy of Conflict) لتوماس شيللنغ، وهو من رواد مدرسة التفاوض. وقال ديكسيت في حوار أجري معه في بيته الذي يملكه في مدينة برنستون في ولاية نيوجيرسي: «إن هذه الإستراتيجية في رأيي هي إحياء لنظرية المباريات. فكما قال شيللنغ: «إذا التقت شاحنتان محملتان بالديناميت على طريق مفرد، أيهما تتراجع؟»

المرح في التعلم

يصر ديكسيت على أن تعليم نظرية المباريات يضفي حتما شعورا بالمرح – فقد فاز بجوائز على براعته في التدريس – وهو يحاول شرح المفاهيم الأساسية بحكايات من الأفلام والكتب والحياة الواقعية.

ويقول داني رودريك، أستاذ الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة هارفارد، إن ديكسيت هو أفضل مدرس تتلمذ عليه على الإطلاق – فهو لم يتعامل مع أي شيء بوصفه بسيطا أو واضحا. وأضاف رودريك «مهما بدا السؤال سخيفا، كان يتوقف ويرفع يده إلى ذقنه، وتضيق عيناه، ويفكر فيه طويلا، في حين تدور أعين بقيتنا في الفصل عجبا من غباء السائل». ثم يقول: «آه، لقد أدركت ما جال في ذهنك». ويستفيض في الإجابة على سؤال عميق ومثير للاهتمام لا يخطر للطالب أنه قد وجهه».

ويقول كالا كريشنا وهو طالب سابق وحاليا أستاذ اقتصاد في جامعة ولاية بنسيلفانيا: «إن ما يجعله فريدا هو أنه يرى أكثر من أي شخص آخر عرفته – علم الاقتصاد جزءا لا محيص عنه من الحياة : من الكتب، ومن الأفلام، ومن المساومة مع سائق التاكسي – فكل شيء به محتوى اقتصادي. إنه حقا يعشق علم الاقتصاد، ويمكنك تبين كم يستمتع بممارسته».

ويشيد آخرون بذكائه. فقد قال ستيفن ليفيت – المؤلف المشارك في الكتاب الأكثر مبيعا المسمى *"Freakonomics"* إن «أفيناش ديكسيت واحد من علماء الاقتصاد الأثيرين لدي، جزئيا لأنه يتسم بسمة نادرة للغاية بين علماء الاقتصاد، ألا وهي أن لديه روح الفكاهة».

رح ومباريات

وكان ديكسيت– الذي حصل على درجة الدكتوراه من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا– مارس التدريس في قسم الاقتصاد في جامعة برنستون من ١٩٨١ إلى ٢٠١٠. ونال التقدير مبكرا على عمله مع جوزيف ستيغلتز عن الأسواق غير الكاملة وهو ما يشير إليه خبراء الاقتصاد على أنه المنافسة الاحتكارية. ويوفر هذا المفهوم أرضية نظرية وسيطة بين الاحتكار الصرف، الذي تسيطر فيه شركة واحدة على السوق، والمنافسة الكاملة، والتي يوجد بها متنافسون كثُر بحيث لا يملك أي منهم نفوذا احتكاريا في السوق.

ونال ديكسيت الشهرة على كتابه الدراسي عن التجارة الذي ألفه بالاشتراك مع عالم الاقتصاد النرويجي فيكتور نورمان، بعنوان نظرية التجارة الدولية *(The Theory of International Trade)*، ويحظى بتأثير بالغ، وعن عمله حول احتكار القلة والتنظيم الصناعي.

نموذج رائد

ترتكز مجموعة كبيرة من النظريات الاقتصادية حول التجارة الدولية والنمو الاقتصادي والجغرافيا الاقتصادية إلى النموذج الذي أصبح معروفا باسم نموذج «ديكسيت ستيغلتز» – وهو النموذج الذي استخدمه «بول كروغمان» الذي نال جائزة نوبل في عام ٢٠٠٨.

وقد أصبح هذا النموذج الذي نُشر للمرة الأولى في عام ١٩٧٧، بمثابة حجر الأساس يستند إليه الباحثون الآخرون في المجالات الجديدة لنظرية النمو الداخلي وعلم الاقتصاد الإقليمي والحضري – وهو ما وصفه الصحفي ديفيد وارش بأنه «أحد موديلات سيارات فولكس فاجن» الاقتصادية سهلة الاستخدام والتي كانت هي السمة المميزة لمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا» (دراسة Warsh, 2006).

وترجع الريادة في فكرة المنافسة الاحتكارية إلى جوان روبنسون وإدوارد تشمبرلين في الثلاثينيات من القرن الماضي وكانت هي قوام علم الاقتصاد الأساسي سنين عدة. لكن ستيغلتز – الذي مضى في طريقه ليفوز بجائزة نوبل في عام ٢٠٠١ عن عمله مع مايكل سبنس وجورج أكيرلوف المعني بتحليل الأسواق غير المتماثلة في معلوماتها – وديكسيت مضيا بهذه الفكرة إلى مستوى جديد.

وفي كتاب من تأليف ستيفن براكمان وبن هيدرا يحلل ما أطلق عليه اسم ثورة في تحليل المنافسة غير الكاملة قال المؤلفان «إن نجاح نموذج ديكسيت – ستيغلتز للمنافسة الاحتكارية ربما جاء كمفاجأة لدارسي تاريخ الفكر الاقتصادي، إذ أنه لم يكن بأية حال المحاولة الأولى لتناول الأسواق غير الكاملة أو المنافسة الاحتكارية».

وأضافا «بيد أنه في حين أخفقت المحاولات السابقة، ثبت أن منهج ديكسيت – ستيغلتز ناجح تماما وتتوافر له إمكانية أن يصبح الوضع الكلاسيكي».

تأثير ضخم

هزت نظرية المنافسة الاحتكارية نظرية التجارة الحديثة التي عزاها بيتر نيري عالم الاقتصاد في جامعة أوكسفورد إلى «عامل واحد يعلو فوق العوامل الأخرى جميعها» وهو تطوير «نموذج ممتاز ومُقتصد للغاية» على أيدي ديكسيت وستيغلتز.

ولم يطبق الثنائي ابتكارهما إلا على السؤال الكلاسيكي في التنظيم الصناعي، وهو هل ستغل الصناعات المتنافسة على نحو احتكاري مستوى أمثل من تنوع الإنتاج؟ لكن في خلال بضع سنين قليلة، طفق كثيرون يطبقون هذا المنهج على التجارة الدولية.

وقد اعترف ديكسيت إلى وارش بأنه لم يكن يتوقع هذه التطبيقات الواسعة للنموذج. وقال: «كنت أنا وجو نعرف أننا نقوم بشيء ما في بناء نموذج طيع للتوازن العام مع المنافسة غير الكاملة، لكننا لم ندرك أنه ستكون له مثل هذه الاستخدامات الكثيرة – ومن الواضح، أنه لولا هذا لكتبنا كل تلك الأبحاث اللاحقة بأنفسنا!».

وتحدث ماساهيسا فوجيتا، وكروغمان، وأنطوني فينابلز في كتابهم المعنون، الاقتصاد المكاني *(Spatial Economy)*، بحماس عن قابلية النموذج للتكيف في ميدان الجغرافيا الاقتصادية. «خلاصة القول، إن نموذج ديكسيت – ستيغلتز يسمح لنا بالاستفادة من النظرية في هيئة كتل غير مترابطة في حين نجري أيضا الحسابات حولها».

عمل واسع المدى

اعترف ديكسيت بنفسه، بأن اهتماماته بالبحوث ومحاور تركيزه فيها اتسمت – إلى حد ما – بالمصادفة وانتهاز الفرص. وفي مؤلفه «الشغف والاحتراف: سمتان لعمل علماء الاقتصاد» *(Passion and Craft: Economists at Work)* الذي حرره مايكل سزينبرغ (انظر الإطار ١) قال: «كنت على الدوام أنكبّ على المشكلة التالية التي تستحوذ على اهتمامي، وأعالجها بأي منهج وتقنيات تبدو لي ملائمة، ولم أفكر مطلقا في كيف يمكن أن تتفق مع رؤية أو منهجية عالمية شاملة».

الإطار ١

سن الثالثة والعشرين

كتب ديكسيت يقول: «من بين كل الدروس التي تعلمتها خلال ربع قرن من البحوث، فإن الدرس الذي وجدته أكثر قيمة على الدوام هو أن يعمل المرء كما لو كان لا يزال في الثالثة والعشرين من عمره. ومن منظور الشباب هذا، أجد من الصعب أن أسدي النصيحة لأي ما كان».

ويقول ديكسيت، الذي يهوى كتب العلم الشعبي والهندسة، إنه يتظاهر بأن له عقلية شابة على نحو دائم حتى لا يقيده تخصصه و«الحكمة المستخلصة من كونه في منتصف العمر».

وقد تبدو البحوث باعثة على الإحباط ومروعة لمن هم خارج المجال، لكنها ممتعة بالنسبة له. فيقول ديكسيت: «إن ذلك بالنسبة لي بمنزلة المكافئ العقلي للتسلق الحر لواجهة صخرية جديدة، باستخدام اليدين والقدمين فقط في الصعود، أو حتى التسلق المنفرد الحر، بدون استخدام أي حبال، أو رزة تغرز في الصخر، أو عدة تحمي المرء من السقوط».

ويمزح باري ناليبوف، المؤلف الذي شارك ديكسيت في كتاب حظي بالشعبية عن نظرية المباريات أسمياه «التفكير إستراتيجيا» *(Thinking Strategically)* قائلا: إن ديكسيت هو الطراز البشري لموسوعة ويكيبيديا المنشورة على الإنترنت. ويضيف «ففي كل الأوقات، وأيا كان الجزء من الاقتصاد هو المعني، كان ديكسيت قادرا على الرد على سؤالك، والمضي به قدما للأمام».

وألّف ديكسيت كذلك الكتاب الدراسي التمهيدي بعنوان «ألعاب الإستراتيجية» *(Games of Strategy)*، بالاشتراك مع سوزان سكيث، وهي طالبة سابقة له وحاليا أستاذة في كلية ويلسلي. ومن أصدقاء ديكسيت كذلك جون ناش – مؤسس نظرية المباريات الحديثة والفائز بجائزة نوبل والذي قدمت شخصيته في فيلم «عقل جميل» *(A Beautiful Mind)*.

وإلى جانب نظرية المباريات ونموذجه الذي سمي باسمه، فإن ديكسيت مشهور بعمله المولّد للأفكار بشأن نظرية الاقتصاد الجزئي، والتجارة الدولية والنمو، والتنمية. لكن اهتماماته المتنوعة أفضت به إلى أن يكتب بإسهاب عن الحوكمة، ودور المؤسسات، والقانون، والديمقراطية في التنمية، والاستقطاب السياسي. ويقول: إن كتابه الأكثر شهرة وذكرا هو الاستثمار في ظل عدم اليقين *(Investment under Uncertainty)*، الذي كتبه في عام ١٩٩٤ مع روبرت بندايك من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، عن كيفية اتخاذ الشركات خيارات الاستثمار.

ويوضح ذلك الكتاب عدم قابلية معظم قرارات الاستثمار في الأعمال للإلغاء وهي الصفة الملازمة لها. ويقترح ديكسيت وبندايك أسلوبا للتصدي للمخاطر التي يفرضها عدم القابلية للإلغاء وهو التمهل قبل التصرف، فالتمهل قيّم لأنه مع مرور الوقت ترد معلومات إضافية يمكن أن تضيع جدواها إن اتخذ قرار غير قابل للإلغاء بالفعل.

وقد نادى ديكسيت باستخدام النهج نفسه في مجالات أخرى، وهو جوهر بحث استند إلى واقعة وردت في البرنامج التليفزيوني الذي يحظى بشعبية وهو سايينفيلد، وفيها يتعين على امرأة شابة أن تتخذ قرارا بشأن استعمال ما لديها من كمية محدودة من العطور المفضلة. (انظر الإطار ٢).

وقد قام ديكسيت الذي كان رئيسا لجمعية القياس الاقتصادي في عام ٢٠٠١ والرابطة الاقتصادية الأمريكية في عام ٢٠٠٨، بالتدريس في عدة جامعات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وتولى مهام محددة في صندوق النقد الدولي ومؤسسة روسيل سيج في نيويورك، وهي مؤسسة مكرسة للبحوث في العلوم الاجتماعية.

الإطار ٢

النموذج الخفي

في إحدى حلقات البرنامج التليفزيوني سايينفيلد، تكتشف «إيلين بنيس» أن العطر الذي تفضله تم سحبه من الأسواق، فتجول جميع المحال لجمع أكبر قدر ممكن، إلا أن هذا المخزون أصبح محدودا . لهذا كان يتعين على «إيلين» أن «تعيد تقييم عملية تصنيف أصدقائها». ففي كل مرة توجه لها الدعوة لحضور حفل ما، كان عليها أن تفكر مليا فيما إذا ما كان الأشخاص في الحفل جديرون بعطرها المفضل.

ويقول ديكسيت: وعندما تستخدم إيلين عطرها المفضل، فإنها بذلك تبدد فرصة توافره للاستخدام في حفل يحضره أشخاص أهم وأفضل. وقد طور ديكسيت نموذجا رياضيا لتحديد مفهوم جدارة العطر بصورة كمية منذ عدة سنوات خلت، لكنه التزم الصمت لأن ذلك بدا غير ملائم في ذلك الوقت. وكتب ديكسيت بعد تقاعده من التدريس في أوائل هذه السنة يقول: «آمل أن تكون سني الكبيرة حاليا تعفيني من قيود الأدب السياسي».

من الرياضيات إلى علم الاقتصاد

لم يبدأ ديكسيت بعلم الاقتصاد. فقد كانت درجة البكالوريوس التي حصل عليها من جامعة مومباي في الرياضيات والفيزياء؛ وحصل على درجة بكالوريوس أخرى في الرياضيات من جامعة كامبريدج. وهو يرجع الفضل لأستاذه في هذه الكلية، هو كوربوس كريستي، في أنه وضعه على مسار جديد بأن اقترح عليه قراءة كتاب بول صمويلسون المعنون «أسس التحليل الاقتصادي» *(Foundation of Economic Analysis)* وكتاب غيرارد دبريه المعنون «نظرية القيمة» *(Theory of Value)*.

وعندما وصل إلى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا في عام ١٩٦٥، كان مهتما بعلم الاقتصاد لكنه رسميا كان طالبا في دراسة الماجستير في قسم بحوث العمليات. ويتذكر ديكسيت هذا قائلا: «أرسلوني للقاء فرانك فيشر لينصحني بشأن أي مقرر للاقتصاد أدرسه». واستمع إلى قصتي ثم قال: «إن بحوث العمليات مملة، فكلها لوغاريتمات، تعال والتحق ببرنامج الدكتوراه في علم الاقتصاد».

ورغم أن ديكسيت يعترف بأن اهتمامه الأول هو «بالأفكار وليس بالناس»، فإنه يخرج عن مألوف عادته ليكيل الثناء لأفكار الآخرين وبحوثهم، خاصة لعالم الاقتصاد كروغمان زميله في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ومحرر العمود في نيويورك تايمز، وصمويلسون، أول عالم اقتصاد أمريكي يحصل على جائزة نوبل، والذي يقول ديكسيت: إنه علّمه وحده علم الاقتصاد كموضوع.

ويقول ديكسيت: «فمن خلال عمله هو وأفكاره، أدركت أن كل المجالات التي ينقسم إليها علم الاقتصاد تقليديا هي أجزاء مترابطة بصورة لا انفصام لها في أحجية كبيرة، لها إطار مشترك من المفاهيم ومناهج التحليل – وهي الاختيار، والتوازن، والديناميكيات».

زمن الاضطراب

يسمي ديكسيت نفسه منظّرا، «وإن كان من نوع تطبيقي نسبيا». فقد بدأ مسيرته المهنية في البحوث في عام ١٩٦٨، عندما كان العالم الأكاديمي في أوروبا والولايات المتحدة في حالة اضطراب. ويقول ديكسيت: إن المناخ السائد آنذاك كان مناخ الجناح اليساري والعَداء للمؤسسات بصورة قاطعة، وكان على البحوث أن تكون «مناسبة لمقتضى الحال» تقريبا. وفي هذا المناخ، سادت موضوعات مثل مشاكل البلدان الأقل تقدما والمناطق الحضرية والبيئة.

وقال ديكسيت في مقال كتبه في عام ١٩٩٤، بعنوان «نظامي في العمل (ليس!)» (My System of work (Not!)) إذا نظرنا للوراء لتلك السنوات، نجد أن كثيرا من البحوث «الملائمة لمقتضى الحال» في علم الاقتصاد لم تترك بصمة دائمة كبيرة على الموضوع. فقد ثبت أن مشاكل البلدان الأقل تقدما والمناطق الحضرية هي مشاكل سياسية حتى أن النصيحة الاقتصادية الجيدة ما كانت لتحقق شيئا حتى إن استطعنا إسداءها».

ويضيف «كلا، إن الموضوعات التي ثبت أن لها قيمة باقية في علم الاقتصاد كانت مختلفة تماما – على سبيل المثال نظرية التوقعات الرشيدة، ودور المعلومات والحوافز، وأخيرا في هذه الفترة، نظرية المباريات. وفي أوائل السبعينيات، كان كثير من هذه الأعمال يبدو مجردا وغير مناسب لمقتضى الحال وكان ليوصف بأنه غير سليم سياسيا لو كانت تلك العبارة قد وجدت في تلك الأيام».

لقد غير عمل ديكسيت مع فيكتور نورمان عن التجارة الدولية كيفية تفكير الناس في تحليل تساوي أسعار عوامل الإنتاج – وهو يبحث في كيفية تأثير التجارة الحرة في السلع الأساسية على أسعار تسليم المصنع مثل الأجور وأسعار الفائدة – ويعترف معظم من درسوا التجارة الدولية في الثمانينات والتسعينات بتأثيرها.

كما استخلص ديكسيت أفكارا متقنة مستمدة من نظرية المباريات لدراسة التنظيم الصناعي. وبحث عمله المعني بروادع الاستثمار والوصول إلى الأسواق في

قيام الشركات المعنية بالتجميع الإستراتيجي للطاقة الإنتاجية الفائضة كأسلوب لحماية ممارساتها الاحتكارية عن طريق إرهاب الوافدين الجدد إلى السوق.

ما الذي يحرك التنمية؟

أمضى ديكسيت العقد الماضي وهو يراقب ما يحرك التنمية الاقتصادية، بما في ذلك الحوكمة والمؤسسات، كما درس أحوال الدول الهشة – أي البلدان الفقيرة التي تتعافى من المنازعات أو الكوارث. ويقول: «لقد أهمل علماء الاقتصاد الحوكمة زمنا طويلا، ربما لأنهم كانوا يتوقعون أن توفرها الحكومة بكفاءة، بيد أن التجربة مع الاقتصادات الأقل تقدما والآخذة بالإصلاح والمشاهدات المستمدة من التاريخ الاقتصادي، جعلت علماء الاقتصاد يدرسون مؤسسات الحوكمة غير الحكومية» (دراسة Dixit 2008).

ويأتي ديكسيت بتشككه المألوف في هذا السياق.

ففي حين يقر بأهمية الديمقراطية وحقوق الملكية وإنفاذ العقود وتوفير البنية التحتية والخدمات العامة التي تدعم النشاط الاقتصادي الخاص، فإنه يقسو في نقده لمحاولات وضع قائمة بالبنود التي ترتكن إليها التنمية في البلدان منخفضة الدخل.

ويقول: «هناك تقليد قديم لأناس يقدمون وصفات لا تجدي نفعا». وقد أثار لغطا بمحاضرة ألقاها في البنك الدولي في عام ٢٠٠٥ قال عنها: إنه يأمل أن تكون استفزازية ونقدية، «على أن تفعل ذلك بشكل منصف».

وفي تلك المحاضرة، ذكر أن البحوث المكدسة عن دور المؤسسات في التنمية لم توفر في حالات كثيرة الوصفات السياسية المفيدة أو التي يعول عليها. وأضاف «آمل أن أعطي الجميع حافزا لإمعان التفكير على نطاق أوسع وبجهد أكبر».

وفي حديث لاحق في بنك الاحتياطي الهندي، (دراسة Dixit, 2007)، قال: إن «الإصلاحات التي تتجه من أسفل لأعلى والتي تتولد بصورة عفوية ستعمل أفضل من الإصلاحات المفروضة التي تتجه من أعلى لأسفل».

وقال فيليب كيفر من البنك الدولي، والذي تولى الرد على ديكسيت في محاضرة عام ٢٠٠٥، إن أستاذ جامعة برنستون كان محقا في التشكك، لكن «الأفكار الكبيرة» يمكن أن تساعد في توجيه جداول أعمال الإصلاح القطرية.

وقال ديكسيت: إن العمل على نحو فعال يقتضي تنسيق التغيير وتحقيقه على عدة جبهات. وأضاف «إن الوصفة الوحيدة التي تجدي هي ما أسميه المتممات الإستراتيجية، أي أنه إذا اقتضى الأمر القيام بخمسة عشر عملا فإن أداء ثلاثة منها لن يجعلك تقطع ٢٠٪ من الطريق، بل سيجعلك تقطع ما هو أقل كثيرا، وبالتالي فإن الأمر يقتضي أن تنفذ الأعمال الخمسة عشر جميعها، أو على الأقل ١٣ أو ١٢ منها، قبل أن ترى أي تأثير كبير.

ومن ثم، فإن المتممات الإستراتيجية تأتي أولا، ثم الحظ ثانيا.

ويقول: «أعتقد أن نابليون قال إن السمة الأكثر إثارة لإعجابه في جنرالاته كانت هي الحظ، وإن الشيء نفسه يصدق على الحكومات والبلدان».

علم الاقتصاد والأزمة

يرفض ديكسيت الذي تقاعد أخيرا من العمل المتفرغ في التدريس في جامعة برنستون، التعذيب الذي تعرض له بعض علماء الاقتصاد المعاقبين بعد الأزمة الاقتصادية العالمية. ويرى أنه «من الخطأ إلقاء اللوم على «العلم القاتم».

وهنا يقول ديكسيت: «أعتقد في واقع الأمر أن النظريات الاقتصادية خرجت من هذا الوضع في حال أفضل من الممارسات على مستوى السياسة... فقد سبق أن أشارت النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي المستندين إلى نظريات معيارية مناسبة إلى أن الوضع غير قابل للاستمرار، وأن فترة كساد أسعار المساكن ستحدث في وقت ما. والتوقيت أمر لا يمكن التنبؤ به دوما، ولكن المتيقن هو أن الجميع كانوا يعرفون أن الأمور ستسوء.

ويضيف قائلا: «لكن ما عجزنا عن التنبؤ به هو مدى ضخامة هذا كميا – على سبيل المثال، مدى هبوط أسعار المساكن. وثانيا، عجزنا عن تحديد مدى ضخامة تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الحقيقي».

وفي ضوء الأزمة، كيف يتعين على البحوث الاقتصادية أن تتكيف مع الوضع؟

يرد ديكسيت على هذا التساؤل بقوله: «بالمضي قدما، وأعتقد أن بعضا من أكثر البحوث خصبا سيأتي من التكامل الأفضل بين النظرية المالية ونظرية الاقتصاد الكلي. ويمكن استكمال ذلك بالاعتراف على نحو أفضل بالأحداث الكبرى النادرة، وهو أمر موجود بالفعل في النظرية المالية، لكن الممارسة المالية له أقل مما يجب أن تكون عليه.

ثم يعلق قائلا: «لكن النقيصة الحقيقية لم تكن في النظرية الاقتصادية بقدر ما كانت، إن شئت القول، في عالم السياسة وعالم الأعمال، حيث تقبل الناس بعض الآراء الساذجة عن أعاجيب الأسواق بدرجة أكثر من اللازم بدون أن يلتفتوا إلى مئات المؤهلات التي أخبرنا عنها آدم سميث وعدد من علماء الاقتصاد الآخرين، والتي يتعين علينا جميعنا أن نحيط بها علما».

الأزمة لن تزول

يقول ديكسيت– وهو حاليا أستاذ زائر لجزء من العام في جامعة لينغنان في هونغ كونغ: إن الرسالة الكبرى التي يجب أن تكون لها الصدارة هي أن الأزمات ليست في سبيلها للزوال.

وقال: «يجب ألا نعتقد أنها قد قضي عليها. فالاعتقاد بأننا قضينا عليها وهم بل ربما وهم خطير، لأنك إن ظننت أنك قضيت على الأزمات، فإن واضعي السياسة ورجال الأعمال والمستهلكين، إلى آخره سيتصرفون بطرق أكثر تهورا ومن ثم يزيدون من احتمال نشوب الأزمات».

ويوصي بتوخي الحذر في أوقات الرخاء معلقا «إن الدرس الذي ينبغي تعلمه، وأخشى أنه لن يتم تعلمه مطلقا، هو أن أوقات الرخاء هي الأوقات المناسبة للحيطة المالية. فذلك هو الوقت الذي يتعين فيه على الحكومات أن تحقق فوائض كبيرة، حتى تستطيع إذا ما حلت الأزمات أو الركود – أن تنفق بحرية دون أن تقلق كثيرا بشأن الديون.

ويقول ديكسيت: «إن السبب في عدم الاستفادة من هذا الدرس مطلقا هو أن أوقات الرخاء الاقتصادي تفضي بصفة خاصة إلى التوهم بأن أوقات الشدة لن تعود أبدا». ■

جيريمي كليفت رئيس تحرير مجلة التمويل والتنمية.

المراجع:

Brakman, Steven, and Ben Heijdra, eds., 2004, The Monopolistic Competition Revolution in Retrospect *(Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press).*

Dixit, Avinash, 1994 "My System of Work (Not!)," The American Economist, *Spring.*

———, 2005, DEC Lecture, World Bank, April 21.

———, 2007, Reserve Bank of India "P.R. Brahmananda Memorial Lecture," Mumbai, June 28.

———, 2008, "Economic Governance," Intertic Lecture, University of Milan, Bicocca, Italy, June 5.

———, and Victor Norman, 1980, The Theory of International Trade: a dual, general equilibrium approach *(London: J. Nisbet).*

———, and Joseph E. Stiglitz, 1977,"Monopolistic Competition and Optimum Product Diversity," American Economic Review, *Vol. 67, No. 3, pp. 297–308.*

Fujita, Masahisa, Paul Krugman, and Anthony Venables, 1999, The Spatial Economy: Cities, Regions, and International Trade *(Cambridge, Massachusetts: MIT Press).*

Szenberg, Michael, ed., 1998, Passion and Craft: Economists at Work *(Ann Arbor, Michigan: University of Michigan).*

Warsh, David, 2006, Knowledge and the Wealth of Nations *(New York: Norton).*

العميل السري

سايمون ويلسون يقدم لمحة عن شخصية **ماريا راموس**

في ظل العولمة التي أصبحت شرعة عالم اليوم، يفرض صنع السياسات الاقتصادية تحديات جسيمة حتى على المسؤولين المنتخبين أو المعينين رسميا الذين يستعينون عليها بكل ما يوفره المنصب الرسمي من إمكانات. لكن ماريا راموس بدأت تحدد خيارات السياسة الاقتصادية الكلية لجنوب أفريقيا في ثمانينات القرن الماضي أثناء عملها السري في منظمة لم تكن قانونية حينذاك، حيث كانت تتنقل بين القارات حاملة تقاريرها المخبوءة. كانت تلك مجرد مرحلة أخرى في سياق استعداداتها لبدء العمل في أول حكومة أغلبية في جنوب أفريقيا، وهي الحكومة التي تولت مقاليد السلطة في عام ١٩٩٤ لتواجه مهمة جسيمة تمثلت في التوفيق بين موارد اقتصاد أصابه الضعف المزمن والمطالب المرتقبة لشعب حديث العهد بالحرية.

وقد انضمت راموس للحكومة بعد سنة من اعتلائها السلطة، عندما بدأ سعيها لإعادة الأوضاع المالية إلى مسار قابل للاستمرار يولِّد احتكاكا فعليا بينها وبين جماعات المصالح القوية والوزارات عالية الإنفاق. ونظرا لمنصبها كنائب لمدير التخطيط المالي في وزارة المالية في المقام الأول، ثم مديرا عاما للخزانة في المقام الثاني، فقد كانت مؤهلة تأهيلا جيدا لتولي مهمة التخطيط المالي وبلورة الأفكار لوزراء الاقتصاد الذين كانوا في أمس الحاجة إلى خيارات عملية، وذلك بفضل طبيعتها العملية الدقيقة وميلها إلى التحليل الموضوعي.

وكانت خبرة راموس الثورية كطالبة وأكاديمية في جامعة ويتووترزراند، معقل الليبرالية في جنوب أفريقيا، هي التي سلحتها بركائز سياسية قوية أصبحت على أثرها داعية لحكم الأغلبية ومناضلة من أجل تحقيقه. وعندما اقترنت هذه الميول التقدمية الفطرية بجهودها اللاحقة كباحثة وخبيرة اقتصادية في البنوك التجارية، تحولت راموس إلى طاقة هائلة تبشر بنتائج سريعة لأي مشروع يُقْدِم على الاستفادة منها. وقد ظل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي دائم السعي لاستثمار حماسة راموس منذ تشكيله أول حكومة أغلبية في جنوب أفريقيا.

منهج مباشر

كان البنك التجاري الذي تولت فيه راموس أول وظيفة في حياتها العملية عام ١٩٧٨ هو أول جهة تطبق فيها المنهج المباشر الذي أصبح مميِّزا لها في حل المشكلات. وقد ولدت راموس في العاصمة البرتغالية لشبونة لأسرة هاجرت إلى جنوب أفريقيا وهي في السادسة من عمرها، والتحقت بالتعليم في مدارس تبعد ٦٠ ميلا عن جوهانسبرغ. وتسترجع راموس وظيفتها الأولى فتقول: «حين بدأت العمل في البنك علمت أن لديهم برنامجا هائلا للمنح الدراسية، وحين تقدمت بطلب للحصول على منحة قيل لي إنها ليست متاحة للنساء. وبدأت معركة كبرى مع البنك في محاولة لتأكيد مدى الظلم الذي ينطوي عليه هذا الوضع. وانتهى الأمر بحدوث تغيير في إدارة البنك أدى بدوره إلى تغيير قواعد اللعبة. وكنت آنذاك قد أمضيت خمسة أعوام أكافح ضد هذا الظلم حتى صعدته إلى المركز الرئيسي، وهنا قرروا أن الفوضى التي سببتها كافية فغيروا القواعد وأصبحت أول امرأة يرسلونها إلى الجامعة بموجب هذه المنحة».

وكان تعرض راموس للراديكالية السياسية في جامعة ويتووترزراند (جامعة «ويتس» على سبيل الاختصار بالإنجليزية) سببا في تغيرها. ففي منتصف الثمانينات، بدأت جنوب أفريقيا تلمس وطأة العقوبات الدولية التي كانت حافزا للنضال الشعبي ضد حكم الأقلية. تقول راموس: «التحقت بجامعة ويتس في فترة من أنشط سنوات العمل السياسي، وشاركت فيه إلى حد ما فاكتسبت درجة عالية من الوعي السياسي بلا شك. وكانت العودة إلى العمل في البنك بعد انتهاء دراستي الجامعية أمرا بالغ الصعوبة.» وهكذا عادت ماريا راموس إلى الحياة الأكاديمية كمحاضر في علم الاقتصاد، وارتبطت بحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، تلك الحركة السياسية التي أصبحت الآن الحزب الحاكم في جنوب أفريقيا لكنها كانت لا تزال غير مشروعة في ثمانينات القرن الماضي – أي «محظورة» حسب القوانين المحلية. وأثناء تدرُّج راموس في مناصب التدريس الجامعي في جامعة ويتس، وجامعة جنوب أفريقيا، وكلية لندن للاقتصاد، انضمت سرا إلى القسم الاقتصادي في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي.

«كنت مستغرقة تماما في رسم ملامح كثير من المناقشات الدائرة باعتباري عضوا في فريق السياسة الاقتصادية في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي. فكان جانب كبير من الوقت يمضي في السفر بين جوهانسبرغ وأماكن أخرى لأغراض العمل السياسي في الفترة التي كان المؤتمر الوطني الأفريقي لا يزال حزبا محظورا. ولذلك فقد كتبنا نسبة كبيرة من وثائق السياسة الاقتصادية للحزب ونحن خارج البلاد». ولا تزال راموس تحجم حتى الآن عن ذكر تلك الأماكن على وجه التحديد. وفي ١٩٩٠، رُفِع الحظر عن الحزب وأُطلق سراح نيلسون مانديلا، قائد الحزب

الفعلي، وبدأ مسؤولو الحزب يستعدون لتولي الحكم. «كانت فترة مشحونة للغاية؛ فقد كنا إزاء مسؤولية يجب أن نتحملها، كنا نرتب أمورنا، وكنا نرسم السياسات ونحن ماضين في الطريق، فنأخذ أجزاء من سياسة الحزب ونحاول صياغتها ثم وضعها موضع التنفيذ. وكنت أنا من أفراد الفريق الذي تولى صياغة الفصل المعني بالشؤون المالية في الدستور المؤقت والذي نص فيما نص على استقلالية البنك المركزي».

دور مزدوج

واصلت راموس أداء دورها المزدوج، إنما بصورة معلنة هذه المرة. «تنقلْت كثيرا بين لندن وجوهانسبرغ، وتنقلت كثيرا بين التدريس والتفاوض. وفي وقت ما كنت أدَرِّس نظرية النقود للطلاب المتفوقين وأتفاوض في نفس الوقت على بنود استقلالية البنك المركزي، وكانت تلك الفترة مثيرة بالنسبة لي وبالنسبة للطلاب أيضا. وحين جاء وقت تولينا الحكم، كان أمامنا الكثير من العمل والتفكير. وبالطبع، لم يكن أي منا قد مر بتجربة سابقة في إدارة شؤون حكومة كاملة.»

وفي أبريل ١٩٩٤، فاز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بجدارة في أول انتخابات حرة تُجريها البلاد، وقام بتشكيل أول حكومة أغلبية في تاريخها. وبعد أن أنجزت راموس مهمتها – أو هكذا ظنت – عادت إلى كلية لندن للاقتصاد، عازمة على تحويل بحثها المعني باستقلالية البنك المركزي إلى رسالة دكتوراه. لكن زملاءها السابقين في الحزب أرادوا عودة من رأوا فيها قدرة فائقة على تخطيط السياسات، فعرضوا عليها منصبا في وزارة المالية في الحكومة الجديدة. ولم تستغرق وقتا طويلا في اتخاذ القرار. «ربما لم أقَدِّر بما فيه الكفاية مدى صعوبة تحويل المسار بعد أن استغرقت إلى هذا الحد في ذلك النوع من النشاط.» وهكذا ظلت رسالة الدكتوراه معلقة.

وقرر إليك إروين، نائب وزير المالية في أول حكومة أغلبية، تعيين راموس في ضمن مسؤولي الخزانة. ويعود إروين بالذاكرة إلى تلك الفترة فيقول: «عندما أصبحت نائبا للوزير بدأنا البحث عن أشخاص تتوافر لديهم الخبرة بإطار سياساتنا، وحينئذ عرضت الأمر على ماريا. كانت اختيارا واضحا تماما لكونها من كبار مخططي السياسات ممن حضروا بعض الاجتماعات في فترة انتقال الحكم، إلى جانب خبرتها المصرفية. ولم أجد صعوبة كبيرة في إقناعها؛ فقد كانت قد عملت معنا جميعا لمدة طويلة.»

وأصيبت راموس بصدمة عند انضمامها إلى الحكومة. «كانت المفاجأة التي أذهلتنا جميعا هي أننا أدركنا الحالة المزرية التي وصلت إليها البلاد. فقد كان وضعنا المالي غاية في الخطورة، حيث كان إنفاقنا على التعليم أكثر بقدر ضئيل عما ننفقه على خدمة الديون، وهو وضع أقرب ما يكون إلى استحالة الاستمرار. فقد أشارت توقعاتنا إلى أن استمرار هذا المسار لمدة عامين آخرين كان سينتهي إلى وضع عكسي يصبح فيه الإنفاق على الديون أكثر من الإنفاق على التعليم في بلد ينبغي أن يكون فيه الوضع على النقيض من ذلك. كنا في حاجة فعلية لإيجاد حيز مالي للإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية أكثر من أي بند آخر. والمنطق الواضح في هذا الخصوص هو أنك لن تتمكن من تحقيق ذلك دون اتخاذ بعض القرارات بالغة الصعوبة، ومما يدعو إلى الإعجاب في حالة جنوب أفريقيا هو أن قيادتها السياسية كانت من الشجاعة بحيث بادرت باتخاذ تلك القرارات دون تردد عندما حان الوقت لذلك.»

ووجدت راموس مكانها المناسب؛ فقد كان يتعين وجود شخص وراء الكواليس يتولى تحديد خيارات السياسة الصعبة التي يتطلبها الاستقرار المالي، وتقديمها لفرع الحكومة التنفيذي. وباعتبارها مديرا عاما للمالية، فقد كانت هذه المسؤولية من نصيبها. «كانت وظيفتنا كمسؤولين حكوميين هي عرض البدائل المتاحة على الوزير ومجلس الوزراء وتحديد الخيارات المختلفة ونتائجها المحتملة. وقد استطاعت جنوب أفريقيا إقامة قاعدة ضريبية قوية، وإصلاح هيئاتها المعنية بالإيرادات، وإرساء مؤسسات الحوكمة المالية، وتغيير أنماط الإنفاق من المالية العامة بالتحول من الإنفاق على خدمة الديون إلى الإنفاق على الاستثمارات السليمة الفعلية في الخدمات الاجتماعية. وكثيرا ما يطرأ لي أننا نحن أبناء جنوب أفريقيا لا ندرك في الواقع مدى صعوبة قيام بلد بهذه الإنجازات، وفي فترة زمنية قصيرة نسبيا.»

ويمكن تقدير مدى استعادة التوازن المالي في جنوب أفريقيا خلال تسعينات القرن الماضي بالنظر إلى الرسم البياني. فمن رصيد حكومي سالب على المستوى القومي بمقدار – ٥,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي عند تولي الحزب زمام السلطة في عام ١٩٩٤، تحول رصيد المالية العامة إلى تحقيق بعض الفائض في ٢٠٠٧. وتتضح أهمية هذا الإنجاز بالنظر إلى كثرة التزامات الإنفاق التي واجهتها الحكومة الجديدة في سعيها للوفاء بما قطعته من وعود أثناء حملتها الانتخابية (راجع الإطار ١). وتوصلت راموس وزملاؤها لطريقة تُمكِّن الحكومة من تمويل برنامج التعمير والتنمية الذي خاضت على أساسه معركتها الانتخابية وانتصرت فيها، مع القيام في نفس الوقت بتشديد سياسة المالية العامة على نحو يكفي واقعيا لاستهداف التوصل إلى موازنة عامة متوازنة في غضون عشر سنوات.

وتتذكر راموس: «كانت مهمتي هي تشكيل فريق على درجة كبيرة من الذكاء

مسار النمو

سرعان ما خلصت حكومة جنوب أفريقيا الجديدة إلى أن هدفها الطموح للنمو الاقتصادي لا يمكن التوصل إليه في خضم عدم الاستقرار المالي.

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

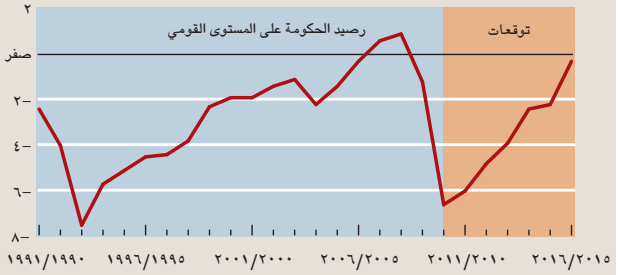

المصادر: السلطات القومية، وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

والاحتفاظ به. ولا يزال كثير من أفراد هذا الفريق يعملون هناك. وقد نجحنا أيضا في تغيير التصور السائد عن العمل في الحكومة من حيث كونها مكانا تحكمه القواعد المهنية ونؤدي فيه وظائفنا كما ينبغي ونعمل فيه على بناء القدرات. ومع كل إنجاز جديد، كنا نرفع قاعدة جهدنا القادم. وكلما تمكنا من تحقيق ذلك، كان الحيز المالي يزداد سعة.» ومن خلال راموس بعقليتها العملية ذات الطابع الرياضي، برزت النزعة المثالية التي رافقت الإدارة الجديدة في دهاليز السلطة السياسية (راجع الإطار ٢).

إدارة الدين

تعود راموس بالذاكرة فتقول: «أذكر أنني عندما دخلت وزارة المالية لم يكن هناك منهج مطبق لإدارة الديون، ومن ثم كنا نقترض. ففي بداية العام كنا نقول سننفق هذا المبلغ ونحصل على هذا المبلغ من الضرائب ويكون الفرق هو العجز. فأقول أنا: عظيم. والآن كيف سنقترض ـ في أي موقع على منحنى العائد نريد أن نُحَمِّل هذا الاقتراض؟ ويأتي الرد: منحنى العائد ـ ما معنى منحنى العائد؟ فأقول أنا: نحن من يشكل منحنى العائد، فكيف سننجز هذه المهمة؟ لكن الزملاء كانوا يفكرون بطريقة مختلفة. كانوا يأخذون ما نحتاج إلى اقتراضه ويقسمونه على ١٢ شهرا.»

وتبين أن وزارة المالية كانت تحتفظ شهريا برصيد نقدي وقائي يتراوح بين ٨ و ١٠ مليارات راند، أو ١,١ و ١,٤ مليار دولار، تحسبا للطوارئ. وكانت هذه الأموال تودع في البنك المركزي بدون فوائد. وهكذا كانت الحكومة تقترض في أحد جانبي دفتر الأستاذ وتدفع فوائد ضخمة، بينما يظل العائد النقدي متراكما دون استخدام. «كان الوضع بعيدا كل البعد عن المنطق»، قالت راموس مستنكرة. «سألتهم: هل سبق لكم أن سمعتم عن الإدارة النقدية؟ فلنبدأ بممارسة بعض الإدارة النقدية، ولنقم بذلك على مهل حتى تظلوا محتفظين بالتركيز اللازم. وقد بدأنا بتخفيض الاحتياطي النقدي إلى مليار راند شهريا ثم وصلنا به في النهاية إلى ٢٥٠ – ٣٠٠ مليون راند شهريا، وقد ترتب على هذا التخفيض وحده وفورات هائلة في التكلفة. وليس ذلك من علوم الذرة مثلا، إنما هي مسألة بسيطة للغاية.»

لكن إلى أي مدى كان من السهل التوفيق بين حكومة منتخبة لتصحيح الأخطاء الاجتماعية والاقتصادية التي ارتكبت في حقبة ولّت وبين هذا التوجه لتحقيق أوضاع قابلة للاستمرار على مستوى المالية العامة؟ هل كان هناك ما يبرر هدف الموازنة العامة المتوازنة في بلد مثقل بالبطالة والتوطن الحضري المتسارع بين السكان؟ ويتذكر إروين أنه كان يسمع هذه الأسئلة في أروقة السلطة. «كنا نتهم كثيرا بأننا تقليديون ونطبق الليبرالية الجديدة، لكن هذه رؤية مفهومة في بلد مثل جنوب أفريقيا حيث يوجد حزب شيوعي ونقابات قوية. ولابد أن كثيرين كانوا يعتبرون ماريا خبيرة مالية تغلب عليها التقليدية المفرطة، وضمن الجناح اليميني في صنع سياسات الحزب. وباسترجاع الماضي، يمكننا القول بأن المسار الذي سلكناه كان مسارا صحيحا.»

ويوافق تيتو مبويني الذي أنشأ إدارة التخطيط الاقتصادي في الحزب قبل تولي الحكم، ثم أصبح بعد ذلك محافظا للبنك المركزي، على أن راموس كان لها دور عملي مهم في الجهود الحكومية الجماعية التي استهدفت تنفيذ إستراتيجية الحزب الاقتصادية على وجه العموم. بل إن مبويني يذهب إلى أبعد من ذلك في تبرير السياسات التي اعتمدها الحزب عند توليه السلطة، فيقول: «كان موقفنا هو أن أي حزب سياسي له نزعة يسارية ينبغي أن يعتمد سياسة اقتصادية كلية محافظة لأن الناخبين لا يثقون عادة في الأحزاب السياسية اليسارية. وإذا اعتمد المرء إطارا أكثر حذرا للسياسة الاقتصادية فسوف يتعرض للانتقاد. ولا يبدأ الناس إدراك مزايا هذه السياسات إلا بعد مرور عقد أو عقدين من الزمان. ويمكننا القول بأن البلاد استفادت من إطار سياستنا المبكر إذا ما نظرنا إلى النجاح الكبير الذي حققته جنوب أفريقيا في الصمود أمام الأزمة الاقتصادية العالمية.»

ومع نهاية ٢٠٠٣، بعد قرابة تسع سنوات من التبشير بفضائل الاستقامة

الإطار ١

تعهدات الحملة الانتخابية

قبل أول انتخابات تحقق حكم الأغلبية في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤، استند المؤتمر الوطني الأفريقي في حملته الانتخابية على برنامج للتعمير والتنمية يحدد التزامات تفصيلية بالإنفاق في أوجه تتضمن ما يلي:

- «توفير مسكن لائق في موقع جيد وبسعر معقول لجميع المواطنين بحلول عام ٢٠٠٣
- توفير ما يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ لترا من المياه النقية يوميا لكل مواطن في غضون عامين
- توفير الكهرباء لمليونين ونصف مليون أسرة أخرى، بالإضافة إلى كل المدارس والعيادات الطبية، بحلول عام ٢٠٠٠
- إتاحة استخدام شبكة هاتفية حديثة ومعقولة التكلفة لكل سكان جنوب أفريقيا
- تحسين شبكات النقل المملوكة للقطاع العام حتى تصبح آمنة وملائمة ومعقولة التكلفة
- تنشئ الحكومة نظاما صحيا قوميا يوفر الرعاية الصحية بتكلفة معقولة
- إتاحة نظام جديد للضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية لجميع المواطنين.»

كذلك تصدى برنامج التعمير والتنمية لقضايا التكلفة والدفع المتعلقة بالتزاماته، فنص على الآتي:

- «معظم الإنفاق على البرنامج لن يأتي من موارد جديدة، حيث سيؤدي ترشيد النظم القائمة إلى تحرير الموارد
- يجب أن نحسن قدرة القطاع المالي على تعبئة مزيد من الموارد وتوجيهها نحو الأنشطة التي حددها البرنامج
- يجب أن نعمل على ضمان التمويل الذاتي لمشروعات الكهرباء والاتصالات
- تحسين النظم الضريبية وإصلاحها سيتيح تحصيل مزيد من الضرائب دون الحاجة إلى رفع مستويات الضريبة.»

المالية، ورؤية الموازنة العامة وهي تتحرك بثبات نحو حالة التوازن، كانت راموس مستعدة للتغيير. وكانت شركة ترانسنت (Transnet)، وهي شركة النقل المملوكة لحكومة جنوب أفريقيا، تبحث عن مسؤول تنفيذي أول. وارتأت راموس في هذا المنصب فرصة لكي تطبق على جهاز بيروقراطي مترهل نفس الإصلاحات المرتبطة بالسوق التي سبق أن استنهضتها في وزارة المالية.

وبدأت راموس العمل في شركة ترانسنت حاملة معها مبدأ تشغيل المؤسسات المملوكة للدولة على أساس تجاري. وركزت على إدارة هذه المؤسسة شبه الحكومية على غرار الأعمال التجارية، مطالبة بنفس مستوى الكفاءة المتوقع من المشروعات الخاصة. وعملت على غرس اعتقاد راسخ بأن أعلى معايير الخدمة والأداء والشفافية والمساءلة هي وحدها المقبولة للشركة. وحثت موظفيها على العمل وكأنها من الشركات المدرجة في البورصة التي تخضع للمساءلة أمام مساهمين حقيقيين من القطاع الخاص.

وهنا تعلق راموس: «الفرق هو أن شركة ترانسنت كانت مملوكة للدولة، وأن العائد الاجتماعي يمثل عنصرا من عناصر العائد على حقوق الملكية. وأوضح تجسيد لهذا الفرق هو المدة التي كان يتعين على الشركة أن تستثمر خلالها في النشاط الرأسمالي. فإذا كنت تستثمر في البنية التحتية للسكك الحديدية مثلا، ربما تكون المدة المتاحة لك كي تحقق عائدا من هذا الاستثمار ـ باعتبارك مؤسسة مملوكة للدولة ـ أطول بكثير من المدة المتاحة للشركات المسجلة في البورصة.»

الإطار ٢

قرارات صعبة

كُلِّفَت راموس وزملاؤها في وزارة المالية بعرض الخيارات الممكنة لبلوغ الأهداف الاقتصادية على الوزراء ومجلس الوزراء في جنوب أفريقيا، على ألا تكون مفضية إلى تهديد الاستقرار المالي. وتقول راموس إن هذه الخيارات طُرحَت مباشرة دون تجميل أو مواربة.

«ففي عام ١٩٩٦ كان علينا تطبيق سياسة للمالية العامة تقول للشعب إننا إذا أردنا مسارا للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار بمعدل ٦٪، فهذه هي الكيفية الممكنة لتحقيق هذا الهدف. كانت تلك هي نقطة البداية بالنسبة لنا. فالتصور السائد غالبا هو أن برنامجا لتحقيق النمو وإنشاء الوظائف وإعادة التوزيع هو برنامج مرتبط بتخفيض العجز. ولم يكن هذا هو السؤال الذي طرحناه، بل كان سؤالنا هو: إذا أردنا تحقيق نمو بمعدل ٦٪، فما الذي نحتاج إليه حتى نحققه؟

«وبسرعة بالغة، خلصنا إلى أن تحقيق معدل نمو قدره ٦٪ لن يتأت في وجود عدم استقرار مالي، لأنه سيحول بيننا وبين الاقتراض بغية الخروج من أي أزمة. لم نكن نرغب في اللجوء لصندوق النقد الدولي – فلم نر في ذلك حلا قابلا للاستمرار ـ ولكننا كنا على وشك الاستعانة به. فلم يكن لدى جنوب أفريقيا أي احتياطيات – بل إن احتياطياتنا كانت سالبة، لأن صافي المركز الآجل المفتوح آنذاك كان يبلغ حوالي ٢٦ مليار دولار. وكانت نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي حوالي ٥٠٪، بينما بلغت تكاليف خدمة الديون مستوى يصعب الاستمرار في تحمله. لذا كان الموقف المالي بالغ الخطورة؛ إذ كانت الأرقام تتعارض مع كل المعايير.

«ومن ثم فإذا أردت تحقيق النمو في هذه الظروف، يتعين عليك إصلاح الأساس. واستمرارية أوضاع المالية العامة أمر يصعب تحقيقه ويسهل فقدانه. كان هذا هو ما طرحناه على صناع السياسات ـ مجلس الوزراء. وتجدر الإشارة هنا إلى أنني في تلك الأثناء، ورغم صعوبة الموقف، لم ألتق قط بأي سياسي، بدءا من الرئيس، قال إننا لن نستطيع تنفيذ هذه الخطة لأنها ستؤثر على شعبيتي. والأمر الذي كان لافتا للنظر بالنسبة لي كمسؤولة في الحكومة هو أن الساسة من القمة إلى القاعدة كانوا يستطيعون القول: ما الأفضل لتحقيق صالح بلدنا؟ نعلم أن الأمر سيكون مؤلما وعسيرا. هذه الاستثمارات لا تزال تؤتي ثمارها حتى اليوم.»

القطاع الخاص

بعد العمل في القطاع الحكومي ثم القطاع شبه الحكومي، أعادت النقلة التالية راموس إلى العمل المصرفي الخاص في أوائل ٢٠٠٩، ولكن هذه المرة في منصب الرئيس التنفيذي لبنك أبسا، أكبر بنك للمقاصة في جنوب أفريقيا. وبدأت راموس تبث في بيئة القطاع الخاص القائمة بالكامل على الربح تلك المهارة والمبادئ التجارية اللتين نقلتهما إلى هيكل العمل الحكومي الجامد في وزارة المالية ثم إلى شركة ترانسنت بطابعها الذي يجمع بين العام والخاص.

وفي ملاحظة ثاقبة تقول راموس إن بنوك جنوب أفريقيا كانت بعيدة نسبيا عن الاضطرابات المالية التي اجتاحت القطاعات المصرفية في كثير من الاقتصادات الأكبر والأكثر تقدما خلال الأزمة المالية العالمية. ولا تدين البلاد بالفضل في هذا الخصوص لحسن الطالع أو البعد الجغرافي، كما تقول راموس. إنما «السبب الأول في أن بنوك جنوب أفريقيا ظلت سالمة إلى حد كبير من أضرار الأزمة مقارنة ببنوك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأجزاء أخرى من أوروبا هو أن لدينا جهازا تنظيميا بالغ النشاط، وأنه مارس دوره الرقابي بدقة شديدة حتى سبق كثيرا من الهيئات التنظيمية الأخرى في زيادة رأس المال الإلزامي. وربما يكون جهازنا التنظيمي قد بدأ بحث هذه المسألة قبل احتدامها باثني عشر شهرا، كما بدأ يتحدث مع البنوك بشأن زيادة رأس المال الإلزامي، وظل يتابع نسب التمويل بالديون بيقظة تامة.»

وتعترف راموس بأن ضوابط النقد الأجنبي التي فرضتها جنوب أفريقيا بمستويات مختلفة طوال الخمسين عاما الماضية منعت الأفراد والشركات من تجريب بعض الأدوات المالية المبتكرة التي شاع الاهتمام بها مؤخرا. وتقول راموس: «كانت هناك توليفة تجمع بين التقليدي والمبتكر، لكنها حققت بيئة تنظيمية راسخة في أخر المطاف.» وتفند راموس ما يقال من أن المنافسة مقيدة في القطاع المصرفي الجنوب أفريقي، فتقول: «الأمر يتوقف على تعريفك للمنافسة. لدينا منافسون في جوانب مختلفة من السوق. ففي المستوى المبتدئ والمتوسط، لدينا بنوك تحقق أرباحا كبيرة وتستخدم تكنولوجيا متفوقة وتفهم السوق فهما جيدا، وهي منافس مساو في القوة لبنوك المقاصة الجنوب أفريقية الأربع في هذا الفضاء السوقي.» وإضافة إلى ذلك، تشير راموس إلى التوسع المستمر في العمليات الاستثمارية التي تقوم بها البنوك الأجنبية الكبرى.

ولا تزال راموس أستاذا فخريا للاقتصاد. وهي متزوجة من تريفور مانويل وزير المالية السابق في جنوب أفريقيا، وهما يمثلان معا ثنائيا قويا يحق لهما الافتخار في أحاديثهما الهادئة على مائدة الطعام بما حققته البلاد من استقرار اقتصادي نسبي، حتى وإن بدا الوضع السياسي والاجتماعي أكثر تقلبا. وفي العام الماضي، وضعت مجلة «فورتشن» ماريا راموس في المرتبة التاسعة بين أقوى خمسين سيدة أعمال في العالم، الأمر الذي يمثل مصدرا كافيا للرضا بالنسبة لشخصية تمتلك قدرا هائلا من الطاقة أتاح لها تحويل حكومة كاملة ثم مؤسسة شبه حكومية إلى نظام في الإدارة أقرب ما يكون إلى النظام التجاري الحر. ■

سايمون ويلسون محرر أقدم في هيئة تحرير مجلة التمويل والتنمية.

المراجع:

African National Congress, 1994, Reconstruction and Development Programme. www.anc.org.za/rdp/index.html

الثوري غير المتوقع

كادت حملة جانغ هاسونغ ضد الممارسات المحاسبية المبهمة في شركات الأعمال الكورية الكبرى تخرج عن المسار المحدد لها في مهدها بسبب محام شاب خائر العزم. وفي عام ١٩٩٨ أقام جانغ ومؤيدوه دعوى قضائية جماعية ضد شركة سامسونغ للإلكترونيات وهي قاطرة الصناعة الكورية– متهمين إياها بتقديم تبرعات سياسية غير قانونية وإعانات غير مشروعة لشركة فاشلة تابعة لها. وقد اضطر جانغ، نظرا لمحدودية موارده، إلى الاستعانة بخدمات زميل ناشط– هو محام شاب حديث التخرج– للدفاع عن قضيته. وقامت سامسونغ من جانبها بتكليف أفضل محام– كان يطلق عليه في الدوائر القانونية المحلية لقب «ملك التقاضي». وفي ظل ثقافة كونفوشية قوية حيث يضفي كبر السن تلقائيا على صاحبه مزيدا من القوة، واجه المحامي الشاب للمدعي عائقين هما صغر السن وانعدام الخبرة.

هيون–سونغ كانغ
Hyun-Sung Khang
يلقي الضوء على حياة الناشط القيادي الكوري
جانغ هاسونغ
Jang Hasung

وبعد أول جلسة، أقبل المحامي الشاب على جانغ في يأس قائلا: «هذه مباراة مستحيلة. إن القضاة والمحامين الآخرين يعاملونني كأنني طفل». ضحك جانغ، الذي أصبح الآن عميد كلية إدارة الأعمال في واحدة من أكثر المؤسسات التعليمية المرموقة في البلاد وهي جامعة كوريا، وهو يتذكر الواقعة قائلا: «يا له من اختلال هائل!»، ثم فجأة عادت إليه جديته. وفي مواجهة الانهزامية حتى قبل أن يبدأ سماع القضية قال للمحامي الشاب «انظر! «أنت تفعل ذلك من أجل قضية تؤمن بها– قضية العدالة. أما هو فيفعل ذلك من أجل المال. وشتان الفارق الهائل بينهما. أنت لديك التزام أخلاقي. أما هو فلديه مجرد حافز. لذلك لا تقلق.»

وواصل جانغ ومحاميه مساعيهما حتى كسبا القضية، وكانت واحدة من أولى القضايا على الإطلاق التي تُرفع نيابة عن أقلية من المساهمين ضد أعضاء مجلس إدارة الشركة الصناعية العملاقة الكورية. وكان الحكم بمثابة علامة فارقة في التاريخ القانوني للشركات الكورية. فماذا حدث للمحامي الشاب؟ «لقد صار علما في كتب القانون الآن»، كما يقول جانغ.

إن روح الإيمان الراسخ والتفاؤل التي أبداها جانغ في عام ١٩٩٨ ظلت تسانده وتؤازره على مدى أكثر من عقد قضاه في تنظيم الحملات من أجل حقوق المساهمين ومن أجل حوكمة أفضل في الشركات وواجه تهديدات لأمنه الشخصي وفقدان أصدقائه الذين نأوا عنه بسبب دوره كناشط قيادي وواجه اتهامات بالخيانة لصالح الأجانب.

الطريق إلى العمل كناشط قيادي

لم يكن يُتوقع أن يغدو جانغ، البالغ من العمر ٥٦ عاما، ناشطا ثوريا، وكان يمكن أن تتخذ حياته مسارا مختلفا تماما. فبعد حصوله على درجة الدكتوراه في المالية العامة من كلية وارتون لإدارة الأعمال بجامعة بنسيلفانيا، كان من الممكن أن يختفي في غياهب العمل الأكاديمي أو يحصل على وظيفة مضمونة مدى الحياة في واحدة من المجموعات الصناعية الكبرى في كوريا– والتي صارت هدفا لعمله كناشط فيما بعد. ولكن عند عودته من الولايات المتحدة اكتشف درسا كبيرا كان قد تعلمه من خلال دراساته– وهو أن الهدف الأساسي للشركات هو زيادة قيمة الاستثمارات لصالح مساهميها– لم يكن من وجهة نظره، يصدُق في حالة الشركات الصناعية العملاقة التي تسيطر على اقتصاد كوريا. وبدلا من ذلك، كانت هذه «الشركات العملاقة» (chaebol) (راجع الإطار) تدار كإقطاعيات خاصة بواسطة مؤسسي الشركة، دون شفافية أو مساءلة.

ويقول جانغ: «كل شيء كان يدور في فلك شخص حاكم بأمره، كانوا يدعونه رئيس مجلس الإدارة؛ وأحيانا أخرى يسمونه «المالك». لكن لو نظرنا إلى هيكل الملكية لوجدنا أنه ليس المالك. إنه مجرد مساهم صغير من الأقلية الصغيرة للمساهمين، وهذا ينطبق على أغلب الشركات العملاقة التشايبول. ثم يتذكر قائلا «من أين إذن تأتي هذه السلطة التي لا ينازعه فيها أحد؟ ولماذا كان يسيء استخدام هذه الصلاحية المسيطرة من أجل منفعته الخاصة؟ ثم يتذكر قائلا [حينذاك] لم يكن هناك من يثير المسألة».

وهكذا شن جانغ حملة للمطالبة بمزيد من المساءلة والشفافية في هذه الشركات العملاقة التي تديرها أسر، والتي لا تزال تسيطر على جانب كبير من اقتصاد كوريا. ثم أقام هذه الدعوى القضائية تحت رعاية مجموعة مدنية شعبية عامة ساعد جانغ على تأسيسها– وهي جماعة «تضامن الشعب من أجل ديمقراطية المشاركة» (PSPD)– وهي الآن إحدى المنظمات غير الحكومية القيادية في المجتمع. وكان سلاحها المختار هو رفع دعوى قضائية جماعية نيابة عن أقلية من المساهمين. وقامت هذه المجموعة بالضغط من أجل تعيين أعضاء مجلس إدارة من الخارج، وسلطت الضوء على الممارسات المحاسبية المبهمة، وطالبت بالنظر في مصالح المساهمين.

وفي بداية عمله كناشط قيادي، يصف جانغ نفسه كذبابة الماشية التي تقف على جسد الشركات العملاقة التشايبول الذي يشبه جسد الفيل. حينذاك، لم يكن لفكرة حقوق المساهمين وجود يذكر في كوريا، كما لم تكن هناك ترجمة مناسبة لمصطلح «حوكمة الشركات». وكان القانون– الذي كان يشترط حينئذ أن يمتلك المساهمون ٥٪ من أسهم الشركة قبل أن يتقدموا باقتراح في اجتماع المساهمين– يشكل عقبة ضخمة أمام تحدى سطوة الشركات العملاقة التشايبول. وقد رفضت الشركات محاولاته الأولى لمساءلتها. وتجمدت معركته مع كوريا فرست بنك (بنك كوريا الأول) عندما رفض البنك إطلاعه على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة ووثائق الشركة وسجلات المساهمين. وعندما لم يتمكن جانغ ومؤيدوه من التعرف على صغار المساهمين خرجوا إلى الشارع، وشكلوا مسيرات أمام مكاتب السمسرة مسلحين بلافتات تدعو المساهمين للاتصال بهم.

وقد أربكت حملة جانغ كثيرا من أصدقائه وأقاربه وأقرانه. ففي مجتمع كوريا المتماسك، كان كثير من هؤلاء يعملون في الشركات ذاتها التي كان يتحداها وكانوا يضغطون عليه للتوقف عن تحريض الدهماء– ووصفوه بالعداء لقطاع الأعمال، والعداء لكوريا بل حتى بالشيوعية– وهو اتهام كان حريا بأن يجعله موضع شك وازدراء.

مؤمن باقتصاد السوق

يؤمن جانغ، البعيد كل البعد عن الشيوعية، إيمانا مطلقا باقتصاد السوق، ويقرنه برغبته في تعزيز الصالح العام. ويقول في هذا الصدد: «أنا أحب جني المال». «ليس هناك عيب في جني المال في ظل نظام السوق. ولو اشترك الجميع في جني المال– المساهمون والموظفون والمجتمع– وجعلنا الشركة أفضل والمجتمع أفضل، لحققت هذه المباراة الكسب لجميع الأطراف».

وربما كان تعزيز الصالح العام دافعا أساسيا لدى جانغ، لكنه كان مجردا من أية لغة أخلاقية أو معنوية. بل إن سخطه كان يرجع إلى اعتقاده بأن الفساد في الشركات الكورية يمنع قوي السوق من العمل بشكل سليم. ويصف جون لي، زميل جانغ، هذا الناشط القيادي بأنه «رأسمالي على النمط الغربي». ويقول «لي» عن صديقه: «وجهة نظره هي أن المال قوة دافعة للتغيير. والقضية ليست قضية عدالة. إنها اعتقاد بأن الشركات ينبغي أن تكسب وأن رئيس مجلس الإدارة ينبغي أن يكسب أموالا لصالح الشركة».

وقد استفاد جانغ أيضا من كونه الشخص المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب. ومن المؤكد أن الأزمة المالية الآسيوية خلال ١٩٩٧– ١٩٩٨ جاءت في الوقت المناسب لحملة جانغ. فبينما كان جانغ يستهل نشاطه الحقوقي، ألقت الأزمة ضوءا غير مسبوق على الممارسات المحاسبية والإدارية للشركات العملاقة التشايبول في البلاد ودورها في التعجيل بوقوع أسوأ هبوط اقتصادي في تاريخ كوريا الحديث. وركزت الانتباه على الشبكة العنكبوتية المعقدة من الحيازات المتداخلة بين الشركات العملاقة التشايبول الأم والشركات التابعة لها والمستخدمة لإخفاء عدم إمكانية استمرار الشركات التابعة وحمايتها من الاستحواذ عليها من أطراف معادية. وتسببت هذه الإعانات المالية والحيازات المتداخلة غير الواضحة أيضا في ديون لا يمكن الاستمرار في تحملها وأفضت إلى تضارب في المصالح.

وفي خضم أوضاع الركود الآسيوي، استهدف جانغ خطة لشركة سامسونغ للإلكترونيات ترمي إلى تقديم ضمانات لديون شركة صناعة السيارات التابعة لها والمتعثرة. وكان ذلك أحد الموضوعات الكثيرة التي أراد هو وأتباعه إثارتها في الاجتماع السنوي للشركة في ١٩٩٨– وهي حادثة اكتسبت وضعا شبه رمزي بين النشطاء المدنيين الكوريين المهتمين بحوكمة الشركات. في ذلك اليوم، استمر

جانغ ومناصروه على مدى أكثر من ١٣ ساعة في استجواب وتضييق الخناق على أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين كانوا أكثر اعتيادا على اجتماعات المساهمين التي كانت بمثابة منبر للتصديق الروتيني على ما يقررونه. لم يتمكن النشطاء من حل مشكلة شركة سيارات سامسونغ في هذا الاجتماع، ولكن إجراءات جانغ الأوسع وكذلك أعمال منظمة «تضامن الشعب من أجل ديمقراطية المشاركة» كان إيذانا ببدء التحرك من جانب بعض الشركات الكورية العملاقة التشايبول التي تديرها الأسر مثل مجموعة «إس كيه»، و «إل جي» لتبدأ فصل شركاتها القابضة عن وحداتها العاملة.

وكان لا بد من مواجهة نكسات كهزيمة في المحاكم، وعدم فهم من الجمهور، واتهامات بأن النشطاء يقوضون الثقة في الاقتصاد الكوري. ولكن مكاسب جانغ ومناصريه كانت تُقاس بتغيير قواعد الشركات وتثقيف الجمهور بقدر ما كانت انتصارات وهزائم قانونية. وقد أسهمت الأزمة الآسيوية أيضا في تعجيل التغيير في الرأي العام– فكثير ممن كانوا ينظرون إلى جانغ بارتياب أدركوا ببطء أن نظام التشايبول يجب أن يتغير أو يُجبر على التغير. وقد تبنت إدارة كيم داي– جونغ الليبرالية التي انتخبت في أوائل أيام الأزمة، مجموعة من إصلاحات الشركات التي استمرت في ظل إدارة ثانية من يسار الوسط. وقد شملت تلك الإصلاحات تخفيض الحد المطلوب لتقديم اقتراح من جانب المساهمين إلى ١٪ من المساهمين ثم إلى ٠,٠١٪، كما أقرت شرطا بتعيين ربع أعضاء مجلس الإدارة من خارج الشركة، ووضعت قانونا جديدا للأوراق المالية لصالح أقلية المساهمين، وقواعد أكثر إحكاما للإفصاح والمساءلة واختيار أعضاء مجلس الإدارة.

تاريخ من الكفاح

نظرا لخلفية جانغ، ربما لم يكن مستغربا أن يمتلك في داخله شعلة متقدة من الحماس. فترجع أصول عائلته إلى مدينة كوانجو الجنوبية التي تشتهر في كوريا بتاريخها في الاحتجاج. وتوفي أحد أفراد أسرته الأقربين في مظاهرات شعبية نظمت في بلدته الأصلية ضد الدكتاتورية العسكرية آنذاك، وكانت هذه حادثة فارقة حينذاك في عام ١٩٨٠. ويفخر هذا الأستاذ الأكاديمي بأصوله العريقة. فأثناء الاستعمار الياباني حارب جده من أجل استقلال كوريا، بينما شارك شقيق جده في الحملة العسكرية ضد الحكم الياباني. وإلى جانب كونه سليل أسرة ثرية متعلمة تعليما جيدا– فيقول أحد الأصدقاء مازحا إن «كل أفراد أسرته حاصلين على درجة الدكتوراه»– كما أن الخدمة العامة تجري في دماء الأسرة أيضا. وكان أحد أعمامه وشقيقته يشغلان وظائف حكومية رفيعة المستوى، وهو يضطلع بالمسؤولية التي تمنحها الثقافة الكونفوشية للابن الأكبر.

وبإعلان جانغ عن معركته الخاصة من أجل الصالح العام تحول من محتج على الهامش إلى شخصية عامة تحظى بالاحترام. ولكن هذا الاحترام المتنامي تلقى ضربة موجعة من جديد عندما سحب مدافعه بعيدا عن التشايبول ووجهها نحو الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم. ويرجع جانغ الفضل في تحول محور اهتمامه إلى حديث دار بينه وبين أحد خبراء المال الأوروبيين تحدث معه بلغة يفهمها كلاهما – وهي لغة السوق. وقال الخبير المالي الذي لا يريد جانغ ذكر اسمه لصديقه الكوري: «يبدو أن لديك استراتيجية للاستفادة من الأصول المقدرة بأقل من قيمتها. من الواضح أنه توجد أصول [في كوريا] أسيء تسعيرها وقدرت

جمهورية الشركات العملاقة «التشايبول» (Chaebol)

يستطيع أي كوري أن يقضي يوما بأكمله وهو يعيش في عالم سامسونغ. ففي الصباح قد يترك شقته التي بنتها شركة سامسونغ، ويذهب إلى مكتبه في سيارته الرينو التي صنعتها سامسونغ، بينما يتحدث في هاتفه الخلوي من نوع سامسونغ. ويستطيع أن يشتري غداءه من متجر متعدد الأقسام تملكه سامسونغ، ويأكل طعاما أنتجته ووزعته سامسونغ (تشيل جيدانغ)، ويسخنه في ميكروويف من إنتاج سامسونغ، بينما يشاهد تلفزيونا من نوع سامسونغ.

إلى هذه الدرجة بلغ تغلغل التشايبول في كوريا حتى أن قليلا من جوانب الحياة في هذا البلد الواقع في شمال شرق آسيا هي التي لم يمسسها النفوذ الممتد لشركات كوريا العملاقة التي أسستها عائلات. ومجموعة سامسونغ هي بالضبط أكبرها وأكثرها قوة، وتبلغ حصتها نحو ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لكوريا، مما يكسبها لقب «جمهورية سامسونغ».

والشركات العملاقة التشايبول هي قناة كوريا للتنمية الاقتصادية السريعة. ففي ظل حكم بارك تشونغ – هي العسكري الدكتاتوري في السبعينات والثمانينات، قدمت الحكومة مخطط التوسع الصناعي ونفذته الشركات العملاقة التشايبول. وفي ظل هذا النظام الرأسمالي الموجه، اختارت الحكومة شركات لتقوم بالمشروعات الصناعية، تحفزها القروض منخفضة الفائدة من البنوك التي تسيطر عليها الدولة. وقد امتد نطاق التشايبول ليشمل طائفة واسعة من الشركات الصناعية والخدمية المحمية من المنافسة الأجنبية وكانت تتمتع بضمانات ومشاركة ضمنية في المخاطر من جانب الحكومة. وانتهى الأمر بالأنشطة المربحة اقتصاديا إلى الوقوع في أيدي عدد محدود من الشركات العملاقة.

وكانت نظم الإدارة الاستبدادية شديدة المركزية تقوم على رؤساء مجالس إدارة مؤسسين أقوياء وأفراد عائلاتهم الأقربين. وكان مصير أسر التشايبول هذه– وهي أقرب ما يكون في كوريا للأسر الملكية– مصدر افتتان لا نهائي للجمهور. ويجري الآن في حالات كثيرة توريث منصب رئيس مجلس الإدارة للجيل الثالث. وتحتفظ عائلة الرئيس المؤسس في العادة بالسيطرة على المؤسسة من خلال الملكية المتبادلة للأسهم حتى لو كانت حصتها الاقتصادية في شركات المجموعة الكبرى قد تضاءلت مع الزمن إلى أقل من ١٠٪ في حالات كثيرة.

وبحلول أواخر الثمانينات من القرن الماضي، كانت التشايبول تسيطر على القطاع الصناعي في كوريا، وكانت تهيمن بشكل خاص على الصناعات التحويلية والتجارة والصناعة الثقيلة. وكانت قد بدأت في اتخاذ خطوات للدخول إلى الأسواق العالمية، بتمويل من الائتمان الحكومي الميسر واعتمادا على الرفع المالي المفرط. وفي عام ١٩٩٧، عشية الأزمة المالية الآسيوية، كانت نسبة الدين إلى الأسهم في الشركات العملاقة التشايبول الثلاثين الكبرى تزيد على ٥٣٠٪، وكانت في الأغلب ديون قصيرة الأجل.

ولكن تبين أن مستوى الدين كان أكثر مما يستطيع تحمله الكثير منهم. وكانت الأزمة نذيرا بتوقف نشاط نحو نصف الشركات العملاقة الثلاثين الكبرى. وقام من نجا منها بتخفيض تمويل ديونها قصيرة الأجل وطويلة الأجل كثيرا، ولم يعد يُسمح بتقديم ضمانات جديدة فيما بين الشركات العملاقة الثلاثين الكبرى. كما تم إلغاء الضمانات التي كانت موجودة من قبل.

والكوريون لديهم شعور عميق يجمع بين النقيضين، فيما يتعلق بقاطرات النمو محلية الصنع. ففطرة المساواة بين البشر لدى الكوريين تعني أن لديهم شكا عميقا حول تراكم الثروة لدى الأسر المهيمنة، ولكنهم أيضا يفخرون بنجاح الشركات العملاقة التشايبول على المستوى العالمي، ويدركون أن مصير اقتصاد البلاد القائم على التصدير يتوقف على مصير الشركات الاقتصادية العملاقة – لدرجة أن التهديدات بكبح نفوذها وسلطتها تُقابَل بشكل منظم بتحذيرات من العواقب الوخيمة على الاقتصاد.

بأقل من قيمتها ولم ترسمل أبدا. وأحد هذه الأصول التي قدّرت بأقل من قيمتها هي أنت». وتحدى الخبير المالي جانغ بأن يفعل ما يقول وأن يدخل في القطاع الخاص. وقال لجانغ الأكاديمي: «في هذه السوق الرأسمالية، ما لم تكسب المال وتثبت نتائج، فلن تكون قادرا على الإقناع».

لقد زُرِعت البذرة، ولكن جانغ استفاد مرة أخرى من المصادفة السعيدة لمقابلة الرجل المناسب في الزمان والمكان المناسبين. فبينما كان جانغ يقوم بمسيرات خارج مكاتب السمسرة ويناشد صغار المساهمين بالانضمام إليه، لفت انتباه «لي»، الذي كان في ذلك الوقت يعمل مدير أصول في الولايات المتحدة. وقد أثار جانغ فضول «لي» فاتصل به ، ومن ثم نشأت الصداقة بينهما. وقد دعم «لي» حملة جانغ بتفويضه حقوقه في التصويت في سامسونغ لإعطاء صاحب الحملة صوتا في اجتماعات المساهمين.

تعويض الخصم

بعد مضي عقد أو ما نحوه ساعد «لي»، الذي كان حينذاك يعمل مع «شركة لازارد لإدارة الأصول»، في إطلاق صندوق الشركة وهو «الصندوق الكوري لحوكمة الشركات» (KCGF) برأسمال مبدئي يناهز ٣٥ مليون دولار، حسب قول جانغ الذي عين مستشارا خاصا للصندوق. ويقول إن رأسماله قد ارتفع الآن إلى ٢٥٠ مليون دولار، وقد تعاظم الاعتراف بطابعه المميز لدرجة أن الصندوق يعرف محليا بصندوق جانغ هاسونغ. ويتمثل التفويض الممنوح لهذا الصندوق في تحرير قيمة الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بتحسين نوعية حوكمتها وعكس المسار التقليدي لتقييم الأوراق المالية الكورية بأقل من قيمتها والذي يوصف عادة بعبارة «الخصم الكوري».

وهناك اعتقاد واسع النطاق بأن الأوراق المالية الكورية متداولة بأقل من قيمتها الحقيقية بسبب ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون في الدخول إلى سوق الأوراق المالية للبلاد. وكثيرا ما يدلّل على ذلك بتدني النسبة بين أسعار الأوراق المالية الكورية وأرباحها بالمقارنة بالنسبة الموجودة في أسواق أخرى. ويُعزى هذا الخصم إلى عوامل تتراوح بين المخاطر التي تمثلها جارتها النووية كوريا الشمالية، واعتماد الشركات المفرط على التمويل بالديون، وانعدام الكفاءة في السوق. ويرى جانغ أن ضعف حوكمة الشركات مسؤول بدرجة كبيرة عن ذلك. فيسترسل قائلا «حسَن حوكمة الشركة، واستغن عن الخصم، ستجني منافع من زيادة قيمة الشركة».

كان أول استثمارات الصندوق الكوري لحوكمة الشركات هو شراء حصة مقدارها ٥,١٪ في شركة صغيرة للنسيج هي دايهان سنثتيك فايبر. وسرعان ما جاءت المطالبة بأن تقوم الشركة بتعيين أعضاء مجلس إدارة من الخارج، وأن تبيع الأصول المعطلة وأن تفصح عن المعاملات مع المؤسسات المنتسبة. وطلب الصندوق ست مرات إطلاعه على سجل المساهمين ورفض طلبه في المرات الست وأخيرا أذعنت الشركة بأمر من المحكمة.

ومما يدعو إلى السخرية أن جانغ، الذي وسم في وقت ما بأنه معاد لأنشطة الأعمال، اضطر بسبب مشاركته في الصندوق الكوري لحوكمة الشركات إلى إنكار الاتهام الموجه له بالتربح. ويحتج جانغ على ذلك قائلا إنه ملتزم بزيادة قيمة الشركات على المدى الطويل، حتى رغم أن سعر أسهم أية شركة قد يتصاعد بسبب مجرد إعلان بسيط بأن الصندوق الكوري لحوكمة الشركات قد اشترى حصة فيها. وبعد دقائق من إذاعة أخبار شراء حصص ملكية في شركة دايهان، وصلت أسعار أسهم شركتها الأم، وهي تاكوانغ الصناعية، إلى السقف المسموح لها به يوميا، بينما تضاعفت أسعار أسهم دايهان في ظرف خمسة أيام. ويعزي جانغ هذا الارتفاع إلى سلوك القطيع. «ما التغيرات التي تظن أننا نستطيع إجراؤها في غضون دقائق معدودة؟ لم يتغير شيء من جانب الشركة. وكل ما قلناه هو «حسنا سنعمل مع الشركة». إنها الشركة نفسها– بالأمس واليوم– قد يستغرق الأمر أياما أو شهورا أو حتى أعواما حتى يمكن إجراء تغيير ولو طفيف.

وفي التاريخ القصير للصندوق الكوري لحوكمة الشركات، تضمن التغيير بالفعل قدرا كبيرا من التقاضي وكذا اتهامات بالتورط العدائي والعدواني في عمليات الشركات التي يشتري الصندوق أسهما فيها. وعلى الرغم من ذلك التورط، فليس هناك ضمان للنجاح. فبعد شراء أسهم في شركة محلية لمواد البناء هي بيوكسان، خسر الصندوق الكوري لحوكمة الشركات صوتا مساهما، وعلى عكس ما كان يأمل، شهد إعادة تعيين الرئيس ومدقق الحسابات. وقد باع الصندوق فيما بعد حيازاته من الشركة، فيقول جانغ «لقد استسلمنا». «هناك شركات نرغب في إجراء تغييرات فيها ونستخدم كل الأدوات المتاحة، بما في ذلك الدعاوى الجنائية أو المدنية أو أي طريقة في وسعنا ويسمح لنا بها القانون. ولكن ذلك من شأنه أحيانا أن يدمر قيمتها».

جانغ ملتزم بزيادة قيمة الشركات على المدى الطويل.

وكثيرا ما اتهمت الشركات العملاقة التشايبول ومؤسسة الأعمال الكورية جانغ بأنه وسيط للناهبين الأجانب من منتهزي الفرص الذين لا يهمهم سوى تحقيق الربح السريع أكثر من اهتمامهم بإصلاح الشركات. فنسبة ٩٥٪ من المستثمرين في الصندوق الكوري لحوكمة الشركات وافدون من وراء البحار، ولكن جانغ يقول إنه يتجنب عن عمد تسويق الصندوق لمؤسسات محلية؛ لأن أفق استثمارهم من القصر بحيث لا يسمح له بتحقيق أهداف الصندوق. وفي حين أن المستثمرين في الغرب غالبا ما يسعون إلى اكتساب القيمة على مدى السنين، فإن متوسط زمن الحيازة بالنسبة لمؤسسة استثمارية في كوريا هو أشهر معدودات. ويقول في هذا الصدد: «إنهم يتصلون بي كل أسبوع وكل شهر ليسألوا عن الأرباح». ورسالة جانغ للمستثمرين المحليين هي: «إذا لم تكن صبورا بما يكفي فلا تتبعني؛ لأن لا شيء سيتغير على المدى القصير. فالأمر سيستغرق أياما أو شهورا أو ربما أعواما».

والصبر صفة اضطر جانغ لاكتسابها طوال حياته كناشط قيادي. فالدعاوى القضائية التي أقامها جانغ ومؤيدوه ظلت تتداول في المحاكم من خلال عمليات الاستئناف والطعون المضادة لسنوات طويلة ممتدة. ولم يتم البت في الدعوى الجماعية الأصلية التي أقامها جانغ ومحاميه الشاب منظمة «تضامن الشعب من أجل ديمقراطية المشاركة» عام ١٩٩٨ نيابة عن أقلية من المساهمين ضد شركة سامسونغ للإلكترونيات سوى في عام ٢٠٠١ بواسطة محكمة محلية قضت بتعويضهم عن الأضرار بأكثر من ٧٢ مليون دولار. وبعد مرور عامين، صادقت محكمة الاستئناف على رأي المحكمة الأدنى درجة، ولكنها خفضت التعويض إلى ١٦ مليون دولار. وقد استأنف الحكم كل من منظمة «تضامن الشعب من أجل ديمقراطية المشاركة» وشركة سامسونغ وأحيلت الدعوى إلى المحكمة العليا. وقد أيدت أعلى محكمة في البلاد الحكم الأصلي وحكمت لصالح جانغ وحلفائه. وقد صدر حكم المحكمة العليا في عام ٢٠٠٥ أي بعد سبع سنوات من رفع الدعوى الأصلية. وفي هذه الحالة على الأقل، آتت روح إيمان جانغ وتفاؤله ثمارها. ■

هيون– سونغ كانغ محرر أول في مجلة «التمويل والتنمية».

منتهك السلام

سايمون ويلسون يقدم لمحة شخصية عن

دارون عاصم أوغلو
Daron Acemoglu

ليلة أمضاها دارون عاصم أوغلو في السجن جعلته يدرك أهمية تنظيم قواعد السوق. فقد كان عاصم أوغلو المراهق الذي لم يبلغ العشرين من عمره واحدا من كثيرين ممن يتعلمون قيادة السيارات دون أن تكون لديهم رخصة قيادة، يلف بسيارته على طريق سريع مهجور في اسطنبول في تركيا يستخدمه في العادة أمثاله من سائقي السيارات. وفي ذلك اليوم كانت شرطة المدينة قد قررت التدخل. وفي عملية تطويق سريعة وغير متوقعة تم القبض على عاصم أوغلو وعدد آخر من السائقين وتم إلقاؤهم في زنزانة وسط المدينة، انتظارا لتوبيخ عنيف في الصباح التالي.

«بدون قواعد تنظيمية وقوانين محددة المسار، لن تؤدي الأسواق وظيفتها»؛ هكذا يعترف عاصم أوغلو متحسرا الآن وقد صار أكبر سنا وأكثر حكمة ويشغل منصب أستاذ كرسي تشارلز كندلبرغر لعلم الاقتصاد التطبيقي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. وكانت الساعات القليلة التي قضاها عاصم أوغلو متأملا الديكور الإسمنتي في زنزانته، وما تلاها من عقوبة إدارية، تركت بداخله شعورا مستمرا بالإقرار بأهمية القواعد التنظيمية التي تتحدد على أساس موضوعي بالنسبة للأسواق، حتى الحرة منها.

«إن كل سوق موجودة في العالم تخضع لقواعد تنظيمية: والمسألة هي اختلاف في الدرجة فحسب». هكذا يقول عاصم أوغلو متأملا وهو يستجلي بناظريه عبر نافذة مكتبه، المشهد الكئيب المكسو بالبياض لنهر تشارلز وقد تجمد سطحه على امتداد مدينة كامبريدج، بولاية ماساتشوستس. «عندما يكون لديك قاض ينفذ القوانين، فتلك هي القواعد التنظيمية». ويتجسد ذلك بصورة أكبر في الاقتصادات النامية، حيث لا تؤدي الأسواق وظيفتها تحديدا بسبب الافتقار إلى القواعد التنظيمية والمؤسسات الضرورية. وغالبا ما تشكل الحكومات عوائق أمام عمل الأسواق، لكنك إن أردت حقا

أن تقوم الأسواق بوظيفتها، فإنك ستحتاج إلى الحكومات لكي تدعمها – بالقانون والنظام، والقواعد التنظيمية، والخدمات العامة».

التعرض للتجربة مبكرا

إن تعرض عاصم أوغلو الشخصي مبكرا لإجراءات إنفاذ القانون ساعد على وضعه في مسار حياة عملية ركزت في مراحلها اللاحقة على الأسباب التي جعلت بعض الدول تنجح باعتبارها مولدات للثروة والإنجاز تتوفر لها مقومات، والأسباب التي جعلت دولا أخرى تفشل وتستمر في فشلها. وكان هذا المسار غير المباشر الذي أفضى إلى هذا الميدان من البحث والتقصي هو الذي أخذ هذا الخبير الاقتصادي المولود في اسطنبول من بداياته كطالب للعلوم السياسية، إلى توسيع نطاق دراساته لتشمل علم الاقتصاد، ثم إلى التخلي عن دراسة العلوم السياسة كلية.

وفي جامعة يورك، شمالي إنجلترا في منتصف الثمانينات، ركز عاصم أوغلو على علم الاقتصاد الكلي، ولكنه تبين على نحو متزايد أن الاتجاهات الاقتصادية الكلية منشؤها في علم الاقتصاد الجزئي. وعن هذا يقول: «إذا أردت أن تفهم تماما الصورة الكلية الأوسع – وهي النمو، والاقتصاد السياسي، والقضايا طويلة الأجل – ينبغي لك أن تفهم المبادئ الجزئية الكامنة وراءها، كالحوافز، وتخصيص الموارد، والتغير التكنولوجي، وتراكم رأس المال».

إن إدراك وشرح التداخل والتفاعل بين الفرعين الرئيسيين لعلم الاقتصاد جعل عاصم أوغلو اقتصاديا يجمع بين مزيج فريد مثيرا اضطراب مُربِّك في تقسيم للتخصصات كان مستقرا من قبل. وفي هذا الصدد يقول: « إن كثيرا مما أفعله يتعلق بنظرية الاقتصاد السياسي، وكثير من ذلك هو أساسا تطبيق لنظرية المباريات، ومن ثم يمكنك أن تقول إنه اقتصاد جزئي، لكن تحفزه قضايا الصورة الأكبر التي يزهو بها الاقتصاد الكلي أيضا».

ومن جامعة يورك، انتقل عاصم أوغلو إلى كلية لندن للاقتصاد ليستكمل دراسته للحصول على درجة الدكتوراه ، حيث واتته «لحظة التحول» عند لقاء معاونه الذي عمل معه طويلا وهو جيمس روبنسون، أستاذ نظم الحكم حاليا في جامعة هارفارد. وعندما شرع عاصم أوغلو وروبنسون يتحادثان، تسارعت الأمور. ويتذكر عاصم أوغلو»: لقد اتفقنا على أن الديمقراطية هي العامل الرئيسي في بدء التنمية الاقتصادية، لكن لم تكن هناك نماذج لكيفية تحقق الديمقراطية، ولم تفد في ذلك الدراسات السابقة في مجال العلوم السياسية، ومن ثم بدأنا العمل على هذا الموضوع في عام ١٩٩٥، وبقينا على ذلك منذئذ».

ويتذكر روبنسون شخصا أشعث يكثر من الإشارة بيديه أثناء الكلام، يجلس في الصف الأمامي بين المشاركين في ندوة عقدت في كلية لندن للاقتصاد ويوجه له أسئلة عن منهجه بصوت عال. «كنت أقدم بحثي في ندوة في أوائل عام ١٩٩٢ وكان هناك طالب مزعج يحضر لدرجة الدكتوراه يجلس أمامي، يقاطعني باستمرار ويتصيد الأخطاء في عرضي. وذهبت جماعة منا للعشاء بعد ذلك وانتهي بي الأمر للجلوس بجوار الشخصية المثيرة للحنق نفسها، لكننا شرعنا في الحديث ووجدت أن لديه بعض الأفكار الأصيلة أجاد عرضها. كان ذلك هو دارون».

ويبدو أن عاصم أوغلو دأب بصورة منهجية على حضور مناقشات ومناظرات للشركاء المحتملين في البحوث آنذاك، لأن شخصا آخر عمل معه فيما بعد، هو ستيف بيشكي أستاذ علم الاقتصاد في كلية لندن للاقتصاد، يذكر أنه لقي منه المعاملة نفسها. وفي هذا الصدد يتذكر بيشكي قائلا: «أُعطيت لي الكلمة للحديث في ندوة في كلية لندن للاقتصاد في عام ١٩٩١، وكان هناك طالب الدراسات العليا البغيض هذا يجلس في الصف الأول يتساءل عن أساليبي البحثية ويطلب معلومات إضافية». ويتذكر بيشكي «بل كان لدى دارون المزيد ليقوله عندما خرجنا لنتناول الطعام فيما بعد».

البحوث المجمعة

وبحلول مطلع عام ١٩٩٣، كان عاصم أوغلو وروبنسون – الذي كان يدرِّس في أستراليا آنذاك – يتبادلان الأفكار عن موضوعات البحوث بوسيلة اتصال ابتكرت حديثا. ويتذكر روبنسون قائلا: «كانت تلك أول مرة على الإطلاق أستخدم فيها البريد الإلكتروني. وبدأ كل منا يرسل أبحاثه للآخر بالبريد الإلكتروني، وفجأة وجدنا أن كل منا قد كتب على نحو مستقل ومنفصل بحثا شبه متطابق مع ما كتبه الآخر عن الموضوع نفسه». وانطلاقا من شعور الخبير الاقتصادي الحقيقي بالمقت الشديد للازدواجية وانعدام الكفاءة، بدأ الأستاذان الأكاديميان بتجميع بحوثهما في مجمع واحد.

وبحلول الوقت الذي وصل فيه عمل عاصم أوغلو مع روبنسون إلى أقصى طاقته، كان قد انتقل حسب قوله إلى «وظيفتي الحقيقية الأولى»، إذ بدأ العمل كأستاذ مساعد لعلم الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في عام ١٩٩٣. ولم يمض وقت طويل حتى بدأت مشاعر عدم الاكتراث بحدود مهنته والتي كانت متأصلة في شخصيته تتسبب في إثارة الاضطراب بين أروقة المعهد الواقع على ضفة نهر تشارلز. وبدعم من إسهامات روبنسون البحثية المبتكرة، واصل عاصم أوغلو جهوده في مدينة كامبردج، بولاية ماساتشوستس في سياق خطه البحثي الذي يمزج بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي عن نظرية الاقتصاد السياسي التي أرسى معالمها بداية في لندن.

«عندما حان دوري للترقية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، قال رؤسائي من هيئة التدريس: إن الجانب الأكبر من عملي جيد ومثير للاهتمام وكانت له أصداء جيدة. لكنهم قالوا لي أيضا «يتعين عليك حقا أن توقف هذا العمل الذي تجريه في الاقتصاد السياسي». ولذلك أخفيت ذلك الجزء من عملي طوال العامين التاليين، حتى حصلت على منصبي الثابت». وبحلول الوقت الذي استطاع فيه عاصم أوغلو أن يؤمن لنفسه منصبا ثابتا في معهد ماساتشوستس

أفكار ذات طابع متراخ

انضم عاصم أوغلو لغيره من الاقتصاديين الأكاديميين في سبر أغوار المهنة (دراسة "Acemoglu, 2009") بحثا عن الأخطاء الفكرية التي ارتكبتها المهنة في سياق الإنذار بالأزمة الاقتصادية والمالية التي ضربت العالم بشكل حقيقي في عام ٢٠٠٨ والتعامل معها. ويرى أن هناك ثلاث أفكار بصفة خاصة قضت على أي شعور بالخطر.

أولا، كان هناك اعتقاد بأن الدورات الاقتصادية قد تمت السيطرة عليها بتوليفة تجمع بين اتباع أسلوب حصيف في صنع السياسات والابتكار التكنولوجي الذي يغير قواعد اللعبة. والواقع، أن قوتي التطور هاتين قد زادتا أوجه الارتباط الاقتصادي المتبادل إلى حدّ نشأت معه سلسلة من الآثار التعاقبية المحتملة بين المؤسسات المالية والشركات والأسر المعيشية.

ثانيا، كان قد تم تناسي الركائز المؤسسية للأسواق، وتمت مساواة الأسواق الحرة بالأسواق غير الخاضعة لقواعد تنظيمية. وحاليا لن تجد سوى القليل ممن يجادلون بأن مراقبة السوق ستكون كافية لتوفير الحماية من السلوك الانتهازي للأفراد غير الملتزمين بقواعد تنظيمية والساعين للتربح الذين يقومون بمخاطرات يربحون منها ويخسر غيرهم.

وثالثا، كانت هناك مغالاة في حجم رأسمال السمعة بالمنظمات الكبيرة ذات التاريخ الطويل رغم الإنذارات المبكرة التي أطلقتها الفضائح المحاسبية في شركتي إنرون وورلدكوم في مطلع الألفية. وقد انتهت الثقة في قدرة مثل هذه المنظمات على الرقابة الذاتية في الوقت الحالي تبددت الثقة في قدرة مثل هذه المنظمات على الرقابة الذاتية، وسوف يتعين توقيع عقوبات قاسية ومؤكدة على الانتهاكات التي تحدث مستقبلا.

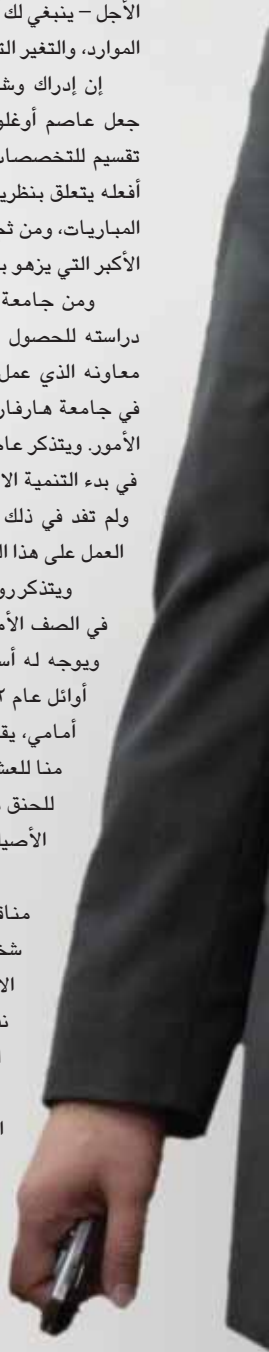

للتكنولوجيا في عام ١٩٩٨، كان نهجه في الاقتصاد السياسي قد أصبح تيارا سائدا تقريبا.

وبعد أن استقر عاصم أوغلو على نحو آمن في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في عام ٢٠٠٥، حصل على وسام جون بيتس كلارك من الرابطة الاقتصادية الأمريكية التي تمنح للاقتصادي الأمريكي الأكثر تأثيرا دون سن الأربعين. واشترك مع روبنسون – وكان حينذاك يُدرِّس في جامعة بيركلي وهو حاليا يُدرِّس في جامعة هارفارد – في تأليف كتاب بعنوان الأصول الاقتصادية للدكتاتورية والديمقراطية *(Economic Origins of Dictatorship and Democracy)* نشر في عام ٢٠٠٦. ويقول في هذا الصدد: «كنت مهتما حقا بقضايا عدم التطور، ومن ثم بدأت أقرأ للمؤلفين الذين استندوا جميعا إلى نظرية التبعية وكيف جرى تقسيم العالم لفقراء وأغنياء، لأن الأغنياء استغلوا الفقراء، وشدتني الأسباب التي جعلت تركيا فقيرة وغير ديمقراطية.

وفي كتاب الدكتاتورية والديمقراطية *Dictatorship and Democracy*، سلك عاصم أوغلو وروبنسون مسارا يحافظان عليه حتى الآن. إذ تساءلا لماذا تكون بعض البلدان ديمقراطية – فتُجرى انتخابات منتظمة وحرة ويخضع السياسيون فيها للمساءلة أمام المواطنين – ولماذا تكون بلدان أخرى غير ذلك؟ ويبحث المؤلفان العوامل التي تحدد ما إذا كان بلد ما سيصبح ديمقراطيا، ولماذا تدوم الديمقراطية وتقوى في بعض البلدان لكنها تنهار في بلدان أخرى. ولكن الكتاب إذ يقتفي مسار عاصم أوغلو المهني الخاص، إنما يفسر الديمقراطية من وجهة نظر اقتصادية لا سياسية، مؤكدا أن الحوافز الاقتصادية الفردية تحدد المواقف السياسة.

مقولة سينمائية مأثورة

أثناء قيام عاصم أوغلو بتنظيم آرائه حول أسباب الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ وأساليب علاجها، وجد نفسه يردد عبارات من سيناريو فيلم شهير ويستشعر معانيها. ففي فيلم للمخرج أوليفر ستون من إنتاج ١٩٨٧ بعنوان «وول ستريت»(Wall Street)، ردد غوردون غيكو البطل الشرير في الفيلم، والذي جسد دوره مايكل دوغلاس، عبارة رنانة دائعة تقول: «الطمع – وهكذا نسميه لعدم وجود كلمة أفضل– شعور إيجابي. الطمع صواب. الطمع ينجح. الطمع يوضح الأمور، ويكشف ما بين السطور، ويجسد روح التطور».

وفي تحليل مبكر للأزمة العالمية (دراسة Acemoglu, 2009) يذكر عاصم أوغلو «أن ما يمثل إسهاما عميقا ومهما لتخصص علم الاقتصاد هو نظرته الثاقبة بأن الطمع ليس شعورا إيجابيا ولا سلبيا في حد ذاته. فعندما يوجه الطمع إلى السلوك المعظم للربح والابتكاري والتنافسي تحت إشراف قوانين وقواعد تنظيمية سليمة، قد يقوم بدور المحرك للابتكار والنمو الاقتصادي. ولكن عندما لا تكبحه مؤسسات وقواعد تنظيمية ملائمة، فإنه ينحط إلى التربح والفساد والجريمة».

لقد شاهد عاصم أوغلو هذا الفيلم وتذكر مناجاة «غيكو» لنفسه عندما كان يصوغ الكلمات التي سيقولها عن الطمع «إن الجميع يستجيبون للحوافز. وبالنسبة للغالبية العظمى من الناس، هناك رابطة متصلة بين الطموح والطمع، وهنا تضطلع المؤسسات بدورها. فالمؤسسات تستطيع أن توقف أي تجاوز بمقتضى الوظيفة، مثل تنظيم الاحتكارات حتى لا تسحق المعارضة. والطمع لا يكون سلبيا إلا إذا وُجّه صوب ارتكاب أشياء سيئة. فالمؤسسات يمكنها توجيه الطمع نحو تحقيق التفوق في الأداء».

لكن عاصم أوغلو يلفت الانتباه إلى توقف عمل المؤسسات الأمريكية التي اعتادت توجيه طمع رجال البنوك ورجال المال إلى فعل الخير في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين. ويقول «إننا – أصحاب مهنة الاقتصاد الذين نقدم المشورة وصناع السياسات الذين يسنون القوانين – فككنا عرى النظام الذي تنفذه المؤسسات ولم نحل محله أي نوع من الضوابط على سلوك الصناعة المالية. وهكذا سمحنا للطمع بأن يصبح شعورا سلبيا».

كذلك يلقي الكتاب الضوء على الأهمية الجوهرية للصراع في المجال السياسي، بالتوازي مع دور المنافسة في المجال الاقتصادي. ذلك أن الفئات المجتمعية المختلفة أو الطبقات الاجتماعية المختلفة تكون لها مصالح متعارضة (وعادة ما تكون ساعية لكسب الريع) مع المحصلات السياسية. وتترجم هذه المصالح المتضاربة إلى صدامات راسخة الجذور حول شكل المؤسسات السياسية التي تحدد المحصلات السياسية.

وقد حظي روبنسون بفرصة الاطلاع على دائرة اهتمامات عاصم أوغلو البحثية التي تتسم بالتوسع المستمر وذلك خلال المشاركة معه في تأليف الكتاب. ويقول روبنسون في هذا الصدد: «إن معظم الاقتصاديين يمكن تعريفهم حسب مجال اختصاصهم أو محور التركيز في بحوثهم، إلا دارون. فهو لا يندرج تحت فئة محددة – ويفعل كل شيء، ولديه أيضا نموذج لكل شيء تقريبا. ولا أدري من أين يجد الطاقة لكل مجالات اهتمامه. إنه لا يكل ولا يمل أبدا». ولكن هل يمكن لكل هذا الشغف والحماس أن يحول دون اتباع نهج أكثر تأملا وتدبرا؟ وحول هذا الأمر يقر روبنسون بأن «دارون قد يكون لديه هاجس وضع جميع التفاصيل في موضعها الصحيح».

وقد قدما بحثا قاما بكتابته لإحدى الدوريات العلمية المتخصصة في مستهل تعاونهما، وجاء الرد بالبريد بينما كان المؤلفان رابضين في مكتب روبنسون في لوس أنجيليس. وكان الرد بالرفض. ويروي روبنسون الأحداث: «أحسست بالإحباط والاكتئاب حقا وأنا أقرأ تقارير المحكمين الروتينية، وجلست أتطلع خارج النافذة وأتساءل إلى أين سيمضي بنا الحال. والتفت إلى دارون فوجدته وقد بدأ يكتب في عجلة معادلات في الجبر على قطعة ورق. ولم يتجاوز رد فعله سوى أن قال: «سوف أعيد تصميم النموذج وأقدمه إلى مكان آخر فحسب».

ويعترف بيشكي بأن عاصم أوغلو ربما كان قد نشر اهتماماته الواسعة بصورة أفقدتها الزخم في بداية مسيرته المهنية، ولكنه يصر على أن شريكه في البحث سرعان ما اكتسب القوة التحليلية اللازمة لدعم مثل هذا الفضول النهم. ويقول في هذا: «كانت اهتماماته ومعارفه واسعة المدى، وكان ينتهي به الأمر للعمل في عدة مجالات مختلفة في الوقت نفسه، لكنه كان قادرا على أن ينجح فيها رغم الصعاب».

تفكير عملي

أفضى ما قام به عاصم أوغلو من تفكير عملي في الأصول الاقتصادية للديمقراطية، من خلال سلسلة من البحوث نشرت في دوريات علمية، إلى إصدار كتابا ثانيا (دراسة "Acemoglu, 2008")، تناول توقيت الديمقراطية وتحققها. وجاء كتاب «مقدمة إلى النمو الاقتصادي الحديث»، *(Introduction to Modern Economic Growth)*، وهو مرجع علمي يقع في أكثر من ١٠٠٠ صفحة مستندا إلى المقررات الدراسية التي كان يقوم بتدريسها في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ليكون بمثابة خطوة إلى الأمام بعد التساؤل الذي طرحه في الكتاب الأول « لماذا نطبق الديمقراطية؟» منتقلا – في أعماق الكتاب – إلى تساؤل آخر «متى نطبق الديمقراطية؟». ومرة ثانية يجد عاصم أوغلو مبررا اقتصاديا محوريا.

ويؤكد عاصم أوغلو «لقد قمنا بالكثير من العمل التجريبي الذي يبين وجود رابطة سببية واضحة بين المؤسسات الاقتصادية الشاملة – تلك التي تشجع مشاركة قطاع عريض من المجتمع، وإنفاذ حقوق الملكية، ومنع مصادرة الملكية – وبين النمو الاقتصادي. ويقول «إن علاقة النمو بالمؤسسات السياسية الديمقراطية ليست بهذا القدر من الوضوح».

ويشير الكتاب إلى أن السياسات والمؤسسات ضرورية لفهم عملية النمو على مرّ الزمن. ثم يستخدم هذه الركيزة النظرية في تفسير سؤالين رئيسيين حول التساؤل «متى نطبق الديمقراطية»: لماذا لم يشهد الاقتصاد العالمي نموا اقتصاديا مستمرا قبل عام ١٨٠٠؟ ولماذا بدأ الانطلاق الاقتصادي في عام ١٨٠٠ تقريبا وفي أوروبا الغربية؟

ويؤكد هذا الكتاب الدراسي أنه لم يكن هناك نمو مستمر قبل عام ١٨٠٠، أولا، لأنه لم يسبق لأي مجتمع أن استثمر في رأس المال البشري قبل هذا التاريخ، ولا سمح للشركات الجديدة بجلب تكنولوجيا جديدة، ولا أطلق العنان بصفة عامة لقوى التدمير الخلاق؛ وثانيا، لأن المجتمعات جميعها عاشت قبل عام ١٨٠٠ في ظل النظم السياسية التسلطية. وقد بدأ الانطلاق الاقتصادي في أوروبا الغربية لأن التجارة الدولية تصاعدت بعد اكتشاف العالم الجديد وفتح طرق بحرية جديدة. وأدت زيادة التبادل التجاري إلى تعزيز الأنشطة التجارية وأضفت مزيدا من القوة الاقتصادية والتجارية على مجموعة جديدة من التجار وأصحاب المتاجر ورجال الصناعة، الذين بدأوا بعدئذ يعملون بصورة مستقلة عن النظم الملكية الأوروبية.

ويعترف عاصم أوغلو بأن النمو الاقتصادي قد يتولد على يد نظم تسلطية، لكنه يصر على أنه لا يمكن أن يستمر. «لقد حدث ذلك طوال فترة تمتد من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ عام، ومن حين لآخر، في روما القديمة، وتلك ليست فترة قصيرة من الزمن، لكن كل شيء كان يحدث ببطء كبير جدا حينذاك. وقد حدث هذا طوال الأعوام العشرين الأخيرة – وربما سيحدث خلال الأعوام العشرين القادمة – في الصين، لكن ستكون هناك ثلاث عقبات تعترض النمو في ظل النظم التسلطية: إذ توجد على الدوام حوافز تغري هذه النظم بأن تغدو أكثر تسلطا، وتنزع هذه النظم لاستخدام قوتها لوقف التدمير الخلاق الذي قال به شومبيتر، وهو السبيل لاستمرار النمو؛ وهناك دائما اقتتال داخلي للسيطرة على النظم التسلطية، مما يتسبب في عدم الاستقرار وعدم اليقين.

وينكب عاصم أوغلو وروبنسون بالفعل على كتابهما التالي المعنون: لماذا تفشل الدول؟ (Why Do Nations Fail?). وبعد التساؤل الوارد في كتابهما الأول «لماذا نطبق الديمقراطية؟» والتساؤل الوارد في كتاب عاصم أوغلو الدراسي «متى نطبق الديمقراطية؟» فإن الكتاب الثالث فيما يمكن اعتباره بصورة غير رسمية مكملا لثلاثية يتساءل «ماذا يحدث لو لم تكن هناك ديمقراطية؟».

ويؤكد عاصم أوغلو «أن المجتمعات التي يختل أداؤها الوظيفي تنحدر إلى مصافّ الدول الفاشلة. لكننا لا نستطيع أن نفعل شيئا حيال ذلك. إننا نستطيع أن نبني دولا بها بنية تحتية وقوانين ونظم يشعر فيها الناس بالثقة والراحة وهم يزاولون الأعمال، ويعتمدون على الخدمات العامة، لكن لا توجد إرادة سياسية للقيام بذلك. ولا يحتاج تنفيذ مثل هذا المخطط لتجييش الجيوش – بل كل ما يلزم هو جهاز حكومي فعال لوضع الركائز المؤسسية للأسواق».

هيكل المكافآت

وسوف تركز دراسة عاصم أوغلو للدول الفاشلة على إيضاح أسباب بلوغ بعض البلدان مرحلة الانطلاق الاقتصادي بينما لا تبلغها بلدان أخرى. وينطوي ذلك جزئيا على توضيح لكيفية تأثير السياسات والمؤسسات بصورة مباشرة في قدرة المجتمع على مباشرة النهج الحديث للنمو الاقتصادي. وسوف تحدد هذه السياسات والمؤسسات هيكل المكافآت في المجتمع وما إذا كانت الاستثمارات مربحة؛ وقوة إنفاذ عقوده، والقانون والنظام والبنية التحتية فيه؛ وتكوين السوق فيه وما إذا كانت الكيانات الأكثر كفاءة يمكن أن تحل محل الكيانات الأقل كفاءة؛ ومدى انفتاحه أمام التكنولوجيات الجديدة التي من شأنها أن تطغى على أصحاب المناصب من أصحاب النفوذ السياسي.

والمرجح أن تؤدي الاستنتاجات إلى إعادة النظر في التناقض الوارد في كتاب «الديكتاتورية والديمقراطية»(Dictatorship and Democracy) بين مجموعات المؤسسات الداعمة للنمو التي تترعرع في ظل النظم القائمة على المشاركة، والمؤسسات الاقتصادية المعرقلة للنمو التي تنشأ في ظل النظم التسلطية.

ولكن تُرى ما هي الطموحات الأوسع التي قد يرعاها ويتبناها هذا الأكاديمي الانتقائي المتقد حماسا، الذي لا يمكن التنبؤ بما ينتويه، وهو قابع في مكتبه في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بجوار ردهة مكدسة بشكل غير منتظم بمجلات ودوريات وكتب ومراجع ومخطوطات طويت زوايا صفحاتها من كثرة الاستخدام؟ على المستوى الشخصي، فإن الزوجة «آسو» تتوقع إنجاب أول مولود لهما في مايو، «ومن ثم فإن أكبر طموح لي هو أن أثبت أنني أب صالح». وعلى مستوى أهم الأهداف المهنية، يستعرض عاصم أوغلو اهتماماته الأكاديمية متعددة الجوانب على نطاق أوسع، فيقول: «ثمة حاجة لحوار أوسع تشارك فيه تخصصات متعددة وإلى مناقشة مستنيرة بشأن موضوعات مهمة في العلوم الاجتماعية. ففي الولايات المتحدة، ينظر إلى المثقفين المعنيين بالحياة العامة باعتبارهم من الفاشلين، لكنهم في المملكة المتحدة يشاركون في الحوار الوطني. وأود أن أرى هذا يحدث هنا، وقد أكون جزءا منه».

ولكن العودة إلى تركيا ليست من بين خطط عاصم أوغلو الراهنة. «لا أستطيع العودة لأنني سافرت دون أداء الخدمة العسكرية. وسيتم القبض على إذا عدت. والعقوبة هي: العودة إلى السجن». ■

سايمون ويلسون محرر أول في هيئة تحرير مجلة التمويل والتنمية.

هل الدواء هو سبب الداء

يرى عاصم أوغلو من دواعي القلق أن السياسات المستخدمة للتصدي للأزمة المالية العالمية الراهنة ربما تكون قد زرعت بذور الأزمة التالية. «هل نحن بصدد إعداد الخلفية للأزمة القادمة عن طريق السياسات التي أطلقناها في مواجهة المشكلة؟ في رأيي أن هذا ليس بالخطر الذي يستهان به.

«بمجرد أن تنحسر الأزمة، ستعود الأمور إلى المنوال المعتاد ولن نفعل شيئا إزاء ذلك. فقبل الأزمة كان لدى الولايات المتحدة ٢٠ مصرفا كبيرا أو ما إلى ذلك تسهم بنسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي، بل تمثل جزءا أكبر من إجمالي أرباح الشركات ومن إجمالي مكافآت العاملين في القطاع المالي. ولدينا حاليا خمس أو ست مؤسسات تضطلع بذلك الدور، ومن ثم فهو نظام احتكاري بدرجة أكبر كثيرا. وأدركت المؤسسات المالية الأمريكية أن الرواية الواضحة التي كانت وراء السياسات المتبعة للتصدي للأزمة كانت تقول: «أنتم أكبر من أن تفشلوا». حسنا، إنهم «أكبر من أن يفشلوا فشلا ذريعا» الآن.

«لقد توقعت هذه المؤسسات أن يكون لدى الحكومة الأمريكية الإرادة والدعم السياسي لكفالتها وإنقاذها من التعثر بطريقة أو بأخرى. فلو كنت رئيسا لبنك كبير حاليا، فإن عليك واجبا ائتمنك عليه المساهمون بأن تحقق الحد الأقصى من الأرباح، وواجبك أن تستفيد من أقصى مزايا قد تقدمها لك الحكومة في إطار المناخ التنظيمي الحالي.

«ومن جهة أخرى، لو توافرت لنا القواعد التنظيمية الصحيحة، فإن واجب رئيس البنك الذي ائتمنه عليه المساهمون هو تعظيم الأرباح عن طريق تحسين أعمال الوساطة المالية، وليس القيام بمزيد من المتاجرة لتحقيق ربح خاص – أي بمتاجرة البنوك في الأسهم لمصلحتها هي وليس لحساب عملائها. ومن الصعب أن ترى كيف يمكن للتوزيع الكفء للموارد أن يتحقق في نظام رأسمالي، في حين أن نسبة كبيرة من الأرباح في الاقتصاد الأمريكي تتحقق من متاجرة البنوك لتحقيق الربح لمصلحتها وليس من خلال الوساطة المالية أو من عمليات الدمج والاستحواذ».

المراجع:

Acemoglu, Daron, 2008, Introduction to Modern Economic Growth *(Princeton, New Jersey: Princeton University Press).*

———, 2009, "The Crisis of 2008: Structural Lessons for and from Economics," CEPR Policy Insight No. 28 (London: Centre for Economic Policy Research).

———, and James Robinson, 2006, Economic Origins of Dictatorship and Democracy *(Cambridge, United Kingdom: Cambridge University Press).*

أستاذ البسطاء

براكاش لونغانى يكتب لمحة مختصرة عن حياة

جوزيف ستيغليتس
Joseph Stiglitz

«إنه أكثر رجل أسيء فهمه في أمريكا» – هكذا أطلقت مجلة نيوزويك (Newsweek) الأمريكية على جوزيف ستيغليتس في مقال نشرته هذا العام. فالرجل الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام ٢٠٠١، تصدق عليه مقولة: «لا كرامة لنبي في وطنه»، وفقا لما جاء في المجلة التي أضافت أنه «فى واشنطن يعتبرونه مجرد ناقد اقتصادي آخر، وليس موضع ترحاب دوما». أما في خارج وطنه الولايات المتحدة، يلقى ستيغليتس استقبالا مختلفا تماما – فهو يعامل في بلدان كثيرة باعتباره العلامة الملهم. ولحسن الحظ، كما يقول ستيغليتس مازحا، فإنه يمضي جزءا كبيرا جدا من وقته هذه الأيام خارج الولايات المتحدة: «إن جواز سفري مكتظ بالصفحات حتى أنني أواجه أحيانا تساؤلات عما إذا كان حقيقيا».

ولا يدهش ستيغليتس من افتقاره للشعبية في واشنطن. ويقول إن ذلك يرجع إلى تحيزه الدائم «للإنسان البسيط» ضد النخب المالية ومناصريها. وذلك هو الموضوع الذي يدور حوله كل عمل حياته. وكان العمل الأكاديمى الذي فاز عنه ستيغليتس بجائزة نوبل يركز على الحالات التي يتوافر فيها لأحد طرفى معاملة ما معلومات أقل مما يتوافر للطرف الآخر، وما يسببه ذلك من نتائج غير عادلة تماما في الأسواق. وعندما غاص في أعماق عملية صنع السياسات في التسعينات، أولا في مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس كلينتون، ثم باعتباره كبيرا للخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي، استمر في الهجوم على «المحامين والمصرفيين المتخصصين في الاستثمار والقوى العظمى الاقتصادية» دفاعا عن قضية المواطن العالمي. ومثلما كتب «جوناثان تشايت» (Jonathan Chait) في مجلة «الآفاق الأمريكية» (The American Prospect) منذ عقد مضى، فإن ستيغليتس «يبقى أستاذا، وليس طرفا محركا للأحداث... ومع ذلك، فإن القضايا التي يهتم بها أكثر من سواها تفرض نفسها دائما على الساحة».

الحاخام جو

نشأ ستيغليتس في مدينة غاري، في ولاية إنديانا الأمريكية، مسقط رأس «بول صمويلسون»، الحائز هو الآخر على جائزة نوبل في الاقتصاد. وقد علَّمته أسرته في مرحلة مبكرة ضرورة فعل الصواب. وكانت أمه مدرِّسة في إحدى المدارس الحكومية، مُعلمة بيضاء في مدرسة غالبيتها من الأطفال الأفارقة الأمريكيين. وقد علمه والده الأهمية الأخلاقية والقانونية لدفع رسوم التأمين الاجتماعي عن العمالة المنزلية – ويقول ستيغليتس إن الإصغاء لنصائح والده «أنقذنى من متاعب كثيرة عندما عُرض اسمي ليصدق عليه مجلس الشيوخ» كرئيس لمجلس

المستشارين الاقتصاديين. ويتذكر بإعزاز عمًّا له، كان ينتقد الرئيس كنيدى لأنه كان جدّ معاد لاتحاد العمال، رغم أن هذا العم كان رجل أعمال ناجح.

وبـيّن اختـبـار للشخصية في المدرسة الثانوية أن ستيغليتس سيحقق نجاحا كحاخام. لكنه لم يمض في هذا الاتجاه، بل ذهب إلى كلية أمهرست؛ حيث انكب على دراسته للحصول على شهادة جامعية، وسرعان ما اكتسب شهرة كمناظر ومفسّر هائل. وقد اتخذ قرارا مصيريا بالتحول من دراسة الفيزياء إلى الاقتصاد، وهو تخصص سرعان ما أصبحت موهبته المذهلة واضحة فيه. ويقول بارى نيلبوف، الأستاذ في جامعة ييل ومعاون ستيغليتس، «إن جو، مثل الحاخام «هليل»، يستطيع أن يفسر ما تحتاج لمعرفته عن الاقتصاد وهـو واقـف على قدم واحدة، والباقي تعليقات».

وإذ أدرك أساتذة ستيغليتس إمكانياته، فقد شجعوه على ترك كلية أمهرست بعد سنته الثالثة فيها، وأن يبدأ دراساته العليا في مكان آخر؛ ومع ذلك، فقد تأثروا بشدة لدى رحيله. إذ كتب واحد منهم يقول: «بصراحة لقد كان رحيل ستيغليتس أشبه بفقدان المرء ذراعه اليمنى». بيد أن معهد ماساشوستس للتكنولوجيا كان محظوظا جدا عندما التحق جو به كطالب. فقد أرسلت لجنة القبول في المعهد المعلومات الخاصة به لقسم الاقتصاد وسألت عن مقدار الراتب الذي ينبغي تخصيصه له، وكتبت قائمة خيارات تراوحت بين عدم صرف راتب له إلى صرف راتب قدره ١٢ ألف دولار. وكتب الأستاذ المكلف بتقييم طلب ستيغليتس على ملف أوراقه «اعرضوا عليه راتبا يعادل ما يتقاضاه رئيس القسم».

مطاردة الأبحاث

بعد أسابيع قليلة من وجود ستيغليتس في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا كان قد انتهى بالفعل من إعداد أول أبحاثه الأكاديمية. وفنَّد بحثه الصادر في عام ١٩٦٥ – وكان عمر ستيغليتس آنذاك ٢٢ سنة – زعم كارل ماركس بأن الدول الأوروبية كانت بحاجة إلى المستعمرات لتوفير سوق للفائض من إنتاجها من السلع في الداخل. وذهب ستيغليتس إلى أن المستعمرات كانت أكثر أهمية كسبيل يتيح فرص الاستثمار؛ ولولاها لكان منظمو المشروعات سيستنفدون الفرص عالية العائد في الداخل. لقد كان الاستعمار سبيلا لتأمين حقوق الملكية المرتبطة بتلك الاستثمارات الأجنبية. والأكثر أهمية، أن المستعمر استطاع أن يشكل اتجاه الاستثمار في المستعمرة بحيث لا يتنافس مع الصناعة في وطنه – فإنجلترا مثلا، منعت الهند من الاستثمار في صناعة الغزل والنسيج. وكان ذلك إشارة مبكرة إلى تعاطف ستيغليتس مع الأمم المعدمة اقتصاديا – وهي قضية جعلته يندد حاليا بما تقدمه الأمم الغنية من دعم زراعى لمزارعيها الأغنياء، وهو ما من شأنه أن يحُول دون منافسة المزارعين الفقراء من أنحاء العالم.

وفي الستينات من القرن الماضي، كان معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، مركز ثورة في علم الاقتصاد. «فقد وضع قسم الاقتصاد الرياضيات – وليس

«يبقى ستيغليتس أستاذا وليس طرفا محركا للأحداث... ومع ذلك فإن القضايا التي يهتم بها أكثر من سواها تفرض نفسها دائما على الساحة»

الفلسفة أو الأيديولوجية – في قلب تحليل السياسة»، كما يقول ستيغليتس، لكن المعهد حرص على «إيجاد حدود مشتركة بين النماذج الرياضية الدقيقة والمشكلات العملية لعالم الاقتصاد». وواصل ستيغليتس تفوقه في عمله هذا، لدرجة أن المعهد قدم له عرضا للعمل فور تخرجه. ومع ذلك، فقد جاءت الوظيفة مقيدة بشروط. إذ كان على ستيغليتس أن يوافق على النوم في شقة وليس في مكتبه – فقد أراد المعهد رؤية عقد إيجار كبرهان على أن لديه شقة – وأن يبدأ في ارتداء حذاء في مكتبه. ولم يستطع المعهد الاحتفاظ بستيغليتس طويلا – فعلى مدار العقدين التاليين أخذته رغبته للتجوال إلى جامعات كامبريدج وييل وأكسفورد وستانفورد وبرنستون – بيد أن المعهد كان محقا بشأن إمكانياته. فقد أطلق ستيغليتس العنان لجهد فكرى أكسبه ميدالية جون بيتس كلارك في عام ١٩٧٩، والتي تمنح لأكثر الاقتصاديين الأمريكيين تأثيرا ممن لم يبلغوا من العمر ٤٠ عاما – وجعله مرشحا لجائزة نوبل.

وتضم قائمة بـأكثر المقـالات تـأثيرا في مجـال الاقتصاد ستة بحوث لستيغليتس، وهو شرف لا يقاسمه فيه سوى اثنين آخرين: روبرت بارو (انظر عدد سبتمبر ٢٠٠٧ من مجلة التمويل والتنمية) ويوجين فاما. وهناك موضوع مشترك في أبحاثه هو صعوبة تسيير عمل الأسواق بطريقة سليمة عندما يكون الحصول على المعلومات مكلفا أو عندما لا تتوافر للأطراف المعنية في أية معاملة معلومات متساوية.

وفي ورقة بحث له في عام ١٩٨١مع أندرو ويس، قدم ستيغليتس عرضا قويا بالأدلة حول كيف يمكن أن يختل أداء أسواق الائتمان عندما يكون هذا هو الحال. ففي النموذج المعيارى التقليدى لأسواق الائتمان، تعمل أسعار الفائدة على تحقيق التوازن بين العرض والطلب؛ فإذا كان هناك طلب كبير جدا على الائتمان مقارنة بالعرض، فإن أسعار الفائدة ترتفع لتخفض الطلب من جانب بعض المقترضين. لكن ماذا إذا لم يكن المقرضون يعرفون أيا من المقترضين سيجتهد ويجد في مشروعاته ويسدد القروض، وأيهم سيعمد إلى التهاون ويأمل ببساطة في أن يمكنه الحظ السعيد من سداد الديون؟ وإذا كان هناك طلب مفرط على الائتمان، فإن رفع سعر الفائدة سيحبط المقترضين الذين يعملون بجد واجتهاد، ولكنه لن يحبط من يعتزمون المقامرة بالقرض. لذلك فإنه، بعيدا عن استعادة التوازن بين العرض والطلب كما في النموذج المعيارى التقليدى، فإن ارتفاع سعر الفائدة

سينتهى بالفعل إلى إمالة كفة تكوين المقترضين صوب النوع غير المرغوب. ويقول نيلبوف: لقد أوضح بحث ستيغليتس وويس، «أن قرارك حول من ينتهى بك الأمر إلى أن تقرضه أو ما الذي سيفعله بهذا القرض، يتغير حسب سعر الفائدة الذي ستتقاضاه...»، أو كما قد يكون غروشو ماركس قاله: «لن أرغب في إقراض المال لأي شخص سيقترض بسعر الفائدة هذا». وقد ساعد بحث ستيغليتس وويس على استحداث وصف أكثر واقعية لأسواق الائتمان ببيان السبب في أن المقرضين قد يستعينون بوضع مقننات للقروض (أي الحد من حجم القروض) بدلا من رفع سعر الفائدة.

وفي أبحاث أخرى، بيّن ستيغليتس أن مثل هذه الفجوات في توافر المعلومات قد تبتلى بها أسواق العمل أيضا. ففي النموذج المعيارى التقليدى، نجد أن معدل الأجر هو الأداة التي تقضي على البطالة بالتحرك صعودا وهبوطا، كيفما يتطلب الأمر لموازنة الطلب والعرض بالنسبة للعمل. بيد أنه، كما هو الحال في سوق الائتمان، فإن هناك نقص معلوماتي. فأرباب العمل يفتقرون عادة إلى المعلومات الدقيقة حول أي مِن عمّالهم سيوفون وظائفهم أكثر من حقها كما يقول المثل، وأيهم سيميلون إلى التهاون. ويستطيع أرباب العمل بالطبع مراقبة المستخدمين لتحديد من يعمل بجد واجتهاد، ومن يدعى ذلك فحسب. ولكن مثل هذه المراقبة مكلفة من حيث وقت ربّ العمل ويمكن أن تخفِّض معنويات المستخدمين.

ويذهب ستيغليتس إلى أن أرباب العمل بالتالي يرجح استعانتهم بمعدل الأجر كوسيلة للتمييز بين العمال الجادين والمتهاونين. وقد يتجهون إلى تقديم أجر أعلى من المعدل السارى في السوق كحافز لتشجيع الراغبين والقادرين على الاجتهاد في العمل. ودفع أجور أعلى من المنافسين يعني أن لدى العمال الأكفاء شيئا يخسرونه إذا أنهيت خدماتهم؛ ومن ثم يكون لديهم حافز على الاجتهاد في العمل. ولكن تحديد الأجور عند مستويات أعلى من المستويات التنافسية، لا يجعل معدل الأجر مؤثرا كأداة للقضاء على البطالة. والواقع أنه كما بين ستيغليتس في بحث له عام ١٩٨٤ بالاشتراك مع كارل شابيرو، فإن البطالة ضرورية «كأداة لفرض الانضباط» لمنع العمال من التهاون في العمل.

وشكك ستيغليتس أيضا في قدرة البورصات على العمل بكفاءة عندما يكون حصولها على المعلومات مكلفا. فهناك مبدأ في النموذج المعيارى التقليدى بشأن البورصات مفاده أن أسعار الأسهم تعكس بدقة كل المعلومات المتاحة للجمهور. ولكن في بحث أجراه مع ساندي غروسمان في عام ١٩٨٠، عرض ستيغليتس مفارقة. إذا كانت الأسعار تعكس كل معلومات السوق بصورة كاملة، من ثم لا يفترض أن يهتم أحد بجمع المعلومات؛ نظرا لإمكان الحصول عليها مجانا من واقع الأسعار. ولكن إذا لم يهتم أحد بجمع المعلومات، فإن الأسعار إذن لا تكشف عن معلومات. ويقول نيلبوف: «إن المفارقة ترسي الأساس لزعم أن المعلومات غير الكاملة يرجح أن تكون هي القاعدة، وليس الاستثناء».

وقد كتب ستيغليتس، طوال مسيرته المهنية، أكثر من ٦٠٠ مقال – حيث يمتد عرضه لسيرته الذاتية في ٦٠ صفحة – مع ما يربو على ١٠٠ مؤلف مشارك. ويقول بول كروغمان الفائز بجائزة نوبل وكاتب عمود في النيويورك تايمز، إن ستيغليتس «اقتصادي عظيم على نحو لا يصدقه عقل – ففي كل مرة تقريبا تنقب فيها في مجال فرعي ما من علم الاقتصاد... تجد أن كثيرا من العمل يقوم على بحث أصيل لستيغليتس».

أكاديمى مشاغب

في عام ١٩٩٣، ترك ستيغليتس مقعده المريح في الدوائر الأكاديمية إلى معترك السياسة الذي يموج بالتقلبات والعواصف. فقد أصبح عضوا في مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس الأمريكي كلينتون، ثم رئيسا للمجلس فيما بعد. ويصف آلان بلندر، الأستاذ في جامعة برنستون وعضو زميل في المجلس، هذا الأمر بأنه كان «خطوة جسورة من نجم لامع في الدوائر الأكاديمية لا أكثر ولا

«قام ستيغليتس بدور فعال فى التشجيع على اتخاذ العديد من المبادرات، بما فى ذلك إقناع الخزانة الأمريكية، التي كانت ممانعة نوعا ما بإصدار سندات دين حكومية مربوطة بالرقم القياسي للتضخم».

أقل». وقام ستيغليتس بدور فعال في التشجيع على اتخاذ العديد من المبادرات، بما في ذلك إقناع الخزانة الأمريكية التي كانت ممانعة نوعا ما، بإصدار سندات دين حكومية مربوطة بالرقم القياسي للتضخم. لكن «تشايت» كتب في الآفاق الأمريكية: إن أسلوب ستيغليتس في تقديم الحجج – بإعلان مبرراته حتى بعد الخسارة في المناقشات الداخلية – أدى إلى قيام علاقات عاصفة مع مستشارى الرئيس الآخرين، مثل لارى سومرز. ويقول بلندر بتأدب: إن «سلوك جو... ربما اعتبر متهورا نوعا ما».

وتطور هذا الأسلوب ليغدو أشد بروزا بعد رحيل ستيغليتس من البيت الأبيض في عام ١٩٩٧ ليصبح كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي. كان انتقاديا للنصيحة الاقتصادية المقدمة لبلدان التحول الاقتصادي بالتحرك سريعا صوب اقتصاد السوق والرأسمالية. فقد كان ستيغليتس يحبذ تحركا تدريجيا بدرجة أكبر كثيرا، مع إجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية مطلوبة لدعم اقتصاد السوق قبل الانتقال إلى الأسواق. ويتشكك كنيث روغوف، وهو أستاذ في جامعة هارفارد وكبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي السابق في احتمال نجاح منهج ستيغليتس. ويقول إنه «ليس من المرجح إمكان استحداث مؤسسات السوق في إطار معملى وبدون البدء فعلا في الانتقال المتسم بالفوضى إلى السوق». ويضيف روغوف أنه مع انهيار المؤسسات التي ارتكنت إليها الشيوعية، «كان من الضروري إنشاء بعض المؤسسات الجديدة سريعا»، ومن المحتم أن ترتكب أخطاء في خضم هذه العجلة. ولكن «المؤسسات تستغرق وقتا طويلا لكي تصبح مؤثرة، والمؤسسات القائمة حاليا – وإن كانت غير مثالية – ربما ما كانت للتواجد ما لم تبدأ الجهود» فورا بعد سقوط الشيوعية.

وخلال أزمة عام ١٩٩٧ – ١٩٩٨ المالية، انتقد ستيغليتس علانية البرامج التي وضعها البنك الدولي بالاشتراك مع حكومات بعض البلدان الآسيوية. وذهب إلى أن زيادة أسعار الفائدة للدفاع عن العملات في هذه البلدان أتت بعكس المرجو منها، فقد قللت أسعار الفائدة المرتفعة الثقة في الاقتصاد بزيادة الإعسار في سداد القروض وإفلاس الشركات. ولكن ظهرت آراء لم تتفق مع ستيغليتس: فقد دافع روديغر دورنبوش الخبير الاقتصادي الراحل في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا عن استراتيجية سعر الفائدة المرتفع باعتبارها جوهرية لاستعادة الثقة، مضيفا

أن « أي وزير مالية لن يختار عيادة ستيغليتس للطب البديل. فلديهم سيارة الإسعاف التي تسرع بهم إلى صندوق النقد الدولي». وكتب جيمس برادفورد دي لونغ، وهو خبير بارز في علم الاقتصاد الكلي في جامعة كاليفورنيا، في بيركلي، إن «اتباع وصفة ستيغليتس بتقديم المزيد من القروض بشروط أقل، وأن تطبع الحكومة مزيدا من النقود للإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة... سينتهي على الأرجح إلى تضخم جامح أو إلى أزمة مالية أوسع نطاقا بكثير، حيث ستقضي القيمة المتهاوية للعملة على قدرة كل شركة وبنك على سداد ديونهما بالعملة الصعبة (الأجنبية)».

وبعد أن ترك ستغليتس البنك الدولي في عام ١٩٩٩، انتقل إلى جامعة كولومبيا حيث ألّف كتابا أصبح من أكثر الكتب مبيعا بعنوان «العولمة والساخطون عليها» (Globalization and Its Discontents). وذكر كثيرون ممن قدموا استعراضا نقديا للكتاب أن قوته السردية تنبع من شخصية «الوغد» الواضحة فيه: صندوق النقد الدولي. فقد بلغ مجموع إشارات الكتاب إلى الصندوق ٣٤٠ إشارة – كلها تقريبا يأخذ طابع الانتقاد. وفي تعليق ساخر أدلى به توم دوسون رئيس العلاقات الخارجية في الصندوق آنذاك، قال «بذلك تصبح الأخطاء المنسوبة إلى الصندوق أكثر من خطأ مزعوم واحد في كل صفحة من صفحات الكتاب، حتى إنك لتظن أننا أصبنا مرة أو مرتين بالصدفة البحتة.»

«اللعبة لم تنته»

يعتقد ستيغليتس بالفعل أن الصندوق قام ببعض الأمور الصحيحة في الأزمة المالية عام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ حيث صرح هذا العام لصحيفة «ميامي هيرالد» قائلا إن «الصندوق بلا ريب أفضل كثيرا مما كان عليه في الماضي، على وجه التأكيد. فقد تغير بعدة طرق، وأعتقد أن الجميع لا بد أن يعترفوا بذلك». وفي الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي عقدت في اسطنبول، أشاد ستيغليتس بتأييد الصندوق لاعتماد دفعة تنشيطية مالية عالمية ورؤيته بأن تكون هناك تكاليف للانسحاب المبكر من هذه الدفعة التنشيطية. وقال لصحيفة وول ستريت جورنال «إن ذلك وضع جديد يتخذه الصندوق يختلف عما كان عليه تاريخيا».

ويرى ستيغليتس أن تداعيات الأزمة المالية تثبت صحة عمله الأكاديمي وما ظل يقوله في دوائر السياسة عقودا طويلة. فقد وصف ستيغليتس في بحث كتبه في منتصف الثمانينات من القرن العشرين مع بروس غرينوالد زميله من جامعة كولومبيا، مدى أهمية التغيرات في الأحوال المالية والائتمانية في توليد دورة الأعمال. وقال بن برنانكي رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في خطاب له في يوليو عام ٢٠٠٧ إن العمل الذي قام به ستيغليتس وآخرون «أعطى للاقتصاديين الأدوات اللازمة للتفكير في الدور المحوري للأسواق المالية في الاقتصاد الحقيقي» وأدى إلى فهم أفضل لكيف أن «الاضطرابات المتطرفة في الأداء الطبيعي للأسواق المالية... يبدو في الغالب أن لها تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الحقيقي»، كما حدث مثلا خلال الكساد الكبير.

وبعد شهر فحسب من هذا الخطاب، كان برنانكي وصناع السياسات في شتى أنحاء العالم قد أصبحوا منهمكين في محاربة أزمة مالية هددت بتجاوز آثارها على الاقتصاد آثار الكساد الكبير. وأدت الأزمة إلى إطلاق دعاوى للإصلاح، بما في ذلك الحد من أجور المصرفيين وفرض مزيد من التنظيم على أسواق المشتقات.

ومن وجهة نظر ستيغليتس، يتمثل أحد الإصلاحات المهمة في إعادة العمل بمرسوم غلاس – ستيغال الذي صدر في عام ١٩٣٣، والذي فصل بين البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية. وكان ستيغليتس قد عارض بشدة إلغاء المرسوم في عام ١٩٩٩، خشية أن يؤدي ذلك إلى نوع من الانهيار المالي الذي حدث في عام ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨. وكتب ستيغليتس يقول: «عندما أدى إلغاء مرسوم غلاس – ستيغال إلى دمج البنوك التجارية والاستثمارية معا، أصبحت اليد الطولى لثقافة البنوك الاستثمارية».

وعلى الرغم من الأزمة المالية، لا يزال ستيغليتس متفائلا بشأن مستقبل الأسواق والرأسمالية. ويقول: إنه على النقيض «من رأسمالية القرن ١٩ التي كان يديرها أصحاب الملكية، فإن الرأسمالية في القرن ٢١ سيديرها البسطاء». لكن لكي ينجح ذلك، ينبغي أن يصبح البسطاء أكثر ثقافة من الناحية الاقتصادية، ويجب أن تكون هناك مشاركة مدنية أكبر في صنع السياسة الاقتصادية. ومراعاة لتحقيق هذه الأهداف، أسس ستيغليتس منظمة «مبادرة من أجل الحوار بشأن السياسة» (Initiative for Policy Dialogue) في عام ٢٠٠٠ – وهي شبكة عالمية من الاقتصاديين وعلماء السياسة وصناع السياسات تدرس القضايا الاقتصادية المعقدة وتقدم بدائل للسياسة إلى البلدان. وتنظم كذلك حلقات تطبيقية لتمكين وسائل الإعلام والمجتمع المدني من المشاركة بصورة فعّالة في دوائر السياسة. وقد نوّه دوسون بهذا المجهود قائلا: «إنها مهمة شاقة – فلا بد أن تكون أشبه بناشط في شهرة المطرب الآيرلندي «بونو» حتى تؤثر على السياسة».

والواقع أنه لكي يصل ستيغليتس إلى جمهور أوسع، فقد أنتج فيلما وثائقيا بعنوان «حول العالم مع جوزيف ستيغليتس» (Around the World with Joseph Stiglitz) يدور حول كيفية تقاسم ثمار الرأسمالية بمساواة أكبر. ولكن هل يمثل هذا الفيلم منافسة للمخرج مايكل مور. ويرد ستيغليتس ضاحكا «لا، أعتقد أن مور مخرج بارع جدا»، ولكن «الشعور بالإحباط لا يحقق أي نفع».

وعكس مايكل مور، فإن ستيغليتس يقول: إنه لم يفقد «تفاؤله كأحد أبناء ولايات الغرب الأوسط» بأن الأمور ستتحسن في الأجل الطويل. ويقول: إن أناسا كثيرين أعربوا له عن قلقهم من أنه ما كادت الأزمة المالية أن تزول، حتى بدا أن المصرفيين وأنصارهم المتحمسين قد عادوا إلى فرض سيطرتهم. ولكن ما لم يتم إجراء إصلاح حقيقي للنظام المالي، «فهناك احتمال كبير بحدوث أزمة أخرى خلال ١٠–١٥ سنة، مع انخفاض احتمال فوز البنوك بالجولة التالية». ذلك أن كل أزمة توفر «حافزا على إجراء إصلاح ديمقراطي أعمق. فاللعبة لم تنته». ■

براكاش لونغاني مستشار بإدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Chait, Jonathan, 1999, "Shoeless Joe Stiglitz," The American Prospect, *July 1.*

DeLong, J. Bradford, 2002, "IMF Chief Economist Ken Rogoff Unloads Both Barrels in the Direction of Joe Stiglitz," Semi-Daily Journal, *July 2.*

Hirsch, Michael, 2009, "The Most Misunderstood Man in America," Newsweek, *July 27.*

Rogoff, Kenneth, 2002, "Has Russia Been on the Right Path?" Vedomosti, *August 26.*

See bibliography online at www.imf.org/fandd

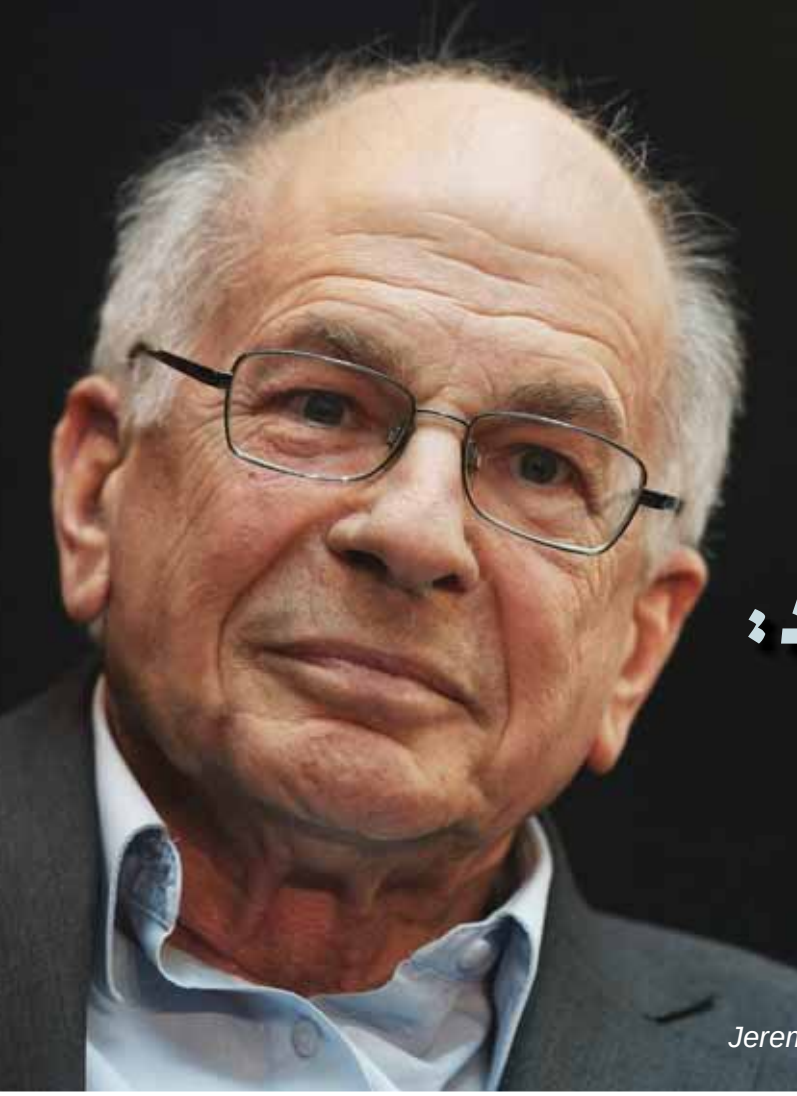

المتطهرون في محراب الاقتصاد: كهنوت تحيطه الشكوك

جيريمى كليفت يرسم صورة لعالم النفس دانيال كانيمان

Jeremy Clift profiles psychologist ***Daniel Kahneman***

بالنسبة لدانيال كانيمان، وقعت واحدة من أكثر الأحداث إثارة للمشاعر في الأزمة الاقتصادية العالمية عندما اعترف آلان غرينسبان، الرئيس السابق لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، أمام إحدى لجان الكونغرس في انكسار واضح بأنه وضع ثقة مفرطة في قدرة الأسواق الحرة على التصحيح الذاتي.

«لقد قال ما يفيد بأن الإطار الذي كنا نعمل بموجبه كان زائفا، وهو أمر مدهش حين نسمعه من غرينسبان» كما يقول كانيمان الذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد في ٢٠٠٢ عن عمله الرائد الذي يجمع جوانب البحوث السيكولوجية في علم اقتصاد.

ولكن الأمر الأكثر أهمية في الموضوع بالنسبة لكانيمان هو كيف تناول غرينسبان في شهادته، ليس الأفراد فقط، بل المؤسسات المالية باعتبارهما قوى فعالة عقلانية. «ويبدو لي أن في ذلك تجاهلا ليس لعلم النفس فقط وإنما أيضا لعلم الاقتصاد. إذ أنه بدا مؤمنا بالقوة السحرية التي يتمتع بها السوق في تحقيق الانضباط الذاتي والخروج بنتائج جيدة.»

ويجاهد كانيمان نفسه ليؤكد أنه كعالم نفس، غريبا عن ميدان الاقتصاد. لكنه ساعد في إرساء الأساس لميدان جديد من البحوث، أسماه **علم الاقتصاد السلوكي**، والذي يتحدى النظرية التقليدية للاختيار الاقتصادي العقلاني ليدخل افتراضات أكثر واقعية عن الحكم الإنساني واتخاذ القرارات.

تفترض النماذج الاقتصادية المعيارية أن الأفراد سيحاولون بصورة عقلانية تعظيم منافعهم لأقصى حد وتقليل تكاليفهم لأدنى حد. ولكن علماء الاقتصاد السلوكي، وهم يسقطون بعض المعتقدات التقليدية، يبينون أن الناس عادة ما يتخذون قراراتهم بناء على التخمين والعواطف والحدس وحكم التجربة، بدلا من الاعتماد على تحليل التكلفة والمنفعة؛ وأن الأسواق مبتلاة بأنها تشمل خليطا من السلوك والتفكير الجمعي؛ وأن الخيارات الفردية يمكن كثيرا أن تتأثر بكيفية صياغة القرارات مستقبلا.

فرط الثقة يحرك الرأسمالية

وضعت الأزمة الاقتصادية العالمية، التي ترجع جذورها إلى قرارات الأفراد والمؤسسات المالية بالاستثمار في ديون الرهن العقاري دون الممتازة، علم الاقتصاد السلوكي وطريقة اتخاذ البشر لقراراتهم في بؤرة الاهتمام.

يقول كانيمان خلال لقاء مع **مجلة التمويل والتنمية** في منزله الكائن في بيركلي هيلز الرائعة التي تطل على سان فرانسيسكو «إن الناس الذين أبرموا ديون الرهن العقاري دون الممتازة كانوا مخدوعين بصورة تامة. فمن الأفكار الأساسية في علم الاقتصاد السلوكي المستعارة من علم النفس، الثقة المفرطة. فالناس يقومون بأشياء لم تكن لهم بها صلة أعمال لأنهم يؤمنون بأنهم سينجبون». ويدعو كانيمان هذا «التفاؤل الواهم».

ويقول إن «التفاؤل الواهم» هو إحدى القوة التي تحرك الرأسمالية. فكثيرون من الناس لا يدركون المخاطرة التي يقومون بها، كما يقول كانيمان– وهو موضوع يتردد في كتاب لنسيم طالب عنوانه «البجعة السوداء» (٢٠٠٧)، والذي يوضح أن الناس يفشلون في إيلاء اعتبار مناسب للتأثير المحتمل للأحداث النادرة وإن كانت تزلزل الأرض التي تثبت خطأ افتراضاتهم عن المستقبل.

ويحاج بأن «منظمي المشروعات هم أناس يقومون بالمخاطرة. ويحدث هذا مع حالات الاندماج والاستحواذ، لكنه يحدث أيضا على مستوى منظمي المشروعات الصغار. ففي الولايات المتحدة، يفشل ثلث مشروعات الأعمال الصغيرة خلال خمس سنوات، ولكنك عندما تحاور هؤلاء الناس، تجد أنهم، فرادى، يعتقدون أن أمامهم فرصة للنجاح تتراوح بين ٨٠ و ١٠٠٪. إنهم لا يعرفون فحسب.

جانبان أو أكثر

ولد كانيمان الذي نشأ في باريس أولا ثم فلسطين، في تل أبيب في ١٩٣٤. ويقول إنه ليس متأكدا مما إذا كانت مهنته كعالم نفس جاءت نتيجة لتعرضه مبكرا للنميمة، أو ما إذا كان اهتمامه بالنميمة دليلا على بناء مهنة له.

يقول في سيرته الذاتية «افترض أنني، مثل كثيرين من اليهود الآخرين، ترعرعت في عالم يتكون على وجه الحصر من الناس والكلمات، ومعظم الكلمات تدور عن الناس. إن الطبيعة موجودة بالكاد، ولم أتعلم أبدا كيفية تحديد الزهور أو تقدير قيمة الحيوان. ولكن الناس الذين كانت أمي تحب التكلم عنهم مع أصدقائها ومع أبي، كانوا فاتنين في تعقدهم. كان بعض الناس أفضل من البعض الآخر، ولكن أفضلهم كانوا بعيدين عن الكمال ولم يكن هنا أحد يمكن القول ببساطة إنه سيء». كان معظم حكاياتها مشوبا بالسخرية كما يقول، وكان لكل منها جانبان أو أكثر.

وهناك حادث وقع مبكرا في باريس التي احتلها النازيون يتذكره وهو منفعل وترك تأثيرا دائما عليه بسبب الظلال المختلفة للمعاني والتداعيات المحيطة به على الطبيعة الإنسانية. «لابد أن ذلك حدث في أواخر ١٩٤١ أو أوائل ١٩٤٢. كان اليهود مطالبين بأن يلبسوا نجمة داود وأن يلتزموا خطر التجول من السادسة مساء. وقد ذهبت إلى اللعب مع صديق مسيحي وظللت هنا لوقت جِد متأخر. وقلبت سترتي بطنا لظهر وارتديتها لأسير عبر بضعة مبان إلى المنزل وعندما كنت أسير قاطعا شارعا خاليا، شاهدت جنديا ألمانيا يقترب مني. كان يرتدي بزة موحدة سوداء، وهو ما قيل لي إنني يجب أن أخشاه أكثر من الآخرين– فهو الذي كان يرتديه جنود حرس الصفوة المجندين خصيصا للتجسس والإرهاب. وعندما دنوت قريبا منه، محاولا أن أسير بسرعة، لاحظت أنه كان ينظر إلى بتمعن. وبعدئذ أومأ إلى ورفعني وعانقني. كنت مرتعبا من أن يلاحظ النجمة داخل سترتي. وطفق يتحدث إلي بعاطفة جياشة بالألمانية. وعندما أنزلني، فتح محفظته وأراني صورة صبي، وأعطاني بعض النقود. وعدت إلى البيت وأنا على يقين أكثر من أي وقت مضى بأن أمي كانت على صواب. فالناس معقدون ومثيرون للاهتمام لما لا نهاية».

وانتقلت أسرته إلى فلسطين في ١٩٤٦ و حصل على أول درجة له في علم النفس مع دراسة ثانوية في الرياضيات، من الجامعة العبرية في القدس. وتم تجنيده في الجيش الإسرائيلي في ١٩٥٤ وبعد عمله لمدة سنة كقائد فصيلة، طلب إليه أن يقيمّ جنودا محاربين وقدرتهم على القيادة. ولا يزال نظام كان قد ابتكره ويعد فتحا لإجراء المقابلات لتحديد المناصب الملائمة للجنود الجدد، مستخدما للآن، مع تعديلات طفيفة فحسب.

وتخرج في جامعة كاليفورنيا، بيركلي في ١٩٦١، وأصبح عضوا في هيئة التدريس في الجامعة العبرية من ١٩٦١ إلى ١٩٧٨، وأمضى كل سنة سابعة تمنح للأساتذة للراحة والارتحال في الخارج في هارفارد وكامبريدج، من بين أماكن أخرى. وإبان عمله في القدس عزز شراكة أدت لحصوله على جائزة نوبل في ميدان لم يدرسه– علم الاقتصاد.

ميدان جديد للبحوث

تم منح كانيمان وهو يعمل حاليا أستاذا فخريا لعلم النفس والشؤون العامة في كلية وودرو ويلسون في برنستون، جائزة نوبل في ٢٠٠٢ على العمل الذي قام به مع زميله عالم النفس آموس تفيرسكي. وقد مات تفيرسكي الذي تعاون معه لأكثر من عقد من الزمان، في ١٩٩٦ والجائزة لا تمنح بعد الموت. وقد قال كانيمان عن عملهما المشترك «تشاركنا أنا وآموس معا في ملكية أوزة استطاعت أن تبيض ذهبا– عقل مشترك كان أفضل من عقلينا منفصلين».

وفي تقديمها للجائزة، قالت لجنة نوبل إن كانيمان قد أدمج رؤى ثاقبة من علم النفس في علم الاقتصاد، وبذلك أرسى الأساس لميدان جديد من البحوث. وقد منحت له بالمشاركة مع فيرنون سميث، الذي أرسى الأساس لميدان مستقل من علم الاقتصاد التجريبي (راجع عدد مارس ٢٠٠٣ من مجلة التمويل والتنمية).

وتركز النتائج الأساسية التي توصل إليها كانيمان على عملية اتخاذ القرار في أوضاع تكون الأمور فيها غير مؤكدة. وأوضح كيف أن القرارات الإنسانية يمكن أن تحيد عن تلك التي تتنبأ بها النظرية الاقتصادية المعيارية وقد صاغ مع تفيرسكي «نظرية المأمول» كبديل يفسر على نحو أفضل السلوك الملحوظ. كما اكتشف كانيمان كيف أن الحكم الإنساني يمكن أن يتخذ طرقا مختصرة حدسية تحيد على نحو منتظم عن المبادئ الأساسية لنظرية الاحتمالات. وقال الرأي المستشهد به في منحه جائزة نوبل «لقد ألهم عمله جيلا جديدا من الباحثين في علم الاقتصاد والمالية لإثراء النظرية الاقتصادية باستخدام رؤى ثاقبة مستمدة من علم النفس المعرفي في فهم الدوافع الإنسانية الجوهرية».

وتساعد **نظرية المأمول** في توضيح النتائج التجريبية التي تبين أن الأفراد يقومون عادة بخيارات متباينة في أوضاع متطابقة بصورة جوهرية ولكنها مصوغة بطريقة مختلفة. وأصبح بحثهما ثاني أكثر المقالات التي ظهرت في مجلة إيكونومتريكا استشهادا بها، وهي المجلة الأكاديمية رفيعة المقام في علم الاقتصاد خلال الفترة ١٩٧٩– ٢٠٠٠. (دراسة Kahneman and Tversky, 1979). وكان للبحث تأثيره الكبير عبر طائفة من التخصصات، بما في ذلك التسويق، والمالية، وخيار المستهلك.

ويقول كانيمان إنه ينبغي عدم التعويل على اسم النظرية كثيرا. «فعندما كنا مستعدين لتقديم العمل لنشره، اخترنا اسما لنظريتنا لا معنى له: نظرية المأمول». وكان تفكيرنا هو أنه عندما تصبح النظرية معروفة جيدا في وقت ما، فإنها تحظى بميزة، إن توافر لها اسم مميز. وربما كان ذلك حكيما»

وقد فحص كانيمان وتفيرسكي من خلال تعاونهما لماذا يكون رد فعل شخص ما تجاه خسارة ما أشد حدة من رد فعله تجاه المكسب، مما أدى إلى مفهوم «مقت الخسارة»، وهو واحد من الميادين الأساسية في دراسة علم الاقتصاد السلوكي.

كما توصل عالما النفس بصورة تجريبية إلى أن الناس يبخسون النتائج التي تعد مجرد احتمال مقارنة بالنتائج التي يتم الحصول عليها عن يقين. ويسهم هذا الاتجاه في مقت المخاطرة في الخيارات التي تنطوي على مكاسب مؤكدة والبحث

عن المخاطرة في الخيارات التي تنطوي على خسائر مؤكدة– مما يساعد في تفسير لماذا يرفض المقامر الذي يخسر بغير انقطاع أن يقبل الخسائر المؤكدة ويقامر عليها، آملا أن يضع حدا لخسارته.

«إن الناس يرغبون في المقامرة أملا في استعادة خسائرهم» كما قال كانيمان في لقاء مذاع في بيركلي في ٢٠٠٧. وقد دفعه هذا إلى القلق من أن يكون احتمال قيام القادة القوميين الذين قادوا بلادهم لقرب الهزيمة بالمخاطرة، أكبر من احتمال قيامهم بالتسوية.

وقد توصلا أيضا إلى أن للناس تفضيلات غير متسقة عندما يعرض نفس الخيار في أشكال مختلفة، مما يساعد في تفسير السلوك الاقتصادي اللاعقلاني مثل لماذا يسوق الناس سياراتهم للذهاب لمتجر بعيد للحصول على خصم على بند قليل التكلفة لكنهم لا يفعلون ذلك للحصول على نفس الخصم على شيء مكلف.

بناء تخصص

يبدو أن الكيفية التي أصبحت بها نظرية المأمول مطبقة كانت عارضا للنشر. فقد اختار كانيمان وتفيرسكي النشر في مجلة إيكونومتريكا وليس في المجلة السيكولوجية لأن إيكونومتريكا كانت قد نشرت عملا سابقا عن اتخاذ القرار– وبهذا لفتت انتباه الاقتصاديين إلى بحثهما.

ويشير كانيمان إلى تعاونه مع زميل قديم العهد في البحوث وصديق، هو ريتشارد ثيلر، أستاذ الاقتصاد وعلم السلوك في جامعة شيكاغو، كمساهم في تنمية ميدان علم الاقتصاد السلوكي.

«على الرغم من أنني لا أريد أن أنكر أي فضل لإسهامي، ينبغي أن أقول إن من رأيي عملية التكامل قد أنجزها أساسا ثيلر ومجموعة من الاقتصاديين الشبان بدأت تتشكل سريعا من حوله، بدءا بكولين كامير وجورج لونيستاين، وتبعهما أمثال ماثيو رابى، وديفيد ليبسون، وتيرى أورين، وسندهل مولانياتان».

ويقول كانيمان إنه قدم هو وتفيرسكي «بضعا فقط من الأفكار الأولية تم إدماجها في نهاية المطاف في تفكير بعض الاقتصاديين، ولاشك في أن نظرية المأمول أضفت بعض المشروعية على مشروع الاعتماد على علم النفس كمصدر لافتراضات واقعية عن القوى الفاعلة الاقتصادية».

ويقول ثيلر الذي كان يكتب عمود «الخروج عن القياس» في **مجلة المنظورات الاقتصادية** من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٠، مع إسهامات عارضة منذئذ، إن عمل كانيمان مع تفيرسكي هو السبب في وجود علم الاقتصاد السلوكي المزدهر حالياً».

عززته الأزمة

نظرا للضجة التي أثيرت حول منح جائزة نوبل، إضافة إلى شروع الاقتصاديين المتطهرين في عملية تأمل ذاتي أطلقتها الأزمة الاقتصادية العالمية، تلقى علم الاقتصاد السلوكي قوة دافعة أوصلته بالتدريج إلى إدارة البيت الأبيض الراهنة عن طريق كتب مثل Nudge ـ «الوكزة» ـ لمؤلفَيه ثيلر وسانستين (Thaler and Sunstein) وكذلك Unpredictably Irrational ـ أو «اللاعقلانية المتوقعة» ـ لمؤلفه «دان أريبلي» (Dan Ariely) الأستاذ في جامعة ديوك.

ويفحص كتاب «**وكزة**» كيف يتم الاختيار وكيف يمكن حث الناس على اتخاذ قرارات أفضل لأنفسهم بشأن طائفة من القضايا، مثل شراء أغذية أفضل صحيا أو اختيار زيادة الادخار.

يقول كانيمان مبتسما «من الواضح جدا أن هذا وقت طيب بالنسبة لعلم الاقتصاد السلوكي».

لا يتفق الجميع على أن علم الاقتصاد السلوكي هو علم ينتظره مستقبل واعد، ويعتبرونه بدعة زائلة ومتطفلة. إذ يقول ديفيد ليفين من جامعة واشنطن في سانت لويس إنه «من المؤكد أن علم الاقتصاد السلوكي هو البدعة السائدة هذه الأيام. فقد يخرج القارئ العارض بانطباع أن **الاقتصاد الإنساني العقلاني** قد مات ميتة حزينة وأن مهنة الاقتصاد مضت في طريقها للاعتراف باللاعقلانية الحقيقية للجنس البشرى. ولا يمكن أن يكون هناك شيء أبعد من ذلك عن الحقيقة».

وقد قال ريتشارد بوسنر من كلية الحقوق في جامعة شيكاغو «إن علماء علم الاقتصاد السلوكي على حق عندما يشيرون إلى حدود المعرفة الإنسانية. لكن لو كانت لديهم نفس الحدود باعتبارهم مستهلكين، لصححوا أنظمة لحماية المستهلك».

«ربما كان أكبر تحد يواجه علم الاقتصاد السلوكي هو إثبات قابلته للتطبيق في العالم الواقعي»، كما يقول ستيفن ليفت وجون ليست في مقال مجلة العلوم (٢٠٠٨). «ففي كل المواقف تقريبا تنتج أقوى الأدلة التجريبية التي تؤكد الخروج على القياس في السلوك من المختبرات. ومع ذلك، هناك أسباب كثيرة للشك في أن تعميم نتائج المختبرات هذه على الأسواق قد يفشل».

مكان فى علم الاقتصاد

على الرغم من أن علم الاقتصاد السلوكي قد بلغ حاليا منزلة التخصص الراسخ الذي يتم تدريسه في الجامعات الرئيسية، فإنه كما يقول وولفغانغ بسندورفر، أستاذ الاقتصاد في برنستون «لا يزال تخصصا ينتظم حول فشل علم الاقتصاد المعياري».

لكن يثبت أنه من الصعب إدماجه كلية– على الرغم من أن محللي وول ستريت ومحللي الاستثمارات يضعون في اعتبارهم العوامل المتعلقة بالمعرفة والمسائل العاطفية التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات لدى الأفراد، والمجموعات، والمنظمات. يقول درو فورنبرغ من هارفارد (٢٠٠٦) «هناك الكثير جدا من النظريات السلوكية، للكثير منها تطبيقات جدّ قليلة».

وحتى نظرية المأمول لا تزال معوقة في أعين البعض بسبب الافتقار لنموذج مقبول لكيفية تحديد النقاط المرجعية. يقول ليفين في محاضرة له في ٢٠٠٩ بعنوان «هل علم الاقتصاد السلوكي مقضي عليه بالهلاك»؟ إن «الفرق الأساسي بين علماء النفس وعلماء الاقتصاد أن علماء النفس مهتمون بتفسير نتائج تفاعل مجموعة من الناس».

إضفاء المصداقية:

ومع ذلك، فإن الاضطراب الذي أوقعه مأزق الديون دون الممتازة والأزمة العالمية المترتبة عليه قد أضفيا مصداقية على الحاجة إلى إدراك أكبر للطبيعة الإنسانية في التنظيم والسياسة الاقتصادية.

ولدى كانيمان عدد من طرق الخروج من الأزمة الراهنة.

- **الحاجة لحماية أقوى للمستهلكين والمستثمرين الأفراد**: «ويحاج بأنه كانت هناك على الدوام قضية مطروحة هي ما إذا كان الناس في حاجة للحماية من خياراتهم الخاصة ومقدار ذلك. لكنني أعتقد أنه أصبح من الصعب جدا جدا حاليا القول بأن الناس لا يحتاجون لحماية».

• **فشل الأسواق ينطوي على عواقب أوسع بكثير:** «ومما يثير الاهتمام على نحو كاف أن ثبت أنه عندما يفقد الأفراد غير المطلعين نقودهم، فإن ذلك يدمر الاقتصاد العالمي – ولذا فإن أعمال الأفراد غير العقلانية تكون آثارها أوسع بكثير عندما تقترن بعقلانية قوى الفساد الفعالة داخل النظام المالي، وبتراخ بالغ من قوى التنظيم والإشراف».

• **حدود التنبؤ:** «إن التقلب الهائل في البورصات والنظام المالي ينبئنا بشيء ما عن مقدار عدم اليقين في النظام وحدود القدرة على التنبؤ».

ويبدو أن غرينسبان يسلم الآن بمشكلات نماذج التنبؤ وتقييم المخاطر. ففي مقال له في **الفاينانشال تايمز** نشر في مارس من العام الماضي، اعتبر غرينسبان أن الطبيعة الإنسانية قطعة مفقودة لأزمة لحل لغز السبب في أن أزمة الديون دون الممتازة الآخذة في الانتشار سريعا لم يتم اكتشافها مبكرا من خلال إدارة المخاطر أو نماذج التنبؤ للاقتصاد القياسي.

كتب غرينسبان أن «هذه النماذج لا تلمّ بصورة كافية بما اعتقد أنه كان حتى الآن إضافة فحسب لدورة الأعمال والنمذجة المالية– الاستجابات البشرية المتأصلة التي تسفر عن تقلبات بين فورة الاندفاع والخوف التي تكرر نفسها جيلا بعد جيل مع ضآلة الأدلة على أن هناك منحنى للتعلم. لقد تضخمت فقاعات أسعار الأصول وانفجرت حاليا مثلما كانت تفعل منذ بداية القرن ١٨، عندما تطورت الأسواق التنافسية الحديثة. ولا ريب، أننا ننزع إلى وصف مثل هذه الاستجابات السلوكية باعتبارها تفتقر إلى العقلانية. لكن انشغال واضعي التنبؤات يجب ألا ينصب على ما إذا كانت الاستجابة الإنسانية عقلانية أم غير عقلانية، وإنما على ما إذا كانت قابلة للملاحظة ونظامية».

«وذلك في رأيي» متغير مفسر «كبير مفقود في كل من إدارة المخاطر والنماذج الاقتصادية القياسية الكلية».

التفكير في التفكير

بالإضافة إلى حصوله على جائزة نوبل في علم الاقتصاد، حصل كانيمان على الاعتراف به كشخصية شامخة في مهنة علم النفس. وقد قال شارون ستيفن بريهم، الذي كان حينذاك رئيسا لرابطة علم النفس الأمريكية، عند اختيار كانيمان في ٢٠٠٧ لأعلى جائزة في المهنة تمنح على الإسهامات البارزة طوال العمر» لقد غيرّ كانيمان زملاؤه وتلاميذه الطريقة التي نفكر بها في كيف يفكر الناس».

وتبقى عيون كانيمان فاحصة مستطلعة للتطورات في علم الاقتصاد السلوكي، لكنه مضى شوطا بعيدا منذ ذلك الحين.

فقد تحول عمله حاليا إلى دراسة الرفاهية، متعاونا مع معهد غالوب في استطلاع عالمي لقياس القضايا والمواقف العالمية في أكثر من ١٥٠ بلدا (راجع الإطار)

تحدى الكهانة

ربط كانيمان في الماضي مهنة الاقتصاد بكهانة يصعب على المهرطقين الوصول إليها. لكنه يعترف بالمدى الكبير الذي تقدم به علم الاقتصاد في العقود الثلاثة الماضية في الجمع بين البحوث السيكولوجية وعناصر العلوم الاجتماعية الأخرى.

«لقد نشرنا مقالنا في إيكونومتريكا في ١٩٧٩، أي منذ ٣٠ سنة خلت. وفي ٢٠٠٢، نلت الشرف في استوكهولم، ومن ثم فهي لا تمثل كيفية صارمة جدا، أخذ في الاعتبار أن الاقتصاديين تجاهلونا كثيرا خلال السنوات الأولى.

«نعم إنني أتكلم عن كنيسة، لكنها ليست كنيسة تحرق فيها لأنك من المهرطقين، وإلا فلن يلتف الكثيرون حولها!». ■

جيريمي كليفت هو رئيس تحرير مجلة التمويل والتنمية.

دراسة الرفاهية

استمرارا لمعالجة قضايا اتخاذ القرارات الإنسانية، يركز كانيمان حاليا على دراسة المتع– ما يجعل التجربة سارة أو غير سارة– ووضع مقياس علمي للرفاهية. وفي دراسة حديثة تفحص تأثير النقود على السعادة، توصل كانيمان وآخرون إلى أن الناس ذوى الدخل المرتفع نسبيا، وإن كانوا أكثر رضاء عن حياتهم، أسعد بالكاد في أي وقت ممن يتوافر لهم دخل أدنى كثيرا. إن الأسطورة التي مضى عليها عهود كثيرة والقائلة أن السعادة تشترى بالمثال تحتاج إلى تنقية، مثلما تحتاج إليها الأسطورة المنافسة القائلة بأن الثروة ليست مهمة.

إن ما وجده في الدراسات المقارنة بين الأمم هو أن كلا من مستوى الفساد ودرجة الثقة في المجتمع عاملان مهمان للتنبؤ بالرفاهية. «فالفساد هو مقياس للثقة في المجتمع، والثقة كما ثبت لابد أن تكون ضرورية للرفاهية»

فالبلدان التي ينخفض فيها جدا مستوى الثقة، تجد صعوبة كبيرة في تحقيق الازدهار الاقتصادي– لذا فإنك تحتاج إلى مستوى معين من الثقة للمضي قدما.

ولكن حتى عندما تنظر إلى العالم الغربي، حيث إجمالي الناتج المحلي ثابت بدرجة أو بأخرى، تجد تأثير كبيرا للثقة، وهذا هو السبب في أن أوروبا الشمالية بدت دوما أفضل مكان في العالم من زاوية بحوث الرفاهية.

هل يمكن تطبيق ذلك على البلدان النامية؟ لو كان هناك طريق لتشجيع الثقة المتزايدة في المجتمع– وربما ينبغي أن يبدأ ذلك بالثقة في المؤسسات– فإن ذلك سيحقق إسهاما في إجمالي الناتج المحلي من خلال حكم القانون، واحترام الملكية، وما إلى ذلك. كما سيكون له إسهام إضافي آخر في الرفاهية الإنسانية لأن المجتمعات الأسعد هي التي يثق الناس فيها في بعضهم البعض وينفقون قدرا عادلا من الوقت في تأمين الاحتياجات الاجتماعية».

المراجع:

Ariely, Dan, 2009, Predictably Irrational *(New York: HarperCollins).*

Fudenberg, Drew, 2006, "Advancing Beyond Advances in Behavioral Economics," Journal of Economic Literature, *Vol. XLIV (September), pp. 694–711.*

Kahneman, Daniel, and Amos Tversky, 1979, Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk," Econometrica, *Vol. 47 (March), pp. 263–91.*

Levitt, Steven, and John List, 2008, "Homo Economicus Evolves," Science, *February 15, pp. 909–10.*

Taleb, Nassim Nicholas, 2007, The Black Swan: The Impact of the Highly Improbable *(New York: Random House).*

Thaler, Richard H., and Cass R. Sunstein, 2008, Nudge: Improving Decisions About Health, Wealth, and Happiness *(New Haven, Connecticut: Yale University Press).*

مرة أخرى عن المليار الذين يعيشون فى القاع

جلين جوتسليج يجرى حوارا مع ***بول كوليير*** *عالم الاقتصاد بأكسفورد*

Glenn Gottselig interviews Oxford economist ***Paul Collier***

التمويل والتنمية: فى عرض أخير أمام الخبراء بصندوق النقد الدولى، تحدثتم عن الاقتصاديات الكلية للمليار الذى يعيش فى القاع. ما الذى تعتبره تحديات اقتصادية كلية تشترك فيها هذه البلدان؟

كوليير: أعتقد أن بلدان المليار الذى يعيش فى القاع، البلدان منخفضة الدخل، متميزة لا من حيث قلة عدد السياسات الجيدة فى المتوسط عنها فى البلدان متوسطة الدخل فحسب، بل أيضا من حيث إنها تجابه مشكلات مختلفة. ومن ثم فإن السياسات الجيدة فى هذه البيئات لابد أن تبدو مختلفة عن السياسات الجيدة فى البيئات متوسطة الدخل، وهذا أمر غير معترف به على نحو كاف. لنبدأ بتحديد الفروق الرئيسية بين اقتصاد منخفض الدخل واقتصاد متوسط الدخل. وتتبدى من هذه الفروق استراتيجيات مختلفة واستجابات مختلفة.

والفرق الغالب هو أن هذه البلدان تعانى ندرة فى رأس المال بصورة تدعو لليأس. ومن تداعيات ذلك أنها تحتاج إلى أن تمضى خلال مرحلة مطوّلة من الاستثمار المرتفع. ففى الوقت الحالى، يقل متوسط معدل الاستثمار فى أفريقيا إلى الناتج المحلى الإجمالى عن ٢٠ فى المائة، فى حين أنها تحتاج للحاق بالاقتصادات الأخرى وللتقارب معها إلى ما يربو على ٣٠ فى المائة. ومن ثم يتعين أن ترتفع مما يقل عن ٢٠ فى المائة إلى ما يزيد على ٣٠ فى المائة. ويمثل ذلك تغييرا كبيرا.

التمويل والتنمية: كيف يمكن أن نحقق ذلك؟

كوليير: ذلك يعنى جدول أعمال لزيادة القدرة على الاستثمار بصورة منتجة. ويقتضى ذلك مرحلة من الاستثمار فى الاستثمار. وهو أمر يتضمن جزئيا جدول أعمال اقتصادى كلى، لكنه يتضمن أيضا جدول أعمال اقتصادى جزئى. وإذا اكتفينا بالقول بأنه لا أمل، وان البلد ليس لديه قدرة على الاستثمار، فإن ذلك يدفع هذا البلد إلى ما أسميه اقتصاديات بولينيوس وفيه «لا يكون مقترض ولا مقرض». وعلى الدوام كانت اقتصاديات بولينيوس محل سخرية. ففى مسرحية هاملت صور شكسبير بولينيوس باعتباره مغفلا جعجاعا فى الأساس.

وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، فإن عدم كونها مقترضا أو مقرضا أمر مدمر، لأنها بذلك لن نستطيع أبدا تمويل زيادة معدل الاستثمار لما يربو على ٣٠ فى المائة.

وبالطبع، فإننا عند زيادة معدلات الاستثمار والاقتراض، لانريد تكرار أزمة الديون، ومن ثم يتعين إجراء الاستثمار على نحو أفضل مما هو عليه الحال حاليا. وذلك يعنى استراتيجية للاستثمار فى الاستثمار، وبناء القدرة على القيام باستثمارات جيدة. وذلك أمر لا يستطيع الصندوق أن يحققه بمفرده. إنه جدول أعمال اقتصادى جزئى لحد كبير، ومن ثم فإن الكلى يتوقف على الجزئى. ويقتضى ذلك أن يعمل الصندوق مع الوكالات المسؤولة عن جدول الأعمال الجزئى، وهى البنك الدولى

أساسا. بالطبع إن صندوق النقد الدولى يقوم بهذا من حيث المبدأ، لكن بشكل غير كاف فى التطبيق. ويقتضى الأمر أن تعمل المؤسستان على جدول أعمال رئيسى مشترك للاستثمار فى الاستثمار، وهو أمر يمكن أن يستغرق ثلاث سنوات من العمل مع الحكومات لتوفير القدرة على زيادة الاستثمار الجيد بصورة حاسمة.

ومن ثم، فإن ندرة رأس المال هى السمة المحددة الغالبة للبلدان منخفضة الدخل، لكنها ليست السمة المميزة الوحيدة. وهى، نموذجيا، بلدان غنية بالموارد، ويثير هذا أيضا قضايا تتعلق بالمدخرات والاستثمار. وتستنفد البلدان أصولها الطبيعية وهى تستخرج مواردها، ونظرا لأن أسعار السلع الأساسية جدّ متقلبة، فإن تيار الإيرادات لا يمكن التنبؤ به للغاية. وتقتضى مثل هذه الظروف وضع استراتيجيات للمدخرات والاستثمار مميزة للبلدان منخفضة الدخل.

وهدف تخفيض الفقر المطلق ـ وهو الهدف الوحيد بالنسبة لبلدان المليار الذى يعيش فى القاع ـ هو هدف ابتعد عنه باقى الجنس البشرى طوال ٤٠ عاما. وينبغى أن ينصب محور التركيز الأولى على تحقيق التقارب. إذ يتعين على هذه البلاد اللحاق بالركب، وهو ما يعنى أنه يتعين عليها أن تنمو على نحو أسرع من البلدان النامية الأخرى. ولهذا، فإنها فى حاجة لمعدلات استثمار تضاهى معدلات البلدان النامية الناجحة على الأقل.

وهناك سمة ثالثة تجعل هذه البلدان منخفضة الدخل مميزة هى أنه يتعين عليها أن تعايش أوزار الماضى وقد كان الماضى شاقا فى العادة، ومن ثم فإن هذه البلدان تفتقر للسمعة الحسنة، خاصة لدى المستثمرين. وفى ضوء هذا الوضع، فإنها تحتاج لتكنولوجيات للالتزام ـ وأقصد بها بعض الآليات التى تلتزم هذه البلدان سلفا من خلالها باتخاذ إجراءات محددة لاحقا، وبذلك تستطيع أن تبنى مصداقيتها.

وأخيرا، فإن القدرة على تنفيذ برامج مصروفات عامة بمعايير الأمانة والكفاءة الملائمة، منخفضة بصورة نموذجية لذلك، فإن بناء نظم تحقق هذا عمليا، يشكل جزءا من جدول أعمال كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى البلدان منخفضة الدخل.

التمويل والتنمية: مع تغيير حكومات الاقتصادات المتقدمة فى شتى أنحاء العالم لأولويات الإنفاق بها للتصدى لركود اقتصاداتها، ما مدى أهمية استمرار تدفق المعونة للبلدان النامية؟

كولييه: لقد حان الوقت لتوجيه تحويلات الموارد العامة نحو أفقر المجتمعات، لأن تحويلات الموارد الخاصة آخذة فى التناقص. وقد اتخذت تحويلات الموارد الخاصة شكلين، الإرساليات النقدية والاستثمار الخاص، وكلاهما يتناقصان سريعا. ولم تكن هذه الأزمة من صنع البلدان النامية، لكنها تعانى من جرائها. وهذا هو نوع الأوضاع التى أقيمت من أجلها وكالات التنمية العامة. وإذا نظرنا للوراء، لأواخر أربعينيات القرن الماضى، فسنرى زمنا مشابها لحد ما، حيث لم يكن هناك أمل فى أن يعيد رأس المال الخاص بناء أوروبا، ومن ثم تم إنشاء مؤسسات عامة لتوجيه الأموال العامة لتحقيق هذه المهمة. وحاليا، فإن مجموعة مختلفة من البلدان تحتاج إلى المساعدة وإلى الجهود العامة الدولية.

التمويل والتنمية: فى الأشهر الأخيرة، اضطلعت مجموعة العشرين بدور أكثر بروزا كمنتدى للحكومات الرئيسية. هل تعتبر هذا تطورا إيجابيا بالنسبة للمليار الذى يعيش فى القاع؟

كولييه: ذلك صحيح تماما. فالذى حدث على مر الأعوام هو أن مجموعة البلدان التى تشكل جزءا له مصداقيته من الحل اللازم للمشاكل الدولية، قد توسعت بصورة ضخمة. فمنذ ستين عاما خلت، كان ذلك يقتصر على الولايات المتحدة. ثم تحولت أوروبا من كونها جزءا من مشكلة إلى جزء من الحل. وحاليا، فإن فئة جديدة كاملة من البلدان، مثل البرازيل والصين وجنوب أفريقيا، تمثل جزءا من الحل. لقد كنت توا أعمل فى هايتى، حيث كان ٩٠٠٠ جندى من قوات حفظ السلام البرازيلية يصونون النظام والسلم فى السنوات الخمس الأخيرة. وذلك إسهام هائل من البرازيل فى بلد من أشد بلدان نصف الكرة الغربى فقرا.

«تمثل الأزمة فرصة لإعادة تركيز أولويات السياسة على بناء قدرة طويلة الأجل على الاستثمار فى البلدان منخفضة الدخل».

وتسلم مجموعة العشرين، وإن كان متأخرا، بحقيقة أننا انتقلنا، حمدا لله، من مجموعة البلد الواحد منذ ٦٠ سنة خلت، إلى مجموعة الثمانية، وإلى مجموعة العشرين حاليا. وذلك أمر جدير بالتنويه، وهو أمر تأخر أيضا اعتراف البنيان المؤسس به.

التمويل والتنمية: ما هو فى رأيك دور الصندوق فى مساعدة البلدان النامية؟

كولييه: إن السياسات الجيدة فى البلدان منخفضة الدخل لا ينتظر أن تشبه مثيلتها فى البلدان المتقدمة، ومن ثم فليس هناك نموذج يلوح فى السماء نسميه النموذج « الصحيح » لنطمح إليه، مع اعتبار مجموعة الثمانية هى سحب الجزء العلوى للغلاف الجوى فيه والبلدان منخفضة الدخل هى السحب المنخفضة جدا. وذلك ليس عالمنا.

وأعتقد أن هناك ثلاثة أدوار مختلفة للصندوق. فالصندوق هو أولا بالنسبة لحكومات البلدان منخفضة الدخل، مصدر للأموال. وثانيا، يوفر الصندوق إطارا للالتزام بالنسبة للمانحين من خلال برامجه. والدور الثالث، والذى أعتقد أنه الأهم، هو توفير إطار للمفاهيم والتنسيق لمساعدة قوى فاعلة كثيرة متباينة تعمل فى مجال التنمية فى البلدان منخفضة الدخل، بما فى ذلك شتى الوكالات ومختلف الحكومات.

لكن فكرتى الأهم هى أن الإجابات الكلية الصحيحة تعتمد على حل القضايا الجزئية والمؤسسية. إن الإجابات الكلية الصحيحة، التى تعتبر القضايا الجزئية والمؤسسية أمرا مسلما به ـ وهو ما كان الصندوق يقوم به ـ هى الإجابات الكلية الخاطئة عن التنمية.

وتداعى ذلك أن الصندوق لا يستطيع أن يتجاهل جداول الأعمال الجزئية

والمؤسسية. ومن الجلى أن الصندوق لا يستطيع أن يفعل كل شىء، لكن عليه أن يتعلم كيف يدمج عمله فى البلدان منخفضة الدخل مع الوكالات الأخرى التى تغطى الزوايا الجزئية والمؤسسية. أنتم فى حاجة لفرق مشتركة، يتم توجيهها توجيها مشتركا بموجب توجيهات مشتركة، خاصة مع البنك الدولى.

التمويل والتنمية: ما هى بعض العقبات التى تعترض المستويات المرتفعة المنتجة من الاستثمار فى القطاع العام؟

كولييه: تتمثل إحداها فى تحديد المشروعات وتتمثل أخرى فى تنفيذ المشروعات. فنحن نعرف أن تحديد المشروعات يتم بطريقة سيئة للغاية. بالطبع، هناك تكنولوجيا اقتصادية لتحديد المشروعات، تشمل تحليل التكلفة والمردود، لكننى غالبا ما أتساءل عما إذا كان ذلك نهجا واقعيا وعما إذا كان هناك طريق مختصر أكثر فاعلية.

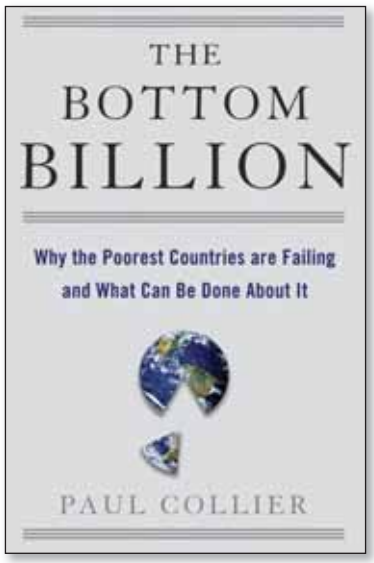

تحدى الكتاب الذى نشر للمرة الأولى فى ٢٠٠٧، بعنوان المليار الذى يعيش فى القاع، الآراء التقليدية المعنية بالتنمية والمعونة

بل إن ذلك ليس نهجا مستصوبا على الدوام، لأن تحليل تكاليف ومردود المشروعات يتم على أساس من الاستنساب والتدرج. ومع ذلك، فإن المهمة التى ننخرط فيها مع هذه البلدان منخفضة الدخل هى مهمة تسعى إلى تحويلها إلى بلدان متوسطة الدخل، ونحن نحاول أن نفعل ذلك بسرعة كبيرة. ونهج التدرج، الذى ينظر فى مشروع واحد فى كل مرة، لا يلمّ حقا بكل الآثار التى تعد آثارا خارجية بالنسبة لمشروع واحد.

لنتناول مسألة مثل وصلات النقل الرئيسية التى تربط أفريقيا غير الساحلية بالساحل على نحو أفضل. فطوال ٤٠ عاما، لم تتم إقامة وصلات النقل تلك. ولا يتم القيام بمثل تلك الاستثمارات. لماذا؟ لأنه حتى عندما نجرى تحليلا للتكلفة والمردود، وهذا ما لا نفعله عادة، بل وحتى حينما نفعله، فإنه يفشل فى اختبار المردود والتكلفة، الذى يتم على أساس كل بلد على حدة ويعتبر كل أجزاء الاقتصاد الأخرى أمرا مسلما به. وأعتقد أنه من الأكثر رشدا القيام بانتقال مفاجئ والسؤال عما هو نموذجى فى البنية الأساسية العامة فى البلدان متوسطة الدخل، والذى يتعين علينا بلوغه. وحيث إننا جدّ بعيدين عن التخطيط الرشيد للاستثمار العام فى الوقت الراهن، فربما كنا نحتاج لمثل هذا النوع من الطريق المختصر.

التمويل والتنمية: ما الذى يصنع النجاح أو الفشل؟

كولييه: كنت منذ فترة وجيزة أحلل مجموعات بيانات عن كل مشروعات البنك الدولى، آلاف منها، لمعرفة ما يفرق بين النجاح والفشل. وبحثت بصفة خاصة أحوال بيئات ما بعد انتهاء المنازعات. والإجابة هى أن الإشراف أكثر أهمية بصورة أكبر فى تحديد الفرق بين النجاح والفشل.

وباعتراف الجميع حاليا، فإن بيئات ما بعد انتهاء المنازعات تقع عند الطرف الأقصى للبلدان منخفضة الدخل. فبعد انتهاء المنازعات، نجد أن القطاع الخاص قد انسحب خلال هذه المنازعات عن كل ما هو رسمى. إذ تتسم الدول خلال المنازعات بأنها دولة نهّابة، ولذلك فقد تعلم القطاع الخاص الهرب؛ واكتسب طابعا غير رسمى. والتعمير فيما بعد انتهاء المنازعات يتعلق جزئيا باستمالة القطاع الخاص ليعود للهياكل الرسمية، وإذا أثقلت كاهل القطاع الخاص بفرض ضرائب مرتفعة لأنك تحاول تكديس الإيرادات بأسرع مما يجب، فإنك تؤخر العملية الأكثر أهمية الخاصة بإعادة بناء الاقتصاد فيما بعد انتهاء المنازعات.

وفى بيئة ما بعد انتهاء المنازعات، تثور بعض القضايا المشتركة بين القطاعين العام والخاص على حد سواء، تتمثل قضية أساسية منها فى ارتفاع تكلفة السلع الرأسمالية فى البلدان منخفضة الدخل. وتشمل هذه السلع الرأسمالية المبانى التى ينتجها قطاع التشييد. وقطاع التشييد صغير فى البلدان منخفضة الدخل التى تقل فيها معدلات الاستثمار، ومرة أخرى فإن بيئة ما بعد انتهاء المنازعات مثال متطرف على هذا. إذ يذوى قطاع التشييد خلال المنازعات لأنه لا أحد يقوم بالتشييد. إذ يركز المجتمع على التدمير. ولذلك، فإنه بمجرد انتهاء المنازعات، فإنك ترث قطاعا هزيلا للتشييد. لكن التعمير هو ما تحتاج إليه بصورة يائسة فى بيئة ما بعد انتهاء المنازعات. ومن ثم يصطدم الطلب الكثيف على التعمير مع قطاع هزيل للتشييد، وما تحصل عليه هو منحنى عرض شديد الانحدار فى قطاع التشييد.

وهذه قضايا اقتصادية جزئية لها تداعيات اقتصادية كلية، لأنها تعنى أنك حتى لو أنفقت الكثير على الاستثمار، العام أو الخاص، فإنك لن تحقق الكثير. إذ أن إنفاقك سيتبدد فى محاذاة منحنى العرض شديد الانحدار. ومن ثم، يتعين أن تنصب أولوية السياسة فى البلدان منخفضة الدخل على تمهيد منحنى عرض التشييد هذا.

التمويل والتنمية: كيف تحقق ذلك؟

كولييه: مرة أخرى إن ذلك ينزل من القضايا الكلية إلى القضايا الجزئية ويتضمن بحث سلسلة الإنتاج فى قطاع التشييد. وعادة ما توجد فى مثل هذه البيئات نقاط اختناق قانونية تحول دون الحصول على الأراضى من أجل التشييد. وهناك نقاط اختناق فى الواردات من المواد ـ والأسمنت نقطة اختناق تقليدية. وهناك نقاط اختناق فى المهارات ـ فالأمر يقتضى مستوى أدنى من مهارات التشييد، وذلك يعنى الاستثمار فى توفير قدرة التعليم التى تبنى هذه المهارات. وأخيرا، فإنك تحتاج إلى التنظيم ـ شركات متخصصة فى التشييد.

ونموذجيا، هناك نوع ما من الطريق الجانبى بعيدا عن قطاع التشييد المحلى، يتمثل فى الإتيان بشركات التشييد الأجنبية، وذلك بمثابة التقاط للأنفاس، لأن قطاع التشييد يمكنه على وجه الاحتمال أن يولد قدرا كبيرا من فرص العمل فى هذه الاقتصادات؛ وذلك أمر له قيمة هائلة فى أوضاع ما بعد انتهاء المنازعات. ومن الناحية التقنية، فإن الأجور الافتراضية للشبان فى بيئات ما بعد انتهاء المنازعات سلبية. ويجدر إنفاق الأموال على توظيفهم حتى ولو لم يقوموا بأى عمل. ولكنه عمليا تستطيع توظيفهم بصورة منتجة فى قطاع التشييد.

التمويل والتنمية: ماذا عن البلدان النامية الغنية بالموارد؟

كولييه: هناك مجال عكفت على العمل فيه ربما لمعظم الأشهر القليلة الماضية. فالبلدان الغنية بالموارد تتميز بأن الموارد الطبيعية فيها تطرح مشاكل تتعلق بنضوبها ومشاكل تتعلق بصدمات الأسعار. لذلك فإن النضوب والتقلب يرتبطان بالبلدان الغنية بالموارد، ولكل منهما تداعياته. فمن الجلى أن لنضوب الأصول الطبيعية تداعيات بالنسبة للمدخرات. فعندما تستهلك مجموعة من الأصول، يتعين عليك أن تبنى نوعا من الأصول المعوضة. ربما لا يتعين تعويض كل مجموعة بمجموعة، لكن من المؤكد أن الأمر يقتضى منك التعزيز، وذلك يعنى ضمنا أن تكون معدلات الادخار فى البلدان الغنية بالموارد أعلى منها بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل الأخرى.

ولقد اقترحت أنه يتعين على البلد منخفض الدخل النموذجى أن يستثمر ما يقرب من ٣٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى. ويجب أن يزيد هذا على ذلك بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل التى تستنفد أصولها الطبيعية. بأى الأشكال تدخر هذه البلدان؟ إن البلدان منخفضة الدخل ليست كالنرويج. فرأس المال ليس وفيرا بها. وليس لديها قدر كبير من رأس المال بالنسبة لكل عامل. على النقيض من ذلك، فإن بها أدنى قدر من رأس المال بالنسبة لكل عامل على سطح الأرض، ومن ثم فمن الواضح أنها تحتاج إلى استخدام المدخرات لبناء الموجودات الرأسمالية فى البلاد. إننا فى حاجة لمرحلة من الاستثمار فى الاستثمار، وذلك يعود بنا لفكرتى الأولى. بل إن مرحلة الاستثمار فى الاستثمار أكثر أهمية من ذلك فى البلدان منخفضة الدخل الغنية بالموارد.

والآن، كيف نتدبر التقلب؟ حسنا، إن النهج النمطى هو المدخرات السائلة، ولكن ما انتهيت إليه، مع الحرص التام، هو أن البلدان منخفضة الدخل الغنية بالموارد ليس لها من خيار سوى قبول التقلب فى إطار الاقتصاد العينى بدلا من محاولة تمهيده من خلال أموال السيولة السيادية. ولن أمضى بذلك لحده الأقصى لأن ذلك سيلغى كلية دور ما لأموال السيولة، لكن وجهة نظرى هى أن الهدف ينبغى أن يكون أكثر تواضعا من هدف تثبيت الإنفاق العام.

وإذا قبلنا أن الإنفاق العام لابد أن يكون متقلبا، فإلى أى جزء من الإنفاق العام، والاستثمار، أو الاستهلاك ينبغى توجيه التقلب؟ هنا ترشدنا الكتب الدراسية الاقتصادية الحديثة إلى أن توجيه التقلب للاستهلاك العام فكرة سيئة؛ فهناك أشياء مثل تكوين العادات، ومن ثم فإن تخفيض الاستهلاك العام مكلف اجتماعيا بمجرد تكوين العادات.

والتقلب فى الاستثمار ليس بمثل هذا السوء، لأنك تستطيع إحداث تقلبات كبيرة تماما فى الاستثمار، لا تترجم إلا إلى تقلبات طفيفة فى الموجودات الاستثمارية. وهى تحقق استقرار الاستهلاك العام، لكنها تترك المجال لتقلب الاستثمار.

وحاليا، لا يزال يتعين على البلدان منخفضة الدخل أن تحقق ذلك دون الإضرار بمعدل العائد على الاستثمار، ويعقد هذا جدول أعمال الاستثمار فى الاستثمار، لأنه يعنى بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد أنه يتعين أن تتوافر لها القدرة على تغيير معدل الاستثمار. لكن تذكر أنه سيتقلب حول معدل مرتفع للاستثمار، ٣٥ فى المائة مثلا. وربما يتحرك فى حالاته القصوى، بين ٤٥ و ٢٥ فى المائة. وهذا التأرجح البالغ ٢٠ فى المائة يمثل كارثة أقل من التقلب بين ١٩ فى المائة وناقص واحد.

التمويل والتنمية: ما مدى سوء تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على البلدان منخفضة الدخل ؟

كولييه: ينصب التأثير الأساسى على القطاع العام من خلال خفض أسعار السلع الأساسية والانخفاض المقابل فى الإيرادات. وقد أوضحت فى أحدث عمل لى، أن شدة انخفاض أسعار السلع الأساسية، من خلال تداعياتها على الناتج المحلى الإجمالى، تتوقف على السياسات الهيكلية السابقة، ومن ثم، فالأمر لا يتعلق بمجرد كيفية استجابة البلد للواقع ـ فإذا كان البلد معرضا للصدمات، فإنه يستطيع تصميم السياسات التى تقلل العواقب الاقتصادية الكلية لهبوط أسعار السلع الأساسية. ويتضمن جدول الأعمال الجزئى الذى يبدو أنه يجدى فى هذا، تحرير الشركات حتى تستطيع أن تدخل السوق بسرعة وأن تخرج منها بسرعة. وهذا هو ما نتوصل إليه، باستخدام قاعدة بيانات مسوح البنك الدولى عن القيام بالأعمال. فحيث يسهل دخول الشركات وخروجها، تكون عواقب انخفاض الأسعار أصغر كثيرا بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى.

والأموال التى تقدمها مجموعة العشرين، لتوجيهها من خلال صندوق النقد الدولى، هى ظاهريا، كما افترض، مكرسة لدعم ميزان المدفوعات. لكننى أعتقد أن دعم ميزان المدفوعات يجب أن يوجه نحو دعم القطاع العام فى مواجهة تزايد عجزه المالى. والسؤال هو ما يعنيه ذلك ضمنا بالنسبة لمختلف أجزاء المصروفات العامة؟

لو كان الاستثمار مثاليا، فإن هذه البلدان ستواجه الصدمات، كما ألمحت سابقا، بترك الاستثمار ليهبط. ولسوء الحظ، فإن الاستثمار فى البلدان النامية ليس قريبا من الوضع المثالى فى أى مكان. فهو جدّ منخفض بشكل كبير، ومن ثم فهى تواجه معضلة. إن استراتيجية مواجهة الصدمات بتخفيض الاستثمار العام تمضى بنا تحديدا فى الاتجاه الخاطئ فى الأجل الطويل. وحيثما ارتفعت مؤخرا المصروفات العامة الجارية، يبدو من الواضح أنه يتعين تخفيضها ثانية قبل أن تتشكل العادات. ومن ثم، فقبل أن تعتاد البلدان المستويات المرتفعة من الاستهلاك العام، ينبغى تخفيض هذا الاستهلاك العام. إذ يتعين حماية الاستثمار العام.

والوضع الراديكالى بدرجة أكبر، هو أنه فى الوقت الذى يزيد فيه العجز المالى، اعتقد أنه يكون هناك مبرر لتغيير تكوين الإنفاق العام بصورة حادة من الاستهلاك إلى الاستثمار. ويعود بنا ذلك إلى مشكلة الالتزام. فهذه بيئات مصداقيتها منخفضة، وفى البيئات منخفضة المصداقية، يسهل تصور زيادة العجز المالى مع تخفيض الاستثمار كدليل مع النزعة الشعبوية. والاستجابة السليمة هى التصدى للدليل المدمر احتمالا لزيادة العجز المالى، بدليل قوى على أن الحكومة تحاول حماية المستقبل بزيادة الاستثمار وتخفيض الاستهلاك العام.

وأخيرا، فإن الصدمة السلبية تمثل فرصة لإجراء تغيير كبير فى السياسة. فالأزمة تعد فرصة. وفى اعتقادى أن الفرصة الرئيسية ينبغى اغتنامها هى أن تعتمد الحكومات مفهوم الاستثمار فى الاستثمار هذا، وأن تتسم بالجدية فى محاولة زيادة القدرة على الاستثمار. إن الأزمة فرصة لإعادة تركيز أولويات السياسة على هذا البناء للقدرة طويلة الأجل على الاستثمار. ■

بول كولييه أستاذ الاقتصاد فى جامعة أوكسفورد ومدير مركز دراسة الاقتصادات الأفريقية. وجلين جوتسليج من العاملين بمجلة التمويل والتنمية.

رؤيـــة الأزمـــة بوضـــوح

براكاش لونجانى يقدم لمحة عن سيرة الاقتصادى
نوريل روبينى

Prakash Loungani profiles economist
Nouriel Roubini

«القوة ٥٠» – ذلك ما أطلقته مجلة «المستثمر المؤسسى» على قائمة ٢٠٠٩ التى تضم أكثر ٥٠ شخصية تتمتع بالنفوذ فى عالم المال. وكانت أسماء كثيرة هى لقمة صناع السياسة وكبار المديرين مثل بن برنانك ووارين بوفيت. وكان أستاذ اقتصاد واحد فقط هو الذى ورد اسمه فى القائمة: عند رقم ٤٤، أدنى بدرجة واحدة من المستثمر السعودى الأمير الوليد بن طلال، وهو نوريل روبينى الأستاذ فى جامعة نيويورك.

وهذه نقطة تحول مرضية بالنسبة لروبينى، الذى انجذب لعلم الاقتصاد بسبب إمكاناته فى التأثير على الرأى العام والسياسات العامة. فمنذ عقدين خليا، كان روبينى مشهورا فى المحل الأول فى الدوائر الأكاديمية بسبب عمله المؤثر عن كيف تؤثر الظروف السياسة على النتائج الاقتصادية. ومنذ عقد مضى، بدأ يفرض اسمه خارج الدوائر الأكاديمية كمقدم للمعلومات والتحليلات عن الأزمة المالية الآسيوية. واليوم، أخذ يصبح اسما معروفا، يلقى ثناء عطرا فى كلمات مجلة «المستثمر المؤسسى» بسبب «تنبؤه بأن الانهيار العقارى فى الولايات المتحدة سيتسبب فى إخفاق البنوك وفى نشوب كساد عميق».

وهو يسافر حاليا على نطاق واسع ليحاضر عن آثار الانهيار الذى تنبأ به. وإذ أنهى مؤخرا جولة استغرقت

أسبوعين – «اسطنبول، دبى، أبوظبى، لندن، موسكو» – فقد توقف فى استراحة مؤقتة ويقول: «إننى أنسى بعض الأماكن فيما بين ذلك، ما هى؟ آه، نعم دافوس!»

التأثير الإيطالى

يدعو روبينى نفسه «البدوى الجـوّال». فهو من أصل إيرانى، وولد فى اسطنبول، وترعرع فى إسرائيل وإيطاليا وحصل على شهادة البكالوريوس من جامعة بوكونى فى ميلانو فى أواخر السبعينيات. «كان هناك قدر كبير من الاضطراب الاجتماعى والسياسى فى إيطاليا فى ذلك الوقت. «ويقول كان كثيرون من أمثالى، حتى فى سنواتهم التى كانت دون العشرين، واعين اجتماعيا ويبالون بما يحدث... وكان علم الاقتصاد يوفر سبيلا لفهم العالم، ومن ثم تغييره أيضا للأفضل، من خلال السياسات الجيدة كما هو مأمول».

وكان له نموذج للدور الذى ينبغى للمرء القيام به، هو ماريو مونتى أستاذ الاقتصاد فى بوكونى، الذى مضى ليصبح صاحب نفوذ جمّ فى دوائر صنع السياسة فى أوروبا. (مجلة التمويل والتنمية، عدد يونيو ٢٠٠٥، لمحة عن سيرة مونتى). كان مونتى الذى تعلم فى ييل «قائدا ومعلما له كاريزما» كما يقول روبينى. «كان أكاديميا جادا لكنه كان يبالى بالسياسة».

وعندما جاء الوقت لاختيار مدرسة للدراسات العليا، كان الاختيار الذى واجهه هو بين كامبردج وكامبردج وهو الاختيار الذى واجه كثيرا من الطلاب الواعدين. فقد كان هناك تقليد شائع بين الطلاب الإيطاليين هو أن يذهبوا إلى كامبردج، حيث يجتذبهم وجود العالم الاقتصادى البارز بيرو سرافا هناك. ولكن بحلول الثمانينيات، كان الأرجح هو أن يتجه الطلاب إلى كامبردج، ماساشوستس، حيث كان عالم اقتصاد إيطالى كبير آخر، هو فرانكو موديليانى، مستكنا فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا.

واختار روبينى كامبردج ماساشوستس، لكنه ذهب إلى هارفارد بدلا من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا. لماذا؟ يقول «لم اقتنع بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا. لكن أرجو أوضحوا أننى لا أقصد بذلك توجيه إهانة. فهذه أمور تحدث». والواقع، أنه استفاد من التفاعل مع كل من النجوم الأعظم– «فقد كان جيف ساكس، ولارى سومرز، وروبرت بارو، وجريج مانيكو فى الأنحاء – ونجوم ماساشوستس للتكنولوجيا. يقول: «كان من عادتى أن أحضر فصولا فى المعهد يلقيها رودى دورنبوش، وستان فيشر، وأوليفيه بلانشارد». وكانت وظيفته الأولى فى ييل بعد التخرج فى هارفارد فى ١٩٨٨.

أفكار مالية حمقاء

انجذب روبينى الذى تأثر بقصة البطولة الطويلة عن صراع إيطاليا مع عجز الميزانية الكبير والمستمر إلى دراسة السياسة المالية– كيف تقرر الحكومة القدر الذى تنفقه وكيف تدفع مقابله.كان ذلك وقت تنفق فيه الحكومات ولا تدفع مقابلا، على الأقل فى التو واللحظة.

يقول روبينى: «كان ذلك ملفتا للنظر تماما. ففى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، كان لدى بلدان كثيرة فى أوروبا عجز يبلغ نحو ٤ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى، وكان العجز فى بعض البلدان مثل بلجيكا واليونان وإيطاليا عاليا يصل حتى ١٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى». ونتيجة لذلك، زاد الدين الحكومى زيادة جمة: فديون البلدان التى شكلت فيما بعد منطقة اليورو «تضاعفت تقريبا، من نحو ٣٠ فى المائة إلى ٦٠ فى المائة» من دخلها المجمع. كذلك تعرضت الولايات المتحدة واليابان لعجز مستمر.

وسادت وجهتا نظر فى الساحة الأكاديمية حول ما تسبب فى هذا العجز الحكومى وكم ينبغى أن نقلق بشأنه. كانت واحدة من وجهتى النظر،هى تلك التى قدمها جيمس بوكانان الحاصل على جائزة نوبل، وتقول بأنه كان هناك اتجاه مزمن نحو عجز الميزانية بسبب تقاتل السياسيين الذين يتنافسون على أصوات مجموعات مصالح خاصة بتقديم وعود لها باستمرار تقطير الإنفاق الحكومى فى الأوردة.

وكانت وجهة النظر الأخرى، التى كان الداعية الرئيسى لها هو روبرت بارو، تقول بأن حكومات الإنفاق بالعجز نزعت إلى القيام بما هو صحيح على المدى الطويل: فقد حققت عجزا فى أوقات الحاجة، مثل الحروب والكساد، وسددت الدين– وإن كان ببطء بمعنى الكلمة– فى أوقات الهدوء. وقد دعم وجهة النظر هذه، سلوك حكومتى الولايات المتحدة، اللتان تصرفتا بهذه الطريقة بصورة صارمة عبر مدى طويل من التاريخ.

وكان إسهام روبينى، فى عمل تم فى منتصف الثمانينيات مع البرتو اليسينا وجيفرى ساكس، هو شق ممر متوسط بين وجهتى النظر هاتين. فقد فحص بحرص الوضع السياسى فى بلدان كثيرة لكى يفهم متى كان من الأرجح أن تستحوذ المصالح على الحكومات، لكنه لم يبخس قيمة العوامل الاقتصادية التى أسهمت أيضا فى العجز.

وفى سلسلة من البحوث، أوضح روبينى أنه عندما تتشتت القوة، مثلا عبر شركاء سياسيين كثيرين فى حكومة ائتلافية، يكون هناك نزوع أكبر نحو عجز الميزانية الخارج عن السيطرة، وكلما قلت مدة الولاية المتوقعة للحكومة الائتلافية، زاد هذا الاتجاه. وزادت الظروف الاقتصادية المعاكسة من احتمال نشوب المعارك بين أطراف الائتلاف، مما يزيد من تفاقم فقد السيطرة المالية.

ويتيح هذا التزاوج بين السياسة والاقتصاد تفسير سلوك حكومات العجز عبر طائفة من الديمقراطيات الصناعية، تفسيرا أفضل. وقد فسر السبب فى أن إيطاليا التى مرت بعقود من الحكومات الائتلافية قصيرة الأجل، وجدت أنه من الصعب السيطرة على عجز الميزانية. لكنه فسر أيضا السبب فى أن اليابان استطاعت الاستمرار فى خطتها لتخفيض عجز الميزانية فى الثمانينيات – فسيطرة الأغلبية التامة للحزب الحاكم هناك، وطول أجل بقائها المتوقع فى السلطة، منحاها مجالا سياسيا لاتباع مثل هذه السياسة.

عبودية مالية

كانت اليابان من أوائل من تحركوا فى اتجاه يمضى نحو التصحيح المالى الذى كان يسم الاقتصادات الصناعية فى منتصف الثمانينيات. ويعتقد روبينى أن ذلك ربما كان رد فعل من قبل الناخبين تجاه التوسع الحكومى الضخم فى القطاع العام فى السبعينيات. ويشير إلى أنه «فى نحو ١٩٨٥، كانت كل حكومة من حكومات مجموعة الثمانية يرأسها حزب ليمين الوسط»، وكان التقييد المالى هو الغالب. وكان الاعتقاد السائد هو أن القواعد المالية – مقاييس الأداء المباشرة – مطلوب لكبح نزوع الحكومات نحو عجز طليق العنان.

وكانت النماذج الأشد بروزا لهذه القواعد هى تلك الواردة فى معاهدة ماستريخت لعام ١٩٩٢، التى حددت الشروط المسبقة التى تلتزم بها البلدان الراغبة فى الانضمام إلى الاتحاد النقدى الأوروبى. وفى مجال السياسة المالية، كان ما سمى معايير ماستريخت تقضى بألا يتجاوز عجز الميزانية ٣ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى وألا يتخطى الدين الحكومى ٦٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى.

وفى بحث أعد فى ١٩٩٣ وأصبح شهيرا حاليا، العجز المفرط: الرشد وعدم الرشد فى معاهدة «ماستريخت» (كتبا مع زميل فى ييل ويليم بويتر، وجيانكارلو كورسيتى الذى كان طالبا حينذاك)، انتقد روبينى هذه المعايير باعتبارها مبرر «إسراف خطير فى التدمير المالى». وكانت المشكلة فى معايير ماستريخت هى أنها لا تراعى حالة الاقتصاد. فحتى فى مواجهة الكساد، كانت تتوقع أن تستمر الحكومات فى خطتها لتقليل العجز والدين حتى يتم الوفاء بالمعايير.

كما لم تُسلّم المعايير بأن بعض الإنفاق الحكومى يتخذ شكل استثمارات، مثلا فى البنية الأساسية، يمكن أن تولد إيرادات فى المستقبل. وخلص روبينى والمؤلفون المشاركون معه إلى أن تنفيذ المعايير «يقتضى درجة مفرطة من الانكماش المالى الذى لابد وأن يؤثر تأثيرا عكسيا على مستوى النشاط الاقتصادى». وأوصوا بأنه «ينبغى إهمال المعايير أو تطبيقها بصورة فضفاضة تماما».

وعلى أية حال، فقد وجد بعض البلدان الأوروبية أنه من الصعب الوفاء بالمعايير المذكورة ومع ذلك فقد تم التلويح بها فى الاتحاد. وفى ٢٠٠٥، جرى تخفيف القواعد نفسها، مما وفر مجالا أكبر للبلدان لترك العجز يزداد فى مواجهة الظروف الاقتصادية المعاكسة. ويؤيد روبينى هذه التغيرات ويعتقد أن لها ما يبررها: «أعتقد أن التعديلات تمضى فى اتجاه ما كنا نقترحه منذ البداية، فى ١٩٩٣. لقد استغرق الأمر وقتا، لكن ما تم القيام به فى النهاية كان رشيدا.

الدراما الآسيوية

أخذ روبينى يصبح، بعمله عن دورة الأعمال السياسية والقواعد المالية، مشهورا تماما فى الدوائر الأكاديمية. لكن الاعتراف باسمه تصاعد بما لا يقاس خلال الأزمة الآسيوية فى ٩٧–١٩٩٩ نتيجة لعمل من أعمال الكرم غير شائع بين الأكاديميين. فقد بدأ فى إنشاء صفحة على الإنترنت، جعلها متاحة مجانا للجميع، ووضع عليها موادا عن الأزمة مع كتالوج لها – تقارير لصندوق النقد الدولى ووكالات أخرى، مقالات فى الصحف والمجلات، تحليلات عن القطاع الخاص، وأبحاث تقنية لأكاديميين.

وسرعان ما أصبحت «صفحة روبينى» أول بوابة يلجأ إليها المهتمون بمتابعة الأزمة ومحاربتها. وفى يناير ١٩٩٨، اعترفت النيويورك تايمز بتأثيرها، وأبرزت أن «البروفسور روبينى يحتفظ بموقع... سيجده حتى الناس غير الحاصلين شهادات عليا، مفيدا فى تعلم أمور بشأن الأزمة. وما يفتقر إليه الموقع فى التصميم المتقن، يعوض فى التحليل، والروابط الممتدة والتقويم التفصيلى». وحاليا، يضحك روبينى قائلا «إن المراسل الصحفى كان محقا بشأن التصميم. وحاليا، أعدّ الصفحة بنفسى. إنها مجرد حائط من الروابط، غير متقنة تماما».

وخلال الأزمة الآسيوية، لم يكن روبينى مجرد مُجمّع للمعلومات، بل كان أيضا محللا نشيطا. وقدم روبينى مع تلميذيه كورسيتى وباولوبيزنتى، أشمل تحليل للأزمة الآسيوية. وبالمعايير الأكاديمية، كان قريبا من الحقيقة. وفى بحث صدر فى نوفمبر ١٩٩٣، كتب روبينى والمؤلفون المشاركون معه أن جذور الأزمة الآسيوية، كانت تكمن فى «التقاليد الطويلة من الضمانات العامة المقدمة للمشروعات الخاصة. وحتى فى ظل عدم وجود وعود مباشرة بالكفالة... تجاهل قطاع الشركات لحد كبير تكاليف مشروعات الاستثمار الأساسية ومخاطرها».

واتهم روبينى الحكومات الآسيوية باتباع سياسات «متشابكة مع شبكة واسعة لقطاع الأعمال تتسم بالمحاباة الشخصية والسياسية» والتدخلات لصالح الشركات التى تعانى متاعب. وفى مناخ كهذا، كانت الأسواق تعمل بموجب افتراض يقول إن عوائدها على الاستثمار مكفولة ضد الآثار المعاكسة. سايرت البنوك ذلك، «ووجهت الأموال صوب المشروعات التى كانت حدية إن لم تكن غير مربحة كلية من وجهة النظر الاجتماعية».

وكانت وجهة النظر هذه عن الأزمة مثيرة للجدل فى ذلك الوقت لأنها كانت تلوم الضحية على ما يبدو. لكن روبينى ظل ثابتا على تحليله، فيقول «مازالت اعتبر ذلك قضية خطر معنوى». وكان العالم الاقتصادى، بول كاوفمان» على حق فى القول بأن هذا لعبة «الرؤوس التى أكسبها، والذيول التى يخسرها دافعو الضرائب». وكان ذلك بسبب أن المستثمرين كانوا يعتقدون أن الحكومات لابد وأن تحميهم من معظم الخسائر الناجمة عن الإفراط فى الاستثمار، والاقتراض المغالى فيه من الخارج، وعجز الحساب الجارى».

كاشفو الستر

يعترف روبينى أن هناك آخرين قرعوا جرس الإنذار بالأزمة قبل أن يفعل هو ذلك– وبنفس العلّو عادة. ويقول: «لقد ألقى راجو راجان محاضرة قوية جدا فى ٢٠٠٥» عن المخاطرة الجمة التى يتم تحملها فى الأسواق المالية واحتمال حدوث انفجار مالى واسع النطاق، خاصة لأنه كان ما يزال يحتل منصبا رسميا» كخبير اقتصادى رئيسى لدى صندوق النقد الدولى ورد راجان على المجاملة، ناسبا لروبينى الفضل فى العمل بمقتضى قناعاته ولاحظ أن الأكاديميين يعملون عادة فى ظل قيود خاصة بهم: «إن معظم الأكاديميين... يخافون من الحديث عن أشياء حينما لا يكون كل شيء مثبتا فى مكانه فى النموذج بصورة تامة».

وكان بنك التسويات كاشفا آخر بارز للأستار، فقد حذر فى تقريره السنوى فى يوليو ٢٠٠٧ من أن الاقتصاد العالمى كان معرضا لخطر كساد كبير؛ ولخصت صحيفة الديلى تلجراف التقرير بعنوان رئيسى «بنك التسويات الدولية يحذر من مخاطر كساد كبير من جراء الإسراف فى الائتمان». ويقول روبينى إن مشاركة دوائر رسمية، مثل بنك التسويات الدولية له فى آرائه ساعده على أن «يمضى فى طريقه». ويقول أنه كان يعرف «أن المعركة قد كسبت» عندما اعترف كثيرون من محللى وول ستريت والمعلقون فى وسائل الإعلام بأنه كان على صواب.

يقول آبى جوزيف كوهن من جولدمان ساكس أن «روبينى كان من بين أول من قرعوا جرس الإنذار» عن الهشاشة المالية وأن المشاركين فى الأسواق لم يعودوا يعاملون آراءه على أنها «سيناريوهات الاحتمالات القليلة التى تهم فى المحل الأول الاقتصاديين الأكاديميين». وكتب مارتن ولف، وهو صاحب عمود فى الفاينانشال تايمز فى عمود له فى فبراير ٢٠٠٨ يقول أن «سيناريو البروفسور روبينى كان منذرا بكارثة لدرجة تجعل الأبدان تقشعر. لكن تفكيره يستحق تناوله بجدية. فهو أول من تنبأ بكساد فى يوليو ٢٠٠٦. وفى الوقت نفسه، كانت وجهة نظره مثيرة للخلاف لأقصى حد. لكنها لم تعد كذلك».

وقدم روبينى والمؤلفون المشاركون معه نصيحة سياسية مختلفة بشأن ما يقتضيه التغلب على الأزمة. وقد حاجّوا بأنه على المدى المتوسط، لابد أن تتحسن الموازين المالية لاستيعاب تكاليف كفالة القطاع المالى وقطاع الشركات. ولكن نظر لأن «الأزمة أدت فى الأجل القصير إلى هبوط حاد فى الاستثمار والناتج فى

«على مدى العقد الماضى، فإن صفحته عن الأزمة الآسيوية على الإنترنت التى كان يعدها شخص واحد، تشعبت إلى عملية يعدها ٤٠ شخصا تسمى مرصد روبينى للاقتصاد العالمى، والذى يجمع المعلومات الخاصة بكل القضايا الاقتصادية الدولية ويحللها».

المنطقة الآسيوية»، فإن تطبيق هذا التصحيح قمين بأن يتوقف، حتى بتكلفة تتمثل فى التعرض مؤقتا لعجز مالى كبير». وكتبوا يقولون أن خطط الإنقاذ الدولية – مثل تلك التى يقودها صندوق النقد الدولى، يمكن أن «تلعب دورا حاسما، بالمساعدة فى تخفيف الانسحاق وتجنب حدوث نقص أكثر حدة فى الاستثمار والاستهلاك».

وكان روبينى أكثر من أكاديميين كثيرين، مناصرا لصندوق النقد الدولى. وهو يؤمن بأن هذا يرجع جزئيا إلى أنه «يتيح له معرفة المؤسسة من الداخل» فى مرحلة مبكرة. ففى ١٩٨٥، وكان طالبا فى السنة الثانية من الدراسات العليا، تدرب داخل الصندوق. وعاد للصندوق مرّات كثيرة فى السنوات اللاحقة وعمل مستشارا للخزانة الأمريكية من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠١. وعمل خلال الفترة ٢٠٠١– ٢٠٠٢ مع موظفى صندوق النقد الدولى حول التوصل لنهج لاكتشاف أوجه عدم المنعة فى القطاع المالى وقطاع الشركات وكتب (مع براد ستسر، ويعمل حاليا فى مجلس العلاقات الخارجية) كتابا أصبح مرجعا معياريا عن استجابات السياسة الملائمة إزاء أزمة الأسواق الناشئة – عنوانه «كفالة أم سحب للكفالة؟ استجابات للأزمة المالية فى الاقتصادات الناشئة.

المشاكل الناشئة

رغم أن عمله بشأن الأزمة الآسيوية وأزمات الأسواق الناشئة الأخرى قد جعله مشهورا فى دوائر صنع السياسة وبين بعض أقسام وسائل الإعلام، فإن صعود روبينى إلى مصاف الشهرة بدأ حقا عندما شرع فى دق جرس الإنذار من وقوع أزمة أقرب للدار. ويقول روبينى أنه بدءا من ٢٠٠٥، وعلى نحو متزايد فى ٢٠٠٦، جعله الارتفاع فى أسعار الأصول، وممارسات الإقراض المتراخية فى القطاع المالى وقطاع الشركات، والعجز الكبير فى الحساب الجارى، يفكر: «هاى، انتظر لحظة. إن الولايات المتحدة تبدو مثل سوق ناشئة. لماذا لم تنتفخ بطنها».

وكان روبينى واحدا من حفنة من المراقبين الذين أطلقوا تحذيراتهم فى وجه جمهور شكاك، معاد صراحة فى كثير من الأحيان (انظر الإطار). وفى ٢٠٠٦، سجل الاقتصاد العالمى بالكاد أسرع فترة خمس سنوات له من النمو خلال ٣٠ عاما، وكان اقتصاد الولايات المتحدة يسير سيرا حسنا، فقد تخلص من آثار فقاعة النت وهجمات ٩/١١ الإرهابية. وفى سبتمبر ٢٠٠٦، وفى خطاب أصبح مشهورا حاليا، أخبر روبينى جمهور المستمعين إليه من موظفى صندوق النقد الدولى أن هناك خطرا تربو نسبته على ٥٠ فى المائة بحدوث كساد فى الولايات المتحدة فى العام التالى. فخلال السنوات العديدة الماضية، مضى المستهلكون فى الولايات المتحدة فى صخبهم الإنفاقى، واستخدم كثيرون ملكية بيوتهم باعتبارها صرافا آليا وحذر من أن «استنفاذ قوى المستهلكين»، أصبح وشيكا حينذاك.

وأجرى روبينى مقارنة بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠١ عندما واجه الاقتصاد الأمريكى أخر انزلاق له إلى الكساد: «إن ما يحدث اليوم هو أنه بدلا من حدوث تخمة فى السلع التقنية، فإن لدينا تخمة فى رصيد المساكن وكذلك تخمة فى السلع الاستهلاكية المعمرة». ولم يستطع مجلس بنك الاحتياطى الاتحادى الأمريكى أن يدرأ الكساد، كما قال، «لنفس السبب الذى جعل تطمينات هذا البنك لا تنجح فى ٢٠٠١». فإذا ما واجهت تخمة، فإنه «يتعين عليك أن تعمل لتصريفها، وأسعار الفائدة لاتهم عمليا». كما تنبأ روبينى بأن باقى العالم لن «ينفصل» عن التطورات الجارية فى الولايات المتحدة.

ويقول تشارلس كولينز، نائب مدير دائرة البحث فى صندوق النقد الدولى، إنه بحلول الوقت الذى عاد فيه روبينى للحديث فى الصندوق بعد عام، ثبت إنه كان على صواب لحد كبير. والواقع أن كولينز قال مازحا فى ٢٠٠٧ إن «نوريل ربما لم يكن متشائما بالقدر الكافى» فى حديثه فى العام الماضى. كذلك قال كولينز أن آراء روبينى ساعدت فى إقناع الصندوق مبكرا بتبنى وجهة نظر متشائمة بشأن الآفاق العالمية.

إيجاد توازن

فى هذه الأيام، يحيا روبينى حياة مفعمة بالنشاط، محاولا أن يكون كما قال «أكاديميا بدوام كامل، وغير مستقر بدوام كامل، ومنظم مشروع بدوام كامل». ويقول أنه يتعين عليه أن يتوصل لتوازن أفضل بين هذه الأنشطة لكنه لا يعرف أيها يتخلى عنه.

وعبر العقد المنصرم، فإن صفحته عن الأزمة المالية الآسيوية على الإنترنت التى كان يعيدها شخص واحد، تشعبت إلى عملية يعدها ٤٠ شخصا تسمى مرصد روبينى للاقتصاد العالمى والذى يجمع المعلومات الخاصة بكل القضايا الاقتصادية الدولية ويحللها. ويقول روبينى أن كونه منظم مشروع منحه رؤية ثاقبة فى مجال الأعمال لا تتوافر مطلقا للأستاذ الأكاديمى المتخصص فى علم الاقتصاد. وهو اعتقاد يشاركه فيه زميله السابق فى ييل، روبرت شيللر. ويقول شيللر وهو رجل أعمال ناجح أيضا «أنه أمر جيد لعالم اقتصاد أكاديمى أن يدير مشروع أعمال».

هل سيتم إغراؤه بالانضمام لإدارة أوباما؟ روبينى يقول إن ذلك غير مرجح ويضيف: «فى السنوات القليلة الماضية، أصبحت معتادا على أن أكون قادرا على الكتابة بحرية وأن أعبّر عن آرائى دون قيود. وسيكون من الصعب التكيف للدخول فى وضع يتعين فيها على شخص ما توضيح كل كلمة أقولها». ويقول إنه بدلا من ذلك قانع بأن يكون تأثير غير مباشر على السياسة بالتعبير عن آرائه. «لا أود المبالغة فى تأكيد تأثيرى، لكننى أعتقد أننى حاليا عندما أكتب شيئا ما، فإن الناس يقرأونه ويفكرون فيه. وأنا سعيد بذلك». ■

باراكاش لونجانى مستشار فى دائرة البحوث فى صندوق النقد الدولى.

شخصيات

من حالم إلى مبتكر

باولو ماورو يرسم صورة لروبرت ج. شيللر

Paolo Mauro profiles ***Robert J. Shiller***

كثيرا ما جرى وصف روبرت ج. شيللر باعتباره حالما. وقد أورد فى بعض من أكثر كتبه مبيعا مثل «الأسواق الكلية» و «النظام المالى الجديد»، مبرر خلق أسواق مالية جديدة يستطيع الأفراد فيها أن يتفادوا أهم الأخطار التى تؤثر عليهم، مثل أخطار الدخل أو أسعار المساكن. وأشار إلى هذا باعتباره مقرطة التمويل، أو جعل الأسواق المالية تعمل من أجل مصلحة عامة الناس.

ومع حصوله على براءتى اختراع للابتكار المالى باسمه، بدأ شيللر يحول حلمه لحقيقة: ففى ٢٠٠٦ بدأ تداول العقود الآجلة الخاصة بأسعار المساكن فى ١٠ من مناطق العواصم فى الولايات المتحدة فى بورصة شيكاغو التجارية، وكذلك بدأ يظهر سعر متوسط على النطاق القومى وربما ترسخت شهرة شيللر كحالم فى شؤون التمويل والاقتصاد الكلى لدى الجمهور العام على نحو أفضل مع ظهور مؤلفه عن السلوك غير الرشيد فى الأسواق المالية – خاصة قدرته الباهرة على تحديد «الوفرة غير الرشيدة» وفقاعات المضاربة فى مرحلة مبكرة، بالنسبة لكل من سوق الأوراق المالية وأسعار الإسكان.

وبالطبع، فقد ظل شيللر أولا وأخيرا أكاديميا يحظى بعظيم الاحترام (وهو أستاذ كرسى آرثر م. اوكون للاقتصاد فى جامعة ييل وأستاذ التمويل فى كلية الإدارة فى ييل). ولكنه حظى بالشهرة عندما دلف لميدان علم الاقتصاد: فقد جعلته كتبه عن الأسواق المالية وأزمة الديون دون الممتازة اسما مألوفا، وظهر فى سلسلة من إعلانات التخطيط لمرحلة المعاش نشرت فى صفحات بأكملها فى الصحف الشعبية فى الولايات المتحدة.

الوفرة غير الرشيدة

أولا، الحقائق المتعلقة بقدرة شيللر على تحديد فقاعات أسعار الأصول. فى ١٩٩٦، لاحظ أن نسبة السعر/ الإيراد فى سوق الأوراق المالية بلغت ذروة تاريخية، وأكد (والمسلم به أن ذلك سبق هذا بأربع سنوات) أن التقديرات مغالى فيها فى سوق الأوراق المالية والمرجح أن تنهار. وأوضح وجهة نظره فى الطبعة الأولى من كتاب «الوفرة غير الرشيدة» التى خلا توقيتها من الخطأ والتى نشرت فى مارس ٢٠٠٠، مع انفجار فقاعة الإنترنت: وقدم بصفة خاصة تحليلا مقنعا للعوامل السيكولوجية الكامنة وراء تكون فقاعات المضاربة.

وفى دراسة أوراق بروكنجز التى أصدرها فى ٢٠٠٣ مع كارل كيس، وفى الطبعة الثانية من الوفرة غير الرشيدة (٢٠٠٥)، أثبت شيللر أن أسعار المساكن

بدأت تشبه «صاروخا يقلع منطلقا»، على الرغم من عدم حدوث تطورات فى عوامل أساسية مثل تكاليف البناء، والسكان، أو أسعار الفائدة يمكن أن تفسر هذا الإقلاع فى الانطلاق. والواقع أن شيللر باستخدام سلاسل بيانات عن أسعار المساكن لفترة تمتد قرنا من الزمان والتى لم يتم تجميعها من قبل، قد بيّن أن أسعار المساكن طفقت ترتفع على نحو أسرع من أى وقت مضى كنسبة من إيجارات المساكن أو الدخول الشخصية.

وقد تأثرت وجهة نظر شيللر عن السبب فى نشوء الفقاعات، بعلم النفس. ويعزو الفضل لفيرجينيا، زوجته لثلاثة عقود وعالمة النفس الإكلينيكية الحاصلة على الدكتوراه، فى تعريفه بميدان علم النفس فى مرحلة مبكرة من سيرته المهنية، ويضيف قائلا إنه «فى الزواج الناجح، تنزع إلى الاتجاه لوجهة نظر مشتركة للعالم». وهكذا تكمن فى جذور الفقاعات المالية، حسب رأى شيللر، حقيقة أن «البشر هم حيوانات اجتماعية، ونحن نؤثر فى بعضنا البعض»، مما يسفر عن «العدوى الاجتماعية». وفى الأوقات التى تتنامى فيها فقاعات الأسعار، ترتفع أسعار الأوراق المالية بسبب ظهور حكايات عن «عهد جديد»؛ وبالمثل تدعم زيادات أسعار المساكن المستدامة الاعتقاد الجماعى بأن أسعار المساكن لا يمكن إلا أن ترتفع، مما يخلّد اتجاها صعوديا حتميا على ما يبدو. وكما يؤكد شيللر، فإن هذا لا يعنى القول بأن الأساسيات غير مهمة. على النقيض من ذلك، فهو يعتبر أن فرضية السوق الكفؤة سليمة فى الأساس بمعنى أن تغيرا مهما على نحو كاف فى الأساسيات سيؤدى فى نهاية المطاف إلى تغييرات فى أسعار الأصول. ولكن، حسبما يتفق أن الناس يركزون عليه، فإن استجابة أسعار الأصول للأساسيات قد تستغرق وقتا طويلا.

وكما يعرف الجميع، فإن أسعار المساكن فى الولايات المتحدة تهاوت بصورة مثيرة منذ ٢٠٠٦. وفى هذا الصدد، كان شيللر يسمى المتنبئ بالكوارث – وذلك ليس عدلا، لأنه يعتقد أنه على الرغم من أن الانهيار الأخير فى أسعار المساكن فرض تكاليف جمة على المؤسسات المالية والاقتصاد بصفة أعم، فإنه فى ظل الظروف الطبيعية بصورة أكبر سيسعد معظم الناس عندما تصبح أسعار المساكن فى المتناول.

وقد انتقد بعض المعلقين أحدث كتب شيللر عن المشكلات التى نشأت فى أسواق الإسكان والرهونات، وهو كتاب «حل مشكلة الديون دون الممتازة»، باعتباره مشروعا كتب فى تعجل، وسارع بدفعه للناشرين لضمان جاذبية الموضوع. ومع ذلك، فإن الكتاب يقدم تحليلا جوهريا لسبب ظهور فقاعه أسعار المساكن، وتاريخا دقيقا للمؤسسات الجديدة الرئيسية التى أقامتها حكومة الولايات المتحدة فى ثلاثينيات القرن الماضى لانتشال سوق المساكن والاقتصاد من الكساد الكبير، والمقترحات الخلاقة التى وضعت لتقليل احتمال حدوث فقاعات مماثلة فى المستقبل.

وقد أكد شيللر منذ مرحلة مبكرة الدور الرئيسى للكفالات الكبيرة – وهى مكون ضرورى وإن كان يدعو للأسف فى استراتيجية إعادة وقوف الأسواق على أقدامها. ولكنه بلغ ذروة خياله عندما قدم مقترحات للمستقبل: تقديم مشورة مالية مدعومة للجميع؛ وضع عقود رهن نمطية تتوقع الخيارات فى حالة التخلف عن الدفع بموجب شروط متفق عليها سلفا، مثل حدوث انخفاض سريع فى الدخول فى فئة المقترض الوظيفية، ومنتجات مالية جديدة مثل الأوراق المالية المربوطة بالناتج المحلى الإجمالى أو أسعار المساكن؛ وأسواق مالية جديدة لتأمين أسهم المساكن والتأمين ضد خسارة الوظائف. كما ساند مقترحات الباحثة القانونية اليزابث وارن بإنشاء لجنة لسلامة المنتجات المالية.

والواقع أنه طوال مسيرته المهنية، فإن شيللر نفسه الذى أكد أن الأسواق المالية تعمل بصورة غير رشيدة، اقترح أيضا تمويلا أكثر – وليس أقل– كجزء من الحل. وهو يؤكد أن طريق المضى قدما للأمام يتضمن «مزيدا من التمويل، التمويل الأكثر ابتكارا، التمويل الأكثر ديمقراطية [المتاح للجميع]، وتمويل فى ظل إطار مؤسسى محسن».

ليس هناك حلم دون تعرق

تقوم رؤية شيللر على أساس من البحوث العلمية الجوهرية، تشمل عادة مزيجا من النظرية، والتحليل التجريبى، وقدرا مدهشا من جمع البيانات بحرص، وتصميم التدابير الملائمة لاقتناص الظاهرة الاقتصادية التى تتم دراستها.

وأعمال شيللر المبكرة أكاديمية وتقنية بصورة لا ريب فيها. وكان مطبوعه الأول فى علم الاقتصاد عن «مُقوّم التخلف الموزع المستمد من سوابق السلاسة». وهو يقول إنه كان مهتما للغاية بالاقتصاد القياسى غير الموجه والإحصاءات التى تقوم على نظرية ربط الاحتمالات بوقائع فردية، ربما نتيجة لاتجاهه لعلوم الفيزياء فى دراساته. وكان إنجازه الرائد الرئيسى الأول الذى استأثر باهتمام كثيرين من زملائه فى الدوائر الأكاديمية هو «هل تتحرك أسعار الأسواق المالية بأكثر مما تبرره التغيرات اللاحقة فى الأرباح؟» (المجلة الاقتصادية الأمريكية، ١٩٨١). وكان هذا بحثا له بالغ التأثير (ولا يزال أكثر مقالات شيللر ذكرا حسب Google Scholar). ووفق نظرية التمويل المعيارية، فإن أسعار أسهم شركة ما لابد أن تساوى مجموع الأرباح (بالقيمة الحالية الصافية) التى يتوقع أن تدفعها الشركة فى المستقبل. ولكن كما يشير عنوان بحث شيللر، فقد بين أن أسعار الأوراق المالية تتقلب بأكثر مما تبرره أى توقعات معقولة بما يحتمل أن تكون عليه الأرباح فى المستقبل. وباستخدام تعبيرات الرطانة الشائعة فى هذا الميدان، فإن تقلب أسعار الأوراق المالية يتجاوز كثيرا تقلب صافى القيمة الحالية المخصومة

الإطار ١

الأصول الحقيقية لمصطلح «الوفرة غير الرشيدة»

لم يبتكر شيللر مصطلح «الوفرة غير الرشيدة» – وهو عنوان واحد من أكثر كتبه مبيعا– لكنه اقترب من ذلك تماما. فقد استخدم آلان جرينسبان رئيس مجلس بنك الاحتياطى الفيدرالى المصطلح، فى خطاب ألقاه فى عشاء بالملابس الرسمية فى واشنطن فى ٥ ديسمبر ١٩٩٦. فقد تساءل جرينسبان قائلا: «لكن كيف نعرف متى تُصعّد الوفرة غير الرشيدة، قيم الأصول بغير موجب، وهو ما يصبح عندئذ موضع كساد غير متوقع ومتطاول كما حدث فى اليابان فى العقد الماضى؟» وأضاف قائلا: «ينبغى لنا كقائمين على المصارف المركزية ألا نقلق إذا لم تهدد فقاعة متهاوية للأصول المالية بإلحاق الضرر بالاقتصاد الحقيقى، وإنتاجه، ووظائفه، واستقرار الأسعار». وفور أن قال ذلك مباشرة، تهاوت سوق الأوراق المالية فى طوكيو بصورة حادة وأغلقت بانخفاض يبلغ ٣ فى المائة. ولحق الضرر بالأسواق فى شتى أنحاء العالم. وقد أدلى شيللر (إلى جانب زميله جون كامبل) بشهادته أمام مجلس بنك الاحتياطى الفيدرالى، وكان قد تناول طعام الغداء مع جرينسبان قبل ذلك بيومين فحسب. وقد شهد بأن الأسواق لم تكن رشيدة، لكنه لا يتذكر استخدام كلمة «الوفرة». ومن جانبه، يذكر جرينسبان فى سيرته الذاتية أن «مفهوم الوفرة غير الرشيدة ورد على ذهنى وأنا فى حوض الاستحمام ذات صباح وأنا أكتب إحدى الخطب».

المتوقعة لكل الأرباح فى المستقبل. وكان هناك مكون أساسى فى هذا البحث هو تجميع بيانات تاريخية طويلة المدى عن الأرباح ترجع قرنا للوراء، مما سمح له بحساب القيمة الحقيقية لأسعار الأوراق المالية لفترة طويلة بما يكفى لإجراء تحليله. وتجميع شيللر لسلاسل زمنية موثوق بها عن أسعار الأصول، والتى ترجع عادة قرنا للوراء، بند تكرر طوال مسيرته المهنية.

وقد قوبل البحث باهتمام كبير، ولكن بعداء فى بعض الأحيان، لأنه يمس عصبا حساسا – فقد اعتبر تحديا للمفاهيم الراسخة عن رشد المستثمرين. وفى ضوء تأكيد شيللر المبكر على دور العوامل السيكولوجية فى التمويل، هل ينبغى اعتباره الأب المؤسسى للتمويل السلوكى (أى التمويل من منظور أوسع للعلوم الاجتماعية، بما فى ذلك علم النفس وعلم الاجتماع) الذى أثار كل هذا الحنق فى الدوائر الأكاديمية؟ نعم ولا. ورغم أنه قرر بوضوح أن الأسواق جدّ متقلبة فى حركتها بأكثر مما تحركه الأساسيات بصورة كلية، فإن عمله لم يركز على تفسير اتجاه الانحرافات فى أسعار الأصول عن الأساسيات أو التنبؤ بها.

وبعد بيان ذلك، فإن شيللر أشار منذ المراحل الأولى لمسيرته المهنية إلى أهمية العوامل السيكولوجية، وهو يشعر بالسرور حاليا على نحو واضح لذكر دوره كمنظم لورشتى عمل مهمتين للمكتب القومى للبحوث الاقتصادية: عن التمويل السلوكى، مع ريتشارد ثيلر، منذ ١٩٩١؛ وعن الاقتصاديات الكلية واتخاذ القرار الفردى، مع جورج اكرلوف، منذ ١٩٩٤ ويقول إن من دواعى أسفه هو أنه على الرغم من أن التمويل السلوكى مجال آخذ فى التشكل بصورة واضحة، فإن عددا أقل من طلاب الدراسات العليا كانوا راغبين حتى الآن فى تحمل مخاطرة الانحراف عن نظرية المنفعة النمطية فى سياق الاقتصاديات الكلية.

أرقام قياسية جديدة، أسواق جديدة

ربما كان عمل شيللر عن أسعار المساكن هو خير ما يجسد دور القياس الدقيق وجمع البيانات– وتلك سمة للباحث الأكاديمى الحق ذى الاتجاه التطبيقى. وعلى الرغم من أن القيمة الإجمالية للمساكن فى الولايات المتحدة فى مثل ضخامة حجم القيمة الإجمالية لأسهم الشركات، فإن السلاسل التاريخية لأسعار المساكن ببساطة لم تكن متاحة حتى وقت قريب. وقد قدم شيللر (مع زميله كارل كيس) تحليلا لخصائص الرقم القياسى للأسعار، ثم مضى ليجمع السلاسل التاريخية لأسعار المساكن فى الولايات المتحدة فى ١٠ مناطق للعواصم فيها.

والرقم القياسى للأسعار الذى وضعه شيللر مع كيس رقم قياسى حسابى مرجح للبيع المتكرر يتتبع سعر البيع الخاص بنفس المساكن، وذلك لتفادى التغيرات فى الأسعار المتوسطة الناجمة عن الاتجاه الصعودى العام فى حجم المساكن ونوعيتها على مرّ الزمن. والهدف هو توفير تقديرات لسعر مسكن معيارى لا يتغير، حتى يمثل الرقم القياسى للسعر محصلة الاستثمار فى إقامة مسكن– بما لا يختلف عن محصلة الاستثمار فى الأسهم الذى يتم تتبعه من خلال الرقم القياسى لسوق الأوراق المالية الذى يستند إلى نفس الأسهم غير المتغيرة الذى يشاهد عند شرائها وبيعها فى أوقات مختلفة. وينطوى الحصول على أسعار نفس المسكن الذى تم بيعه وشراؤه منذ سنوات كثيرة خلت، على حلّ تحديات عملية– تتضمن برامج التدوين لمسايرة عناوين الشوارع، التى تسقط من مساكن العينة التى يبنى مالكوها امتدادات كبيرة لها، وما إلى ذلك.

وإذ تسلح شيللر وزملاؤه بمقياس موثوق به عالى النوعية لأسعار المساكن، فقد استطاعوا من ثم اقناع بورصة شيكاغو التجارية بأن تبدأ فى إقامة سوق للعقود الآجلة فى أسعار الأسهم فى مايو ٢٠٠٦. ونما حجم هذه التجارة سريعا لمدة عام لكنه وهن بعد ذلك من جراء انخفاض أسعار المساكن. وحاليا يبلغ مجمع حجم هذه التجارة منذ استهلاك السوق مئات الملايين من الدولارات– وهو ضخم وإن لم يكن مذهلا فى السوق المالية. ويعترف شيللر بسهولة بأن الأسواق المالية الجديدة التى شهدت قفزة كبيرة فى البداية لم تكن أكثر ربحا من كتابة أفضل الكتب مبيعا، رغم أنه يضيف أنه أصاب نجاحا من بيع شركته التى تجمع بيانات أسعار المساكن وتقوم بحساب الرقم القياسى المسمى كيس شيللر لستاندرد آند بورز. ومع ذلك، فإن الأسواق الجديدة قائمة، وسيكون من المثير للاهتمام معرفة ما إذا كانت تنتعش عندما تتوقف أسعار المساكن عن الهبوط فى نهاية المطاف.

وهناك سوق أخرى تصدر شيللر الدعوة إليها هى سوق «الأسهم الكلية»، وهى أوراق مالية يتم تداولها فى البورصة تمكن المستثمرين من التعبير عن رأى متفائل أو متشائم عن قيمة فئات الأصول المهمة بصورة أساسية وعن المصالح الاقتصادية (أى شىء يقيسه رقم قياسى). والأسهم الكلية مضمونة بالكامل بسندات الخزانة الأمريكية قصيرة الأجل وبالنقدية. ويتم إصدارها لما يصل إلى ٢٠ عاما، أزواجا: على سبيل المثال يتم إصدار سند «النفط مرتفع السعر» و «النفط منخفض السعر» فى البدء بمائة دولار لكل منهما عندما يكون ذلك هو سعر السوق الجارية للنفط. وفى البدء، فإن السمسار سيشترى كليهما فى البدء، ثم يبيع كلا منهما على حدة. وسوف يشترى المستثمرون الذين يراهنو. على زيادة أسعار النفط سندات «سعر النفط المرتفع» ويشترى من يراهنون على انخفاضها سندات «سعر النفط المنخفض». وعندما يرتفع سعر النفط إلى ١٢٠ دولارا، فإن سند سعر النفط المرتفع يساوى ١٢٠ دولارا وسند سعر النفط المنخفض يساوى ٨٠ دولار. والسمسار مغطى بالكامل، ولا يواجه أى من هذين المستثمرين مخاطر الطرف المقابل. وقد كان الحجم المجمع للتجارة هنا يتجاوز مليار دولار، ويأمل شيللر

الإطار ٢

مسوح ووضع أرقام قياسية للتضخم

أحد طرق التوصل للسبب فى أن بعض المبتكرات تلقى ترحيبا من قبل الرأى العام، فى حين أن مبتكرات أخرى لا تلقاه، هو ببساطة سؤال الناس عن مواقفهم تجاه المبتكرات المقترحة. وقد فعل شيللر ذلك على وجه الدقة من خلال عدد من المسوح للمواقف الشعبية تجاه وضع رقم قياسى للتضخم فى بلدان مختلفة. وكان هذا العمل الذى تم الاضطلاع به قبل ١٩٩٧، يهدف فى نهاية المطاف إلى فهم السبب فى أن وضع رقم قياسى للتضخم لم يصبح أكثر شيوعا فى الولايات المتحدة. وربما لم يستهو استخدام المسوح– بدلا من النظرية الأكثر أحكاما أو النماذج الرياضية– كثيرين من زملاء شيللر فى الدوائر الأكاديمية. لكنه كان يعتقد «أن هذا هو موضع تمكنه: ليس على أن أفعل نفس الأشياء التى يفعلها الآخرون»، وأنه لفهم ما يحفز سلوك الناس، ربما يكون أبسط خيار فى بعض الأحيان هو سؤالهم عن السبب فى أنهم يفعلون ما يفعلونه. وحتى إذا لم يستطع المرء أن يأخذ الإجابات على المسوح بقيمتها الظاهرة، قد تظل موحية بشأن محور اهتمام الناس وهم يقومون باختياراتهم. وعلى مرّ السنين، لم يطبق شيللر استخدام المسوح على وضع الأرقام القياسية والابتكار المالى فحسب، بل طبقه أيضا على العوامل الكامنة وراء التغيرات الكبيرة فى أسعار الأصول، مثل الانهيار الاقتصادى للبورصة فى أكتوبر ١٩٨٧.

فى أن يتم تداول الأسهم الكلية أيضا بالنسبة لأسعار الأسهم، والناتج المحلى الإجمالى، ومتغيرات اقتصادية كلية أخرى.

سر الابتكار المالى

لماذا ينجح بعض المبتكرات المالية، فى حين لا تنجح مبتكرات أخرى؟ لا يزال هذا سرًا نوعا ما. ومثلما يوضح شيللر فقد كان من سوء الحظ أن بدأت أسعار

«هذا هو موضع تمكنه: ليس على أن أفعل نفس الأشياء التى يفعلها الآخرون».

المساكن تنخفض فى نحو الوقت الذى أنشئت فيه سوق جديدة للعقود الآجلة فى مجال المساكن. والواقع، إن أسعار العقود الآجلة الخاصة بالمساكن كانت آخذة فى التراجع (أدنى من الأسعار الحالية) – وبذا تشير إلى انخفاض متوقع فى أسعار المساكن– عنها فى الأيام الأولى للسوق الجديدة. والواضح أنه لم تقدم الصعوبات المالية التى عاناها عدد من القوى الفاعلة فى القطاع يد المساعدة كما لم يفعل ذلك الانخفاض فى الأسعار نفسه. يقول البعض إن هناك عددا أقل مما يلزم من البنود الجديدة المتعلقة بالإسكان، وأن البيانات الخاصة بالأرقام القياسية لأسعار المساكن لا يتم نشرها إلا مرة واحدة فى الشهر، مما يعنى ضمنا أن العمل اللازم لحفز التداول فى السوق لأرقام أسعار المساكن القياسية أقل مما يجب. ويخالف شيللر هذا: فهو يوضح أنه ليس هناك فقط فيض من المستجدات فى شكل المساكن الفردية التى يتم شراؤها وبيعها، ولكن هناك عوامل كثيرة لها تأثيرها فى نهاية المطاف على الطلب على المساكن (مثل الدخول وتوافر البنية الأساسية) والعرض الخاص بها (أسعار الفائدة وتكاليف البناء).

بيد أنه فيما وراء ظروف خاصة وعنصر الحظ، يتزايد التسليم بأن بلوغ مستوى النطاق الواسع أو الكتلة الحرجة سريعا، عامل مهم فيما إذا كانت المنتجات أو الأسواق المالية الجديدة ستنجح أم لا. ويلاحظ شيللر أن مشتركا فى السوق يعرب أحيانا عن اهتمامه فى اكتساب مركز كبير فى سوق العقود الآجلة لأسعار المساكن، لكنه يمتنع عن ذلك عندما يتضح أنه لا توجد أية قوة فاعلة كبيرة فى تلك السوق. والواقع أن شيللر يشبه السوق المالية الجديدة بحفل: «فالناس لا يريدون الذهاب لحفل إلا إذا عرفوا أن أناسا آخرين سيذهبون إليه، ومن ثم سيتسم بالحيوية.» ومن ثم، فعندما يذهب الجميع للحفل، يتضح أنه سيحظى بالنجاح، أما إذا لم يحضر أحد، فيكون من الصعب عادة التنبؤ بالسيناريو الذى سيتحقق. (فى الأدبيات الأكاديمية، يشار إلى احتمال حدوث مثل هذه السيناريوهات المتباينة بصورة حادة باعتبارها التوازنات المتعددة، وتوصف الأعمال التى يدعم بعضها بعضا من قبل أطراف متعددة التى تقف وراء عدم التيقن هذا باعتبارها مكملات استراتيجية).

كما يعتقد شيللر أن صانعى السياسة يستطيعون أن يلعبوا دورا أساسيا فى تحقيق الابتكار المالى. فعلى سبيل المثال، فقد حاجت قائمة طويلة من الاقتصاديين المشهورين (بمن فيهم شيللر) فى أوقات مختلفة عبر القرن الماضى لصالح إصدار سندات مربوطة بالتضخم. لكن سوق الأوراق المالية للخزانة المحمية من التضخم لم يتم إنشاؤها فى الولايات المتحدة إلا فى ١٩٩٧، وعندئذ وحسبما يقول شيللر (وآخرون) لعب لارى سومرز نائب وزير الخزانة دورا رئيسيا فى هذا الابتكار. وإضافة لذلك، فإن القدرة على قياس قيمة الأصول المعنية أو الكميات هى أيضا شرط ضرورى حتى يمكن إقامة السوق: فبدون الرقم القياسى لأسعار المساكن المسمى كيس شيللر لستاندرد آند بورز، ربما لم يكن فى الإمكان إقامة سوق العقود الآجلة للمساكن. وكما سبق ذكره، فإن القياس الجيد شرط ضرورى، لكنه ليس كافيا: فعلى الرغم من أن بيانات الناتج المحلى الإجمالى كانت متوافرة منذ أمد بعيد للغالبية الساحقة من البلدان، فإن السوق الخاصة بالأوراق المالية المستندة للناتج المحلى الإجمالى التى تقترحها شيللر لم تقلع (بعد).

المستقبل الحالم

ما هى رؤية وحلم شيللر بالنسبة لمستقبله المهنى الخاص؟ حسنا، بالطبع هناك كتاب جديد قيد الإعداد حول الاقتصاديات الكلية السلوكية، تتم كتابته مع جورج اكيرلوف، يلقيان فيه الضوء على «روح القطيع» والثقة فى تحديد النتائج الاقتصادية الكلية. ويبدو هذا شبيها بعمل جدير بعالم لا تزعزع ثقته: هل يشعر شيللر بأن كتابه الشعبى الأخير خصم من إسهامه فى الأدبيات الأكاديمية؟ هل أغفل الاضطلاع بأعمال القياس الاقتصادى الأكثر تقنية التى بدأ بها مسيرته الأكاديمية؟ يؤكد شيللر مجددا «أنه لا يزال قادرا على القيام بهذه الأعمال، وأنه لا يزال قادرا على إجراء العمليات الرياضية».

والواقع أنه لا يعتبر كتبه كتبا شعبية– ربما تصبح شعبية «فقط بمعنى التى تخليت فيها عن الرياضيات». لكن شيللر يقول إنه حاليا «تُطلب منى أشياء أخرى». وهو يسعى بصفة خاصة لمواصلة نشاطاته كداعية وميسّر للابتكار المالى. وهو يوضح أن التمويل يفترض أن يعمل لصالح الناس، لكن كثيرا من الأدوات المالية القائمة لا تزال «تنتمى للقرن التاسع عشر تماما».

لم تعد المخاطر الاقتصادية الرئيسية التى يواجهها الأفراد حاليا هى تلك التى يوجد بشأنها تأمين. فلدينا تأمين ضد الحرائق، لكن مع قوانين البناء المحسنة والوسائل الأفضل لمكافحة الحرائق، يقل أكثر فأكثر عدد المنازل التى تدمرها النيران حاليا. ولدى أناس كثيرين تأمين على الحياة، لكن متوسط العمر عند الوفاة لم يعد ٤٥ عاما؛ وتقل أكثر فأكثر وفيات الآباء فى سن مبكرة عندما لا يكون أطفالهم يعملون بعد. ويحاج شيللر بأن الأمر يقتضى إنشاء الأدوات والأسواق المالية الجديدة لحماية الأفراد من انخفاض الدخول أو أسعار المساكن. هل يستمر تحول الحلم إلى حقيقة. ■

باولو ماورو رئيس شعبة فى دائرة الشؤون الاقتصادية فى صندوق النقد الدولى

المراجع:

Case, Karl E., and Robert J. Shiller, 2003, "Is There a Bubble in the Housing Market?" Brookings Papers on Economic Activity, *Vol. 2, pp. 299–342.*

Shiller, Robert J., 1981, "Do Stock Prices Move Too Much to Be Justified by Subsequent Changes in Dividends?" American Economic Review, *Vol. 71, pp. 421–36.*

———, *1993,* Macro Markets: Creating Institutions for Managing Society's Largest Economic Risks *(Oxford: Oxford University Press).*

———, *2000,* Irrational Exuberance *(Princeton, New Jersey: Princeton University Press).*

———, *2003,* The New Financial Order: Risk in the 21st Century, *(Princeton, New Jersey: Princeton University Press).*

———, *2008,* The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened, and What to Do about It *(Princeton, New Jersey: Princeton University Press).*

تـــراث لأناقة النموذج

جيمس ل. رو يرسم صورة عن قرب لعالم الاقتصاد الكلى **جاك بولاك**

*James L. Rowe profiles macroeconomist **Jacques Polak***

أنفق جاك بولاك – وهو خبير اقتصادى بارز فى القرن العشرين شكلت بحوثه الرائدة النهج الاقتصادى الرئيسى لصندوق النقد الدولى – حياته كلها تقريبا فى العمل كمحاسب. فعندما التحق بجامعة أمستردام فى ١٩٣٢، كان هذا الفتى البالغ من العمر ١٨ عاما يعتزم الالتحاق بشركة أسرته للمحاسبة. ولكن برنامجا صارما جديدا فى هولندا فرض على المتطلعين للحصول على لقب محاسب قانونى عام، الحصول أولا على درجة فى الاقتصاد قبل أن يقوموا بالدراسات العليا فى المحاسبة. ونتيجة لذلك، وكما قال بولاك فى رواية شفوية لتاريخه عرضها فى البنك الدولى فى ٢٠٠٥، فإن أهدافه «تغيرت مع الظروف المحيطة». ومثل كثيرين من الطلاب فى عصر الكساد، فترت همة بولاك من جراء البطالة المرتفعة والشدة الاقتصادية. وبعد عام من العمل المتوازى فى دراسة الاقتصاد والمحاسبة، فقد بولاك الاهتمام بأن يصبح محاسبا قانونيا عاما.

وبدلا من ذلك، شرع فى مسيرة مهنية امتدت ٧٠ عاما كخبير اقتصادى وكموظف مدنى دولى – وهى مسيرة استمرت نحو ٣٠ عاما بعد تقاعده الرسمى. فقد التحق بعصبة الأمم المتحدة أيام احتضارها، وجرى توظيفه بعد ذلك بعقد من الزمان تقريبا، فى صندوق النقد الدولى الذى كان قد أنشئ حديثا، حيث ساعد فى وضع نموذج اقتصادى دولى تعاونى – برز للوجود فى مؤتمر بريتون وودز فى ١٩٤٤، الذى شهده.

وباعتباره مسؤولا أقدم فى صندوق النقد الدولى لثلاثة عقود، لعب دورا أساسيا فى وضع النظام النقدى الدولى، بما فى ذلك إنشاء حقوق السحب الخاصة – أصول الاحتياطى الدولى. لكن بولاك وزملاءه يتفقون على أن الإسهام الأكثر استدامة فى علم الاقتصاد والصندوق على حد سواء هو النموذج الاقتصادى الذى يحمل اسمه. وقد فسر نموذج بولاك ميزان المدفوعات القطرى بمصطلحات نقدية، مما مكن الاقتصاديين من فهم سبب اختلال التوازن الاقتصادى الدولى للبلدان. عن طريق بيان مصدر مشاكل ميزان المدفوعات فى خلق الائتمان المحلى، وفر النموذج أيضا لصندوق النقد الدولى القدرة على تحديد الخطوات التى ينبغى للبلدان اتخاذها لتصحيحها.

إن صندوق النقد الدولى الذى التحق به بولاك فى ١٩٤٧ (والذى لا يزال يحتفظ فيه بمنصب وهو فى سن الرابعة والتسعين) يشرف على نظام نقدى دولى يقوم على أسعار صرف ثابتة، فى القلب منها الذهب والدولار الأمريكى. وقد لعب رأس المال الخاص دورا صغيرا، وبحلول الستينيات من القرن الماضى ثار هاجس كبير بشأن السيولة الدولية – ما إذا كان سيتوافر قدر كاف من الدولارات لتيسير حجم المعاملات بين البلدان اللازم لتحقيق النمو والازدهار العالمى. وقد تحول هذا النظام إلى نظام لأسعار الصرف فيه حرية التقلب استجابة لقوى السوق وانتهى فيه دور الذهب فى الأساس. واليوم، تهيمن تدفقات رأس المال الخاص على النظام المالى الدولى.

وباعتباره من كبار مسؤولى صندوق النقد الدولى من ١٩٥٨ حتى ١٩٧٩، كان بولاك أحيانا يشارك فى اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية الشائكة التى ميزت تحولات النظام الفظة: التفاوض حول قروض الصندوق للمملكة المتحدة فى ١٩٦٥ و١٩٦٧، وإنشاء حقوق السحب الخاصة، وموت نظام سعر الصرف الثابت فى أوائل السبعينيات من القرن الماضى. وقد عمل أخيرا مديرا تنفيذيا من ١٩٨١ حتى ١٩٨٦ عن هولندا، التى شهد تطورها اقتصادين اشتراكيين التمسا الحصول على مساعدة الصندوق.

الكساد الكبير

ربما مثلما يلائم خبيرا اقتصاديا وجد دافعه المهنى فى الكساد الكبير، درس العمل الرئيسى الأول لبولاك، دراسته للدكتوراه فى ١٩٣٧، استخدام الأشغال العامة للتصدى للركود الاقتصادى. وفى كتابته لهذا، التمس الإرشاد من جان تنبرجن، الذى شارك فى الحصول على جائزة نوبل فى الاقتصاد فى ١٩٦٩. وكان تنبرجن قد طور بالفعل نموذجا اقتصاديا للاقتصاد الهولندى، وطور بعد ذلك واحدا للولايات المتحدة. وبحلول ١٩٣٧، كان تنبرجن قد انتقل من أمستردام إلى جنيف لإجراء دراسات اقتصادية عن دورات الأعمال من أجل عصبة الأمم. وطلب من بولاك أن ينضم إليه كمساعد.

كان ذلك وقتا للإثارة بالنسبة لبولاك، الذى كان جدول عمله موضوعا على الزاوية اليمنى لمكتب تنبرجن. وقد كتب بولاك فى مقدمة لمجموعة من أبحاثه يقول «أتيحت لى الفرصة لأستوعب منهجه فى العمل كما لو كان ذلك يتم بالتناضح. فقد تعلمت المزيد من الرياضيات، بل وأعتقد المزيد من الاقتصاد فى ذلك المنصب بأكثر مما تعلمته طوال دراساتى كافة. كان نوع العمل الذى تم فى جنيف فى صدارة الدراسات الاقتصادية والقياس الاقتصادى... وكانت الموضوعات الملائمة للصحف يسهل الحصول عليها مثل البيض الملون فى عيد شم النسيم».

وفى جنيف، أنتج بولاك أول أعماله بالإنجليزية فى مطلع ١٩٣٩، بعد وقت قصير من عودة تنبرجن لهولندا وقبل وقت قصير من الحرب العالمية الثانية. وفى بحثه الأول، اعتمد على نموذج تنبرجن للقياس الاقتصادى الخاص بالولايات

المتحدة لتقدير الميل الحدى للاستهلاك لدى العمال العاديين، وكاسبى الأجور الأعلى، والمزارعين ثم استخلص تقديرا للمضاعف الكنزى – المفهوم الذى يفسر التأثير الأخير للزيادة فى الإنفاق على الدخل والناتج.

التخطيط لانتهاء الحرب

ولكن حيث إن الحرب كانت قد شملت أوروبا كلها، فقد غير بولاك وزملاؤه محور تركيزهم. كانوا يتوقعون بالفعل انتهاء النزاع، ويسعون لاستخلاص الدروس اللازمة للتطبيق على السلام التالى الناجم عما أسماه بولاك فرسای «المرقعة» التى أنهت الحرب العالمية الأولى وشكلت السياسات الاقتصادية السيئة التى اتبعها كثير من البلدان خلال فترة ما بين الحربين.

وبحلول صيف ١٩٤٠، كان نصف فرنسا قد تم اجتياحه ووصلت القوات الألمانية للحدود السويدية. ويتذكر بولاك قائلا: «كان بعض الناس المهمين فى الولايات المتحدة يريدون تعزيز عمل عصبة الأمم، حتى لو لم تكن الولايات المتحدة عضوا فيها، وأقنعوا حكومة الولايات المتحدة بنقل اقتصاديى العصبة إلى معهد الدراسات المتقدمة فى جامعة برنستون.

وكان هذا يعنى نقل ١٠ من الاقتصاديين وأسرهم من جنيف بالجامعة عبر فرنسا المحتلة إلى برشلونة التى يحكمها فرانكو، «عابرين حدوديين فى وقت كانت فيه كافة العلاقات الدبلوماسية متوترة». وبعد ذلك سافروا بالقطار إلى البرتغال حيث لحقوا بمركب. وقد أخبر بولاك مجلة التمويل والتنمية أنها كانت «رحلة عذاب» بدأت باصطدام بين حافلتهم وقطار بضاعة ترك الحافلة تهوى فى حقل من عل مثخنة بجراحها.

لكن المجموعة نجت وبقيت على قيد الحياة، ووصلت إلى الولايات المتحدة، واتخذت لها سكنا فى برنستون ، حيث أعد بولاك فى السنوات الثلاث التالية تقارير عن موضوعات مثل الإغاثة بالأغذية، ومشكلات موازين المدفوعات فى البلدان التى اقترضت دوليا لإعادة البناء، وخفض قيمة سعر الصرف فى أوروبا خلال العشرينيات من القرن الماضى. وفى أبريل ١٩٤٣، تقلد بولاك منصبا كخبير اقتصادى فى السفارة الهولندية فى واشنطن، ويحكى أنه فى نفس اليوم نشرت النيويورك تايمز موضوعات عن أن بريطانيا والولايات المتحدة يخططان للبنيان الاقتصادى الذى سيقوم فيما بعد الحرب. وأصبح ممثل هولندا فى جلسات التخطيط التى سبقت مؤتمر بريتون وودز نفسه فى تموز / يوليو ١٩٤٤. وقد قال إن الدول التى أنشأت ما يسمى مؤسسات بريتون وودز – صندوق النقد الدولى والبنك الدولى – كانت مجمعة على الاعتقاد بأنه «من الأهمية القصوى» أن «تعالج» فترة ما بعد الحرب «بطريقة أفضل كثيرا» من معالجة الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى. «والواقع أن هذا هو ما حدث».

الانضمام لصندوق الأمم المتحدة الوليد

بعد فترة وجيزة من مؤتمر بريتون وودز، التحق بولاك بوكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتعمير الجديدة، والتى كانت قد أنشئت قبل عام لمساعدة بلدان أوروبا وآسيا على مواجهة الدمار الذى خلفته الحرب وقضايا اللاجئين. ولكن بعد أن توقفت الولايات المتحدة عن دعم الوكالة فى ١٩٤٦، قال بولاك «إنه كان فى أمس الحاجة للحصول على وظيفة».

وكان أول مدير للبحوث فى صندوق النقد الدولى الذى كان لا يزال يجرى تنظيمه هو ادوارد ام. برنشتين، الذى كان باعتباره مسؤولا فى وزارة الخزانة الأمريكية لاعبا أساسيا فى بريتون وودز. وعرض على بولاك وظيفة مدير شعبة الإحصاءات فى إدارة البحوث، على أن يكون مفهوما أنه مع توقيع كاميل جوث أول مدير عام للصندوق على عقد العمل، فإن بحوث القياس الاقتصادى ستتركز فى الشعبة. وكان جوث وهو وزير مالية بلجيكى سابق، يعرف بولاك من أيام عمله فى السفارة عندما كانت بلجيكا وهولندا تتعاونان فى تحديد أسعار الصرف بين الدولار والفرنك البلجيكى والجلدر الهولندى والتى سيستخدمها الحلفاء بعد انتزاع البلدين من السيطرة الألمانية. ووافق جوث على عرض التوظيف، لكن بشرط عجيب فى العقد. فقد كان قد أرسل توا عدة تعيينات لرؤساء الشعب إلى المجلس التنفيذى للاعتماد، وشعر بأنه لا يستطيع أن يقترح اسم بولاك لفترة. وأخبر جوث بولاك أنه إذا كان مستعدا لقبول مخاطرة تعيينه بأثر رجعى، فيمكن أن يبدأ فى أول يناير ١٩٤٧. وقد قال بولاك «وحيث إنه لم يكن لدى خيار جيد آخر، فقد قبلت».

واستغل الوقت فى مزيد من العمل على نموذج رائد يعد فتحا للاقتصاد العالمى كان قد استحدثه فى ١٩٣٩. وكان ذلك النموذج بنيانا فكريا بسيطا تضمن ثمانية بلدان – الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا والنرويج وهولندا والسويد. لكنها كانت تلك هى المرة الأولى التى يشيد فيها شخص ما مثل هذا النموذج. وقد وسّع نطاق النموذج ليشمل ٢٥ بلدا ومزيدا من المعادلات السلوكية، ونشره فى النهاية ككتاب فى ١٩٤٥. ومن بين الاستنتاجات التى توصل إليها «أن ما يربو كثيرا على نصف الانخفاض فى

جاك بولاك (واقفا، الثانى من اليسار) فى اجتماع فى دائرة البحوث فى صندوق النقد الدولى فى سنواته الأولى.

التجارة العالمية خلال فترة الكساد، كان نتيجة لانخفاض الطلب فى الولايات المتحدة. وكان النموذج وتقنياته هما الأساس فى عمليات النمذجة القياسية الاقتصادية المبكرة للاقتصاد العالمى التى قام بها العاملون فى صندوق النقد الدولى، وبهذا المعنى، كان هو سلف النماذج الأكثر اتقانا التى يستخدمها الصندوق حاليا.

يقول جون ويليامسون من معهد بيترسون للاقتصاد الدولى وزميل بولاك فى صندوق النقد الدولى فى أواخر السبعينيات، إن «نموذج التجارة كان عملا رائدا، لكنه أساس استحقاقه للشهرة». ويضيف «لم يكن له أسلاف، لكن كان له خلفاء كثيرون، سرعان ما أصبحوا أكثر إتقانا». بيد أن ويليامسون يلاحظ أن القصة مختلفة بالنسبة إلى نظرية بولاك البسيطة بصورة غير عادية وإن كانت قوية عن العلاقة بين عرض النقود وميزان المدفوعات القطرى. وقد صمد النموذج الذى نشر فى ١٩٤٧ لاختبار الزمن.

نموذج بولاك

لم يستحدث بولاك فقط فهما جديدا لمصادر اختلال التوازن المالى القطرى، بل إن نموذجه بين أيضا التدابير السياسية التى يستطيع الصندوق أن يوصى البلدان بها لكى تصحح اختلالات التوازن فيها. ويقول موشين خان، مدير دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فى الصندوق «ينبغى حرفيا أن تكون هناك مئات من البحوث التى تنطلق من نموذج بولاك ومئات من برامج الصندوق التى تستخدمها». وتتمثل عبقريته فى أنه «يشمل كلا من النظرية والعمل التنفيذى» كما يضيف خان الذى كتب رسالته للحصول على درجة الدكتوراه عن النهج النقدى لميزان المدفوعات فى مدرسة الاقتصاد فى لندن بإشراف البروفسور هارى ج. جونسون، الذى استحدث نظرية مماثلة.

ويفترض ميلتون فريدمان، الذى رحل وقد حصل على جائزة نوبل، أن قوة النظرية تكمن فى قدرتها على التنبؤ وبساطتها على حد سواء – حيث إنها تقوم بوظيفتها جيدا مثل النظريات المنافسة، أو أفضل منها، فى حين تقتضى معلومات أقل كثيرا. إن نموذج بولاك الأساسى أنيق فى بساطته – وفى متطلباته من البيانات. وهو يستخدم أربع معادلات فحسب. وفى مقال نشر فى ١٩٤٧ احتفالا بالذكرى ٤٠ لمولد النموذج، قال بولاك إن الواقع كان إلى حد كبير هو الدافع لبساطته:

- فقد كانت البيانات ونماذج الاقتصاد القياسى نادرة فى السنوات الأولى فيما بعد الحرب.
- وكان النموذج الذى يقتصر على بضعة متغيرات حاسمة هو وحده الذى يحتمل أن تكون له «قابلية للتطبيق واسعة وعامة».
- وكان يتعين أن ينصب محور تركيز السياسة على المتغير الذى تستطيع السلطات السيطرة عليه للتأثير على ميزان المدفوعات – وهو خلق الائتمان المحلى فى هذه الحالة.

وبدأ بولاك بقولة إنه فى اقتصاد مفتوح على العالم الخارجى وسعر الصرف فيه مرتبط بعملة أخرى، فإن عرض النقود لا يشكل أداة للسياسة يمكن للسلطات أن تسيطر عليها بصورة مستقلة – كما كان معظم الناس يعتقدون حينذاك – لأنها ستعكس ميزان مدفوعات البلد، ومجموع علاقاته المالية بباقى العالم.

وكما يشرح خان: «فإن نموذجه يستخلص علاقة رسمية بين التغيرات فى المكون المحلى لرصيد النقود (الائتمان المحلى) والتغيرات فى الاحتياطيات الدولية، والتى يمكن عندئذ استخدامها فى وضع السياسة. وتحديدا، ومن وجهة نظر عملية، فإن نموذج بولاك يتيح للمرء التوصل لقيمة للائتمان المحلى تتسق مع مركز ميزان المدفوعات المرغوب فيه. وهذا هو تحديدا الإطار المستخدم لبرامج الصندوق. فنحن نختار هدفا لميزان المدفوعات (أو للاحتياطيات الدولية) ونستخلص منه المستوى المتسق معه من الائتمان المحلى، الذى يوفر لنا «حدود الائتمان القصوى الشائعة فى برامج الصندوق».

وقد لعب نموذج بولاك ونموذج التجارة العالمية، دورا أساسيا فى توجيه صندوق النقد الدولى فى سنواته الأولى. وفيما بعد، ومع تولى بولاك لمزيد من المسؤوليات – عندما خلف برنشتين كمدير للبحوث فى ١٩٥٨ وسمى مستشارا اقتصاديا فى ١٩٦٦ – شكلت احتياجات أخرى للمؤسسة جدول أعماله. ويفسر ذلك بقوله «كان على البحوث فى الصندوق أن تتصدى لمشاكل التشغيل فى الصندوق»، مثل دور الذهب، ومستوى الاحتياطيات الذى يتعين على البلد اعتباره كافيا، وتوازن سعر الصرف، أو الوصفة المعقولة لحصول البلد على موارد تسهيل التمويل التعويضى الذى أنشئ فى ١٩٦٣ لمساعدة البلدان الأعضاء التى أضيرت من جراء الانخفاض المؤقت فى الصادرات. «كان قدر كبير من وقت عملى اليوم مكرسا لإطفاء تشكيلة من حرائق الأدغال وتعلم المزيد عن النظام النقدى الدولى والصندوق فى أثناء القيام بذلك».

ومن بين موضوعات عشرات البحوث التى أعدها خلال وبعد سنوات عمله فى الصندوق، كان تأثير تخفيض قيم العملات فى ١٩٤٩ وذلك بالنسبة للعملات الأوروبية الرئيسية (١٩٥١)، والمستوى الملائم بصفة عامة من الاحتياطيات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية (١٩٥٢)؛ واختيار نظام سعر الصرف الملائم للبلدان النامية (١٩٨٨)؛ والقضايا المحيطة بالاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال وأسعار الصرف (١٩٩١). وخلال قدر كبير من ستينيات وسبعينيات القرن الماضى، وجه بحوث الصندوق بشأن قضايا السيولة الدولية، بما فى ذلك إنشاء حقوق السحب الخاصة. وقد تم إصدار خلاصتين وافيتين لأعماله (بولاك ١٩٤٩؛ بولاك، ٢٠٠٤). وإضافة لذلك، عمل بولاك باعتباره معلما محترفا، وليس مجرد رئيس لأجيال من الاقتصاديين العاملين بالبحوث فى الصندوق. وكان لجاك بولاك أكثر من أى شخص غيره، دور كبير فى جعل المؤسسة مكانا تطبق فيه البحوث الاقتصادية على مشكلات السياسة العملية" حسبما يقول م. بوتون مؤرخ الصندوق. واعترافا بإسهامات بولاك، سمى الصندوق المؤتمر السنوى للبحوث باسمه.

ولكن الأمر لم يكن كّدا على الدوام، فقد دبر بولاك بعض الوقت للنزوات، ووجد جانبا مسليا فى ممارسة ما كان يوصف بأنه «العلم الكئيب». فقد جعل الأدوات الاقتصادية تعمل على لوحة لعبة الاسكرابل (بناء الكلمات بحروف) الشعبية لاستخلاص نهج يستند للقواعد لتعظيم ما يحققه المرء من درجات (انظر الإطار).

ليس تقاعدك العادى

كانت مهمة بولاك الأخيرة قبل تقاعده من هيئة العاملين بالصندوق، هى التى كانت تبشر بالكثير من أجل تحقيق استقرار نظام النقد الدولى. فقد أدى نقص عالمى متنام فى الدولارات فى الستينيات، إلى خلق حقوق السحب الخاصة فى ١٩٦٩، وهى أصول احتياطية تستطيع البلدان استخدامها لإجراء عمليات تسوية فيما بينها لا تعتمد على اختلال موازين مدفوعات البلاد الرئيسية. فعلى سبيل المثال، كان عرض الاحتياطيات الدولارية، يعتمد على عجز المدفوعات فى الولايات المتحدة الذى قوض قيمة الدولار. واستطاع الصندوق خلق حقوق السحب الخاصة بنفس الطريقة التى يخلق بها بنك مركزى محلى مثل بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى الدولارات. ولكن بالكاد كانت حقوق السحب الخاصة الأولى تصدر بأكبر مما يتبخر به النقص فى السيولة العالمية – أساسا بسبب الاختلالات الأمريكية.

وبحلول أواخر السبعينيات من القرن الماضى، ربما كان نقص السيولة قد انتهى، لكن حقوق السحب الخاصة كانت لا تزال قادرة على القيام بدور مفيد فى رأى بولاك. إذ كان أداء الاقتصاد الأمريكى ضعيفا، وكان الدولار آخذا فى التخبط، وكان النظام المالى الدولى متجها نحو عدم الاستقرار. ويتذكر بولاك قائلا كان الوضع فى أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ «مباغتا لى باعتباره مثاليا» بسبب المدير العام الوافد أخيرا وهو جاك دى لاروزير واغتنمته «لتقديم اقتراح رد عليه دى لاروزير بأكثر الطرق إيجابية». كان الاقتراح هو إنشاء حساب «إحلال» خاص تستطيع البلدان أن تودع فيه الدولارات غير المستقرة التى لم تعد تريدها وتحصل على حقوق سحب خاصة فى مقابلها. وكان لابد أن يدعم هذا الحساب حقوق السحب الخاصة باعتبارها أصلا أساسيا، ويسهم فى رأى أنصاره مثل بولاك، فى تحقيق الاستقرار المالى الدولى.

وقد «وجد» لاروزير «نائبا لوزير الخزانة مهتما بالموضوع فى شخص أنطونى سولومون... وعولج الموضوع كله سرا فيما بيننا زائدا [نائب المدير ويليام] ديل من جانب الصندوق طوال ١٩٧٩. وساير مجلس الصندوق الفكرة، وبدت جاهزة للاعتماد فى نيسان/أبريل ١٩٨٠ فى اجتماع اللجنة المؤقتة لصنع السياسة فى هامبورج. وبقى بولاك فى العمل بعد تقاعده فى نهاية ١٩٧٩ بعدة شهور ليساعد دى لاروزير فى رعاية الحساب. لكن تبدد فجأة التأييد الذى حظى به الاقتراح، جزئيا بسبب اشتداد ساعد الدولار. وقد سايرت البلدان، الكارهة للتغيير، فكرة الحساب لأنها لم تر هناك حلا آخرا، وليس بسبب أنها تحبه، كما قال بولاك. وعندما اشتد ساعد الدولار «رأت أن هناك أملا للاستمرار فى العمل بالنظام القائم، وضاعت فرصة إجراء تغيير جذرى فى النظام».

وبعد أن ترك بولاك العمل فى الصندوق، كان تقاعده قصير الأمد. ففى ١٩٨١، قبل عرضا من الحكومة الهولندية كان قد رفضه قبل أربع سنوات: أن يصبح المدير التنفيذى الممثل لهولندا، وهو المنصب الذى شمل أيضا يوغوسلافيا ورومانيا وقبرص وإسرائيل. ومن بين هذه البلدان، كانت قضايا يوغوسلافيا هى الأكثر استهلاكا للوقت – وكان ذلك نذيرا بالصعوبات التى ستواجهها اقتصادات أوروبا الشرقية بعد تفكك الكتلة السوفيتية. وفيما وراء هذه القضايا، توصل باعتباره عضوا فى المجلس، كما قال لمجلة التمويل والتنمية، إلى أن المدير التنفيذى من بلد صغير يستطيع «أن يلعب دورا مهما باعتباره جزءا من ضمير المجلس».

وفى السنوات الأخيرة – والتى شملت تولى مهمة رئيس مؤسسة جاكوبسون التابعة للصندوق من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٧ – دافع بولاك عن إعادة هيكلة الصندوق لتحويله إلى «مؤسسة مالية تقليدية ومفهومة بدرجة أكبر». وحسبما قال بوتون، فإن بولاك قام «بعمل رائد بشأن كيفية إعادة هيكلة ميزانية الصندوق. وكان هدفه هو القضاء على دور الحيازات من العملات الوطنية كلية وإعادة خلق الصندوق باعتباره مؤسسة مالية تقوم فقط على حقوق السحب الخاصة. ولم تقبل الفكرة (ولم تصبح كذلك بعد)، لكنها أدت إلى إعادة هيكلة الميزانية بطريقة أكثر شفافية وأكثر شبها بميزانية البنك التقليدى». ■

جيمس ل. رو محرر أقدم فى هيئة العاملين بمجلة التمويل والتنمية.

اقتصادات السكرابل (بناء الكلمات بحروف)

كان جاك بولاك يمضى الساعات الطوال يلعب لعبة السكرابل (بناء الكلمات من حروف) الشعبية، خلال عملية تعافى طويلة من جراحة أجراها فى ١٩٥٥. ولم يمض وقت طويل إلا وأخضع لعبة بناء الكلمات للتحليل الاقتصادى – مستخدما مفاهيم شائعة مثل المضاعف الكينزى وتعظيم الربح لمارشال لاكتشاف وصفة لتعظيم إجمالى درجات اللاعب.

وأكد بولاك فى مقال له نشر فى ١٩٥٥ فى «**أمريكان إيكونوميك ريفيو**»: إن الخطأ الأساسى الذى يرتكبه اللاعبون غير المحنكين هو محاولة تعظيم درجاتهم فى كل دور، وهى إستراتيجية تنطوى على تكلفة فى لغة الاقتصاد: «التضحية بالدرجة التى كان يمكن الحصول عليها بنفس الحرف فى كلمة أخرى».

وقد استحدث بولاك وصفه لتعظيم الربح عن كيف أن أفضل سبل بناء الكلمات ببلاطات الأحرف المائة فى كل مباراة، تستخدم بلاطات الحروف التى لها قيم تتراوح بين واحد بالنسبة للحروف الشائعة مثل E و ١٠ بالنسبة للحروف التى يصعب استخدامها مثل Q و Z. وقد اقترح ثلاث قواعد:

- الحروف التى لها قيمة اسمية تبلغ ١ و ٢ ينبغى استخدامها فى أى وقت، والتى لها قيمة اسمية تبلغ ٣ يمكن استخدامها فى أى وقت.
- وينبغى ألا تستخدم الكلمات التى لها قيمة اسمية ٤ و ٥ إلا إذ سجلت الضعف على الأقل، لكن يتعين على اللاعب ألا يحتفظ بها من أجل تسجيل ثلاثة أمثال.
- ينبغى دوما تقريبا الاحتفاظ بالحروف التى لها قيمة اسمية ٨ و ١٠ للتسجيل الثلاثى.

قد يكون استخلاص القواعد معقدا، لكنه يخلص إلى أنه «يمكن بسهولة اتباعها فى التطبيق حتى بواسطة المبتدئين». وقد أبرز بولاك هذا فى تطبيقها بعد نشر المقال بمدة طويلة. وللأسف، فقد كانت زوجته تهزمه باستمرار، وهى لم تكن تهتم مطلقا باقتصاديات السكرابل.

المراجع:

Polak, Jacques J., 1994, Economic Theory and Financial Policy, The Selected Essays of Jacques J. Polak, Vols. I and II *(Brookfield, Vermont: Edward Elgar).*

———, *2004,* Economic Theory and Financial Policy, Selected Essays, 1994–2004, *ed. by James M. Boughton (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe).*

———, *2005, Oral History Interview by John LeGloahec, International Monetary Fund Archives, Washington.*

السعى وراء القواعد

إن وجود مفهوم يحمل اسمك شرف لا يدانيه شرف فى علم الاقتصاد مثلما هو فى العلوم الأخرى. وبهذا المعيار، فإن ستانفورد جون تيلور من بين أكبر خبراء الاقتصاد الكلى جدارة بالتكريم بين جيله. والواقع أن المفاهيم التى تحمل اسمه أصبحت جد شائعة لدرجة أن بن برنانك رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى يمزح قائلا «مع شحذ شهيتنا بفضل قاعدة تيلور، مبدأ (تيلور)، منحنى (تيلور)، فإننا نتطلع الآن إلى القول المأثور لتيلور، وبلاغة تيلور، بل وربما لغز تيلور».

وأشهر هذه المفاهيم وهو قاعدة تيلور، وهو معادلة بسيطة قدمها تيلور فى ١٩٩٢، لوصف استجابة هدف بنك الاحتياطى الفيدرالى المتعلق بسعر الصرف تجاه التضخم ودورات الأعمال. وقد نجحت المعادلة كوصف وكوصفة على حد سواء: فقد وصفت كيف كان البنك الفيدرالى يحدد هدف سعر الفائدة وأوصت بما ينبغى على هذا البنك أن يفعله بعد ذلك – وما يمكن أن يفعله. وسرعان ما حظت المعادلة بقبول واسع بين البنوك المركزية كمرشد مفيد للسياسة.

ولا يندهش من يعرفون جون تيلور جيدا من هذا النجاح. ففى مؤتمر عقد فى دالاس فى العام الماضى لتكريم أعمال تيلور، قال جون ليبسكى النائب الأول لرئيس مجلس إدارة الصندوق وزميل تيلور فى الدراسة: لو كان هناك كتاب سنوى لفوج الحاصلين على الدكتوراه فى ستانفورد، فإن الكلام الذى سيرد تحت صورة جون ربما يذكر: «الأرجح أن يضع قواعد لسياسة ناجحة للنقد. ولا ريب أن اهتماماته وتدريبه يشيران نحو مثل هذا الإسهام».

ويعترف تيلور بأن العمل الأكاديمى أرسى الأساس، لكن خبرته السياسية فى واشنطن خلال المهمتين اللتين قام بهما فى مجلس المستشارين الاقتصاديين بالولايات المتحدة هى التى شكلت القوام المتماسك لعمله، كما أخبر مجلة التمويل والتنمية عندما قال «أشك أنه كانت ستواتينى هذه الفكرة بدون الخبرة فى مجلس المستشارين الاقتصاديين». والواقع أن مسيرة تيلور المهنية اتسمت بسهولة الانتقال جيئة وذهابا بين العمل الأكاديمى وصنع السياسة، وأحدث مثال لذلك هو عمله كأكبر مسؤول عن الشؤون الدولية فى وزارة الخزانة الأمريكية. وعندما يكون فى المجال الأكاديمى، ينكب على التعليم والبحوث فى انغماس لا يتميز به صانع للسياسة فى واشنطن: فللاستحواذ على انتباه الطلاب فى الفصل بشأن الطلب والعرض فى مجال الزراعة، أخذ يتبختر ذات مرة فى أرجاء الفصل فى زى كاليفورنيا الأرجوانى المزرق على وقع أغنية مارفن جاى «لقد سمعت عنها من خلال مصدر سرى».

براكاش لونجانى
رسم صورة
لجون تيلور
John Taylor

من حرية التقدير إلى وضع القواعد

حتى السبعينيات من القرن العشرين، كانت آليات بنك الاحتياطى الفيدرالى وغيره من البنوك المركزية تكتنفها الأسرار. فقد كانت السياسة النقدية تعتبر موضوعا لا تفهمه سوى القلة ومن الأفضل تركة لحرية تقدير الفنيين. وكانت المشكلة هى أن هذا الاستخدام لحرية التقدير أدى عادة لأخطاء مكلفة: على سبيل المثال، خلال الكساد الكبير، عندما تسبب الاحتياطى الفيدرالى فى هبوط شديد للاقتصاد عندما داس على الكوابح وليس على معجلات السرعة، أو خلال التضخم الكبير فى السبعينيات، عندما ترك البنك الفيدرالى سقاطة التضخم ترتفع لأعداد مكونة من رقمين.

وكان الحل حسب رأى اقتصاديين محافظين مثل الراحل ميلتون فريدمان هو إلزام البنك الفيدرالى بإتباع قواعد صارمة تماما. والواقع أن فريدمان ظل سنوات طويلة يدعو إلى قاعدة يحافظ بمقتضاها البنك الفيدرالى على نمو عرض النقود بمعدل يبلغ ٣–٥ فى المائة سنويا – أساسا بتحويل إدارة السياسة النقدية إلى الكمبيوتر. بيد أنه عندما حاول البنك الفيدرالى تطبيق هذه القواعد المستندة لعرض النقود فى مطلع الثمانينيات، لم يلق نجاحا – فقد كانت العلاقة قصيرة الأجل بين عرض النقود والاقتصاد غير مستقرة بدرجة لا تجعل القواعد دليلا جيدا للسياسة النقدية.

وتعاطفا مع دعوة فريدمان لتفضيل القواعد على حرية التقدير، كان تيلور واحدا من جيل أصغر من خبراء الاقتصاد الكلى المحافظين المهتمين باستنباط قاعدة للسياسة النقدية تصادف نجاحا. واستغل مهارته وتدريبه المرموقين مما جعله فى صدارة الساعين لصياغة قاعدة نقدية عملية. وباعتباره خريجا من برنستون فى منتصف الستينيات، كتب أطروحة للدكتوراه نالت الجائزة قام فيها بمحاكاة استجابة الاقتصاد فى ظل أنماط مختلفة من السياسات الاقتصادية. واستند لهذا الأساس خلال عمله الذى أعده للتخرج من ستانفورد، حيث درس على يد إحصائيين مشهورين مثل تى دبليو (تيد) أندرسون حول ما يسمى التقدير المشترك ومشكلات الرقابة – وهى مناهج إحصائية متقدمة تضع نماذج لسلوك الاقتصاد وفى الوقت نفسه تحدد اختيار السياسات الاقتصادية المثلى.

وفى جامعة كولومبيا، وفى أول منصب تولاه بعد التخرج، عمل مع إدموند (نيد) فيلبس – الذى حصل على جائزة نوبل فى ٢٠٠٦ – على نماذج تضمنت سلوكا جامدا أو متوانيا للأسعار والأجور. وبمعارضة الاتجاه الأكاديمى الذى كان سائدا حينذاك حول افتراض مرونة الأسعار والأجور، استطاع تيلور أن يضفى واقعية أكبر على نماذجه وجعلها أكثر استساغة لمن ينكبون على النماذج فى البنك الفيدرالى والبنوك المركزية الأخرى.

ويقول تيلور أن الفترة التى أمضاها فى كولومبيا لا تنسى بسبب الإثارة الفكرية للتحلق حول «نجوم راسخة أقدامهم مثل نيد فيلبس وفيل كاجان ونجوم كانوا قيد التشكيل مثل جويلرمو كالفو (وردت سيرته فى عدد مارس ٢٠٠٧ من مجلة التمويل والتنمية) وكارلوس رودريجوز». وقد تلازم كل من تيلور وكالفو، من بين انجازاتهما الأكاديمية الأخرى، فى القيام بالعمل الذى شكل فتحا عن جمود الأسعار والأجور. والواقع أن مصطلحى «عقود تيلور» و «عقود كالفو»، والتى تشير لطرق بديلة اقترحها كلاهما لإثبات جمود سلوك الأسعار والأجور، أدخلا كلاهما فى قاموس الاقتصاد.

قواعد تيلور!

خلال جولتيه فى مجلس المستشارين الاقتصاديين، اكتشف تيلور الجانب العلمى لوضع السياسة النقدية. وباعتباره اقتصاديا فى هيئة التدريس فى ١٩٧٦–١٩٧٧، تعلم مدى أهمية قياس مفاهيم اقتصادية مثل الناتج المحلى الإجمالى المحتمل والمعدل الطبيعى للبطالة بالنسبة لتنفيذ السياسة النقدية. ويقول إن من إنجازات المجلس الأساسية فى ذلك الوقت، زيادة تقدير المعدل الطبيعى للبطالة فى الولايات المتحدة من ٤ إلى ٤,٩ فى المائة. ويقول تيلور وهو يضحك «لقد شعر أهل السياسة بالفزع من أن يصل إلى ٥ فى المائة. لقد كان الأمر أشبه بمحطة للغاز تسعر البنزين بمبلغ ١,٩٩٥ دولار للجالون بدلا من دولارين».

وفى ١٩٨٩– وكان تيلور حينذاك قد انتقل من كولومبيا إلى ستانفورد – عاد إلى واشنطن بعد أن عينه الرئيس الأمريكى جورج اتش دبليو بوش كواحد من ثلاثة أعضاء فى مجلس المستشارين الاقتصاديين. وكان من بين مسؤولياته العمل كضابط اتصال بين الإدارة والبنك الفيدرالى. ويقول تيلور «لقد استطعت رؤية أن سلوك البنك الفيدرالى لم يكن فوضويا أو قائما على حرية التقدير كما كان يجرى وصفه عادة. فمسؤلو البنك الذين كنت أتحدث إليهم كانوا يعتبرون أنفسهم يحاولون التصدى لأحداث تقع فى الاقتصاد بطريقة منتظمة تماما».

«كانت المعادلة التى اقترحها تيلور هى البساطة نفسها – كانت بسيطة لحد أن تيلور استطاع أن يضعها على ظهر بطاقة الزيارة الخاصة به».

ويتذكر دونالد كوهن، الذى ظل مسؤلا لزمن طويل فى البنك الفيدرالى والذى يشغل حاليا منصب نائب رئيس مجلس الإدارة، تلك المداولات مع تيلور فيقول: «لقد بدأت جديا فى أواخر الثمانينيات، عندما كان جون فى مجلس المستشارين الاقتصاديين (و) لم تحدث فقط فى المكاتب والفصول الدراسية فى واشنطن وستانفورد وفى عديد من المؤتمرات فى شتى أنحاء العالم، بل جرت أيضا حول موائد العشاء فى واشنطن وبالو آلتو وفى رحلات التنزه من فيرمونت إلى ويومنج».

وفى ١٩٩١، وفى نهاية مهمته الثانية فى مجلس المستشارين الاقتصاديين، بدأ تيلور يفكر جديا فى استنباط «قاعدة بسيطة وعملية» معادلة تساعد من هم فى الخارج على فهم كيف تصرف بنك الاحتياطى الفيدرالى وتوفر للبنك فى الوقت نفسه مقياسا يقيس به الأداء. وعرض تيلور هذه المعادلة فى مؤتمر كارنيجى – روشستر فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٢. وسرعان ما لاقت الاستحسان، ليس فقط فى الدوائر الأكاديمية وإنما أيضا فى دوائر صنع السياسة والقطاع الخاص. وأبدى ليبسكى، وكان يعمل عندئذ فى سالومون برازرز، تشجيعا مبكرا لها. فقد قال ليبسكى فى مؤتمر العام الأخير فى دالاس «لقد استخدمنا معادلة تيلور فى مطبوع تنبؤاتنا الذى صدر فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ لنوضح لعملائنا أن التقييد النقدى كان قد فات موعده وإنه وشيك الحدوث. والواقع أن البنك الفيدرالى أخذ بالتقييد فى شباط/ فبراير ١٩٩٤، وهو تطور أصاب توافق الرأى النقدى بالارتباك».

كانت المعادلة التى اقترحها تيلور هى البساطة نفسها – كانت بسيطة لحد أن تيلور استطاع أن يضعها على ظهر بطاقة الزيارة الخاصة به (انظر الإطار ١). وقد قيل أن هناك اعتباران حركا إلى حد كبير:

• مدى قرب معدل التضخم فى الولايات المتحدة من نسبة ٢ فى المائة. فإذا زاد التضخم عن ٢ فى المائة، نزع البنك الاحتياطى الفيدرالى لزيادة سعر الأموال الفيدرالية لتهدئة التضخم.

• مدى بعد الدخل الحقيقى للاقتصاد عما يمكن تحقيقه. فإذا كان الدخل أقل مما يمكن تحقيقه، نزع البنك إلى تخفيض سعر الفائدة المستهدف لتحريك الاقتصاد.

وقد أثبت تيلور أنه لو كان قد تم الالتزام بمعادلته فى السبعينيات، لتفوق أداء اقتصاد الولايات المتحدة عما كان عليه. ولم يكن التضخم ليخرج عن السيطرة لأن الاحتياطى الفيدرالى كان سيواجه كل زيادة فى معدل التضخم (فوق ٢ فى المائة) برد أكثر مما هو متناسب فى سعر الأموال الفيدرالية – وقد أصبح هذا الرد الأكثر مما هو متناسب لأسعار الفائدة تجاه التضخم جزءا راسخا من مبدأ تيلور.

وباستخدام المقياس الخاص بقاعدته، أعطى تيلور البنك الاحتياطى الفيدرالى درجات مختلطة على أدائه الأقرب عهدا. وفى المؤتمر الاقتصادى السنوى الذى عقد فى جاكسون هول، ويومنج فى العام الماضى، أثبت تيلور أنه بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥، زاد بنك الاحتياطى الفيدرالى سعر الأموال الفيدرالية الموجه على نحو أبطأ مما اقترحته القاعدة التى قدمها. ولو كان البنك قد أخذ بقاعدته، ربما أمكن التخفيف كما يقول تيلور من كثير من الازدهار الذى حدث فى الإسكان ومن الكساد الذى أعقبه.

لماذا تحظى هذه المعادلة البسيطة بالقبول باعتبارها قاعدة ناجحة للسياسة النقدية ؟ كان أحد أسباب ذلك هو شهرة تيلور باعتباره شخصا عمل على نماذج أوسع نطاقا وأكثر تعقيدا للاقتصاد العالمى، خاصة فى وقت لم يفعل فيه ذلك خبراء الاقتصاد الكلى الآخرون. ويقول أندرو ليفن وهو واحد من عدد من خريجى ستانفورد الذين ترعرعوا على يد تيلور وكانوا يشغلون مناصب رفيعة فى النظام الفيدرالى، أن تيلور اشتهر دوما بأنه «استغل لأقصى حد الحاسب الآلى الفائق القدرة فى ستانفورد» لوضع حلول لنماذجه. وأن قيام مثل هذا الشخص باقتراح قاعدة بسيطة أكسبه مصداقية ربما لم يكن ليحصل عليها بغير ذلك.

التعاون فى خضم الفوضى

فى ٢٠٠١، عاد تيلور إلى واشنطن، فى هذه المرة باعتباره نائبا لوزير الخارجية للشئون الدولية فى إدارة الرئيس جورج دبليو بوش. وتركز عمله على حشد الدعم السياسى من وزراء المالية لتجميد الأصول المملوكة للإرهابيين فى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر. ويقول تيلور أنه فخور بأن لجنة ١١ سبتمبر، التى فحصت استجابة الحكومة للهجمات، أعطت للعمل المتعلق بتجميد أموال الإرهابيين المرتبة الأولى بين مراتب كثيرة أقل حصلت عليها جوانب أخرى للحرب على الإرهاب.

وكان على تيلور أن يتعامل ثانية مع البنوك المركزية، لكن فى سياق جد مختلف. فقد أشرف على إنشاء بنك مركزى مستقل فى العراق ومواجهة التحديات الضخمة لإدخال عمله جديدة هى الدينار العراقى. وقد عقدت هذه المهمة أوامر صدام حسين بنقل عملات قيمتها مليار دولار من أقبية البنك المركزى قبل سقوط النظام مباشرة فى ٢٠٠٣. وكان هذا يعنى أنه ما لم تنجح العملة الجديدة ورغب الناس فى مبادلتها بالدولار أو اليورو، فلن يجد البنك المركزى سبيلا لدعمها. لقد كتب تيلور فى كتابه الصادر فى ٢٠٠٧، المعنون المحاربون الماليون العالميون أن «صورة البنك العراقى باحتياطاته المستنزفة من النقد الأجنبى كانت كافية لتبعث القشعريرة فى أوصال خبراء الاقتصاد النقدى من أمثالى». وعندما اكتشف كثير من الأموال المنهوبة مدفونا فى أرضيات قصر صدام، رغب تيلور فى إعادتها للبنك المركزى. لكنه يقول «فإنه فى رأى معظم الناس، كان استخدام الأموال فى مشروعات للتعمير» مثل إصلاح شبكات المياه والصرف الصحى فكرة أفضل.

ومن ثم، فإن إدخال الدينار الجديد كان يتعين الاضطلاع به فى ظل مجال قليل للخطأ. كانت النقود الجديدة «كافية لملء حمولة سبع وعشرين طائرة من طراز ٧٤٧». وقد طارت للعراق من سبعة مطابع مختلفة فى شتى أنحاء الأرض وقامت قوافل مسلحة بإيصالها إلى ٢٤٠ موقعا فى شتى أنحاء البلاد. ولحسن الحظ، ثبت أن العملة حظت بشعبية جارفه بحيث بدأ الناس يستبدلون دولاراتهم بالعملة الجديدة. وإذ فعلوا ذلك، بدأت احتياطيات البنك المركزى من النقد الأجنبى فى الارتفاع. وقد كتب تيلور فى كتابه«وعندما زادت على حد المليار دولار، تنفست الصعداء».

الإطار ١

مفاهيم من صنع تيلور

كان ما يعرف حاليا بقاعدة تيلور معادلة بسيطة عرضها تيلور فى مؤتمر عقد فى ١٩٩٢ وأحكم صياغتها فى كتاب صدر فى ١٩٩٩ وهى :

$$r = 1.5p + 0.5y$$

حيث r هى الانحراف فى الهدف الذى حدده البنك الفيدرالى لسعر الأموال الفيدرالية الحقيقية عن متوسطه طويل الأجل، و p هى انحراف معدل التضخم عن هدف التضخم، و y هى الفجوة بين الناتج الفعلى والممكن. وسعر الأموال الفيدرالية هو الفائدة التى تقتضيها البنوك من بعضها البعض على القروض لليلة واحدة والمقدمة عن فائض الاحتياطى وهو أداة البنك السوقية الرئيسية للسياسة النقدية.

خلاصة القول، إن المعادلة تطالب البنك الفيدرالى بأن «ينحنى فى اتجاه الريح». كما تجسد المعادلة ما أصبح يعرف بمبدأ تيلور: يتعين على البنك المركزى أن يتصدى للزيادة فى التضخم بزيادة أكبر مما هو متناسب فى هدف الأموال الفيدرالية.

وقد بين تيلور أنه من ١٩٨٧ حتى ١٩٩٢، كانت هذه المعادلة تصف أيضا السلوك الفعلى لسعر الأموال الفيدرالية. وقد أوضح تيلور أن الأداء الجيد للسياسة النقدية كما هو معترف به على نطاق واسع خلال هذه الفترة، كان نتيجة لاتباع هذه القاعدة ضمنا.

وعلى الرغم من أن قاعدة تيلور هى التى اكسبته سمعة ومكانة، فإن شهرة جون تيلور كخبير بارز فى الاقتصاد الكلى كانت مكفولة بغيرها. ففى السبعينيات، عكف على ما يعرف حاليا بمنحنى تيلور. وهو مثل منحنى فيلبس الشهير، علاقة بين التضخم والبطالة. لكن فى حين أقام منحنى فيلبس علاقة بين مستوى التضخم والبطالة، أثبت تيلور أن المفاضلة التى يواجهها واضعو السياسة بالفعل هى بين تقلب التضخم والبطالة. وفى مقدور السياسات الجيدة للبنوك المركزية أن تحسن هذه المفاضلة بتقليل ليس مجرد التقلب فى التضخم فحسب بل أيضا التقلب فى البطالة.

وإذ يسترجع تيلور جهوده فى العراق، التى حصل فى مقابلها على جائزة الخدمة المتميزة التى تقدمها وزارة الخزانة الأمريكية، يقول أنه مندهش «من القدر الكبير المطلوب من التعاون والدبلوماسية على النطاق الدولى». ويلاحظ أن الجهود التى بذلت لتجميد الأصول شملت فى النهاية أكثر من ١٨٠ بلدا، وهو ما أسماه واحد من أفضل الأمثلة على التعاون الدولى «على الأقل منذ إنشاء مؤسسات بريتون وودز».

قواعد جديدة لصندوق النقد الدولى

كذلك كانت المهمة التى قام بها تيلور فى وزارة الخزانة الأمريكية مرموقة فى محاولاته لتوجيه الإصلاح فى صندوق النقد الدولى. واتساقا مع تركيزه على السياسات المستندة للقواعد، كان تيلور يعتقد أن «من المشاكل التى يواجهها صندوق النقد الدولى أن السلوك النظامى أقل كثيرا مما يلزم. فهل سيكفل الصندوق بلدا ما أم لن يفعل؟ ومتى سيفعل ذلك؟» كان يعتقد أن هذا الافتقار للسلوك النظامى ساعد على خلق حالة من عدم التيقن فى الأسواق وكان سببا من أسباب حدوث هذا القدر من العدوى» خلال الأزمة المالية فى التسعينيات.

لذلك أيد تيلور بقوة الإصلاحات التى اعتمدها صندوق النقد الدولى والتى سعت على حد تعبيره إلى «فرض مزيد من القواعد على الصندوق». وشملت هذه

الإطار ٢

إهدار القواعد

عندما يتعلق الأمر بتعليم الاقتصاد، يؤمن تيلور بإهدار كل القواعد. ذلك أن معظم الناس يجفلون عندما يتذكرون دروس الاقتصاد التى تلقوها أثناء دراستهم: فالصورة التى ترد لخواطرهم عادة هى صورة أستاذ لا لون له يتحدث بنبرة رتيبة عن مفهوم مجرد ما. ويعتقد تيلور أن مدرسى الاقتصاد «يجب أن يبحثوا عن طرق للتسلية وهم يدرسون» لأنهم سيسعون «إلى التصرف بطريقة ترديهم فى مكروه» إذا حاولوا اضفاء الحياة على مفاهيم اقتصادية.

وإضافة إلى التعبير عن أفكاره حول التعليم فى مبادئه التى تحظى بالشعبية عن الكتب الدراسية فى الاقتصاد، كثيرا ما كان تيلور يتبادل الخبرات مع الأساتذة الآخرين خلال العروض التى كان يقوم بها فى المؤتمرات. وفى أحد هذه العروض، حث الأساتذة على ممارسة «اقتصاديات الجانب المدهش»، الذى قال أن هدفه هو جعل محاضرات الاقتصاد «أقل تجريدا» وأكثر نزوعا للحدس، وأشد وثاقة بالموضوع، وأكثر قابلية للتذكر. ولممارسة ما يبشر به، حاول تيلور – بالإضافة إلى ارتداء زى كاليفورنيا الأرجوانى المزرق – أن يجعل محاضراته سهلة التذكر بأن جعل صوت «آدم سميث» ينطلق خلال قائمة المحاضرات من خلال نظام الإذاعة فيها.

وقد حببه هذا التفانى فى سبيل التدريس إلى جيل من الطلاب فى ستانفورد – وأكسبه جوائز التدريس – لكنه يقول أن أشهر طالب لديه هو طالب «لم يكمل الطريق» ففى خريف ١٩٩٥، كان أحد الطلاب الذين تلقوا المقرر التمهيدى فى الاقتصاد الذى يدرسه تيلور هو لاعب الجولف تيجر وودز الذى ترك ستانفورد بعد ذلك مباشرة. ويمزح تيلور قائلا: «ربما شرحت له مفهوم تكاليف الفرصة البديلة بوضوح أكبر مما يجب. ويضيف أنه يستخدم حاليا مثال وودز – وما يقدر بمبلغ ٤٠ مليون دولار كان سيفقدها لاعب الجولف لو بقى فى ستانفورد – ليفسر تكاليف الفرصة البديلة للطلاب الجدد. «وبهذا فإنهم يستوعبون الفكرة مباشرة».

قرار ٢٠٠٣ بتوضيح المعايير التى تتأهل البلدان بموجبها للحصول على قروض كبيرة جدا من الصندوق – وفى مقال فى ٢٠٠٥، كتب تيلور يقول إن هذا التوضيح كان لابد أن يساعد على «تقليل عدم التيقن ويخلق حوافز صحيحة لكل من واضعى السياسة ومستثمرى القطاع الخاص». وللأسباب نفسها، أيد اعتماد أحكام تتعلق بالعمل الجماعى فى مجال السندات السيادية. وتهدف هذه إلى توفير قدرة أكبر على التنبؤ فى حالة إعادة هيكلة دين ما. وقد تم إدخال هذه الأحكام فى الديون التى أصدرتها حكومة المكسيك فى ٢٠٠٣ وأصبحت منذئذ معيارا للسوق.

وقد صورت الصحافة عمل تيلور بشأن هذه العقود بأن وضعته فى حالة نزاع مرير مع زميلته السابقة فى ستانفورد آن كروجر، التى كانت حينذاك النائب الأول لمدير صندوق النقد الدولى، والتى اقترحت وضع آلية مركزية لإعادة هيكلة الديون السيادية. ويقول تيلور أنه عارض هذه الآلية، لكنه أورد فى كتابه «المحاربون الماليون العالميون» أن فكرة أنه نشب بينى وبين آن كروجر نوع ما من النزاع الشخصى فكرة مضحكة... فقد كنا نلعب الجولف معا فى ملعب بريتون وودز للجولف فى صندوق النقد الدولى فى ماريلاند مثلما كنا نلعب الجولف فى ملعب الجولف فى ستانفورد فى كاليفورنيا. وباعتبارنا أكاديميين سابقين، من الطبيعى أن تختلف آراؤنا حول قضايا مهنية وأن نظل مع ذلك أصدقاء». ويقول تيلور «من كسب فى الجولف؟ كانت المباريات أميل إلى المتكافئة تماما».

كذلك ناصر تيلور تطبيق صندوق النقد الدولى فى ٢٠٠٥ أداة لدعم السياسة أسماها «برنامجا للصندوق بدون اقتراض». وحاج تيلور بأن هذه الأداة الجديدة – والتى استخدمتها حتى الآن الرأس الأخضر وموزامبيق ونيجيريا والسنغال وتنزانيا وأوغندا– تتيح للبلدان الحصول على منافع برامج صندوق النقد الدولى، مثل مشورة الخبراء بشأن تصميم البرامج الاقتصادية، حتى عندما لا تكون فى حاجة مالية ماسة لذلك. وكتب تيلور يقول أنه بدون هذه الأداة «كانت قروض الصندوق تمنح ثم يمد أجلها لأن ذلك كان هو الطريق الوحيد» لكى تظهر البلدان للأسواق وللمانحين أنها حصلت على «ختم الموافقة المهم من الصندوق».

بين ستانفورد وواشنطن

يقول تيلور أنه قرر فى ٢٠٠٥، أنه آن الأوان للعودة لستانفورد بعد «أربع سنوات محمومة للغاية» فى وزارة الخزانة الأمريكية. وقد استأنف وقد بلغ الحادية والستين فحسب، التدريس بنشاط مرة ثانية (انظر الإطار ٢)، والبحوث، وهو يراقب عن كثب بنك الاحتياطى الفيدرالى. وقد أيد الإجراءات التى اتخذها البنك خلال الاضطراب المالى الأخير، بما فى ذلك التخفيض المثير الذى بلغ ٧٥ نقطة أساس فى سعر أموال الصندوق فيما بين اجتماعات اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة. وقد أخبر تيلور الفاينانشال تايمز أن هذا التخفيض «عجل بشىء كان سيحدث على أية حال. ويبدو لى أن فكرة القيام به فى خضم أزمنة جد صعبة فى السوق كانت فكرة جيدة».

وفى هذا العام، كما كان الحال فى كثير من الانتخابات الرئاسية الأمريكية فى الماضى، ينشغل تيلور أيضا بالعمل كمستشار اقتصادى للجمهوريين. وهو يعمل لصالح حملة السناتور جون ماكين، الأمر الذى يعيده لواشنطن مرارا وتكرارا. وعندما وجه له سؤال للتنبؤ بنتيجة الانتخابات، ضحك تيلور وقال: «آسف، ليس لدى قاعدة تيلور للتنبؤ بما سيحدث فى الانتخابات». ■

براكاش لونجانى رئيس شعبة فى دائرة العلاقات الخارجية فى صندوق النقد الدولى.

تسخير الأفكار من أجل تحقيق المثالية

آرفند سوبرامانيان يرسم صورة

لمايكل كريمر

Arvind Subramanion profiles
Michael Kremer

يمكن للأفكار فى مجال الاقتصاد أحيانا أن تعجل لسياسات تحقق خيرا أكبر. لكن الأفكار التى تحركها المثالية، ويتم اتباعها بالتزام شديد نادرة. ومع ذلك فإن هذه الصفات هى ما يجعل مايكل كريمر، أستاذ كرسى جيتس للمجتمعات النامية بجامعة هارفرد، شخصية خاصة، طبقا لما يقوله عنه كثيرون من زملائه وطلبته.

وكما يفسر ذلك أبيجيت بانرجى من معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا والمؤلف المشارك؛ فإنه «عندما يأتى معظم الاقتصاديين بفكرة قد تجعل من العالم مكانا أفضل، فإنهم يفترضون أنهم لابد قد أخطأوا بشأنها، على أساس أنها لو كانت صحيحة، لكانت قائمة فى مكانها فعلا ومن ثم يقررون، على مضض، أن ينسوها. ولكن مايكل يبدأ فورا بالتفكير فى الطرق التى تجعلها تحدث».

وهو يجعلها تحدث بالفعل. وأعماله الفكرية، وقد مهدت قدرته على الإقناع الذى لا يعرف الكل الطريق أخيرا لخلق آلية جديدة تسمى الالتزام المسبق بالسوق للمضى قدما بتطوير لقاح ضد أمراض المكورات الرئوية التى تتسبب فى وفاة ما يصل إلى مليون طفل سنويا فى البلدان الفقيرة. ويقول روبرت بارو أحد أساطين دراسات النمو الاقتصادى، ومستشار كريمر بجامعة هارفرد، إن فكرة الالتزامات المسبقة بالسوق «يحتمل أن تحقق إسهاما غير مسبوق فى تحسين النتائج الصحية فى أكثر بلدان العالم احتياجا».

وقد ساعد كريمر أيضا فى تقديم ابتكار منهجى أساسى فى اقتصاديات التنمية التجريبية: وهو التقييم العشوائى لتدخلات السياسة العامة. ولم يساعد هذا فى إعادة تأهيل نظام اقتصاديات التنمية فى الدراسات الأكاديمية فحسب، بل دفع الحكومات والمنظمات غير الحكومية فى شتى أنحاء العالم نحو القيام بتقييم أكثر دقة لنواحى نشاطها وآثارها. كما قدم أيضا إسهامات أكاديمية أخرى لها أهميتها، ويتعلق كثير منها بالموضوع المشترك الخاص بتحديد طرق العمل بصورة تعاونية (عادة على المستوى الدولى) لتحسين رفاهة الفقراء. ويؤكد الأستاذ الزميل فى هارفرد والحاصل على جائزة نوبل، أمارتياسين، أن كريمر قدم إسهاما بارزا فى الجمع بين النظرية الاقتصادية والتقنيات التجريبية المتقنة وتطبيقها على القضايا الحاسمة فى السياسات الخاصة باقتصاديات التنمية».

وقد نشأ كريمر الذى يبلغ الآن ٤٣ سنة من العمر، فى كانساس ودرس فى جامعة هارفرد فى مرحلة البكالوريوس. وقد آثارت اهتمامه بالتنمية، الرحلات التى قام بها إلى جنوب آسيا وكينيا – حيث أمضى عاما يدرسً الرياضيات والعلوم للطلبة، مع تكريس جزء كبير من وقته لإصلاح إحدى المدارس التى كانت تعانى من انعدام الموارد فى إحدى المناطق النائية فى غرب كينيا، حتى تمت إعادتها للعمل. واتبع كريمر تجربته فى كينيا، بإنشاء منظمة غير حكومية

باسم التعليم للعالم (وورلد تيتش) وهى منظمة لا تهدف إلى الربح، وترسل فى الوقت الحالى ٣٧٠ مدرسا سنويا إلى مدارس فى العالم النامى؛ بما فى ذلك أماكن مثل جزر مارشال. وقد زوَّد نفسه بدرجة علمية عالية فى الاقتصاد من جامعة هارفرد، تبعها حصوله على درجة أستاذ، أولا فى معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا ثم فى جامعة هارفرد.

لقاحات للفقراء

فى فبراير عام ٢٠٠٧، أعلنت خمس دول – كندا، وإيطاليا، والنرويج، وروسيا، والمملكة المتحدة – ومؤسسة بيل وميلندا جيتس عن تعهدها بتخصيص ١,٥ مليار دولار لآلية الالتزام المسبق بالسوق (انظر الإطار ١) للمساعدة فى سداد نفقات استحداث مصل ضد أمراض المكورات الرئوية مثل الالتهاب الرئوى والالتهاب السحائى. وكان هذا القرار التاريخى مثار ابتهاج كريمر الذى قضى سنوات فى تطوير الفكرة.

والقصد من إن الوعود المسبقة بدفع تكاليف اللقاحات المنقذة للأرواح بمجرد إنتاجها، هو خلق حوافز لشركات التكنولوجيا الأحيائية وشركات الأدويــة لإنـتـاج لقاحات ملائمة ويمكن تحمل تكاليفها لاستخدامها فى البلدان الفقيرة. ويعتبر إنتاج اللقاحات من أجل البلدان الفقيرة استثمارا سيئا فى الأعمال من جانب الشركات التى تعزف عن ضخ أموال فى أعمال البحوث والتطوير بحثا عن لقاح، لا يستطيع عملاؤه فى آخر الأمر، سوى دفع مبلغ ضئيل لشراء الدواء. وتوحى تقديرات كل من البنك الدولى والتحالف الدولى للقاحات والتحصينات أن هذا الالتزام يمكن أن يحول دون وفاة ما يقدر بـ ٥,٤ مليون طفل بحلول عام ٢٠٣٠.

وإذا ما نجح هذا النهج – وهنا تبدو كلمة «إذا» كبيرة جداً – فإن الأثر المحتمل سيكون هائلا. ويمكن أيضا التصدى للملاريا وغيرها من الأمراض التى تحصد أرواح نحو ٢٠ مليون نسمة سنويا، بل يمكن توسيع هذا النهج إلى ميادين مختلفة تماما، مثل التكنولوجيات اللازمة لإحداث ثورة فى الزراعة فى أفريقيا جنوب الصحراء.

وعندما بدأ كريمر – الذى أصيب بالملاريا عندما كان يعيش فى كينيا – فى العمل على هذه القضية، كانت فكرة تشجيع البحوث والتطوير عن طريق الالتزام بشراء اللقاحات مطروحة، إلا أنها لم تؤخذ بجدية. وظهرت أفكاره بشأن هذه القضية فى بحث أكاديمى فى عام ١٩٩٨ عن موضوع شراء براءات الاختراع تم نشره فى مجلة Quarter Journal of Economics. وقام بعد ذلك بتحديد المبرر الاقتصادى لآلية الالتزام المسبق بالسوق، وحدد القضايا الخاصة بالتصميم فى بحثين تم نشرهما فى عام ٢٠٠٠ فى مجلة Innovation Policy and the Economy. ثم أضاف كثيرا من التفاصيل على هذين البحثين فى كتاب «الطب القوى Strong Medicine» الذى ألفه بالاشتراك مع زوجته راشيل جلينرستر. ويكمن التحدى الفكرى فى الأسئلة المعقدة المتعلقة بالتصميم العملى: ما هى الأمراض التى ينبغى تغطيتها؟ كيف ينبغى تحديد الاستحقاق فى الحصول على اللقاحات المرشحة؟ ماذا يحدث إذا ما تم إنتاج لقاحات متعددة ؟ هل ينبغى للبلدان المتلقية أيضا أن تقوم بالإسهام؟ ما هى المبالغ التى ينبغى للشركات أن تتعهد بها لتطوير أحد اللقاحات؟

ولكن اتضح أن تحديد ما هو صحيح بالضرورة ليس سوى الجزء السهل. فقد كرس كريمر ما ناهز عشر سنوات لترويج فكرته وأن يشد إليها الأطراف المهتمة – الأكاديميين وشركات الأدوية والحكومات وصناع السياسات – والذين كان كثير منهم تراوده الشكوك فى بادئ الأمر. ومع ابتهاجه بالتقدم الذى تحقق حتى الآن، فمازال كريمر يلتزم الحذر. فلكى تنجح المبادرة، يجب أن يبنى هيكلها بشكل سليم – فهى ليست موضوعا تافها – والنجاح أساسى إذا ما أريد للفكرة أن تمتد إلى أمراض مدمرة أخرى.

طريقة جديدة لاختبار الأفكار

فى ميدان الاقتصاد، فإن أفضل ما يعرف به كريمر هو جهوده لمساعدة الباحثين فى تحديد «الحقائق» – أى إيجاد طريق للتحكيم دون انحياز عاطفى بين المعتقدات المتضاربة. ولسنوات عديدة، جرب الاقتصاديون مساعى عشوائية، تعتبر بمثابة «قاعدة الذهب» فى ميادين أخرى، كالطب. وقد تضمنت هذه المساعى اختيار مجموعتين كبيرتين عشوائيا، وتقديم «علاج» لمجموعة واحدة فقط من المجموعتين، ثم مقارنة النتائج. وبالفعل، تم استخدام هذه الطريقة لتقييم الخطة الشهيرة بروجريسا فى المكسيك، التى تضمنت تقديم تحويلات نقدية إلى الأسر كى ترسل الأطفال إلى المدرسة. وقد مهدت النتائج الصحيحة لتلك الدراسة الطريق بانتهاج بلدان أخرى لخطط شبيهة.

الإطار ١

ما هو الالتزام المسبق بالسوق؟

يهدف الالتزام المسبق بالسوق إلى خلق سوق للقاحات التى تنتج فى المستقبل بحيث تكون هذه السوق كبيرة ويمكن التعويل عليها بدرجة كافية لحفز الاستثمار الخاص فى بحوث اللقاحات وتسريع عملية تطوير وخلق قدرات لصناعة اللقاحات التى تتصدى أولا للأمراض فى البلدان النامية.

ويتطلب الالتزام المسبق بالسوق وجود رعاة (أو مانحين) يقدمون تعهدات مالية ملزمة قانونا لدعم سوق بقيمة متفق عليها مقدما. وتلتزم الشركات المشتركة فى اتفاقيات الالتزام المسبق بالسوق بالإمداد باللقاحات الناجحة بسعر مضمون. ويتم إنشاء لجنة تحكيم مستقلة لتحديد مدى مطابقة اللقاح لتلك المعايير. وبعد ذلك، مادام هناك طلب فعال من البلدان النامية (أى البلدان التى تعرب عن رغبتها فى استخدام اللقاح)، يمكن للشركة أن تتلقى أموالا من آلية الالتزام المسبق بالسوق بسعر يتم التفاوض عليه.

وبمجرد استنفاد الالتزام المسبق بالسوق، يطلب من الشركات – فى نطاق شروط الالتزام – أن تضمن إمداد أسواق البلدان النامية باللقاح بسعر مخفض طويل الأجل (يعرف باسم «سعر الذيل») يمكن للبلدان تحمله. ويتوقع من البلدان النامية أن تسهم فى تكلفة اللقاح (المشاركة فى دفع التكاليف، عند استخدامه إلى الحد الذى تستنفد فيه الالتزام المسبق بالسوق، وفيما بعد بشراء اللقاحات بالسعر المخفض طويل الأجل (والذى قد يكون مماثلا للمشاركة فى دفع التكاليف).

إلا أن الإسهام الحقيقى لكريمر كان هو توضيح أن هذه المساعى يمكن أن تتم على أساس واسع. ولا يقتصر الأمر على الحكومات ذات الموازنات الضخمة، لتقييم أثر برنامج معين. إذ يمكن استخدام التعاون المشترك بين المنظمات غير الحكومية والأكاديميين لتجربة طائفة واسعة من النُّهُج لمعالجة المشاكل، ومقارنة مردودية التكاليف للنهج المختلفة فى أوضاع متماثلة، وإلقاء ضوء على أثر برنامج بعينه، وكذلك أيضا بالنسبة للأسئلة الأساسية الأكبر. وقد أوضح أن العشوائية قد تكون مردودة التكلفة – وهو مصدر القلق نظرا لارتفاع أسعار الدواء– إلى جانب مرونتها.

وقد خطرت فكرة التقييم العشوائى لكريمر أولا بشكل يكاد يكون عرضيا. فقد كان يزور قريته القديمة فى كينيا عام ١٩٩٥، عندما ذكر أحد الأصدقاء أن المنظمة غير الحكومية التى يعمل فيها ستساعد سبع مدارس فى بناء مزيد من الفصول الدراسية، وتوفير الكتب المدرسية والزى الموحد. واقترح كريمر أن تقوم المنظمة غير الحكومية بالنظر فى إمكان التنفيذ المرحلى لهذه «التدخلات» الجديدة عشوائيا لدراسة آثارها. وفى بحث استخدام أسلوب العشوائية هذا، بيّن كريمر مع المؤلف المشارك تيد ميجيل من جامعة كاليفورنيا وبيركلى فيما بعد، أن العلاج الجماعى للأطفال بالأدوية التى تقضى على الديدان قد خفضت الغياب فى المدارس بنسبة ٢٥٪ وكانت أكثر فعالية عن الطرق الأخرى لزيادة نسبة الحضور. (انظر الإطار ٢)

وبالإضافة إلى التأثير الضخم لاتباع العشوائية كابتكار منهجى، فقد غلت التجارب التى أجراها كريمر والمؤلفون المشاركون، دروسا قيمة عن سياسة التنمية، غالبا ما غيرت الحكمة التقليدية. فعلى سبيل المثال، فإن النُّهُج التقليدية لتحسين نوعية التعليم والرعاية الصحية غالبا ما لا تفلح بل وتأتى أحيانا بعكس النتائج المرجوة بسبب التشوهات فى النظام الأساسى. ففى كينيا مثلا، لم يزد توزيع الكتب المدرسية الدرجات فى الاختبارات إلا بالنسبة للطلبة الذين حصلوا على درجات جيدة فى الاختبارات التمهيدية، ربما بسبب تعثر كثير من الطلبة فى المناهج المقررة رسميا. كما أن انخفاض نسبة التلاميذ إلى المعلمين لم تؤد إلى تحسن كبير فى درجة الاختبارات، ربما لأن المعلمين لم يغيروا أساليبهم التعليمية بحيث تركز بدرجة أكبر على احتياجات الطلبة فرادى بعد انخفاض نسب التلاميذ إلى المعلمين.

وبدلا من ذلك، وجد كريمر ومعاونوه أن البرامج التى عملت على تحسين حوافز مقدمى الخدمة كانت واعدة بدرجة أكبر. فعلى سبيل المثال، كان احتمال انتظام المدرسين الذين تعاقدت معهم محليا لجان مدرسية فى كينيا فى الفصول أكبر من انتظام مدرسى الخدمة المدنية المعينين مركزيا، على الرغم من تقاضيهم لربع ما يتقاضاه المعينون مركزيا، كما كان أداء طلبتهم أفضل كثيرا فى الامتحانات. كذلك أدى برنامج فى كولومبيا كان يقدم قسائم تسمح للأسر الفقيرة بإرسال أولادها إلى المدارس الثانوية الخاصة إلى تحقيق مكاسب كبيرة فى نسب التعلم وفى معدلات إتمام الدراسة الثانوية. وأدت التعاقدات الخارجية على أداء خدمات الرعاية الصحية فى كامبوديا إلى تحسينات هائلة فى تقديم خدمات الرعاية الصحية، لأن المنظمات غير الحكومية التى ربحت التعاقد خلقت حوافز على أساس الأداء للعاملين فى مجال الخدمة الصحية.

واستهل الابتكار المنهجى الأساسى فى تلك الأبحاث الخاصة بإطلاق الصناعات الصغيرة الحقيقية، نظاما فرعيا جديدا تماما فى الاقتصاد. ولا تستخدم العشوائية للتعامل مع قضايا التعليم والصحة فحسب، ولكن أيضا فى نطاق واسع من القضايا، بما فى ذلك محددات الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة، وآثار اللامركزية، وفعالية مختلف نهج مكافحة الفساد، وأثر جهود تمكين المرأة من أسباب القوة، بل وحتى أثر الهجرة. والواقع، أن هناك علامة على تأثير التقييم العشوائى هى التشكك الذى بدأ فى إثارته. (انظر الإطار ٣)

إعادة إحياء اقتصاد التنمية متناهية الصغر

بغض النظر عما ينتهى إليه الجدل حول العشوائية، فليس هناك سوى قليل من الشك فى أنها ستظل جزءا حيويا من «صندوق عدة» الاقتصادى التجريبى. ويحتمل أن تتبنى وكالات التنمية والجمعيات الخيرية الخاصة هذه الأساليب لتقييم برامجها واستخلاص دروس لجهودها فى المستقبل. وقد ساعد تطبيق هذه الأساليب فى إحياء انضباط اقتصاد التنمية.

ويلاحظ كريمر أنه عندما كان طالبا بالدراسات العليا فى هارفرد فى أواخر الثمانينيات، لم يكن لديه سوى بضعة زملاء فى هذا الميدان، أما الأفضل والأذكى فقد اندفعوا أفواجا فى المراعى التقليدية للاقتصاد الدولى أو اقتصادات العمالة، أو التمويل. ومع ذلك، ففى الوقت الحالى، تجتذب برامج اقتصاد التنمية فى جامعات مثل جامعة هارفرد ومعهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا، الطلبة، والدارسين الذين كان من الممكن سابقا ألا يعيروها اهتماما. وقد لعب كريمر وزميلاه من كامبردج، بانرجى وإستر دوفلو، دورا رئيسا فى زيادة شعبية هذا الميدان.

ويقول كريمر إن مجرى مميز لبحوثه كان يتمثل فى إيجاد الطرق اللازمة لتصميم أسواق فى مجالات لم تكن تقليديا موضع تركيز من جانب الاقتصاديين. فعلى سبيل المثال، يلاحظ أن العقوبات التجارية معرضة للتهرب منها، وغالبا

إطار ٢

الأخذ بالعشوائية: الكلمة الطنانة الجديدة

إن الغرض من التجارب العشوائية هو ضمان أن تكون العواقب فعلا نتيجة للتدخل بدلا من كونها نتيجة للتميز بفعل عوامل أخرى. وإحدى الطرق لتحقيق هذا هى التحديد العشوائى للنظام الذى سينفذ فيه التدخل على مراحل. وفى حالة الجهود الخاصة بمكافحة الديدان التى كانت تقوم بها إحدى الوكالات الهولندية التى لا تهدف إلى الربح، مع إحدى الحكومات المحلية فى غربى كينيا، تم علاج ٣٠٠٠٠ طفل فى ٧٥ مدرسة ابتدائية. وكانت القيود المالية والإدارية القائمة تعنى ضرورة تقسيم العلاج إلى مراحل.

وقد اقترح كريمر وتيد ميجيل أن يتم التقسيم المرحلى عشوائيا. وتحقق هذا من خلال تقسيم المدارس إلى ثلاث مجموعات وفقا للترتيب الأبجدى، وتحديد كل ثالث مدرسة لمجموعة ما. وتم تقديم العلاج الخاص بمكافحة الديدان للمجموعة الأولى فى ١٩٩٨ و١٩٩٩، وإلى المجموعة الثانية فى ١٩٩٩، وللمجموعة الثالثة فى عام ٢٠٠١. وفى عام ١٩٩٨ كانت النتيجة فيما يتعلق بالانتظام فى المدارس بالنسبة للمجموعة الأولى يمكن مقارنتها بمدارس المجموعة الثانية ومدارس المجموعة الثالثة (التى استخدمت كمجموعات للمقارنة)، وفى عام ١٩٩٩ كان يمكن مقارنة النتائج لمدارس المجموعتين الأولى والثانية بنتائج مدارس المجموعة الثالثة.

وقد أظهرت النتائج أن القضاء على الديدان قد أدى إلى تحسن صحة الأطفال، ومن ثم تخفيض معدلات الغياب عن المدارس بنسبة ٢٥ فى المائة. ومن المثير للاهتمام، أن الغياب لم ينخفض فقط فى تلك المدارس التى تلقت العلاج ولكن انخفض أيضا فى المدارس القريبة منها بسبب نقص انتقال العدوى من الأطفال الأكثر صحة (الذين تم علاجهم) إلى المدارس الأخرى فى المنطقة. وبالفعل، فإن أحد الابتكارات المهمة للدراسة تمثل بالتحديد فى القدرة على تحديد هذه الآثار «الخارجية» – أى الفوائد التى تعود على الصحة والتعليم حتى بالنسبة لمن لا يتلقون العلاج.

ما ينظر إليها باعتبارها تلحق الضرر بالمواطنين فى البلدان التى أنزلت بها بنفس القدر الذى تعاقب به الديكتاتور أو النظام الذى تستهدفه. وبدلا من ذلك، فقد اقترح هو وسيما جاياتشاندران من جامعة ستانفورد، استخدام عقوبة الحرمان من القروض المتوقعة.

وإذا حدث، على سبيل المثال، عقب انقلاب فى إحدى البلدان الغنية بالبترول، أن أعلن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أن أى قروض تقدم فى المستقبل إلى النظام ستعتبر ضمن المسئولية الشخصية لقادة الانقلاب، وليست مسئولية النظم التى تخلفهم، فإن البنوك ستحجم عن إقراض النظم التى فرضت عليها العقوبات، لمعرفتها أن النظم الخلفية يمكن أن ترفض السداد. وهكذا يرفع عن المواطنين عبء سداد الدين مثلما حدث بالنسبة لديون حكم التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا، أو بالنسبة لديون حكم تودجمان فى كرواتيا، التى نشأت نتيجة للتضييق المالى أو لمنفعة ديكتاتور.

وتقدم الهجرة مثالا آخر، إذ أن كثير من الدول الغنية تعانى من رد فعل معاكس إزاء هجرة منخفضى المهارات، وتنظر إليها باعتبارها إسهاما فى زيادة عدم المساواة. ويجادل كريمر وستانلى وات بأن أحد أشكال هجرة منخفضى المهارات على الأقل، وهى هجرة النساء عبر الحدود للعمل كخادمات ومربيات للأطفال، قد يقلل عدم المساواة فى الأجور بين المواطنين فى البلدان المتلقية للهجرة. ويحدث هذا نظرا لأن رعاية الأطفال الأفضل والتى يمكن تحمل تكاليفها بشكل أكبر تتيح للأمهات ذوات التعليم العالى العودة للالتحاق بالقوى العاملة، ومن ثم فهى تؤدى إلى زيادة عرض العمالة الماهرة بالنسبة إلى العمالة غير الماهرة فى السوق.

كما كتب كريمر أيضا عن موضوعات متنوعة مثل العلاقة التاريخية طويلة الأمد بين النمو السكانى والتقدم التكنولوجى، والأفيال ومشاكل الصيد المحرّم، وتراث «الديون البغيضة» الذى تركه الحكام الطغاة المسرفون (انظر التمويل والتنمية عدد يونيو ٢٠٠٢)، والمحافظة على الآثار القديمة، وأثر المشاركة فى الحج. وتقصى بحث مبكر له تداعيات العمليات الإنتاجية التى تضم سلسلة من المهام، والتى قد يؤدى الخطأ فى إحداها إلى تدمير المنتج. وهو يحاج «بأن وظائف الحلقة التامة للإنتاج» (المسماة وفقا للجزء المعيب الذى سبب دمار سفينة الفضاء تشالنجر) يمكن أن تفسر سلسلة من الحقائق المشكلة وفقا لأسلوب معين فى اقتصاد التنمية والعمالة، بما فى ذلك السبب فى أن العولمة غالبا ما ينظر إليها باعتبار أنها تزيد كلا من الطلب على العمال المهرة كما تزيد من عدم المساواة فى العالم النامى. وهذه الفكرة تناقض تنبؤات نموذج التجارة المعيارى لهيكشر – أولين الذى يتنبأ بأن التجارة، عن طريق تفضيلها لاستخدام العمالة غير الماهرة ستؤدى إلى تخفيض عدم المساواة فى البلدان النامية.

«كان مجرى مميز لبحوثه يتمثل فى إيجاد الطرق اللازمة لتصميم أسواق فى مجالات لم تكن تقليديا موضوع تركيز من جانب الاقتصاديين».

إلا أن إسهام كريمر فى إحياء اقتصاد التنمية يتعدى تقديم أساليب منهجية جديدة واحترام الانضباط. فقد أسهم بدرجة هائلة كمعلم وناصح. ويقول أحد الطلبة إنه فى خلال خمس سنوات من العمل معه، كان كريمر يعيد مسوّدات البحوث خلال ٤٨ ساعة. ويذكر أن الوقت الذى قرأ كريمر فيه بحثه عن وظائف السوق كان خلال عطلة نهاية الأسبوع وأعادها إليه فى بيته فى الساعة الحادية عشرة مساء مع خمس صفحات من الملاحظات مكتوبة على الآلة الكاتبة. كما يشير تيد ميجيل بتقدير إلى كرم وإنصاف كريمر. ويقول ميجيل إنه «دهش» عندما اقترح كريمر بأن ينسب الترتيب الأبجدى للأسماء فى بحث مكافحة الديدان لكى يعطى ميجيل سلطة قيادية، مع أن كليهما قد قاما معا «بأطنان من العمل فى هذا البحث».

تشكيل تراث

على مر الزمن، حصل كريمر على جوائز لا تحصى، بما فى ذلك زمالة «العبقرية» لماك آرثر، وزمالة الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، وجائزة ضمن أفضل ٥٠ باحثا من «البحوث العلمية الأمريكية»، والجائزة الرئاسية للمسيرة المهنية المبكرة للعلماء والمهندسين. إلا أن الجائزة الوحيدة التى لم يتسلمها، ربما كانت أكثر الجوائز احتراما وأعلاها مكانة بالنسبة لشباب الاقتصاديين – ميدالية جون بيتس كلارك، التى تمنحها الجمعية الاقتصادية الأمريكية لأفضل اقتصادى دون سن الأربعين. وفى السنة الأخيرة لتؤهله للحصول على هذه الجائزة، ذهبت إلى ستيفن ليفيت، الأستاذ بجامعة شيكاغو، والمعروف بكتابه الواسع الانتشار عن علم الاقتصاد الكئيب الصادر تحت اسم Freakonomics (اقتصاد النزوات).

وهذان الاقتصاديان هما الحاملان البارزان لطريقين منهجيين إلى الاقتصاد التجريبى. وكريمر من المناصرين الأقوياء لإجراء تجارب السياسة الاقتصادية على مجموعات محددة عشوائيا وتقييمها، بينما يعتمد نهج ليفيت على إيجاد «تجارب طبيعية – وهى طريقة بدأت بعد تحقيقها لنجاح واسع، فى اجتذاب كثير من النقد، إلى الحد الذى أطلق معه على هذا النهج «الاقتصاد الذكى Cute-onomics». على أن مدى استمرار تراث كل منهما سيتوقف على مدى تحمل أى من المنهجين لتمحيص الأنداد ومدى تغير «الموضة» الأكاديمية. ■

آرفند سوبرامانيان زميل أقدم، فى معهد بيترسون للاقتصاد الدولى، ومركز التنمية العالمية، وأستاذ رئيسى للبحوث بجامعة جون هوبكنز.

الإطار ٣

حدود العشوائية

إن الميزة الكبرى للعشوائية هى أنها تنتج أدلة أكثر يمكن الاعتماد عليها، إلى جانب قدرتها على التأثير على صناع السياسات بسبب شفافيتها، كما يقول كريمر. ولكن النقاد يحاجون بأن العشوائية على الرغم من جودتها فى توجيه الأسئلة الخاصة بالأوضاع متناهية الصغر، فإنه لا يمكنها التعامل مع الأوضاع الأكبر، مثل ما الذى يشرح الاختلافات فى النتائج الصحية بين البلدان، أو ما هى أفضل سياسة لسعر الصرف. ولا يرجع هذا فقط إلى أن التجارب العشوائية لا يمكن تنفيذها إلا على المستوى متناهى الصغر، ولكن بسبب أن السياسات أو التدخلات يمكنها أحيانا أن تخلق آثارا خارجية لا يمكن تحديدها أو معرفتها من خلال الطرق التجريبية. وأحد الأمثلة لذلك هو أثر الصحة على الدخل. فعلى المستوى الفردى، قد تؤدى الصحة الجيدة إلى إنتاجية أعلى، نظرا لأن الأشخاص الأكثر صحة، يعملون لفترات أطول وبشكل أفضل ومن ثم يمكنهم أن يكسبوا أكثر. ولكن المرء لا يمكنه أن يعمم من هذه النتيجة متناهية الصغر، لأن الصحة الأفضل يمكن أن تؤدى، بدورها إلى زيادة حجم السكان، والذى يمكن أن تكون له آثار مدمرة على النمو الشامل.

التربع على قمة الخرائط البيانية

براكاش لوجانى يكتب لمحة مختصرة عن حياة روبرت بارو
أستاذ الاقتصاد الكلى – جامعة هارفارد

Prakash Loungani profiles
*Harvard macroeconomist **Robert Barro***

عادة ما تسقط المقالات العلمية دون أن تحدث صوتا فى الغابة الأكاديمية. إلا المقالات التى يكتبها روبرت بارو. وفى قائمة حديثة ضمت ١٤٦ مقالا من أكثر المقالات تأثيرا فى الاقتصاد منذ السبعينيات، تربع بارو على قمة الخرائط البيانية بست مقالات فذة – وهو شرف لم يتقاسمه معه سوى اثنين آخرين (إيوجين فاما وجوزيف ستيجليتز). وقد كان من الصعب التنبؤ بهذه النتيجة من عنوان أول إصدارات بارو فى عام ١٩٧٠ «الهيكل البللورى لمركب الكوبالت مزدوج الصيغة الجزيئية المحتوى على جسر كلورى» ما الذى حدث؟ «عليك إلقاء اللوم على ريتشارد فينمان» هكذا يقول بارو الذى كان قد تقدم للحصول على إحدى وظائف علوم الفيزياء فى كالتيك. «لقد كان فينمان إلهاما عظيما، إلا أن ما كان يعلمه كان يمر سريعا فوق رأسى. وجعلنى أدرك أننى لن أقترب من القمة فى هذه الميادين». وبدلا من ذلك، تحول بارو إلى الاقتصاد، مدفوعا بإمكان استخدامه «لما لدية من خلفية فنية ورياضية فى تناول المشاكل الاجتماعية «وبالمثل الذى ضربه شقيقه الذى تخصص فى الاقتصاد.

وكانت حياة بارو المهنية فى الاقتصاد الكلى جديرة بالملاحظة بسبب تحولين آخرين. حدث أولهما فى خلال السبعينيات عندما أدار ظهره للاقتصاد الكلى الكينزى الذى تعلمه فى دراسته العليا بجامعة هارفارد، وأصبح أحد زعماء الفتنة فى كلية شيكاغو – إذ قاد ثورة أدت إلى خلعه من مكانه – كان كينز قد أشاع الفكرة التى حظيت بالانتشار بأن سياسات الحكومة يمكنها أن تسوى بين التقلبات فى الدخل، والمعرفة أيضا باسم دورات الأعمال. وعلى امتداد سنوات السبعينيات أعاد العلماء وصناع السياسات النظر فى قدرة الحكومة على القيام بهذا. وقد

كان أربع من المقالات الست الفذة لبارو، إلى جانب كتاب دراسى كتبه عن الاقتصاد الكلى، جزءا من العمل الأساسى الذى حول الاتجاه فى الآراء الأكاديمية إلى صالح دور أكثر تواضعا للحكومة.

وحدث التحول الثانى فى حياة بارو المهنية فى الثمانينيات عندما صحح مجال الاقتصاد الكلى مساره بنفسه. فمنذ ما يقرب من منتصف الأربعينيات إلى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى كان هذا المجال يركز إلى حد كبير، على فهم أسباب التذبذبات المؤقتة فى الدخل المصاحبة لدورات الأعمال. وفى خلال تلك العقود، لم تكن الأسئلة عن الأسباب التى دفعت إلى ارتفاع الدخول، وإن كانت بمعدلات مختلفة فى العقود المختلفة، أو لماذا توجد تلك الاختلافات الضخمة فى الدخول بين البلدان التى لم تكن من اللاعبين الرئيسيين، تحتل صدارة المسرح. ولكن، ومرة أخرى نتيجة للتقدم النظرى الناتج من جامعة شيكاغو، تحول علماء الاقتصاد الكلى إلى هذه الأسئلة من منتصف الثمانينيات وما تلاه. وركب بارو الموجة مبكرا وكتب بحثين فذين أديا إلى «قفزة للبداية فى الاستكشاف التجريبى» للإجابات، وفقا لما قاله سيمون جونسون الخبير الاقتصادى الرئيسى بصندوق النقد الدولى، وهو أيضا من المساهمين البارزين فى دراسة النمو الاقتصادى.

قم بالبناء وهم سيأتون

كانت الفكرة التى يقوم عليها البحث الفذ «الأول الذى كتبه بارو عن النمو الاقتصادى – مقالا فى عام ١٩٩١ فى مجلة الاقتصاد الفصلية – بسيطة بشكل مذهل. وكان قد جمع مجموعة من بيانات عن مجموعات من الدخول عن نحو مائة بلد منذ الستينيات. كما جمع أيضا بيانات عن قائمة طويلة من المتغيرات التى تؤثر على النمو فى الدخول، طبقا لما يقوله المنظرون. وتضمنت القائمة معدلات القيد فى المدارس (وهى وكيل لما يطلق عليه الاقتصاديون «رأس المال البشرى»)، والاستثمار الخاص، وحجم وطبيعة نواحى النشاط الحكومية. كما ضمت أيضا مقاييس للنظام الاقتصادى المطبق، والتشوهات التى تسببها الحكومة للأسواق، وعدم الاستقرار السياسى.

وفحص بارو الارتباطات الإحصائية بين نمو التدخل وقائمة هذه المتغيرات. ووجد أن البلدان الفقيرة تنزع إلى اللحاق بالبلدان الغنية إذا ما كان لدى البلدان الفقيرة رأس مال بشرى كبير «ولكن ليس بدونه». كما وجد أيضا أن الاستثمارات الحكومية لم تفعل الكثير لقدح زناد النمو وأن الإنفاق الحكومى الآخر قد قلل فعلا من النمو. ونزع عدم الاستقرار السياسى وتشوهات السوق إلى تخفيض النمو.

وهناك حقيقة بسيطة عن مجموعة من البيانات والعلماء وهى: قم بالبناء وهم سيأتون. وهذا هو ما حدث مع مجموعة البيانات التى قام بارو ببنائها – فقد اجتذبت خبراء الاقتصاد الكلى لدراسة النمو الاقتصادى. وبالفعل، أصبحت القائمة الطويلة من المحددات الممكنة التى جمعها، تسمى «متغيرات بارو» فى الأدبيات التى أقرضها مقاله فى عام ١٩٩١. وبعض الاستنتاجات التى توصل إليها فى بحثه كان أكثر صحة من بعضها الآخر. ولكن، كما يقول جونسون، فإن ما قام به بارو كان أساسيا لتوفير الأساس العملى لأدبيات كان يمكن بدون ذلك أن تختفى فى الجزء الأعلى النظرى من الغلاف الجوى.

والواقع، أن أعمال بارو عن النمو كان لها تأثير كبير حتى أن شباب العاملين فى الاقتصاد الكلى، والذين هم الآن فى الثلاثينيات من أعمارهم، ربما كانوا يعرفونه من أعماله فى التسعينيات أكثر من أعماله السابقة عن دورات الأعمال.

الحق بى إذا أمكنك

وصمدت النتيجة الرئيسية للبحث الفذ الآخر لبارو عن النمو الاقتصادى – مقال فى عام ١٩٩٢ فى مجلة الاقتصاد السياسى. كتبه بالاشتراك مع زافير سالا – مارتين – لاختبار الزمن بشكل جيد، حتى أن زميله فى هارفارد لارى سامرز أطلق عليها، فى الواقع، «القانون الحديدى للتقارب». وكما حدث بالنسبة لمقال بارو فى عام ١٩٩١، فإن الفكرة كانت بسيطة وتطلبت الإتيان ببيانات جديدة: وكانت المهارة فى هذه المرة استخدام بيانات لمناطق فى داخل بلد ما. وكانت الميزة من وراء هذا هى أن كثيرا من «متغيرات بارو» يمكن الافتراض – على نحو مقنع – أنها هى ذاتها بالنسبة لجميع المناطق فى داخل بلد ما – النظام الاقتصادى أو مقاييس عدم الاستقرار السياسى.

ووفر عدم وجود داع للقلق بشأن قياس هذه المتغيرات، طريقة أكثر براعة للتركيز على سؤال معين واحد: هل يمكن أن تلحق المناطق الفقيرة أصلا بالمناطق الغنية؟ بالنسبة للولايات فى الولايات المتحدة الأمريكية كانت الإجابة هى نعم – فعقب الحرب الأهلية الأمريكية، كانت الولايات الجنوبية – بصفة عامة – أفقر من الولايات الأخرى. إلا أن بارو وسالا – إ. مارتين أوضحا أنه فى خلال مائة عام أو نحوها بعد عام ١٨٨٠، نمت الولايات التى كانت هى الأفقر أصلا على نحو أسرع. وكانت هناك عملية لحاق – أو بلغة الاقتصاديين – «تقارب». ومع ذلك، لم يكن معدل النمو، الذى تمكنت به الولايات الفقيرة من اللحاق بالولايات الغنية، سريعا بشكل خاص بل كان يتراوح بين ٢ و ٣ فى المائة فقط.

وقد أدى هذا التقدير إلى التزام بارو جانب الحذر، على صفحات وول ستريت جورنال فى عام ١٩٩١، فى تلقاء الأمل أن ترتفع الدخول فى شرق ألمانيا بسرعة وتلحق بالدخول فى غرب ألمانيا بعد توحيد شطرى البلاد. وقد كتب «إن عوامل قوى التقارب قادرة فى نهاية الأمر»، إلا أنه من غير المتصور أن يحدث أى شئ يقترب من التكافؤ بين شرق وغرب ألمانيا فى الأجل القصير». وهذا ما حدث، فبعد الفورة الأولى، ركدت مستويات الإنتاجية فى شرق ألمانيا عند نحو ٧٥ فى المائة من مستوى الإنتاجية فى الغرب على الرغم من المحاولات المكثفة التى بذلتها الحكومة للإسراع بالعملية.

للأغنى أم للأفقر

فى مقالاته العلمية، وفى الأعمدة التى كان يكتبها فى وول ستريت جورنال وبيزنس ويك، استمر بارو فى استكشاف مسألة السبب فى غنى بعض الدول وفقر بعضها الآخر. ويرى بارو، أن الدليل يوضح أن البلدان الفقيرة يمكنها أن ترفع

مستوى الدخول بها من خلال المحافظة على حقوق ملكية آمنة، وتشجيع حكم القانون، وتعزيز الأسواق المحلية الحرة، والانفتاح أمام التجارة الدولية. ويساعد على ذلك استقرار الاقتصاد الكلى، وكذلك الاستثمار فى التعليم والصحة وبعض أنواع البنية الأساسية.

أما ما لا يساعد فهو تلك السياسات التى يشير إليها بارو بالسياسات «اللينة» – تشجيع الديمقراطية، والتعليم الموجه خصيصا للنساء، والحماية البيئية، والقضاء على عدم المساواة فى الدخول، وتشجيع المنظمات المدنية ورأس المال الاجتماعى. وكما لاحظ بارو فى كتابه الصادر عام ٢٠٠٢ عن مجموعة مقالاته المسمى «لا شئ مقدس» فإن آراءه لا يشاطره فيها الكافة: «وقد كتب أن جائزة نوبل فى الاقتصاد التى منحت لزميلى أمارتياسن رآها بعض المعلقين كموافقة على اتباع الطريق الأكثر لينا إلى التنمية».

إلا أنه بينما يعترف بأنه «بالنسبة لكثير من الناس، تمثل هذه الموضوعات اللينة أهدافا مرغوبة بشكل متأصل»، يتشبث بارو بآرائه، مبديا أن دعواه ترجع جذورها إلى دراساته التفصيلية عما إذا كانت هذه العوامل اللينة تؤدى فعلا إلى زيادة نمو الدخل. وفى الواقع، فإن بارو وزوجته راشيل ماكليرى، والتى تشغل منصب أستاذ زميل فى جامعة هارفارد، قد قاما ببعض من العمل الأكثر تفصيلا حتى الآن عن أهمية الدين – الذى ربما كان العامل اللين الأخير – بالنسبة لنمو الدخل (انظر الإطار).

دع الأمور تجرى فى أعنتها

فى ضوء مغزى أعمال بارو عن النمو، فليس من المستغرب أن يعتقد، كما ذكر فى مجموعة مقالاته لعام ١٩٩٦ الصادرة بعنوان «تصحيح الأمور» أن الحكومات لا ينبغى أن تقوم إلا «بنطاق محدود من الوظائف» للنهوض بها. وقد كتب يقول إنه اعتاد أن يكون ليبراليا فى أثناء سنوات دراسته بالجامعة فى كالتيك.«وبالنسبة لأية مشكلة كانت تثور، لم يكن يساورنى أى شك فى أن العلاج يتطلب تدخل الحكومة». ولكنه يعتقد الآن بالعكس تماما، وهو يصف فسلفته الحالية بأنه «ليبرالى» (أو ليبرالى كلاسيكى) وليس محافظا أو جمهوريا.

هل يمكن للدين أن يعزز النمو؟

حاج عالم الاجتماع ماكس ويبر الشهير بأن الدين يمكن أن يؤثر فى الأداء الاقتصادى من خلال أثره على الخصال الشخصية مثل أخلاق العمل. وقد أخضع بارو وماكليرى هذا الرأى للاختبار الصارم. وكما كان الحال مع العمل السابق لبارو عن النمو، فإن الجانب الفريد لبحثه هذا هو العملية المجهدة لجمع مجموعة بيانات جديدة، وفى هذه الحالة كانت البيانات التى تم جمعها تتعلق بالمعتقدات الدينية، وشهود مراسم العبادات الدينية، المستمدة من ست عمليات مسح دولية تغطى نحو خمسين دولة.

وقد وجد بارو وماكليرى أن البلدان التى يتمسك فيها الناس بمعتقداتهم الدينية بقوة، كما ينعكس ذلك فى الإيمان بالجنة والنار، تتمتع بمعدل أعلى من النمو – وهى نتيجة تتوافق مع نظرية ويبر. ومع ذلك، فإنه بمجرد تفسير أثر المعتقدات الدينية، تؤدى المحافظة على أداء طقوس العبادات الدينية الرسمية، إلى تخفيض النمو. ومن ثم فإن حضور العبادات الرسمية له أهميته، إلى الحد الذى يؤثر فى المعتقدات، ولكن بالنسبة لما يتجاوز هذا، فإنه يستخدم الموارد والوقت اللذين يتم خصمهما من جهود النمو.

واتساقا مع الآراء الليبرالية، يعتقد بارو أن الوظيفة الرئيسية للحكومة هى «تحديد حقوق الملكية وحمايتها». أما نواحى النشاط الأخرى للحكومة فيمكن أن تضم «ضمان (ولكن ليس إنشاء) مستوى الحد الأدنى من التعليم، وتوفير حد أدنى من شبكة الرفاه، والمشاركة فى نطاق ضيق من الاستثمارات فى البنية الأساسية، مثل الطرق والمطارات». ويقول إن التوسع فى سيطرة الحكومة على الاقتصاد فيما يتعدى هذه الوظائف يلحق الضرر بالنمو.

اتساقا مع الآراء الليبرالية، يعتقد بارو أن الوظيفة الرئيسية للحكومة هى «تحديد حقوق الملكية؛ وحمايتها.»

ويرى بارو أن تجربة الصين – بسبب ارتباطه بإحدى الجامعات الصينية التى يتردد كثيرا عليها فى الوقت الحالى – تؤكد صحة هذه الآراء. ويقول إن تجربة هذا البلد فى ظل الشيوعية هى «برهان مدى السوء الذى يمكن للحكومات أن تفسد به الأشياء» عندما تحاول ممارسة التأثير على كافة نواحى الاقتصاد. ويضيف قائلا أما الآن فإنه مندهش من مواقف «السلوك الرأسمالى الصميم والمناصر لمشروعات الأعمال» لموظفى الحكومة وكثير من الأشخاص الذين التقى بهم. ويقول مازحا «بل إن إحدى الجامعات الصينية بها تمثال لآدم سميث فى الحرم الجامعى. ولو حاولنا عمل ذلك فى هارفارد لتعرضنا لاحتجاجات حاشدة».

وربما تفسر المعتقدات الليبرالية لبارو جزئيا السبب. فى أنه على عكس كثير من علماء الاقتصاد الكلى المشهورين، لم يعمل مستشارا سياسيا بارزا لحكومة الولايات المتحدة أو غيرها. ويقول إنه من الصعب «أن تحظى بالشعبية عند الحكومات» عندما تساند الرأى القائل بأن كثيرا من وظائفها يجب أن تتلاشى. وعلى أية حال، فإنه لم يكن له تأثير كبير فى غزواته النادرة. لإعطاء نصائح إلى الحكومات، كما اعترف بذلك صراحة فى كتابة «لا شئ مقدس». وفى إحدى مقالات ذلك الكتاب، يصف كيف تم نقله سريعا إلى موسكو بينما كان يقضى إجازة فى كاب كود فى صيف عام ١٩٩٨، ولم تقبل نصيحته إلى الحكومة الروسية بأن تنشئ مجلسا للنقد. كما لم ترحب حكومة جنوب كوريا بنصيحته بشأن استخدام الدولار كعملة رسمية والإقلاع من مقاومتها لملكية الأجانب للبنوك فى البلاد.

لا «نقود بلا مقابل»

إن شهرة بارو كعالم بارز للاقتصاد الكلى كانت ستحقق حتى بدون بحوثه فى التسعينيات عن النمو الاقتصادى. ففى السبعينيات وأوائل الثمانينيات، كان قد أحدث دويا ببحوثه التى كانت تحاج بأن الحكومات ينبغى أن تتبع نهج حرية «النشاط الاقتصادى» للتخلص من تذبذبات الدخل.

وقد كانت أعمال بارو جزءا مما أطلق عليه ثورة التوقعات الرشيدة التى اقتلعت الرأى الكينزى فى ذلك الوقت بأن الحكومات ينبغى أن تستخدم سياسات الاقتصاد الكلى استخداما نشيطا لترويض دورة الأعمال. وفى أثناء الستينيات كان الاعتقاد بقدرة الحكومة على القيام بذلك فى أوجه، معززا بما كان يبدو أنه علاقة اقتصادية مستقرة تعرف باسم منحنى فيليبس. وتبين تجربة الستينيات أن الحكومة يمكن أن تقوم بتوظيف الناس (تخفيض معدل البطالة) بمجرد طبع

المزيد من أوراق النقد. وطبقا لرطانة الاقتصاديين، بدا أن منحنى فيليبس يعنى ضمنا أن السياسة النقدية يمكن أن يكون لها تأثير حقيقى.

وبالنسبة للاقتصاديين المحافظين مثل ميلتون فريدمان، فإن منحنى فيليبس لم يكن يعنى شيئا، وكان يبدو وكأنه يوحى بأن الحكومة يمكنها إنجاز شئ حقيقى – مثل خلق وظائف – عن طريق قيامها بعمل شئ لا يكلف شيئا وهو طباعة النقود. وكان ذلك كما لو أن المرء يمكن أن يجعل الناس أكثر طولا بمجرد قياسهم بمسطرة مقسمة إلى سنتيمترات بدلا من البوصات. وتعرض فريدمان للسخرية بسبب آرائه حينئذ، حسب ما يقوله بارو «وحتى قبل أن أترك هارفارد فى صيف ١٩٦٨، أدركت أن التهجم على ميلتون كان فارغا من المضمون وعلامة حسد».

وبوحى من أعمال فريدمان، وأعمال روبرت لوكاس – وهو أيضا من جامعة شيكاغو – كتب بارو ورقة بحثية نشرت فى المجلة الاقتصادية الأمريكية فى عام ١٩٧٧، مقدما فيها الدليل على أن السياسة النقدية النشيطة لم تؤد إلى تخفيض البطالة فى الولايات المتحدة إلا عندما نجحت البنوك المركزية فى إثارة دهشة الناس عن حجم التضخم الذى سيتولد عنها. وتابع ذلك ببحثين آخرين، كتبهما بالاشتراك مع دافيد جوردون، خريج جامعة شيكاغو ويعمل حاليا بجامعة كليمسون. وقد أوضح البحث الأول أن الناس عندما يتحققون أن البنوك المركزية قد تفاجئهم، فإن المجتمع ينتهى إلى توازن سيئ: حيث يكون التضخم مفرطا، بينما لا تنخفض البطالة عما كانت ستصبح عليه فى غير هذا. وقدم البحث الثانى وصفا للخروج من التوازن السيئ. وإذا ما كان البنك المركزى قادرا على الالتزام بقاعدة تحكم سلوكه، فإن معدل التضخم يمكن أن يكون أقل إفراطا عما سيكون عليه دون هذا الالتزام. وسيظل لدى البنك المركزى حافز لمحاولة توليد تضخم مفاجئ، إلا أن هذا الحافز يمكن أن يخفف منه ضياع المصداقية.

وكان البحثان اللذان كتبهما بارو وجوردون جزءا من حركة غيرت سلوك البنوك المركزية. والبنوك المركزية الحديثة أكثر ميلا إلى اتباع القواعد التى تبعدها عن توليد تضخم مفرط، للمحافظة على مصداقيتها باعتبارها مكافحا للتضخم. إن كثيرا من البنوك المركزية – بعيدا عن محاولة مفاجأة الناس بأهدافها التضخمية – يرجح الآن أنها تجعل أهدافها للتضخم إما صريحة أو ضمنية.

إنك تمزح بالتأكيد يا مستر بارو

كان هجوم بارو على أسس النظرية النقدية لكينز، والتى قام بتنفيذها مع مجموعة من خبراء الاقتصاد الكلى البارزين، قد سبقه هجوم أيضا على سياسة المالية العامة لكينز، والذى قام به بارو بمفرده. ومرة ثانية كانت وجهة نظر كينز بشأن سياسة المالية العامة، هى وجهة نظر من مذهب الفعالية: وهى أن الحكومة ينبغى أن تستخدم عجز الموازنة العامة لتخفيف التذبذبات فى الدخل الخاص. وعندما يركد الاقتصاد الخاص، ينبغى على الحكومات أن تحاول تعزيز الإنفاق الخاص من خلال إحداث عجز أكبر فى الموازنة العامة، وتمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض بدلا من زيادة الضرائب.

وفى إحدى بحوثه لعام ١٩٧٤ فى مجلة الاقتصاد السياسى أقام بارو الحجة على أن اختيار التمويل، سواء أكان من خلال الاقتراض أم من خلال الضرائب، ليس بذى أهمية. وإذا ما اقترضت الحكومة لإحداث عجز بالموازنة، فلابد أن يدرك الناس أنها ستقوم بفرض ضرائب وتحصيلها فى المستقبل لسداد ما اقترضته. ومن ثم فإنهم ببساطة سيزيدون من مدخراتهم الآن حتى يتمكنوا من دفع الضرائب فى المستقبل. وهكذا يتم إحباط محاولات الحكومة لتعزيز الإنفاق الخاص من خلال قيامها بالاقتراض. ولكن ما الذى سيحدث إذا ما تم نقل هذه الضرائب المستقبلية إلى الأجيال التالية؟ ألن يشعر الناس فى الوقت الحالى بأنهم أغنى، نتيجة لاقتراض الحكومة؟ أبدا، كما يحاج بارو فى بحثه، إذا ما كان أفراد الجيل الحالى لا يهتمون إلا بإنفاقهم فحسب ولكن يهتمون أيضا بما سيتوافر لأولادهم لإنفاقه. فإذا كانوا يهتمون بأولادهم، فإنهم ببساطة سيدخرون أكثر ليتركوا لأولادهم نقودا إضافية لدفع الضرائب فى المستقبل. ومرة أخرى، فإن قدرة الحكومة على جعل الجيل الحالى يزيد الإنفاق من خلال إحداث عجز فى الموازنة لن يصيبها إلا الإحباط.

وكان رد الفعل على مقولات بارو هو عدم إنكارها. وكما صورت الأمر «الملخصات المدرسية» المنشورة فى الإيكونوميست فإن فكرة النظر إلى الأمام إلى مالا نهاية وإيثار الآباء لأبنائهم تبدو مجنونة. وفى البداية، كان الاقتصاديون يجاهدون حتى لا يضحكوا ولكن مع مرور الوقت، أصبح نموذج بارو معيارا، حتى أن منتقديه اضطروا إلى استخدامه كنقطة بداية لنماذجهم. وقد خلصت مجلة الإيكونوميست إلى أنه نتيجة لتأثير أعمال بارو «فإن قليلين يتوقعون أن يحصلوا على ما اعتادوا عليه من الاستخدام النشيط لسياسة المالية العامة».

هل ستستمر الأعمال الفذة تترى؟

يقول روبرت كينج من جامعة بوسطون، وهو أحد زملاء بارو القدامى عنه إنه «أكثر علماء الاقتصاد الكلى التطبيقى تأثيرا من بين أبناء جيله» ولكنه يقول لمجلة التمويل والتنمية إن تأثيره لا ينبع من إسهام وحيد ولكن من واقع «أنك فى كل المجالات الرئيسية لهذا الميدان لابد لك أن تناقش أبحاث بارو».

وفى السنوات الأخيرة، طفق بارو يعمل على إيجاد حل ممكن لأحد الألغاز القائمة منذ زمن طويل فى الاقتصاد الكلى والتمويل، وهو ما يطلق عليه لغز العلاوة على الأصول – وهى إشارة إلى حقيقة أن الأسهم كانت تاريخيا تحصل على عائد يزيد على عائد السندات الحكومية. وبالطبع، فإن الأسهم أكثر خطورة من السندات وهو ما يبرر جزءا من الفرق فى العوائد. إلا أن الفرق مرتفع بحيث يوحى بوجود درجة من النفور من المخاطر من قبل المستثمرين، يرى الاقتصاديون أنها غير محتملة. بيد أن بارو يحاج بأن الكوارث النادرة مثل الكساد العظيم أو أحداث ١١ سبتمبر، حتى وإن كانت احتمالات حدوثها منخفضة، يمكن أن تحافظ على ارتفاع طلب المستثمر على أصول آمنة مثل سندات الحكومة بالنسبة للطلب على الأسهم.

وسواء أكان هذا العمل يلحق بأبحاثه الأخرى أم لا فى استعراض الأعمال الفذة، فليس هناك شك فى أن بارو يعتزم الاستمرار فى المحاولة. وفى إحدى مقالاته فى ١٩٩٩ فى مجموعة. «لا شىء مقدس» كتب يقول «إننى فى الواقع لم أفهم تماما سر الجاذبية الكبيرة للخروج من الميدان بينما لم أزل على القمة» وتعجب لماذا تقاعد أحد أفذاذ نيويورك جوديماجيو فى ١٩٥١ و «لماذا توقف عن العمل فريق البيتلز وسيمون وجارفونكل بينما كانوا فى أفضل حالاتهم». إذ كانت العاقبة الرئيسية لذلك هى فقدان الجمهور لسنوات عديدة من الأداء الرائع إن لم يكن الأداء الأعظم». وسيفرج المعجبون الكثيرون ببارو بالوعد الضمنى الذى ذكره بارو، بالنسبة لحالته على الأقل، بأن أعماله الفذة ستستمر تترى. ■

براكاش لونجانى، يعمل رئيس شعبة بدائرة العلاقات الخارجية بصندوق النقد الدولى.

أستاذ فى النظرية والتطبيق

جيمس ل . رو يحاور خبير الاقتصاد **جويلرمو كالف**

James L. Rowe interviews economist **Guillermo A. Calvo**

عندما كان جويلرمو كالفو طالبا شابا فى بيونيس آيرس فى أواخر الخمسينيات من القرن الماضى، كان يشعر باليأس من أن باستطاعته فهم الاقتصاد مطلقا. وكان يدور قدر كبير من الحديث عن الاقتصاد فى البيت لأن والده كان يعمل فى البنك المركزى. ولكنه بقدر ما حاول فهمه، فإنه لم يستطع ذلك، وخلص فى وقت ما إلى أن الاقتصاد يفوق قدراته. ومع ذلك، فقد ثابر، وقال إنه خلال حضوره دورة تمهيدية فى الاقتصاد «بدأ فجأة يفهمه ويدرك كم هو جميل». وفيما بعد، وبتوجيه من خوليو أوليفيرا، الذى كان حينذاك رئيسا للبحوث فى البنك المركزى حيث ظفر كالفو بالتعيين من خلال مسابقة، ذهب إلى مكتبة البنك، وأحضر قاموسا انجليزيا بجانبه، وأخذ يقرأ ويقرأ ويقرأ بصورة مكثفة الأبحاث الاقتصادية والرياضية المكتوبة بلغة «أعرفها بالكاد».

لقد أثمرت مثابرته. وأصبح كالفو واحدا من أبرز الباحثين فى كل من نظرية الاقتصاد الكلى الحديثة واقتصاد الأسواق الناهضة، خاصة فى أمريكا اللاتينية. وفى حديثه أمام مؤتمر لصندوق النقد الدولى لتكريم كالفو عام ٢٠٠٤. قال اندريه فيلاسكو، الذى كان أستاذا فى هارفارد حينذاك، ووزير مالية شيلى حاليا، إنه إذا كان هناك «شخص (واحد) مسؤول عن جعل الاقتصاد الحديث يؤثر على مشكلات البلدان الواقعة جنوب نهر ريو برافو، فإن هذا الشخص هو جويلرمو كالفو». وقد كان العمل النظرى المبكر لكالفو فى صميم التطورات الثلاثة التى حددها الاقتصاديان ف. ف. تشارى وباتريك ج. كيهوى أخيرا باعتبارها مفاتيح للنظرية الاقتصادية الكلية المطورة خلال الثلاثين عاما الماضية: النقد الذى يجسد توقعات الناس بشأن السياسة، والرؤى المتبصرة بشأن عدم الاتساق الزمنى وقضايا المصداقية المرتبطة بذلك، ووضع النماذج الأفضل للاقتصاد لتفسير تشوهات مثل «الأسعار الجامدة».

وقد كانت رسائل كالفو السياسية اللاحقة تنذر بالسوء وتثير عادة خلافات مع كثير من زملائه، خاصة فى فترة الازدهار فى أوائل التسعينيات من القرن الماضى، عندما كان معظم الاقتصاديين - بما فى ذلك من يعملون فى صندوق النقد الدولى؛ حيث كان يعمل كالفو - يعتقدون أن مدى جودة إدارة بلد ما لسياساته الاقتصادية أمر يحدده مدى جودة معاملته المستثمرين الأجانب. وقد ذكر كالفو أن الحكمة التقليدية السائدة حينذاك كانت هى «إذا أديت واجبك المنزلى، فإن أسواق رأس المال ستقف إلى جانبك دائما».

ولكنه اختلف مع ذلك، هو وكثيرون من زملائه فى صندوق النقد الدولى بمن فيهم كارمن رينهارت وليوناردو ليدرمان. فقد حاجوا بأن البلدان لم يكن يتدفق عليها التمويل الأجنبى لأنها تتبع سياسات نقدية ومالية سليمة، ولكن لأن عوامل خارجية، مثل المناخ العالمى الحميد وأسعار الفائدة المنخفضة فى الولايات المتحدة، كانت تدفع رأس المال للبحث عن عائد أعلى. وقد افترضوا فى بحث مثير للجدل فى عام ١٩٩٣، أنه إذا تغيرت تلك العوامل الخارجية، فإن الاستثمار فى بلدان الأسواق الناهضة - سواء كان معتدلا أو زائدا - يمكن أن يولى الأدبار فجأة.

ولم يمض وقت طويل بعد ذلك حتى تغير المناخ الدولى، وأثبت كالفو وزملاؤه أنهم على حق إلى حد كبير. فبدءا من المكسيك فى ١٩٩٤ وانتهاء بالأرجنتين فى ٢٠٠١، اهتزت سلسلة من بلدان الأسواق الناهضة، كثير منها فى آسيا، من جراء لطمة ما وصف بأنه «توقف مفاجئ» - انقطاع كبير، غير متوقع، وواسع النطاق فى تدفق رؤوس الأموال، لم يكن يرتبط غالبا بالأساسيات الاقتصادية (انظر الإطار، ص ٦). ونتيجة لذلك، تعلم واضعو السياسة فى البلدان النامية درسا مؤلما هو: أنهم سيفشلون بالتأكيد تقريبا فى جذب الاستثمار الأجنبى، إذا اتبعوا سياسات سيئة، ولكن الضمان كان قليلا بأنهم لن يواجهوا المصير نفسه إذا انتهجوا سياسات جيدة. وسرعان ما وصفت النيويورك تايمز كالفو بأنه «نبى الدينونة المالية» لأنه تنبأ بصورة صحيحة بانهيار المكسيك فى ١٩٩٤. وعلى الرغم من أن آخر بحث له يدرس أحوال الاقتصادات «الآخذة فى التعافى»، فإن كالفو، البالغ من العمر ٦٥ عاما، لا يزال يركز كعادته على إمكانية حدوث أزمات فى الأسواق الناهضة.

الجمع بين العمل الأكاديمى والسياسة

خلال ٣٠ عاما من مسيرته المهنية، تنقل كالفو بين العمل الأكاديمى والمنظمات ذات التوجه للسياسة. وفى نهاية ٢٠٠٦، اختار أن يترك ساحة الشجار السياسى مرة أخرى، مستقيلا بعد ست سنوات من العمل كرئيس للخبراء الاقتصاديين فى بنك التنمية للبلدان الأمريكية، ليعود - مع زوجته سارة، الخبيرة الاقتصادية - إلى جامعة كولومبيا فى نيويورك، حيث بدأ مسيرته المهنية منذ ثلاثة عقود خلت، وكان قد حصل أخيرا على درجة الدكتوراه من جامعة ييل. وعلى مر السنين، عمل أيضا أستاذا فى جامعتى بنسلفانيا ومريلاند، كما شغل فى هذه الفترة مناصب الباحث والأستاذ الزائر. وقد ظل طويلا له تأثيره فى مناقشات السياسة - من صندوق النقد الدولى،

وبنك التنمية للبلدان الأمريكية والدوائر الأكاديمية. ومع ذلك، لم يكن لكالفو سوى جولة قصيرة فى مجال صنع السياسة، عندما عمل مستشارا لوزارة المالية فى الأرجنتين فى ١٩٩٦، ولم يدم ذلك سوى شهرين.

وبصفة عامة ينقسم جدول أعمال كالفو فى مجال البحوث إلى فصلين. ففى النصف الأول من مسيرته المهنية، كان منظرا يستلهم العالم من حوله، وكان فى النصف الثانى خبيرا اقتصاديا ذا توجه نحو السياسة وله نزوع نظرى.

وقد وصف بابلو جويدوتى، عميد مدرسة شؤون الحكم فى جامعة توركواتو دى تيللا فى بوينس آيرس والزميل السابق له فى صندوق النقد الدولى، كالفو بأنه «اقتصادى له عقلية نظرية للغاية، يهوى النماذج البسيطة والدقيقة». وعلى حد قول كالفو نفسه فإن «القاعدة التى اتبعها دائما هى: بسّط، بسّط، بسّط. ففى النهاية، فإننا نصنع النماذج، وليس الواقع».

ومع ذلك، فقد كان الواقع هو مصدر إلهام كالفو على الدوام، حسب تعبير ارنستو تالفى، رئيس معهد سيريس للبحوث فى أوروجواى. فهو لم يكن يصيغ النظرية من أجل النظرية فى حد ذاتها. فحتى بحث كالفو الأول، وهو مذكرة نظرية لأعلى حد عن استخدام القدرة التى ظهرت فى ١٩٧٥ فى مجلة أمريكان إيكونوميك ريفيو، استحثته الظروف القائمة فى كولومبيا، حيث عاش عدة سنوات من قبل.

وفى بعض الأحوال، ربما حفزت قضايا غير اقتصادية العمل التنظيرى لكالفو، وقد ذكر كالفو أن لعبة كان يلعبها مع أشقائه الصغار كانت أحد مصادر الإلهام لإسهامه فى ١٩٧٨ فى الدراسة التى كانت قد ظهرت حديثا حينذاك عن عدم الاتساق الزمنى - وهى فكرة تفسر كيف يمكن لصانعى السياسة حسنى النية أن يضعوا سياسات سيئة رغم ذلك. ويتذكر كالفو أنه عندما كان وهو طفل يرى أخاه وأخته صورة له عندما كان أصغر سنا ويسألهم «من هذا»؟ كانا يجيبانه «هذا أنت». فيرد «لا، لست أنا» شارحا لهما، أنه الآن شخص مختلف فى ظروف مختلفة عما كانت عليه عند التقاط الصورة. «فمن الواضح تماما أنك تستطيع أن تفكر فى البشر باعتبارهم سلسلة متعاقبة» من عمليات التجسد، وأن ذلك جعل من السهل عليه فهم كيف يستطيع واضعو السياسة تقويض استراتيجيتهم طويلة الأجل. وسبب ذلك أن المسئول الذى يتخذ القرار اليوم يواجه ظروفا مختلفة عما كانت عليه عندما قدم الوعد فى البداية.

وفى عام ١٩٧٧، بيّن ادوارد سى . بريسكوت وفين ى . كيدلاند أن الحكومة التى تصوغ خطة سياسية طويلة الأجل (نقدية أو مالية) ربما تغير خطتها فيما بعد، إذا توافرت لها الفرصة، لتعكس تغير الظروف. وبعد ذلك بعام، بيّن كالفو، وهو يعمل مستقلا عن بريسكوت وكيدلاند (اللذين حصلا فى ٢٠٠٤ على جائزة نوبل، جزئيا على عملهما حول عدم الاتساق الزمنى) أنه من المرجح أن تتخذ الحكومة هذه القرارات التقديرية غير المتسقة «حتى على الرغم من أن للحكومة الأفضليات نفسها تماما» مثلما للجمهور.

والنقطة المهمة بالنسبة لكالفو هى أن صانعى السياسة، بمحاولتهم اتخاذ أفضل القرارات التقديرية فى أى وقت من الأوقات - «ليعيدوا تحقيق الوضع الأمثل» كما يقول الاقتصاديون - يمكن أن ينقضوا وعودهم السياسية طويلة الأجل، مما يتسبب فى فقدان مصداقيتهم. ذلك أنهم بمجرد انحرافهم عن التزامهم، مثلا باستراتيجية لمحاربة التضخم، مهما كانت وجاهة مبرراتهم، لا يعود الجمهور يثق بهم. إن توقعات الناس تتغير، وعندئذ يعملون على حماية أنفسهم، بالمطالبة بأسعار فائدة أعلى توقعا لحدوث تضخم أعلى. ويضطر ذلك صانعى السياسة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات التى تؤدى للهزيمة الذاتية والتى يمكن أن تقوض السياسة طويلة الأجل التى كانت جيدة من قبل.

وليس عدم الاتساق الزمنى - بتأثيره على التوقعات والمصداقية - قضية

أساسية فى الاقتصادات المتقدمة، كما يقول كالفو، ولكن «معظم الاقتصاديين لابد وأن يتفقوا على أنه أمر ضرورى بالنسبة للأسواق الناهضة وأنه فى الواقع «يفسر السبب فى أن البلدان تعانى من تضخم جامح». ونتيجة للعمل النظرى بشأن عدم الاتساق الزمنى، قللت بلدان كثيرة قدر حرية التصرف المسموح به لصناع السياسة ـ مما جعل البنوك المركزية أكثر استقلالا عن السياسيين وتتبنى أهدافا للتضخم وغايات للاستقرار معلنة على الملأ ويصعب الانحراف عنها.

وقد كان التحدى الأساسى التالى الذى واجهه كالفو هو شرح التطورات التى لا تنسجم مع النظرية السائدة عن التوازن العام، التى تستخدم معادلات رياضية لتبين كيف يعمل الاقتصاد بأسره معا. وقد خفضت الأرجنتين ـ التى ظلت أزماتها الاقتصادية العديدة باستمرار مصدر إلهام لابنها الأصيل ـ قيمة البيزو بصورة حادة فى عام ١٩٨١. وكان ينبغى أن تتغير الأسعار استجابة لذلك، ولكنها لم تتغير. واتجه كالفو، وهو يحاول فهم السبب إلى النماذج التى استحدثها زميلاه، فى جامعة كولومبيا، ادموند فيلبس وجون تيلور. فقد حاولت نماذجهما، التى كان كالفو قد رفضها من قبل، إدراج ما سمى بالأسعار والأجور الجامدة، التى تقاوم التغير حتى لو تغيرت الظروف الأساسية. وقد وجد كالفو فى البداية أن النماذج «معقدة للغاية» ولكنه فيما بعد «بسّطها بطريقة أصبحت معها لعبة أطفال» لتفسير الأسعار الجامدة فى نموذج توازن عام. وكما يقول فقد استغرق بحث ١٩٨٣ وقتا لترسيخ جذوره، لأن زملاءه ظلوا يحاولون تفسير التطورات باستخدام النموذج المعيارى بالأسعار والأجور المرنة. ولكن بحلول التسعينيات من القرن الماضى، كما ذكر روبرتو ريجوبون من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا أصبح نموذج كالفو هو «حصان الشغل» بالنسبة للاقتصاد الكلى.

وربما يمثل مفهوم عدم الاتساق الزمنى وإدراج الأسعار الجامدة فى نظرية التوازن العام، أبرز إسهامات كالفو فى نظرية الاقتصاد الكلى، ولكن اهتماماته كانت واسعة و«تجول عبر كافة أنحاء المشهد الاقتصادى»، كما قال كارلوس رودريجز، زميله فى جامعة كولومبيا فى السبعينيات من القرن الماضى ورئيس جامعة دل سيما فى بوينس أيرس حاليا. وقد أنتج كالفو أبحاثا نظرية تدور، ضمن أشياء أخرى، حول استخدام القدرة، والسلم الهرمى فى المنظمات، والبطالة الهيكلية، والتجارة الدولية، وأسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الصرف الحقيقية، بل واقتصاد العدالة.

وجود صوته

فى عام ١٩٨٦، وبعد ١٣ عاما فى كولومبيا، انتقل كالفو على جامعة بنسلفانيا. ولكن ذلك كان تغييرا قصير الأمد فى المشهد. فقد أغرى جاكوب فرينكل، الذى كان حينذاك مديرا للبحوث بصندوق النقد الدولى، كالفو على الانتقال للصندوق، حيث كتب بين ١٩٨٨ و١٩٩٤، عدة أبحاث عن أسعار الصرف، والأسواق الناهضة، والانتقال فيما بعد العهد السوفيتى فى أوروبا الشرقية من الاقتصادات الموجهة إلى الاقتصادات الأكثر توجها نحو السوق. وفى الصندوق، كان انطلاق اهتمام كالفو بالقضايا السياسية، كما يقول كثيرون من زملائه. ولكنه تردد قليلا. ويذكر «لقد استغرق الأمر منى وقتا طويلا لأجد صوتى الخاص. لقد كنت على الدوام منشغلا بهذه القضايا السياسية، ولكن لم يتوافر لى ما يتطلبه القيام بذلك بنفسى. وقد أتاح لى الصندوق الفرصة للعمل فى مناخ تنزع فيه إلى التعاون على نحو أكبر، لأنه مناخ بيروقراطى. إن التعاون أمر أساسى. وقد جئت من دوائر أكاديمية، حيث المنافسة هى الشعار، وحيث تذهب الجوائز للتفرد والأصالة».

وفى الصندوق، تعاون مع عدد من الباحثين الشبان أساسا ـ من بينهم كارلوس فيغ، وانريك مندرزا، وجويدوتى، وليدرمان، ورانيهارت. وعمل مع جويدوتى فى قضايا الدين العام، مما أدى إلى عمله اللاحق عن دولرة الخصوم. وانجز مع فيغ نموذج السعر الجامد. وعمل مع مندوزا فى قضايا التجارة. وكما قال تالفى، وهو معاون أحدث له ولم يكن زميلا له فى الصندوق فقد كانوا « يعرفون بأنهم أولاد وبنات كالفو».

ولم يكمل أى من أولاد وبنات كالفو مجموعة مهارات أفضل مما فعل راينهارت ـ وهو حاليا أستاذ فى جامعة ماريلاند ـ الذى يسميه «خبير رائع فى الاقتصاد القياسى التطبيقى واقتصادى من الدرجة الأولى». وقد تعاون الاثنان فى عدد من المشروعات، بما فى ذلك بحث عام ١٩٩٣ الذى كتباه مع ليدرمان والذى فند الاعتقاد السائد بأن بلدان أمريكا اللاتينية كانت تتلقى تدفقات وافدة كبيرة من رأس المال بفضل إصلاحاتها الهيكلية وسياساتها النقدية والمالية السليمة.

«لقد ذهبت إلى أمريكا اللاتينية، وكان الجميع يرددون الشىء نفسه ـ وهو أن النقود تتدفق إليها لأن (البلدان) تفعل الشىء الصحيح. ولكن بيرو كانت تحصل على قدر كبير من النقود وكان بها [تمرد] الدرب المضىء. وكان لدى بعض البلدان أسعار صرف ثابتة، فى حين كانت هذه الأسعار معومة فى البعض الآخر. ومن ثم، فقد نظرت حولى وفكرت فى أنه يوجد شىء مريب هنا. فالجميع يحصلون على النقود ويفعلون أشياء مختلفة، ولا تقولوا لى أنها ليست جميعها على ما يرام». وعاد كالفو إلى واشنطن وأخبر راينهارت أنه مقتنع بأن هناك عاملا مشتركا وأنه عامل خارجى. وجندا ليدرمان وبحث ثلاثتهم عن «مبعث الشكوك المعتادة»: أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة ودورة الأعمال فيها. وكما أوضح كالفو فقد «ظل كل شىء على ما هو عليه».

ولم يكن قيام الصندوق بنشر بحثهم (والبحث اللاحق بنفس الطريقة) دليلا على أن المؤسسة توافق على ما توصلوا إليه. ويقول كالفو إنه فى الواقع، تلقى ثلاثتهم «قدرا كبيرا من نيران المدفعية المضادة للطائرات» من زملائهم. ولكن

اسم اللعبة

أظهر جويلرمو كالفو وزملاؤه براعة شديدة فى صياغة أو ترويج بعض العبارات التى يستخدمها الاقتصاديون وحتى غير المتخصصين، ومنها:

التوقف المفاجئ: انهيار كبير، غير متوقع، وواسع المدى فى تدفقات رأس المال، وغالبا لا يرتبط بالأساسيات الاقتصادية لبلد ما، وعادة يكون مدمرا بدرجة كبيرة. وتختصر هذه الظاهرة أحيانا بـ (3S)، أى التوقف المفاجئ للنظام (Systemic sudden stop) لتأكيد الطبيعة واسعة المدى للمشكلة أثناء الأزمات.

خوف التعويم: تحاشى بلد ما السماح للسوق بتحديد قيمة عملتها (التعويم الحر) لأن كثيرا من الشركات والأفراد لها أصول وخصوم مقومة بالدولارات بحيث يؤدى أى خفض فى قيمة العملة إلى الإضرار بشكل خطير بهؤلاء الذين لم يقوموا بتغطية أوضاعهم. وقد نشأ هذا المصطلح فى بحث يحمل نفس الاسم كتبه كالفو ورينهارت عام ٢٠٠٢.

معجزة العناقيد: اقتصاد «ينهض من بين رماد» انهيار فى الإنتاج بسبب حدوث توقف مفاجئ وبصفة عامة يستعيد الاقتصاد مستوى إنتاجه قبل الانهيار خلال عامين ولكنه لا يعود إلى مسار نموه طويل الأمد. وهذا المصطلح مأخوذ من اسم الطائر الأسطورى الذى التهمته النيران ثم انبعث من جديد من بين الرماد.

من المؤكد كثيرا أن أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة بدأت ترتفع. وفى ديسمبر ١٩٩٤، تفجرت ما تسمى بأزمة التاكيلا فى المكسيك بعد أن خفض هذا البلد عملته بصورة حادة. ودفعت الأزمة كالفو إلى إنتاج محموم للأبحاث، وسرعان ما خلص إلى أنه على الرغم من أن مشاكل المكسيك قد أشعلها تخفيض قيمة العملة، فإنها لم تكن تعانى من أزمة عملة بل من أزمة فى سوق رأس المال - حيث تجمع الشركات والحكومات أموالا طويلة الأجل. وقد أكد فى بحثه التالى بعنوان «تشكيلات من أزمات سوق رأس المال» بصورة جوهرية على أن المكسيك

«إذا كان الكساد الكبير قد حدث نتيجة لعدم كفاءة البنوك المركزية، كما يعتقد اقتصاديون كثيرون، فإن جذور الأزمات فى الأسواق الناهضة تكمن فى عجز البنوك المركزية».

ليست ظاهرة منعزلة. وقال إن كثيرا من الأسواق الناهضة معرضة بطرق مختلفة لمخاطر أهواء المستثمرين الدوليين بسبب عدم تطور القطاعات المالية، وتعرض القطاع المصرفى باستمرار لخطر ذعر المودعين، وظاهرة «العدوى» - التى لا يميز فيها المستثمرون بين الأسواق الناهضة ولكنهم يسحبون الأموال دون اعتبار للظروف السائدة فى البلدان فرادى.

وقد ركزت نظريات كالفو على القطاع المالى باعتباره مصدر عدم الاستقرار. وعند إدخال القطاع المالى فى النموذج، تتوافر طرق نظرية كثيرة يمكن بها مهاجمة بلد ما، كما قال ميجويل كيجويل، وهو اقتصادى أرجنتينى كان تلميذا لكالفو فى جامعة كولومبيا فى مطلع الثمانينيات. وقد تكون البنوك أكثر أهمية «من عجز الميزانية أو عجز الحساب الجارى». وما افترضه كالفو أصبح الآن حكمة شائعة كما يقول ريجوبون، ولكن ذلك كان حينذاك أمرا راديكاليا. وقال «إن ذلك يشبه فيلما لألفريد هتشكوك. وقد لا تبدو المؤثرات الخاصة شبيهة بما هى عليه الآن»، ولكنها كانت رائدة لمسيرة عندما ظهرت. وقال إن أبناء المهنة، مثلهم مثل نموذج كالفو فى ١٩٨٣، كانوا بطيئين إلى حد ما فى تقدير رؤاه المتبصرة التى طرحها فى ١٩٩٦. وقد أدى نشوب الأزمات المالية الآسيوية فى ١٩٩٧ والأزمات اللاحقة فى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية إلى إقناع كثير من الاقتصاديين بأن الأسواق الناهضة تواجه مجموعة خاصة من المشكلات التى ترسخت جذورها فى النظام المالى.

ويعترف كالفو أنه ظل على مدى سنوات على خلاف فى التحليل مع صندوق النقد الدولى، ولكنه خلال الوقت الذى أمضاه فى المؤسسة توفرله الدعم والوقت اللازمان للقيام بأبحاثه. ويقول «تأمل عدد الأبحاث التى كتبتها. إننى لم أتوقف مطلقا عن كتابة الأبحاث». ولا يزال مستمرا فى كتابتها بوتيرة مذهلة. وقد قال صديقه وزميله رودريجيز «إنه لا يزال يفكر فى الأمور ويعالجها من خلال الأبحاث. فعندما تراوده فكرة، يكتب بحثا. ومعظم الناس يتحدثون عنها أثناء الغداء، فى حين يكتب جويلرمو بحثا».

ولذا كان من المناسب فى عام ١٩٩٤، عندما كرم الصندوق كالفو، رغم الخلاف المؤسسى طويل الأمد فى الماضى، أن قام بدعوة العديد من زملائه للإسهام بأبحاث فى ندوة استمرت يومين للاحتفاء بقيادته الفكرية فى مجالات تدفقات رأس المال، وآجال استحقاق الديون، وتثبيت التضخم، وذلك من بين قضايا أخرى. وقد أوضح أوجستين كارستنز، نائب المدير العام حينذاك، ووزير مالية المكسيك حاليا، «أن قدرة جويلرمو على اختزال المشاكل المعقدة إلى عناصرها الأولية علمنا أن النماذج المعقدة هى للعقول الأقل شأنا ... فعلى يدى جويلرمو، أفرزت فوضى الواقع دائما نماذج بسيطة ومضيئة».

ملء الفراغات النظرية

كان المناخ الخارجى هادئا فى معظم هذا العقد، وطفقت البلدان النامية تنمو من جديد. ولكن كما يقول كالفو، فإن خطر الأزمة لا يزال قائما، وليس لدى النظرية الاقتصادية الكلية سوى القليل لتقدمه لصناع السياسة إذا عاد التوقف المفاجئ. «إن النظرية الكلية المعيارية التى ندرسها فى الكليات حاليا ليست هى النظرية التى أوحى بها الكساد الكبير. لقد أوحى بها الاستقرار الكبير الذى أبدته الولايات المتحدة عبر هذا العدد الكبير من السنين».

وقد وجد كالفو وزميلاه اليخاندرو ازكويردو وتالفى انعكاسات مذهلة للكساد الكبير الذى حدث فى الثلاثينيات عند إجراء بحوثهم بشأن الورقة التى أعدوها فى ٢٠٠٦ حول ما وصفوه «معجزة العنقاء» - أى القدرة التى يتعذر مقاومتها على ما يبدو للاقتصادات المتخلفة على «النهوض من بين رماد انهيار مثير فى الإنتاج بسبب حدوث توقف مفاجئ. وقد وجدوا أوجه تماثل قوية بين الظروف المحيطة بالأزمات الحديثة فى الأسواق الناهضة والكساد الكبير. فقد عادت الاقتصادات المدمرة إلى مستوى إنتاجها قبل الانهيار فى بضع سنين، ولكنها لم تعد لمسار النمو الذى كانت عليه قبل الأزمة.

وهناك مشكلة مهمة بالنسبة لاقتصادات الأسواق الناهضة، هى أن بنوكها المركزية عاجزة غالبا عن المساعدة كثيرا. وتجعل التقلبات الكبيرة فى أسعار الفائدة التى تصحب الاضطراب عادة الأدوات المعيارية التدريجية للسياسة النقدية غير فعالة. ونظرا لأن الأسواق المالية المتخلفة تضطر الشركات والحكومات إلى الاقتراض بكثافة بالدولار والعملات الأجنبية الأخرى، فإن قدرة البنوك المركزية على إبقاء النظم قادرة على الوفاء بالتزاماتها إبان الأزمات عن طريق تحولها إلى مقرض الملاذ الأخير، هى قدرة محدودة. كما ينتاب البلدان عادة «خوف جدى من تعويم» عملاتها، لأن تخفيض قيمة العملة بصورة كبيرة يدمر الشركات التى تدين بالدولارات لكنها تحقق مكاسبها بالعملة المحلية. وإذا كان الكساد الكبير قد حدث نتيجة لعدم كفاءة البنوك المركزية، كما يعتقد اقتصاديون كثيرون، فإن جذور الأزمات فى الأسواق الناهضة تكمن فى عجز البنوك المركزية.

ويأمل كالفو فى مساعدة صناع السياسة فى الأسواق الناهضة باستغلال الهدوء الحالى لوضع أساس نظرى جديد للسياسة النقدية فى البلدان التى تكون النظم المالية فيها متخلفة ولا يوجد بها فعليا مقرض للملاذ الأخير. ويقول «إن مجموعة فنية لطيفة ومحيطا هادئا لا يجعلان بنكا مركزيا يحتل مكانة أولى عالميا. فذلك ليس بكاف». ■

حيمس ل . رو أحد العاملين فى هيئة تحرير مجلة التمويل والتنمية.

المراجع:

Chari, V.V., and Patrick J. Kehoe, 2006, "Modern Macroeconomics in Practice: How Theory Is Shaping Policy," Journal of Economic Perspectives, *Vol. 20 (Fall), pp. 3–28.*

Mendoza, Enrique, 2005, "Toward an Economic Theory of Reality: An Interview with Guillermo A. Calvo," Macroeconomic Dynamics, *Vol. 9 (February), pp. 123–45.*

رجل المختبرات

جيريمى كليفت يجرى حوارا مع فيرنون ل . سميث الفائز بجائزة نوبل

ليس فيرنون سميث من الأشخاص الساعين للتكريم فى الاحتفالات. بل إنه فى الواقع، كان عليه أن يتدرب على كيفية الانحناء قبل استلامه لجائزة نوبل من ملك السويد. ويقول سميث «لقد كان الرعب يسيطر عليهم خشية أن ارتدى حذاء رعاة البقر»، بينما كانت أصابعه تزدان بمصوغات فضية مرصعة حصل عليها من قبيلة هوبى الهندية «. لقد كان هناك رهان فى كافة أنحاء استكهولم على ذلك .... الحقيقة أننى لم أصدق .... ولكن من الذى يهتم ؟»

وبالنسبة لرجل بنى شهرته على أساس تجارب مقارنة لاختبار نظريات السوق فى المختبرات، فإن فيرنون سميث يتسم بشىء من المرح وخفة الروح. ويتدلى شعره الرمادى على كتفه فى شكل ذيل حصان وهو يقلد بسرعة أمام زواره كيف انحنى أمام الملك ـ وكانت انحناءة رسمية جامدة، مع إمالة الرأس بصورة طفيفة إلى الأمام. ويقول وهو يضحك «بالنسبة للأمريكيين، فإن هذا يتطلب شيئا من التدريب».

وحتى وقت قريب، كانت الفكرة الشائعة هى أن الاقتصاد علم غير تجريبى وعليه أن يعتمد على ملاحظة الأمور الاقتصادية فى عالم الواقع أكثر من اعتماده على التجارب المقارنة فى المختبرات والتى غالبا ما تستخدم فى علوم الطبيعة». وقد كتب بول أ. صمويلسون مؤلف الكتاب الكلاسيكى «القضايا الاقتصادية». نظرا لتعقد السلوك الإنسانى والاجتماعى، فإننا لا يمكن أن نأمل بلوغ دقة علوم الطبيعة، ولا يمكن أن نقوم بالتجارب المقارنة التى يقوم بها الكيميائى أو عالم الأحياء. نحن مثل الفلكى يجب أن نرضى إلى حد كبير بالملاحظة».

وقام سميث بتغيير كل هذا، عن طريق ريادته فى استخدام التجارب فى نطاق البيئة المقارنة للمختبر لاختبار النظريات الاقتصادية، وبخاصة أسباب عمل الأسواق بالطريقة التى تعمل بها. وتتسم الدروس المستفادة مما أصبح يعرف باسم الاقتصاد التجريبى بقيمتها لكل من الباحثين وواضعى السياسات ويمكن تطبيقها على نطاق واسع فى مجالات مثل نظرية وسلوك السوق المالية، واقتصاديات الموارد الطبيعية، وتحرير صناعات مثل الطاقة الكهربية والمياه.

ويبلغ سميث ٧٦ عاما، وهو يعمل أستاذا للاقتصاد والقانون فى جامعة جورج ماسون فى ولاية فرجينيا، وقد فاز بجائزة نوبل فى الاقتصاد مناصفة مع دانيل كاهنمان، استاذ علم النفس والشؤون العامة فى جامعة برنستون، الذى ساعد البحث المنفصل الذى قام به عن اتخاذ القرارات الإنسانية، فى تطوير مجال الاقتصاديات السلوكية، وقد أعلنت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم، التى قامت بمنح الجائزة، التى بلغت قيمتها ١,٠٧ مليون دولار، فى العلوم الاقتصادية، « أن كلا الرجلين قد غيرا اتجاه علم الاقتصاد.

ولم يكن الفائزان قد التقيا وجها لوجه قبل ذلك، نظرا لأن سميث فى إحدى مقالاته بمجلة الاقتصاد السياسى عام ١٩٩١، كان قد اتهم كاهنمان وزميله فى البحث الفقيد آموس تفرسكى لزمن طويل بأنهما «يتجاهلان التفسيرات والأدلة العكسية لفترات طويلة من الزمن» فى العمل الذى يتم فيه فحص واختبار مدى عقلانية الأسواق. إلا أنه مهما كانت الخلافات بين الرجلين، فإنهما لم يظهرا منها شيئا عندما تسلما جائزتهما فى ستوكهولم عندما قام سميث بتحية كاهنمان لعبقريته فى دراسة وفهم القرار الإنسانى وعملية المعرفة المرتبطة به مما يظهر أن منطق الاختيار وأيكولوجية الاختيار يمكن أن يكونا مختلفين.

نصير متحمس

يتسم سميث بالحماسة فى الالتزام بالاختبارات المعملية فى الاقتصاد، وهو المجال الذى مازال منغمسا فيه بدرجة كبيرة، ليس فقط فى مجرد البحث، ولكن أيضا فى تطوير برامج وورش عمل لطلبة المدارس الثانوية ويقول « لا يمكنك أن تتصور مدى نجاح ذلك » وهو يجلس فى مكتبه « بالمركز متعدد التخصصات للعلوم الاقتصادية» Interdisciplinary center For Economic Sciences (ICES) وهو مركز للبحوث ساعد فى إنشائه فى عام ٢٠٠١، وسيقدم له أيضا نصيبه الذى حصل عليه فى جائزة نوبل.

وقد كانت التجارب المبدئية فى هذا المجال موجهة نحو اختبار ما أطلقت عليه الأكاديمية السويدية أنه ربما كان أكثر النتائج الأساسية فى النظرية الاقتصادية: وهى أنه فى ظل المنافسة الكاملة، يحدد سعر السوق توازنا بين العرض والطلب عند المستوى الذى يولى فيه المشترى الحدى قيمة عالية للسلعة مثل تلك التى يوليها لها البائع الحدى. وفى التجارب المعملية الأولى التى قام بها سميث كان الخاضعون للتجربة تحدد لهم أدوار، بشكل عشوائى، كبائعين أو كمشترين، مع إخبار كل منهم على انفراد بأقل سعر يمكنهم أن يبيعوا به، أو أعلى سعر يمكنهم أن يشتروا به. وفى ضوء توزيع أسعار الاحتياطى، تمكن سميث من تحديد سعر التوازن النظرى ـ السعر المقبول لأكبر عدد من البائعين والمشترين. ومنذ وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٦٢، عندما قام بنشر نتائج تجاربه الأولى، وجد سميث، لدهشته الكبيرة أن الأسعار التى حصل عليها فى المعمل كانت قريبة جدا من قيمها النظرية، وحتى على الرغم من افتقار الأشخاص الخاضعين للتجارب إلى المعلومات الضرورية لحساب سعر التوازن. وقد برهنت تجارب سميث على أن وجود أعداد كبيرة من القوى الفاعلة الاقتصادية ذات المعرفة الكاملة ليس شرطا مسبقا لكفاءة الأسوق ـ وهو ما يخالف الفكر الاقتصادى التقليدى.

كما استهل سميث استخدام نوع من تجربة النفق الهوائى فى المعمل، حيث يمكن مقدما اختبار الآليات المقترحة لإجراء عمليات مزاد من أجل الخصخصة، والتوريدات العامة. ولما كانت تلك الآليات معقدة غالبا، ومن الصعب تقييم أدائها على أساس الاعتبارات النظرية فقط، فإن الطريقة

كيف بزغ الاقتصاد التجريبى من الظل

التجريبية تصبح مفيدة بشكل خاص. وفى تجارب مماثلة، قام سميث بدراسة آليات مختلفة لتخصيص حقوق الهبوط بالمطارات باستخدام نظام الأسواق المعززة بالكمبيوتر. كما قام أيضا بتقييم مختلف وسائل تنظيم أسواق الطاقة فى أستراليا ونيوزيلندا، حيث أدت النتائج إلى التأثير الفعلى فى تصميم السوق.

ويقول سميث أن الاختبار المعملى له استخداماته لتقييم الخيارات السياسية فى الدول النامية، خلال الأزمات مثلا. «ووجهة نظرى هى أن هناك قدرا هائلا من الأشياء التى يمكن أن تقوم بها فى المعمل لدراسة أمور مثل التغيرات فى النظم النقدية. ويمكننا فى المعامل أن نصل إلى فهم يكفل لنا نفاذ البصيرة فى ذلك المجال. ونحن لا ننظر إلى الاقتصاديات التجريبية أو المعملية باعتبارها شيئا يدفع على البحث فى المعمل فقط».

والتجارب المعملية لا توفر لواضعى السياسات إجابات قاطعة للمسائل الاقتصادية الرئيسية ولكنها تقدم طريقة سريعة ومردودة التكاليف لتحديد السوق، وعيوب السياسة، قبل أن تصبح الأفكار والنظريات مبادرات للسياسة العامة. كما يقول سيمث، فإنه على سبيل المثال، عندما تم تحرير سوق الطاقة فى كاليفورنيا، لم تكن شركة إنرون، هى السبب فى إثارة المشاكل، بقدر ما كان التصميم المعيب للسوق التى تم تحريرها.

ولما كان سميث قد شب فى رعاية أم تعتنق الأفكار الاشتراكية، فإنه كان فى بداياته يتشكك فى كفاءة الأسواق، «إلا أن الخاضعين للتجارب التى قمت بها كشفوا لى عن خطأ تفكيرى» وفقا لما كتبه عام ١٩٩٤ فى مقال بصحيفة *آفاق اقتصادية*. وقد ولد سميث فى ويتشيتا، ولاية كانساس. وحصل على درجة البكالوريوس فى الهندسة الكهربائية من معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا فى عام ١٩٤٩، إلا أنه سريعا ما انجذب إلى الاقتصاد. وجعله تأهيله العلمى غير راض عن الطريقة التى يجمع بها الاقتصاديون بياناتهم ويقول «إن العلوم أكثر قربا من الملاحظة الدقيقة من الاقتصاد وأن البيانات التى يستخدمها الاقتصاديون لا يجرى جمعها عادة لأغراض علمية، بينما فى حالة العلوم، يقوم العلماء بجمع معظم

ما هو الاقتصاد التجريبى ؟

الاقتصاد التجريبى يسمح بدراسة مقارنة للأسواق، وقواعد التبادل وسلوك المشاركين فيها. وهو يهيئ لواضعى السياسات القيام بعمل «اختبار على المنضدة» لخيارات السياسة المتنافسة عن طريق مقارنة النتائج المحتملة لمجموعات القواعد البديلة. ويتم إجراء معظم التجارب فى أطر المعامل، حيث يلاحظ الباحثون مجموعات من الناس يقومون بالبيع والشراء وتقديم العروض فى مباريات لتمثل بيئة الاقتصاد الحقيقى. ويقوم المشاركون بعمليات تبادل مستخدمين نقودا حقيقية. وغالبا ما يمكنهم الاحتفاظ بأرباحهم. ويتعلم الباحثون كيف ولماذا يكون رد فعل الأسواق تجاه التغيرات فى اللوائح وقواعد التجارة عن طريق ملاحظة كيفية رد فعل الذين يدرس سلوكهم فى أثناء المراحل المختلفة للتجارة.

الملاحظات بأنفسهم. وعندما بدأت لم أكن أقدر كل هذه الأشياء حق قدرها، وهذا ما جذبنى فى نهاية الأمر إلى إجراء التجارب - ألا وهو عدم الرضا عن حالة الملاحظة فى الاقتصاد.

وقد حصل سميث على دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد من جامعة هارفارد عام ١٩٥٥ وقام بالتدريس فى عدد من جامعات الولايات المتحدة بما فى ذلك جامعة بيورديو وأريزونا حيث اقام معمله التجريبى. وقام كثير من الجامعات منذ ذلك الحين بإنشاء معاملها الخاصة، وأدى عمله إلى ذلك النمو السريع، فى خلال العقدين الأخيرين، للطرق التجريبية فى الاقتصاد. وفى معمله بالمركز متعدد التخصصات للعلوم الاقتصادية يقوم هو، ومعاونوه من الباحثين بقيادة معاون سميث الأستاذ كيفين مكابى. بتقسيم العمل إلى الاقتصاد السلوكى، والاقتصاد العصبى وهو يربط بين علم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الأحياء والفلسفة. وهناك أرضية طبيعية للقاء بين الاقتصاد وعلم الأعصاب تتمثل فى دراسة التبادل الشخصى، حيث ينتج التعاون مكاسب من التبادل، إلا أن هذه المكاسب قد تقوضها المصالح الذاتية الانتهازية.

الاقتصاديون هم الاستثناء

يأتى المشاركون فى تجارب سميث من مجالات كثيرة، وهم يضمون بينهم مديرى الشركات، والتجار بالأسواق، وطلبة الدراسات العليا بالجامعات، واقتصاديين مدربين. ويقول جوزيف ستيجليز، الفائز المشارك فى جائزة نوبل عام ٢٠٠١ « إن من بين النتائج المثيرة للاهتمام التى تم التوصل إليها من الاقتصاد التجريبى تلك التى تتعلق بالأثرة والأنانية. ويبدو (على الأقل فى المواقف التجريبية) أن الأشخاص الخاضعين للتجربة لا يتصفون بالأنانية مثلما افترض الاقتصاديون، فيما عدا مجموعة واحدة. وهم الاقتصاديون أنفسهم ».

ويقول سميث الذى يعتبر نفسه الآن من أنصار مذهب الحرية « إننا نجد أن الناس أكثر ثقة، وأنهم يحققون نتائج أكثر تعاونا مما تتنبأ به نظرية المباراة، وهم جميعا يحققون بالفعل مكاسب أكثر عندما يقومون بذلك ».

وإذا كانت طرق سميث مفيدة بهذه الدرجة لواضعى السياسات، فما هو السبب وراء المقاومة التى لقيها فى الماضى من جانب بعض الاقتصاديين لأساليبه الفنية ؟ يقول سميث « إننى أظن أن ذلك يرجع اساسا إلى أن الاقتصاديين لم يتدربوا على هذه الطرق » وأن هناك استثمارا كبيرا، سواء بالنسبة لى أم للأشخاص الذين ساعدونى نظرا لأننا لم نكن مدربين أيضا على التجارب المعملية. والآن فقد اصبح من السهل، بالطبع، الحصول على التدريب، إلا أن هناك كافة أنواع الأسباب العملية التى تجعلك لا ترغب فى أن تكون أنت الأول. وهو نفس ما حدث بالنسبة للاقتصاد القياسى. فقد تطلب الأمر زمنا طويلا قبل أن يصبح الاقتصاد القياسى مقبولا. وأظن أن الاقتصاد التجريبى، الذى يبتعد بدرجة أكبر عن الأساليب والطرق التقليدية سيستغرق وقتا أطول كثيرا ».

وقد أعرب منتقدو الاقتصاد التجريبى عن قلقهم من أن الأشخاص الذين يوضعون فى المواقف التجريبية يأتون إلى التجارب بنماذج فكرية مقررة خارج التجارب ومن ثم فإن التجارب ليست بهذه الدرجة من النقاء كما أن الاستنتاجات ليست قاطعة بنفس الدرجة التى هى عليها فى العلوم الطبيعية. ويقول فرانك شوستاك من معهد مايسيس إن الاقتصاد التجريبى، البعيد عن أن يكون موجة المستقبل، يعطل الفهم باستخدامه البشر كحيوانات المعامل.

إلا أن كثيرا من العاملين بالاقتصاد يرحبون بتحدى النموذج العقلانى القديم للتيار الرئيسى لعلم الاقتصاد، والذى يفترض أن كافة المشاركين لديهم نفس المعلومات وأنهم يتصرفون بشكل عقلانى كامل، وأن الأسواق ذات كفاءة كاملة، وأن البطالة غير موجودة. ويقول سميث « أما ما لا نعرفه بالفعل والذى لم نجهد أنفسنا لفهمه، هو كيف أن الأشخاص الذين لا يعرفون ما نعرفه نحن كاقتصاديين يمكنهم الوصول إلى التوازنات، التى نقوم بوصفها بطرق ليس لديهم أدنى فكرة ضبابية عن كيفية استخدامها. وهذا هو السر الكبير فى الاقتصاد. ومن الصعب العثور على شخص يعمل على استجلائه لأنهم يعتقدون فى تلك النماذج الاستدلالية ». ويضيف « إن الاقتصاد التجريبى لا يمكن أن يحقق أى شىء قريبا مما يحتمل له بلوغه حتى يغير الطريقة التى يفكر بها الاقتصاديون والمنظرون فى مشاكلهم. ■

جيريمى كليفت من هيئة تحرير مجلة التمويل والتنمية.

فيرنون سميث يتحدث عن ...

العولمة

يجب على البلدان أن تصبح قادرة فعلا على إدارة اقتصاداتها بطريقة أفضل كثيرا، وإلا لحق بها الضرر، ولم تحصل على فوائد العولمة. إن الحصول على المنافع هو علم، إذا ما كانوا يريدون معرفة هذا. كما أن قيام صندوق النقد الدولى بالانقاذ، حتى مع اتباع القواعد وكل شىء ليس هو الطريق لحل مشاكلها.

المساعدات الأجنبية

كان تاريخ المساعدات الأجنبية تاريخا مشؤوما إلى حد ما، بمعنى أنه عبارة عن تحويلات من بلد لآخر، وفى كثير من البلدان غير النامية ذات الحكومات الفاسدة والديكتاتورية، فإن هذه المساعدات تزيد من قوة هذه الحكومات. والطريقة التى يمكن بها تحقيق التنمية هى قيام المستثمرين بالاستثمار فى تلك البلدان وأن يروا كيف يتم استخدام أموالهم. وأظن أن السياسة العامة ينبغى أن توجه إلى إزالة العقبات المصطنعة التى تعوق ذلك.

الأزمة التالية

نعتقد أن الأزمة التالية فى كاليفورنيا ستكون فى المياه. ففى كاليفورنيا تعاقبت دورات من توافر المياه والجفاف. ونحن نحتاج إلى طرق أفضل لتخصيص المياه فى جميع أنحاء الغرب، بل وحتى هنا فى الساحل الشرقى (للولايات المتحدة) وقد بدأت نوعية المياه تصبح مشكلة.

البورصة (سوق الأوراق المالية)

أنا لا أعلم متى ستبلغ هذه السوق القاع، ولكننى أعلم أنها الآن أكثر انخفاضا بدرجة كبيرة عما كانت عليه منذ ثلاث سنوات مضت، ومن ثم فإننى اشعر بالتفاؤل. وأظن أن هذه هى فرصة الشراء، ولكننى قد أكون مخطئا ولذا لا تتبعوا نصيحتى.

عند تسلم جائزة نوبل

لقد كان ذلك شيئا مسليا للغاية. إنه فى الواقع احتفال لكرامة الجنس البشرى، بالإنجازات الفكرية باعتبارها جزءا مهما من تلك الكرامة.

المراجع:

Vernon L. Smith, 1991, "Rational Choice: The Contrast Between Economics and Psychology," Journal of Political Economy, *Vol. 99 (August), pp 877–97.*

———,*1994, "Economics in the Laboratory,"* Journal of Economic Perspectives, *Vol. 8 (Winter), pp 113–31*